RANDOM HOUSE

الجنرال روبرت سميث

«جنديّ بريطانيا وواضع استراتيجياتها الحربية البارز في هذا العصر».
- جون كيغان، ديلي تلغراف

جَدْوى القُوَّة

فن الحرب في العالم المعاصر



مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

بسم الله الرحمن الرحيم

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
The Utility of Force
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
PENGUIN BOOKS
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

ردمك **978-9953-87-426-5**

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID
AL MAKTOUM FOUNDATION
tarjem@mbrfoundation.ae
www.mbrfoundation.ae

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

إلى كل أولئك الذين تبعوني أو ائتمروا بأمري

في معترك هذه الأفكار

فاتحة

استغرق مني وضعُ هذا الكتاب أربعين عاماً، وازدادوا ثلاثة: حياة في الخدمة العسكرية، وفترة تأمل.

منذ أن انتهت حرب الخليج سنة 1991 إلى أن تركت الجيش سنة 2002، وأنا أُسأل هل سأكتب كتاباً، وكنت في كل مرة أقول لا. كنت في بعض الأحيان أسأل سائليَّ عن أي شيء أكتب، وكانوا يجيبونني بشيءٍ من هذا: *لقد فعلت الكثير، ولا بد أن لديك ما ترويه*. فهمت من تلك الردود أنهم كانوا يتوقعون نوعاً من الرواية المرتبة زمنياً للأحداث مع بعض الحكايا عن أشخاصٍ واجهتهم وأحداث واجهتني في الطريق، وكلما كشف السرد من الأحداث زاويةً جديدة، كان ذلك أفضل. لم أتخذ لنفسي سجلاً أدون فيه ما مرَّ معي لأكون واثقاً إلى هذه الدرجة من سرد هكذا رواية، حتى لو فكرت في سنوات خدمتي كمصدرٍ أستقي منه مادة هذا الكتاب.

ثم حدث أنني قبل أن أتقاعد بقليل، كنت أقف بين رهط من الناس، أحمل بيد كأساً من الشراب، وسندويشاً باليد الأخرى، منغمساً في ضيافة معهد علمي رفيع الشأن، قبيل إلقائي محاضرة عن *آفاق الهوية الدفاعية الأوروبية*، على ما أذكر، عندما طُرح عليّ السؤال نفسه مرةً أخرى. كان ردي الانعكاسي هو النفي المعتاد. كان أحد الذين سمعوا السؤال وردّي عليه مؤرخاً كبيراً - رجل أُعجبت بكتاباته وحكمته - قال لي: "لا تقل لا، الآن. عندما تتقاعد اكتب تقريراً لنفسك وستعرف حينها إنْ كان لديك شيء تود أن تكتبه ليقرأه الآخرون". منذ تلك المحاضرة وأنا أفكر في هذه النصيحة، وبالرغم من أنني لم أكتب - والحالة هذه - ذلك التقرير لنفسي، فقد فكّرت ملياً فيما كنت سأضمنه من شيء.

ماذا أروي؟ ما عساي أقول عن أمكنة وأزمنة خدمتي مما ليس بالفعل مدوناً؟ فقــد دونتُ وآخرون بعد كلِّ حدث كلَّ شي عنَ المسائل المهمة: أطراف الحدث والمواقــف والإجراءات المتخذة والمعدات أو نقص المعدات، وهلم جرّاً. فلِمَ أكرر نفــسي؟ أم لعلي غادرت من ذلك ولم أقل شيئاً، عامداً أم غير عامد؟ هذه الأفكار [thoughts]، أو كمــا يــسميها أحد رفاقي الفرنسيين [thinks]، تقطرتْ فكرةً فكرة لتملأ هذا المدخل:

"في كل مرة كنت أرسَل لتحقيق هدف عسكريٍ ما خدمةً لهدفٍ سياسيٍ، كان يتعين عليّ ومن معي تغيير طريقتنا وإعادة تنظيم أنفسنا لننجح. ولم يكنْ في استطاعتنا استخدام القوة بكفاءة لولا أن فعلنا ذلك. ومن خبرتي الطويلة، صرت أعتبر ذلك طبيعياً؛ جزءاً لازماً من كل عملــية. وبعد أربعين عاماً في الخدمة، لا سيما في الاثني عشر عاماً الأخيرة، أظن أني صرت أفهــم كيف أفكر في هذه الظاهرة الحتمية الحاسمة: الصراع والحرب. إنّ الحاجة إلى التكيف تدعو إليها قرارات الخصم، واختيار الأهداف، وطريقة أو منهج تطبيق القوة، والقوى والموارد المتاحة، لا سيما عند العمل مع حلفاء. كل ذلك يتطلب فهماً للسياق السياسي للعملية، ودور الجيش فيه. ولا يكون استخدام القوة ذا جدوى إلا إذا تم التكيف ورُسِم السياق".

إنــني بمــا أدلــيت به أعلاه لا أنادي بذلك النداء القديم بأن الجيوش تستعد للحــرب الأخــيرة. فهــي فعلياً لا تستعد لذلك، بل إنها غالباً ما تستعد للحرب الخاطــئة؛ إن لم يكــن لسبب، فلأن الحكومات لا تمول الجيوش عادةً إلا لمواجهة الخطر الكبير المتوقع لا المجازفة، ولأن الخصم عادةً ما يلعب على ضعف خصمه لا علــى قــوته. فمثلاً: عندما انتشرنا في الخليج سنة 1990 مررنا بظروفٍ لم تعرفها الــسياسة الدفاعية البريطانية منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. ونتيجة لذلك لم يكــن لدينا من المعدات المصممة للعمل في الصحراء إلا القديم الأقدم. أما المقتنيات الأحدث من المعدات فقد صُممت للعمل فقط في شمال غربي أوروبا - وبالتالي لم تكن في أي منها فلاتر للرمال، وهي فلاتر ذات أهمية حيوية في حرب الصحراء - وضمن مفهوم الحرب المرتبطة بالمواجهة الكبرى، الحرب الباردة. في هذا السيناريو الكبير، كانت جيوش الغرب - المعبأة والسائرة تحت لواء الناتو - ستخوض دفاعاً هجومياً، بينما تقوم القوى الجوية - وتغلب عليها القوة الجوية الأميركية - بضرب

أرتـــال حلف وارسو وأراضي الاتحاد السوفياتي، أولاً بالقنابل التقليدية شديدة الانفجـــار ثم بالأســـلحة النووية. كانت تلك ستكون الحرب الشاملة. ولهذه الحرب نظمنا أنفسنا، لا سيما في مجالات الإمداد والصيانة والإسناد الطبي. لكن أهدافنا في الخليج سنة 1990 كانت محدودة، فلم تكن تلك حرباً شاملة. أضف إلى ذلـــك أن القوات البريطانية كانت منتشرة كشريك صغير في تحالفٍ تهيمن علـــيه الولايات المتحدة دون امتلاك آليات السيطرة السياسية التي طورها الناتو على مدى سنين. على الجانب الإيجابي، اختار جنرالات العراق - أم أن صدام حسين الذي اختار؟ لست أدري - أن يقاتلوا بالطريقة والأرض اللتين تحابيان مكـــامن القـــوة علـــى طريقة الولايات المتحدة والناتو في الحرب، لا سيما في اســـتخدام القوة الجوية. وهكذا، كان من الضروري في هذه الظروف تكييف طـــريقتنا وتنظيمنا، مركّزين في ذلك على الحرب البرية وإسنادها، مع مواصلة لعب لعبتنا القوية في الجو.

كـــذلك يلـــزم الـــتغير والتكيف عندما يكون الهدف المطلوب تحقيقه بالقوة العسكرية مختلفاً عن ذاك الذي استعددتَ له. لم يكن هذا ضرورياً في حرب الخليج لأن الهـــدف الفعلي من استخدام القوة، مقابل التلويح بالتهديد، كان مشابهاً جداً لذاك الذي استعددنا له بأوروبا: فتدمير مجموعات المناورة العملياتية السوفياتية شبيهٌ جـــداً بـــتدمير حرس صدام الجمهوري. وهكذا، كان كثيرٌ من تحضيرات المعركة التكتيكية في شمال غربي أوروبا ما يزال قابلاً للتطبيق. لكن، عندما يُتوقع من القوة العـــسكرية الانتشار لتحقيق هدف مختلف عما استعدَّت له، كإجبار ميلوسوفيتش رئيس صربيا على تسليم إقليم كوسوفو للإدارة الدولية، فسيؤثر ذلك عندئذ أيضاً علـــى طبـــيعة المعركة ويتطلب طريقةً في العمل معدلةً أو جديدة، وكذلك إدخالَ تغييرات على عملية القيادة والتنظيم.

لعـــل أكثر الأمثلة حدَّةً لتغير الهدف هذا يوجد في استخدام الجيش البريطاني بإيرلندا الشمالية، حيث يعمل لمساعدة شرطة البلد. بالفعل، يندرج هذا النوع من العملـــيات بمـــصطلحات الجيش البريطاني تحت عنوان المساعدة العسكرية للسلطة المدنية. إن التاريخ الطويل لمثل هذه العمليات، الذي بدأ أيام الإمبراطورية ومورس

مساراً عند الانسحاب من المستعمرات، عنى بالنسبة إلى الجيش البريطاني مأسسةَ كثيرٍ من التغييرات في النهج والتنظيم التكتيكيَّيْن وإجراءَ هذه التغييرات في الأوضاع المشابهة. بعبارةٍ أخرى، كان الجيش البريطاني في حالةٍ متواصلة من التغير والتكيف لأسبابٍ عملياتية وجيهة. لكنه احتفظ بكثيرٍ من سماتٍ التنظيم السابق طوال هذه المدة، مع تعديلٍ تشكيلاته ووحداته في كل عملية. واستخدِمت العقيدة العسكرية لتبرير التنظيم الأساسي أكثر مما استخدِمت لتبرير التعديلات.

تواجه كل الجيوش الحاجة إلى التحول، لا سيما جيوش حلف الناتو وحلف وارسو السابق، لكن النقاش اليوم دائرٌ حول التكنولوجيا والأعداد والهيكلية التنظيمية، لا حول كيفية قتال هذه الجيوش ولأي غرض.

لقد قضيت سنين طويلة أفكر في استخدام القوة وأمارسها وأنفذها، وما لدي لأقوله عنها غير أنها نهجٌ للتفكير في استخدام القوة العسكرية ثم استخدامها لتحقيق الغرض. أدبّج هذا التقرير في ظل مخاوف أمنية عالمية تحمل على التفكير في استخدام القوة واستخدامها فعلاً في سيناريوهاتٍ متفاوتةٍ جداً، غالباً مع حلفاء. ويكفي سرد بعض الأمثلة لبيان مدى تعقيد هذه السيناريوهات: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصنع السلام وحفظه، وضبط النزوح الجماعي للناس، وحماية البيئة، أو حماية إمدادات بعض الموارد الشحيحة، كالطاقة أو الماء أو الغذاء. وثمة أمثلةٌ كثيرةٌ أخرى، قد تكون أقل وضوحاً، لكن الفكرة تبقى نفسها: اعتبار القوة العسكرية حلاً أو جزءاً من حل لطائفةٍ واسعة من المشكلات لم تُرَد وتصمِّم لها القوة العسكرية في الأصل.

بدأتُ خدمتي العسكرية سنة 1962 وتخرجت ضابطاً سنة 1964؛ وكنت بالتالي عملياً ونظرياً نتاج آلة الحرب الصناعية التي اعتُبرت ضروريةً للحرب الباردة. ومع ذلك، فإنّ كل ما شاركت فيه وقدته من عمليات - ربما باستثناء تجربتي في حرب الخليج سنة 1991 - لم تكن عملياتُ حرب صناعية. نتيجة ذلك، قضيت سنوات طويلة آتي بقوات معادة التنظيم إلى أوضاعٍ تسعى لحل، لا سيما خلال العقد الأخير من سنوات خدمتي الأربعين، حيث توليت منصباً قيادياً رفيعاً في مسارح عملياتٍ دوليةٍ كبرى، بدءاً بقيادة الفرقة المدرعة البريطانية في حرب

الخليج سنة 1991، وقيادة قوة الحماية الأممية [UNPROFOR] في البوسنة سنة 1995، وقيادة القوات البريطانية بإيرلندا الشمالية بين عامي 1996 و1998، وكنائبٍ للقائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا [DSACEUR] من عام 1998 إلى 2001. وباستثناء فترة خدمتي في إيرلندا الشمالية، كنت طوال الوقت أقود قوات الدول الأخرى - تسع عشرة دولة في الناتو إضافةً إلى بلدان الشراكة؛ وتسعة عشر بلداً في قوة الحماية الأممية، ومنها قطاعاتٌ عسكريةٌ وطنية من بنغلادش وماليزيا وروسيا وأوكرانيا ومصر - وكنت أعمل تحت قيادة ضباط من دولٍ أخرى إما كانوا يمثلون بلادهم أو يمثلون منظمةً دولية. إضافة إلى ذلك، كان ضباطٌ أركاني من بلدان مختلفة منها باكستان وروسيا وأستراليا ونيوزيلندا. وقدتُ قواتٍ ضد لاعبين منهم من كان دولاً ومنهم من لم يكن، وقد أصبح هؤلاء شائعين جداً في عملياتنا العسكرية المعاصرة. في الوقت نفسه، منحتني خدمتي صورةً مفصلة عن قوات وقدرات كثيرٍ من جيوش العالم، وأهم هذه الجيوش.

كنت بين عاميْ 1992 و1994 رئيس أركان دفاعية، مساعداً ومسؤولاً عن الإشراف عن جميع العمليات البريطانية. كنت هنا، كما كنت في جميع مهاميَ في ذلك العقد، أعمل عن قرب مع أولئك المهتمين بتحقيق الهدف السياسي الشامل لتطبيق القوة لتحقيق أفضل المكاسب. بعبارةٍ أخرى، عملت على التوالي مع دبلوماسيين وسياسيين وموظفي حكومة ورسميين من الأمم المتحدة ومنظمات دوليةٍ أخرى، على تنفيذ المهام التي انتُدبت لتنفيذها وكانت مهاماً سياسيةً إلى حدٍّ بعيد. هذا التبصر في عمليات صنع القرار المدني الوطني والدولي، هو ما غنمته ورافقني في مهامي اللاحقة، وهو الذي قادني إلى إدراك وجود ذلك التنافر بين تنظيم القوات القائمة ونشاطها العملياتي. حقاً، فقد أصبح واضحاً لي الآن، أنّ بين النظريات القائمة لتنظيم الجيوش واستخدامها وبين الوقائع المتكشفة بوناً بعيداً. ولم أعد أنا جزءاً من عالم الحروب الذي يكون فيه لكل مؤسسة من المؤسسات المدنية والعسكرية دورٌ متميز في مراحل متميزة. لقد كانت الأوضاع المستجدة دوماً تراكيباً معقدةً من الظروف السياسية والعسكرية، وإن لم يكن مفهوماً تماماً كيف تتضافر هذه الظروف مع بعضها البعض، ولا كيف يؤثر بعضها ببعض باستمرار

مع تكشّف الأحداث إلى حدٍّ خطير لا يدركه إلا الذي يمارس الجندية. لذلك بدأت أحاول فهم هذه المسألة، أولاً وقبل كل شيء لأغراض عملي كقائد. وأدركت من هذه التأملات أننا نعيش اليوم عصراً جديداً من الصراع - نموذجاً جديداً في الحقيقة - أسميته *الحرب وسط الناس* [War Amongst People]؛ عصراً تمضي فيه التطورات السياسية والعسكرية يداً بيد. وقد ساعدني هذا الفهم كثيراً في عملي العسكري. وفي فترة تأملي بعد التقاعد، كانت هذه الفكرة النظرية هي أساس تقريري ذاك الذي لم أكتبه لنفسي. ثم امتزج الاثنان، في النهاية، في هذا الكتاب.

كتاب **جدوى القوة** [The Utility of Force] مخصصٌ لشرح كيف يمكن استخدام القوة بأعظم جدوى ممكنة، نظرياً وعملياً معاً. بالفعل، يجب أن أؤكد على الجوانب العملية، فسجل خدمتي سجلُ خبرةٍ عملية على جميع مستويات القيادة وفي طيفٍ واسعٍ من الظروف. هذه النقطة مهمة؛ فإلى جانب النظرية ثمة حاجةٌ إلى فهمٍ الجوانب العملية لاستخدام القوة وواقع العمليات العسكرية والتحارب. بالفعل، لقد أصبحتُ أدرك أن هذا النقص في المعرفة يضاعف سوء فهم الصراع. صحيحٌ أن من حق السياسيين تماماً أن يتوقعوا من العسكريين تلبية متطلباتهم، لكنهم غالباً ما يفعلون ذلك دون أي فهم للاعتبارات العملية للمسألة، دع عنك الفهمَ النظري لها. فإنْ كنا نود مواصلة استخدام القوة، وأنْ يكون لاستخدامها جدوى، فيجب أن يتغير الوضع.

إنّ هذا الكتاب، وإنْ أتى مرتباً ترتيباً كرونولوجياً، فهو بحثٌ في فكرة أكثر منه تاريخاً دقيقاً. بالفعل، يمكن قراءة أقسامه الرئيسية الثلاثة كلاً على حدة كمقالات منفردة مسهبة، أو قراءتها معاً كبحث متعدد الجوانب. لا أدعي أنه عرضٌ كاملٌ شاملٌ، بل خلاصة تفكير - تفكيري أنا - في العالم الذي عشت فيه سنوات عدة، فيما وُضع بين يدي ودُربت على استخدامه من أدوات وطرق، حول المواجهات والصراعات التي خبرت، وما توصلت إليه خلالها في النهاية من مقاربات. لذلك يجب أن أؤكد أنني حرصت على الإشارة إلى القوات المسلحة [military] ككل أو إلى صنوف القوات المسلحة المنفردة [services] حسب

المقـــام، لكنني أدرك أنني في مواضعَ أخرى استخدمت كلمة جيش [army] بالمعنى الجامـــع للكلمـــة إشارةً إلى جميع صنوف القوات المسلحة، لذلك أعتذر في هذه الحـــالات مـــن القوات البحرية والقوات الجوية عن هذا التبسيط المخل. كذلك اســـتخدمت صـــيغة المذكر في جميع الكتاب للتبسيط ليس إلا. وقد تفيد كذلك الإشارة إلى المصادر، فهذا الكتاب ليس عملاً بحثياً دقيقاً. وقد سُقتُ فيه ما سُقت من حقائقَ وأرقامٍ ورواياتِ الماضي كأمثلة للتحليلات والموضوعات، ولم أشِر إلى المصادر إلا عندما استلزم الاقتباس ذلك في هذا الموضع أو ذاك. وثمة كذلك مسائلَ فنية: فالقوة واســـتخداماتها موضـــوعٌ على شيءٍ من السعة. لكنني، في سعيي لتقريب الأفكار إلى جمهـــورٍ أوســـع حاولت تجنب استخدام الرطانة العسكرية أو المصطلحات الفنية، وإن تعـــذر ذلـــك في بعـــض الأحيان، ولا سيما في المقدمة، الممتلئة نسبياً بالتعابير الفنية كأساسٍ لما يليها من سرد. فلأولئك الذين لا تهمهم هذه المسائل الفنية العسكرية، أقدم نـــصيحة جـــورج أورويـــل الممتازة لقرائه وهو يشرح لهم ذلك التشابك بين المفاهيم السياسية والعسكرية في كتابه **تحية إلى كاتالونية** Homage to Catalonia:

> إن لم تكن مهتماً برعب الألاعيب السياسية الحزبية، تخَطَّ ههنا ما أخُطّ؛ فسأسعى لجمع الأجزاء السياسية لهذه القصة في فصولٍ منفصلة لهذا الغرض بالضبط. لكنه سيكون في الوقت نفسه من المستحيل تماماً أن أكتب عن الحرب الأهلية الإسبانية من زاويةٍ عسكريةٍ محضة. فلقد كانت قبل كل شيء حرباً سياسية.

أخـــيراً، أود أن أؤكـــد أن هذا العمل إنما هو شرح لا رسالة علمية أكاديمية وأنني بهذا المعنى أدعو إلى قراءته.

إن جانـــباً من التردد الذي انتابني أثناء وضع هذا الكتاب يعود إلى أنني لا أثق بالذاكـــرة؛ ذاكرتي وذاكرة الآخرين على حدٍّ سواء. فلحظة وقوع الحدث وعلمنا بنتيجـــته نـــصبح ميالين لتسجيل وإعادة تفسير المعلومات والقرارات التي اتخذنا في ضوء هذه النتيجة. يعلم جيداً هذه السمة البشرية، كل من قدّم طلب تأمين بعد أن تعرضـــت سيارته لإصابة. كذلك تؤدي هذه السمة إلى نشوء ظاهرة *الفشل يتيم والـــنجاح لـــه ألف أب*. فبوضع هذا في اعتباري، أجد نفسي مضطراً إلى التوكيد علـــى أنـــني اعـــتمدت على ذاكرتي، لتوضيح الأفكار التي طرحت لا للتسجيل،

وأطلب ممن كان معي آنذاك ولديه ذكرياتٌ مختلفة عن التي لديّ، أن يعينني على الخروج من هذا الانغماس في الذات.

لقد قابلت على مرّ السنين أناساً كثيرين - بالآلاف فعلاً - حظيت بامتياز العمل معهم، وساهموا عن دراية منهم بذلك أم عن غير دراية في بلوَرَة فهمي للقوة وللقوات المسلحة. وأنني لأدين لهم بالشكر كافة، وأكرس هذا الكتاب لأولئك الذين تبعوني وائتمروا بأمري ونحن نسعى لفرض إرادتنا على خصومنا بقوة السلاح. أودُّ كذلك أن أعترف بالفضل والشكر لكثيرٍ من كليات الأركان والمؤسسات الأكاديمية والمنتديات الفكرية التي أفسحت لي المجال لطرح أفكاري وتطويرها.

وكُثُرٌ هم الذين ساعدوني وأعانوني على وضع هذا الكتاب. كان ويلفريد هولرويد باحثاً ضليعاً سريعاً، استطاع تزويدي بشرائحَ تاريخيةٍ ممتازة تستحق ما يليق بها من ثقة. والشكر كذلك للأصدقاء الذي تحملوا معيَ طويلاً عناء قراءة المسودات الأولى من الكتاب والذين أرشدتني ملاحظاتهم ودفعني تشجيعهم إلى إدخال ما أدخلت عليها من تنقيح، أخص بالذكر منهم دينيس ستاونتون وجون ويلسون وكريس رايلي ولورا سيترون؛ التي ساعدتني في الشهرين الحرجين الأخيرين من وضع المخطوطة في حمل أهل بيتي على الاحتمال. أما الأخطاء وحالات سوء التقدير فأنا المُلام فيها جميعاً. وأنني لممتنٌ للبروفسور نايجل هاوارد الذي أثارت اهتمامي محاضرته حول تحليل المواجهة ونظرية اللعب، التي ألقاها سنة 1998. وقد أعانتني نقاشاتنا التي تلت هذه المحاضرة على ترتيب أفكاري مثلما أعانتني الدروس التي تلقيتها قبل ذلك في إطار هيكلٍ نظريٍ مترابط الأجزاء جعلني، للمرة الأولى، أفهم تجاربي من خلال نموذجٍ نظري، فصرت أكثر قدرةً على الإفادة من هذه التجارب. أما مايكل سيزونس، وكيلي، فكان دائماً مؤمناً بهذا المشروع، حتى وإن استغرق كلَّ هذا الوقت ليصبح جاهزاً للتقديم. وفي دار نشر Allen Lane كان ستيوارت بروفيت، مُعِدَّ الطبعة الأولى، لي سنداً ومرشداً وكان مرِح الروح لا يكلُّ ولا يملّ، وقد أسهم إلى حدٍّ بعيد في تشكيل هذا الكتاب. أما ليز فريند - سميث، فكانت صلة الوصل الناعمة لي مع ستيوارت وعالم منشورات Penguin. والشكر

متـــصلٌ كذلك لتريفور هورووود أنْ صقل المخطوطة بهذه الكفاءة، ولجون نوبل أنْ وضع الفهرس المفصّل هذا الذي قراءتُه لوحده متعة. هذا وفي السطر الأخير والمقام الأول، مـــا كان لهذا الكتاب أن يُكتب لولا شريكتي، الكاتبة والمؤرخة والصحفية إيلانا بِت - إل. فقد أتى لنا تحمسها للمشروع بعقد النشر أول الأمر، وكنتُ قد عجزتَ عن تخطي الوكيل، وكانت كذلك لنا سنداً نحن الاثنين خلال عملية وضع المخطـــوطة، ثم في تـــصويبها المضني. وإنك لتلمس أثر مهاراتها ومعرفتها وقدرتها التحليلية وعمق أفكارها وإسهامها في النقاش في كل صفحةٍ من صفحات الكتاب.

مقدمة: فهم القوة

الحـــرب لم تعد موجودة. لا شك من وجود تحدٍّ ونـــزاع وصراع، في جميع أنحـــاء العـــالم، لا ســـيما، وليس فقط، في العراق وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديموقراطية والأراضي الفلسطينية، وما تزال لدى الدول جيوش تستخدمها كرمزٍ للقوة والسلطان. ومع ذلك، فالحرب كما يفهمها جمهور غير المحاربين، هي معركةٌ في المـــيدان بـــين الرجال والآليات، وحدث ضخم حاسم لصراعٍ ما في الشؤون الدولية؛ هذه الحرب لم تعد موجودة.

فمثلاً، جرت آخر معركة دبابات معروفة في العالم، ناورت فيها التشكيلات المدرعـــة لجيـــشين ضـــد بعضها البعض تدعمها المدفعية والقوى الجوية، وكانت الدبابات في التشكيلات المدرعة هي القوة الحاسمة، سنة 1973 في الحرب العربية-الإسرائيلية على مرتفعات الجولان وصحراء سيناء. منذ ذلك الوقت ازداد عدد ما يصنع ويباع من دبابات بالآلاف، لا سيما من جانب مجاميع الناتو وما كان يعرف آنـــذاك بحلف وارسو. بالفعل، فعندما انتهى ذلك الحدث المديد المعروف بالحرب الـــباردة سنة 1991، كان عدد الدبابات المقدَّر لدى حلفاء الناتو يزيد في مجموعه عـــن 23,000 دبابـــة مقابل 52,000 دبابة لدى دول حلف وارسو. كذلك تجد التـــشكيلات المدرعـــة في الـــثلاثين سنة الماضية إما تساند استخدام القوة الجوية والمدفعية كما في حربيْ العراق عاميْ 1991 و2003 أو في الشيشان سنة 2000، أو تزَج بوحداتها الرئيسة أو الثانوية تدريجياً في أماكن أخرى، غالباً لتوفير عربات دعم لقـــوات المشاة الثقيلة في العمليات التي تجري في بيئة المدن كتلك التي تقوم بها الآن قوات التحالف في العراق أو القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لكن استخدام الدبابـــة كآلـــة حرب تنتظِم في تشكيلات، مصممة لخوض معركة وبلوغ نتيجة

محددة، لم يحدث في ثلاثة عقود، ولن يحدث أبداً، إذا أخذنا الأمر من هذه الناحية، فلأن الحروب التي يمكن ويجب أن تستخدَم فيها التشكيلات المدرعة لم تعد عملية. لا يعني هذا أن المعارك الكبرى التي تشارك فيها مجاميع كبيرة من القوات والأسلحة لم تعد ممكنة، بل يعني أن تلك المعارك لن تكون بعد الآن صناعية من حيث الهدف أو المواصلة، فالحرب الصناعية لم تعد موجودة.

يقر بهذه الحقيقة اليوم بعض المخططين العسكريين الذين يؤيدون استخدام القوات السريعة والخفيفة. مع ذلك، يعود جل هذا التأييد إلى ظروف المعركة المعاصرة، لكن في إطار مفهومٍ قديمٍ للحرب تخطاه الزمن. وأن مفهوم الحرب ككل، تغير وتحول إلى نموذجٍ جديد.

فمنذ أحداث 11 سبتمبر سنة 2001 قيل الكثير عن نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتون، وكان ما قيل مفيداً في محاولة التوصل إلى استيعاب دوافع الإرهابيين وأعمالهم الرهيبة. ولكن لفهم المضامين الحقيقية لهذه الأعمال على العالم الذي نعيش فيه، وبالتأكيد لفهم كيف تغيرت المقدمات المنطقية الأساسية للحرب بتعريفاتها الأوسع، ربما لأفاد المرءَ تطبيقُ نظرية الثورات العلمية لتوماس كوهن. فقد أشار كوهن إلى أن الأوساط العلمية - وهي هنا أوساط المفكرين العسكريين - تتصرف ضمن مجموعةٍ من المعتقدات الموروثة تتمسك بها بقوة، إلى حدٍّ يجعلها تكبت كل جديد يهدم هذه المعتقدات. يحدث التغير عندما يأتي شيءٌ ما خارجٌ عن المألوف ليهدم تقاليد الممارسة العلمية السائدة. فتكون ثورة، أو ما يسميه كوهن *تغير النموذج* الذي يستلزم وضع افتراضاتٍ جديدة وإعادة بناء الافتراضات القديمة؛ وهذا ما يجعله يواجه معارضة شديدة.

بالتفكير ملياً في الحرب، يتضح أن التغير الحالي في النموذج بدأ بإدخال الأسلحة النووية سنة 1945، وأصبح سائداً بين عاميْ 1989 و1991، عندما انتهت الحرب الباردة؛ وهذه التسمية خطأ تاريخيٌّ جسيم، لأنها لم تكن حرباً قط بل مواجهة ممتدة؛ لكنني سألتزم بها تجنباً للبس. ذلك لأن إدخال الطاقة النووية هو الذي جعل الحرب الصناعية مستحيلة عملياً كحدثٍ فاصل؛ بالفعل، فقد أديرت الحرب الباردة ضمن مفهوم التدمير المتبادل المؤكد [Mutual Assured Destruction (MAD)]. ومع

ذلـــك، طـــور المفكرون الاستراتيجيون، المؤيدون لهذا المفهوم، قوىً ضمن النموذج القـــديم للحرب الصناعية، لكنهم كانوا في الوقت نفسه يخوضون حروباً أخرى، غالباً بالقـــوى نفسها، كحرب فييتنام وحرب الجزائر، وكانت هذه حروباً أقل صناعية فأقل تخـــاض ضـــد خـــصوم ليسوا دولاً. بعبارة أخرى، حدث ذلك الشيء الكوهيني غير المألـــوف ربمـــا في العـــام 1945، وبالرغم من إقرار القيادات السياسية والعسكرية به كواقـــع، ظـــلّ المخططون العسكريون غير قادرين على التسليم بأهميته الحقيقية، وربما كـــان الـــسبب الأهم لذلك قلة الخيارات، فقد كانت الإمكانية المعقولة لوقوع حرب شـــاملة مفاجـــئة وعنـــيفة، جزءاً من مفهوم التدمير المتبادل المؤكد. لقد كشفت نهاية الحـــرب الـــباردة عن ذلك النموذج الجديد الذي ظلّ متوارياً مدةً طويلة، وإنْ لم يكُ بالـــضرورة مفهوماً على هذا النحو. فقد استقر النقاش عموماً بعد خمسين سنة مضت على تنظيم وتطوير قوى وموارد ضمن النموذج القديم للحرب.

الآن، آن الأوان للاعتـــراف بـــأن تغيراً في نموذج الحرب قد حدث فعلياً من جـــيوش ذات قـــوىً متقاربة تخوض معارك في الميدان إلى مواجهة استراتيجية بين مجمـــوعة محاربين، ليسوا كلهم جيوشاً، تستخدَم فيها أنواع مختلفةً من الأسلحة، مرتجلة في أغلب الأحيان. كان النموذج القديم حرباً صناعية بين دول. أما النموذج الجديد فهو حربٌ وسط الناس؛ وحولها يدور الكتاب.

أعلـــمُ أن تعبير نموذج [paradigm] صار كلمةً شائعة هذه الأيام، يُفهم منها عـــادةً أنها مرادف لتعبير نموذج ثابت. وكي أكون واضحاً تماماً، لا أستخدم هذا التعـــبير بهذا المعنى، بل بالمعنى الذي عرّفه كوهن، أي الإنجازات العلمية المسلّم بها عالمياً والتي تشكل لفترةٍ ما مسائل وحلولاً نموذجية لجمهرةٍ من المشتغلين بعلمٍ ما. مـــن الواضـــح أن نموذج الحرب الصناعية بين الدول قد خدم الأوساط العسكرية والـــسياسية بهذا الوصف، لكن حان الوقت الآن لفهم نموذج الحرب وسط الناس بالطريقة نفسها.

الحرب وسط الناس وصفٌ تصويري لأوضاعٍ شبيهة بالحرب، وهي إلى ذلك إطـــارٌ مفهومـــي، فهي تعكس حقيقةً صعبة مفادها أنه ما من ميدان قتال منعزل يـــشتبك فـــيه الجيـــشان، وقد لا يكون ثمة بالضرورة جيشان على الطرفين معاً.

للتوضيح، هذه ليست حرباً غير متناظرة [asymmetric warfare]، وهي عبارة لا أحـــبها، وضِـــعت لوصف وضع تكون فيه دول تقليدية مهدَدة بقوى غير تقليدية لكـــنها قـــادرة بتشكيلٍ ما للقوة العسكرية التقليدية على ردع هذا التهديد والرد علـــيه. أمـــا الحرب وسط الناس فمختلفة، فهي واقع يكون فيه ميدان القتال كل الناس في كل مكان؛ في الشوارع والبيوت والحقول... الخ. فالاشتباكات العسكرية يمكـــن أن تقـــع في أي مكـــان، بوجود مدنيين ضد مدنيين، ودفاعاً عن مدنيين. فالمدنيون هم الأهداف، وهم المقاصد، بقدر ما يشكلون قوةَ مواجهة. ومع ذلك، ليـــست هـــذه حرباً لا متناظرة، لسببٍ آخر هو أنها مثال تقليدي للامبالاة بتغير الـــنموذج. فممارســـة - أقصد فن - الحرب، هو إيقاعٍ حالة من اللاتناظر على الخصم. فوصف حروب ما بأنها غير متناظرة يعني لي نوعاً من تلطيف العبارة بدل الاعتراف بأن خصمي لا يبارزني بالسلاح الذي أتفوق به عليه، وبأنني لا أكسب الحـــرب. في هذه الحال ربما يكون نموذج الحرب لا اسمُها، هو الذي بات غير ذي صلة أي أن النموذج paradigm قد تغير.

فالـــدول القومـــية، لا سيما الدول الغربية وروسيا ودول أخرى أيضاً، كلها ترسل جيوشها، أي قواتها العسكرية بتشكيلاتها التقليدية، للقتال - أي للحرب - في هكـــذا ميادين قتال، ثم تفشل. بالفعل، فقد خاض الحلفاء الغربيون وروسيا في الخمـــس عشرة سنة الماضية سلسلة اشتباكات عسكرية فشلت فشلاً ذريعاً بطريقةٍ أو بأخرى في تحقيق الأهداف المرجوة، وهي الانتصار العسكري الحاسم الذي يقدمُ مـــن ثم حـــلاً للمـــشكلة الرئيسية، التي هي عادةً مشكلة سياسية. وهذا عائدٌ في الأســـاس إلى الخلط الشديد الدائم بين مفهوم *نشر* القوة [deployment] ومفهوم *استخدام* القوة [employment].

ففي كثير من الحالات، نُشرت القوات ولم تستخدَم. مثال ذلك قوات الأمم المـــتحدة في الـــبلقان: فبحلول العام 1995 بلغ عديد قوات الأمم المتحدة المنشورة هناك، عشرات الآلاف متمركزة في كرواتيا والبوسنة، لكنها مُنعت بقرارات مجلس الأمـــن الـــتي وضعتها هناك من استخدام أي قوةٍ عسكريةٍ فعلية. وكقائد لقوات الحماية الأممية [UNPROFOR] في البوسنة سنة 1995، قضيت وقتاً طويلاً أحاول

أن أشرح لعدد من كبار شخصيات الأمم المتحدة في مختلف العواصم، هذه القضية بالضبط: إنّ إبقاء أكثر من 20,000 جندي خفيف التسليح بين الأطراف المتحاربة لا يمكن استدامته استراتيجياً وهو تكتيكياً غير ملائم؛ أي أن مجرد الوجود لا يقدم ولا يؤخر. أو كما دأبت على القول لشركائي الدوليين، أنكم أصبحتم درعاً لجانب ورهينة للجانب الآخر.

في حالات أخرى استخدمت القوات لكن لم يكن لاستخدامها أثرٌ يذكر، أو أيُ أثر، كما في مناطق حظر الطيران فوق العراق في السنوات التي سبقت حرب سنة 2003، حيث دأبت طائرات التحالف على قصف الأهداف باستمرار بعيداً عن أعين وسائل الإعلام (ما عُرف في أوساط بعض طياري التحالف بقصف الاستجمام) ولكن دون أثرٍ يذكر على فظائع نظام صدام حسين المستمرة. وفي أحيان أخرى استخدمت قوة ضخمة، كما في حرب الخليج سنة 1991 والشيشان سنة 2000، ولم يؤدِ ذلك إلى الحسم الاستراتيجي، فالعملية العسكرية كانت ناجحة، لكن المشكلة الاستراتيجية الجوهرية بقيت دون حل. في مناسبات أخرى استخدمت القوة العسكرية بطريقة يصعب شرحها أو شرح غرضها للحلفاء والجمهور العريض، كما في كوسوفو سنة 1999، حيث امتدت مدة القصف التي قدِّر لها أن تستمر أسبوعاً أو نحو ذلك إلى ثمانيةٍ وسبعين يوماً وآلت في نهاية المطاف إلى قصف البنية التحتية المدنية لصربيا نفسها بدلاً كوسوفو – وإن تبين فيما بعد أن الذي قصف كان السفارة الصينية ببلغراد، وهي ضربة حملتني مسؤوليتها شخصياً الصحافة الصينية – كل ذلك للوصول إلى انسحاب قوات ميلوسوفيتش. أو كما في حرب العراق الأخيرة – التي سببت صدعاً كبيراً في صفوف التحالف قبل وأثناء وبعد القتال، وحتى اليوم – حيث كانت الحملة العسكرية الفعلية قصيرة لكن آثارها الكارثية وما أدت إليه من ضحايا في صفوف المدنيين، كانت ممتدة وفوضوية الطابع.

في جميع هذه الحالات، ربما استطاعت القوة العسكرية تحقيق نجاح عسكري محلي، لكنها فشلت مراراً في تحقيق النتيجة السياسية المرجوة، فلم تأتِ بنصرٍ عسكري حاسم. بعبارةٍ أخرى، في الخمس عشرة سنة الماضية واجه رجال الدولة

والسياسيون والدبلوماسيون وأدميرالات البحر وجنرالات البر وماريشالات الجو، صعوبة جمة في الإفادة من استخدام القوة العسكرية وفي تفسير النوايا والأفعال. فمثلاً، خلال الفترة بين عاميْ 2003 و2004 كان الإسرائيليون يصارعون المشكلة نفسها التي كانت تصارعها قوات التحالف في العراق. هذه المشكلة المزمنة هي التغير في نموذج الحرب والاستمرار في مقاومة هذا التغير: فما يزال السياسيون والعسكريون يفكرون بعقلية النموذج القديم ويحاولون استخدام قواقم المشكلة على النمط التقليدي لهذه الغاية، بينما العدو لم يعد هو العدو والمعركة لم تعد هي المعركة. والنتيجة هي تضاؤل جدوى المجهود الحربي إلى الحدِّ الأدنى، فقد تكون القوة ضخمة ومخيفة، لكنها لا تؤدي إلى النتائج المرجوة، ولا حتى إلى نتيجة تتناسب والقدرات المفترضة لهذه القوة. وكما في الفرق بين نشر القوة واستخدامها، يعكس هذا الأمر قصوراً في فهم *جدوى* القوة [utility of force] التي هي لبُّ المسألة، وموضوع هذا الكتاب.

ربما يكون فألاً حسناً أن نستهل هذا البحث بمناقشة القوة العسكرية لأنها مشتركة في جميع نماذج الحرب، ولكنه فألٌ سيئ أنها كذلك مشتركة في كونها مساءة الفهم في معظم الأحيان. فالقوة أساس كل نشاط عسكري، سواءٌ في مسرح عمليات أو في مناوشةٍ بين جنديين. فهي أداة التدمير المادية - الرصاصة أو الحربة - والجسم الذي يستخدمها. وهي كذلك منذ الأزل. بالفعل، فجوهر القوة واستخداماتها العسكرية تشبه الآن وصفها في كتاب فن الحرب [Art of War] للجنرال الصيني صن تشو [500 ق.م] وفي الأساطير اليونانية أو الاسكندنافية، وتقريباً في كل كتابٍ تاريخي عن القتال والحرب.

للقوة العسكرية عندما تستخدَم أثران مباشران اثنان: هما *قتل الناس وتدمير الأشياء*. أمّا ما إذا كان هذا القتل وذاك التدمير يخدمان الغرض الأسمى أو السياسي المراد من وراء استخدام القوة فهذا أمرٌ يعتمد على الأهداف [targets] والغايات [objectives]، وكل ذلك في السياق الأوسع للعملية. هذا هو المقياس الحقيقي لجدوى القوة. ينتج عن ذلك أن الإفادة من استخدام القوة تقتضي فهماً للسياق الذي نعمل فيه، وتعريفاً واضحاً للنتيجة المرجوة، وتعييناً للنقطة التي أو الهدف

الـــذي نركـــز استخدام القوة عليها أو عليه، وكذلك - على الدرجة نفسها من الأهمـــية - فهماً لطبيعة القوة المستخدَمة. تصور انهياراً للصخور والتربة في منحدر علـــى طـــريقٍ ما يراد إزالته من هذا الطريق. الغاية هنا هي إزالة ركام الصخور، والـــسياق هو التلال المحيطة غير المستقرة بما عليها من قرى وبنية تحتية من كهرباء وغاز وماء تحيط بالمنطقة. النتيجة المرجوة هي أن يصبح الطريق سالكاً، بأسرع ما يمكن. ركام الصخور على الطريق هو الهدف الذي ستطبق القوة عليه. يبقى تحديد طبيعة القوة التي ستطبق، وهنا سؤال أساسي: فهل ستكون حفارات ميكانيكية أم متفجـــرات؟ فكـــلٌ منهما تعد بحل. لكن ربما بسرعة وكلفة مختلفتَين؛ قد تكون المتفجـــرات أسرع لكنها قد تُحدث انهياراً آخر، وقد تكون الحفارات آمَن لكنها أبطـــأ. فكـــلا الحلـــين يؤمنان فتح الطريق، لكنهما يختلفان الواحد عن الآخر في الجدوى. تطبق القوة العسكرية بواسطة قواتٍ مسلحة مؤلفة من رجال وعتاد وما لديهما من إسناد لوجستي. إن مقدرة هذه القوّات المسلحة على العمل ليست أبداً مجـــرد جـــرد لهذه العناصر الثلاث بل وظيفة للهيئة التي تنتظم فيها هذه العناصر، بالنـــسبة إلى قـــوات الخـــصم وفي ظـــل الظروف الوقتية المحيطة والطبيعة الدقيقة للمعـــركة. ذلـــك لأن العـــدو في أي معركة ليس خاملاً ولا مجرد هدفٍ ثابت للخطـــط. فالعـــدو دوماً كائنٌ تفاعلي لا ينوي الاستسلام لمخططاتك، ليسَ هذا فقـــط، بل يسعى بهمة لإفسادها عليك، مع الاحتفاظ بمخططاته الخاصة في الوقت نفـــسه. فالعدو خصمٌ مناوئ لا هدفٌ سهل. والاستجابة والتكيف هما جزء من خطة الهجوم المتطورة مع الوقت بقدر ما هما كذلك جزء من المخطط الأصلي. وما لم يُفهـــم ذلـــك تماماً، يظل العمل العسكري في معظمه، على أي مستوىً كان، غامـــضاً للمـــراقب لا يكاد يستبين له أبداً. بالفعل، لقد تعلمت ذلك ودفعت ثمنه شخـــصياً مـــن جسدي. فقد فجرني العدو ومن معي. ففي إيرلندا الشمالية سنة 1978، في غمرة انهماكي بتركيز جهود سَريتي على الأنشطة والتهديدات الرئيسية للجـــيش الجمهوري الإيرلندي [IRA]، غفلت عن الحاجة إلى مواصلة التعلم. فلم أقـــدّر قدرة الخصم على تغيير طبيعة هجومه على قواتي، بالمقارنة مع تحسين قدرته علـــى مواصـــلة ما كان يفعله. وقع الحادث، بعد أن زرع العدو جهاز تفجير في

ســاحة ســوق كروسماغلن في أوج نشاط السوق، وهو شيءٌ لم يفعله من قبل. صُــممت القنــبلة المــتحكم بها لاسلكياً بعناية، وزرعت ليكون أثرها المحلي على أشــده؛ وفي هذا اليوم الذي خلته آمناً، وقع الانفجار، ووقعت أنا وضابط آخر في كرة النار. لقد فشلت، إذ لم أدرك أن لعدوي تفكيراً حراً وخلاقاً وأنه لم يفكر وما كــان ليفكــر كما أفكر. منذ ذلك الوقت، رحت أسعى لأبني عملياتي كلها، في إيرلندا وغيرها، على الدراسة المتواصلة لنوايا العدو بدل ادعاء المعرفة.

قــد تتــشكل القوة المسلحة من قوات نظامية أو غير نظامية. لكن هذه غير تلك. إذ تستخدَم القوة النظامية لخدمة غرضٍ سياسي تقرره حكومة شرعية، وتأمر الجــيش - بــصفته هيئة مرسومة ومشكلةً قانوناً ومسؤولة أمام تلك الحكومة - باســتخدام القــوة لتحقــيقه. وعليه، فالقوة النظامية قوةٌ شرعية، وهي قوةٌ مميتة ومدمــرة. أمــا القوة غير النظامية - وإن كان يمكن أن تجاري القوة النظامية في القدرة على القتل والتدمير - فهي تعمل خارج الدولة، وبالتالي خارج قوانين تلك الدولــة. ومــع ذلك، فإن عدم نظامية هذه القوة بحدّ ذاته لا يضعها خارج حماية القانون الدولي. إذ تتفاوت القوات غير النظامية بين عصابات الجريمة المنظمة مروراً بحــركات المقاومة والمنظمات الإرهابية وصولاً إلى قوات حرب العصابات المشكل بعضها كجيوش ومثالها قوات الفيتكونغ أواخر حرب فييتنام.

إنّ القــوة المسلحة أمرٌ لا غنى عنه لأي كيانٍ جيوسياسي مستقل، وهو جزء مــن المــنظومة الدولــية، لكن يجب دوماً شرعنةً هذه القوة، أي تحويلها إلى قوة عسكرية نظامية. وقد تأمّل الأباطرة والملوك والأمراء والحكومات الديموقراطية ملياً لقرونٍ في هذا الهدف لأنهم واجهوا جميعاً المشكلة نفسها: كيف تكون تحت أيدهم قــوةٌ مسلحة تتيح لهم التقدم وحماية مصالحهم، بكلفة مالية وسياسية معقولة، ولا تــشكل لهــم تهديــداً. وقد أنتجت الظروف التاريخيًة حلولاً تختلف في التفصيل وتــشترك في أربــع سماتٍ أساسية، كلها مرخصة ولها جذور في بنية الدولة القانونية المعترف بها وهي التي تميزها عن القوى غير النظامية:

- إنها جسمٌ عسكريٌ منظم.
- وأن لها هيكليةً تراتبية مسؤولة أمام السلطة العليا في الكيان أو الدولة.

- وأن لها وضعاً قانونياً يخولها حمل السلاح والانفراد بنظام انضباط منفصل.
- وأنها مركزية التمويل في شراء العتاد الحربي.

هـــذه الـــسمات الأربعة واضحةٌ كلها في القوات العسكرية هذه الأيام عبر العـــالم، وهـــي الأساس الذي تقوم عليه هذه القوات بالفعل. وهي تضمن مجتمعةً للقـــوة العـــسكرية أن تعمل بشكلٍ متماسك وقانوني، ولكن أيضاً بشكلٍ منفصلٍ تماماً عن المجتمع. إنها قوة تستمد عناصرها من المجتمع، وتوجد لخدمته، ولكنها مع ذلـــك وللحفاظ على هويتها تعمل وفق قوانينها الخاصة بموازاة المجتمع. قد نلاحظ أن القـــوات غـــير النظامـــية توضع مع الوقت تحت سيطرة الجسم السياسي، وإن بصعوبة في معظم الأحيان في محاولة لجعلها قوات نظامية.

إنّ تحويل القوات غير النظامية إلى قوات نظامية لا يقل أهمية من المنظور العام: فنحن نسمح لهذا الجسم الفتاك أن يكون بينً ظهرانينا لأنه خاضعٌ لسيطرة زعمائنا المنتخـــبين ويعمـــل ضمن القانون. في مناطق النـــزاع حول العالم، من البلقان إلى جمهـــورية الكونغو الديموقراطية إلى أفغانستان، قد يصعب علينا أحياناً أن نرى أين فقـــدت القـــوة النظامية شرعيتها وانتكست مرتدةً إلى قوات مسلحة غير نظامية. بيـــنما نـــرى في بعـــض الحالات قوةً غير نظامية تتحول إلى الشرعية وتصبح قوةً عسكرية نظامية. من الواضح أن قائداً عسكرياً يستمد تمويله من الاتجار بالمخدرات في أفغانـــستان يقود قوةً غير نظامية. لكن، من ذا الذي يستطيع القول إن منظمة التحرير الفلسطينية، عندما تعمل في غزة أو الأراضي المحتلة، هي قوة نظامية أم غير نظامـــية؟ أو عندما تتحول عناصر من جيش يوغوسلافيا القديم - وهي قوةٌ نظامية معروفة اختصاراً بمصطلح JNA - لتصبح جيش صرب البوسنة (BSA) في البوسنة ســـنة 1991، هل غدا هذا التشكيل قوةً غير نظامية أم قوةً نظامية أخرى؟ تسري مـــشكلة تعـــريف نظامية القوة العسكرية هذه على أي حركة استقلال مسلحة، وتنسحب على الغالبية العظمى من الصراعات التي نشهدها اليوم، وهي مشكلةٌ ما يـــزال علـــى المجتمع الدولي أن يكافح لمعالجتها بنفَسٍ واحد كما سنرى في القسم الثالث من هذا الكتاب. ذلك لأن شرعية أطراف الصراع وشرعية قضاياها، بما في ذلـــك شـــرعية قواتها العسكرية، هي عاملٌ داخل فيما نشهده من صراعات هذه

الأيـــام. ففـــي البوســـنة، مثلاً، لم يعترف المجتمع الدولي بصرب البوسنة ككيانٍ منفصل، لذلك كان يصعب تعريف شرعية جيش صرب البوسنة.

نحـــن في الغـــرب نعيش حالة متنامية من عدم الاكتراث لجميع جوانب القوة العسكرية. وبالرغم من الرعب الذي أحدثه 11 سبتمبر سنة 2001 لدى العامة من تجـــدد اهـــتمامٍ للأمن، وارتفاعٍ ضخم للإنفاق العسكري في الولايات المتحدة، لم يـــرقَ مـــستوى الخطاب العام حول الشؤون العسكرية عموماً منذ انتهاء الحرب الـــباردة عـــن مجرد نقاشات حول الميزانيات الدفاعية، وشرعية وأخلاقية استخدام القـــوة في أغلـــب الحالات. بينما بات النقاش حول المعنى الحقيقي للقوة وفائدتها مهمـــلاً مهجـــوراً. بالفعل، فقد آل الاحتجاج والنقاش العام على المستوى الدولي قبيل عملية **تحرير العراق**، أي غزو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق في مارس سنة 2003 إلى ما يفيد من طرقٍ عدة أن أخلاقية وشرعية استخدام القوة يحـــدد تلقائياً مدى فائدتها: فإن كان استخدام القوة أخلاقياً وشرعياً نجح في بلوغ المـــراد؛ وإلا فلا. لكن الأمر ليس على هذا النحو؛ فبالرغم من أن استخدام القوة لأغـــراضٍ غير أخلاقية أو بطريقة غير شرعية ما ينبغي تأييده، فإن هذا ليس كافياً لفهـــم حقـــيقةٍ جوهرية، وهي أن الناس يحتاجون إلى القوة كمقومٍ أساسيٍ للحياة لغايتين عامتين ساميتين هما *الدفاع والأمن*. بعبارةٍ أدق، أو أكثر ذاتية، للدفاع عن بيوتـــنا وعـــن أنفسنا وتأمين مصالحنا. هذان جانبان أبديان للقوة ككل جوانبها الأخـــرى، أي أن المحافظـــة علـــى القوة في السلم كما في الحرب أمرٌ ما ينبغي لنا إســـقاطه قـــط مـــن حساباتنا تماماً، وإن كان مكلفاً؛ وما ينبغي أن يحل التركيز على أخلاقية ومشروعية استخدام القوة محل الحاجة الأساسية جداً إلى فهم جدوى القوة.

في السنوات الأخيرة، لا سيما منذ انتهاء الحرب الباردة، بات الغرض الأساس للقوة العسكرية، ألا وهو القتل والتدمير، خافياً على الأذهان وحاد الإدراك الغربي الـــشعبي للطبيعة المستقلة للقوة، على نحو ما تعرّف بسماتها الأساسية الأربعة آنفة الذكـــر، عن الفهم الصحيح لهذه الطبيعة لا سيما بعد أن أصبحت الحروب أحداثاً إعلامـــية بعيدة عن أي واقعٍ اجتماعيٍ معاش. يسري هذا الخفاء وسوء الفهم على مـــستوى الجمهور تماماً، كما يسري على مستوى السياسيين الذين يسعون لنشر

واستخدام القوات العسكرية لأغراضٍ إنسانيةٍ وشُرَطية لم تدرب عليها هذه القوات ولا هـــي أريـــدت لها في الأصل. لا يعني هذا أن سمتيْ التراتبية والانضباط لا يمكن تكييفهما لتوسيع نطاق استخدام القوة، كما لا يعني وجوب ألا تستخدَم الأسلحة إلا للأعمال العسكرية البحتة بين الجيوش. ومع ذلك، فمن الضروري أن ندرك أن *القوة العسكرية* التي تنشر اليوم ليست بذات فعالية في معظم الحالات ولن تكون. ومـــا قوات التحالف في العراق إلا مثالٌ نموذجي لهذا الوضع، فقد انتهت فعاليتها كقـــوة عسكرية بانتهاء القتال بين القوات العسكرية في مايو سنة 2003. وبالرغم مـــن أنها مضت بعد ذلك لإحراز سلسلة من الانتصارات في المناوشات المحلية، فقد تـــضاءل أثرها جداً - إن بقي لها أثر - كقوة احتلال وإعادة بناء، وهو ما أصبح مهمتها الرسمية الأساسية. لكنها لم تدرب ولم تجهز لهذه المهمة، ولا يمكنها بالتالي إنجازها. وبلغة هذا الكتاب، لم تكن للقوة جدوى.

إنّ السعي للدفاع والأمن سعيٌ صراعيّ [adversarial] منبثقٌ من المواجهات الظاهرة والمستترة. فالمواجهات بين الناس ذوي المصالح والأولويات المختلفة مرضٌ مـــستوطن في جميع المجتمعات. وعندما تتواجه هذه المجتمعات المسماة دولاً بعضها بعـــضاً على قضية ما، ولا يتسنى حل هذه القضية حلاً يرضي الطرفين، ويسعيان لحلـــها بقـــوة السلاح، فنسمي النـــزاع الناتج حرباً - وإن لم تكن هذه تسمية مناسبة في الوقت الحاضر، كما ذكرنا في البداية - بالنظر إلى سعي كلٍّ من الطرفين لفـــرض السلام الذي يرتئيه. عموماً، وفي ما عدا حالات الدفاع عن النفس، يُنظر إلى استخدام القوة العسكرية كحلٍّ أخير لا يُلجأ إليه إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخـــرى للتوصـــل إلى حلٍّ دون جدوى. ولقد طورت الدول في القرون الأخيرة قوانين وبروتوكولات لسَوْس هذه النـــزاعات - تعرف عموماً باتفاقيات جنيف - ومؤســـسات عسكرية وحكومية لتولّي زمامها. وعندما يدخل الخصمان الحرب، وبالـــرغم مـــن أنه يتوقع منهما الامتثال لاتفاقيات جنيف، لا يتعين عليهما التقيد بقـــواعد اللعبة نفسها؛ بالفعل، إذ تنصبّ البراعة العسكرية في معظمها على اتخاذ التـــرتيبات الضرورية لإفساد خطط الخصم، واتباع الأساليب والقواعد التي تواتيه ولا تـــواتي خصمه. كذلك، وبخلاف جميع أشكال السلوك الاجتماعي المقبول إلا

في الرياضة، فليس في الحرب فائزٌ أول وفائزٌ ثانٍ بل منتصرٌ ومهزوم، فالحروب والمعارك ليست مباريات.

تقاد الحروب والنزاعات على أربعة مستويات - سياسي واستراتيجي وميداني وتكتيكي - يقع كل منها في سياق الآخر، بالترتيب التنازلي بدءاً من المستوى السياسي؛ وهذا هو المستوى الذي يمنح السياق لجميع أنشطة المستويات الأخرى التي ترمي إلى بلوغ ذات الغايات، ويؤمن الترابط فيما بينها. وهو مصدر السلطة والقرار. وهو الحاضر أبداً، بحيث لا تدخل الجيوش المعركة لمجرد أن يجد جيشان أو أكثر نفسيهما هكذا بلا عمل في ميدان معركة خالٍ فيقررا ملء الوقت بالعراك، بل لأن قضيةً ما بين كيانين سياسيين أو أكثر لم تُحل بالطرق الأخرى فلجأا بالتالي إلى الحل العسكري. في الماضي، كانت القيادتان السياسية والعسكرية لدولةٍ أو كيانٍ ما تميلان إلى أن تكونا قيادةً واحدة، إذ كان الأمير أو الملك هو الذي يصنعُ السياسة عادةً وهو الذي يقود جيشه - ولو بالاسم. ومع ظهور الدول القومية [nation states] في القرن التاسع عشر، انفصلت القيادتان السياسية والعسكرية الواحدة عن الأخرى في الديموقراطيات وبقيت كذلك حتى يومنا هذا. أما وضع الملكة في المملكة المتحدة ووضع الرئيس الأميركي بالنسبة إلى القوات المسلحة لدولتيهما فهما، وإن اختلفا دستورياً الواحد عن الآخر، يعكسان الوحدة التاريخية للقيادتين السياسية والعسكرية في هاتين الدولتين. وفي الصراع المعاصر، تكون القيادة السياسية هي التي تحكم الجيش، وهي التي تقرر الهدف من الدخول في الصراع. وهو قرارٌ يتحدد بالقياس إلى التهديد الواقع على ما تُجله الأمة وتقدره، من أرضٍ أو سيادةٍ أو تجارةٍ أو موردٍ طبيعي أو شرفٍ أو عدالةٍ أو دينٍ أو غير ذلك. وكما في أي قرارٍ كبيرٍ آخر، في الحياة كما في الحرب، لا يمكن أن يتخذ ألا بعد تقييم خطورة تبلور التهديد على أرض الواقع أولاً، ثم ما الذي سيشمله التهديد إن وقع بالفعل. فمثلاً، عندما واجه هتلر الإنذار النهائي الذي أتاه من بريطانيا في 3 سبتمبر سنة 1939 للبدء بسحب قواته من بولندا خلال ساعتين وإلا دخلت بريطانيا الحرب ضده، أدرك أن الخطر سيتبلور. لكن من الواضح أن تقديره كان بهذا الخطر الذي لن يكون كبيراً بما فيه الكفاية لتهديد خططه وأعماله. وعلى

الطـــرف المقابـــل، بعـــدما رأى تشامبرلين وحكومته أن هتلر يستولي على منطقة سوديتنلاند على الحدود مع جمهورية التشيك ثم يزحف إلى بولندا، أدرك أن الخطر كـــان يتـــبلور أمام عينيه، وأن ثمة إمكانيةً واضحة أن يصل إلى الجزر البريطانية، وأدرك بالتالي محل التهديد. فما كان منه إلا أن أرسل إنذاره النهائي ذاك ثم ذهب إلى الحـــرب، ومـــا عـــساه يفعل غير التفاوض مع هتلر أو ينتظر وصول قواته إلى الشواطئ البريطانية.

في هذه المرحلة - مرحلة تحليل التهديدات والمخاطر - يأتي دور القوة العسكرية، مـــن حـــيث ما يُتوقع منها أن تنجز والطريقة التي سيتم بها هذا الإنجاز. سيقول المفكر التقلـــيدي إن هذا يجب أن يتقرر في أولى مراحل النقاش، لكن هذا لا يحدث عملياً إلا عـــندما يـــصبح التهديد ماثلاً. النقطة الأساسية هنا هي أن هذا النقاش السياسي يدور حول تهديدات محتملة ويتطور كما تتطور قرارات التأمين؛ نحن نعلم أننا بحاجة إلى أن نفعـــل شيئاً ما، لكن ليس إلى الحدّ الذي يجعلنا نوقف الحياة اليوم لتغطية احتمال بعـــيد قـــد لا يقع غداً أبداً. ومع ذلك، بما أن السياسة حضن الاستراتيجية، يجب إبقـــاء الاستراتيجي في زمن السلم مشاركاً في صوغ السياسة. ذلك لأنه هو الذي يـــأتي بالوقائـــع الصعبة للقتال إلى طاولة النقاش وهو الذي يحدد بجهوده مستوى ومعنويات القوات وقدرتها على التكيف ومعداتها وأعدادها، التي ستوضع بين يدي مرؤوسيه عندما يواجهون العدو.

بعـــد اتخاذ القرار على المستوى السياسي بالدخول في الصراع، ينتقل النشاط إلى المـــستوى الاســـتراتيجي حـــيث يتـــرجم القرار السياسي باللجوء إلى القوة العـــسكرية، احتمالاً أو فعلاً، وإلى تشكيلات وأعمال عسكرية. تبدأ هذه الترجمة أولاً بإظهار القوة نفسها إلى حيِّز الوجود، ثم نشرها، ومن ثم استعمالها. ولكن، ما ينبغـــي أن لا يغـــيب عن البال أبداً أن الاعتبارات السياسية هي التي توفر السياق الـــذي تـــركن إلـــيه الاستراتيجية. لذلك، يجب أن تكون العلاقة بين المستويين الـــسياسي والاســـتراتيجي وثيقةً جداً على الدوام، إلى حدِّ المشاركة المتواصلة في إعـــادة تقيـــيم الوضـــع والنقاش، التي لا تتوقف إلا بعد تحقيق الغرض أو الهدف الشامل. في الوقت نفسه، يجب ألا ننسى أن الغاية السياسية غير الغاية الاستراتيجية

العسكرية، ولا يمكن أن تتطابقا أبداً. فالغاية الاستراتيجية العسكرية تتحقق باستخدام القوة أما الغاية السياسية فتتحقق نتيجة النجاح العسكري.

إن من مهمة القائد الاستراتيجي، الفهم التام للغرض المراد من جهوده ومن القوى والموارد الموضوعة تحت تصرفه، إلى الدرجة التي تتيح له اختيار هدفه. وتشتمل كلمة هدف [aim] هذه على ما هو أكثر من مهمة [task] أو غاية [objective]، فهي تحديد المرمى [target] وتوجيه كل الحواس إليه بحيث يمكن تركيز قوة المرء عليه لإصابته بأعلى دقة وإيقاع أكبر الأثر فيه. قد يكون الهدف الاستراتيجي صعب التعريف ومع ذلك لا بد من تعريفه، فهو أمر حيوي. فبدون ارتباط قوي بين الهدف والغرض السياسي، يصعب تحقيق الجدوى المرجوة من استخدام القوة، لأن القائد في هذه الحال لا يعرف ما الناتج أو الأثر الذي يجب تحقيقه لدعم تحقيق الغرض السياسي الشامل.

يشتمل وضع الاستراتيجية لبلوغ الهدف على تحقيق سلسلة من التسويات من خلال الموازنة بين عدد من العناصر والاعتبارات المختلفة. فليس هناك شيء اسمه استراتيجية أو حتى خطة كاملة؛ فالبحث عن هذا الكمال يعني نسيان أو نكران حقيقة أن العدو ليس خاملاً وأن له، كما لك، نصيباً حراً من الإبداع في الصراع يعاكس مباشرةً نصيبك فيه. والحالة هذه، على المرء أن يسعى لوضع استراتيجية أفضل من استراتيجية خصمه في الظروف المحيطة. كذلك لا يمكن وصف الاستراتيجية بأنها خطةٌ محكمة، بل مخططٌ [pattern] مرغوبٌ للأحداث أو النتائج. وكما قلت في توجيهٍ لي إلى ضباطي في نوفمبر سنة 1990، قبل انطلاقنا إلى الخليج للمشاركة في حرب سنة 1991 مع العراق: "نادراً ما تنطوي القيادة في الحرب على وضع خطةٍ محكمة والتدرب عليها. فالعدو، المخفق في السلم، يتخذ كل ما يستطيع من تدابير لتبديد شملنا وإفساد خططنا. إن إرادة ومنهجية التغلب على العدو هي التي ستحدد النتيجة".

فالاستراتيجية، بالتالي، تعبيرٌ عن الهدف وارتباطاته بالغرض العام وسياق الصراع، مع بيان القيود التي يفرضها الغرض السياسي في الظروف المحيطة على العمل. فهي تصف المخطط المرغوب للنتائج والإجراءات المزمع اتخاذها لبلوغ هذه

النتائج، فضلاً عن تخصيص القوات والموارد. أخيراً، يجب في الاستراتيجية تعيين من يلــزم مــن ضــباط وتحديد مسؤولياتهم وصلاحياتهم. وتتركز الحلول الوسط أو التــسويات [compromises] أساساً على طبيعة مخطط النتائج وتخصيص القوات والمــوارد اللازمــة لبلوغها. ويكون محكُ جودة الاستراتيجية أن تنجح في تحقيق الغرض دون الاضطرار إلى القتال. وكما قال صن تشو: "أهم شيء في الحرب النيل من استراتيجية العدو؛ أما ثاني أفضل سيء فهو تبديد شمله، ثم مهاجمة جيشه". ومع ذلــك، نــادراً ما تسمح هذه الأعمال الصراعية لاستراتيجيةٍ ما أن تتفوق إلى هذا الحدّ على استراتيجية الخصم.

أمــا مهاجمــة الجــيش فتمــضي بنا إلى المستوى التكتيكي، حيث المعارك والاشــتباكات والقــتال. تغطي هذه الأحداث مقياسيْ العمل الفردي والجماعي. وتــتفاوت مــن كبرى المعارك البحرية كمعركة ترافلغار والمعارك الجوية كمعركة بــريطانيا [Battle of Britain] إلى إغــراق غواصةٍ لبارجة كما حدث في حرب الفوكلاند حيث قامت إحدى الغواصات البريطانية بإغراق سفينة *Belgrano*، إلى معــركة بين طائرتين كتلك التي جرت فوق كِنت سنة 1940. أما في البر فيشمل المقياس أحداثاً تتراوح بين معركة وادي سوم [Somme] الكبرى في الحرب العالمية الأولى والمناوشــات القصيرة في بلفاست أو ممر البصرة. بالفعل، تتكون المعركة من سلــسلةٍ كاملة من الاشتباكات على مستوى الفرد [individual] والفريق الناري [fire-team] والوحدة الفرعية [sub-unit] والوحدة [unit] والتشكيل [formation]. ولا نهايــة للتــبديلات في طريقة نشر هذه القوات، بتراكيب متنوعة من الأسلحة والتــضاريس الميدانية والطقس، في مواجهة عدو يتخذ إجراءاتٍ فعالة للنيل منك كما تنوي أنت النيل منه.

إنّ جوهر كل تكتيك هو النار والمناورة، وتكمن المعضلة التكتيكية الأساسية في إيجاد التوازن الصحيح بين الجهد المصروف لضرب الخصم لتحقيق الغاية والجهد المصروف للرد على ضرباته. تشبه الحرب التكتيكية، من وجوهٍ عدة، فن الملاكمة؛ وأعتبرهما كليهما فنّاً. إذ يتطلب المحاربون قوةً بدنية ودرجةً من المهارة والثبات في مواجهة ضربات الخصم. وعلى هذا الأساس يقوم كل طرف بالاحتماء والضرب،

ساعياً لاختراق دفاع الخصم لتوجيه مجموعةٍ من الضربات الشديدة إليه وفي أحسن الأحوال ضربةً قاضية. يتوصل الملاكم إلى إجادة مجموعات الضربات تلك بالتمرن الطويل، ويكمن فنُّه في إجبار خصمه على ترك بقعة حساسة من بدنه دون حماية وانتهاز الفرصة السانحة له من الوقت لكيل اللكماتٍ العنيفة. كل ذلك صحيح ولازم في القتال أيضاً، لا سيما في التدرب على كيل الضربات المجتمعة. لكن قواعد الملاكمة [Queensberry Rules] لا تسري في القتال، وفن التكتيك أشبه بالشجار المميت في حمأة حيث لا قواعد ولا حكام، وحيث المكر الدنيء الممتزج بأشد استخدامٍ ممكن للقوة المتاحة هو الذي يربح المباراة. أستخدم هذه التشبيهات للتأكيد على أن التكتيك ليس مناورة القوة وحسب؛ بل تطبيق القوة - القوة المميتة - على الخصم ومنعه من القيام بالمثل. فنتيجة التكتيك بسيطة: إما أن تقتُل أو أن تُقتَل. فكي يكون التكتيكي ناجحاً يجب أن يكون أكثر فطنة وبراعة من تكتيك الخصم وأسرع منه، فيستخدم النار بغزارةٍ شديدة لإيقاع النتيجة المرجوة عنوة. وللقيام بذلك يمكنه استخدام النار، والحواجز الطبيعية والاصطناعية، لتأخير الخصم أو شل قدرته على الحركة.

أخيراً، نأتي إلى المستوى الذي يربط المستوى التكتيكي بالمستوى الاستراتيجي: ألا وهو المستوى الميداني أو العملياتي. وأظن وصف هذا المستوى بالميداني أو مستوى مسرح العمليات [theatre] صائباً في هذا العصر، وسأستخدمه بصفة رئيسية من الآن فصاعداً؛ يعود سبب ذلك في معظمه إلى شيوع استخدام مصطلح عملياتي لوصف أنشطةٍ شتى عسكرية ومدنية. يقاد المستوى الميداني أو العملياتي للحرب في ميدانٍ أو مسرح العمليات، وهو منطقة جغرافية تشتمل بأبعادها الكاملة العسكرية والسياسية على غاية يغيّر بلوغُها الوضع الاستراتيجي لصالح الطرف الرابح. فمثلاً، كان إنزال النورماندي سنة 1944 في ما عرف بمصطلح D-day عمليةً بحدّ ذاتها حتى أنها غيرت الواقع الاستراتيجي: بحيث أصبح من الممكن تحرير أوروبا وغزو ألمانيا. للتوضيح، إن العملية في ميدان أو مسرح ليست مجرد مجموعة من المعارك التكتيكية تجري ضمن منطقة جغرافية معينة. إذ يتوجب على قائد المسرح وضع خطة، لحملته، وتحدد المسار إلى الغاية النهائية

المنـــشودة - الـــتي حددها له القائد الاستراتيجي - وتنسيق أنشطة قادته لتحقيق الغايـــات التكتيكـــية الـــتي تسير بالفرقة ككل في الاتجاه المحدد. ويتعين على قائد المسرح أن يفهم السياق السياسي لمسرحه، بما في ذلك الاتجاهات السياسية لرؤسائه السياسيين والاستراتيجيين المتصلة بالمنطقة المعنية، وتلك المتصلة بقوته؛ لا سيما في القـــوات مـــتعددة الجنسيات، كما هي الحال غالباً، حيث تكثر وتتعقد المكونات السياسية والاستراتيجية.

لقد كانت تجاربي في القيادة في التسعينيات مثالاً جيداً لمستويات الحرب. ففي عامـــيْ 1990 و1991، كـــنت قائداً تكتيكياً لفرقة عسكرية بريطانية تابعة للفيلق الـــسابع الأميركـــي في الخلـــيج، وكذلك كان قائدي في هذا الفيلق، الفريق فرِد فـــرانكس. وكـــان علـــى قائـــد مسرح العمليات الجنرال نورمان شوارزكوف والجنـــرالات التابعين له، أن يفهموا السياق السياسي والاستراتيجي لنشر تشكيلي العـــسكري ويأخذوه في الحسبان عند استخدام هذا التشكيل، وكذلك فعلوا. وفي العـــام 1995، كنت بصفتي قائداً لقوات الحماية الأممية UNPROFOR في البوسنة قائـــد مـــسرح العمليات في واقع الأمر. لقد كانت المضامين السياسية للصراع في البوســـنة والاتجاهات السياسية للدول المساهمة في القوة التي تعمل تحت إمرتي هي الـــتي حددت مسرح العمليات. كان مقر القائد العام للقوة في زغرب، وكان من الضروري أن يكون هناك قائد عام للقوة لأنها كانت موزعة بين كرواتيا ومقدونيا. وقـــد وجد نفسه مهملاً: فلا هو قائدٌ استراتيجي ولا هو قادرٌ على إدارة مسارح العملـــيات الـــثلاثة معاً. ذلك أن الأمم المتحدة منظمة ليست لها هيكلية عسكرية دائمـــة. وبالتالي، لم يكن في وسعها أن تنشئ قيادةً استراتيجية، لذلك لم يكن في يـــدها جـــدياً أن تعطي الأمر باستخدام القوة العسكرية أبداً. وكضابط كبير آمر [GOC] في إيرلندا الشمالية بين عامي 1996 و1998، كنت قائد مسرح عمليات واضـــحاً أتبع مباشرة لرئيس الأركان العامة [CGS]، قائدي الاستراتيجي بلندن. وعـــندما أصـــبحت نائـــب القائـــد الأعلـــى لقـــوات حلـــف الناتو بأوروبا [DSACEUR] في نوفمبر 1998، كنت قائداً على المستوى الاستراتيجي للحلف، ولو نائباً للقائد الأعلى. كذلك، وبصفتي القائد الأوروبي الأعلى رتبة - وهذا هو

دوماً حال شاغل هذا المنصب لأن القائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا أميركي دوماً - كنت القائد الاستراتيجي لقوة الاتحاد الأوروبي الناشئة. وأخيراً، عندما كنت ضابطاً كبيراً آمراً في إيرلندا الشمالية وحينما كنت في الناتو وقوة الحماية الأممية، قضيت وقتاً طويلاً أتعاطى مع المستويات السياسية، في مسرح العمليات وفي العواصم، وهذا ما لم أفعله كقائد تكتيكي. هذه التقسيمات للعمل للصلاحيات، التي لا يفهمها دوماً أولئك الواقعون في شركها، هي حقائق القيادة المعاصرة.

ثمة مزيد في هذا الكتاب عن مستويات العمل كافة، لأنها الأطر التي تطبَق القوةُ العسكرية من خلالها. ومع ذلك، من المهم في هذه المرحلة نقطتين أساسيتين وواضحتين جداً: الأولى، أن المستوى السياسي هو الذي يصنع قرار الدخول في الصراع، وأنه هو الذي يقرر إيقافه؛ أما الجيش فينفذ القرار في الحالتين. الثانية، أن جميع الأنشطة تندرج في السياق العام لاستراتيجية معينة، وعندما يبدأ القتال يجري كل اشتباك في نطاق الاشتباك الأكبر للقائدً الأعلى رتبة؛ ويسهم إنجاز كل قائد، على الأقل نظرياً، في إنجاز رئيسه. ويكون فهم سياق عملية ما مهماً بقدر ما هو مهم فهم نوايا القائد الأعلى رتبة، وذلك لضمان ترابط نتائج الأفعال على مختلف المستويات، أي أن يسهم كلٌّ منها في الآخر. مع ذلك، لا تنتقل معظم المعارك في عصرنا الراهن إلى المستوى الاستراتيجي: فالقتال وسط الناس هو حدثٌ تكتيكي في الغالب، قد يرتفع أحياناً إلى المستوى الميداني/العملياتي. ومع ذلك ما نزال نظن أن هذه المعارك هي حروب ننتظر منها انتصارات وحلولاً حاسمة. فلماذا؟ يجب أن نفهم السبب.

يقوم فهمنا لاستخدامِ القوة العسكرية إلى حدٍّ كبير على النموذج القديم للحرب الصناعية بين الدول: أي المفاهيم القائمة على الصراع بين الدول، والمناورات الواسعة للقوات، والدعم الكامل من القوة العاملة والقاعدة الصناعية للدولة، على حساب جميع المصالح الأخرى، لغرض إحراز النصر الكامل. في عالم الحرب الصناعية، المقدمة المنطقية السائدة هي متوالية: السلم - الأزمة - الحرب -

الحل، التي تأتي مرة أخرى بالسلم. حيث تكون الحرب، أي العمل العسكري، العامل الحاسم. بخلاف ذلك، يقوم النموذج الجديد للحرب - نموذج الحرب وسط الناس - على مفهوم التنقل الدائم بين المواجهة والصراع، بصرف النظر عما إذا كان ثمة دولة تواجه دولة أخرى أو لاعباً ليس بدولة. وبدلاً من الحرب والسلم، ليس هناك تتابع محدد سلفاً، ولا السلم هو بالضرورة نقطة البداية أو نقطة النهاية، قد تَحل الصراعات، ولكن قد لا تزول المواجهات بالضرورة. فمثلاً، انتهت الحرب الكورية سنة 1953، لكن بقيت المواجهة مع كوريا الشمالية قائمة؛ أو كمثالٍ أحدث، انتهى القصف والعمل العسكري ضد صربيا عقاباً لها لظلمها للكوسوفيين سنة 1999، لكن لم يتخذ حتى اليوم قرارٌ نهائي بشأن كوسوفو وما تزال المواجهة بين صربيا والمجتمع الدولي قائمة.

إن للحرب وسط الناس ستَ سماتٍ رئيسية تميل إلى اتخاذها:

- **إن الغايات التي نقاتل في سبيلها**، تتحول من الغايات الكلية الصلبة للحرب الصناعية بين الدول إلى غاياتٍ أكثر ليونة تتصل بالفرد والمجتمعات التي ليست دولاً.
- **إننا نقاتل وسط الناس**، وهي حقيقة يضخمها الإعلام بالنص والصورة بالنظر إلى دوره المركزي هذه الأيام. فنحن نقاتل في كل غرفة جلوس في العالم وكذلك في شوارع وميادين منطقة الصراع.
- **إن صراعاتنا تميل إلى أن تكون غير محدودة زمنياً**، ذلك أننا نسعى لحالة، يتعين علينا فيما بعد تثبيتها إلى أن نتفق على نتيجةٍ نهائيةٍ محددة، وهو ما قد يستغرق سنوات أو عقوداً.
- **إننا نقاتل لنحتفظ بالقوة**، بدل أن نقاتل باستخدام القوة لبلوغ الهدف بأي ثمن.
- **في كل مرة توجد استخداماتٌ جديدة للأسلحة القديمة:** فالأسلحة المبنية خصيصاً للاستخدام في ساحة المعركة ضد الجنود والأسلحة الثقيلة، نكيّفها اليوم لصراعاتنا الراهنة لأن أدوات الحرب الصناعية كما هي لا تناسب في الغالب الحرب وسط الناس.

- **إن الأطـــراف المتحاربة في الغالب ليست دولاً**، لأننا نميل إلى إدارة صراعاتنا ومواجهاتـــنا اليوم بشكلٍ ما من أشكال التجمع متعدد الجنسيات، سواءٌ أكان هذا حلفاً أم تحالفاً، ضد طَرفٍ ما أو أكثر ليس بدولة.

تعكـــس هـــذه الاتجاهات الستة واقع النوع الجديد للحرب، فلم تعد الحرب قـــراراً عـــسكرياً يولّد حدثاً منفرداً ضخماً يفضي إلى نتيجةٍ سياسية حاسمة. لأن العلاقـــة بين العوامل السياسية والعسكرية تغيرت هي الأخرى كثيراً. وفيما بقيت المستويات الأربعة للحرب كما هي، وبقيت القيادة السياسية صاحبة قرار استخدام القـــوة، وبات عالم المواجهات والصراع الذي هو عالمنا اليوم يخلط باستمرار بين النشاطات السياسية والعسكرية في كل مواجهةٍ وصراع. وبالتالي، لفهم أي صراع حـــديث، يـــتعين عليـــنا معاينة هذين النوعين من الأنشطة على التوازي – لأنهما ينـــشأان ويـــتغيران معاً – يؤثر كلٌّ منهما في الآخر ويتأثر به. فلا يكون استخدام القوة بذي جدوى إلا إذا أخِذ من هذه الناحية.

ليست للقوة العسكرية فائدةٌ صرفة إلا القتل والتدمير وهذا غرضها الأساس. وكـــل مـــواجهة مخـــتلفة عن الأخرى، ليس في موقعها وأطرافها فحسب، بل في طبيعتها أيضاً، والأمر كذلك في الصراعات، لا سيما في عصر التدخلات الإنسانية أو العمليات العسكرية وسط الناس كتلك التي جرت في أفغانستان سنة 2002 وفي العـــراق سنة 2003. ولا يمكن الانتفاع من استخدام القوة إلا إذا فهمنا فائدتها في الظروف المحيطة وأدركنا معناها. وكي نفهم جدوى القوة وندرك معناها، لا بد لنا من فهم القوى العسكرية، لأنها هي الوسط الذي من خلاله تطبق القوة. ليس هناك شـــيء اسمـــه *قوة عسكرية* عامة. قد يكون هناك أكثر من نوعٍ قياسي بل عام من المـــوارد: قوات برية وبحرية وجوية؛ وقوات خاصة من مختلف الأنواع؛ وطائرات قاذفـــة ومقاتلـــة؛ وحـــاملات طائرات وغواصات؛ وصواريخ ومدفعية؛ ودبابات ومدافـــع رشاشـــة؛ وضروب شتى من نظم التسليح والمساعِدات التكنولوجية في عصرنا الراهن. هذه كلها مكونات هامة، إضافة إلى كونها مكونات، يختارها القائد لقوةٍ خاصة [specific force] – وكلٌّ قوةٍ خاصة – بفترةٍ زمنية أو دولة أو حرب أو مـــسرح حـــرب أو ربما معركة معينة. وحتى القوة الدائمة خاصة هي حصيلة

العوامل السائدة أوان تشكيلها. فالمعركة في الأساس حدثٌ ظرفي، يجب أن نفهم ذلك، وعلينا أيضاً أن نفهم كل عنصر من عناصر القوة على أنه نتاج الظروف التي بُني فيها واستخدِم. لقد كانت معركة واترلو ما كانت لأنها وقعت سنة 1815 في وولونيا؛ لأن نابوليون حشد جيشاً بحجمٍ معين و لم يكن لدى ولينغتون وبلوتشر من حشود؛ لأن نابوليون وضع خطة وحمَّل قواته على القتال بطريقة معينة، بينما وضع خصماه خطة أخرى وحملا قواهما على القتال بطريقة أخرى؛ وهكذا. فلو وقعت المعركة بعد شهر من موعدها الذي وقعت فيه لكانَ من الممكن أن تتغير كل تلك العوامل. هذا الاعتماد على الظروف الوقتية وفهم أهميتها هو الإطار الصحيح لفهم العمل العسكري.

يتطلب تشكيل قوة عسكرية ما في الأساس تكتيل الجند والعتاد. لكن هذا بحدٍّ ذاته لا ينتج قوةً صالحة للاستخدام. إذ يجب انتقاء الجند والعتاد من المجتمع بكلفة معقولة، وبالعدد والنوع المناسبين. تعتمد بعض الدول على التجنيد الإلزامي، وتعتمد أخرى على التطوع لتأمين القوة البشرية؛ ويسعى بعضها لامتلاك أكثر أنواع العتاد تطوراً وقوة، بينما يمتلك بعضها الآخر عتاداً أقدم وأبسط. ومع ذلك، كما رأينا في كثيرٍ من الاشتباكات العسكرية الأخيرة، لا يؤدي امتلاك العتاد الحديث والمتطور بالضرورة إلى النصر. ذلك لأن كل قوة، في أي مكانٍ في العالم، تبنى لغرضٍ معين وهو سياسة الدفاع والأمن والعقيدة العسكرية، ما يتطلّب أعداداً معينة من الجند والعتاد بمؤهلات ومواصفات معينة، تتشابك كلها في قوة مترابطة. وكلما كان هذا الترابط أقوى كانت فرصة نجاح هذه القوة أكبر في المعركة. كما سنرى في الكتاب، فإن فقدان الترابط - سواءٌ في الغرض أو فيما بين القوة والغرض - هو سببٌ رئيس لفشل القوات.

فضلاً عن الجغرافيا، كان المال دوماً العامل المحدد الأكبر لبنية القوة. حتى عدد سكان الدولة ووفرة الجند المحتملين كانا أمرين ثانويين بالمقارنة مع الاعتبارات المالية إذ يمكنك دوماً شراء المزيد من القوة إن توافر المال. وقد كان المال فيما مضى يمثل في تشكيل القوات العسكرية توازناً استثمارياً بين الغرض الراهن أو المأمول للقوة العسكرية وبين أعبائها المالية الفورية والجارية على المجتمع. أوضح

الأعباء هي المال والقوة البشرية، وهذان ما لا ينبغي أن يقدرا فقط كما كانا أوان تشكيل القوة بل بما يشكلان من تكاليف على صلاح معاش المجتمع ككل حاضراً ومستقبلاً. فمثلاً، لا يمكن أن تأخذ القوة كل الناس اللازمين للحصاد أو للقيام بالاقتصاد، لأن المجتمع والقوة نفسها سيتضوران جوعاً؛ أو لا يمكن مصادرة جميع الجياد، ربما لأن الحصاد سيذبل ويتعفن في الحقول؛ بالفعل، ولا حتى في الحرب الشاملة يمكن تكريس كل المعامل لصنع الأسلحة لأنه يتوجب تأمين الاحتياجات الأساسية للمجتمع لئلا ينهار. باختصار، يجب أن يعكس تشكيل قوة ما، توازناً واقعياً في توظيف الموارد الحالية والمستقبلية. يملي هذا المنطق أن يسودَ الجنود الراجلون - المشاة - إنْ كثر الرجال وعزت الخيل؛ ويسودَ الفرسان أو المدفعية إن عز الرجال وكثر المال؛ وأن يخف تسليح القوة الدائمة إن ارتفعت أجور العمالة، لأن إنتاج الأسلحة سيكون مرتفعاً.

كل هذه الاعتبارات ما تزال صحيحة إلى اليوم، فعندما تصنع الأسلحة على مستوى العالم وتكون نظرياً متاحةً للجميع، يجب أن تمثل القوة التوازن الصحيح بين الموارد المتاحة والموارد المستقبلية للدولة. ذلك لأنه إذا كانت تكاليف صناعة أو شراء الأسلحة وصيانة القوة هي من الضخامة بحيث تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد والمجتمع، عندئذ، وفي أحسن الأحوال، يفشل المجتمع في التقدم، وفي أسوئها يكون القادة قد دمرّوا عين الشيء الذي أرادوا الدفاع عنه. نميل اليوم إلى اعتبار هذه سمة للمجتمع المتخلف والمجتمع غير الديموقراطي كذلك، لأن الناس يسعون دوماً للازدهار أكثر من سعيهم للقوة العسكرية، ما لم يكن بقاؤها مهدداً. وبالتالي، لا يمكن ضمان بقاء آلة عسكرية مكلفة وضخمة إلا في الديموقراطيات الغنية جداً كالولايات المتحدة أو في تلك المجتمعات التي يكون سكانها مهددين من الخارج، كالهند وغيرها، أو من الداخل، كما في الأنظمة الاستبدادية ككوريا الشمالية أو حتى إيران.

ككثيرٍ من جوانب القوة، شغل تحقيق التوازن الاستثماري المذكور بالَ الملوك والأمراء والحكومات من قديم الزمان. وقد جُربت تدابير شتى لإدارة هذه المعضلة تفاوتت في مقدار ما حققته من نجاح. فالأسلحة الأكثر تقنية، كالمدفعية أو السفن

الحربية مثلاً، كان يحتفظ بها الحاكم في المركز، لأنها كانت مكلفة جداً وذات نفع تجاري وبالتالي لم يكن ممكناً شراؤها من التجار أو الدخول مع مواطنين عاديين في نـــوع من العلاقة التعاقدية لتدبيرها. و لم يكن أقل من ذلك أهمية خوف الملوك من أن تقـــع تلك الأسلحة القوية في يديّ من لا ينبغي أن تقع في يديه. ولكن، لا يقل عـــن ذلـــك أهمية وجوب انعكاس التوازن الاستثماري باستمرار البنية الأساسية للمجتمع. فحتى لو أمكن شراء الأصول بكميات وفيرة، فقد يقوم المنطق الجوهري للقوة على مصدرها البشري والجغرافي؛ فالبلد الذي لا منفذ له إلى البحر لا يكون لديـــه عادةً أسطول؛ والبلد الفقير يكون أفقر تسلحاً من البلد الغني؛ والدولة كثيرة السكان يكون جيشها أوفر عدداً من الدولة قليلة السكان.

عـــند تحديـــد التوازن الاستثماري، تحرص الحكومات دوماً على التمييز بين الـــدفاع والأمـــن؛ وهما كما أسلفنا الغرضان الأبديان لوجود القوة. في الأساس، يتحقق التوازن عند نقطة صون أو تحقيق السلام فهو الخيار الأرخص. ويتم التوصل إلى هـــذه الـــنقطة بإدخـــال تلك البنود الضرورية جداً لبقاء الكيان أو الدولة في الدفاع، فقط، وتَرك كل ما عداها ليؤمَن بمزيج من التدابير العسكرية والدبلوماسية والاقتـــصادية. فمثلاً، ظلت بريطانيا منذ القرن السابع عشر وحتى الحرب العالمية الثانـــية تدافع عن الجزر البريطانية وعن تجارتها البحرية بالمحافظة على أسطول قوي. وأبقـــيَ جيـــشها الـــبري وقـــواتها الجوية حتى النهاية في حدودهما الدنيا لتأمين الإمبراطورية، على اعتبار أن في مقدور الأسطول الحيلولة دون سقوط المملكة لمدة طويلة تكفي لتشكيل جيشٍ مناسب. ويعود ذلك لكون الجيش البريطاني العامل في العادة - ولا يزال - صغيراً. كانت تكمل هذه الاستراتيجية آنذاك تدابير أخرى مـــنها تركيز الدبلوماسية على المحافظة على توازن القوى في أوروبا بحيث لا تهيمن أي دولـــة منفردة على الشاطئ الشمالي لأوروبا ويكون لبريطانيا في الحرب حليف علـــى البر الأوروبي. وقد أفلحت هذه السياسة الدفاعية الأمنية، باستخدام التعبير المعاصـــر، باستثناء عدد من الفترات العصيبة حيث خسرت بريطانيا إمبراطوريتها الأميركية في حرب الاستقلال الأميركية، ويعود ذلك جزئياً إلى انشغال الأسطول الـــبريطاني بالـــتهديد الفرنسي، في حروب نابليون، فأولاه جل اهتمامه؛ حيث

استغرق الأمر نحو عشر سنوات للقضاء على التهديد المباشر بالغزو في معركة ترافلغار وعشر سنوات أخرى لهزيمة نابوليون. وخلال هذه المدة لم تستطع بريطانيا أبداً حشد وإمداد جيش كبير بما فيه الكفاية لفتح أكثر من جبهة ثانية؛ فقد أظهرت حربا القرم والبوير عجز الجيش البريطاني فلم يتمكن من إحراز النصر فيهما إلا بعد حملات اتسمت بهزائم دراماتيكية قبل تعلم الدروس، التي تبعتها إصلاحات عسكرية؛ واحتاجت بريطانيا إلى ما بين عامي 1914 و1917 لتتمكن من حشد الجيش الذي كسب الحرب العالمية الأولى. لكن بريطانيا مثالٌ واحد فقط. فبعد أن تأكد انزياح التهديد الثقيل الرابض لحلف وارسو، باتت الدول الأوروبية كلها - بما فيها دول حلف وارسو السابق - تواجه المعضلة نفسها.

تعكس كتب التاريخ لدينا سمات مشتركة لتطور جميع صنوف القوات المسلحة تقريباً. فمثلاً كانت الجيوش تقسم، إلى مشاة وخيالة ومدفعية، وكانت لديها مدفعية ثقيلة لدك الحصون [siege trains] وميرة [commissariats]. أما الأساطيل فقد طوَّرت سفنَ استطلاع ومرافقة أخف وبوارج أثقل فأثقل، وصار لدى القوات الجوية طائرات مقاتلة وطائرات قاذفة. إنّ الأساطيل والقوات الجوية قوى عتاد في المقام الأول، فهي تتشكل وتتطور تبعاً لمتطلبات العتاد وإملاءات التكنولوجيا. أما تنظيم الجيوش البرية، في المقابل، فيميل إلى أن يكون انعكاساً للجغرافيا وطبيعة المجتمعات التي أتت منها هذه الجيوش. فمثلاً، كانت قبائل المغول ومغاوير البوير ما كانت - أي مشاة خيالة شديدة البأس - لأنها أتت من مجتمعات عاشت في جماعات صغيرة منعزلة في السهول الفسيحة، تعتمد على خيولها وبراعتها: الأولى في استخدام القوس والثانية في استخدام البندقية. يمكن أن ترى الشيء نفسه اليوم في جيوش البر، الآتية من مجتمعاتها وتعكس حسنات وسيئات هذه المجتمعات. فالمستويات التعليمية الأرفع لجيوش أوروبا الغربية، تعكس توقعات مجتمعاتها لكيفية معاملة الجند واستخدامهم، ويملي ذلك كله طبيعة هذه القوات ونهجها العملياتي. وهي جيوش تعتمد على التكنولوجيا - إن لم نبالغ في التعميم - وتتطلب موارد ضخمة لتحافظ على نفسها في الميدان دون عناء، ولا تجد قادتها السياسيين مستعدين للمخاطرة بها.

إن المـــوازنة فيما بين مختلف مكونات القوة وفيما بين الصنوف الثلاث للقوات البرية والبحرية والجوية أمر مهم؛ فإما أنه يملي أفضل الطرق لاستخدام القوة أو يعكـــس الكيفـــية التي قرر القائد بها أن يقاتل فصمم قوته على هذا الأساس. إجمالاً، تتشكّل معظم القوات العاملة على أن تستخدم في الدفاع، لذلك تسري الحالة الأولى، أي تحديد أفضل الطرق لاستخدام القوة من الثبات. ويصح ذلك خصوصاً في ظروفنا الراهنة، حيث ما تزال أهم جيوش أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي السابق تشكل استناداً إلى مفهوم الدفاع البائد من أيام الحرب الباردة، لـــذلك تـــراها في حاجـــة متواصلة إلى التكيف مع ما تتحسسه من تهديدات جديـــدة؛ كالإرهاب، ومعً العمليات وسط الناس التي باتت هذه الجيوش تزج فيها مرة تلو الأخرى.

فـــإلى القـــوة المسلحة العاملة في الدولة أو الأمة، يلجأ القائد الاستراتيجي في الغالب لتشكيل ما يريد من قوةٍ خاصة للقيام بعمليةٍ ما. فهذه وسائل تطبيق القوة. ثم يجـــب أن تحـــدِد الاستراتيجيةٍ المستمدة من القرارٍ السياسي بالدخول في صراع الهـــدف الذي يجبَ تطبيق القوة عليه، بينما يتعين على القائد ابتكار طريقة القيام بذلك. هذه العناصر الثلاثة: الأهداف والوسائل والطرق، أساسية لاستخدام القوة، فـــإن لم تحدَد بوضوح، و لم يتم التوصل إلى الموازنة الصحيحة فيما بينها، فاحتمال النجاح ضئيل في أي عملية عسكرية؛ وهي مسألةٌ سأعود إليها بشكلٍ أو بآخر في صفحات هذا الكتاب.

ثمـــة عـــوامل حاسمـــة خمـــسة لاستعمال القوة على المستويين الاستراتيجي والعملـــياتي، بغض النظر عما إذا كانت للدفاع أم الأمن، كبيرة أم صغيرة، تعتمد على المنجنيق أم على الصواريخ الموجهة بالكمبيوتر:

- **التشكيل [Forming]**. وهو بالإيجاد المادي للقوة أي التكديس الفعلي للجند والعـــتاد في بنيةٍ مترابطة. فحتى ضمن القوات العاملة، وخصوصاً في المجهودات مـــتعددة الجنسيات، يجب إنشاء القوة الفعلية لخدمة الغرض المحدد للعملية. ففضلاً عـــن قيامي الدائم بهذا الأمر ضماناً لاستمرار عمليات الناتو في البلقان، كنت أول نائـــب للقائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا [NATO DSACEUR]

مُعــيَّن تحديداً كقائد لقوة الاتحاد الأوروبي الناشئة التي تقرر إنشاؤها في سان مالو سنة 1998. وكان عليّ أن أعمل مع الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي خافير ســولانا، ومع حلف الناتو والدول المعنية لإيجاد قدرة عسكرية أوروبية قابلة للاســتمرار والــتطور، وأشرِكَ كل وزير دفاع في أوروبا للحصول منه على إسهام بالرجال والعتاد في هذه القدرة.

- **النشر [Deploying]**. وهو تحريك ووضع القوة على مسرح العمليات لتكون جاهزة للعمل فوراً.
- **الإدارة [Directing]**. وهــي العامــل الــشامل الذي يغطي جميع العوامل الأخــرى أي بامــتلاك القدرة على الإحاطة واتخاذ القرارات التي تغطي جميع جــوانب القــتال؛ بعبارة أخرى، القدرة على استخدام القوة لتحديد الحصيلة الــسياسية والعسكرية للحملة. وكمثالٍ سلبي، من الواضح تماماً أن في مقدور الأمــم المــتحدة الاضــطلاع بعاملٍ واحد أو أكثر من هذه العوامل لكنها لا تــستطيع توجــيه قوة على أي مستوى كان، لذلك لا يمكن اعتبارها خياراً عسكرياً جدياً يلجأ إليه عند الحاجة.
- **الإمــداد [Sustaining]**. وقــد قلــتُ في محاضرات عدة ألقيتها في كليات الأركــان: "لا تبدأ معركة لا يمكنك إمدادها". ففي الحرب الأهلية الأميركية، احــتل الاتحاديون الشمال ولم تكن لديهم قاعدة صناعية كافية لإمداد حربهم. وعــندما أدرك الشمال أنه يستطيع تخطي الجنوب في الإنتاج، بدأ يدير ما أدى إلى أول معركةٍ صناعية. ولقد كان زحف شيرمان [Sherman's March] هجوماً في العمق لتدميرٍ قدرة الجنوب على إسناد القتال.
- **الاستعادة [Recovery]**. فثمة مثل يقول: لا ترسل قوة لا تستطيع استعادتها. فالقــدرة على إعادة قوة ما سالمة، جزءٌ لا يتجزأ من الاستخدام الناجح لهذه القوة، وإن كان يجدر التأكيد على أن قرار إعادة القوة هو دوماً في يد المستوى السياسي، حتى لو تم بنجاح تحقيق كل الغايات العسكرية. بالرغم من أن إعادة القوة معاكسة تماماً لإنشائها واستخدامها، فإنها لا تقل أهمية عنها لأنها تقتضي إنهــاء المهمــة والمغادرة بعد إنجاز المطلوب بنجاح أو إحلال قوةٍ أخرى محل

القـــوة المغـــادرة. هذه هي بالضبط المشكلة التي واجهت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في العراق سنة 2003 بعد إعلان النصر، لأن أياً منهما لم تكـــن تستطيع المغادرة دون عواقب كارثية، إذ لم يكن ثمة بديل. فعلقت القـــوة هناك. ولم تكونا في ذلك مختلفتين عن الصليبيين، الذين أتوا لتحرير الأرض المقدسة وانتهوا باحتلالها، أو أن إسرائيل سنة 1967، هي التي سعت بالفعـــل لتخفيف الضغط عنها باحتلال الضفة الغربية من الأردن وغزة من مصر وانتهت باحتلالهما معاً بمن فيهما من سكان فلسطينيين.

بـــين هـــذه الوظائف الخمسة، يقع الحدث المسمى حرباً أو عملية عسكرية، ويظهـــر العمـــل الحقيقـــي أكثر ما يظهر على مستويين دون المستوى السياسي والمستوى الاستراتيجي، أي مستوى مسرح العمليات والمستوى التكتيكي. بالفعل، فما من قوة عسكرية شكّلت حتى الآن تخلو من هذه العناصر الخمسة. وهي، كما أســـلفنا، تـــسري على أي قوة أيّاً كان حجمها، لكن من المهم الإشارة في الوقت نفـــسه إلى وجـــوب عدم الخلط بين الحجم وما هو متاح من القوات للمناورة أو حجم القوة التي يمكن المناورة بها. قد يكون قوام القوة 20,000 جندي، مثلاً، لكن لا يعني هذا أن هؤلاء يمكن استخدامهم جميعاً. تعكس القوة متعددة الجنسيات هذه المسألة في أسوء حالاتها. فلكل فرقة تمثل بلادها في هذه القوة المشتركة خلفية إسناد خاصـــة بهـــا، إلى هـــذا الحدّ أو ذاك، فترى للقوة متعددة الجنسيات في كثيرٍ من الحـــالات، خلفيات إسناد متفرقة بدل خلفية إسناد واحدة، ما يجعل نسبة أكلافٍ *القدرة القتالية إلى الإسناد* [tooth to tail (T3) ratio] للعدد نفسه من الرجال أقل مما هـــي في القـــوة التابعة لبلد واحد فقط. كذلك، فإن كل قوة تمثل بلادها في القوة متعددة الجنسيات تدير في العادة اشتباكها التكتيكي الخاص بها وحدها، ما يعني أن القائـــد العام للقوة متعددة الجنسيات عليه أن يناور بتشكيلة من المجموعات الوطنية الأصغر بدل أن يناور بقوةٍ واحدة متماسكة. كمثال على ذلك، إذا كانت القوات الدولـــية كـــلٌّ منها بحجمٍ كتيبة، وكانت تمثل ثلاثة بلدان، يتعين على قائد القوة مـــتعددة الجنسيات أن يناور بقوته في ثلاثة اشتباكات منفصلة على مستوى كتيبة بـــدل أن يناور بها على مستوى لواء، وهذا ما يستطيع القيام به لو كانت القوات

مــــن بلـــد واحد. من المهم فهم هذا الأمر، لما له من أثرٍ تنظيمي ولأنه وهذا أهم، يحدد الحجمَ الأعظم الممكن للهدف التكتيكي. على هذا الأساس، لا يستطيع قائد القـــوة متعددة الجنسيات الهجوم بثقة إلا على أهداف بحجم كتائب، بينما يستطيع لو كانت القوة من بلد واحد الهجوم بثقة على أهداف بحجم لواء.

مـــنذ انتهاء الحرب الباردة والقوة تستخدم مرة بعد مرة، ثم تفشل في تحقيق النتـــيجة المرجوة وذلك لإساءة استخدامها. بينما أحجم القادة في حالاتٍ أخرى عـــن اســـتخدام القوة، لأنهم لم يروا في هذا الاستخدام جدوى. وطوال تلك المدة كـــان في نيتهم تحقيق نصرٍ حاسم يحل المشكلة التي واجهتهم، وهي عادة مشكلة سياســـية. ونحن الآن، أوان كتابة هذا الكتاب، نشن ما يسمى حرباً على الإرهاب – حرباً نريد من ورائها تحقيق نصرٍ حاسم على الإرهاب حسب تصريحات القادة – لكـــني آمل أن أتمكن بعدما أنهي هذا الكتاب إثبات أن هذا تصريح بلا معنى، على الأقل في سياق وصف إدارة هذه المواجهة. وهي مواجهة يثبت فيها الإرهابي أن لديـــه فهماً أفضل لجدوى القوة في خدمة الغرض السياسي من فهم مناوئيه، من قادة سياسيين ومؤسسات عسكرية. وقد كانت هذه هي الحال أيضاً في تدخلاتٍ أخـــرى في الخمس عشرةَ سنة الماضية، كالتدخل الأميركي في الصومال سنة 1993 أو تدخل الأمم المتحدة في البلقان بين عاميْ 1991 و1995. ربما لا فائدة ترجى من الـــتذكير بأنّ مثل هذه الأوضاع ليست حتمية وأنّ من الممكن تجنبُها دوماً. لكنني أعتقد جازماً أن من الممكن استخدام القوة في ظروفنا المعاصرة لغايةٍ أسمى بكثير من الغايات التي نستخدم القوة لأجلها اليوم. وهي الغاية النهائية لبحثي المفصل هذا في جدوى القوة.

تكـــون المعارك العسكرية ضارية لأن القوات المتقاتلة تستخدم فيها أسلحة مميتة. وهي عندما تنتشر وتشهر أسلحتها تقتل وتدمر. هذا ما دُربت عليه، وهذا في الواقع ما نطلـــبه مـــنها نحـــن، المجتمع المدني، أن تفعله. لكنّ هذا عقدٌ ضمني، مخبوءٌ في إطاريْ الحـــرب والـــسلام الواضـــحين اللذين تطورا على مدى العصور، لا سيما في القرنين الأخيريـــن. في الحقيقة، إن هذين الإطارين لم يعودا يلائمان الواقع الذي نعيش فيه ولا يمنعاننا من إعادة ترتيب الواقع ليظل داخل هذين الإطارين اللذين نعرف.

إن نماذج الحرب مهمةٌ للغاية لأنها الهياكل، المفهومية والمادية، التي تطبَق القوة من خلالها، أما القوات العسكرية فهي أداة تطبيق لهذه القوة. إنّ بليتنا اليوم تكمن في فهمنا للقوة وتشكيل القوات حسب نموذج الحرب الصناعية بين الدول، في وقت باتت صراعاتنا فيه تتبع نموذجاً مختلفاً هو نموذج الحرب وسط الناس. وبالتالي، فإن ما سنعرضه في هذا الكتاب هو شرح الاثنين؛ أي البحث في الماضي لتفسير الحاضر والمستقبل. سنبدأ بنابوليون، لشرح نشوء وتطور نموذج الحرب الصناعية بين الدول، ثم نصف التغير المديد للنموذج من سنة 1945 إلى سنة 1989، وصولاً إلى النموذج الجديد للحرب - الحرب وسط الناس - من سنة 1991 حتى يومنا هذا، ونختم بإلقاء نظرة إلى المستقبل.

إن فحوى هذا التغير وهذا الكتاب ليس وسائل الحرب - الجند والعتاد - بل الغرض من استخدام هذه الوسائل وجدوى هذا الاستخدام. يقدم لنا عالم الفن تشبيهاً مفيداً، فقد تدرب الرسامون الانطباعيون بداية كرسامين واقعيين. فاستخدموا الفراشي وأقمشة الرسم ولوحات الألوان نفسها، ونظروا إلى الطبيعة الصامتة والأوجه والمناظر نفسها؛ ولكن كانت لديهم فكرة مختلفة تماماً للنتيجة التي يودون الحصول عليها باستخدام هذه الأدوات. إنك لتجد الكثير من ذلك ينطبق على ما نواجه من مشكلات في استخدام القوة اليوم. فقد طوّرت مؤسساتنا، العسكرية والسياسية، على المثال أو النموذج الصناعي القديم، ووُضعت بين أيديها أدوات الحرب الصناعية. لكن المثال أو النموذج الذي بات يتعين عليها استخدام هذه الأدوات على منواله قد تغير. فبات يتعين عليها بالتالي أن تتعلم استخدام تلك الأدوات للحصول على نتيجة مختلفة؛ أي أن تصبح مؤسسات قتالية انطباعية.

ستكون الصراعات والتطورات الكبرى التي جرت في المئتي سنة الماضية هي السياق الذي سنفهم فيه جدوى القوة. ولكن، كما أشرت في بداية الحديث، أن القوة واستخداماتها أبديان. فالصراع المسلح حالة بشرية، وليس لدي شك في أننا سنعيد اختراعها جيلاً بعد جيل. وإنه لاحتمال بعيد أن نتمكن يوماً ما من التخلص منها نهائياً. فللدفاع عن أنفسنا وتأمينها بصورة أفضل، يتعين علينا، في الحالة هذه، أن نحسن استغلال ما لدينا من قوة، أي أن نجعلها أكثر جدوى.

القسم الأول

الحرب الصناعية بين الدول

1

الأساس: من نابوليون إلى كلاوسفيتز

إنَّ فهمَـــنا للقـــوى العسكرية وللعمليات العسكرية وللحروب، مستمدٌّ من القـــرن التاسع عشر، زمن تشكل نموذج الحرب الصناعية بين الدول. فقد كانت حـــروب نابوليون نقطة بداية تشكل هذا النموذج، الذي تطور خلال ذلك القرن مع ولادة ونضوج عنصريه الأساسيين وهما الدولة والصناعة. وقد أسهمت الحرب الأهلية الأميركية وحروب توحيد ألمانيا وأخيراً الحربان العالميتان في القرن العشرين جميعها، بين أحداث أخرى، في التطور العسكري للنموذج، وكلٌّ بطريقته. صحيح أنـــني لست مؤرخاً محترفاً، لكنني أدرس التاريخ وكثيراً ما استخدمت كتاباته وما كـــتب عـــن تجاربه لأتعلم وأفهم كيف كان التعامل مع القضايا في الزمن الماضي، لـــيس هذا فحسب بل لأختبر أفكاري الخاصة حول كيفية التعامل مع المسائل التي واجهـــت عـــندما كـــنت في القـــيادة وفي الميدان. تخبرك دراسة التاريخ لِمَ أنت وخـــصمك في المكان الذي أنتما فيه الآن، وتخط أمامك بالخط السياسي العريض، السياق الذي ستتخذ أنت وخصمك فيه القرارات التي تقودكما إلى المستقبل. تبدأ هذه الدراسة بوضع التسلسل التاريخي للأحداث، ليفهم المرء *مسيرة الزمن* وتتبين له الخـــيوط الـــتي تربط الأسباب بالنتائج. بعد أن يفهم المرء هذه الحقائق يصبح في مقدوره فهم القرارات التي اتخذها لاعبو تلك الأيام، ليس بالضرورة للحكم عليها بل لفهم الأسباب التي دعت أصحابها إلى اتخاذها، في تلك الظروف وذلك الوقت. هكذا يبدأ المرء بفهم القصة، *قصته هو*، التي يحملها كلٌّ منا في رأسه، كفرد وضمن الفئات الاجتماعية التي يحيا فيها، كسياق للقرارات التي يتخذ في الوقت الحاضر.

من موضوعات الدرس هنا تاريخ القوة، الذي يجب أن يستهل بالهياكل الأساسية وهي الهياكل العسكرية التي تطبق القوة. نقطة الانطلاق هنا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، حين نقلت الثورة الفرنسية فرنسا من الفوضى العنيفة إلى مخاض الدولة المدنية، وإن لم يكنُ هذا المخاض يسيراً هو الآخر. من هذه الحركة ولد ما اصطلح على تسميته حتى اليوم بالقوات العسكرية المعاصرة، ويكاد يكون ذلك من صلب رجل واحد، هو نابوليون. وما تزال جيوشنا البرية وأساطيلنا البحرية وكذلك قواتنا الجوية - لأن القوات الجوية ككيانات عسكرية هي في الأساس مستمدة بطريقة أو بأخرى من صنفي القوات العسكرية الآخريْن - تحمل كثيراً من بنية وتنظيم نابوليون اللذين أوجدهما عندما أعاد تشكيل جيوش فرنسا تمهيداً لغزو أوروبا. لقد تمتع هذا الرجل بحاسة تمييز وجرأة غير اعتياديتين على مواجهة العرف والتقليد. بالفعل، ففي فترة اتسمت بجساءة التفكير والعمليات، كان استعمال نابوليون للقوة مبتكراً جداً: فقد تألق أيما تألق في الحركية التنظيمية [organizational mobility] والمرونة العملياتية [operational flexibility]؛ وفي الجمع بين هذين المفهومين المرنين وبين المفهومين المباينين: الحشد (ضخامة العدد) وثقل الأسلحة. لكنه حقق أعظم ما حقق من انتصارات بفضل الطريقة التي شكل بها واستخدم جيوشه على نموذج (موديل) استراتيجي جديد، فلقد كان فهمه لجدوى القوة فهماً فائقاً.

لعل أفضل طريقة لفهم ابتكارات نابوليون وديمومتها وصلتها باستخدامنا القوة، أن نبدأ بظهور مفهوم الجيش الوطني [citizen army]، الذي وفر لنابوليون الحجم المحض اللازم لاستراتيجياته، وظهور النموذج الجديد للقوة البشرية وهو جند الوطن [national soldiers]. فلم يعد الجند أولئك الأقنان الذين يرتدون الزي الموحد ويقاتلون في سبيل الملك؛ بل وطنيين فرنسيين يقاتلون في سبيل مجد فرنسا. لكن نابوليون لم يكن هو من أدخل هذا التجديد، لأن مفهوم التجنيد الإلزامي كخدمة عسكرية عامة وقت الحاجة ربما يعود إلى مصر القديمة، بينما كانت فكرة أن على المواطن واجباً تجاه الدولة أن يخدم كجندي نتاجاً لأفكار *الحرية والمساواة والأخوة* التي قامت عليها الثورة الفرنسية. فقد اتحد الجميع بلا استثناء كمواطنين فرنسيين

لأجل بعضهم البعض ولمجد فرنسا. من الناحية العسكرية، سمح هذا بإدخال مفهوم التجنيد العام [levée en masse]، الذي يعني عملياً التجنيد الإلزامي [conscription]، على أساس أن على المواطن الفرنسي الجديد واجب الدفاع عن الدولة. كان أول *تجنيد* لثلاثمئة رجل - استدعوا للدفاع عن الوطن ضد خطر غزو الأجانب والأغراب - سنة 1793، وهي سنة ترقية نابوليون إلى رتبة جنرال. وقد تفاوتت نسبة التجنيد الإلزامي السنوي خلال الحروب الثورية حسب الظروف والاحتياجات العسكرية، بيد أنه كان إلى حدٍّ بعيد داعماً لعملية التطويع في الجيش في تلك الفترة. لكن، سرعان ما ظهرت محدودية هذا الحل، لا سيما عندما بدأ نابوليون حروبه الإيطالية. على الأثر، صوتت حكومة المديرين لصالح قانون جوردان - ديلبريل [Jourdan-Delbrel Law] في 5 سبتمبر 1798، الذي أجبر جميع الذكور الفرنسيين بين العشرين والخامسة والعشرين من العمر على أداء الخدمة العسكرية لفترةٍ من الوقت. وقد استند القانون إلى المادة التاسعة من *واجبات المواطن* في دستور سنة 1795، التي نصت على أنْ يدين كل مواطن بخدماته للوطن ولحماية الحرية والمساواة والممتلكات... فكان ذلك المولد الرسمي للجيش الوطني.

لقد كان نابوليون هو الذي نقل إلى أرض الواقع تلك القوة الكامنة الهائلة في التجنيد الإلزامي كمصدرٍ دائم للقوة البشرية، فكان هو بالتالي من أرسى النظام وتأكد من أنه أصبح جزءاً ثابتاً من الحياة الوطنية. وفي 29 ديسمبر سنة 1804، أصدر نابوليون، بصفته إمبراطور فرنسا، مرسوماً يحدد بالتفصيل عملية التجنيد الإلزامي في جميع الأقاليم الفرنسية. منذ ذلك الوقت، بات يتحدد عدد المدعوين للخدمة الإلزامية على أساسٍ سنوي بمرسوم من مجلس الشيوخ، وكانت السلطات المدنية والعسكرية في الأقاليم المئة والثلاثين مسؤولة عن قوائم السحب وتجنيد أعداد ثابتة من المجندين، لفترةٍ محددة من الوقت. كان هذا النظام، بما طرأ عليه من تغيرات واختلافات، هو الإطار الذي بقي ضمنه التجنيد الإلزامي جزءاً ثابتاً من الحياة في فرنسا بصفةٍ دائمة تقريباً إلى أن علقه الرئيس شيراك رسمياً سنة 2001، بعد قرابة قرنين من إرسائه. ويَعتبره المخطِط العسكري اليوم أساس أي نظام تجنيد

إلزامي معاصر، بل لقد كان في أيامه ثورة كاملة من حيث أنه يؤسس جيشاً عاملاً ويحافظ عليه ليس من خلال المال، أو الواجب تجاه العاهل، أو المؤهلات المهنية، أو كعقوبة أشغال شاقة، بل من خلال الخدمة العامة القائمة على المواطنة والذكورة.

لقد كان التجنيد الإلزامي السنوي عماد عصر نابوليون الذهبي: فبين عاميْ 1800 و1814، جُند ما يقارب من مليوني رجل لخدمة العلم الفرنسي. وكان ذلك عدداً هائلاً، قوةً بشرية لم يسبق لها مثيل في التاريخ، ومع ذلك كان يعكس وحسب القوة الممكنة لنظام التجنيد الإلزامي، أكثر مما يعكس قوته المطلقة لأن هذا العدد الكلي المذهل لم يكن يمثل أكثر من 36% من عدد المجندين الصالحين للخدمة العسكرية من الفئة العمرية المذكورة و7% من إجمالي عدد السكان؛ بالفعل، لم يكن ذلك العدد إلا اختباراً للنموذج الجديد للحرب. فبعد مئة عام في الحرب العالمية الأولى، بين عاميْ 1914 و1918، في أوج هذا النموذج، استطاعت فرنسا تجنيد ثمانية ملايين جندي من خلال نظام التجنيد الإلزامي، يمثلون عشرين في المئة من إجمالي عدد السكان آنذاك. تنعكس هذه المقارنة أيضاً على مسألة أخرى، هي مسألة الحشد [mass]. فكلا هذين الرقمين يعكسان الحشد بمعنى الضخامة أو وفرة العدد؛ لكن الجيش يستخدم هذه الكلمة أيضاً للتعبير عن تركيز أو كثافة القوات بالنسبة إلى الخصم. فمثلاً، يقال عن قائد ما؛ إنه حشد مدفعيته، البالغة عشرين قطعة، على المحور الرئيس لهجومه، فشكّل بذلك سداً غامراً من النيران لدعم الهجوم الأول. لقد استخدم نابوليون الحشد بمعنييه الاثنين هذين، بالمعنى الأول لتشكيل جيش عرمرم في العصر الحديث، وهو إلى ذلك كدس قواته بطرق عدة لتحقيق النصر في معاركه. ومع نشوء الحرب الصناعية وانتشار نموذجها، ازدادت الازدواجية، لأن الجيوش أصبحت مسألة حشد [mass] يمكن بعد ذلك تكديسه [amassed] بالكثافة المطلوبة. وعليه، فإن فهم المعنى المزدوج للحشد في الحرب الصناعية أمرٌ مهم لفهم تطبيق القوة في هذه الحرب وجدوى هذا التطبيق.

وإن كان نابوليون قد ركز على الحشد، سيكون من الخطأ الافتراض أنه كان مهتماً فقط بحشد العدد اللازم من الجند لحملاته. لقد أدرك أن هذه القوة البشرية الضخمة تحتاج إلى إرادة قتال؛ أي أن شعبية القتال كانت ذات أهمية حاسمة

لنجاحه، لذلك عُني عنايةً كبيرة بتغذية فكرة وصورة القتال الوطني، بخطابات مثيرة وإيحـــاءات عظـــيمة بالمشاركة والهم. وكما قال مرة: "فإن الإمبراطور يثق بجنوده الوطنيين لا بالمرتزقة". وقد اهتم قادة كثيرون قبله أيما اهتمام لجنودهم ومشاركتهم مـــصيرهم، لكـــن نابوليون ربما كان أول من يطرح رؤيته عليهم كمغامرةٍ وطنية مـــشتركة تتساوى فيها حصتهم جميعاً كمواطنين. بالفعل، لقد كان يحترم جنوده، جنوداً عاديين وضباطاً، ويشاركهم خططه ورؤياهم قبل أن يطلب منهم ما يطلب. فمـــثلاً، في العـــام 1805، عشية معركة أوسترليتز، قطع نابوليون أكثر من خمسين كيلومتـــراً راكـــباً، معظم الوقت بين صفوف جيشه، منهكاً جياده وأركانه ليخبر جـــنوده بخطة معركة اليوم التالي. هذا الظهور المباشر للقائد بين رجاله، يحدد لكل رجل هدفه على قدم المساواة مع هدفه هو، ويُظهر لهم ثقته فيهم، ضمن له ارتفاع المعنويات وأسهم بلا شك في نجاحهم في المعركة.

لقـــد اســـتغرق التجنيد الإلزامي الحاشد هذا سنوات عدة لينتشر في أوروبا كتعـــبيرٍ وطني عن الواجب والولاء للدولة؛ لأنه في جانبٍ كبير منه تدبيرٌ قائم على الدولة المدنية، دولة المواطن، وما كان له أن ينتشر في القارةِ لولا حروب نابوليون. في هـــذه الأثناء، سمح التجنيد العام لنابوليون بحشد جيوشٍ ضخمة والاستمرار في ذلـــك طـــوال عشرين عاماً تقريباً، ما عنى أنه كان يخاطر بخسارة جيش، أو على الأقـــل أعدادٍ كبيرة من الرجال، في عملٍ استراتيجيٍ واحدٍ حاسم، دون أن يتوقع الهـــزيمة بالضرورة. لم يكن خصومه من النظام القديم [ancien régime] يتمتعون بمثل هـــذا الوضع، فقد كانت جيوشهم مؤلفةً من رجال، وصفهم دوق ويلنغتون أدق وصف فقال: "يقول المتطوعون إنهم تطوعوا بدافعٍ من شعورهم الطيب تجاه الجندية - كل هذه الأشياء - لكن لم يكن الأمر كذلك. فبعض رجالنا دفعته إلى التطوع نذالـــة أبنائه - وتطوع بعضهم بعد ارتكابه جنحاً بسيطة - ودفع كثيراً منهم إلى الـــتطوع الـــشراب" كذلك، فبدون تجنيدٍ إلزامي، لم يكن هناك موردٌ متجدد من الـــرجال، ومـــا كان يمكن تعويضهم بسهوله إن قتلوا. بالتالي، بالنسبة إلى أعداء نابولـــيون، كانـــت خـــسارة جيشٍ في معركة تعني خسارة الحرب. لقد كانت لنابوليون بما يمتلك من قوةٍ بشرية ميزةٌ استراتيجية كبيرة؛ كمّلها بقوة النيران وتلك

ميزةٌ استراتيجية كبيرة ثانية. فلقد عرف نابوليون، لكونه في الأساس رجل مدفعية دراســـةً وخبرة، قوة المدافع - واشتُهر عنه أنه قال إن الله مع من هو أمضى مدفعية - ولقـــد طور سلاح مدفعية مثيراً للإعجاب، بقدر ما سمحت له قاعدته الصناعية والعلمـــية أن يفعـــل. كـــان عـــدد تلك القطع، وإلى حدٍّ ما ميزهما التكنولوجية، بـــشهادات معاصـــريه، يثيران الهلع وكان لها في النفوس وقعٌ مروع بالمعنى الحرفي للكلمـــة. كـــان من عادته أن يحشد مدافعه في بطارية كبيرة ويركزها على محور هجـــومه، ثم يستخدم قوهما لسحق دفاعات أعدائه وشق طريق في هذه الدفاعات لأرتـــال مـــشاته المهاجمين. إلى جانب الأثر التدميري لنيرانه، كانت الآثار النفسية للتعـــرض لهـــذا العقاب المميت دون امتلاك القدرة على الرد اختباراً مراً لقيادات خصومه ومعنوياهم وانضباطهم؛ تدفع بهم أحياناً إلى الانهيار. لقد كانت آية احترام البريطانيين المدفعية الفرنسية أنْ كان ويلنغتون ينشر قواته على الميل المعاكس، ذاك الذي يقع خارج خط النظر، كلما استطاع، أو يجعل مشاته ينبطحون، كما انبطح هو وحراسه في واترلو.

لم يخـــطّ نابولـــيون علـــى الورق قط رؤيةً استراتيجية دقيقة للحرب أو العملـــيات العـــسكرية، وإنْ ترك لنا مبادئه وأقواله المأثورة [Maxims]، التي تتـــضمن أفكاراً أصبحت اليوم مبادئ، منها أن الانتقال من الدفاع إلى الهجوم مـــن أدق العمليات في الحرب أو سر متفرقاً، وقاتل مجتمعاً. لقد كانت عبقريته العسكرية عملية أكثر منها نظرية، وكانت ترتكز إلى مُدرَك حسي، هو الحسم في تـــدمير قوة الخصم. لقد استطاع، بحشده الضخم للقوة البشرية وقوة نيرانه الـــصناعية المبكـــرة، تطبيق هذا المدرَك من خلال الاستخدام المبتكر للقوة أي ضرب القوة الرئيسية للخصم مباشرة؛ أو منازلة هذه القوة وتدميرها في الميدان. كقاعدة عامة، لم تكن للأهداف العسكرية الاستراتيجية في قرن ما قبل نابوليون هذه الطبيعة الحاسمة، وما ذاك إلا لأن القوات كانت متكافئة، وكما أشرت، لم يكن أي طرف يود أن يجازف بخسارهما كلها لأن إعادة بنائها واستبدالها كانت تستغرق سنوات وتستهلك أموالاً طائلة. كان تلك الحرب تعرف بأهما حروب *مناورات* سعى فيها القادة لإحراز مراكز أفضل بقواتٍ محدودة وإسنادٍ محدود،

لتحسين وضعهم التفاوضي في النهاية. أتى نابوليون وغير هذا النهج في الحرب تغييراً تاماً. وكما أشار في *ماكسيماته*، كان هدفه تدمير توازن العدو من خلال الموازنة الدقيقة بين الوسائل والغايات، وبين الجهود والعقبات. كان هدفه المركزي محق القوات الميدانية، واعتبر ذلك كافياً لتحطيم إرادة الصمود لدى العدو؛ أما ما تبقى فأمرٌ ثانوي.

كانت انتصارات جيش نابوليون نتيجة هذا التغيير في المفهوم، الذي أجفل بحداثته الخصوم، ما مكّنه لسنوات عدة من تحقيق انتصارات سريعة. كانت السرعة والمرونة في صميم حملاته؛ والأهم من ذلك كله أنه كان يخطط لحملاته تخطيطاً كلياً، فالتخطيط والزحف والقتال كل ذلك جزءٌ من كل. لقد كان نهج القتال عنده غير منفصل عن القتال نفسه، لا عملاً ضرورياً منفصلاً يسبق الاشتباك، كما كان الاصطلاح السائد. يجب أن يفهم *النهج* [approach] هنا أنه عملية التخطيط التي تفضي إلى المعركة وتحديد سياق هذه المعركة، الأمران معاً، وكان ذلك يتضمن أنشطة من قبيل العمليات الاستخبارية، والدبلوماسية، وإجراءات سياسية واقتصادية. كانت مدة *النهج* تستغرق في الغالب شهوراً، لتقليب كل إمكانيات الوصول إلى الوضع المثالي للمعركة وموازنتها مع بعضها البعض؛ قبل التحرك الفعلي إلى المعركة. كان على قواته كي تنفذ النهج الكلي عملياً أن تنتظم للتحرك بسرعة وبطريقة لا تكشف عن نواياها. وكان هذا واحداً من أعظم إنجازات نابوليون، إنجازاً أسميته *الحركية التنظيمية* [organizational mobility]، كان يطبقه من خلال ابتكار آخر مهم وهو الفيلق [corps d'armée]، وهذا بحدّ ذاته جيشٌ مصغر مدجج بالسلاح، يستطيع العمل بصورة مستقلة عن الفيالق الأخرى، وينضم إليها فقط لخوض المعركة. وبما أن الجيش الأكبر [Grande Armée] كان ضخماً بما فيه الكفاية لخوض عدة حملات على عدة مسارح عمليات حربية بآن معاً، كان نابوليون يوزع قواته استراتيجياً على مسارح العمليات، ثم يقسم الجيش في كل مسرح عمليات إلى فيالق، ثم يقسم كل فيلق إلى فرق وألوية.

بما أن الفيلق واستخدام نابوليون هذه الفكرة كانا حاسمين لنجاح جيوشه، فإنهما يستحقان المزيد من الشرح. كانت الجيوش في القرنين السابع عشر

والـــثامن عشر تتألف من مشاة وفرسان ومدفعية، أو كما يقال في هذه المهنة؛ مـــشاة وخـــيل ومدافـــع. وبالرغم من أنها كانت تنتظم في وحدات، كأفواج وكـــتائب، ثم في فرق وألوية، كانت القوة كلها تتحرك وتقاتل ككيان واحد. ولم يكـــن أمام القادة التابعين شيءٌ يذكر من هامش الحركة أو حرية العمل. تـــناول نابوليون هذا الكيان الكلي ونظمه تنظيماً مهاماً، كما نقول بلغة هذه الأيـــام [task organized it]، فكان كل فيلق يتألف من مشاة وخيل ومدافع؛ فـــرقة أو عدة فرق مشاة، مع فرسان ومدفعية، وتموين وإمداد، وإسعاف، وأي عناصر أخرى من عناصر القوة العسكرية أو جميع هذه العناصر حسب اللزوم. كانـــت تـــركيبة الفيلق تناسب المهمة المحددة الموكلة إليه، وكان كبيراً بما فيه الكفايـــة ليخوض اشتباكاً ويصمد ريثما يأتيه المدد من فيلقٍ آخر. لهذا السبب بالضبط، لم يكن يبعد أي فيلق عن الآخر أبداً أكثر من مسيرة يومٍ واحد. وقد لخـــص نابولـــيون دور الفـــيلق في رســـالة بعث بها إلى ابن زوجته أوجين دو بوهارنيه، وكان هذا جنرالاً، بيّن له فيها أن فيلقاً يتألف من 25–30 ألف رجل يمكنه البقاء بمفرده:

"يمكـــنه، بقـــيادة ضابط جيد، الاختيار بين أن يقاتل أو يتجنب القتال، ويمكنه المناورة حـــسب الظروف دون تعريضٍ نفسه للخطر، لأنه يتعذر إجباره على القتال، ويستطيع بالتالي الصمود لوحده في القتال مدةً طويلة. عندما يكون الفيلق في الطليعة، يجب تنبيهه إلى دنو العدو منه، وعليه ألا يدع جيشاً معادياً أضخمَ منه يجبره على منازلته. ويتعين على قائد الفيلق دوماً أن يكـــون في مقدمـــة وحدته لتوجيه الاشتباك، وألا يوكل هذه المسؤولية إلى أحد قط. فهو وحـــده الذي يعرف نوايا القائد العام، ومواقع الفيالق الأخرى، والنجدة التي يمكن أن يتوقعها من كل واحدٍ منها، واللحظة التي يمكن أن يتحدَّ فيها الجيش من جديد لخوض معركة".

هذا أكثر وصف للفيلق مدعاةً للاهتمام، يعكس له صورة ليست بصغيرة، فمن حيث العدد فقط، لا يستطيع الجيش البريطاني الحالي تشكيل أكثر من ثلاثة فيالق تقريباً. تجدر الإشارة إلى الأهمية التي أولاها نابوليون لقائد الفيلق؛ كيف يـــتعين علـــيه أن يكون في المكان الصحيح لاتخاذ القرارات، ومنها القرارات الحاسمة كالكرِّ والفرِّ.

كان من شأن الفيالق النابوليونية أن تتقدم على عددٍ من المسالك المنفصلة، ما جعــل الحركة أسرع في المحصلة - فيما يشبه إضافة طرقٍ سريعة جديدة ومسالك خلفية إلى الوجهة نفسها - بعكس العرف التقليدي، الذي كان ما يزال يجري عليه خــصوم نابولــيون، ويقضي بالإبقاء على الجيش مجتمعاً والسير به على مسلكٍ أو محــورٍ واحد. فباتباع مبدأ *سر متفرقًا*، أي إرسال الفيالق لتسير على طرق مختلفةٍ، زاد نابولــيون مـــن قـــدرتها على *السير على بطونها*، معتمدة في تدبير أقواتها على الأرض، بعـــددٍ أقل من الناس على أي مسلك من المسالك، مع ما يؤدي إليه ذلك مـــن تقلـــيصٍ لوحدات الدعم اللوجستي والإمداد في كل فيلق. في الحقيقة، كان نابولـــيون إلى حدٍّ بعيد يحول الضرورة إلى ميزة، فلو أنه اعتمد على قوافل الإمداد، لكانـــت هـــذه ســـتكون طويلة ومكلفة وغير عملية بالنظر إلى ضخامة جيوشه والمـــسافات الشاسعة التي كانت تقطعها. أما أعداؤه فكانوا مثقلين تماماً بما تَخفف هـــو منه، لأن كلاً منهم كان منظماً من الناحية البنيوية ككيان مقاتل واحد، وما كـــان بالـــتالي ليـــستطيع التفرق للسير على مسالك مختلفة دون المجازفة بالتعرض لهجمـــات فيالق نابوليون، التي كان كل منها مجهزاً بكل العناصر الضرورية للقتال. كذلك، لما كانت تلك الجيوش ضخمة نسبياً، ما كانت لتستطيع الاعتماد في تدبير أقـــواتها علـــى الأرض أثناء المسير، وبالتالي كانت وحدات إمدادها ضخمة طويلة طـــولَ خطـــوط الاتصال، وتحمل كمياتٍ كبيرة من الجرايات. بالمقارنة، كانت جيوش نابوليون لا تقيم خطوط إمداد إلا للذّخائر وتلبية المتطلبات الشخصية لكبار الـــضباط، ولا تحمل إلا كمياتٍ قليلة نسبياً من الجرايات. فالجيش الذي زحف إلى الدانوب سنة 1809، مثلاً، بدأ زَحفه بجرايات ثمانية أيام فقط. لقد منح هذا الجمع بـــين الـــتدابير التنظيمـــية نابوليون سرعةً بالمقارنة بخصومه، وهي مقياس الحركية التنظيمية.

كـــان اختـــيار المسالك التي تسير عليها فيالق نابوليون يُحسب مسبقاً بدقة وينـــسق عند التنفيذ، بهدف تضليل العدو عن القصد أو الهدف الحقيقي، وإجباره بهذه الطريقة على كشف نفسه، واغتنام الفرصة للنيل منه متى ما سنحت الفرصة. عمـــوماً، كانـــت الفيالق السائرة بمفردها عادةً ما تعطي انطباعاً بالفُرقة، لكن في

الحقيقة، كان الجيش كله موزعاً بعناية على خط عمليات واحد بتشكيل أو بآخر من التشكيلات الموضوعة بدقة شديدة، كان أكثرها شيوعاً *الكتيبة المربعة* [batallion carré]، الجاهزة *للحشد* السريع في بحر يوم أو اثنين عندما تلوح إمكانية التوصل إلى الوضع القتالي المرغوب. يصف خط العمليات وصفاً عاماً، مكانياً في الغالب، اتجاه وبؤرة تركيز الجهد الجمعي للقوة نحو غاية عملياتية محددة، في حين يمكن أن تخدم عدةُ مسالك خط عمليات واحداً، وتخصَص لتشكيلات محددة. لعل أفضل مثال للمفهومين كان هو معركة يينا التي دُمر فيها الجيش البروسي سنة 1806. فما أن رأى نابوليون فرصة لتحقيق غايته العملياتية، وحدد خط عملياته، حتى حرك جيشه وحشده على عدد من المسالك بسرعة تعادل ضعفيْ ما كان يتوقع البروسيون فأجبر هؤلاء على القتال قبل يوم من الموعد الذي كانوا يتوقعون فدُمروا تدميراً، وكان هذا مثالاً ماحقاً لاستخدامه العملياتي للسرعة وبالتالي لحكمته القائلة *سر متفرقاً، وقاتل مجتمعاً*.

لقد أتاحت فكرة الفيلق بحدِّ ذاتها لنابوليون ما كان يحتاج إليه من حركية عملياتية لتطبيق تلك الحكمة، لأن هذه التشكيلات المكتفية ذاتياً والمستقلة نوعاً ما أتاحت له مستوىً غير مسبوق من المرونة العملياتية. ويشهد على ذلك ما يطرأ على نشر القوات لديه من تغير في الاتساع والعمق. ففي بداية الحملة، تكون طليعة القوات عادة شبيهة بنطاق طويل، وإن لم يكن مع ذلك مستمراً. ففي سبتمبر سنة 1805، مثلاً، غطى الجيش الأكبر لنابوليون في مواجهة التحالف الثالث مسافة 200 كيلومتر بين ستراسبورغ وويرزبوغ؛ وفي سنة 1812، امتد الجيش الأكبر المؤلف من 600,000 جندي مسافة تزيد عن 400 كيلومتر على طول نهر فيستولا. وكان عندما يبدأ التقدم، تنبري الخيالة الخفيفة لتشكيل ستار لوقاية العمليات والتمويه عليها. ومع تقدم الحملات، كان انتشار القوات ينكمش أو يتسع، للتغلب على العوائق الطبيعية أو لتضليل العدو. في الوقت نفسه، كانت تضبط التشكيلات الرئيسية، سواءٌ لتلبية الاحتياجات الفورية أو لخداع العدو؛ فقد كان في استطاعة قائد مسرح العمليات تشكيل لواءٍ جديد أو إضافة أو تحريك فرقة بل حتى إنشاء فيلق جديد. وكما اكتشفت الاستخبارات النمساوية في أوسترليتز سنة 1805،

كـــان تتـــبع تغييرات اللحظة الأخيرة البنيوية تلك صعباً جداً؛ فخلال بضعة أيام كانت تتبخر قيمة المعلومات المجموعة نتيجة تغيرٍ مفاجئ جديد آخر.

مـــع اقتـــراب الفـــيالق أكثر فأكثر من القوة المعادية، كانت تتكاتف بخطىً متسارعة. لقد كان المسير أمراً حاسماً لهذا الغرض، وكان بالفعل جزءاً لا يتجزأ من مفهـــوم نابوليون للحرب. وكما قال هو سنة 1809: "لقد دمرت العدو بالمسير لا غـــير". مـــن أمـــثلة مسيراته الملحمية الكثيرة: قاد الجنرال دافو، سنة 1805، فرقة المقدمـــة في الفـــيلق الثالث مسافة 140 كيلومتراً من فيينا إلى أوسترليتز، في يومين اثـــنين لم ينم ورجاله فيهما إلا قليلاً. ما يعني أنه كان يقطع برجاله وخيله المحملين مـــن أربعة إلى خمسة كيلومترات في الساعة على طرق سيئة لمدة يومين. وقبل عقد مـــن ذلك، سنة 1796، خلال حملته الإيطالية الأولى، سار الجنرال أوجيرو بفرقته مـــسافة ثمانين كيلومتراً في ثلاث وستين ساعة ليصل ميدان كاستيليون في الوقت المناســـب ليساعد على إيقاع الهزيمة بقوات فيرمزر النمساوية. بل في يينا، سنة 1806، حين كانت قوات نابوليون على مسافة قدرت بمسيرة يومين عن البروسيين، لكنه، كما أشرنا، حمَّل جيشه على الزحف إلى البروسيين زحفاً اضطرارياً في ليلة واحدة لمفاجأتهم، فحقق عليهم أفضليةً واضحة وأحرز نصراً حاسماً.

نـــستطيع أن نـــتلمس مـــن خلال هذه المساعي تركيز نابوليون على المرونة والحـــركية العملياتية – وهذا ما جعله يفضل الجيوش الخفيفة المتفرقة، لأنها أسرع تجمعـــاً وأنهض سيراً – واعتمادَه على ماريشالاته (كبار جنرالاته) وضباطه، أولئك الذين عملوا تحت إمرته.وكانوا يشبهونه، فقد كان معظمهم آتياً من الشعب لا من الطبقة الأرستقراطية، واختيروا على أساس الجدارة إلى حدٍّ كبير. بالفعل، لقد كانوا محتـــرفين، بقـــدر ما كان ذلك يعني في مجتمعات تلك الأيام. بهذه الطريقة، شكل نابوليون جيشاً عالي المعنويات وثابتاً، فخوراً بحرفيته وبسالته، واثقاً من نفسه ومن قائده، منظماً ومدرباً ليقاتل على النحو الذي أراده له. وكان يُعنى شخصياً بوضع الخطـــة العامة للحملة، حتى ليصل في معظم الأحيان إلى أدق التفاصيل. في التنفيذ، كان يمنح مرؤوسيه درجة فائقة من الحرية للإفادة من ابتكاراته التنظيمية، محافظاً في الـــوقت نفـــسه على القيادة العامة، يجمع المعلومات من ميدان القتال، عبر ضابط

ارتباط خاص، ليعيد ترتيب الأولويات والقوات والموارد حسب الوضع. ولما كان خصومه، لا سيما في الخمس عشرة سنة الأولى من حملاته، ما يزالون يعملون في إطار التقاليد الجامدة للتنظيم والبنية، بما في ذلك القيادة والسيطرة التراتبية الصارمة للأمير أو الدوق، فقد كانت طريقة عمل نابوليون مذهلة بالمعنى الحرفي للكلمة.

يقع قسم كبير من عبقرية نابوليون في تمييزه بين استخدام القوة [use of force] وجدوى القوة [utility of force] وقدرته على تسخير الأول لصالح الثانية. بالتالي، فإنه بما أدخل من تغييرات بنيوية ومفهومية على استخدام القوة، جامعاً في الممارسة بين النهج والمسير والمناورة والقتال، معتمداً على ما يتسم به نظام الفيالق من مرونة، منح قواتّه كذلك جدوى جديدة في إطار الهدف الاستراتيجي العام، أي تحقيق الغاية السياسية بعملٍ عسكريٍ ساحقٍ واحد. وكما بات واضحاً لنا الآن، لم تكن هذه هي الطريقة في القرنين السابقين لنابوليون، عندما كانت الحروب جزءاً منفصلاً لكنه مرتبط بالدبلوماسية المتواصلة، ولم يكن يراد منها بالتالي تحقيق نتيجة حاسمة. فإن نحن نظرنا إلى الحروب من السياق الأوسع لما كان يعرف آنذاك بتوازن القوى، نجد أنها كانت تخاض عندما تخاض لهدف استراتيجي واضح ومتفق عليه ضمناً هو المحافظة على قوة الأطراف كافة، علىً هذا المستوى أو ذاك. كانت الحكام والدول لا تُمس حتى وإن احتُلت أراضيها في بعض الأحيان. أما نابوليون فقد دحض هذه المقدمة المنطقية دحضاً تاماً. إذ كان هدفه السياسي الاستراتيجي هو بالتحديد تغيير الحكام والدول، في المقام الأول لضم هذه الدول إلى إمبراطوريته. لقد كان عبقرياً في المزاوجة بين الوسائل العسكرية التي أنشأها والطريقة التي ابتكرها لاستخدام هذه الوسائل لتحقيق الغاية، أي إلحاق الهزيمة العسكرية الحاسمة بقوة العدو. وقد ضمن له ذلك عادةً إلحاق الهزيمة المرجوة بأعدائه، وإن بقي الحكام اسمياً في مناصبهم، كما حدث في بروسيا بعد معركة يينا حيث بقي الملك في مكانه، ولكن ملكاً لدولةٍ تابعة. بالعكس، أدى انتصاره الحاسم على الروس في فرايدلاند سنة 1807 إلى معاهدة تيلزيت التي أصبح الطرفان بموجبها حليفين. وقد حقق ذلك لنابوليون التوازن على حدوده الشرقية، لكن ذلك

لم يكفه. فقد ظلت روسيا تهديداً له، وظل يشعر بضرورة السعي لاتخاذ ذلك القرار الحاسم سنة 1812.

لقد نجح نابوليون في استراتيجيته قرابة عشرين عاماً إلى أن هُزم هو نفسه عسكرياً وسياسياً. وبنجاحه، أعاد تعريف الهدف الاستراتيجي للحرب. لقد كان هو من قضى بأن أولى مهام الاستراتيجي هي أن يختار للقوة العسكرية هدفاً من شأنه دعم الهدف السياسي والمساعدة على تحقيقه. وقد قدّر نابوليون هذه الحكمة حق قدرها، وذلك بفهمه أولاً أن التجنيد الإلزامي هو الذي سمح له أن يظل واقفاً على قدميه وإنْ خسر كثيراً من الرجال نحو فرقة أو فيلقاً بل أكثر من ذلك. لكن التجنيد الإلزامي بصفته مصدراً للقوة البشرية وحسب لم يكن كافياً، فقد كان أعداؤه قادرين من الناحية الفنية على بناء جيوش أضخم من جيوشه وقد فعل كثيرٌ منهم ذلك في الحروب؛ ولم يكن حتى إنشاء واستخدام القوة البشرية الضخمة للفيلق كافياً. بل التجنيد الإلزامي بصفته انعكاساً لدولةٍ جديدة، أي تجنيد المواطنين والوطنيين، هو الذي أحدث الفرق الحاسم لأنه عنى تعبئة الدولة ككل وآلتها، فصار بإمكانه منازلة القوة الرئيسية للخصم مباشرة باحتمالٍ كبير للنجاح، وتحطيم إرادته على مواصلة القتال من خلال تدمير قوته على المقاومة تدميراً شاملاً وخاطفاً. هذا ما دأب على فعله، أما الاستثناءات فقد كانت هي سبب خرابه، عندما رفض خصومه الإذعان لاستخدامه الاستراتيجي للقوة.

لقد فشلت جيوش نابوليون في إسبانيا، وذلك لعدم تحطم الإرادة الإسبانية على المقاومة ولاندلاع حرب عصابات على الأثر. بالفعل، لقد كان هذا الصراع الطويل بداية ما أدعوه *نقيض* [antithesis] نموذج الحرب الصناعية بين الدول؛ وهو بحدّ ذاته نموذجٌ مهم للحرب سأشرحه في القسم الثاني من هذا الكتاب. وقد انتهز البريطانيون هذه الفرصة لفتح مسرح عمليات أوروبي وقووا حليفتيهم البرتغال وإسبانيا. طوال حملة شبه الجزيرة، ساس ويلنغتون بعناية جيشه البريطاني والبرتغالي مبادلاً الأرض بالوقت - مسلّماً الأرض ورافضاً القتال إلا بشروطه - لتجنب الانجرار إلى الاشتباك الحاسم، الذي كانت جيوش نابوليون تسعى له، إلى أن يناسبه ذلك. كذلك رفض الروس المعركة الحاسمة سنة 1812، مفضلين تسليم

موسكو وتوفير جيشهم، ما دفع بقوات نابوليون المنسحبة بسرعة إلى هزيمةٍ كارثية. خلال حروب نابوليون، لم يكن في الإمكان جر بريطانيا - المحتمية بدرعها البحري - إلى معركةٍ حاسمة ما لم يسيطر نابوليون على البحر، وهذا ما لم يحصل أبداً بفضل الانتصار البريطاني في معركة ترافلغار. وقد أثبتت كل واحدةٍ من هاتين الحالتين أن الطريقة النابوليونية، ومن ثم الصناعية في الحرب، تعتمد على وجود منفذ دائم إلى جميع موارد الدولة، وقد أصبح شنها أكثرَ فأكثر صعوبةً مع تناقص هذه الموارد. فبعد معركة ترافلغار، ضرب البريطانيون حصاراً بحرياً على القارة مستنزفين شيئاً فشيئاً قدرة فرنسا على مواصلة حروبها لعدم قدرتها على إمداد هذه الحروب. هذا الوضع، إلى جانب حرب شبه الجزيرة التي وصفها نابوليون بأنها *القرحة النازفة* التي استنزفت قواته، تفاقم بهزيمة عام 1812 تفاقماً قصم ظهر نابوليون. لأنه أدرك بعد انسحابه من روسيا أنه لن يستطيع مواصلة *إنتاج القوة البشرية*، أو *التجنيد الإلزامي*، لأن عدد الرجال المتاحين في سن التجنيد آنذاك لم يكن كافياً. ومع شح موارده، اضطر إلى التراجع غربي الراين وأجبر على التماس السلام.

لقد وفر البحر والسهول الواسعة المجالَ الاستراتيجي للتملص من المعركة النابوليونية على المستوى العملياتي مثلما سمح مسرح العمليات الوعر في شبه الجزيرة الإيبيرية لرجال حرب العصابات ولويلنغتون بالمناورة التكتيكية كلٌّ على طريقته، على نحوٍ تفوقوا به على قوات نابوليون. لقد كان لهذين الفشلين سببان رئيسان. الأول، أن نابوليون كان هو نفسه القائد السياسي والقائد الاستراتيجي لجيوشه، وكان عادةً هو قائد مسرح العمليات وكذلك القائد التكتيكي الأرفع في معظم معاركه الكبرى. لكنه لم يستطع، مع ذلك، أداء كل هذه الأدوار في آنٍ واحد، لا سيما في إسبانيا وفي البحر، وأولئك الذين حلوا محله في القيادة لم يكونوا على مستواه؛ فقد كان هناك نابوليون واحد فقط. والثاني، أنه كان ثمة أسباب عملياتية لهذين الفشلين. إذ لم يكن استخدام نابوليون للقوة بالقدر نفسه من الكفاءة على مستويات الحرب كافة؛ لقد كان لديه جيشٌ ضخم، وهو وإن كان مقسماً إلى فيالق، لم تكن تكتيكاته دوماً فعالة. من المهم ألا نخلط هنا بين الطريقة التي يقاتل بها الجيش وتكتيكاته وقوة نيرانه من جهة، وبين تنظيمه من جهةٍ أخرى.

فهذه مسألة وتلك أخرى، وإن كانتا مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً الواحدة بالأخرى. في الأحـــوال المماثلة، يجب أن يكون التنظيم تَبَعاً للتكتيكات أو أن تكون التكتيكات تَـــبَعاً للتنظـــيم، وهذه الحالة الأخيرة غالباً ما تفرضها عوامل كالاتصال والإمداد والقادة المناسبين، على مستوى أعلى، وجود قوات متعددة الجنسيات؛ كالتحالف المشكل ضد نابوليون. كذلك التكتيكات وقوة النيران عاملان مستقلان وإن كانا مـــرتبطين ارتباطاً وثيقاً الواحد بالآخر: فقوة النيران هي في يد القوة العسكرية ولها خـــصائص قابلـــة للقـــياس، كالمفاعيل الانفجارية والحركية، والكمية، والسرعة، والمعـــدل، والمـــدى، والمـــسار. أما التكتيكات فهي تطبيق قوة النيران، من خلال إجراءات وتدريبات على المناورة يقررها القائد، لإضعاف دفاع الخصم وتدميره في ميدان المعركة. فالاشتباك التكتيكي هو قلب المعركة. فإن نحن نظرنا إلى انتصارات نابولـــيون، بدا لنا بوضوح أنه كان لا يقل براعةً كتكتيكي عنه كاستراتيجي. مع ذلـــك، عندما ندقق في استخدامه القوة بشكلٍ عام، من المهم ألا نغفل عن عيوبه. لقـــد مـــنحت ابتكارات نابوليون إياه تفوقاً على المستوى العملياتي، لكن كان في وســـع البريطانيين التغلب عليه على المستوى التكتيكي، فبينما كان نابوليون بارعاً في الحشد، كان البريطانيون بارعين في قوة النيران.

في أيـــام بـــنادق المشاة القديمة، كان هناك ميلٌ مفهوم إلى الاعتقاد بأن عدد الـــرجال في صفوف الجند مقياسٌ لقوة النيران المتاحة؛ أي أن حشد الرجال يعادل كـــثافة النيران. لكن، كي تتمكن حشود الرجال من إنتاج كثافة نيران فعالة، ثمة حاجـــة إلى قرار، يتخذ أثناء المعركة، يحدد توقيت إطلاق النيران وكميتها والهدف الذي ستنصبّ عليه، ولأن جميع القرارات تتخذ وتنفذ تحت النيران، يجب أن تكون القـــوة قـــد قامت من قبل بكل التدريبات والإجراءات المناسبة، وهذه التدريبات ضـــرورةٌ مـــستمرة إلى يومـــنا هـــذا، بغض النظر عن عدد الرجال. فبدون هذه التدريبات والإجراءات، لن ينجح القادة في توصيل أوامرهم بالسرعة الكافية مقارنةً بالعـــدو لإحداث نيرانٍ مؤثرة وبالتالي الاحتفاظ بزمام المبادرة. بعبارةٍ أخرى، أن يكونوا هم من يملي الأحداث. هذه إحدى أكثر الخصائص أساسية وديمومة للجيش علـــى المـــستوى التكتيكي. نحن عندما نشهد عرضاً عسكرياً رسمياً، مثل موكب

الاحـــتفاء السنوي بعيد ميلاد الملكة، فإننا نشهد إعادةً لتدريبات جيش ويلنغتون على المعركة. فمن خلال هذه المناورات المثيرة للإعجاب لكتل الرجال الكبيرة من المـــسير، يمكنـــنا أن نـــرى حتى اليوم السهولة التي يمكن بها تحريك عدد كبير من الرجال في الصف أو خارج الصف. فلو تخيل المرء الجنود يستخدمون الأسلحة التي يحملـــونها أثـــناء المـــسير – وإن لم تكن بنادق هذه الأيام الأوتوماتيكية بل بنادق المسكيت القديمة – يمكنه إدراك الأثر الذي يمكن أن يحدثه وابل نيران المشاة. يمكن الحصول، في غياب الأسلحة الأوتوماتيكية، على كثافة نيران أكثر ما تكون تواصلاً بنـــشر الجـــنود في صفين متوازيين على امتداد خطٍ واحد، كل صف يطلق النار بـــدوره، يجثو الصف الأول ويحشو البنادق بينما يطلق الصف الثاني النار عند تلقي الأمر بذلك، وفيما يجثو الصف الثاني ويحشو البنادق يقوم الصف الأول ليطلق النار عـــند تلقي الأمر بذلك، وهكذا دواليك. والنتيجة سدٌ ناريٌ متواصل، يتركز فيه مجموع مسارات القذائف لتشكيل قوةٍ مؤثرة. وقد أعيد تمثيل هذا التكتيك بشكلٍ جيد في فيلم Zulu من أفلام الستينياتٍ الكلاسيكية، الذي تدور قصته حول هجوم علـــى مخفـــر أمامي للمستعمِر بأفريقيا في تسعينيات القرن التاسع عشر. فسقطت أمـــواج تلو أمواج من مقاتلي الزولو صرعى بنيران صفين من المشاة المدافعين كانا يطلقان النار بتلك الطريقة. فكانت النتيجة نجاة المخفر، وهو نصرٌ تكتيكي.

إذن، بالـــرغم مـــن التفوق الذي منحته ابتكارات نابوليون إياه على مستوى مسرح العمليات أو مستوى الحملة، كان جيشه أقل كفاءة على المستوى التكتيكي لأنـــه لم يكـــن في استطاعته دوماً ترجمة حشده البشري إلى كتلةٍ فعالة من القوة النارية. بالفعل، ففي أغلب المواجهات، كانت القوات البريطانية متقدمة عليه. لقد كان نمط القتال الذي درب ويلنغتون جنوده عليه متفوقاً، دون شك. وقد استغرق هذا التفوق وقتاً فلم تستطع بريطانيا قط تشكيل جيش كبير بما فيه الكفاية لمواجهة الفرنـــسيين دون دعم. بالرغم من ذلك، كان الجيش البريطاني وحلفاؤه المنضوون تحت القيادة البريطانية في حروب شبه الجزيرة الإيبيرية ومعركة واترلو، قادرين على كـــسب المعركة التكتيكية، لأن البريطانيين كانوا يتمتعون بحركيةٍ تنظيمية متفوقة على هذا المستوى. لفهم قيمة هذا التفوق في معركةٍ تكتيكية فهماً تاماً، لا بد

من استيعاب مفهومين اثنين، *العرض والعمق*، *والتفرق والتجمع*. يستطيع قائدٌ نشر قــوةٍ ما بطريقتين اثنتين إما في العرض أو في العمق. يشار إلى ذلك أحياناً بالصف والــرتل. فإن هو نشر قوته عرضاً حقق أفضل رؤية للعدو، واستطاع صب نيرانه بشكلٍ مؤثر على أوسع نطاق ممكن وحصل على أكبر عدد من فرص الهجوم على العدو. لكن، في مقابل ذلك، يكون صفه أسهل اختراقاً في أي نقطة منه، وتصعب عليه السيطرة عليه ولا يستطيع تعزيز النجاح بسهولة. وقلْ عكسَ ذلك، حسنات وســيئات، في النـــشر في العمق. وتكون القوة المتجمعة مؤثرة في نقطة التجمع، وســهلة القـــيادة والإمداد، ولكن يصعب في المقابل تحريكها، وتصبح كلها هدفاً واحــداً، ولا تستطيع أن ترى ما الذي يجري حولها. كذلك، يصعب على القائد اختـــيار المكان الصحيح لتركيز القوة. وقل عكس ذلك، مرةً أخرى، في التفرق. لكن المهم ليس نشر القوة بل أثر نيرانها. فعندما يكون الجند مزودين بأسلحة نارية قــصيرة المدى ذات إطلاق مباشر، كالبندقية القديمة أو الحديثة، يمكن اعتبار طريقة نـــشرهم تمثـــيلاً لأثـــر نيرانهم. لكن في حالة الأسلحة البعيدة المدى والقادرة على إطـــلاق قذائفها فوق الحواجز الكبيرة، كالمدافع، يجب أن يفكر المرء أين سيكون تأثير النيران، ثم ينشر قوته تبعاً لذلك. إن قدرة المدفعية وما شابهها من أسلحة على نقل النيران من العرض إلى العمق، وتركيز هذه النيران على هدف واحد أو توزيعها علـــى عددٍ من الأهداف بسرعة ودون تحريك خط الإطلاق، هو أعظم قيمة لهذا الـــسلاح بالنسبة إلى التكتيكي. كذلك هي أهمية القوات الجوية اليوم بالنسبة إلى قائد مسرح العمليات. ولحسن حظ أعداء نابوليون، كانت المدفعية في أيامه حديثة العهـــد بالخصائص التي تتصف بها مدفعية اليوم وكانت القوات الجوية حلماً بعيداً. إن جوهـــر البراعة التكتيكية هو القدرة على الحركة السريعة من هذا التشكيل إلى ذاك، من العرض إلى العمق، ومن التفرق إلى التجمع، حسب ما يتطلبه الوضع.

الآن، بـــات يمكن فهم التفوق التكتيكي البريطاني على قوات نابوليون، فقد كانـــوا مـــنظمين ومـــدربين للتحرك في ميدان المعركة في مجموعاتٍ صغيرة نسبياً بالمقارنـــة مـــع الفرنسيين. وكانوا بالتالي قادرين على التحول السريع من تشكيل الـــصف، بعد قيامهم بتحقيق أقصى وابلٍ ممكن من النيران وبأقصى سرعة، أو من

تـــشكيل الصفوف المتتابعة، إلى التشكيل الرتلي لاستغلال النجاح أو الانتقال إلى مكـــانٍ آخـــر. كان في استطاعتهم التجمع في مربع وإنتاج كثافة نيران مرتفعة أو التفـــرق إلى مفـــارز صغيرة. وقد زاد في هذه المرونة صغر حجم الجيش البريطاني وكـــونه مـــدرباً تدريـــباً جيداً جداً، وهذه ميزة لم يكن يمتلكها في الغالب جيش نابوليون المسحوب من عامة الناس بالتجنيد الإلزامي. ولقد فضل ويلنغتون تكتيك إجبار الفرنسيين على مهاجمته؛ وكان، كما أسلفت، يستخدم الأرض لحماية قوته مـــن المدفعـــية. وكان بذلك يلعب مع الفرنسيين لعبة الحشد، حيث تتقدم أرتال كبيرة من المشاة حالما يُظن أن المدفعية قد أوهنت دفاع العدو، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بـــوابلٍ من قذائف المدفعية البريطانية تطلق دفعة واحدة. في مثل هذه الأحوال، غلب تركيز القوة النارية على تركيز القوة البشرية.

قد تبدو التحركات الميدانية النابوليونية التي أصفها هنا بسيطة وسهلة؛ لكنها كانـــت مـــربكة ومعقـــدة وخطرة جداً من الناحية العملية. وقد وصف الجنرال شامبري هذه الحقيقة وصفاً جيداً، وكان مراقباً فرنسياً معاصراً لنابوليون، فقال:

"كـــان الفرنسيون كعادتهم يتنكبون أسلحتهم [أي، غيرَ مطلقي النار]. وعندما يصلون إلى مـــدىً قريب من العدو، ولا يحرك الصف الإنجليزي ساكناً، كان يُرى شيءٌ من التردد في المسير. فيصيح الضباط على الجنود: "إلى الأمام؛ سر؛ لا تطلق النار". حتى إن بعضهم صاح: "إنهـــم يستـــسلمون". فيُستأنف من ثم التقدم. ويظل الصف الإنجليزي ساكناً إلى أن يصبح الطـــرفان علـــى مقربة شديدة الواحد من الآخر، عندها يبدأ إطلاق النار على الفرنسيين من صفين فيصيب منهم مقتلاً، فيتوقف الصف الفرنسي عن الحركة، ويبدي شيئاً من الاضطراب. وفيما يصيح الضباط على الجنود: "إلى الأمام، لا تطلق النار" (وكانت النار تطلق مع ذلك)، يمـــسك الجنود الإنجليز عن إطلاق النار ويشهرون الحراب. كان كل شيء في صفهم؛ النظام، والدافع، والتصميم على المناحرة بالحراب. أما على الجانب الفرنسي، في المقابل، فلم يعد هناك أي دافـــع، بل الفوضى والمفاجأة، اللتان أحدثهما الإصرار غير المتوقع للعدو: فكان لا بد من الفرار".

لقـــد كانـــت هـــزائم نابوليون مهمة، لا سيما لفهم استخدام القوة، لكن انتـــصاراته علـــى مدى خمسة عشر عاماً وأكثر، أكبر أهمية بكثير وكانت مذهلة

بجميع المقاييس. كذلك، فإنه وإن هزم في النهاية، فقد بقيت رؤيته العسكرية، وأصلح أعداؤه كلهم في نهاية المطاف جيوشهم ونسجوا جميعاً على منواله، سواء علموا بذلك أم لم يعلموا. وكان ذلك ضرورياً، لأن الجيوش التي كانت تواجه الفرنسيين كانت فيها مشكلات مع الضباط والقوات. والبروسيون مثالٌ ممتاز لذلك، ومثالٌ مهم، لأن ما أدخلوا من إصلاحات في إطار النموذج النابوليوني شذب هذا النموذج وأتى بابتكارٍ آخر، هو الأركان العامة.

فككثيرٍ من الجيوش التي واجهت الفرنسيين، كان الجيش البروسي المؤلف من رجال زج بهم في الخدمة ومنعهم من تركها، الخوف الذي ولدته فيهم سطوة الانضباط الرهيب في ذلك الجيش، التي كان يرمز إليها الاستخدام المتكرر لعقوبة الجلد. وقد استخدم جيش المجندين الإلزاميين الفرنسي هو أيضاً نظامَ انضباط عنيف؛ لكنه لم يكن قائماً على الإكراه بالرعب. كان معظم المجندين الآخرين في الجيش البروسي أجانب، لأن سكان البلاد الأصليين اعتبروا أنفع لحرث الأرض والعمل ودفع الضرائب التي كانت تمكن الأمراء من بناء تلك الجيوش. ففي العام 1742، قرر فريديريك الأكبر، كقاعدة عامة، أن يكون ثلثا كتائب المشاة أجانب، والثلث الباقي بروسيين. ونتيجة لذلك، امتلأت الكتائب بالفارين من الجيوش الأجنبية وأسرى الحرب والمجرمين والمتشردين والمستدرجين إلى الخدمة بالمكر والعنف والمال. وما كان يمكن ضبط وربط هذا الحشد المتغاير من الجنود إلا بنظام انضباطٍ وحشي، الذي لولاه لفر معظمهم بسرعة. بالفعل، لقد كان الفرار مشكلة المشاكل للقادة العسكريين. فقد استهل فريديريك الثاني مؤلفه **المبادئ العامة لإدارة الحرب** [General Principles of Conducting War]، الذي وضعه بين عاميْ 1748 و1756، بأربع عشرة قاعدة لتجنب الفرار من الجيش؛ وهي مجموعة اعتبارات تكتيكية واستراتيجية فرضتها الحاجة في أغلب الأحيان إلى تجنب هذه الظاهرة. وعلى الأثر، راحت القوات تشكل في صفوف متراصة، وكان يندر استخدام دوريات استطلاع، وكانت مطاردة عدوٍ منهزم أمراً صعباً للغاية. وكان ينبغي تجنب المسير، دع عنك الهجوم ليلاً، أو إقامة معسكرات بالقرب من الغابات. وكان الجنود يُؤمرون بمراقبة من يحتمل فراره من رفاقهم، في السلم كما

في الحـــرب. حتى المدنيين كانوا يتعرضون لغراماتٍ ثقيلة لعدم احتجازهم الفارين وتسليمهم للجيش.

قـــارن هؤلاء الجنود بمجندي نابوليون، الذين كانوا جنوداً ذوي وضعٍ قانوني على الدوام، راغبين في القتال، وبالتالي يمكن الوثوق بهم في أي مسير أو مناورة من أي نـــوع. لقـــد كـــان الفرق أكبر من أن يقاس، ويمتد إلى فئة الضباط كذلك. فـــبعكس محتـــرفي نابوليون الجدد، كان البروسيون ما يزالون يقادون إلى حدٍّ بعيد بـــرجال يُعـــرفون بطبقـــتهم لا بمقدرتهم. وكان بعض هؤلاء القادة أجانب لكن معظمهـــم كانـــوا أرســـتقراطيين من اليونكر، أي الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية البروسية. وقد أشار فريديريك الثاني مراراً في مؤلفه السالف ذكره إلى أن العامة ما ينبغي أن يقلدوا كضباط لأن عقولهم تميل إلى الكسب أكثر من ميلها إلى الشرف. لكـــن حـــتى العـــائلات النبيلة كانت غالباً ما تتردد في إرسال أبنائها إلى الجيش. فبالـــرغم مـــن أن مهنة الجندية في ذلك الوقت كان يمكن أن تعود على المرء بالمجد والمـــال معاً، فلم يكن المستوى الأكاديمي لمعظم المدارس العسكرية يتخطى بالكاد مـــستوى التعليم الابتدائي. ونتيجة لذلك، كان يندر أن تجد ضابطاً بروسياً عادياً جيد التعليم، وكان لهذا الوضع أثر سيئ على مستوى القيادة البروسية.

كـــان افـــتقار الجيش البروسي إلى الكفاءة قد انكشف بالفعل في فترة بين عاميْ 1792 و1795 عندما واجه – كجزء من التحالف الأول – الجيش الثوري الفرنسي في عهد ما قبل نابوليون الذي كان معظمه من المتطوعين غير المدربين، وخسر أمامه. لقد دفعت هذه الخسائر المبكرة البروسيين إلى إنشاء الكلية الحربية [Kreigsakademie] للدراسة العسكرية النظرية والتطبيقية، وكان على رأسها أحد أهم مصلحي الجيش البروســـي الجنـــرال غـــرد فـــون شارنهورست. وكجنديٍ مجرِّب، كان الجنرال شارنهورســـت بالفعل قد افتُتِن بأولئك المجندين الإلزاميين المتحدرين من الطبقات الدنـــيا وكان أغلبهم غير مدرب وكذلك بالضباط غير المعروفين، الذين كانوا هم أيـــضاً في معظمهـــم يـــتحدرون من تلك الطبقات، الذين كانوا يحاربون ببراعة ويهـــزمون جيوش أوروبا المحترفة. وسرعان ما أدرك هو ومن معه من الإصلاحيين العـــسكريين البروس تلك المرونة التنظيمية التي أتت بها فكرة الفيلق، ثم أدرك بعد

ذلـــك أنها لم تكن كافية، فقد كانت هناك قضية عسكرية أكبر من التنظيم العسكري تلـــوح في الأفق. وكان الجنرال شارنهورست هو من وعى وإن بشكلٍ غامض، أنه كان يتعامل مع دولة ثورية جديدة - أي أن القضية كانت قضيةً سياسية - ما كـــان يتطلب تبصراً وقدرةً على الفهم والإحاطة يتخطيان قدرات أغلب الضباط الــبروس. ولطرق هذه المسألة الصعبة، أدخل شارنهورست مواد دراسية ليبرالية إلى منهاج الكلية الحربية، وكان هذا بحدِّ ذاته خطوةً مهمة، لكنه لم يكن ذا أثرٍ يذكر في إصلاح الجيش إصلاحاً حقيقياً. ولم يكن هذا الأمر مفاجئاً، بالنظر إلى ضخامة المهمة، فقد كان الجيش البروسي كبيراً جداً وثقيلاً جداً، تشبه أرتاله أرتال جيشي النمسا وروسيا التي كانت تقطع في اليوم لا أكثر من بضعة أميال، وكان وجودها مرهوناً بآلاف عربات الإمداد الثقيلة البطيئة. كانت تكتيكات هذا الجيش أيضاً قد أصـــبحت قديمة، وكان الجنود يدربون بإيقاعات آلية صارمة وبطيئة، تحسباً لميدان معـــركة ينشرون فيه في صفوف جامدة لا مرونةً فيه، ليطلقوا وابلاً من النيران رداً علـــى وابل نيران آخر يطلقه عليهم عدوٌّ على شاكلتهم. لقد كان هذا هو الجيش الـــذي تقهقـــر في معركة يينا سنة 1806، أمام تكتيكات نابوليون الأكثر مرونة، وحـــشده، وســـرعة حـــركته، وجـــنوده المتحمسين للقتال مرتفعي المعنويات، واستراتيجيته المركزة على النصر الحاسم. هذه المعركة، التي كانت استعراضاً مؤثراً لاســـتراتيجية نابوليون، ليست معروفة بشكلٍ جيد، كما هي مثلاً معركة واترلو، وهذ أمر مستغرب لأنها كانت التجربة المعبِّرة لجيلٍ من الضباط البروس، لا سيما، كما سنرى، الضابط كارل فون كلاوسفيتز.

فبعد أن هالتها انتصارات الفرنسيين المدمرة على النمسا وروسيا سنة 1805، هـــبت بروســـيا للحرب سنة 1806، في ثقة زائدة بعض الشيء في قدراتها، فالأمة والجـــيش كانـــا غير مستعدين الاستعداد الكافي نفسياً للحرب. كان ردُّ نابوليون سريعاً، إذ بدأ جيشه الكبير - المؤلف آنذاك من 200,000 رجل، والمنظم في عدد من الفيالق المنتشرة بشكلٍ تربيعي على محورٍ متقارب - بالتحرك في أوائل أكتوبر. كـــان هدفه إحراز نصرٍ حاسم على فريديريك الثاني ملك بروسيا. لم تجرِ الأمور على ما يرام بالنسبة إلى القوات البروسية منذ البداية. فقد عبر فيلقا الماريشال مورا

والماريـــشال برنادوت نهر زاله، وأجبرا فرقة الجنرال تاونـــزين على التقهقر لاجئةً إلى جيش الجنرال الأمير هوهنلوه. في هذه الأثناء، حقق الماريشال لانّ نصراً صغيراً لكنه مذهل في زالفيلد، هزم فيه فيلق الأمير لويس فرديناند وقتل قائد الفيلق، وأسر 10,000 مـــن جنوده. وفي 10 أكتوبر، بعد أن تضعضعت معنويات البروس، وجد الجيش بقيادة نابوليون، مؤخر جيش هوهنلوه تحتل هضبة لاندغرافنبرغ المطلة على بلـــدة ييـــنا [Jena]. فقرر نابوليون نشر فيلق الماريشال لانّ والحرس الإمبراطوري علـــى تلك الهضبة للإطباق على قلب العدو. وأرسل الماريشال أوجيرو إلى الميمنة والماريـــشال نيه إلى الميسرة للالتفاف حول البروسيين من الجانبين. في هذه الأثناء، أرســـل فيلق الماريشال دافو ليزحف باتجاه آبولدا لإحكام الطوق. وقضى نابوليون شخـــصياً شطراً من تلك الليلة يشرف على شق طريق جبلي لإصعاد الجنود وقطع المدفعية إلى الهضبة. وفي الفجر، كان الجيش الفرنسي قد انتشر على جبهة عرضها ميل ونصف الميل. وما أن انقشع الضباب الكثيف في ضحى ذلك اليوم، حتى أدرك هوهـــنلوه خطـــأه، وكان يظن أنه يقاتل جناح الجيش الفرنسي. وسرعان ما بدأ الفرنـــسيون مـــن مخابئهم يكيلون الضربات العنيفة لقواته، التي كانت متجمعةً في أرضٍ مكـــشوفة، فيما كان هو ينتظر قدوم التعزيزات. وفي ساعات العصر الأولى، أمـــر نابولـــيون قواته بالتقدم، مشركاً احتياطه البالغ 40,000 رجل. وفي مواجهة جـــيش جرار قوامه 90,000 رجل من المشاة والخيالة تدعمه المدفعية يزحف إليهم، فرَّ جنود هوهنلوه. وقبل الرابعة من بعد ظهر ذلك اليوم، كانت المعركة قد انتهت. دون أن يضطر نصف الجنود الفرنسيين إلى إطلاق طلقة واحدة.

كـــان نابولـــيون مقتـــنعاً أنه حقق النصر الحاسم على البروسيين. لكن، في الحقيقة، كان فريديريك ويليام قد غادر البلاد قبل يوم من ذلك في 70,000 رجل، مـــتجهاً إلى قلعة ماغدبرغ. وقد وقعت المواجهة الحقيقية عندما واجه هذا الجيش فيلق الماريشال دافو منفرداً بالقرب من آورشتات. لم يكن يضم هذا الفيلق، البالغ قوامه ستة وعشرين ألف رجل، سوى 1,500 فارساً وأربع وأربعين قطعة مدفعية. حـــدثت المواجهة الأولى مع القوات البروسية عندما خرج إليهم من الضباب 600 مـــن خـــيالة بلوتشر؛ بلوتشر نفسه هذا الذي اشتهر في معركة واترلو فيما بعد.

فأطلق البروسيون عندئذ أربع دفعات من الخيالة على التوالي، كل دفعة 2,500 رجل. استطاع الجنود الفرنسيون- الذين كانوا منتظمين في كتائب مربعة - صدّ الهجمات. فزجّ البروسيون بقواهم فرقة بعد فرقة. فأجبر دافو على اللجوء إلى فوج الاحتياط الأوحد الذي لديه. كان نابوليون قد قدَّر تقديراً صحيحاً، قوة وتنظيم فيلق دافو. وعندما انتصف النهار، قرر فريديريك وليام التراجع للانضمام إلى جيش هوهنلوه لمعاودة القتال في اليوم التالي. ويا لخيبة أمله، فقد وجد بدلاً من الجيش حشداً من الآبقين الفارين من ميدان معركة يينا، فلم يجد بدّاً من الانضمام إليهم. مخلفاً وراءه 5,000 أسير، منهم كلاوسفيتز، و10,000 قتيل. وقد صدّ دافو في هذه المواجهة قوةً أكبر من قوته بثلاث مرات، وقد هنأه نابوليون على ذلك، لكن هالة الإمبراطور تسود، فأمر من الآن فصاعداً ألا تذكر المعركتان إلا باسمٍ واحد هو معركة يينا.

لقد كانت هزيمة البروسيين كاملة لأن نابوليون أتاهم في حملته على نحوٍ لم يدع لديهم متسعاً من الوقت لاستنتاج نواياه لمقاومتها. عندما كان الجيشان يلتقيان، كان يتحرك بأسرع مما يتوقعون ويأتيهم من حيث لم يحتسبوا، لذلك كانوا يردّون، عندما يردون، عن سوء تقدير للوضع في الميدان. كذلك، كانت إجراءاتهم المركزية الخرقاء في القيادة وإصرارهم على إطاعة الأوامر بالحرف، يعنيان أن أولئك الذين كانوا الأقرب من الفرنسيين، وكان في استطاعتهم رؤية ما الذي يجري فعلاً، لم تكن لديهم الصلاحية للتصرف ولا المعلومات الكافية للتصرف بالشكل المناسب. وهذا درسٌ بليغ لم يزل إلى يومنا هذا. ففي حرب الخليج سنة 1991، عندما كانت الفرقة المدرعة التي أقود قد مضى عليها ثماني عشرة ساعة في الهجوم على العراق، أبلغتني قوة الاستطلاع عندي أن وحدات مدرعةً عراقية تتجه نحونا. وبعد قليل، عندما تحركت القوات إلى المدى المطلوب، كانت تلك الوحدات المدرعة قد دمرت. وقد أخبرَنا من وقع منهم في أيدينا أنهم كانوا يتحركون لشنِّ هجومٍ مضاد لسدِّ الثغرة التي كنا قبل يوم قد فتحناها في حقول الألغام العميقة الممتدة على طول الحدود العراقية على بعد 100 كيلومتر منهم. وعلى ذلك، كان قادتهم يستجيبون متأخرين لحدث وقع قبل ثماني عشرة أو عشرين ساعة وعلى بعد 100 كيلومتر منهم.

لم تـأتِ التسوية السلمية إلا في العام 1807، عندما وقع نابوليون والقيصر الروسي، حليف الملك البروسي المهزوم، معاهدة تيلزيت في 25 يونيه، على متن مركب بُنيَ خصيصاً لهذه المناسبة، وقد رسا تماماً في منتصف مجرى نهر نايمن شرقي بروسيا. وقد خسرت بروسيا في تلك التسوية نصف أراضيها وسكانها وأصبحت عملياً بلداً تابعاً لفرنسا. كذلك، قُلص حجم القوات البروسية إلى ما لا يزيد عن 42,000 رجل، ووُضعت حدود لأعداد الجنود المسموح بهم في كل سلاح أو صنف من صنوف القوات. وكان هذا التقليص والتضييق ضربةً ثانية للجيش البروسي، الذي كان ما يزال يرزح تحت وقع الهزيمة المذلّة في يينا وآورشتات. وبالرغم من ذلك، ما أصلحَ الجيشَ البروسي إلا إيقاعُ تلك القيود عليه، ليتحول مع الوقت إلى جيشٍ جديد مختلف، *الجنديُ فيه مفكر*، طلع علينا بفكرة الأركان العامة ثم في آخر المطافً بنظريات *حول الحرب*. وقد أدت هذه الأشياء الثلاثة مجتمعة إلى إنتاج طاقة عَقدية، وجملة من العصبية لنقل هذه الطاقة، وهي التي ستمكّن بروسيا، ومن ثم ألمانياً، من التطور في المائة سنة القادمة، لتبتكر نموذجاً للقيادة قلدته فيما بعد كبرى جيوش العالم. وقد أرسى هذا فهماً لتنظيم وتطبيق القوة هيمن على ميادين القتال في حربين عالميتين، وربما إلى اليوم. وقد بدأ بذلك الإصلاح المؤلم بعد معركة يينا.

لقد قاد الجنرال شارنهورست هذا المسعى، تسانده زمرةٌ معتبرة من الضباط الذين أدركوا الحاجة إلى إصلاح شامل للجيش وضباطه وعملياته. فعلى المستوى الهيكلي، شكّل الضباط الإصلاحيون البروس ستة فيالق، على غرار نظام الفيالق الفرنسي. في كل فيلق ثلاثة صنوف من القوات، المدفعية والمشاة والخيالة، وثلاثة ألوية قوام كل منها ستة إلى سبعة آلاف رجل. ثم تحولوا إلى مسألتيْ العدة والعتاد. فلزيادة القوة العددية للجيش بسرعة دون المجاهرة بتجاهل معاهدة 1807، سُحبت الدفعة الكاملة المسموح بسحبها إلى الخدمة العسكرية وأخضعِ أفرادها إلى تدريب صارم لعدة أشهر، ثم أعيدوا إلى بيوهم، جاهزين للاستدعاء عند الحاجة، ثمً سُحبت الدفعة الكاملة التالية ودُربت بالمثل. كانت تلك محاكاة أخرى للنظام الفرنسي، وهذه المرة في التجنيد الإلزامي للرجال القادرين بدنياً على الخدمة العسكرية، وإن بفارقٍ مهم كون التجنيد الإلزامي هنا ليس شاملاً ولا هو - كما

سنشرح لاحقاً - تجنيد مواطنين وطنيين متحمسين في دولة مدنية، لأن تلك الدولة لم تكـــن قد وُجدت في بروسيا بعد؛ بل كان تجنيداً إلزامياً انتقائياً لمدة محدودة من الـــوقت. وبذا، أعاد البروس عملياً تعريف غرض التجنيد الإلزامي. كان نابوليون يـــستخدم هـــذا التجنيد للمحافظة على جيوشه زمن الحرب؛ فقد كان المواطنون يستدعون إلى الخدمة العسكرية لتعويض خسائر الحرب. أما البروس فقد استخدموا التجنيد الإلزامي لبناء جيش كان صغيراً زمن السلم لكنه كان كذلك آلةً لتدريب الرجال الذي يعودون بعد ذلك إلى الحياة المدنية كجنود كامنين بانتظار الحرب، ما يمكّن البروس بالتالي من زيادة حجم الجيش عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. أما آخر تغـــيير بنـــيوي في الجيش البروسي فكان تعليق مبدأ الترقية التلقائية مع الوقت، في محاولـــة لغـــرس مفهوم القيادة للأقدر (الميريتوقراطية [meritocracy]) في صفوف الجيش. فغدت المقدرة والحرفية هما الصفاتان اللتان يُعرَّف بهما المرء.

أمـــا الـــسلاح فقـــد استنفدته معركة يينا أيما استنفاد. فأُنشئت لذلك ورش إصـــلاح، وتم توسيع شركة صنع السلاح الوحيدة ببرلين آنذاك لإنتاج ألف بندقية مـــسكيت في الـــشهر، وأُنشئ مصنعٌ جديد في نايسي وابتيع السلاح من النمسا. وخـــلال ثـــلاث سنوات صار لدى الجيش البروسي 150,000 سلاح ناري. وقد تعـــين كـــذلك استبدال قطع المدفعية الميدانية القديمة. ووفرت المنشآت العسكرية البروســـية الـــثماني التي بقيت بعد تيلزيت، المواد الضرورية لبناء منشآت عسكرية جديـــدة، وأعـــيد ترتيب المصانع لهذا الغرض. وفي بحر ثلاث سنوات، صار لدى الجـــيش البروسي من المدفعية الميدانية ما يكفي لإسناد 120,000 جندي. وبحلول ســـنة 1809، كـــان الجـــيش البروسي قد أعيد تنظيمه بالكامل، وعُدلت قوانينه وأنظمته وبنيته. وفي سنة 1812 مكنت هذه التغييرات بروسيا من أن تُنـــزل إلى المـــيدان جيشاً قوامه الرسمي 42,000 رجل لكنه تعاظم في بضعة شهور ليغدو قـــوةً مـــسلحةً مكتملة قوامها 150,000 رجل تقريباً. وقد حارب هذا الجيش الجديد من المجندين بنجاح في حملة نابوليون الأخيرة فيما بين عاميْ 1813 و1815، وبقـــيت بنيـــته بعد ذلك النموذج الذي سار عليه الجيش البروسي ومن بعده الجيش الألماني في العقود القادمة.

كان الجيش البروسي الجديد من الناحية التنظيمية أكثر مرونةً وسرعة استجابة بكثير من سابقه. وبالرغم من ذلك، كان يتعين عليه إصلاح نفسه ضمن دولة ملكية قديمة الطراز كالتي كانت في بروسيا آنذاك. وبالتالي واجه الإصلاحيون المعضلةَ التالية، وهي كيف تقاتل جيشاً جماهيرياً [mass army]، كالجيش الفرنسي، مدفوعاً بأيديولوجيا ثورية وطنية إن لم يكن بجيشٍ جماهيري مثله، مدفوعٍ بأيديولوجيا ثورية وطنية أخرى؟ فلبناء هكذا جيش، كان من الضروري إلهام الناس وسحبهم للخدمةً العسكرية، أو كما قال الإصلاحيون، إيقاظ تلك *القوى اللامتناهية البكر النائمة في حضن الأمة*(*). لكنّ هكذا خطوة قد تؤدي إلى دمقرطة الدولة والقضاء على النظام الملكي بالثورة. كان الضباط المكلفون إعادة بناء الجيش على طرازٍ جديد إصلاحيين لا ثوريين، وأرادوا تجنيب البلاد هكذا عاقبة بأي ثمن. وقد لازمت هذه المسألة مشروع الجيش البروسي إلى أن أجيز في النهاية قانون التجنيد الإلزامي الشامل في ستينيات القرن التاسع عشر، فكان هذا إيذاناً بحروب توحيد ألمانيا وجزءاً من هذه الحروب التي أنتجت في نهاية المطاف دولةً كبرى ذات مفهومٍ ناضج كامل النضج للقومية، انتماءً [nationality] وشعوراً [nationalism]، تسحب الرجال لأداء خدمة وطنية. في غضون ذلك، لا سيما في فترة إصلاحات ما بعد يينا، كان الحلً الذي جربه الإصلاحيون يتمثل في محاولة التوفيق بين *الشرعية الملكية التقليدية* للملك البروسي، التي كانت القوة المحركة للجيش السابق، وبين *الشرعية القومية* أو *الكبرياء القومي*. وكان هذا الشعور قد وُلد أول الأمر من الكره الجماعي المسيطر لفرنسا ولنابوليون، إثر الهزائم المذلة التي ذاقها البروس على يديه، ثم قوي بالنصر البروسي عليه في لايبتزغ سنة 1813. كان هذا الكبرياء القومي مثلاً، أعلى ما يمكن أن تعليه الجماهير العريضة فتوافق بالتالي طوعاً على الخدمة العسكرية ذوداً عنه. وبهذه الطريقة، أمكن إدخال التجنيد الإلزامي في الدولة، وإن لم تكن قد أصبحت بعد دولة المواطن. كما أمكن في الوقت نفسه المحافظة على البنية الاجتماعية التقليدية، التي كان فيها الأمراء والأدوقة المسؤولين

(*) نقلاً عن ديفيد طومسون، أوروبا منذ نابوليون (بيليكان بووكس، الطبعة الثانية، 1983)، ص 120.
[David Thomson, Europe Since Napoleon (Pelican Books, 2nd edn, 1983), p. 120].

أمــام الملك هم قادة الجيوش في الميدان (بخلاف الفرنسيين، الذين أحلوا محل أولئك الأرستقراطيين الذين لم تقطع رؤوسهم بالمقصلة جنوداً أكثر حرفية) وكان الضباط من اليونكر هم الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية البروسية.

علـــى هذا الأساس، تعامل الإصلاحيون البروس كذلك مع مسألتي السيطرة والقيادة الحيويتين في الجيش. فالتغييرات التي كانت قد بدأت بإنشاء الكلية الحربية أصـــبحت الآن أشـــد إلحاحـــاً وأشد عمقاً. فكان يؤتى بالضباط حسب الموهبة، ويدربون تدريباً أساسياً نظرياً وعملياً – وفق مناهج أكاديمية وفكرية وعسكرية – ويُـــرفعون علـــى أساس الجدارة لا الطبقة الاجتماعية أو الخلفية العائلية أو التابعية الملكـــية. لقد كانت هذه بداية حرفنة الجيش البروسي. وسرعان ما ظهر نتيجة ذلك، قادةٌ شبان موهوبون على رأس الألوية الجديدة ووحداتها الفرعية. لكن هؤلاء القادة وجنودهم كانوا كذلك جميعاً من طرازٍ جديد، جنوداً مفكرين يتبعون روح الأوامر لا حرفيتها؛ قادرين على فهم مجريات المعركة والتجاوب معها. بالفعل، يمكن النظر إلى كارثـــة يينـــا علـــى أنها بالضبط نتيجة تقيد الضباط بحرفية الأوامر بدل اتخاذ المبادرات الضرورية كلٌّ في مجاله، وكذلك افتقار التدريبات العسكرية للقوات إلى المـــرونة. لم يكن مفهوم *الجندي المفكر* مفهوماً بروسياً خالصاً، إذ كان في الواقع متـــبعاً بشكلٍ فعلي لدى البريطانيين. فقد حوكم الأدميرال جون بينغ من البحرية الملكـــية وأعـــدم لفشله في هذا الامتحان سنة 1756؛ أي لأنه فضَّل اتباع حرفية الأوامر لا روحها (فكان نتيجة ذلك أن أفلت الأسطول الفرنسي من قبضته). لقد كـــان ذلك مَعلماً تاريخياً مهماً. وكما قال فولتير مرةً مقولته الشهيرة: "لا بأس في هذا البلد من قتل أدميرال من حينٍ لآخر، لبث الشجاعة في نفوس الآخرين". كان لإعدام بينغ أثرٌ محفز لسلك الضباط البريطانيين، لأنه أوضح بجلاء أن لا أهمية تذكر لـــرتبة الضابط إن فشل في القتال. قد تحدث أخطاء كثيرة أثناء الهجوم على العدو، لكـــنَّ الخطـــأ المميت الوحيد ألا تهجم على الإطلاق. كذلك كانت إصلاحات وتدريـــبات الجنـــرال موور للفرقة الخفيفة بين عاميْ 1799 و1801 تسعى لتشجيع الـــرماة على المشاركة الفعالة كجنودٍ مفكرين في ميدان المعركة. وكما قال: "كان الهدف هو تدريب الضباط على المحاكمة المنطقية، بحيث يستطيعون، عندما يُتركون

لوحدهم، القيام بالشيء الصحيح. فما ينبغي لهم أن يترددوا في حمل المسؤولية". أمّا ما جعل اتباع البروس في ذلك الوقت لمفهوم الجندي المبادر أمراً لافتاً فكان ارتباط هذا المفهوم بابتكارٍ آخر من ابتكارات ما بعد معركة يينا، ألا وهو الأركان العامة. فقد سعت هذه الهيئة لمعالجة ما اعتبر عيباً كارثياً في الأداء البروسي أثناء حملات نابليون، وهو الافتقار إلى البنية المركزية التي يمكنها التنسيق لا بين التشكيلات العسكرية المختلفة فحسب، بل بين القيادتين السياسية والعسكرية. لاحظ، مثلاً، فيما تقدم من وصف لمعركة يينا، كيف كانت القوات الفرنسية تقاد بماريشالات بينما كان البروس يسيرون جميعاً خلف أمراء وأدوقة؛ لكلٍّ منهم قوته الخاصة ولا يتلقى الأوامر إلا من الملك. لقد كانت الحاجة إلى الترابط [coherence] والحرفية [professionalization] غامرة إن كان للجيش البروسي أن ينتصر في المستقبل.

لقد كانت الأركان دوماً جزءاً لا يتجزأ من أي تشكيلٍ عسكري، لأن كل قائد بحاجة إلى مساعدة؛ ففي الجيش البروسي، مثلاً، كانت لكل أمير ودوق أركانه الخاصة. وحتى حروب نابليون، كانت الأركان تميل إلى العناية بالشؤون الإدارية وحسب، وتجمع كماً كبيراً من الأشغال المألوفة إلى جانب المسائل العسكرية الرسمية كالإمدادات والنظم القانونية وتنظيم تشكيلات القوات ونقل الرسائل في المعركة. ولم يكن ضباط الأركان مدربين تدريباً خاصاً، وما كان يُطلب منهم تقديم المشورة للقائد العسكري. وكما في مجالاتٍ أخرى، أحدث نابليون التغيير الأول في هذا المجال؛ وكان ذلك يعود في جانبٍ كبيرٍ منه إلى فيالقه الجديدة. فمع نظامٍ موزعٍ كهذا، أصبح من الضروري جداً وجود هيئةٍ مركزيةٍ تعمل كنوعٍ من الجملة العصبية تربط جميع الفيالق. كان الحل الذي أتى به جديداً لكنه لم يكن هيئة أركان عامة بمعنى الكلمة من حيث الكفاءة. وكما في التجنيد الإلزامي، أتى الحل من ترتيبٍ اتفاقي أحدثته الثورة وقد أعجب به نابليون ثم أقام له مؤسسة. كانت الجيوش الجماهيرية الحديثة بقادتها الذين لا يقلون عنها حداثة تحتاج إلى رجال يرسون دعائم النظام في تشكيلاتها المشوشة تماماً في حسن نية. كان لوي برتييه، الضابط المحترف السابق في الجيش الإمبراطوري القديم، أهم هؤلاء الرجال. وبتعيينه في جيش إيطاليا سنة 1795، أظهر هذا الرجل براعةً

تنظيمـــية ومركزية فذّة، لمسها نابوليون عندما تولى قيادة هذا الجيش، فجعله على رأس مخططـــيه العـــسكريين، مسؤولاً عن الإمداد بالرجال والموظفين والمؤن، لكنَّ لمعيته الحقيقية كانت في قدرته على ترجمة أوامر الإمبراطور الكثيرة إلى رسائل سهلة الفهـــم للمرؤوســـين. فأصبحت أركانه الجسم المركزي الذي نظم وساعد ومرر التعلـــيمات إلى جميع أجزاء الجيش الكبير. لكن التخطيط العسكري لم يكن سوى جـــزءٍ واحـــدٍ فقط من مهام أركان نابوليون، التي جمعت إلى ذلك وظائف تدبير شـــؤون البيتً الإمبراطوري وتدبير شؤون الإمبراطورية. وكان ذاك عيبها الكبير. فـــلأن الإمـــبراطور مـــصدر التوجيه الأوحد لها، تضاءلت كفاءتها باتساع حروبه وإمبراطوريته.

أمـــا النموذج البروسي للأركان العامة، فكان مختلفاً اختلافاً جوهرياً عن الـــنموذج الفرنسي، إذ هدف إلى إنشاء قاعدة عريضة للتخطيط والقيادة ذات طابـــعٍ احتـــرافيٍ دقيق. تصورها، والحالة هذه، شارنهورست مؤسسةً قريبةً في روحيتها من الكلية الحربية، ولما تأسست سنة 1808، كان طبيعياً أن يكون هو أول قائدٍ لها. ومن موقعه هذا ركّز شارنهورست على ضم الضباط الجدد جيدي التدريبً من الرتب المتوسطة الذين تخرجوا من الكلية الحربية وتلقوا فيها تعليماً مـــشتركاً في هيـــئةٍ مركزيةٍ واحدة. أتى قانون الدفاع سنة 1814، الذي أنشأ أركانـــاً دائمـــة لفـــرق وفيالق الجيش، ليزيد الجدوى المشتركة للكلية الحربية والأركـــان العامة من خلال ربط جهاز القيادة المركزي بالتشكيلات القتالية، فكانت تلك بداية نشوء جهازٍ عصبي يقوم بتشغيله وإدارته ضباط ذوو تدريب مشترك. لقد ساعد هذا أيضاً على حل مشكلة كيفية المحافظة على السلطة الملكية فيما يدير الحرب جنودٌ مواطنون، وذلك بالجمع بين أركان عامة محترفة، تمتد من المـــستوى الاستراتيجي إلى المستوى التكتيكي، وبين أولئك الذين يعينهم الملك للقيادة، فكانت السلطة الملكية تسير على التوازي مع الكفاءة المهنية. ومع مرور الـــوقت، قـــوِّيت تلك الروحية المشتركة لمؤسسة الأركان العامة أكثر فأكثر، كأداةٍ لإنتاج قادة يتشابهون في التدريب والتفكير والقدرات، ينكبون جميعاً على دراســـة تفـــصيلات كـــل خطةٍ عسكرية وكل احتمال. لكن المهام الروتينية

للأركـــان وأساس معظم ممارساتها المهنية كانت وضع الخرائط وجمع المعلومات ووضـــع خطـــط التعبئة وتنسيق مواعيد القطارات. ذلك لأن الغرض الأساسي للأركـــان العامة هو التحضير للحرب، غالباً على المستوى التكتيكي. كان هذا الغرض واضحاً للإصلاحيين الذين أسسوا الأركان العامة، لكنه لم يكن كذلك بالـــضرورة لسائر العسكريين البروس، لا سيما كبار القادة من الحرس القديم. وعلـــى أثـــر الموت المبكر لشارنهورست سنة 1813، وانتهاء الحملات الكبرى بهـــزيمة نابولـــيون سنة 1815، تضاءل الاهتمام بإصلاح الجيش. ونتيجة ذلك، تـــدنت أهمـــية الأركـــان العامة في الجيش الألماني لبضعة عقود، وبقيت للكلية الحـــربية مكانة أكبر في التفكير، لا سيما لجملة الأفكار التي صاغها أحد كبار خريجيها ومن سيصبح فيما بعد أحد مديريها، كارل فون كلاوسفيتز.

كـــان الجمع بين الرؤية الاستراتيجية الفذّة لنابوليون والإصلاحات الأساسية للجيش البروسي الذي هُزم، ذا أهمية حاسمة لتشكيل فهمنا استخدامَ القوة، لا ريب في ذلـــك، فقد قادت أعمال نابوليون إلى صوغ مفهومنا المعاصر للحرب [War] تلك التي تبدأ بحرف W كبير وما تزال تُستحضَر في وسائل الإعلام إلى اليوم، وما نـــزال نحن نظن أنها تخاض؛ أي المفهوم الذي نسعى فيه إلى تحقيق نتيجة سياسية حاسمـــة بقـــوة السلاح، بينما أنتج الإصلاحيون البروس في النهاية آلة حربٍ لافتة أصـــبحت قالـــباً لكثيرٍ من جيوشنا المعاصرة. ولكن، ربما ما كانت أهمية نابوليون لتُفهم، وما كان معنى الإصلاحات البروسية ليبقى لولا رجلٍ واحد، هو كارل فون كلاوســـفيتز. لقد كان هو من فهم أن نابوليون لم يقدم فقط قوةً أضخم أو أشد؛ بـــل قوةً مختلفة تماماً، قاتلت لأهداف استراتيجية مختلفة. وكان هو من ترجم هذا الفهـــم إلى مؤلفه الضخم **حول الحرب** [On War]، الذي جمع به أعمال نابوليون في بـــناءٍ نظري ووصف كذلك الإصلاحات البروسية. وبعمله هذا وضع أحد أهم وأثبت ما كتب حتى الآن من نصوص في الفلسفة العسكرية.

كـــان كارل فيليب غوتليب كلاوسفيتز جندياً محترفاً ترقى في الخدمة تدريجياً حتى صار لواءً. لكنه بالرغم من أنه شغل منصب قائد الأركان مرتين في تشكيلاتٍ مقاتلـــةٍ كـــبيرة، لم يصل قط إلى القيادة العليا للعمليات. ولكنه كان، مع ذلك،

ضابطاً خبيراً إلى أبعد حدّ، خاض أول تجربةٍ له في القتال في سن الثالثة عشرة سنة 1793 في صفوف التحالف الأول الذي حارب الجيوش الثورية الفرنسية. ثم شهد المشاهد في حروب نابوليون، ومنها معركة يينا سنة 1806 التي جُرح فيها وأُسِر. وفضلاً عما تركت لديه سنة الأسر ثم النقاهة من كراهيةٍ لكل شيء فرنسي، تركته تلك السنة خارج حلقة الإصلاحيين العسكريين الأوائل الذين غيروا الجيش البروسي بعد هزيمة يينا المذلة. ثم أقصي لانضمامه مدة سنة إلى الجيش الروسي أثناء حملة سنة 1812، بعد استقالته وثلاثين ضابطاً آخر من رفاقه من الجيش البروسي احتجاجاً على الحلف الفرنسي - البروسي الذي وقّع في تلك السنة. ثم أعيد إلى الأركان العامة البروسية سنة 1815، ولكنه لم يُمنح منصباً قيادياً أو استراتيجياً لأنه كان مشكوكاً في ولائه. بدلاً من ذلك، خدم مديراً للكلية الحربية البروسية، [Kriegsakademie]، حيث كرس نفسه للتدريس والتأليف. وفي العام 1830، عين رئيساً لأركان الجيش البروسي، في فترة التحضير السريع للحرب رداً على أحداث العصيان التي اندلعت في فرنسا وبولندا. وما إن انزاح هذا الخطر حتى اجتاحت الكوليرا البلاد من الشرق، فكلف كلاوسفيتز بضرب نطاقٍ صحي لكبح زحفها. لكنه لم يفلح في ذلك، وقضى نَحبه في نوفمبر سنة 1830 عن إحدى وخمسين سنة.

لقد تاقت نفس كلاوسفيتز طوال حياته إلى تولي المناصب القيادية الرفيعة، كما يتضح من رسائله إلى زوجته، لكنه بالنظر إلى أنه لم يكن من طبقة اليونكر من جهة، ولارتداده لفترةٍ وجيزة سنة 1812 من جهةٍ أخرى، فلم ينل ذلك قط. فقد قدِّر أنه لا يصلح للقيادة العليا في الميدان. قال عنه معاصره، الجنرال براندت، بعد وفاته: "إنه كاستراتيجي، كان سيبلغ شأواً بعيداً... لكنه أراد تولي قيادة الجند"(*). فالصلاحية للقيادة مسألة معقدة، سأعود إليها في الفصل التالي؛ وسأكتفي هنا بالتأكيد على أن كلاوسفيتز كان فريداً. كثيرٌ هم الضباط الذين حققوا إنجازاتٍ نظرية ثانوية وإن كانت مؤثرة، لكنه هو فقط من كتب *عن الحرب*؛ تلك التحفة الأدبية المؤلفة من ثمانية مجلدات. ربما لم يقد جيوشاً كبيرة في ميادين القتال، لكنّ

(*) J.J. Graham (Col.), 'Brief Memoir of General Clausewitz', in Karl von Clausewitz, On War (Penguin, 1985), p. 96.

فهمـــه وتحليله لهذه وتلك كان فائقاً. ولبعض ما كتب علاقة واضحة بجيوش هذه الأيام، لكن يجب على من يقرؤه أن يراعي حقيقة أن تأملاته سبقت عصر البندقية التي تُلقَّم من الخلف والسكك الحديدية والطائرة والدبابة واللاسلكي، ومع ذلك ما يـــزال لكـــثيرٍ مـــن كتاباته أثرٌ كبير حتى عصرنا الراهن؛ ما يُظهر أنه فهم الجوهر الحقيقي للحرب، وهذا سبب بقاء مؤلفه **عن الحرب** مرجعاً يعتد به.

لقـــد تأثـــر كلاوسفيتز تأثراً كبيراً بالجنرال غرد فون شارنهورست، المصلح العـــسكري البروسي، عندما قابله سنة 1801، وكان آنذاك طالباً في الكلية الحربية في الواحد والعشرين من عمره. وسرعان ما أصبح واحداً من مريديه وأفضل طلابه - كـــان تـــرتيب تخـــرجه الأول ســـنة 1803 - يشاطره تركيزه على نابوليون وابـــتكارات هـــذا الأخير. وبذا أتيح لكلاوسفيتز أن يدرك في سنٍ مبكرةٍ جداً ما لدراســـة الجيوش الفرنسية الجديدة وحملاتها من أهمية. وقد انغمس في دراسة هذه الجيوش بالتفصيل حتى أثناء محاربته لها - وكتب في الاثنتي عشرة سنة التي أمضاها مديـــراً للكلية الحربية دراسات أصيلة لمعظم حملات نابوليون - وواصل ذلك حتى وفاتـــه. من هذه البحوث والأفكار التأملية المفصلة خرج بمؤلفه **عن الحرب**. وقد نشرته له بعد وفاته زوجته المعجبة سنة 1832. وأشارت في مقدمتها الأولى إلى أنه بـــدأ يضع أفكار ومسودات هذا الكتاب منذ العام 1816. والحقيقة أن كلاوسفيتز توفي قبل أن ينهيَ مراجعة مجلداته الثمانية كلها، وقد كتب هو نفسه في ملاحظاتٍ لـــه ســـنة 1827 وسنة 1830 أن أعماله الأخيرة تطلبت مراجعة أعماله السابقة. وأشـــار خاصةً إلى أن ثمة أشكالاً أخرى من الحرب غير تلك التي تجري بين الأمم و/أو الدول، وأنه بالرغم من أن العنف المطلق مطلوبٌ نظرياً في الحرب، ثمة أسبابٌ تدعو - حسب الغرض السياسي للحرب - إلى تخفيف هذا العنف. وسنتطرق إلى هذه المسائل في الفصل الثالث من الكتاب.

تتضمن نظرية كلاوسفيتز عن الحرب عدة مفاهيم، لكن بما أنها مشروحة في ثمانية مجلدات، سأكتفي هنا تحديداً بالحديث عن ثلاثة منها فقط أعتبرها ذات صلة بهـــذا السرد. سأعطي الأولوية، قبل كل شيء، لفكرته عن ذلك الثالوث اللافت [remarkable trinity] وهو الدولة والجيش والشعب، الذي يعني لي الحكومة والجيش

- كل القوات المسلحة - والسكان. استمد كلاوسفيتز هذه الصيغة من إدراكه الواضح أن الشكل النابوليوني للحرب، ذلك الحدث العسكري الضخم ذو النتيجة السياسية الحاسمة، صار هو النمط السائد. وكما قال:

"هل ستكون هذه هي الحال في المستقبل؟ هل ستخاض كل حرب في أوروبا من الآن فصاعداً بكامل موارد الدولة، حتى ما ينبغي أن تخاض إلا لقضايا كبرى تمس الشعب؟ أم أننا سنشهد من جديد انفصاماً تدريجياً بين الحكومة والشعب؟ هذه أسئلة تصعب الإجابة عنها، وسنكون نحن آخر من يجرؤ على الإجابة. لكن القارئ سيتفق معنا عندما نقول إن الحواجز - التي لا توجد إلا في رؤوس من يجهلون ما هو ممكن - حينما تتحطم، يصعب نصبها من جديد. لا سيما عندما تكون مصالحٌ كبرى في الميزان، ولسوف تعبّر العدوانية عن نفسها حينئذٍ كما تعبر عن نفسها اليوم بالطريقة نفسها"(*).

استناداً إلى تبصره في هذا المفهوم، طلع علينا بتلك العلاقة الثلاثية؛ علاقة أطرافها الثلاثة متكافئة الأثر ولا بد من الموازنة فيما بينها لكسب الحرب. وكما سنرى في الفصول التالية، لهذا الثالوث أهمية حاسمة في جميع أشكال الحرب، حتى يومنا هذا. وإلى هذا الحد، أخالف الرأي من يرفض ثالوث كلاوسفيتز هذا ويعتبر أن لم يعد له أثر. فمن تجربتي في العمليات الوطنية والدولية، أرى أنه بدون اجتماع العناصر الثلاثة لهذا الثالوث - الدولة والجيش والشعب - لا أمل في نجاح أي عملية عسكرية، لا سيما العمليات المتواصلة. ويعود ذلك إلى المفهوم الأساسي الثاني لكلاوسفيتز، ذي الصلة بموضوعنا هذا، وبثالوثه، ألا وهو *أولوية السياسة* [the primacy of policy]. فأصل الحرب قصدٌ سياسي، وهذا المحرك الأصلي الذي أطلقها، يجب بطبيعة الحال أن يظل هو الاعتبار الأول والأسمى أثناء خوضها(**). ولسوء الحظ، ضاعت هذه الفكرة الواضحة، بل نقِضت، بالاستخدام المكرر لعنوان الباب التالي في ذلك الفصل من الكتاب *الحرب هي مجرد استمرار للسياسة*

(*) كارل فون كلاوسفيتز، حول الحرب، إعداد وترجمة مايكل هاورد وبيتر باريت (مطبوعات جامعة برنستون، 1976)، ص 593 [Karl von Clausewitz, On War, ed. and trans. Michael Howard and Peter Paret (Princeton University Press, 1976), p. 593].

(**) الباب 23، الفصل الأول، المجلد الأول (طبعة بنغوين، ص. 119).

بوسائل أخرى. وقد أدى هذا إلى حالتين شائعتين اثنتين من سوء الفهم. الأولى، أن ثمة نقطة تتوقف فيها السياسة بمعنى الأساليب السياسية والدبلوماسية لتبدأ الحرب، بينما أوضح كلاوسفيتز بجلاء، في مقولته المساقة أعلاه وفي غير مكان من هذا الكتاب، إن هذين النشاطين متوازيان. والثانية، إن المقاصد السياسية والعسكرية متطابقة، بينما يؤكد كلاوسفيتز على أن المقاصد السياسية شيءٌ والمقاصد العسكرية شيءٌ آخر منفصل، لكنهما مرتبطتان تماماً الواحدة بالأخرى. مع ذلك، يجب على المرء في ظني أن يفهم أيضاً، بالقدر نفسه، أن كلاوسفيتز يستخدم صفة *سياسية* هنا بالمعنى الأشمل الذي لا يقتصر فقط على حكم الدول، كما كانت في زمنه، أو كما هي دولنا المستقلة اليوم. بل هو عمل وتفاعل الكيانات السياسية الرسمية وغير الرسمية. فالقائد العسكري في أنغولا الحديثة، مثلاً، الذي يستمد سلطته من تجارة الماس وقوّته العسكرية الخاصة، له غرضٌ سياسي، وإن كان غير رسمي، هو أساس ما يقوم به من أعمال. فهو يستخدم قوته لترسيخ وضعٍ سياسيٍ معين، ويستخدم هذه القوة وهو يجري في الوقت نفسه مفاوضاتٍ سياسية أو عسكرية؛ هذان نشاطان متلازمان.

المفهوم الثالث المستمد من كتاب **حول الحرب**، وأجده ذا قيمةٍ عمليةٍ كبرى، هو وصف الحرب بأنها نتاج *اختبار القوة* [trial of strength] *وصراع الإرادات* [clash of wills]:

"فإن نحن رغبنا في هزيمة العدو، قسنا مجهودنا إلى ما عنده من قوى مقاومة. يعبَّر عن ذلك بحاصل ضرب عاملين اثنين لا يمكن فصلهما الواحد عن الآخر، هما، مجموع *الوسائل المتاحة وقوة الإرادة*"(*).

هذا فهمٌ آخر جلي مستمد من تجربة عصر كلاوسفيتز، عندما أدرك نابوليون ما الذي يمكن تحقيقه بالقوة الحاشدة للدولة. كانت حروب *المناورة* في القرن الثامن عشر، المضفورة بشدة مع الدبلوماسية، تميل إلى أن تكون صراع إرادات. لكنه

(*) الباب الخامس، الفصل لأول، المجلد الأول (طبعة بنغوين، ص 104)، ظهر النص هكذا في الأصل، بخطٍ مائل.

بسحقه القوة الرئيسية للخصم في معركة فاصلة، ربح نابوليون اختبار القوة، الذي كان سيؤدي إلى انهيار إرادة دولة الخصم. وأصبح هذا المفهوم أساسياً في نموذج الحروب الصناعية بين الدول، وظل عقيدة الفكر العسكري إلى يومنا هذا. لكن، كما سنرى في القسم الثالث من هذا الكتاب، أصبحت إرادة الشعب في ظروفنا الراهنة هي الهدف المنشود في الواقع. ومع ذلك ما يزال هناك ميل إلى استخدام القوة العسكرية الطاغية ظناً من أصحابها أن النجاح في اختبار القوة سيؤدي إلى تسليم إرادة الخصم. لكن كلاوسفيتز يؤكد على كلا العاملين معاً بالتساوي، لا يرجح عاملاً منهما على الآخر، ولا يضع أحدهما قبل الآخر، أي إنه لا بأس في معاينة كل وضع لتحديد العلاقة بين هذين العاملين بناء عليه.

ما من شك في أن استمرار الربط والجمع بين رؤية نابوليون والإصلاح العسكري البروسي وخلاصات أفكار كلاوسفيتز النظرية، هو الذي أدى إلى الأشكال الجديدة للقوة وتطبيق القوة. فكانت هناك أسس لنموذج الحرب الصناعية بين الدول إلى جانب العامل السياسي، بعد أن أصبح الشعب في الثورة الفرنسية هو القوة السياسية، وأصبحت القوة هي وسيلة لتحقيق الغاية السياسية. بالفعل، فقد ضمن نابوليون أن تكون القوة هي الوسيلة، هكذا بالتعريف، وصارت طريقته في الحرب هي الطريقة السائدة، كما توقع كلاوسفيتز. ذلك لأنه من خلال مواجهاته المظفرة مع جيوشٍ أخرى طوال عقدين من الزمن، انتهى الأمر إلى أن رمى بظله عليها. تعكس مثل هذه التغييرات حقيقةً أساسية، وهي حقيقةٌ أبدية لا نابوليونية؛ أن الحرب مبادرة وأنها نشاط تبادلي. ففي سعيه لهزيمة خصمٍ له في حرب طويلة، يصبح المرء أكثر فأكثر مثله، وينتهي الطرفان إلى أن يغذي الواحد منهما الآخر. صحيح أن شكل المحاكاة يعكس الطابع الخاص للمجتمع وأهدافه من خوض هذه الحرب أو تلك، لكنه يظل ينسخ الفكرة الأساسية إلى حدٍّ بعيد. وهكذا نجد في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر أن أكثر الجيوش التي شاركت في محاربة نابوليون قد اكتسبت الصفات الأساسية لقواته:

- ظهور جيوش المواطنين المجندين تجنيداً إلزامياً معززةً بالتكنولوجيا.
- تدمير القوة الرئيسية للأعداء كهدفٍ استراتيجي.

- الاحتفاظ بأعداد ضخمة من جنود الاحتياط في زمن السلم وتشكيل جيوش جديدة في زمن الحرب.
- التقسيم الهرمي للجيوش لتأمين السيطرة وسرعة الحركة.
- تقييد قيادة فرق الجيوش بمبدئي الحِرفية [professionalism] والقيادة للأقدر [meritocracy].
- التدريب الحِرفي في إطار عقيدة حربية.

أما الصفات الثلاثة للقوة وهي الحسم والشمول والتأطير بثالوث الحكومة والشعب والجيش فستتطور باستمرار في القرن التاسع عشر، مرسِخةً بوضوح نموذج الحرب الصناعية بين الدول، لتبلغ أوجَّها أخيراً في حربي القرن العشرين العالميتين. فلمّا كانت الحاجة إلى تحقيق نتيجة حاسمة في الحرب، كان من اللازم اتباع سبيل الحرب ثلاثية الأركان لمترابطتها؛ فلم يعُد ممكناً بعد الآن شن حرب دون دعم ومشاركة الشعب، بدءاً من جنود جيش الأمة إلى من يموله من عمال. لكن ما كان يمكن لإعلان الحرب إلا لأهداف سياسية وما كان لها أن تُعلن إلا بلسان حكومة - أصبحت بالتدريج هي الشعب - وأن يقودها عسكريون محترفون، احتاجوا إلى جيشٍ جماهيري لخوض ذلك النوع الجديد من الحرب. لمّا كانت تلك الأركان الثلاثة متعادلةً في الأهمية الحيوية، صارت الحرب الصناعية في النهاية شاملة. بالفعل، ما ينبغي هو ربط الحرب الشاملة بالحربين العالميتين فقط. فهذا مصطلحٌ ظهر مع تفسير كلاوسفيتز لاستراتيجيات نابوليون والطريقة التي نفذ بها هذه الاستراتيجيات. فقد كانت درجة التوازن بين أركان الثالوث متباينة من دولة إلى أخرى ومن حرب إلى أخرى، لكنَّ المنطق الذي ربط فيما بين هذه الأركان كان واحداً، وصار أقوى بمرور الوقت، فظهرت الدول القومية [nation states] بأوروبا، وطالب المواطنون بحقوقهم، وصارت الحكومات تنتخب انتخابا، وسادت مشاعر الوطنية [patriotism] والقومية [nationalism]، فحركت المنافسة بين الأمم. وراحت تبذر بذور الأسباب السياسية للحرب الشاملة.

بحلول العام 1815، أدت هذه البنى الأساسية الثلاثة إلى تطوير مؤسسات لدعمها، يحركها منطقٌ حكوميٌ أعوج؛ فللدفاع عن دولتنا وإعلاء مصالحنا، نحتاج

إلى قوات مسلحة. وكي نربح، تعلمنا من نابوليون أنه علينا أن نخوض حروبنا بكل الموارد المتاحة. لهذا الغرض، يجب أن نكون قادرين على تعبئة جيشٍ جماهيري باحتياطي ضخم. وللقيام بالتعبئة تلزمنا خطة استراتيجية لنعرف ما المطلوب، وبأي ترتيب، ولأي غرض. لكن، كي تكون لدينا خطة، نحتاج إلى عدو. والأقرب إلى العقل أن نختار أسوأ حالة، فنكون بالتالي متهيئين لكل ما هو أهون. أما أسوأ حالة فهي دوماً جارنا الأقوى، الذي يتعين علينا بالتالي حماية أنفسنا منه... هذا المنطق المؤسسي، السائد حتى الساعة، أدى في أنحاء أوروبا كافة إلى تطوير قواتٍ مسلحة تتصف بالخصائص التالية:

- *التجنيد الإلزامي*. لتشكيل وعاءٍ من القوة البشرية المدربة يرفد القوات المسلحة في حالة الحرب، كان يسحب الذكور إلى الخدمة الإلزامية في السلم والحرب معاً. في منتصف القرن التاسع عشر، كانت فرنسا وبروسيا قد هيأتا عدداً كبيراً من جنود الاحتياط المدنيين، ثم أصبح هذا حال الدول الأوروبية كافة في نهاية القرن. وتفاوتت مدة الخدمة الإلزامية من دولةٍ إلى دولة ومن حقبةٍ إلى حقبة، لكن كان الأفراد المجندون، الذين أصبحوا فيما بعد جنود احتياط، يدربون وينظمون دوماً هم ووحداتهم لنوعٍ واحدٍ من الحرب، حرب حالة السوء، التي ما كانت لتكون سوى دفع التهديد الذي يمثله الجار الأقوى. وبما أن كل جار كان يجند جيشاً إلزامياً مشابهاً، ما كانت النتيجة لتكون سوء حربٍ شاملة بين كل دولةٍ وأخرى.
- *التعبئة*. كان ظهور الدولة القومية والقادة المنتخبين من الشعب يعني أن الحكومات، التي تدرك العواقب الاقتصادية للحرب الشاملة - أي وقف النشاط الاقتصادي المعتاد لدعم المجهود الحربي - تتردد في اتخاذ قرار بدء الأعمال الحربية حتى اللحظة العملية الأخيرة. فقاد هذا إلى وضع خطط تعبئة معقدة لحشد المجندين العاملين وجنود الاحتياط المدربين، في أقصر مدة ممكنة، سمحت نظرياً بتحديد اللحظة الآمنة الأخيرة للذهاب إلى الحرب، وتحديد آلية اتخاذ هذا القرار في الحكومة. فوق ذلك، كان يتعين - بما أنه أصبح الاقتصاد والشعب مستعدين للعمل في سبيل الحرب - وجود سلطةٍ مركزية لتنظيم هذا

المجهـــود. كـــذلك، ولضمان أن تكون تلك هي بالفعل *اللحظة الآمنة الأخيرة* لاســـتنفار الاقتـــصاد والـــشعب، الذي أصبح هو جمهور الناخبين، توسعت وكـــالات الاســـتخبارات العسكرية بشكلٍ لم يسبق له مثيل حتى تاريخه، فكلفـــت بجمع أدق معلوماتٍ ممكنة عن قدرات العدو الموازية من الرجال والعتاد، وخطط التعبئة لديه، وتحركاته باتجاه الحدود، وأمورٍ أخرى من هذا القبيل.

- *الحـــرفية*. لتـــشغيل آلـــة التجنـــيد الإلزامي، خطّ إنتاج القوة البشرية المدربة والمنظمة، احتاج الأمر إلى سلكٍ من الضباط المحترفين لإدارة وتوجيه عمل هذه الآلـــة. وقد اتجه التدريب المهني لهؤلاء الضباط إلى التركيز على أعمال تحريك تلـــك الأعداد الضخمة من المجندين إلى أرض المعركة، وتنفيذ خطة معدة سلفاً لهذا الغرض. إضافة إلى ذلك، أصبح كبار ضباط هذا السلك مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالحكومة في العاصمة، ليس لمزاولة الحرب بل لإعداد الأمة لخوض حربٍ شـــاملة. وللقـــيام بـــذلك، احتاج الجيش إلى الحصول على حصةٍ وافية من الاقتصاد الوطني؛ وهي كعكة في زمن السلم.
- *التطور التكنولوجي*. صاحَبَ التجنيد الإلزامي للقوة البشرية للأمة، إدراكٌ بأن صـــناعات هذه الأمة جزءٌ من المجهود الحربي. فسعت كل أمة للحصول على تكنولوجـــيا تفوق ما حصل عليه خصومها. تجلى هذا على وجه الخصوص في القـــوات البحرية. فخلال القرن التاسع عشر، سعت كل بحرية لتحقيق التفوق في العـــدد والقوة النارية استعداداً للمعركة البحرية الفاصلة، المكافئ البحري لمعـــركة نابوليون البرية الحاسمة. كما أفادت القوات المسلحة كافة من التقدم الـــتي طـــرأ على المواصلات نتيجة الثورة الصناعية، بظهور السكك الحديدية والتلغراف.

قـــدِّر لهـــذه الخـــصائص التي اتصفت بها القوات المسلحة وما ارتبط بها من مؤسسات أن تترسخ في القرن التاسع عشر، بل لا يكاد يخلو منها، بالفعل، مجتمعٌ واحـــد مـــن مجتمعات هذه الأيام؛ بغض النظر عما إذا كان جيش الدولة مجنداً أم محترفاً. وتعود في أصولها كلها إلى نابوليون.

قابل نابوليون نداً له في واترلو سنة 1815. كانت قواته متفوقةً حتى النهاية وكان أستاذاً في استخدام القوة، لكنه فشل في الحملة الأخيرة. كان ذاك اختباراً للقوة ربحه جيش ويلنغتون وحلفائه، المعزز بقوات بلوتشر النمساوية، أدى إلى تحطيم إرادة الفرنسيين على مواصلة القتال، وكانت تلك هزيمةً عسكريةً حاسمة خدمت هدفاً استراتيجياً سياسياً، هو استعادة النظام القديم. لقد هزمه خصومُه بالذي هزمهم به؛ فكانت النهاية.

2

التطور:

الحديد، والبخار، والحشد

المعــركة حــدثٌ ظرفي، أياً كان حجم التخطيط والمناورة والتدريب اللذين سبقوها. لا شك أن فرص النصر تزداد بالتحضير الجيد، لكن الخصمين يحاربان في الــنهاية يوماً بيوم، فاليوم معركة، وغداً معركةٌ أخرى في ظروفٍ مختلفة، وإنْ في المكان نفسه وبالقوات نفسها تماماً. وبالتالي، فإن جميع القرارات التي يتخذها القادة في معــركةٍ مــا في يومٍ ما هي قرارات الظرف الراهن في ذلك اليوم. ولقد أدرك نابولــيون هــذه الحقيقة. وعلم أن تنظيمه - أي تحديد السلطات والمسؤوليات، وتجميع القوات والموارد، وتوزيع المهام - يرتبط ارتباطاً مباشراً بحركيته، وأن هذا التنظــيم ليس شيئاً ثابتاً في مواجهة خصمٍ مناوئ؛ بل يجب أن يتكيف باستمرار. وبــتعامله مع *النهج* إلى المعركة [approach] على أنه جزءٌ منها غير منفصلٍ عنها، كــان يخطــط ليملي أفضل الظروف للاشتباك، وكان بما لديه من *حركية تنظيمية* [organizational mobility] قادراً على تحقيق ذلك مرةً بعد أخرى، ولهذا السبب لم يكن صاحب رؤى فحسب بل قائداً عظيماً.

إن القــيادة عاملٌ حاسم في استخدام القوة. لأن القائد هو الذي يقرر هيكلية القوات واستخدام القوة. فإنْ هو أحسن القيام بذلك، وفهم موضع القوة في إطار الهــدف الاســتراتيجي السياسي الأوسع، فستكون لقوته جدوى. فالقائد بالتالي حــيوي لفهــم القوة، فهو التجسيد الشخصي للقوة التي يقود. فأهليته للحرب، وشخــصيته، ومعــنوياته، وإرادة النصر لديه، هي المكونات الأساسية التي تلحم وتركز إرادة ومسعى النصر لمن يعمل تحت إمرته. والقائد هو مصدر المنطق المحرك

في الأوامر وهو الذي يستخدم هذا المنطق لبلوغ الهدف. وهو الذي يتخذ القرارات العسكرية، وينبغي أن يمتلك جميع الصلاحيات اللازمة للقيام بذلك؛ ويكون في المقابل مسؤولاً عن النتيجة؛ الربح أو الخسارة. وكما أن مستويات الحرب تختلف، كذلك هي متطلبات القيادة على كل مستوى؛ فالقائد على كل مستوى يعتمد كذلك - بالضرورة - على أفعال وقرارات من هم أعلى وأدنى منه رتبةً في سلم القيادة. لذلك، من الأهمية بمكان لنجاح القوة أن يشترك القادة على المستويات كافة في العقيدة القتالية نفسها، أقصد بذلك طريقة التفكير في المسألة لا طريقة التعامل معها، بحيث يكون هناك ترابطٌ في النظرة والتفسير والتعبير من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التكتيكي.

تمارَس القيادة [command] في الحرب في مواجهة خصم، وفي عناءٍ ومشقة. وكذلك هي الزعامة [leadership]. أما الفرق بين الاثنتين فهو أن الزعيم يقول لك *اتبعني* [come on] بينما يقول القائد *تقدَّم* [go on]. فطالما أن الذين يتبعون الزعيم يثقون بقدرته على إيجاد الطريق وأنه يعرف الغاية التي يمضي إليها ويعرف كيف يرعى شؤونهم، فإنهم يتبعونه. أما مهمة القائد فأصعب، فالذين يرسلهم يجب أن يثقوا هم بقدرتهم على إيجاد الطريق، ومعرفة الغاية التي إليها يمضون، وكيف يعتنون هم بأنفسهم على الطريق، وأنهم كذلك سيتلقون الدعم على الطريق، وأن الغاية التي يمضون إليها ذات قيمة. إن اختيار أولئك الذين سيرسلون، وبلوغ هذا المستوى من الثقة، من أولى واجبات القائد. وبالتالي، يكون الزعيم هو من يستخدم القوة في ميدان المعركة بينما يكون القائد هو الذي يطلقها ويوجهها، ويجب أن يثق أولئك الذين تحت إمرته أن فهمه القوة سيقودهم إلى الغلبة.

الواجب التالي للقائد هو الموازنة بين ما ينشأ من ضرورات متعارضة عندما تنشأ. وللقيام بذلك، يجب أن تكون لديه معرفة بالموضوع، لكن رؤيته يجب أن تكون رؤيةً شاملة، رؤية الرئيس العام، لا الخبير. سيكون لديه خبراء في أركانه وفيمن تحت إمرته، وسيساعده هؤلاء على وضع خطته. لكن التخطيط كله تسويات وحلول وسط؛ فليس هناك شيء اسمه خطةٌ كاملة، بل أفضل تسويةٍ ممكنة في الظروف الراهنة بين أولوياتٍ متعارضة؛ وتشمل الظروف في الحرب العدو،

الذي يبذل كل جهد لإحباط مسعاك. كذلك يوازن القائد بين مختلف العناصر والاعتبارات ويقبل التسويات في قيادته، فليس كل رجاله وضباطه كاملين، وعليه أن يقبل هذا الواقع ويخطط على أساسه. وحتى نقطةٍ معينة في سلم العسكرية، يستطيع الضابط ذو الكفاءة العالية القيام ببعض ما لا يمكّن غيره القيام به، فيعوض بمهارته عن نقص مهارة الآخرين، يكون ذلك أكثر ما يكون من خلال مراقبة نقاط الضعف فيمن يعمل تحت إمرته. لذلك عادة ما يرقّى في النتيجة. ثم تأتيه نقطة في سلم القيادة العسكرية يصبح امتداد القيادة عندها واسعاً جداً. عند هذه النقطة، يجب أن يتعلم القائد احتمال أو تجاوز قلة الكفاءة، بالمعنى الهندسي لكلمة [tolerance]؛ وهو أمر لا يتلقى عليه ترقية؛ والبعض يفشل فيه فعلاً. جاء في نعي لآرثر رودولف - العالم الذي طور الصاروخ ساتورن الخامس - وصفٌ جيد للحاجة إلى احتمال وتجاوز قلة الكفاءة: "تحتاج إلى صمام لا يسرّب وتجرب كل شيءٍ ممكن لتطوير واحد. لكنك لا تحصل في العالم الفعلي إلا على صمامٍ سَرَّب. ويكون عليك أن تقرر كم من التسريب تستطيع احتماله". فللحصول على أقصى جدوى ممكنة، يتعين على القائد بالتالي قبول واقع مرؤوسيه ووضع خطته استناداً إلى تقديره لهم ولقدراتهم. فإن كانت كفاءة أحدهم في عملٍ ما 80%، فمن الحمق تكليفه بعمل يستوجب كفاءة بنسبة 90%. لأنه سيفشل في هذه الحال وسيكون الخطأ خطأ القائد، الذي طلب من الضابط أكثر مما يستطيع. لعل مولتكه الأكبر، رئيس الأركان العامة البروسية ومن ثم الألمانية، عبّر عن ذلك بطريقةٍ أفضل إذ قال: "يجب أن يتضمن الأمر كلَ ما لا يستطيع القائد القيام به بنفسه، لكن لا شيء غير ذلك". فعندما يصدر القائد أمره، يجب أن يَعلم حدود قدرات مرؤوسيه.

على القائد أن يكون شديد المعرفة بقواته، من ناس وهياكل وقدرات. وفي حال كانت هناك قواتٌ من صنف آخر من صنوف الأسلحة منضمةً تحت لوائه، يجب عليه أن يلم بتنظيمات وتشكيلات هذه القوات؛ أي أن يقدر نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وأن يخطط لاستغلال الأولى وتوقي الثانية. ولاستيعاب أهمية هذه المسائل بشكلٍ كامل، يجب على القائد أن يفهم اللوجستيات - أي علم التحريك والتخزين الفعال - لأن تحريك الحشد وتنفيذ الحملة يكاد يكون كله مسألةً

لوجستية. فبدون معرفة باللوجستيات، قد يجد القائد نفسه يخوض معركة لا يستطيع إمدادها؛ أو كما حصل مع قوات الناتو في كوسوفو سنة 1999، إذ صدرت الأوامر بنشر عدد أكبر من الطائرات دون تأمين ما يكفي من الهنغارات لإيوائها، وهي مشكله تكرمت المجر بحلها، وكانت إذ ذاك عضواً جديداً في حلف الناتو. قد تكون المعركة الحقيقية حدثاً ظرفياً، لكن ليس من الضروري أن تكون جميع الظروف وليدة اللحظة. إذ يمكن أن يعود قدرٌ كبير من المخاطرة في مغامرةٍ ما، شدةً ونوعاً، إلى الحساب اللوجستي.

لكن القائد هو، قبل كل شيء، المصدر الأساس لمعنويات جنوده. أعرّف المعنويات هنا بأنها روح الانتصار في الشدة، وهي حاصل اجتماع الروح القيادية والانضباط، ورفقة السلاح، والثقة في النفس وفي القائد وأركانه. فبدون روح معنوية عالية بين قواته، لا سيما في الحرب، يكون حظ القائد في النجاح قليلاً. كذلك، يتعين على القائد أن يحافظ على ارتفاع معنوياته هو نفسه، فهي التي ستساعده على تحمل عزلة القرار، طوال تلك الأيام والليالي الطاحنة التي يخوض فيها المخاطر والمجاهل ويتحمل مسؤولية ذلك. إنها ما يمكّنه من تحمل العبء الملقى على كاهله، أي معرفة أنه مسؤول عن مصير الذين يأتمرون بأمره، وأنه إذا كان له أن يحقق هدفه لا يستطيع ضمان بقائهم على قيد الحياة بأي شكلٍ من الأشكال. بالفعل، فالشيء الوحيد لدى القائد الذي لا شك فيه هو حتمية وقوع ضحايا.

لم يختلف جوهر هذه النقاط لدى القادة على مرِّ الزمان. فمما لا شك فيه أن نابوليون قد جسدها في زمانه، لا سيما في قدرته على التعامل مع أركانه وقواته، بل إنه قبل كل شيء شكّل جيشاً جديداً وظل منتصراً لسنواتٍ عدة. لقد تمثلت عظمة نابوليون كزعيم وقائد عندما هرع كثيرٌ من جنوده السابقين وكثيرٌ من مواطنيه لاستقباله بعدما هرب من منفاه بجزيرة إلبا، ووطئ أرض فرنسا، هذا بالرغم من تجارهم السابقة معه التي انتهت بالهزيمة. بالنسبة إليّ، هذا أمرٌ غير عادي.

لقد كان نابوليون وكلاوسفيتز أهم شخصيتين في صوغ نموذج الحرب الصناعية بين الدول من خلال فهمٍ جديد لاستخدام القوة. كانا فريدين في أنهما

صنوان: قائد ومنظّر، وفي أنهما لم يعملا معاً، بالفعل، فقد كان كلٌّ منهما يقف في الطرف المواجه للآخر. ثم أتى من بعدهما قادة وزعماء سياسيون فعلوا الكثير لإعطاء هذا النموذج الجديد شكله في القرن التاسع عشر، كالرئيس أبراهام لنكولن، والجنرال يوليسس إس. غرانت في الولايات المتحدة، والأمير أوتو فون بسمارك، والجنرال هلموت فون مولتكه الأكبر في ما كان يعرف سابقاً في بروسيا، ثم بألمانيا. لقد كان لدى كل من لنكولن وبسمارك فهمٌ عميق وفطري لقدرة القوة على تحقيق الهدف السياسي بنصرٍ عسكريٍ حاسم؛ وكان لدى غرانت ومولتكه القدرة على تشكيل واستخدام القوات العسكرية لتحقيق ذلك النصر الحاسم. لكن هؤلاء الأربعة كانت لديهم، قبل كل شيء، إرادة لا تتزعزع على مواصلة السير حتى النصر، مهما كان الدرب طويلاً وشاقاً. حتى عندما تتزعزع ثقة الجمهور والطبقة السياسية فيه، لأن كلاً منهم كان يعلم أن أهدافاً وطنية عليا كانت على المحك. لقد كان هذا الانصهار السياسي والعسكري، مضافاً إليه سيل الابتكارات الصناعية العارم في القرن التاسع عشر، هو المحرك الأكبر لتقدم وإعادة صوغ استخدام القوة العسكرية بالشكل الذي نعرفه اليوم.

لقد تخطت ابتكارات نابوليون ونظريات كلاوسفيتز عصرها ما قبل الصناعي، يعود ذلك في معظمه إلى أن أياً منهما لم يهتم لنماذج الحرب قدر اهتمامه لجوهرها؛ هذا مقياس من مقاييس تلك الابتكارات والنظريات. ومع ذلك، من المدهش أن قامت إسهاماتهما على معتقدات كانت ستغدو عتيقة ومهجورة في بضع سنين بسبب التكنولوجيا. فقد كانت الحروب النابوليونية تقريباً آخر الحروب التي تخاض ببنادق المسكيت، التي ظلت تستخدم لقرون، وتسخَّر فيها الثيران والجياد للزحف والإمداد، والسعاة لنقل الرسائل؛ وهذه وسائل مواصلات واتصالات عمرها آلاف السنين. فخلال عقدين، أحدثت البندقية التي تلقم من الخلف [breech-loading rifle] وخليطة النحاس والزنك [brass cartridge]، ثورةً في التكتيكات، وأتى إدخال طاقة البخار والسكك الحديدية ليوسع الحرب كثيراً، وتبدلت الاتصالات تبدلاً جذرياً باختراع التلغراف. هذه التبدلات التي حصلت في الأسلحة ووسائل المواصلات والاتصالات، وهي عناصر الحرب

الأساسية الثلاثة، غيرت الطريقة التي كانت تستخدَم بها القوة في القرن التاسع عشر تغييراً مادياً.

كانت طاقة البخار واستخدامها في السفن والعربات الابتكارَ الحقيقي في مجال المواصلات، الذي أحدث ثورة في الاستراتيجية واللوجستيات، وبصورة أكثر عمومية، في الطريقة التي تخاض بها الحروب. استخدمت الطاقة البخارية أولاً في المواصلات البحرية، وهذا عاملٌ مهم قلّما يُلتفتَ إليه. فقد سمح هذا للدول الغرب- أوروبية وامتداداتها في شمالي أميركا، ثم في اليابان - بمدِّ باعها العسكري إلى مناطق من الأرض لم تكن قادرةً على الوصول إليها من قبل. ويصح هذا بشكلٍ خاص على بريطانيا التي امتلكت أضخم أسطول بحري تجاري في العالم، إضافة إلى أسطولها العسكري الأشد قوة. فقد دعم التحول إلى البخار هذه القوة، وأكد نظرة بريطانيا إلى نفسها كقوة بحرية أكثر منها برية. وهو إلى ذلك أوجد حاجةً إلى ضم أماكن تموين إلى الإمبراطورية، فقد احتاج البخار إلى الفحم، فأنشئت محطاتٌ لتزويد السفن بالفحم في أماكن كعدن، التي كانت تقع على طريق الهند ذي الأهمية الحيوية الاستراتيجية. وقد ظهرت فائدة البخار للقوة البحرية الغربية في حرب الأفيون الأولى بين عاميْ 1840 و1842، حينما أوقع أسطولٌ من اثنتي عشرة سفينة مدفعية بريطانية هزيمةً نكراء بآخر إمبراطوريةٍ كبرى تعتمد على الشراع مثل الصين. وبعد عقد من ذلك، ضربت حملة كومودور بيري الأميركية إلى اليابان مثلاً نموذجياً لدبلوماسية سفن المدفعية. فقد نجح التفوق العسكري الغربي في فتح يابان توكوغاوا شديدة الانعزالية دون أن يطلق طلقةً واحدة. بعبارةٍ أخرى، سمح البخار بتطويل باع القوة العسكرية بشكلٍ سريع وحاسم أشواطاً بعيدة؛ أما بالنسبة إلى الهدف، فقد كبّر البخار تهديد القوة بأنه قرّبه إليه وجعله أكثر واقعية ومصداقية.

أما الابتكار الثاني فكان، بالطبع، استخدام طاقة البخار في المواصلات البرية، فقد غيرت شبكات السكك الحديدية تغييراً جذرياً الطريقة التي تخاض بها الحروب. فبين عاميْ 1825 و1900، ازداد طول خطوط السكك الحديدية بأوروبا من لا شيء تقريباً إلى 300,000 كيلومتر قاطعة جميع الحواجز الطبيعية للقارة بما في ذلك الراين والدانوب والألب والبيرينيه. وفي امتدادٍ للبراعة الهندسية الفذّة، شُقّت

الأنفاق وبُنيت الجسور لتمكين هذا الإنجاز. وفي بريطانيا، التي تبعتها بلجيكا سريعاً، ركز التوسع الأول للسكك الحديدية في المرحلة الأولى على ربط المصانع بالموانئ. وسرعان ما تبعتهما في ذلك فرنسا وروسيا، ثم بدأت الشبكة تتوسع شرقاً لتضم المناطق الزراعية في النمسا-المجر وروسيا في نظام اقتصادي مشترك. ومع نهاية القرن، أصبحت عواصم قلب أوروبا الصناعية على بعد أربع وعشرين ساعة من سائر العواصم الأخرى في المنطقة، ما عنى أن ميادين القتال قد أصبحت على هذا القرب.

لقد أصبح الوقت والمسافة، وهما عاملان في التخطيط للحرب، أقصر بكثير مما كانا في عصر الجيوش الزاحفة. فلمفاجأة العدو، كان نابوليون، كما رأينا، يحمل جيشه أحياناً على الزحف السريع ليقطع المسافة إلى العدو في أيام لا أسابيع؛ وقد أصبحت هذه السرعة هي القاعدة بوسائل المواصلات الجديدة. وباتت جيوش التجنيد الإلزامي الحاشدة اليوم ترسَل بسرعة إلى خط الجبهة، ويظل إمدادها متواصلاً بالمؤن والذخيرة، وهو أمرٌ لا يقل عن ذلك أهمية.

لقد أدى تطوير القاطرة إلى توسيع العالم في الأذهان، فاتحاً مسالكه أمام الأفراد والدول على حدٍّ سواء. فأصبحت الدول الكبرى كالولايات المتحدة والإمبراطورية الروسية تجد سهولة في بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكلٍ فعال على امتدادات واسعة من الأرض التي تدع لنفسها فيها حقاً. كما أدى إدخال السكك الحديدية إلى تحوُّل، وفي بعض الأحيان إلى فتح السبيل أمام توسُّع الإمبراطوريات والحروب الاستعمارية لأنها سمحت لدول غرب أوروبا، لا سيما بريطانيا وفرنسا، بترسيخ سيطرتها على قلب أفريقيا، مستخدمةً المحطات التجارية الساحلية التي كانت في حوزتها أصلاً كقواعد. قبل اختراع السكك الحديدية، كان يتحتم على أي حملة عسكرية استعمارية كبرى الاعتماد على الطرق البحرية أو محطات الإمداد المتقدمة، فما كان في استطاعة الدواب والرجال حمل الكثير من الأحمال، وبعد مدة قصيرة، ثمانية أيام للثيران مثلاً، كان تستهلك هذه الأحمال كلها. أما السكك الحديدية فقد غيرت المعادلة، فصار في إمكان القوة العسكرية استلام كل ما يستطيع اقتصاد الوطن الأم توفيره لها من

إمـــدادات، طالما طُورت السكك الحديدية لتبقى على اتصال بالقوة أو بقيت القوة على اتصال بالسكك الحديدية.

لقـــد رافـــق هذه الابتكارات في وسائل المواصلات اختراع التلغراف، الذي جلـــب معه القدرة على توصيل التعليمات إلى- وطلبات الاستعلام من- القواعد الأمامـــية النائـــية المنتشرة في أرجاء الإمبراطورية. وفي المجال العسكري، اكتسبت الأركان العامة وقواتها المنتشرة فيما وراء البحار القدرة على البقاء على اتصالٍ دائم فيما بينها. وقد سمحت هذه الثورة في تكنولوجيا الاتصال بدرجة غير مسبوقة من مركـــزية الإدارة لم تكـــن لتُتصور في الأيام، التي كان يُطلب فيهاً من المبعوثين إلى الدول الأجنبية أو القادة العسكريين اتخاذ قرارات مرتجلة كان يمكن أن تحدد نتائج حملات بل صراعات بأكملها. وكما رأينا، لم يكُن نابوليون يستطيع السيطرة على الأحـــداث في مسارح عمليات بعيدة عنه. وفي المسرح الذي كان يعمل فيه، كان يـــستطيع نقل قراراته إلى قادة فيالقه في إطار خطته العامة، ويظل يسيطر من خلال نظـــام المرافقة [aides de camp (ADC)] والمراسلة، لكنّ هذا النظام كان أبطأ وأثقل من أن يتيح له السيطرة على مسارح العمليات الأخرى. لقد كان اختراع التلغراف إيذاناً بمجيء عصرٍ جديد من السيطرة المركزية الحقيقية، فمن الآن فصاعداً ستكون هـــناك اتـــصالاتٌ لجمع المعلومات وإصدار الأوامر، وأصبحت السكك الحديدية تـــستطيع نقـــل الـــرجال والعتاد إلى عدة جبهات، وصار في الإمكان إعادة تقييم الأولـــويات بين الجبهات، وإعادة توزيع القوات والموارد تبعاً لذلك. أدى ذلك إلى ظهور المستوى العملياتي للحرب أو مستوى مسرح العمليات.

وسرعان ما أدركت هيئة الأركان العامة، في كل بلدٍ أوروبي رئيس، بتغيير قـــواعد اللعـــبة. فـــإن كانت قطارات الركاب الأجنبيةً تستطيع الوصول إلى العواصـــم في يوم، كذلك يستطيع الجنود الانتقال، بهذه السرعة. فأنشأ الجيش الألمـــاني إدارته الخاصة لاستغلال أقصى طاقات السكك الحديدية في النقل زمن الحرب. ومع اتباع البلدان الأوروبية الأخرى هذا النهج، صارت حدود فرنسا والنمسا وروسيا والرايخ الألماني مجهزةً بالبنية التحتية لاستقبال أعدادٍ ضخمة من الجـــنود من سائر أرجاء البلاد عند الحاجة. وعلى الحدود الألمانية، ظهرت إلى

الوجود في محطات السكك الحديدية الريفية الصغيرة، أرصفة يبلغ طول الواحد منها ميلاً ويستطيع استقبال عدة قطارات محملة بالجنود بآن واحد. وكانت المدافع والأسلحة والذخائر ستنقل بالطريقة نفسها وبكميات كبيرة. منحت هذه العلاقة الجديدة بالمسافة عمقاً استراتيجياً وتبدت بشكلٍ دراماتيكي فيما أجري من عمليات عسكرية في أواخر القرن. لقد جعلت قاطرة السكك الحديدية والسفينة البخارية القوات العسكرية أكبر حجماً وأكثر حركية. ومضى زمن المسيرات البرية الطويلة والرحلات البحرية الخطرة التي كانت تستنفد قوة المحاربين قبل وصولهم إلى ميدان المعركة.

كانت حرب البوير مثالاً لهذا الواقع الجديد. ففيما بين عامي 1899 و1902، وفي مدٍّ غير مسبوق لباع القوة العسكرية عبر المحيط، نقل البريطانيون وأمدوا 250,000 رجل على مسافة 6,000 ميل إلى رأس أفريقيا الجنوبي لإخضاع جيش جمهوريات البوير. وفي العام 1904، نقل الروس جيشاً قريباً من هذا العدد مسافة 6,500 كيلومتر بالسكك الحديدية عبر القفار الوعرة لسيبيريا للاشتباك مع القوات اليابانية في منشوريا، وإن لم يكن ذلك لصالح الروس بقدر ما كان الأمر لصالح البريطانيين في حرب البوير. أدت أعمال نقل استراتيجية فذّة للقوات إلى تحطيم الحواجز التقليدية للزمان والمكان التي أبقت أصقاع الأرض بمعزلٍ عن بعضها البعض مدة طويلة. فأصبحت الكرة الأرضية في مستهل القرن العشرين كلها كياناً واحداً، يرتبط بعضها ببعض بشبكة مواصلات واتصالات تمثلت بالسكك الحديدية والسفن البخارية والتلغراف. في هذا الكيان الواحد أصبحت الهياكل المدنية والعسكرية لكل الدول مشبوكة ببعضها البعض. وفي حال الحرب، كانت السكك الحديدية ستوضع تحت تصرف العسكريين ويستدعى الناس إلى الخدمة العسكرية لتوسيع الجيش؛ وبدونهم كانت الحياة الاقتصادية ستوقف أو توضع في خدمة الجيش. لقد كانت الدول آنذاك تستعد للحربين العالميتين.

بعد عقدين من التحضير، عندما اندلعت الحرب سنة 1914 واجهت الدول المحاربة ببسالة التحدي اللوجستي. فجرى تركيز 62 فرقة عسكرية فرنسية – قوام كل منها 15,000 رجل – و87 فرقة ألمانية و49 فرقة نمساوية و144 فرقة روسية

بالقـــرب مـــن الحدود المشتركة لهذه الدول خلال شهرٍ واحد من اندلاع الحرب. وافـــق هـــذا الحشد غير المسبوق من الرجال حشد عدةً ملايين من رؤوس الخيل. نقلـــت ألمانـــيا لـــوحدها مليون ونصف رجل مع معداهم إلى الحدود الفرنسية - البلجيكـــية بـــين 1 و17 أغـــسطس. وأنجزت دولتا حلف الوفاق الودي بريطانيا وفرنـــسا، أعمالاً لوجستية فذة مشاهة على الطرف الآخر من الجبهة. وفي الشرق، اســـتجاب الـــروس سريعاً وتمكنوا - على الأقل في البداية - من مفاجأة الأركان العامة الألمانية بشن هجوم على شرقي بروسيا وغاليسيا في أغسطس.

لكن التغييرات الراديكالية التي أتت بها الابتكارات في مجال المواصلات كانت تتوقف في محطة آخر الخط. فبالرغم مما أدخلته طاقة البخار وما أدخله التلغراف من تحـــسينات علـــى تحـــريك القوات على المستوى الاستراتيجي ومستوى مسرح العملـــيات، اقتـــصرت آثارها على المستوى التكتيكي على مواصلة إمداد القوات الضخمة للدول الصناعية في المكان. فما أن ينتشر الجنود مغادرين محطة آخر خط الـــسكة الحديديـــة حتى يعودوا جنوداً كجنود أيام زمان، يسيرون على أقدامهم ويحملون أحمالاً ثقيلة على ظهورهم وقد وُضعت مؤنهم على عرباتٍ صغيرة تجرها الجياد. هكذا كان الحال في الحرب الأهلية الأميركية وهكذا ظل في الحرب العالمية الأولى.

لقـــد سمحـــت السكك الحديدية بنقل أعدادٍ ضخمة من الرجال إلى ميدان المعركة، لكن الأشكال الجديدة من الأسلحة التي كان تنتج بغزارة هي التي غيَّرت وجه المعركة. فإنْ كانت السكك الحديدية هي التي نقلت القوات إلى الجبهة، فإنَّ القـــوة الحـــركية للأسلحة التي استخدمتها هذه القوات هي التي جلبت لها النصر الحاســـم الذي كانت تسعى له. لكن، بخلاف الانتشار السريع للسكك الحديدية، كـــان تطـــور الأسلحة بطيئاً بالمقارنة. ولقد منحت فترة السلام الطويلة نسبياً في القـــارة بعـــد مؤتمر فيينا سنة 1815، الجيوشَ ما كانت تحتاج إليه بشدة من وقت لاســـترداد قـــواها وإصـــلاح شـــأنها، لكنْ كان لها أثرٌ مبطل على إدخال التغيير التكنولوجي في المجال العسكري، لأن احتمال نشوب حربٍ أوروبية واسعة النطاق بـــدا بعيداً، فقد جفت الموارد المالية الحكومية. ونتيجةً لذلك، ظلت الاختراعات

والابتكارات التكنولوجية الكبيرة، التي كان يمكن أن تستخدَم لتطوير الأسلحة، مقتصرةً على التطبيقات المدنية، و لم تهتم السلطات العسكرية كثيراً لهذه التطورات حتى انتصف القرن.

كانت أكبر سيئات الأسلحة النارية حتى القرن التاسع عشر، أنها بطيئة الاستخدام وسهلة التأثر بالمطر. كانت بنادق المسكيت القديمة التي تلقم من الأمام تتطلب من الجنود، وهم في وطيس المعركة، بين فكيْ الموت، صرفَ وقت ثمين على حشو البارود والرصاصة، بينما كانت آليات الزناد ذات القدح الصوّاني، صعبة الإشعال في الظروف الرطبة، وواقعةً تحت رحمة التغير المفاجئ للطقس. كانت ميزةُ حلزنة ماسورة البندقية - أي تشكيل سلسلةٍ من الحزوز الحلزونية على السطح الداخلي للماسورة - معروفةً جيداً، ولكن كيٍ تعمل الحلزنة، كان لا بد من دكِّ الرصاصة بشكلٍ محكم. كانت القوة الواجب تطبيقها في هذه الحال على مدك البندقية لتلقيمها أكبر مما في بندقية المسكيت، ما جعل زمن التلقيم أطول وبالتالي معدل النيران أبطأ مما في بندقية المسكيت. إضافة إلى ذلك، وإذا أخذنا في الحسبان الاعتبار الحاضر أبداً للعبء المالي الذي يشكله تجهيز الجندي على الخزينة، كانت البنادق المحلزنة أكثر كلفةً بكثير من بنادق المسكيت.

أتت أولى خطوات التحسين من اكتشاف إدوارد سي. هاورد المواد *شديدة الانفجار* [fulminating materials] سنة 1799، التي يمكن أن تنفجر أو تشتعل عندما تُضرَب. وبعد بضع سنوات طور الكاهن ألكسندر فورسيت، وكان هاوي رماية، زناد قدح الكبسولة [percussion lock]، وسجل هذا الاختراع سنة 1807، وأتبعه بالصاعق [percussion cap] سنة 1814. وأدى هذا الأخير إلى إيجاد الخرطوشة المستقلة [self-contained cartridge] وأدى هذا بدوره إلى اختراع السلاح الذي يلقم من الخلف [breech-loading weapon]. طوِّرت أول بندقية عملية من هذا النوع للرماية الرياضية سنة 1812، على يد صمويل بولي وكان صانع سلاح سويسري مقيماً بباريس. وبماسورتها القابلة للانثناء للأسفل وخراطيش طلقاتها المستقلة، كان بول قد ابتكر سلاحاً يعمل كما تعمل بنادق الرماية الرياضية الحديثة؛ لكن الأمر استغرق خمسين عاماً تقريباً لإيجاد سوقٍ عسكري لفكرة التلقيم الخلفي.

في هذه الأثناء، تحقق تقدمٌ في تصميم القذيفة. فصمم الكابتن الفرنسي ميني، طلقـــةً ذات شكلٍ متطاول تنطلق عندما تُدفع في الماسورة بواسطة متفجرة. فسمح هـــذا بحلزنة الماسورة والتوافق السائب للطلقة عند التلقيم لتقبض هذه على الحلزنة عـــند الإطلاق. أدى هذا التصميم، من أجل معدّل النيران نفسه، إلى ازدياد الدقة واتـــساع المدى المجدي للطلقة اتساعاً كبيراً بالمقارنة مع التصميم السابق. فكانت النتـــيجة ازدياد قدرة المشاة بالمقارنة مع كل من المدفعية، التي كان عليها أن تبقى بعـــيداً وبالتالي باتت أقل خطورة، والخيالة الذين باتوا يتلقون من سيول الطلقات الأدقَ إصابة ما لا يطيقون رده بالسيف والرمح.

بعد أن استقرت موثوقية تلقيم الأسلحة من الخلف، أصبحت المواسير المحلزنة والخراطيش المعدنية المستقلة هي القاعدة السائدة في البنادق وازدادت الدقة وتحسن المدى أكثر فأكثر. واخترع يوهان نيكولاوس فون درايزي بندقية الإبرة التي تبناها الجـــيش البروسي سنة 1848. استمدت هذه البندقية اسمها، وهي أم جميع البنادق التي تعمل بالرتاج، من إبرة الإطلاق الطويلة التي تخترق الخرطوشة الورقية لتضرب صاعقاً في قاعدة الطلقة. وكان الجندي يستطيع زلق الرتاج للخلف والأمام لإعادة تلقـــيم البندقية بسرعة. ورد الفرنسيون بتطوير بندقية الرتاج الخاصة بهم الشاسبو. هذان السلاحان، اللذان استخدما في الحرب الفرنسية - البروسية سنة 1870، كانا أول ما استُخدم من بنادق التلقيم الخلفي لتجهيز جيوشٍ كاملة.

كـــذلك أدى مبدأ إشعال الكبسولة إلى تطوير المسدس الحديث. فاختُرع في الـــولايات المـــتحدة سنة 1818 مسدس زناد صوّاني يدوي التدوير. كان التدوير الميكانيكـــي لأسطوانة بواسطة نابض اختراعاً أساسياً، مثلما كان استخدام النابض لإلصاق الأسطوانة بالماسورة عنوةً لمنع تسرب الغاز. في العام 1836، طلع صمويل كـــولت بتصميمٍ متين لمسدس استخدم فيه هذه الميزات حديثة الاكتشاف. والأهم من ذلك، أن تصميمه هذا سمح بإنتاج أجزاء قياسية. فحتى ذلك التاريخ، كان كل ســـلاح يُصنع على يد حرفيٍّ ماهر، وكان كل جزء يُصنع ليلائم سلاحاً بعينه. أما تقيـــيس كولت الأجزاء، أي جعلها قياسية، فقد سمح بإنتاج السلاح في خط إنتاج وإصـــلاحه في المـــيدان بقطع غيار. بفضل ذلك بدأت أداة الحرب تتحول إلى أداةٍ

صناعية بحق، وعندما ذهبت الولايات المتحدة إلى الحرب مع المكسيك سنة 1846، سرعانً ما أثبتت فعالية هذا السلاح. وبعد عقد من ذلك، سنة 1857، أنتج سميث إند ويسون مسدساً بفتيل يقع على محيط قاعدة الخرطوشة بدل أن يكون في مركز هذه القاعدة [rimfire cartridge revolver]، وبهيكلٍ مفتوحٍ وأسطوانةٍ دوارة متينة وبسيطة. وسرعان ما تبنت الجيوش الرئيسة في العالم أسلحةً مستمدةً من هذا النوع الجديد.

بعد اختراع الصاعق والتلقيم من الخلف، لُجأ إلى زيادة معدل النيران من سبيلين. الأول تطوير مخزن يتسع لعددٍ إضافي من الطلقات، تلقم من الخلف واحدةً واحدة، بتحريك مغلاق مؤخر البندقيّة أو الرتاج يدوياً. والثاني زيادة عدد مواسير السلاح. ولقد حفزت الحرب الأهلية الأميركية على الاختراع، فحصل ريتشارد جوردان غاتلينغ في العام 1862 على براءة اختراع مدفع، تبناه الجيش الأميركي في العام 1865 وبيع في جميع أنحاء العالم. رُكبت مواسير مدفع غاتلينغ الستة على إطار دوار يستند إلى محورٍ مركزي. وكانت ترتيبات التلقيم والإطلاق تجري من الخلف. كان المدفع يدوياً تماماً لأنه يدار بكرانك يدوي. أما في أوروبا، فقد جهز الجيش الفرنسي نفسه سنة 1869 بالرشاش البلجيكي [Belgian Mitrailleuse]، الذي اشتمل على خمسٍ وعشرين ماسورة بندقية رُكبت حول علبةٍ أسطوانية. وفيه ينزلق مغلاق المؤخرة للخلف متيحاً لشريحة من خمسٍ وعشرين طلقة أن تسقط لتستقر في السلاح، وكان هو أيضاً يدار بكرانك يدوي. وبعد عقد من ذلك، سنة 1879، اختار البريطانيون المدفع الرشاش غاردنر، وهو سلاح بماسورتين يعمل بكرانك ويمكنه إطلاق 10,000 طلقة في 27 دقيقة، ما يكافئ تقريباً نيران مائة رجل يطلق النار بسرعة من بندقية تلقم من الخلف من النوع الذي كان متاحاً آنذاك.

كان المدفع الرشاش (الميترايّوز) في مستودعات الفرنسيين عندما حاربوا البروسيين سنة 1870. وإنه لمن المستغرب أنه لم يُفد الفرنسيون كثيراً من هذا السلاح، لا سيما عندما يتذكر المرء ضرورة تقدُّم الجنود بترتيب متراص ليبقوا تحت سيطرة قائدهم أيام لم يكن هناك لاسلكي، ما كان يجعلهم هدفاً ممتازاً. فقد

فهم الفرنسيون أن هذا السلاح نوعٌ من المدفعية، ربما لأنه بدا لهم مدفعاً صغيراً وكانت لدى سلاح المدفعية المعرفة التقنية لصون هذه المعدات، لكنه فشل في الإفادة من خصائصها، أي تأمين معدل نيران عالٍ مركز وموجه يطلق من موقعٍ واحد من عدد من السبطانات المحلزنة ويفعل فعلَه في جوانب المهاجم. فما نفع الحصول على التكنولوجيا إن لم تستخدم ميزاها، التي قد تتطلب منك تكييف هيكلك التنظيمي وتكتيكاتك تبعاً لها. وإلا، فلِم تحمّل نفسك تكاليف الحصول على التكنولوجيا الجديدة إنْ كان لديك سببٌ وجيه ألا تتكيف معها؟ ولقد فشلت جيوشٌ كثيرة، ومنها الجيش البريطاني، في تعلم الدرس؛ لا سيما في مجال الاتصالات الحديثة.

ما لبثت أن ظهرت بعد هذه الرشاشات القديمة التي تدار يدوياً بالكرنك تصميماتٌ استخدمت فيها طاقة الحشوة المتفجرة في الخرطوشة لتمكين السلاح من تلقيم نفسه تلقائياً. وقد أمكن ذلك بتحسين الحشوات المستخدمة. وقد تفوق البارود اللادخاني القائم على السليلوز المُنترَت (نتروسليلوز) على البارود القديم، فعلاوةً على أنه لا يحجب الهدف عن المُطلق ويكشف مكانه، كان أقوى ومتجانس الأثر. كان هذا تطوراً سريعاً للغاية بالمقارنة مع التطورات البطيئة في مجال الأسلحة النارية في القرون الأربعة الماضية؛ فخلال ثمانين سنة استغرقها فورسيت لصقل اختراعه زنادَ قدح الكبسولة، استطاع هيرام مكسيم تصميم المدفع الرشاش الأوتوماتيكي. كان فكرة مكسيم تقوم على استغلال طاقة الغاز المتحرر من الخرطوشة عند الإطلاق. فاستغل هذه الطاقة وطلع بتصميمٍ استخدم فيه تراجُع السلاح عند الإطلاق للقيام بإعادة تلقيمه واستخراج الخرطوشة من حزام الطلقات. وبعد بضع سنوات، جهزت شركة كولت في الولايات المتحدة الجيش برشاش استخدم الغاز المنبعث خلف الطلقة كقوة دافعة. في هذه الأثناء، بأوروبا، طورت سكودا أول آلية لإعادة التلقيم الآلي بالدفع الخلفي [blowback]، وهي عبارة عن نظام استخدَم ضغط الغاز، الذي يدفع حافظة الخرطوشة خارج حجرة الإطلاق، لدفع مغلاق المؤخرة نحو نابضٍ قوي. وقد هيمنت هذه النظم الثلاث: التراجع [recoil]، والغاز [gas]، والدفع الخلفي [blowback]، على صناعة المدافع

الرشاشة منذ ذلك الوقت، ومع استقرار أنواع الحشوات المتفجرة أكثر فأكثر، تحسنت كذلك الدقة. في الوقت نفسه، حصل تقدمٌ سريع في مجال المدفعية. فقد أدى تطوير نظام التلقيم الخلفي بالتآزر مع حلزنة السبطانات، وهو تطور دفعت إليه حرب القرم بين عاميْ 1854 و1856، إلى إنتاج مدفع أرمسترونغ في الولايات المتحدة ومدفع هويتورث الإنجليزي ذي السبطانة السداسية. وفي ألمانيا، صمم كرووب مدفعاً يطلق قذائف زنة 1,000 باوند لمعرض باريس سنة 1867، وقد عاد هذا المدفع ليدك هذه المدينة سنة 1870.

عندما ظهرت السفن الحربية المدرعة المسلحة بالمدفعية الثقيلة ظهرت معها الحاجة إلى استثمار مبالغ طائلة من المال للدفاع عن الموانئ والقواعد البحرية. وما يزال في استطاعة المرء العثور على أمثلة لهذا الإنفاق في أماكن كثيرة على طول الساحل الجنوبي لبريطانيا، لا سيما الحصون المحيطة ببورتسماوث وبلايماوث التي بنيت في ستينيات القرن التاسع عشر تحسباً لذهاب بريطانيا إلى الحرب مع فرنسا مرة أخرى، وعرفت *بحماقات بالمرستون* لأنها لم تلزم قط. وتوجد تحصيناتٌ مشابهة على الساحل الشرقي لأميركا، بنيت تحسباً لاحتمال هجوم بريطاني وفرنسي. ونتيجة ذلك، أصبحت المدافع والألغام البحرية والأنواع الأولى من الطوربيد أدوات دفاعية مهمة؛ ولم تظهر الإمكانات الهجومية الكاملة لهذين السلاحين الأخيرين إلا لاحقاً. وكان تطوير المدفعية البحرية سريعة الإطلاق استجابة للحاجة إلى تحسين المدفعية الرشاشة للتصدي لقوارب الطوربيد السريعة. ومع تعاظم حجم وقوة هذه القوارب، احتاج الأمر إلى أسلحة ثقيلة العيار وسريعة الإطلاق للتغلب عليها. وما كان يمكن جعل هذه الأسلحة تعمل بالطريقة نفسها التي تعمل بها المدافع الرشاشة بسبب الوزن الزائد للآلية والذخيرة، ولكن تم تكييف فكرة استخدام قوة الشحنة المتفجرة للتوصل إلى معدل نيرانٍ أعلى. في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، أنتج هوتشكيس بفرنسا ونوردنفلت بالسويد كلاهما مدافع من عيار 47 و57 مم تطلق 30 و25 قذيفة في الدقيقة، على التوالي.

ثم تم تهذيب النظام وتكييفه للمدافع الميدانية، التي كان أشهرها المدفع الفرنسي عيار75 مم، الذي بني سنة 1897، واستخدم الهيدروليك للسيطرة على

التراجُع. وبما أن خرطوشة المدفع أصبحت الآن أكثر استقراراً، تحسنت الدقة. لكن كثيراً ما ظلت المدفعية توضع في موقعٍ متقدم في ميدان المعركة ليرى قادتها أهدافهم ويصوبوا عليها. وكان هذا يعرّض طاقم المدفع لنيران البنادق ونيران المدفعية المضادة، لكن استقرار الخراطيش جعل من العملي إقامة سد ناري واقٍ. ومع غروب شمس القرن، ثبتت خصائص القطعة المدفعية؛ وهي التلقيم الخلفي، ونظام التراجُع، ووقاية الطاقم.

مع انصرام القرن التاسع عشر، أصبحت هذه التشكيلة من الأسلحة متاحةً لجميع الدول الصناعية، كالسفن الحربية البخارية المزودة بمدافع بعيدة المدى قوية جداً؛ وتحصينات الموانئ والحدود؛ واستخدام التطورات الحاصلة في علم المدفعية البحرية؛ والحلزنات السبطانية القادرة على إسناد معدلات نيران موجهة لمدىً يزيد عن 800 متر؛ والمدافع الرشاشة القادرة على إنتاج قوةٍ نارية من القطعة الواحدة تعادل القوة النارية لمجموعةٍ كاملة من الرجال؛ والمدافعُ الرشاشة الميدانية الدقيقة سريعة الإطلاق. وما تزالُ التصميمات والمبادئ التي عملت عليها هذه الأسلحة كما هي لم تتغير في الجوهر إلى اليوم، وبقيت الأشكال المرئية للقوة التي تعكسها، هي التي ما زلنا نتصور من خلالها ميدان المعركة فقد أصبحت تقليدية. مع ذلك في كثيرٍ من الحالات لم تعد الأسلحة هي الأسلحة ولا ميادين القتال هي ميادين القتال. خذ مثلاً الأسلحة الخفيفة. فلطالما كان الجندي يحمل سلاحاً فردياً - كان يشار إليه مراراً بصفته - كأن يكون مثلاً رامي سهام أو رمّاح أو رامي قنابل أو رامي بندقية. وكانت المدفعية ومن ثم العربة المدرعة في البداية أسلحةً مساندة للمشاة والخيالة، اللذيْن كانت أعمالهما هي المهيمنة على ميدان المعركة. لكن من خلال التصنيع وتحسين وسائل الاتصالات، أصبحت هذه الأسلحة المساندة هي التي تهيمن على الميدان وعلى تصورنا له، فبتنا اليوم نعد الجيوش لا بعدد البنادق بل بعدد الرجال تحت السلاح، أو القوة القتالية [combat power]، أي حجم المعدات والنظم التي تصنع الحرب. فبالنسبة إلى كثيرين، هذه هي أدوات الحرب الحقيقية. ومع ذلك، ما تزال البندقية الآلية الروسية AK-47 والمدية الطويلة تقتلان الناس بالملايين: فهي، كما سنرى، أدوات الحرب وسط الناس. لكن هذه

ليست منظومات أسلحة. قد تكون مميتة، لكنها ليست جزءاً من الصور التقليدية والفهم التقليدي للحرب الصناعية.

ثم إن هناك الذخيرة، لأن الطلقة هي التي تقتل قبل كل شيء. يظل مهماً، بالطبع، الجزء الذي يقوم بإرسال هذه الطلقة بشكلٍ مؤثر إلى الهدف، لكن تظل أداة القتل هي الطلقة أو القنبلة أو الصاروخ. على المستويات التكتيكية الدنيا للقيادة، يعمل المرء مفترضاً أن هناك إمداداً دائماً بالذخيرة، لكنْ كلنا يدرك أن هذا مجرد افتراض. يستطيع رامي البندقية أن يفرغ كل ما في جعبته في دقائق معدودة ويكون على قائده عندئذ إما أن يستبدله أو يعيد تزويده بالذخيرة. وبالتالي يعود الأمر للقائد أن يعرّف أوً يحدد بدقة مهمة الجندي بمقدار ما يحمل من ذخيرة، أو يضمن مواصلة استبداله أو إعادة تزويده بالذخيرة. ومع ترقيك سلم القيادة، تصبح أكثر اهتماماً للطلقات منك للبنادق، وسائر الأسلحة الأخرى، لأنها - أي الطلقات - هي القوة التي تطلق وتطبق. فمثلاً، في زيمبابوي سنة 1980، كنا، كجزء من فريق الإرشاد والتدريب العسكري البريطاني [BMATT] التابع لرئيس الوزراء موغابي، نشكل كتائب من جيشيْ العصابات القبليْين اللذين كانا جزءاً من قوام الدولة الجديدة. وكان ذلك يجري استناداً إلى البنية التحتية للجيش الروديسي السابق. أشرت على الروديسيين القدامى بتجهيز الكتائب الجديدة ببنادقهم، التي كانت تطلق ذخائر أطلسية قياسية كانت هي الوحيدة بحوزتهم، بدل تركهم يستخدمون البنادق الآلية الروسية AK-47s التي كانوا قد حصلوا عليها من السوق السوداء، والتي لم يكن هناك شحٌ معلن أو غير معلن في ذخائرها. لكن الروديسيين ما كانوا يتصورون أن يسلموا أسلحتهم لأولئك الإرهابيين، على حدِّ تعبيرهم. فكانت النتيجة تقاتل سبع من هذه الكتائب فيما بينها لدوافع قبلية، وكنا نعاني الأمرين في إخماد هذا العنف، الذي كان يغذيه الإمداد المتواصل بالذخيرة من مصادر أخرى.

وثمة نقطةٌ مهمة في الحرب الصناعية، هي واحدة من بضع نقاط ذات صلة بعصرنا الراهن، ألا وهي الصناعة نفسها. وهي نقطةٌ تميل أغلب شروحات الحرب الصناعية إلى إغفالها، إما لافتراض أنها مفهومة من العنوان أو ببساطة تجاهُلاً. ومع

ذلك، فالصناعة متكاملة تكاملاً تاماً مع الحرب الصناعية، ليس بمعنى أن الثورة الصناعية هي التي مكنت منها فحسب، بل من حيث وجود الصناعة نفسها كمشروع تجاري اقتصادي. فلطالما كانت الحرب وما تزال منجمَ ذهب لما يحيط بها عادةً من أنشطة اقتصادية، للمقرضين أو المصرفيين الذين يمولون الملوك في حروبها، والتجارِ الذين يبيعون السلع على الجيوش وهي تزحف، والحدادين الذين يبيطرون نعال الجياد وصانعي الأسلحة. فكلنا يعرف أن غولياث ابتاع درعه **آرموريز ليمتد** من فلسطين بدل أن يصنعها بنفسه، وتلك هي النقطة المهمة، ففي الماضي، كانت التجارة تخدم الحرب لكنها لم تكن متكاملةً معها، بيد أن الحرب الصناعية غير ممكنة دون صناعة، من حيث نتيجة هذه الحرب وتجارتها أيضاً. فقد أصبحت المنافسة الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر تنفح نار الحرب، بينما مكنت الصناعات الدفاعية هي نفسها الحرب، وهذا مؤكد. صحيح أن عنصر ربح المساهمين قد يتضاءل بل يختفي من المعادلة إذا امتلكت الدولة الصناعة، كما أظهرت جميع الأنظمة الشمولية، وأغلب الديموقراطيات في زمن الحرب أيضاً، عندما تتملك الدولة أو ببساطة تقيم قاعدتها الصناعية بنفسها لتجهيز جيوشها. لكن عنصر العمالة لا يمكّن أبداً حذفه من المعادلة في أي نظامٍ كان، فالصناعات الدفاعية توفر فرص العمل وهذه تمدُّ الاقتصاد بالطاقة وتوفرُ الوسيلة في السلم للدفاع عنها في الحرب. وإنّ تصارع الاقتصادات في الحرب الصناعية لا يقل عنفاً عن تصارع الجيوش في هذه الحرب.

هناك حقاً علاقة تعاضد بين الحرب الصناعية والصناعة. بالفعل، فبعض أهم الشركات التي ستصبح جزءاً من الحرب الصناعية تعود إلى البدايات الأولى لنموذج الحرب الصناعية. فقد طور إيليفاليت ريمنغتون أول بندقية له في مشاغل حديد والده سنة 1816، وسرعان ما تحول إلى تجارة الأسلحة النارية. وتطورت شركته من نزاع إلى نزاع، لا سيما خلال الحرب الأهلية الأميركية والحربين العالميتين، وما تزال إلى اليوم شركةً صانعةً مهمة للبنادق والذخيرة، ومزودة للجيش الأميركي. كذلك كانت شركة ماوزر كمباني في الأساس صناعةً صغيرة في منطقة بلاك فورست جنوب غربي ألمانيا، وقد تأسست سنة 1911 ونمت مع اتساع

الجـيش الألمـاني وخلال حروبه المختلفة. وما تزال موجودةً إلى اليوم - كفرع من راينميتال - وما تزال تصنع الأسلحة كمدفع Mauser BK-27 للطائرة المقاتلة القاذفة يوروفايتـر. كذلك كرووب، صانع الأسلحة الألماني الكبير، بدأ سنة 1811 - في عـزِّ حـروب نابوليون - عندما أسس فريديريك كرووب مصنع فولاذ في إسن. وعـندما توفي سنة 1826، تسلم ابنه ألفريد كامل مسؤولية المؤسسة المتداعية و لم يزل في الرابعة عشرة من العمر. وسرعان ما جمع ثروة من تزويد السكك الحديدية بالفـولاذ وصـنع المدافـع. وقـد أتاح الأداء المتفوق لمدافع كرووب في الحرب الفرنسية-البروسية فيما بين عاميْ 1870 و1871 للشركة، أن تصبح المزود الرئيس للـرايخ الثاني إضافة إلى تزويدها جيوش الدول في أنحاء العالم كافة. ثم اغتنى جيل كـرووب الـثاني، بـزعامة فريديـريك ألفريد كرووب، أكثر فأكثر من صعود الأسـطول الألماني والحاجة إلى صفائح الدروع. وعندما آلت شركة كرووب إلى برثا، ابنة فريديريك ألفريد الكبرى، سنة 1902، كان عدد العاملين فيها 40,000. ثم ألصق زوجها غوستاف فون بوهلن اسم الشركة على اسمه و لم يطل به الأمر قبل أن يتولى زمامها؛ وباندلاع الحرب العالمية الأولى كان قد أحكم قبضته على قطاع صـناعة الأسـلحة الألمانية. وقد بنت شركته الغواصات الألمانية U-boats وكذلك المدفع القاذف ثقيل العيار Big Bertha الذي استُخدم لقصف قلعة لييج في بلجيكا. كـذلك أنتجت شركته مدفع باريس Paris Gun، وهو مدفع طويل السبطانة يبلغ مداه 120 كيلومتراً.

لقد أجبرت بنود معاهدة فرساي شركة كرووب على إعادة تركيز أنشطتها لإنتاج الآلات الزراعية، وهذا ما فعلته في عشرينيات القرن الماضي. وفي مايو سنة 1933 عيّن هتلر كرووب رئيساً لمجلس إدارة صندوق أدولف هتلر الألماني للتجارة والصناعة، الذي كان يسير شؤونه مارتن بورمان. وفي السنة نفسها، بدأ كرووب بإنـتاج الدبابات التي كانت رسمياً جزئاً من برنامج تصنيع تراكتور زراعي. ثم بعد فترةٍ وجيزة، صار ينتج الغواصات في هولندا، فيما كان يطور ويختبر أسلحة جديدة بالـسويد. وفي بـضع سنين، صارت الشركة جزءاً أساسياً من آلة الحرب الألمانية وصـارت تجهز جيوش الرايخ من مصانع ألمانية. بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية،

بنت كرووب مصانع في البلدان التي وقعت تحت الاحتلال الألماني واستغلت العمالة المسترقّة التي كان يؤتى بها من معسكرات الاعتقال. ومن ذلك مصنع لفتائل المتفجرات في مجمّع معسكرات الاعتقال الشهير في أوشفيتز جنوبي بولونيا ومصنع للمدافع القاذفة في تشلزين جنوب غربي بولونيا. في العام 1943، خلف غوستاف ابنه ألفريد، الذي أدين لاحقاً في محاكم نورمبرغ بارتكاب جرائم حرب. وصدر أمرٌ من الحلفاء بحل الشركة سنة 1953 لكن أثره تلاشى لعدم وجود مشترٍ، واستطاع ألفريد في النهاية استعادة ثروة العائلة لكن سلالة كرووب اندثرت بوفاته سنة 1967. واندمجت كرووب الآن مع ثايسن، وهي سلالة كبيرة أخرى في تجارة الفولاذ والحديد نشأت وتطورت خلال القرن التاسع عشر، وهي المزود لشركات صناعة الأسلحة، لكنها لم تنشئ لنفسها هكذا صناعة.

كما أن فايكرز البريطانية مثالٌ ممتازٌ آخر لذلك التعاضد بين الصناعة والحرب. تأسست هذه الشركة سنة 1867، وإنْ كانت أصولها تعود إلى سنة 1828، في شيفيلد أول الأمر حيث كان مقرها الرئيس ملحقاً بمصانع الفولاذ على نهر دون. لم يكن للشركة مقرٌ بلندن حتى استحوذت عليها شركة مكسيم نوردنفيلد غَنز إند أميونيشن ليمتد سنة 1897. في سنة 1911، شعرت الشركة أن ثمة حاجة إلى أن تنشئ لها مقراً بالقرب من وايتهول (مقر الحكومة البريطانية)، التي أصبحت من أكبر زبائن الشركة، فانتقل مقر الشركة من شيفيلد إلى وستمنستر. وقد ركزت فايكرز في سنواتها الأولى على إنتاج أغلفة الفولاذ عالية الجودة. لكنها صارت، مع بداية القرن العشرين، تنتج تشكيلةً واسعة من المعدات العسكرية. ثم توسعت إلى مجالات أخرى فاستحوذت على شركة هولسلي توول إند موتور كار كمباني وبنت أولَ غواصة بريطانية سنة 1901. وفي سنة 1910، كانت الشركة قد بنت 56 سفينة. كذلك أوجدت فايكرز المدفع الرشاش فايكرز 303، الذي خدم الجيش البريطاني من سنة 1912 إلى سنة 1968. وخلال الحرب العالمية الأولى، طوِّرت مدفعية السكك الحديدية بالكامل تقريباً في مصانع أرمسترونغ وفايكرز. وعندما طلب الجيش مدفعية ثقيلة، استخدمت الشركتان كل ما احتوت عليه مصانعهما من سبطانات مدافع بحرية زائدة.

فطورت فايكرز مدفعاً قاذفاً عيار 12 إنشاً يركب على سكة حديد وعلى عجلات لمواجهة تحدي مدافع كرووب في القارة. كما طورت الشركة خلال تلك السنوات تشكيلةً واسعة من الطائرات الحربية، منتجةً واحدةً من بواكير تصاميمها تحمل مدفعاً رشاشاً هو FB-5 Vickers Gunbus. وكانت طائرة فايكرز فيمي تلك التي قطعت المحيط الأطلسي لأول مرة دون توقف سنة 1919. وفي سنة 1927، اندمجت فايكرز مع الفرع الأكبر لشركة أرمسترونغ ويتورث أوف نيوكاسل لتشكيل فايكرز – أرمسترونغ. سارت فايكرز – أرمسترونغ على خُطى فايكرز، منتجةً تشكيلة متنوعة من المدافع، قبل أن تتوسع لإنتاج السفن والسيارات والشاحنات. واستعداداً للحرب العالمية الثانية، لعبت فايكرز–أرمسترونغ دوراً رئيساً في إعادة تسليح الجيش البريطاني. فكان من أشهر تصميماتها دبابة المشاة فالنتاين، وكانت هذه أكثر ما أُنتِج من دبابات بريطانية في الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب صارت فايكرز مسؤولة عن إنتاج أول غواصة نووية بريطانية وأول طائرة قاذفة بريطانية من سلسلة القاذفات النووية V. في العام 1999، اندمجت فايكرز مع رولز رويس؛ وهي شركة أخرى ازدهرت من صناعة الدفاع، لأنها وإنْ اشتهرت بصناعة السيارات الفارهة فإنّ محركاتها التي استخدمت في إنتاج سلسلة الطائرات المقاتلة في الحربين العالميتين هي التي صنعت للشركة ثروتها الطائلة. وما يزال إنتاج محركات الطائرات العسكرية أحد عناصر البزنس الأساسية للشركة.

هذا غيضٌ من فيض في الغرب. ولكن، مع انتشار التصنيع في سائر أرجاء العالم، نمت صناعات الدفاع في كل مكان، حتى صارت المدد الأكبر للحرب الصناعية، التي سعت بدورها لحلول صناعية، وفرتها لها الصناعة التي احتاجت إلى حرب صناعية لتستمر. بالفعل، كما أشرنا آنفاً، صنّعت كرووب ما صنّعت وباعت لكل البلدان، لا لألمانيا فحسب، وما تزال هذه سمة صناعات الدفاع كلها حتى اليوم، فهي مؤسسات تجارية، أساسية للحرب لكنها مسؤولة مالياً أمام مساهميها. توجد الآن تشريعات وقائية في كثيرٍ من الدول تحظر بيع الأسلحة للدول التي قد تستخدمها ضد شعوبها أو ضد السكان المدنيين؛ لكن مثل هذه التشريعات لا تطبق دوماً. إضافة إلى ذلك، فإن الصناعات الكبرى تبيع كثيراً من

الأسلحة والمنظومات بشكلٍ علني لدول العالم، وهي صناعات لم تعد مملوكة للدولة، وهي بصفتها مؤسسات تجارية يجب عليها أن تدر على مساهميها أرباحاً. وهكذا ما تزال علاقة التعاضد قائمة إلى اليوم بين الصناعة والحرب، فقد توفر المشروعات التجارية الإرادة السياسية للتحضير للحرب، وتعتمد القدرة على صنعها على نتاج الصناعة. وما إن ضعفت الإرادة السياسية للحرب حتى اضمحلت في بعض البلدان، وما تزال الصناعات العسكرية تشكل مصالح اقتصادية كبرى، وتوفر فرص العمل وتدر الأرباح. ولكي تستمر الحاجة إلى أن تكون هناك دوماً تحضيرات للحرب. لكن، باستثناء الولايات المتحدة، التي ما تزال تمول بقوة الصناعات الدفاعية، أصاب التأزم علاقة التعاضد تلك بين الحرب والصناعة.

كانت الحرب الأهلية الأميركية التي اندلعت سنة 1861 أول نزاعٍ كبير يستخدم التطورات الحديثة في المواصلات والاتصالات والأسلحة، والأول الذي يخاض كلياً على النموذج الحديث، أي صراعاً لإعلاء رؤية سياسية بالقوة، وتم كسبه بهزيمة العدو هزيمةً حاسمة ووحشية. كان هذا صراعَ إرادات جلياً حُسِم في حرب باختبارٍ هائل للقوة. فبتحطيم الشمال قوة الجنوب على شن حربٍ باختياره، حطم إرادته على الاستمرار. لقد كانت تلك أول حرب صناعية، وبالرغم من أن طرفيها ينتميان إلى أمة واحدة، فقد جعلا نفسيهما كيانين منفصلين على الجبهتين السياسية والعسكرية؛ يشتمل كلٌّ منهما على ثالوث الشعب والدولة والجيش. وكانت الحرب التي خاضاها، مَعلماً مهماً في تطور الحرب الصناعية بين الدول، لسببٍ مهم هو تأثيرها اللاحق على طريقة الحرب الأميركية، وبسبب العدد الكبير من المراقبين الذين أوفدوا من الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي. فالنتائج التي عادوا بها والمستمدة من انطباعاتهم القوية من ساحات القتال وإن لم تكن صحيحةً دوماً، كان لها أثرٌ كبير على تطور الحرب الشاملة بأوروبا.

بالنسبة إلى الشمال، لا سيما الرئيس لنكولن، كان الهدف السياسي للحرب واضحاً، وهو المحافظة على الاتحاد وسلطة الحكومة المنتخبة على جميع الولايات. لم يكن هناك موقفٌ وسط. وبالتالي، كان الهدف العسكري الاستراتيجي تدمير قوة التصرف المستقل للشركاء الاتحاديين عموماً وحكومة ريتشموند على وجه

التحديد. أما الجنوب، بإعلانه كونفدرالية منفصلة، وإقامتها بحكم الأمر الواقع، لم يكن عليه سوى المحافظة على هذه الكونفدرالية قائمة لبلوغ هدفه السياسي. وبالتالي، كان هدفه العسكري الاستراتيجي إبقاء قوات الاتحاد بعيداً عن الجنوب بهزيمة جيوشها. بدا أول الأمر أن الجنوب يكسب الحرب، بإحرازه نصراً تكتيكاً تلو الآخر؛ لكن لسوء حظهم، فهم لنكولن طبيعة الحرب الشاملة. فسعى لإحراز انتصارات حاسمة تكون كافيةً لتحطيم إرادة الجنوب على المقاومة، وسخّر لذلك التفوق الصناعي واللوجستي للشمال من خلال شبكة الخطوط الحديدية الواسعة والناتج الصناعي والتجنيد الإجباري. وعثر له في النهاية على نظيرٍ عسكري ممتاز، هو الجنرال يوليسس إس. غرانت، الذي جمع إلى فهمه العسكري للقوة فهماً سياسياً لها.

من البداية، سيطر الشمال على جميع المدن الكبرى التي كان عدد سكانها يزيد عن ضعفي عدد سكان الجنوب. فباستثناء نيوأورليانز، كانت جميع المدن التي تضم أكثر من 100,000 نسمة تقع في الولايات الموالية للاتحاد. وكانت صناعة الشمال قوية وديناميكية، تعادل تقريباً عشرة أضعاف صناعة الجنوب، وكانت لديه احتياطيات مالية هامة. كما كان الشمال يسيطر على معظم قطع الأسطول وسرعان ما طور القدرة على مواجهة التهديد الذي كانت تمثله سفينة الكونفدرلية الحربية المدرعة CSS *Virginia*، ببناء سفينته الحربية المدرعة شبه الغواصة الخاصة USS *Monitor* وهي جدةُ الغواصات الحديثة. وصار تفوقه البحري من الآن فصاعداً لا يجارى. كان اقتصاد الجنوب في مرحلته الجنينية، وكان حجم شبكة الخطوط الحديدية لديه سنة 1861 أقل من نصف شبكة الشمال. وكان عدد المدافع والأسلحة النارية التي في حوزة جيش الكونفدرالية أقل من ثلث ما لدى قوات الاتحاد. في المقابل، وفي بداية الحرب، كان أنصار الكونفدرالية أقوياء على نحوٍ خاص في النواحي العسكرية والإيديولوجية. فقد اختار عددٌ كبير من كبار الضباط والجنود المدربين تدريباً جيداً الانضمام إلى جيش الجنوب، وطبعت في نفوس الناس إرادة المحافظة على طريقتهم في العيش نوعاً من الحماسة الوطنية التي دفعت الآلاف إلى التطوع في الجيش. ولم تكن هذه هي الحال في الشمال، حيث لم

تكــن للحرب شعبية، فقد لجأ جيش الولايات المتحدة في سنة 1862، لأول مرة إلى التجنيد الإلزامي. كذلك تمتعت الكونفدرالية بقدرٍ من الدعم الدبلوماسي الحذر من بــريطانيا وفرنــسا، الحريصتين على حماية إمداداتها من القطن؛ وإن لم تكن لذلك الدعم قيمةٌ كبيرة في غياب التفوق البحري.

اندلعت الأعمال العدائية بعد استيلاء قوات الكونفدرالية في أبريل سنة 1861 علــى فــورت سَــمتر، وكانــت هذه جزيرةً محصنة تتحكم بالدخول إلى ميناء تشارلــستون، بكارولايــنا الجنوبية. توقع الجانبان كلاهما آنذاك أن النــزاع لن يطول، لكن الفأل خاب. فقد ظهر أن الجيوش الجنوبية بقيادة الجنرال روبرت إي. لي صعبة المراس. استغرق الأمر الشمالَ ثلاث سنوات طوال لإيجاد القادة المناسبين، من الجيش المناسب، وإيجاد سبيل للفوز؛ ومع ذلك لم يسمحوا للجنوبيين بالانتصار علــيهم. بدا من هذه التجربة أن الشمال كان يتمتع بميزةٍ استراتيجية بالمعنى الوطني للكلمــة، وكــان في استطاعتهم، بعملية استنــزاف على المستوى التكتيكي، أن يستنفذوا قوة الجنوب إلى حدّ الهزيمة في ميدان المعركة إن هم تمكنوا من منع لي من اســتغلال انتصاراته التكتيكية عليهم. لكن هذا كان يهدد، مع ذلك، بإطالة أمد الحــرب التي دفعت لا شعبيتها، لنكولن وقادتَه إلى البحث عن حلولٍ تسرّع عملية القــضاء التدريجــي على الجنوب. كان أحد هذه الحلول تدمير القدرات الصناعية للعــدو، وهو شكل من أشكال الحرب الشاملة نــزل بها إلى الميدان المدني بتدمير البنى التحتية ومقرات العمل والزراعة وكل شيء يدعم المجهود الحربي للعدو.

وفي مارس 1864، رقي يوليسس إس. غرانت إلى رتبة فريق، وكانت تلك في حيــنه أعلى رتبة في جيش الولايات المتحدة، وجعله الرئيس أبراهام لنكولن عملياً القائــد الاستراتيجي لجيش الاتحاد. وسرعان ما دبّر غرانت خطة تهدف إلى إلحاق هــزيمة حاسمة بالكونفدرالية، وذلك من خلال هجومٍ ضاغط على أكبر عددٍ ممكن من الجبهات في الوقت نفسه. تضمنت الخطة شن أربع عمليات متواقتة لمنعٍ قوات الكونفدرالــية الأقــل عدداً من التجمع في أي جبهةٍ واحدة. وكان الهدف إجبار الجيوش الجنوبية على القتال على الجبهات الأربعة كافةً وتدميرها كلها معاً، أو على الأقل تقليص قوتها المادية. وقاد الميجر جنرال وليام تي. شيرمان عملية خامسة وهي

ضرب الجنوب في العمق، لتحطيم قدرته على صنع الحرب. وقد أراد في البداية أن يهزم جيش تينيسي بقيادة الجنرال جوزيف إي. جونستون حول دالتون. وسرعان ما أدرك أنه بالرغم من أن جيشه يفوق جيش جونستون عدداً بنسبة اثنين إلى واحد تقريباً، كانت التحصينات القوية للعدو تعني أنه سيصد جيش الشمال مدةً طويلة. وهكذا، بدلاً من مهاجمة دالتون، غطى الموقع، وركز على محاصرة أطلنطا، وعزلها بقطع خطوط السكك الحديدية عنها. وما إن فرغ من تدمير آخر هذه الخطوط، حتى بدأت قوات الكونفدرالية تخلي المدينة، مدمرةً ما لا تستطيع حمله معها، ثم هرب ما تبقى منها بقيادة الجنرال هود.

وبدلاً من تضييع الوقت بملاحقة فلول العدو، اتخذ سبيله عبر جورجيا نحو الساحل، حيث كان يأمل في الحصول على إسناد بحري وإمدادات. وفي الطريق، خطط لتدمير موارد الولاية وبالتالي إرادة سكانها على القتال. وكان هو وغرانت يعتقدان أن حمل جيش على الزحف والإغارة على أراضي الجنوب لنهب المؤن، بعيداً عن خطوط السكك الحديدية وخطوط الإمداد، لم يكن ممكناً فحسب، بل سيكون كذلك مدمراً للمجهود الحربي للكونفدرالية، محلياً ودولياً. وهكذا، وفي نوفمبر سنة 1864، غادر 60,000 جندي قوي البنية شدت عضده الحرب وأخشنته أطلنطا مدينةً محترقة، فيما أرسِل ما تبقى من جيش شيرمان شمالاً. تحرك جيش شيرمان عبر جورجيا، مخلفاً وراءه خرائب أطلنطا التي يتصاعد منها الدخان، لا يفصل بينه وبين البحر سوى بضعة آلاف من جنود الاحتياط والميليشيا وثلةٌ من خيالة الجنوب، بعد أن فصل قواته إلى جناحين تحميهما الخيالة على الجنبين. وكفيالق نابوليون، سلك هذان الجناحان دروباً مختلفة، موزَعيْن على أربعة فيالق متوازية غطت منطقةً عرضها بين عشرين وستين ميلاً. وقد سمح هذا التشكيل لقواته بتغطية جبهة واسعة والتحرك بسرعة. ثم اكتسح جيش شيرمان وسط جورجيا، مدمراً السكك الحديدية والمزارع والمعامل وكل شيء كان يمكن أن تستخدمه الكونفدرالية لدعم مجهودها الحربي. وقد أحرقت قواته المزروعات والمحال التجارية والمحاصيل دون تمييز. وخلفت وراءها شريطاً من الخراب عرضه ستون ميلاً وطوله 285 ميلاً، وهي المسافة التي قطعتها حتى بلغت البحر. وبعد إقامة

الاتصال بالأسطول، اقتحم شيرمان مدينة سافانا الساحلية، وقدمها في برقيةٍ شهيرةٍ له إلى لنكولن هدية له، بما فيها من عتادٍ حربي وبالات قطن تعد بالآلاف.

كـان زحف شيرمان صوب البحر أحد الأحداث البارزة في الحرب الأهلية ولعـب دوراً مهمـاً في إحراز النصر النهائي للاتحاد. ذلك لأن ما اجترحه كقائد عـسكري لم يكن وحسب مجرد جبهة أخرى اشتبك فيها مع القوات المعادية، ولا عمـلاً عسكرياً هائجاً؛ بل عملاً مقصُوداً جداً مستمداً من قرارٍ استراتيجي بتدمير القوة المادية للجنوب. لقد خط هذا الزحف الاتجاه المستقبلي للحرب الصناعية، في اسـتهدافه البنـية التحتـية الصناعية والاقتصادية للعدو وتطوير قاعدةٍ صناعية في الـوطن. بالرغم من تمكّن الجيوش الجنوبية حتى آخر أيام الحرب من إنـزال هزائم بالقـوات الـشمالية – ما يدعو إلى السخرية هنا أن آخر معركة في هذه الحرب كانـت نصراً معزولاً للجنوبيين في تكساس – فإن قصور قاعدتهم الصناعية قصم ظهر قوات الكونفدرالية. وكان مبعث هذا القصور تدني قدراتهم في مجال السكك الحديدية في حربٍ أملتها وحددت مصيرها خطوط السكك الحديدية بطرق عدة. فعـشية اندلاع هذه الحرب سنة 1860، كانت شبكة الخطوط الحديدية الأميركية، الـبالغ طـولها 30,000 ميل، بالفعل أطول من جميع خطوط السكك الحديدية في سـائر أنحـاء العالم. لكن من بداية الحرب، كانت خطوط السكك الحديدية التي تـسيطر علـيها الجـيوش الشمالية أطول بمرتين من خطوط السكك الحديدية في الكونفدرالـية، مـا سمـح لها باستخدام الموارد على امتداد البلاد لنقل الأسلحة والذخائـر حتى لحم البقر من مسالخ تكساس إلى الجبهة. فمن الناحية اللوجستية، كـان موقف الجنوبيين أضعف، وبالتالي كان استنتاج القيادة العليا للاتحاد صحيحاً أن عليهم أن يوجهوا جزءاً مهماً من إستراتيجيتهم إلى تدمير مواصلات الجنوبيين. فأعطيت التعليمات للجنود الشماليين باقتلاع أي امتداد يجدونه في طريقهم لخطوط السكك الحديدية في الكونفدرالية. وفي العام 1863، وضع العميد هيرمان هوبت – القائد المسؤول عن منظومة السكك الحديدية العسكرية للاتحاد – كتيب تعليمات مفـصلاً لتعليم خيالة الاتحاد كيفية تخريب السكك الحديدية خلف خطوط العدو، بشكلٍ سريع، وكامل، وعلمي. وما فاقم هذا الأثر على شبكة الجنوب، افتقاره إلى

القدرة الصناعية على استبدال الخطوط المخربة. كذلك أبدى خيالة الجنوب براعةً في تخريب السكك الحديدية خلف خطوط الجيش الاتحادي، لكن صناعة السكك الحديديــة المزدهرة في الشمال كانت قادرة على استبدال الخطوط المخربة بسرعة. بل إن شبكة الخطوط الحديدية للاتحاد توسعت في واقع الأمر خلال الحرب.

بــيد أن الــصناعة أثرت على كل جانب من جوانب الحرب الأهلية. فكما رأينا، أعطت الحرب دفعاً قويّاً لتطوير الأسلحة، فأدخِلت طريقة تلقيم البنادق من الخلــف، وتحــسنت القذائــف المدفعية، وطوِّرت خطوط الإنتاج الغزير للبنادق والذخائــر وصــارت السفن الحربية مدرعة. ودخلت الخدمة قطارات مدرعة تجر عــربات مدرعة تحمل مدافع خفيفة ورماة بنادق. سعى الجنوب - الذي يفتقر إلى هكــذا تــسليح واســع - للــدفاع عن موانئه ومصبات أنهاره باستخدام ألغام وطوربــيدات مــصنعة محلياً. كذلك أظهرت تجربة الحرب الأهلية أن لا غنى عن التلغــراف الكهربائي في إدارة القوة ككل وفي توجيه العمليات والسيطرة عليها. ففضلاً عن نظم التلغراف التجارية التي كانت قائمةً في بداية الحرب، مُدَّ 15,000 مــيل من الخطوط للأغراض العسكرية. وكان الرئيس لنكولن يمر يومياً على غرفة التلغــراف في وزارة الحــرب ونادراً ما كان يقطع هذه العادة؛ كانت تلك دلالةً مــنذِرةً إلى المــستقبل. لكــنْ كان التلغراف، كالسكك الحديدية، ما يزال أداةً اســتراتيجية وعملياتية، فلم ينــزل إلى المستويات التكتيكية للعمليات العسكرية. وكــان القــادة علــى هذه المستويات ما يزالون يتواصلون وجهاً لوجه بالساعي الــراكب أو الــراجل أو بــالعلم أو البوق. وما أن يترجل الجنود من القطار حتى يعــودوا إلى السير بسرعة الحمّال، وللاتصال بهم والسيطرة عليهم، كان لا بد من بقــائهم قــريبين من بعضهم البعض. من الناحية التكتيكية، تناسب هذه الأحوال الــدفاع، وســرعان مــا أصبحت الخنادق والسواتر الترابية إحدى سمات ميدان المعركة.

كــان للحــرب الأهلــية الأميركية أثرٌ مهم على الصراعات في العالم، لأنها كشفت عن استخدامٍ جديد للقوة، خارج ميادين القتال، ولجدوى هذه القوة. فقد أتــت الصناعة بأنواعٍ جديدة من الأسلحة وأنماطٍ جديدة من المواصلات، كانت

حاسمــة بشكلٍ جلي؛ لكنّ استراتيجية لنكولن وغرانت في استخدام هذه الوسائل ضد وسائل الجنوب لصنع الحرب بدل استخدامها ضد جندي العدو مباشرة، هي التي أتت للشمال بالنصر. لقد أصبحت للقوة جدوى جديدة. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحدّ. فلو أخذنا ثالوث كلاوسفيتز وطبقناه على الحرب الأهلية لرأينا أن الجــنوب خــسر لأن الشمال، بقدرته الصناعية المتفوقة، أنهك جيش الجنوب حتى أضعف قوته بالمقارنة مع قوة الشمال. ورأينا ما أدى إليه زحف شيرمان من تقليصٍ لقــدرة الشعب وقاعدته الصناعية على صنع وإسناد الحرب، وكيف أدى الأمران معاً إلى تدمير إرادة الكونفدرالية على مواصلة القتال، فسعت للسلم. أما الشمال، في المقابل، فقد وضع الشعب، بزعامة لنكولن وتصميمه، في خدمة الجيش، صناعياً ومــن خلال التجنيد الإلزامي. لقد قدّم هذا الثالوث إطار النصر، وهو إطارٌ أرسى كــذلك مــبدأً جديداً للحرب الصناعية بين الدول؛ ألا وهو العملية [process]. فلجمــع وتنظيم قدرات هذا الثالوث على طريق الشمال، كان لزاماً وجودُ تنظيمٍ وطنيٍ قوي يمكنه تعبئة الدولة بأكملها. ومع نهاية الحرب كان الشمال قد أنشأ مثل هذا التنظيم، الذي تعامل مع الحرب ضمن عملية بدأت بوضع استراتيجيةٍ عسكرية قائمــة علــى هــدف سياســي؛ ورســم خطط التعبئة التي تمخضت عن هذه الاستراتيجية، ثم المحافظةً على الاستراتيجية والخطط وتعديلها مع الوقت؛ والتنسيق مــع الــوزارات الأخرى، لا سيما وزارة الخزانة، حول تمويل الاستراتيجية. بعد الحــرب، أدركــت دولٌ أخرى كانت لها بالفعل قدراتها الخاصة أن عمليةً ناجحة كهذه لم تكن ممكنةً عملياً إلا بإنشاء آلية بيروقراطيةٍ دائمة لتوجيهها، في السلم أو في الحــرب علــى حــدٍّ سواء، وقبل كلٍ شيء بالتنسيق بين السلطات العسكرية والــسياسية. سرعان ما ظهرت هذه الآلية إلى الوجود في صورة مؤسسات جديدة تطورت لتصبح وزاراتٍ حكومية قادرةً على تنفيذ الاستراتيجية في مرحلةٍ التحضير ومــرحلة الحاجة معاً، وبالتالي في ظروف الاضطراب الذي تلحقه الحرب الشاملة بالاقتصاد. تطورت هذه المؤسسات مع الوقت إلى ما يعرف بوزارات الدفاع. وفي الــزمن الحديث، أقيمت منظماتٌ تحاكي مثل هذه المؤسسات على المسرح الدولي كالناتو، الذي عمل دوماً من خلال عملية؛ ولكنه بات يميل الآن إلى أن يكون أقل

فعالية من النماذج القديمة. ولا سيما، كما سنرى في الجزء الثالث، لأنه لم يستطع تحديد عدوٍ يبني حوله استراتيجية، وبدون استراتيجية يستحيل وضع خطة لاستخدام القوة. فتوقفت بالتالي العملية التي كانت جاريةً في هذه المنظمات.

كذلك أرست الحرب الأهلية الأميركية الطريقة الأميركية في الحرب، فأصبح الفهم الواضح لحقيقة أن القدرة الصناعية تقرر نتيجة الحرب - وإن لم تكن تقرر نتيجة المعركة - مغروساً في الطريقة الأميركية الوطنية للحرب، تماماً كمفهوم أن السعي لإلحاق هزيمةٍ حاسمة بالعدو بتدمير وسائل صنع الحرب لديه يعادل تحقيق نصرٍ حاسم عليه في ميدان المعركة. فالجنوب هو الذي سعى للسلم آخر الأمر بعد أن أدرك أنه لم يعد قادراً على إسناد مجهوده الحربي. فالحرب الصناعية، إذن، لا سيما على النحو الذي مورست عليه في الحرب الأهلية الأميركية، باتت بحثاً عن حلٍّ تقني وعن عملية أكثر منها فناً، وكان هذا مراراً دأبَ أميركا في الحرب منذ ذلك اليوم إلى الآن.

لقد وجدتُ فهم هذه المسائل، لا سيما التطور الاستراتيجي للشمال، ذا فائدةٍ كبيرة لفهم حليفي الأميركي على مرِّ السنين. ففهم حليفك لا يستند إلى معرفتك الدقيقة، قدر ما يستند إلى معرفتك العامة به. كمثالٍ جيد لذلك كان تولي منصب نائب القائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا [DSACEUR]، وكان القائد الأعلى الأميركي لهذه القوات [SACEUR] الجنرال ويسلي كلارك. وصلت قبل ثلاثة أشهر تقريباً من بدء قصفنا كوسوفو سنة 1999، لأجد نسخة من العملية التي كانت قد أدت إلى اتفاقيات دايتون سنة 1995 جارية هناك، في مجموعة ظروف مختلفة تماماً، حول كوسوفو. كانت الولايات المتحدة تقود المعركة الدبلوماسية، وكانت القوى الجوية للناتو - وجلها أميركي - تُستخدم كتهديد لإسناد الدبلوماسية، وكانت مسودة الاتفاق التي كان على الرئيس ميلوسوفيتش أن يوقعها، تحمل شبهاً كبيراً بالملحق العسكري لاتفاقيات دايتون، إلى حدّ التشابه في أرقام الفقرات وبعض الجمل. ولما كنت قائد قوات الأمم المتحدة في البوسنة سنة 1995، لم أكن غريباً عن العملية بالمرة، وعن الوسيلة التقنية المتبعة فيها وهي القوى الجوية. ولقد أدركت أيضاً أن هذه أصبحت بالنسبة إلى الولايات المتحدة عمليةً

معتادة، تُتبع حتى تكلل بالنجاح، حتى وإن لم تكن ملائمةً تماماً للظروف. وتلك كانت طريقة الولايات المتحدة في الحرب. ففي الجوهر، اعتبرت دوري كنائب للقائد العام لقوات حلف الناتو في أوروبا، نيابة عن التحالف لا سيما الحلفاء الأوروبيين، بيان ما لا ينطبق في هذا الوضع المختلف من الافتراضات التي قامت عليها هذه العملية بنجاح سنة 1995، الآن بعد أربع سنوات من ذلك، وإظهارها لزملائي الأميركيين مع البحث في الوقت نفسه عن حلولٍ مناسبة. وقد نجح ويسلي كلارك نجاحاً باهراً في المهمة الصعبة المتمثلة في تكييف العملية مع الواقع الجديد، على حسابه الشخصي. فمن جانبي، حاولت المزاوجة بين الإجراءات المساندة – عمليات مقدونيا وألبانيا، وتشكيل قوات لدخول كوسوفو، ومشورتي كنائب للقائد العام – لتسوية الفروقات في وجهات نظر الحلفاء وبين سدِّ الثغرات بين العملية والواقع. في الواقع، كان جلُّ تركيزي منصباً على ترويض بعض الحلفاء على قبول بطء التقدم في العملية – ففيما أثمر القصف والتهديد المتواصل بالقوة في البوسنة خلال أيام استمر في كوسوفو ثمانية وسبعين يوماً – ذلك البطء الذي سبب تراخي عزم الحلفاء. كان هناك شعورٌ عميق بعدم الارتياح للطريقة الأميركية في الحرب وللأهمية المعطاة للعملية فيها. أتذكر في هذا السياق أني كتبت: "على أي حال، الدور المركزي للقوات الأميركية واضح، والقادة الأميركان باقون في مراكزهم، وليس سوى الولايات المتحدة من يستطيع عزلهم، فعلينا إسنادهم؛ وإلا أوهن التذمر في الممرات القوات كما يوهن البدنَ السرطان".

كما فعل نظراؤهم الأميركيون، تعلم كثيرٌ من المراقبين الأوروبيين الذين كانوا يراقبون الحرب الأهلية الأميركية عن كثب في ميادين القتال كثيراً من الدروس الأساسية للحرب الصناعية. فباتوا مدركين أنه وإن كانت البراعة العسكرية على المستوى التكتيكي ذات أهمية حاسمة، فإن القوة الصناعية كانت أيضاً عاملاً مهماً في النجاح الاستراتيجي. فقد رأوا ما للأسلحة التي تلقم من الخلف وللتطورات التقنية الأخرى من أهمية، لا سيما الفرنسيين والألمان الذين كانوا بالفعل يطورون نسخهم الخاصة منها، والذين أفادوا بالتالي من فرصة مشاهدة فعل هذه التطورات في الميدان. لقد انطبعت في أذهانهم بعمق الحاجة

إلى *استراتيجية سكك حديدية* ناجحة كتلك التي ساعدت، كما رأينا، الشمال أيما مساعدة على إحراز النصر النهائي. وأصبحت الحكومات في أوروبا - بعد أن تعلمت من المثال الأميركي - واقعةً في شرك العملية والآلية التي تمكّن الحرب الشاملة وراحت تشدد أكثر فأكثر على الأهمية الاستراتيجية للسكك الحديدية. في العـــام 1860، كان نصف خطوط السكك الحديدية البروسية يدار من قبل الدولـــة. وبعد عشرين سنة من ذلك، أممت ألمانيا الإمبراطورية قطاع السكك الحديديـــة كلـــه، معتبرةً إياه جزءاً حيوياً من منظومة الدفاع الوطني. و لم يكن ذلـــك ولـــيد الـــصدفة. فقد أظهرت حروب توحيد ألمانيا تفوق التحركات العـــسكرية التي تجري على السكك الحديدية على تلك التي تجري على الطرق عـــند شن حملاتٍ عسكرية واسعة النطاق. فلم يكن يستغرق نقل فيلق الحرس البروســـي من برلين إلى الجبهة البروسية أكثر من أسبوع واثني عشر قطاراً سنة 1866. وقـــد مكّن هذا البروسيين بسرعة من تركيز قوةٍ أكثرَ نفرا غلبت قوة العدو. وقد أكدت هزيمة الفرنسيين سنة 1870 - التي تعزى في جانبٍ منها إلى الضعف اللوجستي - هذه النقطة، وأظهرت أن أي دولة لا تجمع بين إجراءات التعبـــئة فيها وسياسة المواصلات، تواجه من الآن فصاعداً خطر التعرض للغزو من دولةٍ تفعل ذلك.

لقـــد امتد أثر حروب توحيد ألمانيا بين عاميْ 1864 و1871، أبعد بكثير من مجـــرد زيادة وتعقيد استخدام السكك الحديدية؛ فقد طورت هذه الحروب الفهم السياسي والعسكري معاً لاستخدام القوة، بتصوير الحرب كعملٍ حاسم يهدف إلى بلـــوغ هـــدفٍ سياسي، ونشاطٍ محكوم بثالوث الشعب والدولة والجيش. وكما سبقت الإشارة إليه، لم تكن العلاقة المتبادلة بين أركان هذا الثالوث ثابتة البتة، وفي حالـــة ألمانـــيا كان الجيش هو العامل المهيمن. فقد استخدم الشعب لإقامة الدولة، فكـــان التجنيد الإلزامي أداةً لبناء الدولة القومية بقدر ما كان طريقةً لتزويد الجيش بالـــرجال. بالفعل، فقد عُكست فكرة أن على جميع المواطنين واجب خدمة الدولة في القـــوات المسلحة عكساً، ففي الثورة الفرنسية تطوع المواطنون ثم جُنِّدوا لخدمة الدولـــة، أما في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر، فقد ساعد الأفراد الذين خدموا

في الجيش على تشكيل الدولة التي سيصبحون فيها مواطنين. كذلك كانت تستمر مواطنة المجند، بعد انتهاء فترة خدمته في الجيش، بوضعه في الاحتياط مستعداً في أي وقت لخدمة الدولة، التي أكسبها ذلك القدرةَ بسرعة على توسيع قواها المسلحة في أوقات الحرب والأزمات عند تعرضها للاعتداء.

لقد كانت هيمنة الجيش على تشكيل الدولة القومية الألمانية نتيجة قرارٍ سياسيٍ واضح باستخدام القوة وتمكين الجيش، لا سيما من خلال توسيع الأركان العامة؛ بالفعل، إذ يكاد يكون ذلك إعادة تشكيل لهذه الأركان. ومن جعل هذا الأمر ممكناً رجلان فهِما القوة وجدواها فهماً واضحاً، هما أوتو فون بسمارك والجنرال هلموت فون مولتكه الأكبر. وكانا محافظَيْن مخلصَيْن جاهدا في سبيل عظمة بروسيا؛ وكان كلٌّ منهما استراتيجياً صاحب رؤى في مجاله؛ وككثيرٍ من الاستراتيجيين العظام، جمع هذان الرجلان إلى ذلك القدرة على ترجمة رؤاهما إلى واقع. وقبل كل شيء، كانا متفقين تماماً على الحاجة إلى استخدام القوة لتحقيق نصرٍ حاسم، وإن كانا على طرفي نقيض - كما سنرى - على أدوار القيادات العسكرية والسياسية وقت الحرب. ففيما أحدث بسمارك الظروف السياسية لهذا المسعى، إلى حدٍّ كبير بهندسة أسباب حروب التوحيد الثلاث والمحافظة على ثبات القيادة البروسية والشعب البروسي خلال العملية، شكل مولتكه قواته وقادها في المعارك، محرزاً ثلاثة انتصارات حاسمة كاملة.

بدأ بسمارك مهنته السياسية، وكان من اليونكر - وهي الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية البروسية - مولداً ونشأة، بإيمانٍ عميق بالتحالف المقدس بين النمسا وبروسيا وروسيا، وهيمنة النمسا على الشؤون الألمانية. كانت بطاقة دخوله معترك السياسة أن انتُخب سنة 1851 لعضوية المجلس التشريعي الاتحادي بفرانكفورت - الذي تهيمن عليه النمسا - ليقرر بعد أسبوعين فقط من وجوده في ذلك المجلس متمتعاً بالزعامة النمساوية، أن السبيل الأوحد للتقدم كان في الواقع استقلال ألمانيا بزعامة بروسيا. كذلك كان مقتنعاً بحاجة الزعامة الألمانية إلى حلٍّ عسكري، لأنه كان يرى أن بروسيا لا تستطيع التفوق إلا من خلال إعادة تشكيلٍ شاملة للخارطة الأوروبية. بعبارةٍ أخرى، كي تصبح بروسيا عظيمة، كان يتعين تحجيم أهم دولتين

عظميين آنذاك وهما النمسا وفرنسا. لم يكن رأيه هذا يوافق الرأي العام أو يعبر عن رأي الملك البروسي، فريديريك ويلهلم الرابع، إلى أن تسلّم أخُ الملك ويلهلم الأول العرش سنة 1861 وغدا بسمارك رئيس الوزراء. حدث هذا في خضم خلافٍ حاد بين الملك والمجلس التشريعي حول إصلاح الجيش. وأخيراً، وصلت تلك التوترات القديمة بين الإصلاحيين والمحافظين، وبين القيادات العسكرية والسياسية - التي تعود في جذورها إلى إصلاحات ما بعد الحرب التي تحدثنا عنها في الفصل السابق - إلى أوجها. فقد رفض المجلس التشريعي الذي يهيمن عليه الليبراليون ميزانية تهدف إلى إصلاح هيكلية الجيش وزيادة حجمه إلى الحدّ الذي يجعله يطبق عملياً نظام خدمة عسكرية شاملاً في بروسيا، بدل حل الخدمة العسكرية الدورية القصيرة الذي اتبعها في إصلاحات ما بعد الحرب. حل بسمارك المسألة بالخروج على الإجماع البرلماني، وكانت حجته في ذلك أنه، لمّا عجز البرلمان بمجلسيْه عن التوصل إلى اتفاق، حَق للحكومة الانفراد بالعمل. وبذا راهن على ولاء الإدارة البروسية، وربح الرهان. وفي 30 سبتمبر سنة 1862، أصبح التجنيد الشامل قانوناً، لكن لغرضٍ واضح من وجهة نظر بسمارك، عبّر عنه بجلاء في خطابه في مجلس النواب، الهيئة الصغرى للمجلس التشريعي قائلاً: "إن القضايا الكبرى في أيامنا هذه لا تحَل بالخطابات وأغلبية الأصوات...بل بالدم والحديد". لم يكن هناك شك في أن رئيس الوزراء البروسي الجديد قد رأى القوة العسكرية أفضلَ سبيلٍ للحسم السياسي.

بمشروع قانون الجيش الذي غدا قانوناً، شرع بسمارك بإعادة تشكيل ألمانيا والخارطة الأوروبية. واحتاج في ذلك إلى نظيرٍ عسكريٍ له يشترك وإياه في فهم جدوى القوة، ووجده في شخص قائد الأركان الحالي، الفيلد مارشال هلموت فون مولتكه الأكبر (أما سميه الأصغر فهو ابن أخيه الذي شغل المنصب نفسه في الحرب الكبرى سنة 1914). مُنح مولتكه ألقاب بطولات رفيعة، استحق معظمها عن جدارة، لأنه كان في الصميم أعظم منظمٍ عسكري في القرن التاسع عشر بعد نابوليون. لقد كان نتاج إصلاحات ما بعد يينا للجيش البروسي، من حيث كونه خريج الكلية الحربية [Kreigsakademie] - وأحد ألمع خريجيها - التي كان يديرها آنذاك كلاوسفيتز. ففي أواخر أيامه عزى مولتكه انتصاراته المذهلة في

حـــروب توحيد ألمانيا إلى التوجيه الذي حصل عليه من مؤلّف كلاوسفيتز **حول الحرب** [On War]، ولا شك أن ممارسته العسكرية العملية وشروحاته المفصلة للنظرية العسكرية تنم عن مدى رسوخ المبادئ المستمدة من كتابات كلاوسفيتز في ذهـــنه، وإن كـــان أكثـــر انـــشغالاً مـــنه بالمسائل التنظيمية العسكرية بالتجريد الاســـتراتيجي. ولهذا سببٌ وجيه، فقد أصبح مولتكه قائد الأركان العامة سنة 1857، وتـــولى بذلك قيادة أركان كانت قد أصبحت غير ذات شأن. وكما أشرنا إليه في الفصل السابق، بعد التحمس الأول لها عند إنشائها من قبل الإصلاحيين، تراجعت الأركان العامة من حيث الأهمية والتنظيم، ونبذها في الجيش الحرس القديم. كانت مهمـــة مولتكه إحياء تلك الأركان المركزية وإعادة الاعتبار إليها، لأنه أدرك أنْ لا ســـبيل بـــدونها للجيش البروسي إلى تحصيل المعرفة النظرية والمهنية التي ترقى إلى مستوى طموحات بسمارك بخلق ألمانيا بالقوة، ومن ثم الجيش الألماني.

كان نهجه إلى ذلك مؤطراً بالحكمة القائلة: "في الحرب كما في الفن لا توجد قـــواعد عامـــة؛ ولا تحل الخبرة في أي منهما محل الموهبة". وهكذا بحث عن رجال يتـــصفون، إلى جانـــب تمتعهم بصفات ضباط الأركان الجيدين - وهي الاجتهاد والمثابرة والدقة - بامتلاكهم مزايا فكرية تسمو بهم من الضيّق والخاص إلى الواسع والعام، ومن الجزئي إلى الكلي. من هذه المجموعة من الضباط عالية الكفاءة، سعى لاســـتخلاص قادة المستقبل، وعينهم في مختلف أقسام الجيش ليعملوا لغايةٍ واحدة، كمـــا لو أن القائد الأعلى نفسه هو الذي يعمل وإنْ كان غائباً بشخصه. وما يزال التغـــيير الأســـاس الـــذي أنجزه هذا النهج صالحاً إلى اليوم وظاهراً في المؤسسات العسكرية الناجحة حول العالم. وأساس هذا النجاح هو تأمين قادة يعملون بعقيدةٍ واحـــدة علـــى كل مستوى، وأن تعمل الأركان ككل بمنهجياتٍ نظريةٍ وعمليةٍ مشتركة.

هـــناك طريقتان لتحقيق هذه الغاية. الأولى قيام الأركان بوضع أوامر القائد موضـــع التنفيذ. ويتطلب هذا من القائد اتخاذ قرارٍ مبدئي، ولو بخصوص المعلومات الـــتي يحـــتاج إليها لاتخاذ قراره اللاحق، وإعلام القادة التابعين له بالنتيجة المرجوة (مثلاً، جعل الوحدة تعبر النهر مع الفجر) بدل إعلامهم ما الذي يتعين عليهم فعله

(مثلاً، مدّ جسر على نهر س بحلول منتصف الليل) لأن الحالة الأخيرة تتطلب عملاً أكثر تفصيلاً في القيادة العليا. أما في الحالة الأولى، فتميل الأركان إلى أن تكون محدودة العدد ويتعامل فيها ضابط الأركان المسؤول مباشرةً مع قائده. أما الطريقة الثانية فترشد القائد إلى قراره. فبعد الحصول، في إطار عملية رسمية نوعاً ما، على توجيهات القائد، تصاغ الخيارات وتوضع أمامه لينتقي منها ما يشاء. في هذه الحالة تكون الأركان أكبر عدداً وأكثر شُعَبا، لأن هناك عملٌ أكبر يتعين عليها القيام به؛ ويجري العمل بإدارة وإشراف قائد الأركان الذي يقف بين القائد وأركانه. يميل النظام الأول إلى الطابع غير الرسمي، ويميل الثاني إلى الرسمية. وبقدر ما تكون النواة العسكرية تعمل بعقيدة واحدة مفهومة فهماً عميقاً، يكون ممكناً استخدام النظام الأقل رسمية لأن في إمكان المرء في هذه الحال إيكال مسؤولية التنفيذ بثقة أكبر.

عملياً، تعكس القيادة طبيعة القائد الذي تعمل له والنشاط الذي تقوم به. ومع ذلك، تظل قائمة على هذا النموذج أو ذاك. فمثلاً، يقوم نظام الجيش البريطاني على النموذج الأول بينما يقوم نظام الجيش الأميركي وحلفاء الناتو على النموذج الثاني. وقد مارستُ القيادة بالطريقتين في ظروف مختلفة وكانت القيادة التي أتبع لها تعمل مرة بهذه الطريقة ومرة بتلك. وإنه لأمرٌ مهم للقائد أن يفهم الطريقة التي صممت القيادة بها ليتصرف على هذا الأساس، أو على الأقل ليدرك عواقب عدم القيام بذلك. في رأيي، إن النظام الأول، الأبعد عن الرسمية، هو الأنسب للمستوى التكتيكي، فهو أصغر وأكثر رشاقة ويعطي نتائج سريعة، شرط أن يكون القائد غير بعيد عن الميدان وحازماً. أما النظام الأخر، الأكثر رسمية، فأفضل على مستوى مسرح العمليات والمستوى الاستراتيجي، فهو أعمق ويستطيع التعامل مع عدد من المسائل المختلفة بآن واحد ويستطيع، بقائد أركان جيد، توقع القادم والتخطيط له. ففي حرب الخليج بين عاميْ 1990 و1991، نظمت قيادة فرقتي المدرعة على النموذج البريطاني، وكانت أقل حجماً بشكلٍ ملحوظ من قيادة الفرقة الأميركية. وكان هذا تابعاً للخيارات المتبناة والفلسفة المتبعة في البلد الذي تتبع له القوات. وقد استغرقنا الأمر بعض الوقت لنعلم أن الخطط الكثيرة التي كانت تصدر عن القيادة العليا للفيلق الأميركي وقيادة فرق الأجنحة الأميركية، لم

تكن أكثر من خطط طوارئ؛ فقد كان الأميركيون يسمونها *حركات* [plays] كما في مباريات كرة القدم الأميركية، لأنها لم تكن هي *الخطة* أو *الأوامر المحددة*. كان لدي ضابط أركان واحد لمعالجة كل هذا العمل الورقي، فيما كانت القيادة الأميركية تضم شعبة لمعالجتها فيها خمسة ضباط أركان. كانت هناك فوارق أخرى بين النظامين، فالقرارات كانت تتخذ في المسائل المختلفة على مستويات مختلفة، ولكن كانت المسؤولية والصلاحية توجد، كقاعدة عامة، على المستويات الأدنى في الجيش البريطاني. فنقيب الأركان البريطانية كان غالباً ما يحمل مسؤوليات ويتمتع بصلاحيات عقيد في الجيش الأميركي. كذلك كانت المصطلحات مختلفة. كان مرافقي، وهو ضابط أركان شخصية عادةً ما يكون ضابطاً صغيراً، يستغل هذا المصطلحه أحياناً عندما اكتشف أن نظيره الأميركي كان مساعدَ قائد فرقة برتبة عميد، يحق له طلب هيلكوبتر خاصة به، بينما لم يكن مرافقي يتمتع بهذه الميزة. ولم يمنعه ذلك من الاتصال هاتفياً بالقيادة الأميركية وطلب واحدة له، وقد حصل على ما أراد. في الواقع هذه فوارق سطحية، وما ينبغي النظر إليها إلا كذلك. أنظر أنا إلى المسألة ككل، كما أنظر إلى الأجهزة الكهربائية؛ صحيحٌ أنها تعمل بقوابس وجهود مختلفة، لكن يجب أن تعمل أجهزتنا كلها معاً. فعندما اكتمل انتشارنا، كان لديّ نحو 70 ضابطاً وجندياً مجهزين بأجهزة الاتصالات اللازمة بكل محولاتها ومهايئاتها للتلاؤم مع مختلف نقاط الوصل في القيادة الأميركية، من مقر قيادة أجنحتي إلى مقر القيادة اللوجستية في ميناء الجبيل. وقد أتاح هذا للعملية أن تجري بسلاسة، لكنها كانت على حساب بقية الجيش البريطاني، فقد تطلب الأمر سحبَ جميع هؤلاء الرجال من وحدات أخرى ببريطانيا وألمانيا، وأن تواصل هذه الوحدات العمل دونهم ودون معداتهم. فبدون تجنيد إلزامي أو أي شكلٍ آخر من الإمداد المتواصل بالرجال، يصبح الإبقاء على سير العمليات يتطلب نوعاً من سرقة زيد لإعطاء عمرو، إضافة إلى القيادة والحرفية.

مال مولتكه، في إعادة تشكيل الأركان العامة البروسية، إلى طريقة التنظيم الأولى الأكثر رسمية، فقد أريد من الأركان العامة وضع العملية موضع التنفيذ وضمان الترابط على المستوى التكتيكي. لكن كان عليه أولاً أن يوجد الأركان.

ولهـــذه الغايـــة، اتجه إلى الكلية الحربية، ورتب لإرسال 120 ضابطاً إليها كل سنة يُختـــارون من مجموع أفراد سلك الضباط البروسيين على أساسٍ تنافسي. لم يكن يجتاز عادةً دورة التقوية، المجددة تماماً، أكثر من أربعين ضابطاً، يختار منهم مولتكه اثـــني عشر للخدمة في الأركان العامة بعد إعطائهم تدريباً إضافياً. وقد اشتمل هذا الـــتدريب على أكبر قدرٍ ممكن من المدخلات العملية. ومن ذلك التخطيط لمعارك افتراضـــية وتحلـــيل الحملات السابقة. وقد أصبح هذان التدريبان سائدين اليوم في الأكاديميات العسكرية حول العالم، لكنهما كانا في ذلك الزمن ابتكاريْن كبيرين. وبعـــد هذه الدراسات النظرية، يمضي الضباط المختارون بضع سنوات إلى جانب مولـــتكه في مقر القيادة وفي التمرينات الميدانية مع الجنود، يخدمون بعدها فترةً في الأفـــواج. وبـــذا كان يكتمل تدريب كبار ضباط الأركان، الذين يمضون من بعد ذلك خدمتهم وهم يتناوبون على أداء مهام موزعة بين الأركان العامة والأفواج.

كـــان الأركان في ما بين الحملات يمضون وقتهم في التدرب على الحرب القادمـــة والتخطيط لها، بأدق التفاصيل في أغلب الأحيان. وكانت تتم معاينة كـــل عنـــصر من عناصر النشاط العسكري، ومراجعة وتعديل كل خطة وكل احـــتمال باســـتمرار، وتـــرتيب وضع وتقييس كل تشكيل عسكري ووحدة عـــسكرية حتى آخر بند؛ ما كان يضمن إنتاج جنودٍ مدربين وبالأخص ضباط مـــدربين، يمكـــنهم الانـــتقال بسلاسة من وحدة إلى وحدة. ومن خلال هذا الـــبرنامج المكـــثف شـــديد الدقة لترسيخ المعارف العسكرية في الذهن، أوجد مولـــتكه هيـــئة من ضباط وقادة الأركان يشبهونه ويشبهون بعضهم بعضاً في الـــتفكير والفهم. فضمن بذلك أنهم عندما يتوزعون على الأفواج وفي المعركة فـــإنهم يشكلون تماسكاً - جملةً عصبية - يمكن الجسم العسكري البروسي من الأداء ككلٍّ واحدٍ متماسك، دونما الحاجة إلى أوامر مفصلة من القيادة العليا. لا يقل عن ذلك أهميةً أنه كان في مقدور القادة الأعلى رتبة تكليف القادة الأدنى رتـــبة بمهـــام، وترك طريقة إنجازها لهم على علمٍ منهم بأنها لن تخرج عن تلك الروحية الأساسية نفسها. ومع الوقت أثمرت حصيلة هذه الأنشطة كلها ابتكاراً جديـــداً لمولتكه، وهو عقيدةٌ عسكرية متماسكة انعكست في كتابه **توجيهات**

لقـــادة الوحدات الكبيرة [Instructions for Large Unit Commanders]، وهو مستندٌ استُمِدت منه - من روحه على الأقل - معظم دلائل عمل الجيوش الغربية حتى اليوم.

كـــان مولـــتكه يطـــور بطـــرق عدة أفكار نابوليون عن الحركية التنظيمية [organizational mobility] والمرونة العملياتية [operational flexibility]، ومن ثم في الـــنهاية فهْـــمِ واستخدامِ القوة. لأن الفكرة المركزية من وراء إعادة تشكيله الأركـــان العامـــة كانـــت إنشاء جملة عصبية حقيقية تستند إلى ثنائية اللامركزية والمركزية؛ لامركزية هيكلية القيادة لأجلِ تسريعِ القرارات واتخاذ أنسبها للظروف، ومركـــزية التوجه والعقيدة. وقد رأينا في حالة نابوليون كيف أن سبق الخصم في اتخـــاذ القرارات والعمل بموجبها يجعله يتصرف في المعركة استناداً إلى معلوماتٍ لم تعد قائمة فيكون تصرفه بالتالي غير مناسب. أفضل طريقة لتأمين السرعة والمناسبة هـــي ضـــمان أقصر الطرق لعبور المعلومات والأوامر فيزيائياً وعلى سلم القيادة، فكلمـــا كان صانع القرار أقرب إلى المسألة قيد المعالجة - أي أقرب إلى الميدان منه إلى القـــيادة المركـــزية - كلما كان احتمال صحة المعلومات أكبر؛ يعني ذلك لا مركـــزية القرارات. لكن، لإدراك النجاح وتركيز جهود الجيش، يجب كما أسلفنا صـــنع القرارات كلها بعقيدةٍ واحدة وتوجيهها كلها إلى الغاية نفسها. لقد مكّن نابوليون كبار قادته ومنحهم صلاحياتٍ واسعة، لكنه بقي مع ذلك المصدر الأوحد للتوجـــيه والعقـــيدة. أما في النظام الذي أوجده مولتكه، فكانت هناك مركزية في العقـــيدة ولامركزية في القيادة شملتا كل مكونات العملية العسكرية من التعبئة إلى القتال، إضافة إلى ما كان يتمتع به أركانه من قدرةٍ على التخطيط المركزي المحكم والمركـــز. وحتى في الشأن التعبوي، صمم مولتكه نظاماً يمكنه في الظروف الحاسمة تعبـــئة أعداد ضخمة من الجنود للتوجه إلى الجبهة في غضون أسابيع. وكان ذلك فـــتحاً في مجالِ السرعة بالقياس إلى ما كان قبله. فقد كان قائد كل فيلق من فيالق الجـــيش البروســـي مـــسؤولاً عن تعبئة تشكيله، بالتعاون مع السلطات المدنية في منطقـــته. لقد اجتمعت لا مركزية التنفيذ هذه مع مركزية توحيد الغرض. كانت أولى خطـــوات التعبـــئة في الحرب تعبئة الرجال والخيل للجيش المقاتل. ويبدأ في

الـوقت نفسه تجميع الرجال، فيشكل كل فوج مشاة أو فوج مدفعية كتيبة إمدادات [depot battalion] وكل فوج خيالة سرية إمدادات [depot squadron]؛ أي مزيد من اللامركزية. ثم تلي تعبئة الجيش المقاتل مباشرة تعبئة جنود الاحتياط والحاميات. وبوجـود قانون التجنيد الشامل، كان يمكن وضع خطة تعبئة تقوم الأركان العامة بـتعديلها سـنوياً، فأدخل الاستخدام المنهجي للتلغراف والسكك الحديدية لنقل القـوات والإمدادات إلى مسارح العمليات المتصورة. وكما أشرنا آنفاً، أثر الجيش تـأثيراً كبيراً في تطور السكك الحديدية، فهو الذي أوجد الحاجة مثلاً، إلى إنشاء بعض الخطوط الكبيرة بين الشرق والغرب، وحدد الطول اللازم للرصيف للسماح بإصـعاد الجنود إلى القطارات وإنـزالهم منها. وبمثل هذه الطريقة في القيادة، جمع إليها التنظـيم المناسب على المستوى الاستراتيجي، وتمكن مولتكه بالتالي من نقل دولته من السلم إلى الحرب بأسرع مما استطاع خصومه، وهذا شكلٌ آخر للحركية التنظيمية.

اسـتطاع مولتكه تحويل الأركان العامة البروسية من مفهومٍ جديد تمخضت عـنه إصلاحات ما بعد يينا إلى حقيقة واقعة. كانت هذه الآلة المعقدة، مضافاً إليها عقـيدة (مبدأ) السرعة في اتخاذ القرارات على المستويات التكتيكية والاستراتيجية، وتركيز القوة للقيام بضربةٍ حاسمة، وهي ما أتى به مولتكه وجنّده لدعم استراتيجية بسمارك الهادفة إلى تفوق بروسيا وتوحيد ألمانيا بالقوة. ولقد تكشفت هذه الرؤى المشتركة على ثلاث مراحل بدءاً من سنة 1864، عندما ذهبت بروسيا والنمسا معاً إلى حـرب الدانمـرك لتقاسـم دوقـيتيْ شلوزفيك وهولشتاين اللتين كانتا في يد الدانمرك. بالنسبة إلى بسمارك، كانت المغامرة تسعى، فضلاً عن بلوغ هذا الهدف، لتعزيـز مركـزه الداخلي وإظهار أن خططه لتوسيع الدولة القومية وسبيلَ الحديد والـدم الـذي اتبعه لم يكن أمام بروسيا من سبيلٍ ممكنٍ سواه. وقد وضع مولتكه خطـة تقوم على عقيدة الجمع لديه بين مركزية التخطيط ولامركزية القيادة، أدت بالفعـل إلى نـصرٍ حاسم، وإن لم يكن تماماً كما تمنى. فبينما كان يُنظر إليه بين أركانـه ومن بعضٍ الساسة على أنه *نصف إله*، كان كثيرٌ من ضباط الحرس القديم في الجيش البروسي ممتعضين منه وكانوا من قبلُ، يهزأون بالأركان العامة ويصفون ضـباطها بمدعي الثقافة. لذلك عدل بعض القادة بل تجاهلوا كثيراً من توجيهاته؛

ومـــع ذلـــك كـــان النصر الذي أحرزه حاسماً. فمن خلال معاهدة غاشتاين، التي فُرضـــت علـــى الدانمـــرك سنة 1865، وضعت النمسا يدها على هولشتاين، فيما غنمت بروسيا شلوزفيك ودوقية لاونبرغ. ثم كانت الخطوة التالية ضد النمسا، التي كانت قد أحبطت بنجاح محاولات بروسيا توحيد ألمانيا تحت قيادتها في خمسينيات القـــرن التاسع عشر. فقد رأى بسمارك الحرب ضرورية لإخراج غريم بروسيا من الصورة وتقليص مكانته. ونجح سنة 1866 في استخدام خلاف سياسي مع النمسا لـــدفعها إلى إعلان الحرب على بروسيا. وبعد انتصاره الأول، أصبح مولتكه أقوى سيطرةً بكثير على جميع قادته العسكريين لأنه هو الذي خطط للعمل وقاده بنفسه. فعـــبأت بروسيا بسرعة كبيرة جيشها لمواجهة النمسا وحلفائها من جنوب ألمانيا، ودخلت النمسا في ثلاثة أرتال ضخمة على جبهة واسعة. وقد مكّن هذا البروسيين من حشد قوة متفوقة فاقت قوة العدو، الذي كانت جهود تعبئته أبطأ بكثير. وكما أشرنا، لم يكن الأمر يستغرق أكثر من أسبوع واثني عشر قطاراً لنقل فيلق الحرس البروســـي من برلين إلى الجبهة البروسية. وفي كونيغراتز في بوهيميا، خاض الجنود الـــبروس معركة حاسمة. وبتفوقها التنظيمي واستخدامها بندقية الإبرة وبشيء من الحـــظ (كمـــا هي الحال دوماً في الحرب)، كان النصر حليف بروسيا. بالنتيجة، كانت حرب الأسابيع السبعة - كما باتت تعرف الحرب النمساوية - البروسية - نصراً للأركان العامة لبسمارك ومولتكه.

تحقـــق أول أهداف بسمارك وهو بإبعاد النمسا إلى الأبد عن توجيه الشؤون الألمانـــية. ولم يـــبقَ خارج القبضة البروسية سوى جنوب ألمانيا ومقاطعتي الألزاس واللـــورين المتـــنازع عليهما. وفي سنة 1870، هندس بسمارك حرباً أخرى، ضد فرنسا هذه المرة ساعياً لتوحيد الشعب الألماني ضد العدو التقليدي. واستخدم مصير الألـــزاس واللورين؛ اللتين كانتا تابعتين للإمبراطورية الرومانية المقدسة حتى القرن الـــسابع عـــشر، لتأجـــيج الشعور القومي. التقطت ولايات جنوب ألمانيا الطعم وانضمت إلى حملة بسمارك العنيفة ضد فرنسا، التي انطلت عليها الخدعة، وأعلنت الحـــرب على بروسيا. كانت مكانة مولتكه قد أصبحت لا تناقَش، بعدما رسخها بانتصارين اثنين؛ ولم يجرؤ أحد على الاعتراض على خطته للحملة. لكنه هذه المرة

فعل عكس ما فعل في هجومه الناجح على النمسا واختار دخول فرنسا بجيش مركز جداً في جبهة ضيقة؛ مظهراً بذلك كل قدرات أركانه العامة. فلقد أظهرت دراسةٌ معمقة للسكك الحديدية شرقي فرنسا، أن فرنسا لا تستطيع حشد قواها إلا في منطقتين، ميتز وستراسبورغ. وبالتالي كان أفضل خيار أمام بروسيا أن تهجم بكل قواها على هذين التجمعين واحداً بعد الآخر، بالعمل على إبقاء العدو مشتتاً لا يقدر بعضه على إسناد بعض. ووضعت الأركان خطةً محكمة لتنفيذ هذه المناورة العملياتية، التي بدأت تتكشف في 16 يوليو، قبل ثلاثة أيام من بدء الحرب، عندما أعلنت التعبئة. وفي اليوم التاسع، 24 يوليو، كان قد عبئ نصف مليون جندي تقريباً، أي نحو ضعفي حجم الجيش البروسي وقت السلم البالغ 300,000 جندي. وبدأ حشد الجيش المقاتل على الحدود في اليوم نفسه. وفي اليوم التاسع عشر، 3 أغسطس، كان الجيش المقاتل كله، وقوامه 440,000 جندي، قد حُشد ومعداته. وقد وُضعت تحت تصرف الجيش في هذه العملية تسعة خطوط حديدية بأكملها؛ ثلاثة لجيوش شمالي ألمانيا وستة لجيوش الجنوب. وبلغ متوسط مدى الخط في هذه العملية نحو 400 كيلو متراً.

كما توقع مولتكه وأركانه العامة، لم يستطع الفرنسيون مجاراة البروسيين في سرعة التعبئة ولا في نظامها وبدؤوا المعركة قبل وصول الاحتياط وكامل المعدات إلى الجيش المقاتل. لذلك لم يكتب للتعبئة الفرنسية أن تتم أبداً. وسرعان ما حوصر الجيش الفرنسي الأول حول ميتز وخاض معركتين كبيرتين: معركة فيونفيل - مارس - لا - تور في 16 أغسطس ومعركة غرافلوت - سان - بريفا في 18 أغسطس، وخرج منهما البروسيون بانتصارين. في هذا المرحلة تألقت قوى مولتكه، بالمعنى الحرفي للكلمة. وعندما انتهت المعركة، وكان في السبعين ولما يزل يمتطي جواده طوال النهار، وقد شهر سيفه مرتين في وجه العدو - وكان هذا إجراءاً حديّاً للغاية من جانب قائد أعلى، يدل على مواجهة الخطر وجهاً لوجه - وأصدر أمراً بفرق جيشه فرقين، فِرَقاً أرسلت لمهاجمة القوة الفرنسية بقيادة نابوليون الثالث التي كانت متمركزةً في حصن سيدان الحدودي إلى الشمال الغربي، وفرقاً أرسلت على جناح السرعة إلى باريس غرباً، لاستغلال انتصارات الأيام السابقة،

وواصـــل هـــو احتواء القوات المتمركزة حول ستراسبورغ إلى الشرق منه. أبلى الفرنسيون في سيدان بلاءً حسناً للغاية، بعدما قطع الزحف الألماني عنهم الإمدادات إلى عاصمتهم، ومع ذلك هُزموا، فكان النصر البروسي ساحقاً. وتخلى الإمبراطور عن العرش وفرَّ إلى إنجلترا تاركاً فرنسا تتخبط في شقاقات سياسية واجتماعية، وقد تحـــولت إلى حرب أهلية تركزت على ثورة الجمهوريين والاشتراكيين الراديكاليين في باريس ضد الحكومة الوطنية [Communard's Uprising]. وفي الولايات الألمانية، أجـــج الانتـــصار المشاعر الوطنية حتى محا الاستياء القديم من بروسيا، واختارت الـــولايات الجنوبية الانضمام طوعاً إلى الدولة الألمانية الجديدة بقيادة بروسيا. وفي مايـــو ســـنة 1871، أعلن عن قيام إمبراطورية ألمانيا - الرايخ الثاني، وتوِّج ويلهلم الأول إمبراطوراً عليها في قاعة مرايا لويس الرابع عشر بقصر فرساي. وتحقق هدف توحيد ألمانيا بالقوة، تماماً كما توقع وأراد بسمارك، الذي غدا لها مستشاراً.

مـــن الناحـــية العـــسكرية، كان مولتكه وإستراتيجيته وحملته وأركانه، هم المنتـــصرون حقاً في كل واحدة من هذه الحروب الثلاثة. فقد سمح الحشد السريع للقوة المعبأة لقائد مسرح العمليات البروسي بامتلاك المبادرة والمحافظة عليها وإملاء الأحـــداث، مجـــبراً خصومه على الرد حسب خطته. وهذا ما أدى إلى انتصارات مبكـــرة وحاسمة، إضافة إلى تحقيقها المباشر للغرض السياسي، وهو وضع الأراضي التي ينطق أهلها بالألمانية تحت السيادة الملكية البروسية. وقد أمكن ذلك من خلال عملـــية المقاربـــة الصناعية للحرب بدءاً من استخدام التجنيد الشامل لحشد عدد ضـــخم مـــن الجنود حتى التعبئة وتركيز الرجال والمعدات على الجبهة. وقد أظهر الأركان العامة - خريجو الكلية الحربية الذين تلقوا تدريب مولتكه الدقيق - إتقانهم *العملية الصناعية* للتعبئة وكذلك تحريكَ وإمدادَ حشود الرجال والمعدات في ميدان القـــتال وتنسيقَ التعامل التكتيكي مع القوات الألمانية. كان كبار الضباط - وهم الـــذين تدربوا جميعاً في الكلية الحربية نفسها وتلقوا الدعم من الأركان نفسها - أســـرع من نظرائهم الفرنسيين في اتخاذ القرارات التي ركّزت على غرضٍ واحد في إطـــار عقيدة عسكرية واحدة. كان خصومهم لا يقلون كفاءةً عن الجنود والقادة الـــبروس علـــى المستوى التكتيكي بل كانوا أحياناً أفضل منهم، وكانوا لا يقلون

عـــنهم بل أفضلهم تجهيزاً؛ لكن هذا لم يكن كافياً لمواجهة النهج العملياتي المتفوق للبروس في التعامل مع جيشهم وتنسيق أعماله.

لقـــد عكست معارك الحروب الثلاثة كلها، القديمَ والجديدَ معاً. فاحتفظت بكـــثير من السمات النابوليونية، لا سيما المناورة بالتشكيلات الضخمة مرصوصة الصفوفً. وظل التلغراف غائباً عن ميدان القتال لأنه لم يكن آنذاك نقالاً، وبالتالي ظلـــت الحاجة قائمة إلى رصِّ الصفوف لتحقيق السيطرة وتركيز القوة النارية. في المقابـــل، كانـــت المعارك كذلك أكثر تطوراً، كما تبين من ظهور أسلحة جديدة والانتشار الأوسع للتلغراف، الذي سمح بالاتصال السريع بين المستويات السياسية والاســـتراتيجية في بـــرلين وبين القادة الميدانيين؛ إلى أن، داست الأرتال المتقدمة الكـــوابل دون تفكير فمزقتها، كما فعلت في الحرب مع بروسيا. لكن بالرغم من تـــسارع وتـــيرة الأحداث السياسية والاستراتيجية، ظل الذين في الميدان محكومين بـــسرعة ســـير الرجل المحمَّل بالعتاد، وظلت إمداداتهم تتحرك بسرعة العربات التي تجـــرها الخـــيل. بعبارةٍ أخرى، نقلت السكك الحديدية حشود الرجال والعتاد إلى مـــيادين القتال. لكن، ما أن ترجل منها هؤلاء وغادروا آخر الخط حتى عادوا إلى طـــرق المواصلات القديمة. ومع أن الخيالة ظلوا موجودين في ميدان المعركة، لكن أعـــوزتهم القوة النارية، وواجهوا معدلاتٍ متزايدة من النيران المباشرة الموجهة من البنادق الجديدة التي تلقم من الخلف، وصاروا أقرب فأقرب إلى قوة استطلاع منهم إلى قوة صدم وحسم كالتي كانت أيام نابوليون. كان ذاك بحق ميدان قتال انتقالياً.

لقد عكست الانتصارات الحاسمة للقوات البروسية الجدارة العسكرية للأركان العامة وتفوقها، لا سيما في تعبئة القوات وتصميم استخدام القوة؛ وقد تبنت معظم الجـــيوش الأوروبية في السنوات التالية نموذج الأركان البروسية المخططة المدعومة بالتجنيد الشامل. وعلا شأن الأركان العامة في الإمبراطورية الألمانية الجديدة وساد الإعجـــاب بالعسكرية، ما أسهم بشكلٍ فعال في حسم الخلاف الذي كان قد نشأ بـــين مولـــتكه وبسمارك أثناء الحروب حول الزعامة في زمن الحرب. فقد جعل مولـــتكه حـــدَّ السيف هو الحدّ بين المناورات السياسية والاستراتيجية، زاعماً أن للدبلوماسية الكلمة الفصل حتى تبدأ الأعمال العدائية، عندها تصبح الكلمة الفصل

للـــسيف. فقـــد امتعض هو وجنرالاته من تدخل بسمارك في العمليات العسكرية ووجـــدوه بدائياً جلفاً وسخروا مما اعتبروه نصائحه المضحكة. من جانبه، وبنظرته إلى الحـــرب كوسيلة قوية لتحقيق الهدف السياسي، طالب بسمارك بأن يبقى فن الحكم هو المهيمن في جميع الأوقات. فقد نظر إلى أساتذة الحرب على أنهم مهنيون ضيقو الأفق لا يفهمون الدبلوماسية والمناورات السياسية - أو لا يبالون بها - وقد حدثت صدامات قوية حول هذه المسألة خلال الحروب الثلاثة، لكن مع الوقت - في الواقـــع، بعد حربين عالميتين - ثبت أن بسمارك كان على حق. وبعد مولتكه، تـــراجعت الأركان العامة شيئاً فشيئاً حتى باتت هيئةً تركز على الشؤون التكتيكية والعملياتية على حساب القضايا الاستراتيجية والسياسية. أما الحظوة التي نالتها في مـــا بعـــد لدى القيصر ويلهلم الثاني فقد جعلها، في الواقع، مركز صنع السياسة الألمانية، ولكن دون امتلاك القدرات الأساسية لهذه المهمة، آنذاك. وثبت في ما بعد أن الحرب الكبرى - ما عرف لاحقاً بالحرب العالمية الأولى - كانت كارثةً لألمانيا وأوروبـــا. وقد أكدت معاهدة فرساي سنة 1919، على حجم مساهمة الأركان العامة في صـــنع هذه الكارثة، وفرضت بشكلٍ دقيق تقطيع أوصالها ومنعت إعادة تشكيلها؛ ولعلها كانت اتفاقية السلام الوحيدة في التاريخ التي ركزت على الأركان كتهديد.

بـــنهاية الحرب البروسية - الفرنسية، كان نموذج الحرب الصناعية بين الدول قـــد اكـــتمل تقـــريباً؛ وستعمل السنوات والحروب القادمة على صقله، وستزوده الـــصناعة والتكنولوجـــيا بأسلحة أكثر فتكاً فأكثر. لكن هياكله الأساسية كانت كلـــها قد تبلورت. فخلال خمسٍ وسبعين سنة فقط - وهي فترةٌ قصيرة جداً من الناحـــية التاريخـــية، لا سيما في مجال الحرب - تغير كثيرٌ من جوانب الحرب تغيراً كـــاملاً. أصبحت ابتكارات نابوليون المحفلة في طبيعة الحرب مقبولة بشكلٍ عام في زمانه؛ وكان تأسيس الأركان العامة البروسية أوائل عام 1808، كوسيلة للرد على انتـــصاراته الحاسمة، انعكاساً لهذا التغير الأساسي. وخلال عشرين سنة أخرى جمع كلاوسفيتز هذه الابتكارات وصنفها في نظرية جديدة للحرب. بعد ثلاثين سنة من ذلـــك، كـــان أبطال الحرب الأهلية الأميركية يطبقون هذه التغيرات على ميدان معـــركةٍ صارت أكثر فأكثر صناعية، وهذا ما كان يفعله مولتكه في تشكيل الجيوش.

ولقد دفع تطبيق مولتكه اللاحق لأساليبه وهياكله في حروب توحيد ألمانيا، إدارة الحرب والجيوش إلى نقطة الكفاءة القصوى؛ وأصبح نموذجاً يحتذى، حتى يومنا هذا. وتطور استخدام القوة من خلال كل هذه التطورات، ليصبح أقوى وأكثر تدميراً فأكثر، ويطبَق بطرق عدة لغايات مختلفة، أهمها تشكيل الدول والمحافظة عليها؛ لذلك كان يُسعى من خلاله لإحراز انتصارات حاسمة. وكان ذلك أقصى هدف أو حاجة من وراء استخدام القوة، وفي هذا السياق كان استخدام القوة أشد ما كان وضوحاً. وقد عكست حروب توحيد ألمانيا ذلك.

لقد شكّلت ألمانيا الموحدة واقعاً جديداً: جيشاً كبيراً ذا خبرة عسكرية مشتركة وقدرات احتياط. لكنها واجهت كذلك مشكلةً جديدة: أنها واقعة بين فرنسا غرباً الراغبة في الثأر واسترجاع أراضيها المسلوبة، وروسيا شرقاً المستعدة للدخول في أي حلف لكبح توسع التحالف الألماني – النمساوي – المجري. وقد تضطر في أي حرب قادمة إلى القتال على جبهتين بآن واحد. وكما سنرى في الفصل التالي، جعلت هذه المعضلة الاستراتيجية تفكير الأركان العامة الألمانية يتركز على مستوى مسرح العمليات أو المستوى العملياتي، وبالتالي على وجوب إحراز نصر سريع وحاسم في أحد المسرحَيْن قبل نقل الموارد بسرعة إلى المسرح الآخر، وأدركت أنها لن تستطيع مجاراة عدوين اثنين بآن واحد. كانت هذه المعضلة الاستراتيجية نتيجةً مباشرة لإيجاد ألمانيا. كما كانت صورةً لحالة تجاوز القوة حدَّ الجدوى. فكما رأينا، كان لدى بسمارك ومولتكه، كلٌّ على طريقته ولغرضه، فهمٌ ممتاز لجدوى القوة في تحقيق الهدف السياسي. وفي هذا السياق، كانت الحروب الدانمركية النمساوية عملياً، عبارة عن مكاسب ترابية محدودة متشابكة إلى حدٍّ بعيد في سياقات سياسية؛ تكاد تكون قرارات سياسية متخذة سلفاً قبل البدء الفعلي للقتال. أما الحرب الفرنسية – البروسية سنة 1870 فكانت مسألةً أخرى. إذ كان الهدف السياسي للحرب توحيد ألمانيا تحت راية بروسيا. لذلك كانت هزيمة الجيش الفرنسي بحدِّ ذاتها ستؤدي إلى ضم الألزاس واللورين، والتوحيد. لكن التوجه إلى باريس بعد انهيار الإمبراطورية الثانية، ثم الإذلال النهائي للفرنسيين بتتويج القيصر في قاعة المرايا بفرساي، كان تجاوزاً للسياق السياسي للحرب.

لم يعش بسمارك ومولتكه ليريا نتائج الإذلال الفرنسي - أو التوسع الزائد في استعمال القوة - لكنهما أدركا في أواخر أيامهما، وهذا مدعاةٌ للسخرية، حدود القوة والنفوذ العسكري، وحاولا التحذير منهما. وبعد لقائه الأخير مع القيصر ويلهلم الثاني، الذي أتى لعيادته في مرضه سنة 1896، قال بسمارك لمساعديه: "إنْ هي حُكمت البلاد بشكلٍ جيد، أمكن ذلك تجنب الحرب القادمة، وإنْ هي حكمت بشكلٍ سيئ، فقد تمتد تلك الحرب سبع سنين!" وفي العام 1890، بعد أن ترك رئاسة الأركان العامة سنة 1888، حذر مولتكه الرايخستاغ الذي أصبح عضواً فيه، من أن الجنرالات والمتحمسين للقوة العسكرية، يحرضون على الحرب، وأنها عندما تندلع، لن يستطيع أحدٌ التوقع بمدتها وقد لا يُرى لها آخِر... والويل له إنْ كان أول من أوقد نارها بأوروبا، وأول من أشعل برميل البارود!

لقد أثبتت الحرب التي اندلعت سنة 1914، أنهما كانا على صواب.

3

الذروة:
الحربان العالميتان

مـــع نهاية القرن التاسع عشر، اكتمل نموذج الحرب الصناعية بين الدول، بعد أن اســـتقرت أركانه الأساسية وهي الحشد [mass] والصناعة [industry] والقوة [force]، وكـــذلك مفهوما العملية [process] والتنظيم [organization]. واتسع فهـــم اســـتخدام القـــوة بعـــد نابوليون ومولتكه. كذلك أثبتت الحرب الصناعية جدواها، فقد أنشأت دولاً وغيرت خارطة أوروبا. ومع تنافس القوى العظمى في أوروبـــا الجديدة هذه على السيادة، لاحت نذر حرب صناعية أخرى. وبدأ القادة والأركـــان العـــسكريون يضعون خططهم، التي استندت في جانب كبير منها إلى مفاهـــيم مستمدة من الحروب السابقة، لا سيما حروب توحيد ألمانيا. ولما أتت الحرب تـــبين أنها أضخم وأعتى مما كان يُتصور، فلم تعد حرباً بين دول، بل حرباً عالمية. ولقد شهدت الحربان العالميتان تطبيقاً كاملاً – حتى الذروة – لنموذج الحرب الصناعية.

فكانت نقطة البداية سنة 1871، ذلك أنه بعد الحرب الفرنسية – البروسية بل بعـــد بداية سباق التسلح بين القوى العظمى في تسعينيات القرن التاسع عشر، بدا واضـــحاً أن حرباً ستندلع في وقت ما في المستقبل غير البعيد؛ وكان ذاك مستقبلاً مـــنظوراً لكثيرين ممن تحدثوا عن ذلك. فالحرب قد تكون عملاً انتقامياً من جانب فرنسا ضد ألمانيا قد يتحول إلى عمل دفاعي من جانب ألمانيا؛ أو محاولة من جانب أي مـــن القـــوى العظمى آنذاك للهيمنة على دولة أخرى؛ أو عملاً استفزازياً من جانـــب إحدى هذه القوى، أو عاملاً خارجياً يجعل الحرب بين هذه الدول كلها أمـــراً لا مفـــر منه. ومع تعاظم الإحساس بقرب الحرب، كذلك قويت وتعقدت

شبكة الاتفاقيات والاتفاقيات المضادة بين الدول وارتفعت درجة الريبة المتبادلة بين القوى كافة وبين لاعبيه؛ من سياسيين وجنرالات وملوك ودبلوماسيين، حتى هيمن التفكير في الحرب على كل ما عداه. ولقد كان هذا التفكير المسلّم به لدى الأطراف هو الذي ضمن الفهم المشترك لمفهوم الحرب - على الأقل في أوروبا - بأنها حدث ضخم تتطاحن فيه قوى جبارة لإحراز نصرٍ حاسم. وبالرغم من كلمات مولتكه المتبصرة وقلةٍ قليلة من العقلاء سواه، كانَ يعتقد أيضاً أن هذه الحرب ستكون سريعة، كحروبِ توحيد ألمانيا حيث تقف فيها الجيوش الضخمة، برجالها وعتادها ودولها، وجهاً لوجه في مواجهة ميدانيةٍ كبرى، تقرر في انقضاضة ضارية واحدة مَن على حق ومن على باطل. حرباً تنهي كل الحروب، لأن دولةً واحدة أو ربما اتحاد دول، بما لها أو له من قدرات صناعية، ستسود أو يسود بشكلٍ حاسم على الأخرى أو الآخر. وسيبلغ نموذج الحرب الصناعية بين الدول مداه؛ ثم يصبح ضمناً لا حاجة إليه.

كان منطق الحرب التي تنهي كل الحروب بسيطاً، فبما أنها نجحت في تغيير خارطة أوروبا من خلال المقدرة الصناعية، يمكنها بالتالي أيضاً رسم حدود قوتها المهيمنة المطلقة. ولسوء الحظ، كانت بساطتها هذه خطيئتها المميتة، لأن احتمال أن تؤدي الحرب الصناعية إلى تدمير كامل على امتداد أوروبا لم يكن يبدو وارداً لدى كثيرين، لا سيما لأن الازدهار كان شاملاً. فبعد أن تغير الزمان، كانت المعجزة الصناعية الأوروبية التي ستُمِد الحرب المقبلة آخذةً في الاتساع - وقودُها الفحم والزراعة - تصنع السلع من مواردها الأولية وموارد إمبراطورياتها، لتبيعها في أسواقها المحلية وأسواق المستعمرات. ونما عدد السكان نتيجة الصحة والثروة، ونمت كذلك الدولة القومية بصفتها الوحدة الحاكمة المهيمنة أو الأمم التي تطمح لأن تصبح دولاً، لا سيما في الإمبراطورية الألمانية. ونمت معها الأفكار والمشاعر الوطنية التي أدت في معظم الأحيان إلى ظهور الشعور القومي [nationalism]. وظهر ثالوث كلاوسفيتز، الشعب والدولة والجيش، في توازن شبه تام، فلم يكن هذا نموذج نابوليون للدولة - حيث كان الركن المتمثل بمُثل الثورة أو بالإمبراطور الذي يقود الركنين الآخرين للثالوث،

الجيش والشعب - ولا النموذج الروسي الذي يهيمن فيه الجيش على الدولة والشعب. فمع شيوع الحرب وتطورها كانت الأركان الثلاثة كلها تلعب معاً في أنحاء كثيرةٍ من أوروبا. ففي مزيجٍ من الكبرياء القومي والحماسة العسكرية، كانت فكرة الحرب - إنها القمة المنطقية للمجد في ذلك الزمان - حديثَ الساسة والجنود والمدنيين على السواء. كما كان إظهار المقدرة الصناعية للأمة كذلك دليلاً على مقدرتها العسكرية، سواءٌ أكانت هذه بالسفن، أم بالمدافع، أم بالطلقات؛ وكذلك كان نمو عدد السكان دليلاً على قدرتها الصناعية على حشد الرجال في الميدان، مثلما كان طول خطوطها الحديدية وامتداد أساطيلها البحرية. لقد كان محض الازدهار في ذلك العصر دليلاً على الاستعداد للحرب. فقد كان هناك توازنٌ منطقيٌّ دقيق يصونه توازن القوى. ولما اختل هذا التوازن سنة 1914، ذهبت أوروبا إلى الحرب.

لقد كانت الدراما والرعب الشاملان للحرب العالمية الأولى علامةً على انتهاء حقبة بشرية، وتلك حقيقة لم يستغرق إدراكها وقتاً طويلاً؛ بالفعل، ليس أكثر من سنةٍ واحدة منذ بداية الحرب، عندما دُفنت جميع الأفكار التي تَعتبر السرعة سمة الحرب عميقاً تحت أوحال الخنادق في فلاندرز، وجنباً إلى جنب مع خيرة شباب أوروبا. وجمدت كل الحركية والمرونة العملياتية في الخنادق مع جيوش التجنيد الإلزامي الضخمة التي عُبِّئت سنة 1914. فبدون نصرٍ سريعٍ وحاسم، لم يكن ثمة جدوى لاستخدام القوة الحاشدة. وبإقامة الخطوطِ الأمامية، عُبِّئت اقتصادات وشعوب دول بأكملها لخدمة الوحش؛ إذ تحولت الحرب الصناعية بين الدول إلى حربٍ شاملة بين الأمم المتحاربة. فقد أحدث الناتج الصناعي لكتلتين اقتصاديتين ضخمتين، الظروف الطاحنة لحرب الخنادق على الجهة الغربية، وأدى إلى تطوير جميع المعدات التي تتواجد بين يدي القادة اليوم، تقريباً. لا أريد أن أعيد سرد التاريخ ولا حتى التاريخ العسكري لهذه الحرب الجائحة العنيفة، فثمة رواياتٌ ممتازةٌ كثيرةٌ لها في كتبٍ أخرى؛ لكنني سأتوقف، مع ذلك، عندهما معاً لشرح تطور القوة وجدواها في سياق الاتجاهات الرئيسة التي نتابعها في هذا الكتاب. وسأبدأ من خطة شلايفن وخلفية هذه الخطة.

بعد توحيد ألمانيا تحت لواء بروسيا، سعى بسمارك لإقناع القادة الأوروبيين الآخرين أن هذه القوة العظمى الجديدة كانت ترتيب سلام. وكان - وهو الذي يفهم التهديد الاستراتيجي - يخاف أشد الخوف من عزل ألمانيا والحرب على جبهتين. ولتجنب هذا المآل كان مدفوعاً بقاعدتين أساسيتين هما: تفادي النزاعات بين قوى وسط أوروبا، وتوطيد حالة من شبه الهيمنة كوسيلة لضمان أمن ألمانيا. وشرع بتحقيق هذين الهدفين لسياسته الأمنية من خلال منظومةٍ من التحالفات الاستراتيجية. فلما كانت فرنسا تستعد للثأر بعد ضم الألزاس واللورين، اتجه نحو جيرانه الآخرين، فعقد تحالفاتٍ مع النمسا-المجر سنة 1879 ومع إيطاليا سنة 1882. لكن أعظم نجاح لدبلوماسيةٍ بسمارك كان، مع ذلك، توقيعه معاهدةً سرية مع روسيا سنة 1887، وهي معاهدة إعادة التأمين [Reinsurance Treaty]، التي أخلّ مضمونها بروح الاتفاقية مع النمسا-المجر، لكنها أتاحت له، في إطار سياسته الأمنية، أن يتجنب الحرب على جبهتين.

ثم أتى سقوط بسمارك من سدّة الحكم سنة 1890، ليعلن نهاية عهد الدبلوماسية الألمانية الحذرة. وسرعان ما ظهر موقفٌ أكثر عدائية في العلاقات مع القوى العظمى الأخرى، تدعمه استثمارات ضخمة في الجيش والأسطول. وكانت معاهدة إعادة التأمين مع روسيا أولى ضحايا هذا الموقف الجديد. ففي سنة 1893، رفضت روسيا - مدفوعةً جزئياً بأسباب اقتصادية - تجديد الاتفاقية واختارت عوضاً عن ذلك أن تتجه إلى فرنسا طلباً للمساعدة المالية والحماية العسكرية. ومع انتشار سباق التسلح الأوروبي إلى البحار، تعاظم قلق بريطانيا من تنامي أسطول القيصر ويلهلم. إلى أن انهارت العلاقات البريطانية - الألمانية، المتوترة أصلاً، بإجازة الرايخستاغ - مشروع القانون البحري الأول سنة 1898 - الذي سمح بإضافة سبع سفن حربية وطرّادين ثقيلين وسبعة طرّادات خفيفة إلى الأسطول الألماني، ثم أتى المرسوم البحري المتمم سنة 1890 الذي ضاعف عدد القطع البحرية المضافة إلى الأسطول ومعه المطالبات الألمانية في المغرب ليزيد الطين بلة في تلك العلاقات. وفي سنة 1904، وقّعت بريطانيا وفرنسا حلف الوفاق الودي [Entente Cordiale]، وهو اتفاقٌ غير ملزم حلّ النزاعات بين البلدين على

الأراضي، لكنه كان إيذاناً بحدوث تغيرٍ واضح في سياسة بريطانيا تجاه فرنسا. وتأكد ذلك سنة 1907 عندما انضمت بريطانيا إلى التحالف الفرنسي-الروسي. فتحقق بذلك الوفاق الثلاثي الذي أراد بسمارك تجنبه بأي ثمن.

فبات يتعين على ألمانيا، التي أصبحت مطوَّقة بتحالف من القوى المعادية، أن تواجه ليس فقط احتمال الحرب على جبهتين بل في البحر أيضاً؛ وهذا تحدٌّ استراتيجي جديد للأركان العامة. وكان التفوق العددي لحلف الوفاق واضحاً، ففيما كانت الإمبراطورية الروسية تحتكم على عددٍ ضخم من جنود الاحتياط، كان في وسع بريطانيا وفرنسا الاعتماد على مستعمراتهما طالما بقيت بريطانيا سيدة البحار. لكن، بالنسبة إلى الأركان العامة، كانت نقطة ضعف روسيا اتساع رقعتها الجغرافية. فمساحة مملكة القيصر الشاسعة وحدها كانت تعني أن التعبئة ربما تكون عملية طويلة، خاصة وأن السكك الحديدية الروسية لم تكن تجاري نظيراتها في أوروبا الوسطى والغربية تطوراً. في المقابل، كان الجيش البروسي والألماني قد أثبتا مرتين قدرتهما على التعبئة السريعة والهجوم مباشرةً بعد تركيز الحشود، وكانا يعتقدان أن في مقدورهما السعي أولاً لتدمير أحد الخصوم بشكلٍ سريع وحاسم قبل تركيز قواهما كلها على الآخر. ووضع الكونت ألفريد فون شلايفن - رئيس الأركان الألمانية العامة من سنة 1891 إلى سنة 1906، فور تسلمه منصبه - استراتيجيةً هجومية سريعة يمكن أن تحقق هذا الهدف. فقد اعتقد أن تعبئة الألمان والفرنسيين يمكن أن تتم في أسبوعين، بينما قد تستغرق تعبئة الروس ستة أسابيع بالنظر إلى اتساع رقعة البلاد ومحدودية شبكة خطوطها الحديدية، ما يترك أمام الألمان قليلاً من الوقت لهزيمة الفرنسيين قبل الالتفات إلى الجبهة الشرقية. كانت المشكلة التي واجهت شلايفن هي الحصون التي شيَّدها الفرنسيون بعد سنة 1870 لحماية حدودهم الجديدة مع الألزاس واللورين الألمانية والتي كان من شأنها إعاقة بل وقف الهجوم الألماني. وقد حلَّ هذه المسألة بقرار مهاجمة فرنسا عبر بلجيكا، وهي دولةٌ محايدة منذ سنة 1839، ما يسمح لجناحه الشمالي بتفادي الدفاعات الفرنسية. وللقيام بذلك، كان عليه أن ينقل أعداداً ضخمة من القوات عبر العوائق المائية للبلاد المنخفضة كبلجيكا وهولندا واللكسمبورغ، وأن يتخطى الدفاعات

البلجيكية بالسرعة الكافية، وأن ينقل ما يكفي من القوات لإنتاج التركيز اللازم منها على الحدود الفرنسية. من ثم تقوم هذه القوات بحركة التفافية كبرى عبر الشمال الفرنسي حول باريس لتهزم الجيوش الفرنسية في عقر دارها. وبحسب الخطة، كان 85% تقريباً من القوات ستوزع على مسرح العمليات الغربي في الأسابيع الستة الأولى من الحرب، بينما تمسك 15% المتبقية بالجبهة الشرقية، بانتظار وصول الجيوش الروسية.

وعندما اندلعت الحرب في 4 أغسطس سنة 1914، وضعت خطة شلايفن، مع بعض التعديلات، موضع التنفيذ، ولكنها فشلت في نهاية الأمر. فقد تخطى الواقعُ المتمثل بحشد أعداد ضخمة من الرجال والمعدات وتركيزها في رقعة جغرافية صغيرة نسبياً، وهذه سمةٌ أساسية من سمات الحرب الصناعية - الخطة. فحتى قبل أن تبدأ الأعمال الحربية رسمياً، كانت القوى الأوروبية الكبرى قد بدأت أضخم مجهود تعبئة شهده العالم في أي وقت مضى. فنُشرت الخطط، التي كانت قد وضعت بعناية منذ عقود لتوجيه المجتمع إلى الحرب، حتى غطت معظم جوانب الحياة المدنية، لا سيما في ألمانيا وفرنسا. وانطلقت العملية الصميمية للحرب الصناعية التي قامت في الحرب الأهلية الأميركية. فبدأت السكك الحديدية، التي وضعت تحت السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للدولة، تنقل الرجال والخيل والعتاد إلى الجبهة. وفي 17 أغسطس، كان قد ضوعف عديد جيش الرايخ الألماني - الذي كان قوامه زمن السلم 800,000 رجل - ستة أضعاف بتعبئة جنود الاحتياط. فكان نحو 1,485,000 رجل قد نقلوا بالفعل حتى ذلك التاريخ إلى الجبهة مع بلجيكا وفرنسا، مسلحين وجاهزين للدخول في المعركة. وقد جارت البلدان على الطرف الآخر هذا الإنجاز. وبالفعل، فقد أثبت نظام المواصلات الفرنسي كفاءةً متعاظمة؛ ولم تقلّ كفاءة النمسا في التعبئة عن ذلك، وحتى الروس فاجأوا الألمان بسرعة تركيز جيشهم الأول والثاني في بولندا. وهكذا، وفي بحر أسابيع، حُشدت في الميدان أعدادٌ ضخمة من القوات. ففي نهاية أغسطس، كان قوام الجيش الفرنسي 62 فرقة مشاة، وقوام كل منها 15,000 رجل. وتباهى الرايخ الألماني بحشد 87 فرقة وحَشَد حليف هابسبرغ 49 فرقة. فيما جنّد الروس، على الجبهة الشرقية، 114 فرقة وهو رقمٌ مذهل. وزُجَّ بهذه الأعداد الضخمة من الرجال ومعها

ملايـين الجـياد وملايين أطنان المعدات بسرعة في ميادين القتال بأعداد وسرعة أكبر بكثير مما توقع شلايفن وأركانه عندما وضعوا الخطة. إذ كانت جيوش الأطراف كافة قـد وعت أهمية السرعة في التعبئة؛ على الأقل ما يكفي لإدراك أن مجرد تجميع القوات غير كاف؛ فلتطبيق القوة من خلال هذه القوات كان لا بد من وضعها في الموضع الصحيح وبالتشكيلات الصحيحة.

فشلت خطة شلايفن ببساطة لأن الفرنسيين صدّوا الهجوم الألماني. وتلك هي مـشكلة الخطط، فالعدو لا يتعاون دوماً مع الافتراضات التي تقوم عليها. وكذلك ثمـة مشكلةٌ أخرى في الخطط وهي أنها توضع كخطط طوارئ تحسباً للحدث قبل وقـوعه - فقـد ترك شلايفن العمل قبل ثماني سنوات من اندلاع الحرب - وقام بتنفيذ خطته أناسٌ لم يشاركوا في وضعها، ولا يعرفون بالضرورة الافتراضات التي قامت عليها، وهذا ذلك كان الوضع بألمانيا. وقد حلَّ محل شلايفن سنة 1906 في رئاسـة الأركان العامة، هلموت فون مولتكه الأصغر ابن أخ العبقري العسكري الفـذّ من القرن التاسع عشر. وبخلاف سلفه أو عمه، لم يكن ابن الأخ، كما كان يعـرف، جسور الطبع؛ ولم يكن ذاك البتة لمصلحة الألمان. فالخطة الجريئة تتطلب جـرأةً في التنفيذ لا تلكؤاً بانتظار وقوع الأحداث واحداً تلو الآخر. ففي الوقت الـذي كان ظلُّ الحرب يقترب أكثر فأكثر، عمد مولتكه الأصغر إلى خفض عديد قـواته على الجناح الشمالي، مرسلاً قسماً منها إلى الجبهة الشرقية، ولم يفده ذلك بـشيء علـى أيّ حال بعدما عبأ الروس قواهم بأسرع مما كانت متوقعاً منهم أن يفعلـوا. وعلى الجبهة الغربية، أبدى البلجيكيون والبريطانيون والفرنسيون مقاومةً أعـند بكثير من المتوقع، واستغرقت لوجستيات نقل الحشود الألمانية ومعداتها وقتاً أطول من المتوقع. فبعد هجماتهم الأولى، سبق الألمان وسائل مواصلاتهم ومدفعيتهم الثقـيلة، التي كان لها أعظم الأثر في المعارك الأولى. فاستغل جوفر والأركان العامة الفرنـسية، والامتداد الزائد للقوات الألمانية لانتزاع المبادرة العملياتية. ولعل تلك كانـت إحـدى المراجعات المهمة المطلوبة التي لم تتم منذ أيام شلايفن، فلم يعد الفرنسيون ضعافاً يلعقون جراح هزيمة عام 1870. فقد أصلحوا شأنهم وشكلوا آلة حربٍ قويةً وفعالة. واحتفظوا برباطة جأشهم تحت القيادة العامة الممتازة للماريشال

جوفر، وشنّوا هجومهم المعاكس في المارن بقيادة الجنرال فوش، مرددين المقولة الشهيرة [My centre is giving way, my right is in retreat; situation excellent. I shall attack].

المركزُ منّي ينهار، والميمنةُ تتقهقرْ؛
ما مِن هذا الوضعِ أُضار، وللهجومِ أتحضّرْ.

وهكـــذا فعل فوش ونجح. أما الألمان، في المقابل، فقد وجدوا أنفسهم لوهلة في حالة انحدار، وفقد مولتكه السيطرة على قادة جيشه، وصار كالمايسترو الذي لم يعـــد العازفـــون يأبهون له. وفقد كذلك منصبه، واستعيض عنه في رئاسة الأركان العامة بالجنرال إريك فون فالكنهاين في 14 سبتمبر سنة 1914.

لم يحـــرز أحـــدٌ نصراً حاسماً في الجولة الخاطفة الأولى من الحرب. فبدلاً من ذلك، حلت حالةٌ من التوازن بين القوى المتصارعة. فالطرفان كلاهما ندٌّ للآخر في اختبار القوة ومصممٌ على كسب صراع الإرادات. وبات من الواضح والحالة هذه أن نهايـــة الحرب، كيفما أتت، سيكون لها تعريفٌ جديد. فالنصر الحاسم ربما لن يكـــون سريعاً، وربما يكون غير نهائي كما كان في حروب توحيد ألمانيا، لأنه كان سينطوي على أكثر من مجرد تدمير للقوات في الميدان. ولن يكون بعد الآن صراع قـــوةٍ عسكرية مع قوةٍ عسكرية أخرى وحسب، بل مواجهةً أبعد مدى من ذلك تشملُ الاقتصاد والشعبَ على كل جانب.

في نهاية أكتوبر سنة 1914، استقر الوضع تقريباً على الجبهة الغربية على خطٍّ يمـــتد مـــن بحـــر الشمال إلى سويسرا، حيث تحتل ألمانيا معظم بلجيكا و20% من فرنـــسا؛ وهذه 20% هي التي كانت تضم 80% من القوة الصناعية. وسيظل هذا الخـــط نفسه تقريباً لأربع سنوات قادمة، لا تكاد تغير منه المعارك الضخمة شيئاً. وهو كذلك يفسر أحد الأسباب الأساسية لاستمرار الحرب، بخلاف الآراء الشائعة المخـــتلفة أنها *طالت* دون طائل أو أنها أصبحت سلسلةً من المعارك التافهة؛ وهو أن فرنسا وبلجيكا كانتا محتلتين. فلمّا لم تكن هاتان الدولتان الحليفتان لتذعنان لقوى المحـــور، ولم يكـــن أمامهما من خيار سوى مواصلة القتال. لذلك لم تكن المعارك بدون طائل ولا تافهة، بل غير حاسمة لأسبابٍ تقنيةٍ وجيهة.

لقد كانت مشكلة كلا الطرفين على المستوى الاستراتيجي ومستوى مسرح العمليات، تشبه من جوانب عدة، المشكلة التكتيكية القديمة لمحاصرة قلعة من قلاع القــرون الوسطى. يقوم المهاجم أولاً بحفر خنادق لحماية نفسه من نيران العدو، ثم يقترب ويحفر، ويحفر ويقترب حتى يصبح مهاجموه قاب قوسين أو أدنى من المُدافع وهــم محميين. وفي هذه الأثناء، يحاول إضعاف أو إحداث ثغرة في الحاجز الدفاعي للقلعة بالنار أو الألغام أو المدفعية. وعندما يتيقن القائد من أنه أحدث ثغرةً في هذا الحاجــز أو أصــبح في إمكانه عبوره، ويتيقن كذلك من أن في مقدوره حشد قوة مهاجمـــة كافــية قريبة بما فيه الكفاية من الثغرة، بحيث لا تؤخرها أو تعيقها نيران العــدو، يحاول حينها الاستيلاء على القلعة. هذا مثال لاستخدام *نظام الخنادق* في الهجــوم، لكن الخنادق تستخدم أيضاً في الدفاع. فقد دفعت خطورة ومدى بنادق التلقــيم الخلفي المشاة في القرن التاسع عشر إلى حفر الخنادق لحماية أنفسهم منها، وكان عدم وجود اتصالات ميدانية في ذلك الوقت سبباً موجباً لربط هذه الخنادق بعضها ببعض. والخندق بالطبع ثابت، بعكس الدرع، ويصبح شاغله مدافعاً بدوره عن حفرته التي تدافع عنه، وكلما اتسعت منطقة الخندق، اتسعت المنطقة الدفاعية، وتــضخم نظام الخنادق. وكما في حالة القلعة تماماً، يمكن للمرء في معظم الأحوال الالــتفاف على الموقع وتطويقه وإضعافه. لكن بخلاف حالة القلعة، لم يكن المدافع في نظام الخنادق ليحصل على الأرجح على تلك الإمدادات أو الدفاعات المتطورة للــصمود مدةً طويلة في وجه مهاجمٍ مصمم ذي قوة متفوقة تدعمها المدفعية. في الحــرب العالمية الأولى، تخندق كل طرف؛ الألمان كمدافعين بصفة أساسية، القلعة المحاصَــرة، والحلفاء كمهاجمين بصفة أساسية وهي المحاصِرين. وكذلك كان حجم الجــيوش والقدرات الصناعية لقوى المحور والحلفاء من الضخامة، بحيث ملأ المكان كلــه بالــرجال على طول الجبهة وأمدهم بأسباب البقاء. لقد كانت هذه القوى قــادرةً على القيام بذلك بما يكفي من الرجال وبالعمق الكافي – أو الكثافة المرتفعة – بحيث لم يعد ثمة جناح يحرَّك، وكانت نهايتا الخط مثبتتين بقوة في بحر الشمال وعلى الحدود السويسرية. ولمّا لم يكن هناك جناح يُستخدم، كان يتعين على المهاجم أن يجــد طــريقةً لخرق أو عبور دفاعات الخصم. وفي ربيع عام 1918، هجم الألمان

بقيادة الجنرال لودندورف، واخترقوا دفاعات الحلفاء، ولكنهم لم يستطيعوا استغلال هذا النجاح. وفي النهاية، كان النصر حليف الحلفاء، وأنهوا بذلك الحرب. لكن الأمر استغرق منهم أكثر من ثلاث سنوات من العمل الشاق لتطوير الجيوش وتكتيكاتها ومعداتها لتنجح أخيراً في تطبيق القوة العسكرية لدفع الخطوط الدفاعية الألمانية للوراء وإبطال فعاليتها.

بعد جهوز الجبهة وبدء الأعمال القتالية سنة 1914، تطورت طبيعة القتال واستخدام القوة بسرعة. وكانت أسباب ذلك، مرةً أخرى، نتيجةً مباشرة لضخامة - مجرد ضخامة - الحرب الصناعية الشاملة، ومستوى التطور الذي عاصرها في وسائل المواصلات والاتصالات. فقصة الجبهة الغربية، التي أصبحت صورةً رمزيةً معبرة عن الحرب ككل، كانت مرةً أخرى نتيجة ذلك التحول من سرعة تحريك القوات على المستوى الاستراتيجي وعلى مستوى مسرح العمليات باستخدام السكك الحديدية إلى سرعة الجندي الراجل المحمَّل بعد أن يغادر محطة آخر الخط، ومن استخدام التلغراف والهاتف إلى استخدام الساعي الراجل أو الراكب أو الاتصال الشخصي. فكانت المشكلة على المستوى العملياتي، هي إيجاد طريقة لإحداث ثغرة في الخط واسعة بما فيه الكفاية ويمكن عبورها للهجوم على العدو في العمق. وقد فاقمت السكك الحديدية هذه المشكلة لأن المُدافع، المتراجع باتجاه نهاية خطه الحديدي، كان في مقدوره تجميع القوات باستخدام هذا الخط بأسرع مما كان يستطيع المهاجم، الذي يبتعد بتقدمه عن نهاية خطه، ويفقد بالتالي القدرة على استغلال أي تقدم أحرزه منذ البداية على قدميه. ونتيجة هذا الواقع الصناعي اتخذت الحرب على الجبهة الغربية شكل حرب استنزاف صرف. وكانت هناك حركة، لكن لم يكن هناك متسع للمناورة. كان الرجال والعتاد يُنقلون، في عملية صناعية، بالسكك الحديدية إلى الخط ليواجهوا حشداً مقابلاً من الرجال والعتاد. وتتجمع حشودٌ ضخمة من القوات، ثم يهجم أحد الطرفين على الآخر، ويسعى المهاجم دوماً لخرق الدفاعات ليتمكن من التدفق منها خلف المُدافع وتدميره. وتستمر عملية الهجوم والهجوم المضاد لأسابيع، مسببةً للخط مدّاً وجزراً في تبادلٍ منهك للطرفين تغذيه العملية الصناعية، التي كان يتعين إدارتها وفق برنامج؛ ولم

تكن وسائل الاتصالات الموجودة آنذاك لتتيح أكثر من البرمجة. والنتيجة، أن هجوم قوة على قوة لتحقيق نصرٍ سريعٍ وحاسم - وهو هدف الحرب الصناعية بين الدول - أصبح مستحيلاً. وكان مأزق الخنادق المنهك في مثل هذه الظروف شبه حتمي.

كانت الهجمات تشنّ من خندق إلى خندق لاحتلال الأرض ويدعمها قصفٌ مدفعيٌّ عنيف. وبالفعل، كانت الحرب العالمية الأولى حرب مدفعية في المقام الأول، وكانت آلاف المدافع الضخمة التي نصبت على كل جانب السبب الأكبر للهلاك. فقد تبعت التكنولوجيا هذه التطورات شبراً بشبر، فاستعيض بسرعة عن قذائف *شرابنل* المتشظية، التي تناسب أكثر ما تناسب الهجوم على الجنود المكشوفين، بالقذائف شديدة الانفجار الأكثر فعالية في تدمير الخنادق والتحصينات الأرضية. وكان الهدف من القصف المدفعي تمزيق وحدة الدفاع بمهاجمة عدة أهداف. فكان الهدف الأول هو المدافع نفسه؛ فحتى لو لم يقتله، كان يوهن معنوياته بالصدمة. وكان الهدف الثاني هو محيط المُدافع؛ أي تدمير نظام الخنادق وتمزيق خطوط الهاتف وخرق حواجز الأسلاك الشائكة وتحطيم الخنادق نفسها. أما الهدف الثالث فكان تدمير مَدافع العدو. وعندما يبدأ هجوم المشاة، كان يطلب من المدفعية إبقاء العدو مختبئاً فيما تقوم الموجات المهاجمة بالإطباق على أهدافها، وكذلك مهاجمة جنود احتياط العدو عندما يطلقون النار أو ينهضون للقيام بهجومٍ مضاد. وقد كان القصف المدفعي عنيفاً في بعض الأحيان، كما في أوج معركة السوم، إلى حدّ جعل الألمان يطلقون على الظاهرة اسم معركة المعدات [die Materielschlacht]. أوجد هذا النوع من حرب الخنادق، طلباً لا متناهياً على الرجال والذخائر والإمدادات دون تحقيق مكاسب أو انتصارات ظاهرة في أغلب الأحيان. وأصبحت هجمات المشاة أمراً مكلفاً للغاية، وأدت إلى وقوع خسائر هائلة على الطرفين. ففي سنة 1916، وفي اليوم الأول من معركة السوم، أصيب نحو 60,000 جندي بريطاني، قتل منهم 20,000. وفي معركة فردان المتواصلة تلك السنة، أطول معارك الحرب، خسر الفرنسيون 550,000 رجل والألمان 434,000. فبعد أن فشلت الحرب الصناعية الشاملة في إنجاز وعدها بالنصر السريع الحاسم، راحت تنتج الضحايا بالجملة. ولعلها تكون حقيقة واضحة، أنه كلما طال أمد الحرب على الرجال

المشاركين فيها بشكل مباشر، ارتفع عدد الضحايا، وكلما ارتفع عدد هؤلاء ارتفع عدد الضحايا كذلك. وبالتالي، يجب على المرء، كقاعدة عامة، الإبقاء على معظم جنوده بمنأى عن الالتماس المباشر مع العدو أطول مدة ممكنة، والتخطيط للاشتباك في عدد كبير من المعارك الصغيرة والسريعة. وبهذه الطريقة، حتى لو طال أمد الحرب، لا يطول أمد المعركة معه. ولكن، للقيام بذلك، يحتاج المرء إلى حيّز من المكان والزمان، ولم يكن هذا متاحاً على الجبهة الغربية؛ أي لم يكن هناك مجالاً للمرونة العملياتية.

وعلى التوازي مع بناء آلة حرب صناعية، أسوةً بجيرانها الأوروبيين الذين فعلوا ذلك في القرن السابق، آل أمر بريطانيا إلى أن تلعب دوراً خاصاً في الحرب. فقد حافظت طويلاً على أسطولها الملكي للدفاع عن شواطئها وتجارتها ولاستعراض عضلاتها ونفوذها. ففي نهاية القرن التاسع عشر، عكس حجم هذا الأسطول المبدأ الذي كان يقضي بوجوب أن يكون أضخم من مجموع ثاني وثالث أسطولين يليانه ضخامة في العالم. وقد دفع حرص بريطانيا على تفوق أسطولها البحري على الدخول في سباق تسلح مع ألمانيا في ثمانينيات القرن التاسع عشر، لكن الجيش البريطاني ظلّ قوةً متطوعةً صغيرة يشبه دورها دور *جندرمة إمبراطورية*؛ وهذا أحسن وصف له. وكانت لدى هذا الجيش خبرةٌ كبيرة في الحروب الصغيرة، وفي تشكيل وقيادة القوات الوطنية المحلية والتعاون معها. ولحقت به بعض الهزائم المهمة، كمعركة آيلاندوانا سنة 1879، لكن البريطانيين، كما قال الشاعر هيلير بيلوك: "يملكون مدفع مكسيم، ولا يملكه أعداؤهم" [Whatever happens, we have got, the Maxim Gun, and they have not]؛ أي كانت لديهم أفضلية صناعية وتكنولوجية، وأنهم كانوا يربحون حروبهم. هكذا، طوال القرن التاسع عشر، وبخلاف القوى الأوروبية التي ركّزت على بناء جيوشٍ صناعية مجندة، استخدم البريطانيون قوتهم الصناعية لتطوير أسطول قادرٍ مرةً أخرى على خوض المعارك البحرية الكبرى كمعركة ترافلغار، وما من شأنه في اعتقادهم حماية المملكة والإمبراطورية، والاكتفاء بتجهيز جيشٍ صغير يملك هذا الأسطول ويسيطر عليه.

وفي سنة 1899، علّمتهم جيوش جمهوريات البوير أنْ *لا نهاية للدرس* كما قال كبلينغ في قصيدة **الدرس**. وبما أن بريطانيا خرجت منتصرةً في النهاية، أدت

هزائمها الأولى في تلك الحرب إلى وضع تقرير **هالدين** سنة 1908 وإجراء إصلاحات عسكرية واسعة. وفي سنة 1914، كان الجيش البريطاني قد أصبح جيشاً محترفاً جداً، لكنه ظلّ مع ذلك جيشاً يعتمد على المتطوعين في قواه البشرية. لذلك كان صغيراً، دون 250,000 رجل بقليل، مع عددٍ قليل من جنود الاحتياط كان معظمهم يخدمون في الجيش الإقليمي [Territorial Army] الذي كان بحجم هذا الجيش. ولأنه جيشٌ صغير بالمقارنة مع الجيوش الفرنسية والألمانية التي كانت تعد بالملايين، فلم يُحسب للجيش البريطاني حسابٌ كبيرٌ في خطة شلايفن. فعندما اندلعت الأعمال الحربية سنة 1914، أشار إليه القيصر ويلهلم مرة بأنه ذلك *الجيش الصغير التافه*. ومع ذلك، حسبت الأركان العامة الألمانية المخاطرة بدقة، معتبرةً التهديد البريطاني المحتمل ثانوياً بالمقارنة مع مكسب النصر السريع المحتمل على الفرنسيين. ربما كانوا على صواب من الناحية العسكرية المحضة حين وضعت الخطة أواخر القرن التاسع عشر، ولكن هل كان الحساب ما يزال صحيحاً حتى سنة 1914، فذلك أمرٌ مشكوكٌ فيه؛ ليس لأن البريطانيين زادوا عديد جيشهم إلى حدٍّ كبير، بل لأن الألمان لم يكونوا بالضرورة يقدّرون الموقف على الأسس نفسها كما كانوا يفعلون في السابق. فمن الممكن جداً، أن تكون حساباتهم السياسية للهيمنة على أوروبا عند اندلاع الحرب، مدفوعةً بتحقيق هدفهم العسكري الاستراتيجي بهزيمة الجيش الفرنسي قبل التفرغ للجيش الروسي، بدل أن يكون الهدف العسكري مدفوعاً بالهدف السياسي. ومع ذلك، قد يكون الهدفان السياسي والعسكري في الواقع، قد تطابقا إن كانت المؤسسة العسكرية في برلين قد أصبحت فعلاً هي من يملي السياسة، كما كانت تلمح الدعاية السياسية البريطانية آنذاك. فالمقدمة المنطقية التي قامت عليها خطة شلايفن – وقضت بتجاهل التهديد العسكري الذي تمثله بلجيكا وبريطانيا، ولو على حساب جعلهما عدوين جديدين – يعكس طغيان الحسابات العسكرية على الحسابات السياسية. فهذه نقطة مهمة، فإني وإن كنت لا ألمح إلى أن بريطانيا ما كانت لتدخل الحرب تحت راية حلف الوفاق الثلاثي، فقد أنتج التصرف الألماني وضعاً جديداً، خرق الحياد البلجيكي. وكضامنٍ لذلك الحياد، اضطرت بريطانيا إلى التدخل، ما عزز صوابية موقفها من

الانخـــراط المتزايد في الحرب من الناحية الأخلاقية، وقوّى العزيمة السياسية للأمة في هذا الاتجاه.

ذلـــك أنـــه في الأســـاس، وبالرغم من تحويل الجيش إلى جيشٍ محترف، وأن بريطانيا طرف في حلف الوفاق الثلاثي، ظلت الاستراتيجية العسكرية – السياسية الـــبريطانية في الـــسنوات الـــتي سبقت الحرب متمسكة بمبدأ دعم حلفائها بقوتها البحـــرية ووسائلها الاقتصادية بفرض حصارٍ بحري على قوى المحور وإمداد الحلفاء بالمعـــدات. ولّما لم تكن بريطانيا قد اشتركتْ في أي حرب على البر الأوروبي منذ حرب القرم في أواسط القرن التاسع عشر – وهي حربٌ كحروب المستعمرات لم يشترك فيها الشعب البريطاني على نطاقٍ واسع – كانتْ صدمتها هائلة أن وجدت نفـــسها متورطةً في حربٍ شاملة، ليسً على نفسية الأمة بل على اقتصادها أيضاً. وكمـــا قـــال نـــويل ستريتفيلد، مؤلف قصص الأطفال الذي ولد سنة 1895، في معرض تأمله في حرب عام 1914: "لم يكن البريطاني العادي، رجلاً كان أم امرأة، يعرف شيئاً عن الحرب. فبعد ردة الفعل الأولى لسماع النبأ، سرعان ما ينسون كل شـــيءٍ عنها. إذ لم يكن يتوقع من الحرب أن تؤثر بحالٍ من الأحوال على حيوات المواطـــنين العاديين. وكانت الحرب حرب الجنود والبحّارة الذين يأتون في إجازة ويـــتجادلون حولها ويصخبون". ومع ذلك تحملت بريطانيا الصدمة. فلقد وفرت بقايـــا ذلك الجيش الصغير التافه الذي مزقته معارك سنة 1914، الأساس الذي بني علـــيه الجـــيش الجديد الذي يربح الحروب، بأكثر من 5 ملايين رجل، وكان ذاك أكـــبر جيش زجت به بريطانيا في الميدان على الإطلاق. وقد ربح معارك الاشتباك القريب مع القوة الرئيسية للعدو.

اســـتغرق الأمر بريطانيا حتى سنة 1917، لتمتلك المقدرة الكاملة على الحرب الـــصناعية، بإقامـــتها الاستراتيجية وكل المؤسسات اللازمة لجريان *العملية* بصورةٍ متواصـــلة. فقد تحولت القاعدة الصناعية الوطنية لدعم المجهود الحربي، وأقيم نظام التجنيد الإلزامي سنة 1916، وسخّرت التكنولوجيا للتكتيكات المناسبة. وبالفعل، فقـــد وضعت الحرب العالمية الأولى لدى جميع المشاركين فيها، الأساس لنوعٍ من الأسلحة يعتمد اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا، وأشرك فيها غير المقاتلين من خلال

التعبئة الكثيفة غير المسبوقة للمجتمع وقدرات الإنتاج للمجهود الحربي. قاتل الجنود في الميدان وشارك المدنيون - ومنهم كثيرٌ من النساء لأول مرة - وكذلك أصحاب الصناعة ورأس المال، في المجهود الوطني الكبير بتمويل وتوسيع والعمل في خطوط الإنتاج التي كانت تمدُّ قواهم العسكرية. كان اندماج المجهود المدني في المجهود الحربي كبيراً إلى حدّ أنه دُعي بالجبهة الداخلية، في إشارةٍ واضحة إلى أن الصراع لم يكن بين جيشين فحسب بل بين أمتين واقتصادين. ولقد زجَّ بالشعب رسمياً في الحرب، وفي ذلك إشارة إلى ثالوث كلاوسفيتز الشهير.

وكذلك حدد الناتج الصناعي الضخم معالم الجبهة، بالنظر إلى المستوى الرفيع للتكنولوجيا والصناعة والاتصالات المستمدة من مصادر محلية لدعم القوات المسلحة الوطنية. وجعل هذا بدوره مستوى مسرح العمليات أو المستوى العملياتي - وهو المستوى الأوسط في الحرب - هو المستوى الأبرز في إدارتها. فالجبهة الإيطالية والجبهة الشرقية وجبهة الشرق الأوسط كلها كانت جبهاتٍ مستقلة إلى حدٍّ بعيد، في كلٍّ منها مزيجٌ كامل من القوات والأسلحة، يقودها على كل جانب قائد مسرح عمليات برتبة جنرال رفيع، وقائدٌ استراتيجي في مقر القيادة، وأركانٌ عامة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا. ومع ذلك، يجب أن يُنظر إلى الجبهة الغربية على أنها مسرح عمليات مزدوج في السنوات الأولى من الحرب، لأن اعتبرت كلاً من فرنسا وبريطانيا القسم العائد لها فيها مسرح عمليات خاصاً بها. ولم تظهر بوادر التوجه المركزي، وبالتالي وحدة مسرح العمليات في تلك الجبهة، إلا سنة 1918 عندما عيِّن الماريشال فوش قائداً عاماً لقوات التحالف. ونتيجة لذلك، أصبح هذا المسرح مسرح حرب يضم جبهتي عمليات اثنتين بدل من مسرحي عمليات وطنيين اثنين، دع عنك عملية جيش بيرشينغ الأميركي التي كانت آنذاك تتطور بسرعة على مسرح الحرب نفسه. وكان هذا التطور التنظيمي متعدد الجنسيات، مهماً لقيادة القوة العسكرية على المستوى الصناعي. وفي الحرب العالمية الثانية، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب سنة 1940، عمد الحلفاء على الفور إلى تشكيل هيكليةٍ قياديةٍ مشتركة استناداً إلى هذه التجربة.

لقد أنتجت طبيعة الحرب الصناعية، لا سيما التطورات التكنولوجية، ظروف الجبهة الغربية. فأن تدوم هذه الظروف تلك المدة الطويلة، لم يكن عائداً في جانب ضئيلٍ منه إلى تلك الكمية غير المسبوقة من القذائف والطلقات التي صبتها الجيوش الضخمة بكميات متزايدة. ففي حين أطلق الجيش البروسي في معركة سيدان سنة 1870، الـــتي ظلّت معيار المخططين العسكريين في العقد الأربعة التي تلت 33,134 قذيفة مدفعية، فيما أطلقت المدفعية البريطانية في الأسبوع الأول الذي سبق اندلاع معـــركة السوم سنة 1916 مليون قذيفة. فقد أدت الحاجة إلى إمداد الجيوش بتلك الكمـــيات الضخمة من الذخائر إلى أزمة قذائف مؤقتة للحلفاء سنة 1915. ومع ذلك حلت المشكلة ببرنامج التصنيع الطارئ والتحويل الصناعي السريع في بريطانيا إلى جانـــب إيكال الإنتاج إلى مصانعٍ تعمل دون طاقتها القصوى في الخارج. أما الفرنـــسيون، الـــذين توقعـــوا استخدام نحو 10,000 قذيفة (75 مم) في اليوم قبل الحـــرب – وهـــي حرب كان يفترض أن تستمر ثلاثة إلى أربعة أشهر – أصبحوا ينـــتجون 200,000 قذيفـــة في الـــيوم سنة 1915. وفي عاميْ 1917 و1918، أمدَّ الفرنسيون قوة الحملة الأميركية بعشر ملايين قذيفة لمدفع فرنسي الصنع وأكثر من ثلثـــي الطائـــرات الـــتي استخدمتها قواها الجوية في القتال. وعلى الجانب الآخر، استطاعت قوات المحور هي الأخرى، دعم إنتاج الذخائر لديها، بالرغم من الحصار البحـــري الذي كان الأسطول البريطاني يضربه عليها. واستخدم الألمان صناعتهم الكيميائـــية المتقدمة لتطوير بدائل صناعية، وهو حلٌّ استحسنه الرايخ الثالث جداً لمـــدة عقـــدين فيما بعد. فرفعوا بذلك إنتاجهم من المتفجرات من 1,000 طن في الشهر سنة 1914 إلى 6,000 في الشهر سنة 1915.

كـــذلك اتسعت القدرة الصناعية لتشمل تسريع تطوير أسلحة جديدة، فأعيد اكتـــشاف هاون الخنادق والقنبلة اليدوية فجعلتا أكثر فتكاً، فيما بلَغ مدفع السكة الحديـــد أوجَّ تطـــوره في فترة حياته القصيرة. وبالرغم من أن أرقام الضحايا التي سببها، توحي بأنه كان أقل فتكاً بكثير مما يفترض أن يكون عموماً، فكان إدخال الغـــاز السام إلى ميدان القتال أمراً مروعاً، عندما استخدم الألمان في معركة إيبرس الثانـــية في أبـــريل ســـنة 1915، غاز الكلور ضد التشكيل الفرنسي على الجناح

البريطاني. وتعود السمعة السيئة للغاز إلى آثاره الفيزيائية والصدمة النفسية التي كان يسببها للجنود الآخرين، الذين بدأوا منذ ذلك الحين يعيشون في خوف من آثاره غير المألوفة، دون أقنعة واقية أول الأمر ثم بوسائل أنتجت على عجل لم تكن تتيح لهم التنفس أو الرؤية بسهولة. ومع الوقت أصبح استخدام الغاز أمراً روتينياً. كما كان المدفع الرشاش والطائرة والدبابة من سمات الصراع الأساسية، كما سنرى. وأدت هذه بدورها إلى تطوير القاذفات والمدافع المضادة للدبابات، وأولى أشكال المدافع المضادة للطائرات.

كانت ضخامة عدد القذائف والأسلحة المستخدمة في الحرب نتيجة منطقية لضخامة الحرب الصناعية ومنجاةً منها بآن معاً؛ فالطرف الذي كان يستطيع التفوق على الآخر في الاختراع والإنتاج كان يضمن النصر. وكان البريطانيون يبحثون عن حلٍّ تقني فوجدوا في الدبابة ضالتهم المنشودة، التي ظهرت لأول مرة في ميادين القتال سنة 1916. وكان الهدف من هذه العربة المدرعة إسناد المشاة بالتقدم معهم، وسحق العوائق الدفاعية، وتوفير إسناد ناري في الوقت نفسه من مدافعها الرشاشة. ولكنها كانت من الناحية الميكانيكية غير موثوق بها، واستغرق الأمر حتى سنة 1917 لإنتاج ومواصلة إنتاج ما يكفي منها لضمان فعالية الاستخدام. ومع نهاية سنة 1917، كان البريطانيون قد تعلموا استخدام هذه الدبابات، وأنتجوا كذلك أشكالاً متنوعةً منها لحمل مدافع الهاون، والمشاة، والحمولات كالذخائر أو الضحايا.

وقد سعى الطرفان باستخدام القوة العسكرية، لمهاجمة قدرة الطرف الآخر على إسناد الحرب وإرادته السياسية على مواصلتها. فضربت أساطيل الحلفاء حصاراً بحرياً على بلدان المحور، ولكن ألمانيا وحلفائها استخدموا وسط أوروبا والإمبراطورية العثمانية لتأمين التعزيزات، فاستغرق الحصار وقتاً ليوجع. وهاجم الألمان البريطانيين من البحر والجو. وقد كانت البحرية الملكية بحجمها وسفنها وطول باعها البحري تمثل القوة الصناعية والمصالح الاقتصادية للإمبراطورية البريطانية. وكانت هي المُدافع عن المملكة وطرق مواصلاتها؛ وكان هدفها تاريخياً تدمير الأسطول المعادي. فنُشر هذا الأسطول سنة 1914، وكما هو مخطط لتغطية

أمـــاكن رسو، قطع الأسطول الألماني في موانئ بحر البلطيق وبحر الشمال. وفي مايو ســـنة 1916، أبحر الأسطول الألماني، واشتبك الأسطولان في معركة جوتلاند التي كانت أول مواجهة بحرية كبرى في الحرب؛ ولم تكن المعركة حاسمة. فقد انسحب الألمـــان إلى شـــواطئهم ولم يظهروا بأعدادٍ كبيرة بعد ذلك. ولكن، كانت لديهم الغواصـــة، إذ كـــان نمـــوذج تلـــك الأيام يطفو عادة ليهاجم هدفه بمدفع، لأن الطوربيدات كانت ما تزال في أولى مراحل تطورها، وكانت بالتالي أنسب لمهاجمة الـــسفن الـــتجارية منها لمهاجمة السفن الحربية. فوجد الألمان فيها وسيلة لمواجهة الحـــصار البحـــري للحلفاء، لا سيما بريطانيا. وقد نجحوا سنة 1917 في ذلك أيما نجاح، حتى أن بريطانيا باتت تعاني من شحٍّ خطير في المواد الغذائية. فاتخذت تدابير مضادة للغواصات - كالإبحار في قوافل - وأمكن ببطء تقليص التهديد الألماني إلى حـــدٍّ يمكن احتماله. وكانت للأسطول البريطاني غواصته هو أيضاً - كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فقد بنت شركة فايكرز ستاً وخمسين منها قبل الحرب - لكن لمّا كـــان هدفها تدمير أسطول العدو، لم تكن ذات فائدة تذكر لهم كقوة مهاجمة في تلك المرحلة المبكرة من تطورها. وفيما كانت الحاجة ماسة إلى فرض حصارٍ بحري على ألمانيا، اعتمدت الأخيرة على الإمداد البري أكثر من اعتمادها على الإمداد البحري وبالتالي، لم يكن أمام الغواصات البريطانية الكثير من السفن التجارية لمهاجمتها.

وظهـــر الـــنهج الثاني للهجوم مع تقدم التكنولوجيا والتكتيكات على الجبهة الغـــربية، وكـــان هـــذه المرة من الجو. فقد كان الهدف على الجانبين مبنياً على معـــنويات السكان والإرادة السياسية على مواصلة الحرب. وقبل سنة 1914، كان دور الطائـــرة مقتـــصراً تقريباً كلياً على الاستطلاع. وعند اندلاع الحرب، لم تُبن طائـــرات للاســـتخدام العسكري إلا قليلاً - إن بنيت في الأصل - فلم تكن حتى مـــسلحة. فمثلاً، اعتمد الفرنسيون والألمان في بداية الحرب، على الطائرات المدنية المجـــندة للأغـــراض العسكرية. وعندما اندلعت الأعمال القتالية، شنَّ سلاح الجو البحـــري الملكي البريطاني [RNAS]، عمليات ضد مهابط الطائرات الألمانية. فيما قـــصف الألمان الموانئ حول لييج بالمناطيد الأسطوانية. وقد وقع أول قصفٍ جوي لمدينـــةٍ رئيسية عندما أقلعت طائرة ألمانية من المارن باتجاه باريس، وأسقطت بعض

القنابل اليدوية على المدينة. وكردٍّ على ذلك، شنَّ الفرنسيون غارات جوية على أهداف خلف خطوط العدو، ورد الألمان بتسليح طائرات الاستطلاع بالمدافع الرشاشة. ومع ما طرأ من تحسن على تصميم الطائرات، ظهرت الطائرة المقاتلة؛ وفي منتصف عام 1915، بدأ القصف الجوي. وفيما ازداد طلب جيوش كل طرف على الاستطلاع لتحديد مرابض مدفعية العدو وجنوده، كان الطرف الآخر يرد بإرسال المزيد والمزيد من الطائرات المقاتلة للدفاع. وسرعان ما أتاحت التطورات التقنية كمؤقِت إطلاق المدفع الرشاش [كي لا يصطدم بمراوح محرك الطائرة] [interrupter gear]، تركيبَ المدافع الرشاشة على الطائرات الألمانية والإطلاق من خلال قرص المروحة؛ وهكذا ولدت الطائرة المقاتلة ذات المقعد الواحد. وفي العام 1916، كانت تستخدم تشكيلات من الطائرات لتحسين الحماية المشتركة أو لتحقيق قوة نارية كافية على الهدف أو التشكيلات المعادية. وشكلت الدول المتحاربة قوات جوية كان ينظر إليها آنذاك على أنها أسلحة مساعدة للقتال البري والبحري، فكانت تستخدم طائرات الطرفين للاستطلاع وتوجيه نيران المدفعية ومهاجمة طرق المواصلات. وفي الحالة البريطانية، كان هناك سلاح الجو البحري الملكي البريطاني [RNAS] وسلاح الطيران الملكي [RFC]. وفي نهاية عام 1917، كان الحلفاء قد طوروا ما يكفي من الطائرات المناسبة وتكتيكات استخدامها للسيطرة على المجال الجوي للجبهة - أو إحراز التفوق الجوي كما يعرف الآن - في معظم الأحوال.

فمنذ البداية، لم يكن سوى الألمان قادرين على شنٍّ عمليات قصف بعيدة المدى بالمناطيد الأسطوانية. وكانوا قادرين على ضرب لندن، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى أنهم كانوا آنذاك يحتلون بلجيكا، ما منحهم ميزة القرب الجغرافي من عاصمة العدو فكانوا أقرب إلى لندن من البريطانيين إلى برلين. وكان أثر الهجمات الجوية الألمانية نفسياً مباشراً أكثرَ منه مادياً، لأنها كانت هجمات متفرقة تفتقر إلى الدقة والقوة. وأثبتت الطائرة المقاتلة والطلقات المحرقة فعاليتها ضدَّ تلك المناطيد المملوءة بالهيدروجين والتي تشبه الطوربيد شكلاً. وعلى الأثر، صار القصف يجرى بالطائرات. وفي مايو ويونيه من سنة 1917، بدأ الألمان يشنون غارات على التراب الإنجليزي بتشكيلات من قاذفات غوتا، التي كانت تستطيع حملَ 400 كيلوغرام من القنابل. ولم يكن

الـــبريطانيون قـــادرين علـــى الرد بالمثل. وبالرغم من محاولة طائرات الأسطول الملكي وطائـــرات الجيش القيام بهجمات مضادة، لم يكن القائد المكلف حماية الجبهة الداخلية وبالـــتالي معـــنويات الـــناس عملياً يملك القوة اللازمة. كان الجيش يحارب في أوروبا وأمـــاكن أخرى لإلحاق الهزيمة بالقوة الرئيسية للعدو، وكان الأسطول منشغلاً بالحصار البحـــري وإلحـــاق الهزيمة بالعدو في البحر. وبعد تحقيق أجراه المغوار السابق في حرب البويـــر يـــان سموتس، تقرر تشكيل قوة استراتيجية جديدة، وهي سلاح الجو الملكي؛ كانت الأولى من نوعها. فجمعت أصول سلاحيْ الجو الآخرين، في منتصف الحرب، لتـــشكيل ســـلاحٍ جديـــد له رئيس أركان خاص ووزارة خاصة هي وزارة الطيران [Ministry of Air]، لتصبح على سويةٍ واحدة مع مكتب الحرب [War Office] وأميرالية البحر [Admiralty]. كانت مهمة سلاح الجو الملكي الدفاع عن المملكة ضد الهجمات الجوية، والقيام بهجماته على العدو، وإسناد السلاحين الآخرين في مهامهما. ونُقلت على جناح السرعة أسراب الطائرات البريطانية من فرنسا وأقيمت شبكة دفاع جوي مترابطة في جنوب شرقي بريطانيا. وفي الوقت نفسه، تطورت صناعة الطائرات في بـــريطانيا تطـــوراً متسارعاً، لا سيما بالمقارنة مع ألمانيا. فأنتج ما يزيد عن 13,000 طائـــرة، وهذا ما مكّن بريطانيا أولاً، والحلفاء ثانياً، من تحقيق السيطرة الجوية. وكما قال أحد المعلقين مؤخراً:

"لم يقاتل سلاح الجو الملكي أفضل من سلاح الجو الألماني، بل فاقه عدداً، مالئاً الأجواء بالطائـــرات، فلم يترك للخصوم فرصة للإصلاح أو إعادة التنظيم التكتيكي... وعندما انتهت الحرب، هال سلاح الجو الألماني وأقنطه ما اكتشف من تدني معايير التصنيع لديه، ما أدى إلى انحطـــاط بعض أفضل تصميماتهم الجديدة بسبب سوء المواد المستخدمة في الإنتاج، والإهمال. كان ذلك آخر إنجاز لصناعة الطيران البريطانية؛ ليس بتفوقها في بناء الطائرات على أعظم دولة صناعية بأوروبا فحسب بل بالحط من معنويات هذه الدولة إلى حدّ أنها لم تعد تثق بما تنتج"(*).

من خلال إعادة التنظيم الضخمة تلك، مضافاً إليها قدرات فرنسا ومساعدة الـــولايات المـــتحدة، وفي السنة الأخيرة من الحرب، دخل الحلفاء حرب القصف

(*) Dean Juniper, "Some were chosen": a Study of Aeroplane Procurement in the First World War', RUSI Journal, Vol. 149, No. 6, Dec. 2004, p. 69.

الجــوي بعيد المدى، وراحوا كذلك يشنون بانتظام غاراتٍ على ألمانيا. واتسعت بذلك الحدود التقليدية لميدان القتال.

انــتهت الحــرب سنة 1918 كما بدأت، بهجومٍ ألمانيٍّ ضخم ومبتكر تخطى في الــنهاية قدراتهم اللوجستية، ووُجِّه بعد ذلك بهجومٍ مضادٍّ ناجح من الحلفاء. وبخلاف الــبريطانيين في ســعيهم لإيجــاد طريقة لخرق دفاعات العدو، لم يتخذ الألمان سبيل التكنولوجــيا، بــل ســعوا لتغيير التكتيكًات فيما بات يعرف باسم الحرب المتحركة [mobile warfare]. فاخــتاروا لهذه الغاية ودربوا جنود مشاة من نخبة الجنود وشكلوا مــنهم مــا يعرف بفرسان العاصفة [Sturmtruppen]، وهم جنودٌ مختصون بالتسلل والقيام بهجماتٍ سريعةٍ موجعة قبل الانتقال إلى هدفهم التالي. إذ يعمدون إلى شنِّ هجــومٍ مفاجئٍ بعد عاصفةٍ من القصف القصير يتحركون بعدها بأسرع ما يمكن داخل أرضٍ العدو، مسلحينً بأحدث الأسلحة كالبنادق الآلية والرشاشات الخفيفة وقاذفــات اللــهب، فيغرقون الموقع الدفاعي بوابلٍ من النيران يتيح لهم أن يتخطوه بسرعة. كانت لدى قادة هذه المجموعات حرية تصرف كبيرة. وقد أُمِروا بتخطي نقاط المقاومة ومواصلة اختراق المواقع البريطانية، ساعين لتدمير ترابط الدفاع وبث الذعر في الصفوف الخلفية. من ثم تتبعهم قواتٌ أخرى، ونسقٌ آخر، لتجهز على ما تبقى من مدافعين. وكان هذا مثالاً واضحاً للحركية التنظيمية، فتحديد الصلاحية والمــسؤولية، وتجميع القوات والموارد، وتوزيع المهام، كل ذلك كان يتغير لوضع مفهــوم *الحــرب المتحركة* التكتيكي هذا موضع التنفيذ، وقد أتت هذه الحركية بطــريقةٍ أخرى لاستخدام القوة. واستغرق الأمر ثلاث سنوات، وكان فتحاً وإن على المستوًى التكتيكي لا على مستوى مسرح العمليات ولا المستوى الاستراتيجي.

في مارس سنة 1918، شرع الجنرال إيريك فون لودندورف بتطبيق تكتيكات *الحرب المتحركة* على نطاقٍ واسع بشنٍّ هجومٍ كبير على الجبهة الغربية. وكان ابن عمــه، الجنــرال أوسكارً فون هوتييه، قد طوَّر وأثبت كفاءة تكتيكات التسلل في الجــيش الألماني باستيلائه على ريغا في سبتمبر سنة 1917. وعُهد إلى هوتييه بقيادة الجــيش الثامن عشر المشكّل حديثاً، والمكلف بترأس الهجوم الألماني. افتَتح جيشه الهجــوم في 21 مــارس، وبعــد قصفٍ مدفعي قصير ولكنه عنيف، هجم فرسان

العاصفة. ومع نهاية اليوم الأول من الهجوم، كان قد وقع 21,000 جندي بريطاني في الأسـر واكتسح الألمان خطوط الجيش البريطاني الخامس. وبعد هذه المكاسب الأولية المدهشة تواصل الاندفاع نحو أميان، وانسحب البريطانيون بشيءٍ من الفوضى. وبالرغم من تحقيق جيش لودندورف أعظم تقدم على الجبهة الغربية في ثلاث سنوات، واجه الألمان بعض المشاكل كسواهم، فقد كان هناك دوماً خندق آخر يتعين عليهم تخطيه، وكلما أوغلوا في التقدم صار أصعب عليهم استغلال نجاحات فرسان العاصفة. وقد كان البريطانيون يتراجعون إلى أطراف خطوط سككهم الحديدية، فيما يواصل الألمان التقدم مبتعدين عن حدودهم. وبعد بضعة أيام وجد الجيش الألماني الثامن عشر نفسه بلا إمدادات. فقد وضعت سرعة تقدمه الكبيرة ضغطاً هائلاً على خطوط إمداداته. فلم تستطع وحدات الإمداد ببساطة مجاراة فرسان العاصفة في سرعة تحركهم. ومع زحف الوحدات نحو أميان، تفاقم الوضع فاضطر الجيش الثامن عشر إلى قتل خيوله ليأكل، فقلّت بذلك حركته. وعندما بلغ مدينة ألبرت دبَّت الفوضى فيه بعدما اهتاج جنوده وراحوا ينهبون المحال التجارية بحثاً عن الطعام. وتوقف التقدم وتداعى الهجوم على أميان. وفقد التقدم زخمه وسرعان ما أعاد المدافعون تجميع صفوفهم وأوقفوه.

أعاد الحلفاء تجميع صفوفهم، وشنّوا في مايو سنة 1918 هجوماً معاكساً، كان في معظمه بريطانياً. ففي سنة 1917، كان البريطانيون قد طوروا تكتيكاتٍ تستخدم الدبابات وطائرات سلاح الطيران الملكي [RFC]. فقد وجدوا أن من الأفضل على أعلى المستويات التكتيكية، عدم استغلال ثغرة في عمق العدو في هجومٍ واحد. بل شق دفاعات العدو بسلسلةٍ من هجمات *الاستيلاء والتشبث* – [bite and hold] – الهجوم على قطعة صغيرةٍ من الأرض بعد قصفٍ مدفعي كثيف والاستيلاء عليها ثم تطهيرها من بقايا العدو والتشبث بها كقاعدةٍ للهجوم التالي – منفذين كل هجوم منها على محورٍ مختلف، تماماً كما كانت قوات الاحتياط الألمانية تفعل في صدِّ الهجوم السابق. فقد سمح هذا بإسناد كل هجوم بدوره إسناداً كاملاً، وعن فقدان المُدافع توازنه نتيجة الهجمات المتتالية. وكذلك، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، فعندما يشنُّ الهجوم على جبهةٍ عريضة لا ضيقة، يمكن استخدام

جميع الطرق المتاحة للتقدم لإسناد الهجوم. ومن الناحية العملياتية، فقد سعى البريطانيون لدفع خطوط الجبهة للوراء بدل تحطيمها، وهكذا فعلوا.

أدى الهجوم المعاكس مباشرةً إلى هزيمة الجيش الألماني، ونهاية الحرب. وفي الساعة الحادية عشرة من اليوم الحادي عشر من الشهر الحادي عشر، وُقعت الهدنة.

كانت ألمانيا وقواتها المسلحة عدوّاً صعب المراس. وحتى عندما انسحب الجيش الألماني عائداً إلى أرض الأجداد، اعتبر أن الانهزاميين الثوريين ذوي الميول الاشتراكية في الوطن قد طعنوه في الظهر. وكما بدأت الحرب بإملاء العسكر التحركات السياسية، كذلك انتهت بإلقاء العسكر اللوم في الهزيمة على ضعف التأييد السياسي الشعبي للحرب. فلقد كانت الحرب اختباراً ثقيلاً للقوة، واختباراً نجح فيه الحلفاء الأصليون في النهاية، بمساعدة جزئية من قوات الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت تظهر بأعداد متزايدة على الجبهة الغربية، وتعدُّ بمزيد من المال والرجال والعتاد. لكن الطرفين خسرا صراع الإرادات في الوطن، ليس بهجوم مباشر بل تحت ناب الحرب التي ضرّست الناس لسنوات، ذاقوا خلالها آلام الفقدان والشحّ والشدَّة. فالحصار البحري الذي فرضته بريطانيا على ألمانيا سنة 1914، أدى سنة 1918 إلى سوء تغذية واضطراب سياسي في ألمانيا، ما زعزع بالتدريج ثقة الناس في رؤية زعمائهم للمستقبل. إذ سيقوا كالقطعان أو جُرّوا لخدمة العلم بالملايين ولقوا حتفهم بالملايين. ولم يتحقق النصر الحاسم السريع المأمول، وهوجموا وتضوروا جوعاً وهم في بيوتهم. إذ تحمّل عنصر الشعب في ثالوث كلاوسفيتز في الواقع فاتورة الحرب، وهذا ما جعل الحكومة والجيش غير قادرين على مواصلتها فاضطرا إلى التماس السلم. وذهب النصر الحاسم للحلفاء، لكنه كان من وجوه عدة نصراً نكداً فاسداً؛ فهم كذلك هوجموا وتضوروا جوعاً وهم في بيوتهم وفقدوا أحبائهم بالملايين. وبالرغم من بقاء عنصر الشعب عندهم في الثالوث متوازناً، بدا واضحاً للزعماء السياسيين والعسكريين، أن جرّ هذا الشعب إلى حرب أخرى سيكون أصعب بكثير. لقد أدت الحرب الصناعية الشاملة إلى مذبحة صناعية وبشرية شاملة للطرفين معاً. جُر فيها أكثر من 65 مليون رجل إلى ساحات القتال من الطرفين - 42,188,810 من الحلفاء و22,850,000 من دول المحور؛ وقُتل

منهم 15 مليوناً - أكثر من 8,5 مليون جندي وما يقارب 6,5 مليون مدني؛ وجرح أكثر من 21 مليون جندي، وأسر أو اعتبر في عداد المفقودين 7,5 مليون. وهذه أرقامٌ أضخم من أن يصرف المرء عنها انتباهه، وتلك هي النقطة المهمة بالضبط؛ فقد شارك الناس في الحرب إيماناً أو تعبئةً أو عملاً في المصانع، ووقعوا جميعاً في شركها وهزموا في النهاية - حتى المنتصرين منهم - لضخامتها وشدَّتها.

وخلال سنوات الصراع الأربعة، أطلق العنان لمقادير هائلة من القوة استخدمتها جيوشٌ ضخمة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً. وبانتهاء الحرب تبدل معنى *النصر الحاسم* من النصر السريع الباهر إلى النصر البطيء المنهك. أما القادة على الطرفين، الذين نزلوا إلى ميادين القتال وفي رؤوسهم مفاهيم تنظيمية وعملياتية مستمدة إلى حدٍّ كبير من حروب توحيد ألمانيا، فقد استغرقوا وقتاً طويلاً لتكييف وتطوير مفاهيم جديدة. واستخدمت بريطانيا الدبابة والتكنولوجيا، بينما ابتكر الألمان الحرب المتحركة؛ وأتاح كلا الابتكارين مرونةً عملياتية جمدتها حرب الخنادق. وأصبح الجو جزءاً لا يتجزأ من ميدان القتال، وأمست القوة الجوية بحدّ ذاتها قوةً استراتيجية. وباستثناء الأسلحة والنظم التي تعتمد على الطيف الكهرومغناطيسي، ظهرت في الحرب الكبرى كل الأسلحة التي في حوزة قواتنا المسلحة اليوم، وإن بشكلها العام؛ بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل في صورة غاز. ولو أن قادة وحدات سنة 1918، منحوا وقتاً قصيراً لتعلم نظم الاتصالات المستخدمة اليوم، لكانوا عرفوا كيف يستخدمون وحداتنا العسكرية المعاصرة بشكلٍ فعال. وتوسعت الهيكليات التي أتاحت تشكيل القوات المسلحة وتطبيق القوة العسكرية حتى شملت قدرة الدولة؛ وصارت مؤسسات، مدنية وعسكرية. ثم حُلّت أو كادت بعد الحرب في كل بلد تقريباً من البلدان المتحاربة، لكنها ظلت قادرة على الانبعاث بسرعة عند الأزمات. وعلى المستوى الاستراتيجي، أظهر الحلفاء أن إرسال قوة صناعية ضخمة إلى ميدان القتال يقود إلى النصر في النهاية، لكن بثمنٍ باهظ للغاية وأثرٍ عميق على المجتمع، من خلال تعرضه للهجوم المباشر والهيجان الاجتماعي. أفلحت القوة، أي نعم، لكن الثمن الذي دفعه الناس جعلهم ينفرون من الاشتراك في هكذا حرب مرة أخرى. وتعلم الجيش الألماني أنه إن كان

للقــوة الضخمة أن تكون ذات جدوى فإنها يجب في المرة القادمة أن تحقق هدفها بــسرعة، بحــسب عقــيدة مولتكه الأكبر في القرن التاسع عشر. وبالنسبة إليهم، الحــرب البطيــئة لا تحــتمل. وبالــرغم من أن القادة الألمان المهزومين لم يكونوا بالــضرورة يفكــرون وهم يغادرون ميدان القتال في حربٍ أخرى مستقبلاً، فإن وكيلَ عريفٍ بحري صغيراً نمساوي الأصل كان قد بدأ ببطءٍ يستجمع أفكاره حول هــذه المــسألة. وكــان نموذج الحرب الصناعية بين الدول على وشك أن يخطو خطوات تطوره الأخيرة نحو الذروة.

فــبعد توقــيع معاهدة فرساي سنة 1919، بدا أن أوروبا غير مستعدة لحرب صــناعية أخرى - ليس فوراً على الأقل - فقد أنهكت بلدانها وانشغلت حكوماتها جمــيعاً بالشؤون الداخلية. فكانت الثورة والهيجان الاجتماعي على وشك الوقوع وكانــت اقتصادات جميع المحاربين السابقين هشَّة. لكن المعاهدة، التي حمّلت ألمانيا وحــدها وزر الحرب وفرضت عليها عبئاً مالياً ضخماً، رمت بذور صراعٍ آخر. فبعد أن تنازل القيصر عن العرش وفرَّ إلى هولندا في نوفمبر سنة 1918، طفت على السطح مشاعر العار والمرارة من الهزيمة في جمهورية فايمر التي خلفت الرايخ. وتلك هي المشاعر بالضبط التي لعب عليها أدولف هتلر في عشرينيات القرن العشرين بعد أن أفضت الحرية الأولى للجمهورية الجديدة إلى الفوضى والبطالة والتضخم المفرط. وســرعان ما اتضح أنه، بوعده الألمان بتحقيق التفوق الألماني واتباعِ سبيل الحرب لإنجــاز هــذا الوعد، كان يحمل ما يمكن أن ندعوه إيماناً نابوليونياً بجدوى القوة لتحقــيق الهدف السياسي. لم تكن الحرب التي تصورها تدور حول الهيمنة الألمانية كــالتي كانت في القرن التاسع عشر أو حول خلافاتٍ استعمارية أو حتى الانتقام. لقــد كــان، كالإمبراطور الفرنسي، عاقد العزم على تغيير خارطة أوروبا والعالم بالقوة. وعندما تسلم السلطة سنة 1933، استعد هو وقادته العسكريون على وجه الخــصوص لجولة أخرى من الحرب الصناعية. وكانوا قد أعدوا لهذه الغاية بالفعل خططاً سرية رسمتها الأركان العامة الألمانية التي كانت تعمل سراً منذ سنة 1919. ولأن معاهــدة فرساي، إضافة إلى أنها خفضت إلى حدٍّ كبير حجم الجيش الألماني، كانت قد حظرت وجود الأركان العامة أو إعادة إنشائها، هكذا بالضبط؛ ولعلها

المعاهدة الوحيدة في العالم التي تضمنت هكذا فقرة، اعترافاً بقوة ومقدرة هذه الهيئة الاستثنائية. وبالرغم من هذه الحقيقة، شرع سلك الضباط الألمان بالتخطيط سرّاً لكيفية خوض الحرب القادمة بأركان عامة خفية مُموَّهة تحت اسم مكتب *الجند* [Truppenamt]، الذي كان رسمياً مكتب موارد بشرية عسكرية. وفي سنة 1933، كانت قد أصبحت لديهم خطة تمكّن هتلر وعصبته اتباعها، لبناء الآلة العسكرية وكذلك استخدامها لمهاجمة العدو.

لقد استوعب الألمان استيعاباً عميقاً الدرس القائل، بأن تجميد الوضع الراهن في الحرب مع التساوي التكتيكي بين الطرفين يكون في النهاية لصالح الطرف الذي يمتلك ناتجاً صناعياً أكبر وقدرة أشدّ على الاحتمال. وعرفوا، قبل كل شيء، أن حرب الاستنزاف المكلفة لا تؤدي فحسب إلى انهيار الاقتصاد الوطني، بل يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تدمير التوازن الاجتماعي السياسي. فقد كانت هدنة سنة 1918 وما تلاها من هيجان اجتماعي دوماً، توقظ في نفوسهم شعوراً بالمرارة يذكرهم بهذا الأمر. وقد قدَّروا قيمة ابتكاراتهم التكتيكية فيما أجروه من تحليلات – في الهجوم والدفاع على السواء – التي مُنحت فيها المجموعات الصغيرة متسعاً كبيراً للمبادرة. وقد رأينا آنفاً، تكتيكات التسلل لجنود الصاعقة في الهجوم، وكان مكافئها في الدفاع يعرف باسم *الدفاع المرن* [elastic defence]، الذي أتاح قدراً من الحركية التكتيكية في القتال الدفاعي الذي يتّسم أساساً بالثبات. فقد أمر الألمان قادتهم أن يشغلوا منطقة بدلاً من خط جبهة واحد. وبذا كان في مقدورهم الانسحاب من الجبهة إلى أي موقعٍ متوسط في هذه المنطقة عندما يتعرضون لهجوم، لا سيما تحت وابل القصف العنيف. وبذا تجنبوا التعرض الدائم لنيران العدو والخسائر البشرية غير الضرورية، عن إدراكٍ واضحٍ منهم لواجبهم في القيام بهجوم معاكس في أول فرصة لاستعادة الخط الأمامي. وكان دفاعاً مرناً فيه كرٌّ وفرٌّ متواصلان حسب الظروف، من ثم ردٌّ، ومن هنا أتت تسميته *الدفاع المرن*. وفي الواقع، كان القادة الألمان يسعون في الدفاع عن خطهم لاستدراج مهاجميهم ثم الانقضاض عليهم وتدميرهم مع تفادي قوة مدفعية الحلفاء، بدل التشبث بالموقع. ولتطبيق تكتيكاتهم الدفاعية والهجومية تلك، صاغوا أوامرهم إلى قواتهم على هذا الأساس ومنحوا الضباط

الصغار نسبياً صلاحية التصرف حسب الظروف. فمثلاً، كانت لدى قائد الوحدة الـتي تسيطر على منطقةٍ من الجبهة في الدفاع المرن، صلاحية المناورة بقواته ضمن هذه المنطقة؛ وتشمل صلاحيته قادة الوحدات المرسلة لإسناده ولو كانوا أعلى منه رتبة. وتعكس هذه الفكرة، فهم أن الظروف هي العامل الحاسم في المعركة. وكما تـدحض ادعاء افتقار الجيش الألماني إلى المرونة، لأن تلك التكتيكات والهيكليات منحـتهم حركيةً تنظيمية لصدِّ الهجمات، والمحافظة على مستوىً من الضحايا أدنى ممـا كان حتى الآن، وإحراز وتطوير النجاحات التكتيكية لهجوم لودندورف. كما وفـر الناجون من قوات الصاعقة من الحرب الأولى نواة كادرٍ مهنيٍّ محترف تُطوَّر بمعيَّـته هذه التكتيكات. ومن بين هؤلاء، كان ثمة من أدرك وهو مصيبٌ في ذلك، أن في الإمكان الإفادة من استخدام الدبابة والطائرة ضمن هذا المفهوم.

لم يكن الألمان هم الوحيدين الذين رأوا ما للدبابة وتكتيكات فرسان الصاعقة مـن قدرات. ففي عشرينيات القرن العشرين، سعى مفكرون عسكريون من أمثال الكابتن سير باسيل ليدل هارت في بريطانيا وأهم منه منظرو الجيش الأحمر، بعد أن أعجبوا بما باتوا يسمونه *تكتيكات هوتييه* [Hautier Tactics]، لتطوير مفاهيم الحرب المتحركة تلك. وبالرغم من أن الدبابات كانت ما تزال بطيئة وتعاني من مشكلات فنية، فقد أثبتت قدرتها في الحرب العالمية الأولى. ومع ازدياد موثوقية الدبابات، بدأ المنظـرون العسكريون يبشرون بأن هذه العربة ربما تصبح أساسَ طريقةٍ جديدةٍ في الحـرب. فـإن هي تحركت بسرعةٍ كافية، تستطيع حشود الدبابات شقّ خطوط العـدو والانقـضاض علـيه من الخلف، مدمرةً بذلك إمداداته ومرابض مدفعيته ومـضعفةً في الوقت نفسه إرادته على المقاومة. فقد رأوا أنه يمكن استخدام الدبابة ومـا شابهها من عربات مدرعة، ليس كسلاحٍ مساند للمشاة يساعدهم على شقّ طـريقهم في دفاعات العدو، ويقدم لهم إسناداً نارياً في القتال القريب فحسب، بل كـسلاحٍ قـائمٍ بذاته للمناورة ونقل المعركة من سرعة الجندي الراجل إلى سرعة العربة. كان الفرق بين الجيوش من هذه الناحية، أن بعضها كالجيش الألماني استنبط بالفعـل مفاهيم قيادية وتنظيمية تدعم استخدام التكنولوجيا الجديدة؛ ومال بعضها الآخر إلى النظر إليها، كأداةٍ لتعزيز ترتيبات القيادة القائمة، التي كانت قد طوِّرت

للسيطرة على أعداد ضخمة من الجنود الراجلين. بعبارة أخرى، رأى الألمان في الدبابة عنصر عتاد يساعد على تنفيذ تكتيكات هوتييه المتحركة بشكلٍ أفضل، بينما رأى آخرون فيها أسطولاً من السفن البرية.

كانت الخطوة التالية، هي التفكير في مزامنة عمل الدبابات مع المشاة والمدفعية والقوى الجوية؛ وهو تطورٌ لم يكن ممكناً لولا إدخال اللاسلكي. فهم الألمان أن الوحدات المدرعة هي التي تحتاج إلى الدعم، ولجعل ذلك ممكناً كان يتعين على الأسلحة الأخرى أن تتحرك بالسرعة نفسها. وهكذا نشأت قوات البانزر [Panzer Grenadiers]، المشاة المدرعة، وكذلك جهزت الأسلحة الأخرى، المدفعية وما إلى ذلك لتتحرك مباشرة لدعم الدبابات. واعتبر أن للقوى الجوية الألمانية [Luftwaffe] دوراً مهماً تلعبه في هذا النوع من القتال السريع؛ وهو أن تهجم، وتمهد السبيل للتشكيلات المدرعة، وتدعمها مباشرة، بإنزال القوات المجوقلة قبل التقدم، للاستيلاء على مواقع هامة. وعمد الألمان إلى تنظيم دبابتهم والقوات المساندة لها في فرق بانزر ذاتية الاكتفاء، مدفوعين بدعمهم الحماسي لهتلر، الذي استولت على مخيلته فكرة قوات البانزر على نحو ما أوجزها الجنرال هاينز غوديريان في كتيبه الذي يحمل عنوان *تهيَّأ: بانزر* Achtung Panzer.

بالرغم من هذه الابتكارات التنظيمية، كان الجزء الأكبر من القوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية معتمداً على الجندي الراجل والحصان والسكك الحديدية. ولم يكن هذا صدفة، فقد بدأوا الحرب بعجزٍ في الإنتاج. ومنذ سنة 1933، عندما استلم النازيون السلطة، أشارت الأركان العامة إلى هتلر بوجوب تحديث الجيش الألماني بشكلٍ كامل ليكون جاهزاً في سنة 1944 أو سنة 1945 على أبعد تقدير. لكنه أدار ظهره لهذا التحذير. ونتيجة ذلك، عند اندلاع الحرب سنة 1939، كانت معظم قطع المدفعية ما تزال تجرها الجياد، وكانت العربات المدرعة شحيحةً طوال النزاع؛ وبالتالي، بقيت وحدات المشاة والمدفعية المكون الأكبر للجيش. كذلك، لم تستطع الصناعة الألمانية طوال فترة القتال تزويد الجيش بما يكفي من الأسلحة الصغيرة، ما أجبر الجيش على الاعتماد اعتماداً كبيراً على الأسلحة القديمة، وغنائم الحرب والأشكال المعدلة من التصميمات القديمة التي أنتجت في البلدان المحتلة. لم

تكـــن هذه مقيَّسة ولا يمكن تبادل الأجزاء فيما بينها، وهذا ما يعني ازدياد الحاجة إلى كـــل نوعٍ منها وشح قطع الغيار. أما الحلفاء فقد بدأوا بإدارة آلتهم الحربية بعد ذلك بكثير، لكنهم بدأوا التقييس أبكر بكثير، فكان ناتجهم الصناعي أعظم فائدة في الميدان.

إلى جانـــب الابـــتكارات والتغييرات الفنية والتنظيمية، توسع الجيش الألماني توســـعاً كـــبيراً. وقد أشرنا في المقدمة إلى أن معظم القوات العاملة تشكَّل تحسباً للدفاع عن الوطن، وبالتالي تكون المسألة في الأزمات التي ليست بهجومٍ على البلاد لكنها تتطلب ردّاً عسكريّاً، هو كيفية استخدام القوة كما هي لهدف محدد. لكن، إن كانـــت الإرادة السياسية في الأصل هي استخدام القوة بشكلٍ هجومي - لبدء حرب أو على الأقل للقيام بهجومٍ استباقي - عندئذٍ يمكن منذ البداية تصميم القوة لإنجاز هدفها الرئيسي هذا. كان ذاك هو أساس توسيع الجيش الألماني بعدما تسلم هتلـــر الـــسلطة من خلال تطوير قوات بانـــزر والقوى الجوية الألمانية التي تقدم ذكـــرها. وعـــندما وصلت القوات الجديدة بتشكيلاتها الجديدة إلى النقطة الحدِّية، احـــتاج الأمر إلى اختبار كيفية استخدام هذه القوات للقوة. وأتت الفرصة عندما احـــتاج طرف فرانكو الفاشي في الحرب الأهلية الإسبانية بين عاميْ 1936 و1938 إلى الـــدعم، فاستُغِلت إسبانيا كساحة اختبارٍ تكتيكي لهذه المفاهيم، ووجد الألمان التجارب ناجحة.

بـــدأت فرنـــسا وبريطانيا - وأعينُهما على تلك الأنشطة المنذرة بالسوء - تديران آلتيهما الصناعيتين الحربيتين، وإن من دون قوةٍ ظاهرة. فما زالتا لا تسعيان للحـــرب، بـــل إن بـــريطانيا تشامبرلين، على سبيل المثال، كانت تسعى جاهدةً لتجنـــبها، وإن لكسب الوقت. وبدأ المخططون العسكريون والمدنيون يدركون أن حـــرباً أخرى أصبحت حتمية، واعتبروا أن معظم خصائص الحرب الكبرى، كما اتـــضحت لهم بسرعة بعد انتهائها، ستظهر في الحرب القادمة. فقد أصبحت *عملية* الحـــرب الصناعية جزءاً لا يتجزأ من تلك البلدان، وصارت بسرعة هي المسيطرة، وراحـــت تعيد إحياء المؤسسات اللازمة. وبالفعل، فحتى في أوائل مراحل بناء هذه المؤسسات، المصممة لصنع الحرب الشاملة وتصنيع المجهود الحربي الوطني وتسخيره للـــواجب الأوحد المتمثل بالنصر، فقد كانت أفضل تنظيماً بعد تجربة عاميْ 1914

إلى 1918. وكانت لدى الحكومات - أو صارت لديها - سلطات غير مسبوقة على مواطنيها، بذريعة الدفاع عنهم عادةً، فقد كان ذلك في الدول الديموقراطية، كما في الدول الشيوعية، كما في الدول الفاشية لا فرق. فقد سعت الدولة في هذه الدول جميعاً، على فرض تعاليمها وسيطرتها على الناس والإنتاج والإمدادات والمعلومات. كانت هذه هي *اللحظة الآمنة الأخيرة* لاستنفار الاقتصاد والشعب التي ذكرناها في الفصل الثاني كصفة معرِّفة للحرب الصناعية، لكنها شأنٌ خطير إلى أبعد الحدود. فعندما تحين تلك اللحظة يتعطل كل شيء، ويتغير كل جانب من جوانب الحياة اليومية وتسيطر الدولة سيطرةً كاملة على جلّ هذه الجوانب. فكانت صورة هذه القدرة على التنظيم والسيطرة واضحةً في بريطانيا منذ البداية؛ فخلال عطلة نهاية الأسبوع التي سبقت الحرب، سيق أكثر من ثلاثة ملايين إنسان، جلهم من النساء والأطفال، خارج المدن، لا سيما لندن، إلى الريف. وكانت خطوط سكك الحديد تعمل بكل طاقتها ومواردها وكانت المحطات تعج بالناس، ولكن هذا الحشد المدهش من البشر كان محدداً من قبل وقد تم نقله وإيواؤه في ظرف 72 ساعة، وهو عملٌ فذٌّ، كان سيستغرق شهوراً قبل الحرب العالمية الثانية.

ثم اندلعت الحرب. ففي دول المحور، بدا ثالوث الشعب والجيش والحكومة مرةً أخرى متوازناً، إنْ لشيء فلأن عنصريه الأخيرين هذين أوشكا على أن يصبحا عنصراً واحداً. أما الشعب، فقد أتى له هتلر بالنظام والازدهار ورؤية العظمة. كان لذلك كله، بطبيعة الحال، أساسٌ عميق وتحققٌ بكلفة بشرية ومعنوية وسياسية ضخمة وفي النهاية عسكرية. لقد أتاح الشعب بقدر ما أتاح الجيش والدولة إطلاق العنان لحربٍ شاملة مهولة ستأخذ عالمهم، وعالم الشعوب التي غزوها، إلى حافة الوجود البشريّ والحياة المشتركة، وتدفع بنموذج الحرب الصناعية بين الدول إلى غايته النهائية المتفجرة. كذلك في الدول الحليفة كان هناك توازن، فقد احتشد الشعب والجيش والحكومة ببطءٍ وهدوء، وقد استبد بهم الفزع من المعركة القادمة، وهم يعلمون في قرارة نفوسهم أنها ستكون، كسابقتها، طويلةً وقاسية؛ لكنها حتمية. وقد عبّر عن ذلك بإيجازٍ وبساطة ودقة الملك جورج السادس في صفحة 3 سبتمبر سنة 1939 من يومياته بعد اندلاعِ الحرب:

"عـند انـدلاع الحرب في منتصف ليلة 4-5 أغسطس سنة 1914، كنت ضابط صفٍّ بحريٍّ أرقب البحر من برجٍ في سفينة جلالته كولينغوود المبحرة، في مكانٍ ما من بحر الشمال. وكنت آنذاك في الثامنة عشر من العمر.

كان الجميع في الأسطول الكبير مبتهجين أن الحرب أتت أخيراً. لقد دُربنا على الاعتقاد بأن الحرب بين ألمانيا وهذا البلد لا بدّ أنها آتية يوماً ما، وعندما أتت كنا نظن أنفسنا مستعدين لها. لكننا لم نكن في الواقع مستعدين للحرب الحديثة التي وجدنا، وإنّ أولئك الذين مروا منا بتجربة الحرب الكبرى لم يتمنوا قَط إعادة التجربة.

هـا نحن أولاء اليوم كذلك في حرب. ولم أعد أنا ضابط صف بحريٍّ في الأسطول الملكي".

*

لقـد فُـرِض الـرايخ الثالث بالقوة على أوروبا: بولندا والدانمارك والنرويج والبلاد المنخفضة وأخيراً فرنسا. وهُزم الجيش البريطاني في القارة. وفي أقل من سنة، وبكلفـة قليلة نسبياً، حقق الألمان ما عجزت عن تحقيقه حرب الخنادق المنهكة في سنوات. فقد أثمرت تحضيراتهم، التي قامت على قوات بانـزر والقوى الجوية؛ وبدا أنهم وجدوا طريقةً لاستخدام القوة بجدوى عظيمة. فعندما غزت ألمانيا بولندا سنة 1939، اسـتطاعت قـواتها الـبرية المؤللة، بدعمٍ وثيق من القوى الجوية، اختراق خطوط الدفاع البولندية والتغلغل عميقاً خلف هذه الخطوط. وفي سنة 1940، أثناء الهجوم على النرويج في مايو، وأثناء غزو البلاد المنخفضة وفرنسا، استخدم الألمان التكتيكات نفسها مرةً أخرى، وأضافوا إليها إنـزالاتٍ جوية لبث الذعر في نفوس المدافعين، وإيقاع الفوضى في صفوفهم أكثر فأكثر. كانت هذه التكتيكات تدعى *الحرب الخاطفة* [Blitzkrieg]؛ أي حرب مجموعات صغيرة جيدة التسليح تتحرك بسرعة في عمق العدو، متجاوزةً النقاط القوية وساعيةً لتحطيم تماسك الدفاع قبل تـدمير عناصـره أو أسـرها. كانت تشنُّ الهجمات وتستغل النجاحات بسرعة العربات المدرعة لا بسرعة الجندي الراجل. أما المدافعون فكانوا منظمين للقتال على الأقدام، فوجدوا أنفسهم خلف الأحداث بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد شُلَّت نظـم قـيادتهم عملياً، وعجت خطوط مواصلاتهم باللاجئين وجنود الاحتياط

الزاحفين تحت قصف الطائرات الألمانية، إلى مواقع كانت قد سقطت منذ وقت طويل. فساد في نفوسهم الشكُّ والارتباك والذعر وسرت فيهم الإشاعة.

كـــان شــــن الحرب الخاطفة ينطوي على مجازفات لوجستية، وكان يتعين على دبابات البانــــزر أحياناً التزود بالوقود المستولى عليه. لكن هذه المجازفات لم تكن كبيرة بالقدر الذي قد تبدو عليه، ما دام مبدأ السرعة سارياً. فإن تمت إدارة كـــل معـــركة بسرعة، كان يكفي القليل من إمدادات الوقود إضافة إلى الوقـــود المستولى عليه وذلك بفضل طبيعة المعركة ذاتها. ويستطيع المرء حساب كمـــية الوقـــود والجرايات والماء وقطع الغيار اللازمة، لقطع مسافة معينة بدقة معقولة. أما صرف هذه الموارد في معركة فهو الذي يصعب جداً حسابه. فكلما طالت المعركة، ازداد الصرف، وازداد احتمال الخطأ في الحساب. وبالتالي، إذا اختيرت التكتيكات التي تنطوي على كثيرٍ من المعارك الصغيرة، يشكل كل منها جزءاً من المعركة الأكبر ولكنها تنتهي بسرعة، وإذا تم تجاوز النقاط القوية التي قـــد تتطلب معارك أكبر وأطول، قُلَّ احتمال الخطأ في الحساب كثيراً. كذلك، يمكن تقليص العبء اللوجستي باستخدام القوى الجوية الجوية كجزء من القوة النارية المـــساندة، لأن سلـــسلة الإســـناد اللوجستي لا تحتاج إلى أن تتخطى المطار في الخلـــف، من أجل القوة النارية نفسها أو أكثر على الجبهة. ولكي ينجح هذا الأمـــر يجـــب كسب المعركة بسرعة، وتأمين التفوق الجوي، وأخذ الطقس في الاعتـــبار؛ إذ لا يمكن ضمان عمل القوى الجوية في جميع أحوال الطقس، حتى هـــذه الأيـــام. أما الصعوبة اللوجستية الأخرى التي واجهت المخططين الألمان، فكانـــت تحـــريك الكـــتلة الكبرى لجيشهم بالسرعة الكافية لاستغلال وتعزيز النجاحات التي أحرزتها تشكيلات بانـــزر. وكما ذكرتُ آنفاً، لم يكن الجيش الألمـــاني مؤللاً بما فيه الكفاية. إذ كانت فرق المشاة فيه عموماً راجلة والمدفعية تجرها الجياد. فالتحكم في السير لتأمين تقدم هذه الأرتال الطويلة دون التسبب باضـــطراب تدفـــق الإمدادات إلى قوات بانـــزر، وتحديد أولويات التحريك لإســـناد القائـــد الـــذي يخوض المعركة، هما البراعة الحقيقية في عمل الأركان العملياتية؛ وقد أظهرت الأركان الألمانية براعةً عظيمة في هذا المجال.

واجه هتلر، بعد أن غزا أوروبا الغربية، الواقع الجيوستراتيجي نفسه الذي واجهه نابوليون؛ فكي تهزم بريطانيا، يتعين عليك أولاً أن تعبر إلى جزرها. إن هزيمة القوى الجوية الألمانية في معركة بريطانيا - وإن لم توقف الغارات الجوية تماماً طيلة الحرب - كانت مماثلة لهزيمة الأسطولين الفرنسي والبريطاني في معركة ترافلغار. فقد نجت بريطانيا من التهديد بالغزو. وكان استعداد سلاح الجو الملكي لتلك المعركة، والتطوير التكنولوجي والصناعي للرادار، ونظام الطيران والقيادة، نتيجةً مباشرة لتشكيل هذا السلاح سنة 1917. وبوجود قائدٍ استراتيجيٍ مسؤول عن الدفاع الجوي عن المملكة، وُجدت نقطةٌ تتركز عليها التطورات التكنولوجية لهذه الغاية. وفي أواخر الثلاثينيات، مع توفر المال اللازم لإعادة التسلح، أعطيت الأولوية للقوى الجوية. وقد ثبتت أهمية هذا الاستثمار في الحرب، لا سيما في الحملة النموذجية التي أدارتها وصمدت فيها قيادة القوة المقاتلة في سلاح الجو الملكي. ويستفاد اليوم كثيراً من إمكانات الحرب الممكّنة بشبكات الاستطلاع أو الحرب الاستطلاعية [network enabled warfare]، القائمة على فكرة تكوين تصوّرٍ فوقي لميدان المعركة بفضل القدرة على جمع وتقييم المعلومات من مصادر متعددةٍ - لا سيما تلك المتعلقة بالخصم - والتصرف بناءً عليه. في رأيي، خاضت قيادة القوة المقاتلة في سلاح الجو الملكي بنجاح أول معركة حرب استطلاعية، من خلال استطلاع وتحليل قدرتها على الاشتباك مع العدو.

كانت بريطانيا تتعرض لهجومٍ متواصل، لكنها ظلت حرة. أما البر الأوروبي، من شبه الجزيرة الإيبيرية إلى البلقان، فقد أصبح تحت السيطرة المباشرة لقوات المحور أو غير المباشرة للقوى الصديقة لها كإسبانيا فرانكو. لم يكن التوسع ممكناً آنذاك إلا شرقاً، وهكذا وجّه هتلر جيوشه إلى روسيا، كما فعل نابوليون. كانت الخطط لمنح الشعب الألماني مجالاً حيوياً [Lebensraum] على حساب روسيا قد وضعت قبل بدء الحرب؛ ولو أنها نجحت، لمنحت الرايخ الثالث إمبراطوريةً قادرةً في اتساعها على مواجهة بقية العالم. ولكن هذه الخطط لم تسمح باستمرار الهيمنة البحرية البريطانية، التي حدَّت من قدرة الألمان على الوصول إلى المواد الأولية والبترول، وهو فشلٌ حاسم في صراعٍ طويل. وقد تجوهِل هذا العامل، إذ اعتقد هتلر أن في

وسع القوات الألمانية هزم روسيا بهجومٍ خاطف على نطاق ضخم. وفي يونيو سنة 1941 غــزت ألمانيا روسيا بأضخم قوة غزو زجّ بها معاً في وقت واحد. في البدء، كان نجاح عملية بربروسا باهراً، ووصلت القوات الألمانية إلى مشارف موسكو في ديسمبر سنة 1941. لكن على المدى البعيد، فشلت محاولة الألمان غزو روسيا لأن اتــساعَ الــسهوب والطقــسَ منحا الروس متسعاً من الوقت لوقف الهجوم؛ وإن بكلفــة ضخمة. لقد صادفت القوات الألمانية، كما صادف جيش نابوليون، واقعاً جيوستراتيجياً آخر؛ فلكي يهزم المرء روسيا، يجب أن يكون مستعداً للزحف حتى المحيط الهادئ. فقد كان الألمان كلما تقدموا شرقاً، اتسعت الجبهة التي يغطون، وما كانت لديهم قواتٌ كافية لتغطيتها كلها؛ إذ كانت تعوزهم الكثافة. لذلك راحت تتشكل فجوات، وعندما بدأت الثلوج تتساقط، بدأ الجيش الأحمر هجومه المضاد، وتعــززت نجاحاته بما كان يعاني منه الألمان من شحٍّ في المواد الأولية والبترول. ولم تعد بربروسا معركةً خاطفة، بل أصبحت معركةً صناعية على الطراز القديم.

بــدأ الحلفاء، كلٌّ على طريقته، يتعلمون كيفية التعامل مع الحرب الخاطفة. وبالنسبة إلى البريطانيين كانت حملة شمال أفريقيا ساحة اختبار حيث سُلمت القيادة لمونتغمــري بعــد سلــسلةٍ من الانتصارات والهزائم. وقد طوَّر مونتغمري طريقةً عملياتــية ناجحــة، حيث مزج فيها جوهر خبرته الشخصية وفهمَه الحرب بخبرة الجــيش الثامن والقوة الجوية الصحراوية، فنظم قواته على هذا الأساس، مناوراً بها علــى مــستوى الفرقة - وهذا تشكيل أكبر من مكافئه الألماني - ومستغِّلاً قواته الجــوية إلى أقــصى حــدّ لعزل ميدان القتال، ومقلِّصاً بذلك عمق قوات العدو، وحارمــاً إياهــا من فرصة مساعدة بعضها بعضاً. أما القادة الروس فقد تعلموا في مسرح عملياتهم دروس منظري الجيش الأحمر الذين انتخبهم ستالين وفي ما قام به من عمليات تطهير أواخر الثلاثينيات - أي تنظيم وترتيب القوات الضخمة لتعمل بــشكلٍ متــرابط، واســتخدام القوة على مستوى مسرح العمليات أو المستوى العملــياتي - وطوروا طريقتهم العملياتية الخاصة. وقد ظهرت الطريقتان في أواخر سنة 1942 في معركة العلمين ومعركة ستالينغراد، فيما منح إنــزال جيش الحلفاء الأول في المغــرب والجزائــر (عملــية المشعل) القوات الأميركية تجربتها التعليمية

الخاصة. وفي مايو سنة 1943، كان الجيشان الأول والثامن يستعدان لغزو صقلية، وهـذا مـا فعلاه في يوليو. وفي الشهر نفسه، هزم الجيش الأحمر آخر هجوم ألماني على مستوى مسرح العمليات في الجبهة الشرقية في معركة كورسك الملحمية؛ التي أعتبرها أنا شخصياً نقطة التحول الحقيقية في الحرب ضد ألمانيا.

كان الحلفاء قد تكيفوا في مواجهة الطريقة الألمانية في الحرب؛ إذ توصل كلٌّ منهم إلى امتلاك الحركية التنظيمية الكافية لنشر قواته واستخدام القوة بجدوى أكبر بكـثير، وتوصـلوا جميعاً إلى طرقٍ متشابهة في الجوهر، تركز جميعها على المستوى العملياتي؛ ففي الدفاع قبلوا بوجود فجوات في الخط، وشكلوا مواقع دفاعية قادرة على الدفاع الشامل [all-round defence]. كانت هذه النقاط القوية تتشبث بمواقعها وتهـاجم القوات الألمانية التي تحاول إكمال ما بدأه الاقتحام الخاطف، فيما كانت المدفعـية والطيران يساندان هذه المواقع، ويلحقان مزيداً من الاضطراب في جهود الإكمـال تلـك. وفي هذه الأثناء، كان هناك نسقٌ آخر يتربص في العمق، مهمته مهاجمة موجة المهاجمين الأولى، الذين يكونون قد ضعفوا نتيجة الافتقار إلى الإسناد وشح الوقود والذخائر. كان التفوق الجوي أو على الأقل، التكافؤ في القوة الجوية عندما يكون هناك مجال واسعٌ للحركة، أساسياً لهذا العمل. أما في الهجوم، فكانت الطريقة، حسب تعبير مونتغمري، هي *اقتحام* [break in] النقاط القوية للعدو واستدراج قواته الاحتياطية إلى *منازلة شرسة* [dog-fight]؛ أي مهاجمتهم بالطيران والمدفعـية أثناء تحركهم، ثم مهاجمة عمق العدو بشكلٍ منتظم. وكان يتم الإعداد لكـل معـركة وتنفيذها بعناية. وإذا وضعنا براعة وشجاعة المقاتلين جانباً، كانت هـذه العملـيات تستغل نقاط الضعف السياسية والاستراتيجية للألمان، فقد كان علـيهم الاحـتفاظ بما لديهم، فإن هم استدرجوا إلى قتال، كانوا يتكبدون بالتالي خسائر فادحة في الرجال والأراضي.

وبخـلاف الحرب البرية، أثبت هجوم الغواصات الألمانية أنه عصيٌّ جداً على الهـزيمة. وتكبد الحلفاء، لا سيما البريطانيون، خسائر فادحة في البحارة والبضائع والـشحن. ففي شمال المحيط الأطلسي وحده، خسر البريطانيون في الحرب 2,232 سـفينة. واستغرقت هذه المعركة ما استغرقته، لكن نقطة التحول أتت في مايو سنة

1943؛ فــبعد هذه النقطة بدأت غواصات العدو باضطراد، تَغرق بمعدل أكبر من سفن الحلفاء. وبالرغم من هذه الخسائر الكبيرة، وإذا نظرنا إلى الحرب كَكلٍ، فإن 99% مــن جمــيع السفن التجارية وصلت إلى الموانئ بسلام، وتلك مفخرةٌ كبرى لأساطيل الحلفاء ونظام القوافل.

بمــا أن النــصر السريع الحاسم لم يكن في متناول الحلفاء ولا قوى المحور، واصل الطرفان ما كانا بدأاه في الحرب العالمية الأولى، وهاجم كلٌّ منهما مدنيي الآخر مباشرةً مــن الجــو وبشكلٍ غير مباشر بالحصار البحري، بهدف تحطيم قوة الخصم على صنع الحــرب وإرادة الــشعب على ذلك. فكان القصف الألماني للمدن البريطانية [Blitz]، وعمليات القصف الجوي الاستراتيجي المتصاعدة التي شنها سلاح الجو الملكي [RAF] والقــوات الجوية للجيش الأميركي [USAAF]، والهجمات الألمانية بالصواريخ بعيدة المــدى والصواريخ الباليستية، والأسلحة الروبوتية الألمانية [V-weapons]، كل ذلك كــان مكرساً لهذه الغاية. وبدأ الهجوم الألماني الجوي على المراكز الصناعية والمدن الــبريطانية في 7 سبتمبر سنة 1940 وانتهى في مايو سنة 1941. وكان في الأساس ردّاً على خسارة ألمانيا معركة بريطانيا الجوية [Battle of Britain]؛ واستهدف السكان المدنيين. وبين عاميْ 1944 و1945، واصل الألمان بحملة مشابهة، هذه المرة بــصواريخ V. وعلى الجانب الآخر، بدأ القصفُ الجوي للمدنً الألمانية ثم اليابانية مــن جانــب الحلفاء بعيد بدء الحرب ثم تلاحق واشتد بدءاً من سنة 1943. كان ذلك قصفاً استراتيجياً، وجبهةً أخرى، وظل لفترةٍ من الوقت الطريقة الوحيدة التي كانت تستطيع بريطانيا بها مهاجمة ألمانيا مباشرةً بدلً مهاجمة جيوشها أو أساطيلها، الــتي كانــت آنــذاك على مبعدة ما من حدودها. صعّد سلاح الجو الملكي ببطء قدرته وتكتيكاته على شنِّ غاراتٍ جوية أكبر فأكبر وأكثر فعالية فأكثر. وأنتجت قاذفاتٌ ثقيلة بعيدة المدى بأعدادٍ متزايدة. وكذلك قنابل أكثر ثقلاً فأكثر. وقطعت أشــواطاً بعيدة في تطوير المساعدات الملاحية اللاسلكية وأجهزة التصويب الرادارية في القاذفات والتدابير الإلكترونية المضادة. وكانت غارات الحلفاء تهدف إلى تدمير القاعــدة الصناعية الألمانية وتحطيم معنويات السكان مثلما كانت تهدف الهجمات الألمانــية علــى المدن البريطانية. لكن عدم القدرة على الاستهداف الدقيق للمباني

الصناعية الألمانية كان يعني ضرورة إسقاط أعدادٍ كبيرة من القنابل شديدة الانفجار والحارقة على مساحةٍ واسعة للتأكد من إصابة الهدف.

كان للهجمات على السكان، التي هدفت إلى ترويعهم، أثرٌ آخر، وهو اصطفاف هؤلاء إلى جانب الجنود في ميدان القتال. وبذا أصبحت الحرب الشاملة تمارس بشكل كامل. وهذا ما أدى إلى جعل الهدف السياسي وإرادة تحقيقه، قريبين للغاية من الهدف العسكري وإرادة تحقيقه بأي ثمن. وأصبح الشعب والدولة والجيش كياناً واحداً، على الطرفين. لكن، بالرغم مما أدت إليه غارات الحلفاء وقوات المحور من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، ظلت نشاطاً مسانداً للمعارك الكبرى في البر والبحر. فلم تكن قوةً حاسمة.

في ديسمبر سنة 1941، ابتلعت الحرب العالم بالفعل عندما هاجمت اليابان الولايات المتحدة. فقد سعت اليابان، كألمانيا، لتوجيه ضربةٍ سريعة وحاسمة وشنّ هجومٍ جريءٍ مفاجئ، في هذه الحالة على أسطول الباسيفيك الأميركي في بيرل هاربر، هاواي. وبالرغم مما ألحقه هذا الهجوم من دمارٍ كبير وخسائر فادحة في الأرواح والسفن، فقد فشل. إذ أخرج الولايات المتحدة من عزلتها وأدخلها في حرب مصممة على كسبها. وكانت جميع حاملات الطائرات المهمة في الأسطول الأميركي تتمرن في البحر يوم الهجوم، فنجت بالتالي من الدمار؛ ما جعل دخول الولايات المتحدة الحرب أسرع وأوسع نطاقاً مما لو كان الهجوم الياباني أفضل استهدافاً. ومع ذلك، وكما حدث في غزوات النازيين لأوروبا، أعقب ذلك نمطٌ مشابه من الانتصارات السريعة لليابانيين في آسيا، ثم واجه اليابانيون واقعاً جيوستراتيجياً مألوفاً كان يحتم عليهم - إن هم أرادوا هزيمة أميركا الشمالية - أن يدخلوا عليها البر أولاً، وفي حالة الإمبراطورية البريطانية، أن يغزوا الهند. فقد كانت هذه، في الأساس، كالسهوب الروسية والجزر البريطانية - وربما ستظل دوماً - أعظم وأعصى الغنائم لكل من يفكر في مهاجمتها سعياً للانتصار الحاسم.

ومع انحسار المدّ، سرعان ما بدأت الاحتياطيات اللامتناهية تقريباً من العمالة والأرواح البشرية من روسيا الشيوعية، مضافاً إليها الرأسمال والتسلح الأميركي، تتخطى المجهود الحربي الألماني. وبتأسيسهم خطتهم على النجاحات الاستراتيجية

السريعة، واستخدام التكنولوجيا، والدبابات، والطائرات، وجميع منتجات القوة العسكرية الصناعية، بدأ الألمان يواجهون صعوبة في مواصلة تدفق تلك التكنولوجيا في وجه القدرة الإنتاجية العظيمة للحلفاء، ويشمل ذلك الرجال والعتاد. وبعد أن أصبحوا في وضعٍ دفاعي إثر معركة كورسك سنة 1943، أُجبروا على تجرع كأس طالما سعوا لتجنبه بأي ثمن ألا وهو حرب *الاستنزاف*. فقد أثبتت الصناعة في النهاية - كما أثبتت من قبل - أنها العامل الحاسم، حيث الابتكار والضخامة الصرفة، في العدد والعتاد، هما صلب المنافسة بين الخصوم. فبعد الكساد الكبير في الثلاثينيات، شهد الاقتصاد الأميركي فترة نموٍ سريعٍ للغاية، وتوسع ما بين عاميْ 1940 و1945 بنسبة 50%. وساد التقييس والإنتاج الكثيف لصناعة الأسلحة والمعدات الحربية. وبهذه الطريقة، أنتجت وشحِنت إلى الحلفاء أو القوات الأميركية 58,000 دبابة من نوع M-4 Sherman، وكانت هذه دبابةً موثوقة وسهلة الصيانة. كما بدأت أحواض بناء السفن في الولايات المتحدة منذ منتصف عام 1941، تنتج سفن النقل من نوع Liberty بمعدل سفينتين في اليوم، لتوسيع الأساطيل التجارية وتزويد بريطانيا بالتعزيزات والإمدادات الضرورية. كذلك كانت الصناعة البريطانية تعمل بطاقتها القصوى، لإمداد القوات والبلاد طوال الحرب. والتي مهدّت السبيل إلى هذه المجهودات المتضامة، الضخامةُ المنقطعةُ النظير لأسطول غزو أوروبا في اليوم المحدد لهذا الغزو [D-day]، وعِظَم هذه العملية. في هذه الأثناء، كان الروس قد دخلوا أيضاً معركة المعدات [die Materielschlacht]. فبما عبأوا من احتياطاتِ عمالة هائلة، استطاعوا بالتالي إدارة عجلة الإنتاج الكثيف للأسلحة لديهم بأقصى سرعةٍ. أما الشيء الأكثر مدعاةً للذهول، فكان نقل القاعدة الصناعية الروسية برمتها إلى شرق الأورال في مواجهة الهجمات الأولى لعملية بربروسا، حيث بدأت العمل هناك على الفور بكامل طاقتها. وأنتَج اثنان وأربعون مصنع دبابات 40,000 دبابة T-34 و18,000 دبابة ثقيلة أثناء الحرب. وأنتج الروس أعداداً مماثلة من الطائرات التي أزعجت بغاراتها الألمان بانتظام. فبُنيت 40,000 طائرة Ilyushin Il-2 Stormovik، وهو رقمٌ قياسي في معدل الإنتاج لم يحطمه أحد حتى الآن. واستُخدمت بتشكيلاتٍ كبيرة لإسناد الجيش الأحمر في الميدان، ضد

الجنود والدبابات وخطوط السكك الحديدية حيثما قاتل السوفيات. وحقق الروس، نتيجة ذلك، السيطرة الجوية فوق جيوشهم. فمثلاً، كانت طائرة Stormovik بسيطة، تكاد تكون بدائية، لا تجاري لوحدها طائرة Messerschmitt 109، ولكن كما قال لينين؛ على ما يبدو في مناقشة حول الدبابات مع ستالين: "الكّم بحدِّ ذاته كيف".

تواصل إنتاج العتاد الحربي بألمانيا بفضل سلم أولويات قاس وبالعمالة القسرية المستولى عليها من جميع البلدان المحتلة، لا سيما في الشرق. كذلك الحلفاء، فبالرغم من تحسن قدراتهم خلال الحرب لا سيما في الأشهر الأخيرة، لم تكن لديهم على وجه العموم المعلومات اللازمة للتصويب الدقيق على الأهداف، ولا وسائل إصابتها بدقة. ولكن مع حلول سنة 1943، كانت آثار الإجهاد الاقتصادي والصناعي قد بدأت تظهر على ألمانيا، عندما بدأ قصف الحلفاء الهادف إلى تدمير قدرة العدو يترك أثره. فأدرك هتلر الحاجة إلى تعبئة الاقتصاد الألماني بالكامل. فكلف ألبرت سبير بهذه المهمة، لكن محاولاته العنيفة لإعادة تنظيم المجهود الحربي لم تكن كافية لعكس اتجاه المدّ، والمفارقة أن الذي أعاق المجهود الحربي الألماني كان الفشل النابع من طبيعة نظام الحكم النازي. فقد أحدثت سياسات هتلر القائمة على مبدأ *فرق تسد*، دون شك، مشكلات تنسيق وأدت إلى ازدواجية المجهود الإنتاجي، وتمثل ذلك في الاستغلال القاسي للعمالة والموارد بين فروع القوات المسلحة الثلاث، والحزب، وشرطة أس أس التابعة لهملر، ومراكز النفوذ الأخرى. وهم في غمرة سباقهم الصناعي المحموم وخلافاتهم التي تفتك فيهم، كثّف الألمان جهودهم لإيجاد حلٍّ تكنولوجي لتجنب الهزيمة؛ وإن كان الجميع، والحق يقال، كلٌّ له حلٌّ تكنولوجي يسعى له. تمثل هذا في ألمانيا بعمل فرنر فون براون على الصواريخ والبحث عن أسلحة معجزة (ومنها القنبلة الذرية)، قد تنقذ الموقف في اللحظة الأخيرة. وتبين أن تلك كانت آمالاً خادعة وأن المعجزات التي حدثت لم تستغل الاستغلال الكافي. فقد كانت طائرة Messerschmitt Me-262، أول مقاتلة نفاثة تنتج على الإطلاق، ودخلت مرحلة الإنتاج في منتصف سنة 1944. وهي وإن كانت أسرع من أي طائرة من الطائرات التي كانت في الخدمة لدى الحلفاء آنذاك، فلم يكن لها أثرٌ البتة، فلم يُنتج منها إلا القليل في الواقع، ولمّا كان الحلفاء

يـــسيطرون علـــى الأجواء، فقد استطاعوا تدمير معظم طائرات 262s وهي على الأرض.

ومنذ سنة 1943، بدأ الألمان واليابانيون التراجع. وراحت العمليات التي تُشنّ ضـــدهم تأخذ شكل هجمات كبرى معدّةً بعناية تستغل الخرق إلى أقصاه، الذي كـــان عادة يجمع بين الإنهاك اللوجستي والأعمال الدفاعية الناجحة. وأدى القتال القـــريب إلى إيقاع خسائر بشرية بمعدل خسائر الحرب العالمية الأولى، لكن الفرق بـــين الحربين كان في طبيعة القوات: ففي الحرب العالمية الثانية، كانت الجيوش أقل وحدات مشاة، وأكثر مدرعات، ومدفعية، وأسلحة مضادة للطائرات، واختصاصية مساندة. وكانت القوى الجوية كذلك أكبر وقد تعرّضت لخسائر ثقيلة، فقد خسر ســلاح الجو الملكي تقريباً من الطواقم الجوية قدر ما خسرت الأسلحة البريطانية الـــثلاثة الأخرى معاً من الضباط في الحرب العالمية الأولى. ومع اقتراب الحرب إلى نهايـــتها، بـــدأت جمـــيع الأطـــراف ما عدا روسيا تفتقر إلى المشاة. وراح الألمان يُنـــــزلون إلى الميدان رجالاً أكبر سناً فأكبر وشباناً أصغر سناً فأصغر، بينما أعاد البريطانيون تخصيص الوحدات - كالأفواج المضادة للطائرات - للقتال كمشاة.

وفي ســـنة 1945، كانت ألمانيا قد عادت إلى حدودها ما قبل الحرب، تحت ضغط جيوش العدو الجرارة من الشرق والغرب معاً، وتحت القصف المنهجي لمدنها وخطوط مواصلاتها. وتحررت الدول المحتلة غرباً؛ لكن استغرق الأمر ستة أشهر من بدء غزو النورماندي لإلغاء ما فعلته جيوش هتلر في ستة أسابيع. وكان ذلك عائداً للبـــسالة والـــبراعة الفائقة للجيش الألماني، فقد قاتل الجنود الألمان، المدربون جيداً والـــذوو المعـــنويات المرتفعة حتى النهاية، بشكلٍ جيد وقوي وعنيد حتى هُزموا. وكانـــوا يتراجعون على كل الجبهات لسنتين كاملتين، وجعلوا الحلفاء يدفعون ثمن كـــل ياردة كسبوها حتى برلين. ومهما كانت القضية التي قاتل لأجلها هذا الجيش تـــستحق الـــشجب، وبصرف النظر عن دوافعه الأخلاقية، ما ينبغي للمرء أبداً أن يـــشكك في معـــنوياته وانضباطه. كذلك تحمّل الحلفاء ضخامة المجهود اللوجستي الـــلازم لـــنقل كل أولئك الرجال وكل تلك المعدات عبر المحيط الأطلسي والقنال الإنجليـــزي إلى أوروبا. وبالرغم من ذلك، كان نصراً حاسماً، فقد أنتج الحلفاء قوةً

عظيمة الجدوى. وخرجوا فائزين في اختبار القوة، وحطموا إرادة ألمانيا. في هذه المرة لم يكن الشعب هو الذي انهار، بل الحكومة والجيش. واختفى النظام كله.

وفي أواخر سنة 1945، بدأت محاكمة كبار مجرمي الحرب، وأهم زعماء وقادة المحور المنهزم، في نورمبرغ. ووجهت إليهم التهم، ووُجدوا مذنبين في معظم القضايا، وأعدموا لما اقترفوه من جرائم حرب؛ جرائمَ استُخدمت فيها القوة ضد الناس والمدنيين الأبرياء، بإسراف شديد. فكانت تلك نقطة تحولٍ مهمة، بإقامة المحكمة والعملية القانونية؛ التي أصبحت طريقة تقرير لا أخلاقية هذه الأعمال، وظلت قائمةً لدينا منذ ذلك التاريخ. وأصبحت أخلاقية استخدام القوة بهذه الطريقة تعرّف بقانونية استخدامها.

ولقد استغرق تحقيق النصر الحاسم مدةً أطول في الحرب العالمية الثانية منه في الأولى، فكان يوم النصر في أوروبا VE Day، هو 8 أيار سنة 1945، وكان يوم النصر في الشرق، VJ Day، هو 15 أغسطس سنة 1945. ومرةً أخرى سُلِّطت على العالم قوىً ذاتُ مقاديرَ هائلة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً. وشارك فيها عددٌ أكبر من الرجال والعتاد. وقُتِل من المحاربين زهاء 17,5 مليوناً من الأطراف كافة، منهم 12 مليوناً تقريباً من الحلفاء منهم مليونان من الصين و8,5 ملايين من الاتحاد السوفياتي و5,5 ملايين من قوى المحور منهم 3,5 ملايين من ألمانيا ودون 1,5 مليون بقليل من الجنود اليابانيين. أما عدد المدنيين الذين قتلوا في هذه الحرب من جميع أنحاء العالم فناهز 39 مليوناً، منهم نحو 17 مليوناً في الاتحاد السوفياتي و10 ملايين في الصين. في المجموع، قتِل في هذا الصراع 56 مليون إنسان. وجرح نحو 35 مليون جندي من الأطراف كافة إلى جانب أعداد غير مقدرة من المدنيين. وكانت هذه وستبقى أرقاماً يصعب تخيلها. لكن، وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، نرى هنا الصورة الأكثر ترويعاً للحشد، حجماً وكثافة؛ فلقد كان تركيز الحشود هو الذي سبب تلك الأرقام المرتفعة من القتلى. إذ ركز الأطراف كافة، كما فعلوا في بداية الحرب الكبرى، على قدرة الخصم على صنع الحرب وإرادته على صنعها، جاعلين منهما الهدف الرئيس. لذلك، وكان ذلك تغيراً حاسماً، اتسع ميدان القتال ليشمل كل ركنٍ من أركان الدولة؛ لقد اتخذ نموذج الحرب الصناعية بين الدول في شكله

النهائـــي الناس هدفاً له. فلم تكن هذه حرباً وسط الناس كما كانت الحرب فيما مــضى؛ بـــل حرباً ضد الناس. فمن القصف الجوي للمدن البريطانية إلى القصف الاســـتراتيجي الجوي لألمانيا واليابان، ثم القنبلة الذرية في النهاية، نـــزعت الحرب العالمـــية الثانـــية للأبد القدسية عن غير المحاربين. كان الناس، لا سيما في البلدات والمـــدن، كثيرين وكثيفين؛ وكانوا أهدافاً سهلة، بعد تخطي الدفاعات الجوية. هذه الحـــشود الـــضعيفة هـــي التي شكلت الكتلة الأكبر لأرقام الضحايا آنفة الذكر. وكذلك عكست الأرقام حقيقةً أخرى، وهي أن العالم كله تأثر بالحرب بطريقة أو بأخـــرى. ففـــي القارات الخمسة، من مربي الأبقار في الأرجنتين الذي كان يقدم اللحـــم إلى العامـــل على خط الإنتاج في الولايات المتحدة، مروراً بأفريقيا وآسيا وأوروبـــا وأســـتراليا، فقد تأثر الاقتصاد، وتأثرت حياة الناس في تلك البلاد كلها بالحرب إن لم تكن قد شاركت بها.

كـــذلك كانـــت الحرب العالمية الثانية، ذروة جميع الاتجاهات التي سبقتها في المائـــة وخمسين سنة الماضية، فلم يبقَ عنصرٌ من عناصر نموذج الحرب الصناعية بين الـــدول، مـــنذ الأيـــام الأولى لنابولـــيون، إلا وظهر على الساحة. فعلى المستوى الاســـتراتيجي، وبالرغم من ابتكارات الحرب الخاطفة، تقررت الحرب بالاستخدام الحاشد للقوة لطحن الخصم وهزيمته. فلا ألمانيا ولا اليابان كانتا تستطيعان مهاجمة المراكـــز الـــصناعية للـــولايات المـــتحدة وروسيا في الداخل، فقد عقد العملاقان الاقتـــصاديان، كلٌّ بطريقته، العزم على شنّ الحرب الحاشدة. وفاقت مواردهما في الرجال والعتاد موارد ألمانيا واليابان، اللتين ضعفتا بالتدريج تحت وطأة استنـــزاف المعارك والغارات الجوية على الجبهة الداخلية. هذه الحقيقة الغامرة كانت انعكاساً لـــزحف شـــيرمان الكاسح عبر جورجيا، لكن على نطاق أوسع. كذلك، عندما وقعـــت الهـــزيمة بالألمان واليابانيين كانت نصراً حاسماً للحلفاء، بالمعنى النابوليوني الواضـــح. أمـــا علـــى المستوى التكتيكي فكانت الحرب حرب القادة المفوضين والقـــوات المـــستقلة؛ الوحدات والطرائق التي تمظهرت في فيالق نابوليون الأولى ثم هُذبت على يد كلاوسفيتز ثم مولتكه الأكبر. كانت حرب المخططين والتخطيط؛ حرب الأركان العامة التي أضيفت إليها لدى الحلفاء القيادة العليا للتحالف؛ وهذه

مفاهـــيم لم تكـــن تخطـــر ببال في القرن الثامن عشر، وتعود مع ذلك مباشرةً إلى نابولـــيون ورؤياه، إلى معركة يينا، وإلى الأركان العامة البروسية الناشئة. فكانت حـــرب ثواليث كلاوسفيتز في كل مكان، في جميع الدول، وعلى جميع الجبهات، حـــرباً جـــرّت الناس والجيش والحكومة كلهم إلى أتونها أينما كانوا. لكن بخلاف الحـــرب السابقة، لم يكن الناس هم من استسلم في هذه الحرب، فقد دُمر الجيش ودُمرت الدولة في ألمانيا واليابان معاً تحت وطأة قوةٍ ساحقة.

كانـــت حرب الحشود العملاقة، التي حارب فيها ملايين الرجال والنساء في العـــالم في سبيل قضيتهم، كما فعل رجال دفعة التجنيد الشامل الأول في فرنسا في الحـــروب الثورية. وأنتَج عشرات ملايين البشر كمياتٍ ضخمة من المعدات، أكثر بكـــثير مما أنتج مجموع سكان أوروبا في القرن التاسعَ عشر، عندما كان نابوليون يغيّـــر وجه أوروبا والحرب. ثم كان هؤلاء هم الخلف المباشر لأولئك الذين أنتجوا الأعداد الأولى لقطع المدفعية في حروب نابوليون أو الحرب الأهلية الأميركية. لقد كانـــت الحـــرب العالمية الثانية بحق هي حرب نموذج الحرب الصناعية بين الدول؛ وهي التي في فصلها الأخير المروّع الرهيب هذا، أنهت هذا النموذج أيضاً.

وبعـــد أن انتهت بأوروبا، انتهت الحرب العالمية الثانية بشكل كامل بإسقاط قنبلـــتين ذريـــتين على اليابان، وكانت كلٌّ منهما من القوة، بحيث مسحت مدينة كاملـــة مـــسحاً وسوتها بالأرض. لقد أوجدت القوة العلمية والصناعية للولايات المـــتحدة وحليفتها بريطانيا، ذلك السلاح الذي استطاع تدمير قدرة الخصم وناسه معاً على صنع الحرب، فتبخرت بذلك إرادة هؤلاء.

كانـــت القنـــبلة الذرية المنتَج النهائي لحلقة الحرب المغلقة بصفتها ناتجاً للصناعة، الـــتي كانت في خدمة الحرب. وبالرغم من أن الإنتاج الصناعي القائم على التكنولوجيا كان يغذي الصراع، جاعلاً منه باستمرار أكثر فظاعةً وتدميراً. فكان ينظر إلى الابـــتكار التكنولوجـــي دوماً على أنه المنجي من الحرب؛ *حلال العُقد* الذي يربحها بأعجـــوبة وبلمح البصر وبذا ينهيها. وكالتي أن تي أو الدبابة في الحرب العالمية الأولى، كـــذلك كان الأطراف في الحرب الثانية يبحثون جميعاً عن فتحٍ تكنولوجي مبتكر يأتي لهم بالنصر الحاسم. ففي سنة 1945، كان هذا الفتح هو *القنبلة الذرية*.

حتى أواخر القرن التاسع عشر، كان الفيزيائيون يعتقدون أن الذرة لا يمكن تحطيمها ولا تجزئتها. ومن ثم فتحت علاقة ألبرت أينشتاين بين المادة والطاقة، الباب أمام تحرير الطاقة المحتواة في الذرة. كان الألمان قبيل الحرب العالمية الأولى يجرون تجارب لقذف ذرات الزئبق بالإلكترونات ويتتبعون تغيرات الطاقة التي نتجت عن التصادمات. وأجري عددٌ كبير من التجارب في العقدين التاليين. وفي سنة 1938، أنتج أوتو هاهن وفريتز ستراسمان وليز مايتنر، انشطاراً لنواة اليورانيوم في معهد القيصر ويلهلم بألمانيا. وبعد سنة من ذلك، كتب مايتنر من منفاه بالسويد وابن أخيه أوتو فرايخ ورقةً علمية قالا فيها إنه يمكن بشطر الذرة استخدام بضعة أرطال من اليورانيوم لإيجاد مادة متفجرة وقوة تدميرية تعادل عدة آلاف الأرطال من الديناميت. وفي هذه الأثناء، كان ليو زيلارد في الولايات المتحدة، أول من أدرك أنه إذا انشطرت الذرة، وأطلقت أكثر من نيوترون واحد، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاعلٍ متسلسل؛ أي إطلاق طاقة ضخمة.

في 6 ديسمبر سنة 1941، تعهدت حكومة الولايات المتحدة بتقديم ملياري دولار لمنطقة المهندسين في مانهاتن التي تعرف أيضاً بمشروع مانهاتن [Manhattan Project]، التي أقيمت بسرية كبيرة لصناعة المادة اللازمة لإيجاد قنبلة ذرية. وشكل أعضاء المشروع، تحت قيادة العميد لزلي غروفز وإدارة روبرت أوبنهايمر، فريقاً دولياً من كبار العلماء في هذا المجال، وكان كثيرٌ منهم منفياً من قوى المحور. فتقدم البحث بسرعة، وأمكن إنتاج أول تفاعل متسلسل متواصل تلقائياً وخاضع للسيطرة في شيكاغو في 2 ديسمبر سنة 1942، على يد عالم الفيزياء الإيطالي الحائز على جائزة نوبل إنريكو فيرمي وفريقه؛ نيوترونٌ ضرب نواة يورانيوم فأطلق طاقة، فأثرت بدورها على الذرات المجاورة.

أما على الطرف الآخر من المحيط الأطلسي، فقد حقق العلماء أيضاً تقدماً كبيراً في هذا الميدان. فشكل البريطانيون لجنة أطلقوا عليها الاسم الرمزي **MAUD** في ربيع عام 1940 لدراسة إمكانية تطوير سلاحٍ نووي. وانتهت بأن في إمكان كتلة حرجة من اليورانيوم – 235 المنقى بما فيه الكفاية لإنتاج انشطارٍ نووي. كذلك أنشأ الألمان برنامج أبحاث بعد أن أدركوا ما في الذرة من طاقةٍ كامنة.

ولكنّ العلماء الألمان ضلوا الطريق منذ البداية باختيارهم توجيه بحثهم إلى استخدام *الماء الثقيل* كمبطئ للنيوترونات في المفاعل النووي، يمكن أن يتيح لهم إنتاج البلوتونيوم اللازم لصنع قنبلة ذرية. فمن خلال سلسلة من الهجمات التخريبية، استطاع مغاوير المقاومة النرويجية، بتوجيه ومساندة البريطانيين، نقل الماء الثقيل القادر على إنتاج القنبلة، من المنشأة الوحيدة الواقعة آنذاك في أرض تخضع لسيطرة الرايخ. فقطع هذا عن العلماء الألمان إمداداتهم منه، لكنّ ذلك كان له كنتيجة طبيعية، أثرٌ حاسم في إقناعهم بأنهم سائرون في الاتجاه الصحيح. وفي النهاية، لم تؤدِ جهود ألمانيا النازية لإيجاد قنبلة ذرية إلى شيء.

في 16 يوليو سنة 1945، في صحراء نيومكسيكو، تم تفجير أول قنبلة ذرية. وكان النصر على المسرح الأوروبي للحرب قد تحقق قبل شهرين من ذلك بسقوط برلين. لكن، في آسيا، كانت القوات اليابانية المنسحبة تقاتل بعزيمة مرعبة، وكانت أشد في بعض الأحيان من عزيمة الجنود الألمان المنسحبين من أوروبا، وكان يرتفع عدد الهجمات الجوية الانتحارية (الكاميكازي) على الأميركيين كل يوم. فقد كان على الأميركيين دفع دمٍ مقابل كل جزيرة ينتزعونها وكل إنش من الأرض ينتزعونه من أيدي اليابانيين، وكان الشعب الأميركي قد بدأ يتململ من السيل المتواصل لتقارير الضحايا. كان غزو الجزر اليابانية الرئيسية المخطط له أن يشنّ في 1 نوفمبر، يَعِد بمذبحةٍ مخيفة، إذ كان يُتوقع أن يسقط في هذا الغزو مئات آلاف الضحايا من الحلفاء. فقرر الرئيس هنري إس. ترومان، إسقاط قنابل ذرية على مدنٍ يابانية لإجبار اليابانيين على الاستسلام.

وقد كانت قوةٌ خاصة، هي المجموعة المركّبة 509 من القوة الجوية العشرين، قد شُكلت لغرضٍ أوحد هو إسقاط القنبلة. وفي الساعة الثانية من صباح 6 أغسطس سنة 1945، أقلع العقيد بول تيبيت بطائرته B-29، من تينيان. وفي الساعة 8:16 صباحاً، أسقطت القنبلة فوق هيروشيما؛ وكانت قنبلة *الطفل الصغير* [Little Boy]، وهي سلاحُ يورانيوم انشطاري تعادل قوتها التدميرية نحو 20 كيلو طن، تحمل قلباً من اليورانيوم 235 زنته 137 رطلاً فكانت قمة التطورات التكنولوجية، بقوة واستطاعة ضخمتين. فقد وقع انفجارٌ رهيب يصعب تخيله في القسم الأوسط من المدينة،

ورأى طاقم الطائرة عموداً من الدخان يرتفع بسرعة وناراً كثيفةً تتفجر.

كانت آثار تلك القنبلة مدمرة. نُبع أولاً وهجٌ كثيف من الضوء، أعمى لبرهة بصرَ كل من كان ينظر في ذلك الاتجاه آنذاك ضمن دائرةٍ نصف قطرها 150 كيلومتر. أما الأثر الثاني فكان حرارةً كثيفة حيث شكلت 35% من طاقة القنبلة، إذ تشبه درجتها درجة الحرارة على سطح الشمس. فقد أشعلت هذه الحرارة معظم المواد وتسببت بموتٍ فوري أو حروقٍ شديدة لكل شيءٍ حي. أما الانفجار فشكل 50% من طاقة القنبلة؛ وانتشر بسرعةٍ تصل إلى نحو 500 متر في الثانية، مكتسحاً كل شيء في طريقه حتى تلاشى. أما الأثر الأخير، فكان النبضة الكهرومغناطيسية الكثيفة الناتجة عن التفجير والتي دمرت معدات الاتصالات والمعدات الإلكترونية ضمن منطقةٍ شاسعة. وأكملت جسيمات الغبار المشع، التي ارتفعت في الجو بتأثير الانفجار وحملتها الرياح، إلى تدمير صحة كل من وقعت عليه لعقودٍ تالية.

ما يزال تقدير عدد الضحايا صعباً للغاية حتى اليوم، ولا سيما إذا أراد المرء إدخال عدد ضحايا الإشعاع في الحساب. فقد قتلت صدمة الانفجار المباشرة، نحو 66,000 إنسان وجرحت 70,000 من أصل 255,000 نسمة عدد سكان المدينة قبل الغارة. ولم يبقَ من مشافي هيروشيما الخمس وخمسين إلا ثلاث يمكن استعمالها بعد الانفجار، بالإضافة إلى قتل أو جرح 90% من جميع أطباء وممرضات المدينة. ودمّر 65% من المباني. وفي سنة 1950، قدِّر عدد من مات نتيجة القنبلة بنحو 200,000. وبين عاميْ 1950 و1980، مات 97,000 آخرون نتيجة السرطانات المرتبطة بالإشعاع الناتج عن قنبلة *الطفل الصغير*.

وعلى سبيل المقارنة، أدت عملية غومورا، التي شنتها قيادة القاذفات في سلاح الجو الملكي مع القوة الجوية الثامنة للولايات المتحدة على هامبورغ نهاية يوليو سنة 1943، وكانت في حينها أقوى هجومٍ جوي في تاريخ الحرب الجوية، إلى قتل 50,000 وتشريد مليون مدني؛ وأحالت نصف المدينة إلى خراب وتعيّن إخلاء ثلثي من بقي من السكان من منازلهم. وشمل الخراب 250 كيلومتراً مربعاً من أكثر مناطق المدينة كثافة بالأبنية في المدينة. وألقت قوات الحلفاء خلال ما يزيد عن عشرة أيام 9,000 طن من القنابل المتفجرة والحارقة. والشاهد هنا ليس مقارنة عدد

الضحايا البشرية للقصف، بل الكفاءة الصناعية التي كانت فيها القنبلة الذرية متفوقةً من كل ناحية، فقد كانت تكفي واحدةٌ منها فقط، تسقطها طائرةٌ واحدة، في مقابل 3,095 طلعة جوية فوق هامبورغ، فقدت فيها 86 طائرة وأصاب العطب 174. هذه حسابات مخيفة، لكنها مع ذلك ضرورية لأولئك الذين يديرون الحرب، أو الذين يسعون لإيقافها أو تجنبها.

من ثم أُسقطت قنبلةٌ أخرى بقوة الأولى، واسمها *الرجل السمين* [Fat Man]، على ناغازاكي بعد ثلاثة أيام في 9 أغسطس، فقتلت 39,000 وجرحت 25,000 من أصل سكان المدينة البالغ عددهم قبل القصف 195,000. وقد أجبر هذا اليابان، إلى جانب إعلان الاتحاد السوفياتي الحرب عليها وهجومه على منشوريا في اليوم نفسه، على الاستسلام في 14 أغسطس.

لقد انفجر نموذج الحرب الصناعية بين الدول حرفياً في 6 أغسطس سنة 1945. ومما يبعث إلى السخرية، أنه انتهى على يد اثنتين من القوى التي سببت في وجوده وهما: الصناعة والابتكار التكنولوجي. فلعقدٍ من الزمن تقريباً، خدم هذا الثنائي بناء صرح الحرب الصناعية، حتى وقع الانفجار الأخير. وأصبح الناس - المحتشدون في مدنهم؛ مصدر الطاقة البشرية والقوة الصناعية؛ أو كيان الدولة - هم الهدف الأوحد الذي يستحق الهجوم عليه، لأن مدنهم كانت الأهداف الأكثر معقوليةً؛ فهي أهداف ثابتة وسهلة وحاشدة. وعندما دمِّرت المدن، كان أمام القوات في الميدان - التي قُطعت عن مصدر هدفها وتوجيهها وإمدادها - إما أن تستسلم، أو يُقتنَص أفرادها واحداً تلو الآخر، أو تتجمع لتتلقى ضربةً بسلاحٍ نووي. فلم تعد الجيوش الصناعية الحاشدة تجدي نفعاً في مواجهة سلاح التدمير الشامل، كما راح الروس يسمونه. فكانت الحرب الصناعية - عدا الحرب الشاملة - مستحيلة في مثل هذه الظروف. ولكن التهديد بقي؛ وتلك كانت قصة الحرب الباردة.

القسم الثاني

مواجهة الحرب الباردة

4

النموذج النقيض: من رجال العصابات إلى الفوضويين إلى ماو

كان الصراع، وما يزال، وسيبقى دوماً عنصراً ملازماً للمجتمع البشري لا ينفك عنه. وقد أشرت إلى هذه الفكرة في بداية الكتاب، وسأعود إليها في نهايته. إن من المهم للغاية مواصلة السعي للسلام، لكن السلام باعتباره حالة متصلة بالصراع، أي لا بمعنى غياب الصراع بل حالةً لا يكون فيها الصراع خياراً. لا أعتبر ذلك وضعاً جيداً، بل هو ببساطة أمر واقع. كان تركيزي في القسم الأول من الكتاب على الصراعات متعاظمة القوة التدميرية، في إطار نموذج الحرب الصناعية بين الدول وكيف تطور استخدام القوة في هذه الصراعات. فقد كان هذا الشرح ضرورياً، ليس كأداة سياقية فحسب، بل في المقام الأول لأن النموذج ما يزال موجوداً كمفهوم في عصرنا هذا، عصر المواجهات والصراعات الصغيرة، بالرغم من فقدانه جدواه في أغسطس سنة 1945. وكالأكواخ المحروقة والمخروقة التي بقيت ذلك الصباح بعد إلقاء القنبلة الذرية على هيروشيما وناغازاكي، كانت هياكل الحرب الصناعية بين الدول قد أصبحت عديمة الجدوى وخطرة لمن يسعى لاستخدامها. ومع ذلك، وكتيْنك المدينتين، أعيد بناء النموذج، لأغراضٍ سياسية وبراغماتية؛ لكنه بخلافهما، لم يعد إلى الحياة ثانية أبداً. فخلال الحرب الباردة، تشبث به القادة العسكريون والسياسيون من الأطراف كافة، وبنوا الجيوش على مواصفاته، مؤمنين بقدراته كمخلّص وقت الحاجة. ولحسن الحظ، لم تظهر هذه الحاجة قط، ولو ظهرت، ما كان النموذج ليعمل كما كان. وذلك أولاً، لأن الجيوش المحشودة بوجود القنبلة الذرية ليست سوى هدف؛ فبدل تعزيز هذه

الجيوش، تستوجب التكنولوجيا النووية كسلاح تدمير شامل غياب الحشد كدفاع؛ ففي هذه الظروف من الأفضل استعمال الجيش الكبير متفرقاً لا مجتمعاً. وثانياً، لأن النصر الحاسم أتى بثمنٍ باهظ ما كان ليُحتمل لو عُرف من قبل أنه سيُدفع. بعبارة أخرى، الشيءُ نفسُه الذي حورب لأجله في الحرب الصناعية بين الدول - أيْ الدولة، بشعبها وحكومتها وجيشها - كان سيدمر في الحرب.

لقد أغمضت العين عن هذه الحقائق في السنوات الخمسة والأربعين الماضية، ويعود ذلك في جانبٍ منه إلى السطوة المتلبثة لفكرة الحرب الصناعية، والتي شكلت مفهوم الدولة نفسها في أنحاء كثيرةٍ من أوروبا. وكما رأينا، فإن خارطة أوروبا التي ما نزال نراها الآن، وكذلك وحدة الولايات المتحدة الأميركية، تقررتا كلتاهما في معارك هذا النموذج. وكذلك، فإن الأثر المشهود للحرب الصناعية، كان وربما لا يزال هو العامل المحدد لفهم الحرب، وفي أعين الجمهور خاصة، فقد أضيفت صواريخ كروز والقنابل الموجهة بالليزر ولم تحل أبداً محل الصورة الرمزية للمشاة المدرعة وراء مدافعهم الرشاشة على ظهور الدبابات. حتى وإن كانت الدبابات تستخدم اليوم للنقل والحماية أكثر مما تستخدم للقتال، فإنها ما تزال في أعين الناس هي الأدوات الحقيقية للحرب البرية المعاصرة. لكن السبب الأول والأهم لتجاهل زوال الحرب الصناعية، هو أن الأساس الذي قامت عليه الحرب الباردة كله هو حاجة الطرفين إلى إقناع الطرف الآخر بأنه مستعد لخوض حرب شاملة أخرى، وبالتالي ردعه عن هذه الحرب، وإن بدت هذه خطةً متناقضة بالنظر إلى عواقب الدمار الشامل. وقد كانت جدوى القوة كامنةً في الردع لا في الاستخدام. فأصبح هذا الأساس مبدأً ثم تحول إلى عقيدة، من ثم إلى حقيقة لا تناقش، ما عزز بقاء جاذبية الحرب الصناعية حتى بعد زوالها بمدة طويلة، وبأشكالٍ عدة حتى هذا اليوم، بالفعل. ذلك أن أصل كثيرٍ من المشاكل التي لدينا الآن في استخدام القوة والقوات هو تشكيلها واستخدامها دوماً وكأن النموذج القديم ما يزال قائماً، والنتيجة هي التجاهل وعدم التهيؤ للنموذج الجديد الذي حلَّ محله منذ وقت طويل، ألا وهو نموذج الحرب وسط الناس. بالفعل، فمنذ سنة 1945 تكشَّفت الحقائق العسكرية على مسارين متوازين اثنين؛ فحتى وإن كان طرفا الحرب الباردة يتهيئان الواحد

لمواجهة الآخر بجيوشٍ صناعية حاشدة، كانت قوات هذه الجيوش نفسها تخوض في الخارج صراعات مختلفة، مع أعداء مختلفين، جميعهم ذوو طبيعة غير صناعية بشكلٍ جلي. وتلك هي أنواع الصراعات التي والأعداء الذين نواجه أكثر ما نواجه الآن، في عالم ما بعد الحرب الباردة، وإن كنا ما نزال نحاول قولبتهم جميعاً في النموذج الصناعي القديم؛ أي استخدام القوة والقوات حسب عقيدة لا حسب واقع.

إنّ فهم كيفية نشوء عالميْ الصراع والقوى المتوازين المختلفين هذين، وكيف أصبح النموذجان متمازجين الواحد بالآخر، هو موضوع تركيز هذا القسم من الكتاب.

لكن ثمة حاجة منذ البداية إلى العودة إلى مفاهيم الجغرافيا. وكما ذكرت في بداية الكتاب، لا يكون للقوة جدوى إلا إذا استخدمت في سياق مفهوم فهماً جيداً. يميل هذا حالياً إلى أن يأخذ معنى التحليل السياسي والعسكري للأسباب المباشرة للصراع، وللعدو، وقدراته العسكرية والاقتصادية، وللتأثير المحتمل على الدول المجاورة، والمصالح الإقليمية... الخ، ولم أذكر إلا الأكثر وضوحاً. ومع ذلك فإننا في المجال العسكري لا ندرس لا السياق التاريخي ولا الجغرافي بعمقٍ كبير. أعني بذلك معارف التاريخ والجغرافيا العامة. فالتاريخ العسكري، والجغرافيا العسكرية - كما في بعض الجامعات الأميركية مثلاً - مجموعةٌ فرعية مهمة من المعارف العامة، لكنهما يظلان جزءاً من الكل الأكبر. وتنبع أهميتهما الرئيسية من حقيقة أن مهنة الأسلحة، وهي التسمية الصحيحة لحرفة الجندية والقيادة، يمارسها - ويا للراحة - قليلٌ من الرجال في قليلٍ من الأحيان. فالجنود والبحّارة والطيارون على اختلاف رتبهم يقضون معظم الوقت يستعدون للحدث؛ فهم في المهنة وجزءٌ منها، لكنهم لا يزاولونها أو يقومون بها بالفعل. ومن جانبي، لا أظن أنني مارست هذه المهنة بالمعنى الأعم لأكثر من ست سنوات من أصل سبع وثلاثين سنة قضيتها كضابط في الجيش بعد ثلاث سنوات من التدريب. شمل هذا الرقم سنةً قضيتها في قيادة قوات الأمم المتحدة في سراييفو وثلاث سنوات كضابط كبير آمر [GOC] في إيرلندا الشمالية. ويقود هذا النقص في الممارسة القادة إلى التعويض بالتعلم من الماضي بدراسة الحملات السابقة وقرارات القادة في حينها. وكما رأينا، تمت

مأسسة هذه الممارسة في الأركان العامة البروسية الألمانية، وأصبحت هذه قاعدةً منذ ذلك الوقت لدى الجيوش الناجحة في العالم. لكنني لا أظن مع ذلك أنه يمكن استخلاص العبر وإسقاطها على الحاضر، ولا فهم الاستراتيجية الكلية حق الفهم إذا لم يفهم القارئ السياق التاريخي والجغرافي العام للعمل العسكري أو الحملة العسكرية قيد الدرس.

فالتاريخ سياق المعركة، والجغرافيا ساحتها. وتملي الجغرافيا التخوم الفيزيائية لميدان المعركة. حتى مع جميع التطورات التكنولوجية في هذا العصر، ما يزال موقع المعركة ومحدودية وميزات هذا الموقع - من التضاريس إلى المناخ إلى طبيعة التربة - يؤثر على المعركة، ويحدد على الأرجح نتيجتها. فالتكنولوجيا لم تجعل الأرض سطحاً ممهداً؛ والصاروخ سيظل يطلق من موقع ويسقط في موقعٍ آخر، ولكليهما صلة وثيقة جداً بالتطبيق الناجح للقوة. وبالتالي، فإن علم الجغرافيا، بوصفه دراسة الأرض وتفاعلها مع البشر فوقها، يزودنا بوسيلة لفهم ساحة المعركة والتوقع بطبيعتها لاستغلال عناصرها لمصلحتنا. وتلك كانت هي الحال دوماً. تحوّل الأسطول الملكي في عهد الملك جورج إلى التكنولوجيا لإيجاد ساعة دقيقة تحدد إحداثي الطول؛ وهو ما مكّنه، فضلاً عن تحسين ملاحته، من جمع البيانات الملاحية بشكلٍ منهجي، وكثيرٌ منها يستخدم في خرائطنا اليوم. هذه وما شابهها من تدابير لرسم سطح الأرض على مرِّ العصور، اتخِذت عندما اتخِذت للأغراض العسكرية في المقام الأول، بالرغم من أن المجتمع المدني استفاد من هذه المعلومات، فإن المجتمع العسكري هو الذي جمعها وهو الذي حفظها بعناية في بعض الأحيان. فتركيا، مثلاً، لم تُخرج خرائطها إلى العلن إلا مؤخراً، وإن كانت ما تزال مفقودة في المحال التجارية. وهذه ليست مجرد مسألة بيانات علمية: بطاقات بريدية، أوصاف مكتوبة، كتيبات؛ فثمة مصادر كثيرة يمكنها تقديم نتف معلومات، لا سيما حول المواقع المحظورة. كل ذلك من معلومات تفصيلية يوفر منظوراً أفضل لساحة المعركة، وهو ما لمست قيمته أيامَ قيامي بمهامي العسكرية. وبالفعل، فمع تدرجي في الرتب، وجدت أن قيمة التحليل الجغرافي تزداد؛ فهو يسمح للمرء بفهم الموقف ككل وفهم السياق العام للصراع أو المواجهة، فلِمَ وقع أو وقعت فيزيائياً في هذا

الموقع أو ذاك. وفي هكذا تحليل، ينظر المرء في عدد كبير من العوامل المختلفة، منها ممرات المواصلات الرئيسية، وتوافر الموارد الطبيعية، والعلاقات الإقليمية، والاقتصادات، والمزيج الثقافي، والقيم السائدة للمجتمعات، وأنماط السلوك. ويظهر هذا التحليل الجيوستراتيجي حقائق الحياة كما هي في ذلك المكان أو تلك المنطقة، التي هي هدف قوتي، وينبغي أن توضع على خلفية التحليل التاريخي لإعطاء النتيجة التي تعين المرء على فهم موقفه بالنسبة إلى ذلك الخصم، وكذلك التوقع بطريقة القتال التي يحتمل أن يتبناها. فمثلاً، سنة 1990، عندما كنت أخطط للهجوم في صحراء حصوية مستوية في العراق من ثم في الكويت، اعتبرت الأرض لا فائدة تكتيكية لها بالمرة، وقررت ألا أحارب لأجلها. فإن أراد عراقيٌ ما الدفاع عن أي قطعة من الأرض كنت سأتركه وشأنه، وأهاجم بدلاً منه قدرة قائده على الاتصال به وإمداده. وقد قلل هذا احتياجاتي من المشاة ومعارك القتال القريب، وقلل كلُّ ذلك احتياجاتي المتوقعة من الرجال والإمدادات. وجعلني أخف حركة، وأربكَ بالتالي ترتيبات القيادة في عمق المواقع العراقية.

كذلك تقدم جميع المعارك والحروب التي شرحناها في الفصول السابقة، أمثلةً لهذه السياقات، كالسهوب التي وفرت الحيز الاستراتيجي اللازم لرفض القتال على الطريقة النابوليونية بروسيا، والتضاريس الوعرة لشبه الجزيرة الإيبيرية التي منحت رجال حرب العصابات ملجأً يغيرون منه على قوات نابوليون. أو الواقع الصعب حقاً الذي واجهته ألمانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية، وهو أنه لا بدَّ لهزيمة روسيا أو الولايات المتحدة من غزوهما، وبعبارةٍ أخرى، غزو قارتين كاملتين. يمكن تلمس مثال للعوامل الجيوستراتيجية المؤثرة من جغرافية وادي الراين، الذي يمتد شمالاً من سويسرا إلى بحر الشمال. ولا توجد في الواقع سوى ثلاثة ممرات تسمح للقوات الكبيرة بعبور النهر: ثغرة بلفور ووادي موزيل والخط العابر للبلاد المنخفضة والممتد من لييج إلى آخن فالرور. وكانت هذه السمات الجغرافية مهمة للرومان بقدر ما كانت مهمة لجنرالات إيزنهاور سنة 1944. وفي أوائل القرن العشرين، عندما وضع شلايفن خطته، كان ثمة تحصينات فرنسية قوية تحرس مخرجيْ الممرين الجنوبيين، وهي ما تزال ماثلةً إلى الآن. وكان حجم أو تركيز

القـوات - التي يمكن أن تعبر هذين الممرين الجنوبيين - غير كافٍ لهزيمة المدافعين الفرنـسيين المحتشدين. أما الممر المتبقي في الشمال فكان يسمح بعبور قوات كبيرة الحجـم، تكفي للتغلب على المدافعين البلجيك وتشكيل جناحٍ شماليٍّ قوي للهجوم علـى الجنوب، يطوق باريس والمدافعين عن الحدود. وهكذا كانت الجغرافيا هي التي حددت خطة شلايفن وقد أملت كسر الحياد البلجيكي.

فالحاجة إلى تكوين فهمٍ جيوستراتيجي هو عنصرٌ مهم لاستخدام القوة بشكلٍ مجـدٍ. وهو لذلك مهم بالقدر الحاسم نفسه في الحرب غير الصناعية كالتي نخوض اليومَ، ولكن جذوره ضاربةٌ في الماضي. وإلى هذه الجذور نتحول الآن.

*

وقد اقتصر تركيزي حتى الآن على الحرب الصناعية بين الدول، لكن هذا لا يوحي بعدم وجود أنواع أخرى للحرب حتى بداية القرن التاسع عشر. فكما رأينا، فقـد استغرق الأمر بعض الوقت لتطوير الجيوش الصناعية، في حين كان الكثير ما يزالون يقاتلون بطريقة أقرب إلى *الأسلوب القديم* لفترة ما قبل الحروب النابوليونية. وكانـت هـذه حالُ معظم الحروب الاستعمارية الأولى على وجه الخصوص في الـشرق الأقصى ثم في أفريقيا، حيث كانت بنادق المسكيت وأولى تصاميم بنادق التلقـيم الخلفـي ما تزالان تستخدمان. لكن هذه صراعات كان فيها المدافع مجرد وجـود، لا تلـك المنتجة صناعياً، فيشكل فيها العامل الحاسم في مواجهة حراب وسـهام الـناس المحليين. كذلك، شكلت القوى الاستعمارية كفرنسا وهولندا مع الـوقت، جيوشـاً منفصلة للتعامل مع قواعدها العسكرية في البلاد الأخرى، فيما كانت تطور جيوشها الصناعية لمواجهة بعضها بعضاً. لكن، على التوازي مع هذه الـتطورات، حـصل تطورٌ آخر، وهو ظهور نقيض للحرب الصناعية بين الدول. نموذج مضاد لنموذج هذه الحرب قد نشأ معها وفي خضمها. ومع الوقت سيؤدي هذا النقيض إلى تشكيل نموذج الحرب وسط الناس.

ويـرجع أصل النقيض إلى الريف الإسباني أثناء حرب شبه الجزيرة بين عامَيْ 1808 و1814؛ الحرب أو الحملة التي خسرها جنرالات نابوليون. ففي سنة 1806، قرر نابوليون فرض حصارٍ بحري على التجارة البريطانية بإجبار دول البر الأوروبي

على إغلاق موانئها أمام البضائع البريطانية. ولما رفض البرتغاليون الامتثال، زحف جيشٌ فرنسي عبر إسبانيا سنة 1807 واحتل لشبونة. ثم في فبراير سنة 1808، غزا نابوليون إسبانيا واحتل مدريد، وجعل أخاه جوزيف ملكاً على إسبانيا. ثار الشعب الإسباني ضد الفرنسيين، وناشد البريطانيين تقديم المساعدة والتي لم تتأخر. لكن حرب الناس هنا هي الأهم. فبعد أن احتلت بلدهم وأصبحت مدنهم وبلداتهم مقرات للقوات الفرنسية، واصل الشعب الإسباني القتال. وتلت ذلك حربان متنامتان هما: حربٌ شعبية، وحربٌ نظامية. وسمى الناس كفاحهم *الحرب الصغرى* أي: guerrilla بجموع كلمة حرب Guerra ولاحقة التصغير illa بالإسبانية. وارتبط المصطلح بوصف التكتيكات التي استخدموها لمقاومة نظام الملك جوزيف بونابرت، والتي تمثّلت بمجموعات قتالية صغيرة ومتحركة ومرنة شكّلها الناس وأخفوها وآزروها، وكان هدفها إرهاق قوة العدو المتفوقة مع تجنب أي مواجهة مباشرة واسعة النطاق معها. أما الهدف السياسي من شنِّ هذه الحرب هو المحافظة على الهوية المستقلة للشعب، وإنْ تحت الاحتلال، مع تقوية إرادته على مواصلة الكفاح والمقاومة. وبهذه الطريقة سعوا لاسترداد استقلالهم عندما انتصرت بريطانيا وحلفاؤها. كانت الأهداف الاستراتيجية تقوم على القضاء بالتدريج على إرادة العدو على الاستمرار، وجمع المعلومات عنه، وتعطيل وتأخير عملياته لإضعاف مقاومته للقوات المحرِّرة أي الجيش البريطاني - البرتغالي بقيادة الدوق ولينغتون، الذي وصل في أغسطس سنة 1808 على رأس حملة بريطانية من 10,000 رجل.

وتأتي تكتيكات الحرب الصغرى أو حربٍ العصابات من المعتقد الأساسي لقواها الساعية فقط للقتال بشروطها؛ ما يستتبع معرفة موقف وقوة الخصم، ومتى يمكن قطع المساعدة عنه أو الهرب قبل وصول المساعدة، مع الإفادة من عنصر المفاجأة واختيار وقت المعركة. وبافتقارهم إلى القوة العددية والأسلحة اللازمة لمواجهة جيشٍ نظامي في الميدان، يفضل رجال حرب العصابات تجنب المعارك الضارية المرتبة. فالكمين والغارة هما الطريقتان التكتيكيتان المفضلتان لديهم. لكنّ أهم شيء في حرب العصابات تجنب التشبث بالأرض، لأنهم إن فعلوا ذلك اكتشفوا وعزلوا ودمروا. فهم يغيرون على مستودعات ذخائر ومعدات العدو

ويضربون ضربتهم بسرعة وعلى حين غرة، ويكمنون للدوريات وقوافل الإمداد، ويقطعون خطوط المواصلات، هادفين من وراء ذلك إلى تعطيل أنشطة العدو والاستيلاء على المعدات والإمدادات ليستخدموها هم. وبسبب ما يتمتعون به من خفة حركة، وتفرّق قواهم إلى مجموعات صغيرة، وقدرتهم على الاختفاء بين السكان المدنيين، يصعب للغاية حصر رجال العصابات في موقع معين وإجبارهم على القتال؛ فحرب العصابات تنشأ بلا خط جبهة ثابت. وهدفها يقوم على حرمان العدو من الاستقرار وإجهاد موارده (جنوده وخطوط إمداده) من خلال سلسلة متواصلة من الهجمات الواخزة الصغيرة تمتد على فترة طويلة، تُضعف مجموعها العدو مادياً، وتجبره على التركيز على حماية نفسه وتفل إرادته بالتدريج.

كل هذه الصفات كانت واضحة جداً في أنشطة حرب العصابات في حرب شبه الجزيرة. وقد شغل الدفاع الإسباني العنيد عن مدن كسرقوسة آلاف الجنود الفرنسيين، بينما راح رجال حرب العصابات ينشرون الفوضى في طول البلاد وعرضها، مجبرين عدداً كبيراً من الجنود الفرنسيين على الالتجاء إلى مواقع خلفية آمنة وواصلوا سلسلة هجماتهم الدائمة على خطوط مواصلات الفرنسيين. فردَّ الفرنسيون بنشر آلة الحرب النابوليونية كلها لسحق *التمرد*. واستلم نابوليون نفسه لفترة وجيزة قيادة جيشه، لكن في غيابه، أسهم التنازعُ المتواصل بين قادته زائدي الطموح وافتقارُ أخيه جوزيف الواضح إلى الكفاءة في تدهور الوضع. وبالرغم من أن الجيش الفرنسي فاق على الورق جيش ولينغتون عدداً، لم يتمكن قط من تركيز ما يكفي من الجنود لإحراز نصرٍ حاسم. وفي أواخر سنة 1810، كان نحو 300,000 جندي فرنسي متورطين في شبه الجزيرة، ومع ذلك لم يتمكنوا من جمع سوى 70,000 لمواجهة ولينغتون؛ أما بقية الجيش فقد انشغل في أماكن أخرى بتهديدات العصيان المسلح الداخلي وأعمال رجال العصابات. وفي سنة 1813 كان قوام جيش ولينغتون 70,000 رجل وكانت الانتصارات المدوية التي أحرزها بقيادته الملهمة - ومساعدة حلفائه البرتغاليين والعمليات العميقة لرجال العصابات الإسبان والكمية الكبيرة من المعلومات الاستخبارية التي زودوه بها - حاسمةً في إخراج الفرنسيين من إسبانيا.

وقد اعتمد رجال العصابات الإسبان على الناس في الدعم المعنوي والمادي وفي الاختباء إلى حدٍّ ما، وإنْ كانت التضاريس واسعةً ووعرة بما فيه الكفاية لتوفير مخابئ كثيرة ومتسعٍ كافٍ لتجنب عمليات الكنس الأمني الفرنسية. كانت قوات حرب العصابات خفيفة التسليح وتعتمد في إعادة إمدادها إلى حدٍّ كبير على ما تستولي عليه من بارود وطلقات. وكانت، بخلاف القوات النظامية، بلا شكل ودون نظام قيادة رسمي ظاهر. كذلك كانت تفتقر إلى الترابط السياسي وبددت كثيراً من الطاقة وشيئاً من الدم في خلافاتها الداخلية. ومع ذلك، حفظت شرف إسبانيا وإرادة التحرر من نابوليون. لكن الشيء الأهم هو أن نشاط حرب العصابات استنزف موارد الجيش الفرنسي وشتت انتباهه. وفي سنة 1812، كانت *القرحة الإسبانية* أو *القرحة النازفة* تكلف فرنسا وسطياً مائة رجل في اليوم، وقد نال هذا التدني المتدرج للقدرة القتالية من معنويات الجيوش. ومقابل عجز الفرنسيين عن تركيز قواتهم في مواجهة الجيش البريطاني-البرتغالي، استطاع ولينغتون الانتقال إلى الهجوم وتغلب في النهاية على العدو المتفوق عددياً.

ومن الناحية العسكرية، كان استخدام رجال حرب العصابات تكتيكياً، وقد دعَمَ عمليات ولينغتون على مستوى مسرح العمليات. أما على المستوى الأوروبي - وكما أشرنا في الفصل الأول - فقد ثبت أن مسرح العمليات الإسباني- الذي طالما اعتبره نابوليون ثانوياً - كان ذا أهمية حاسمة. وبعد الانسحاب الكارثي للجيش الفرنسي الكبير من روسيا، كان أشد حاجةً إلى الجنود من أي وقت آخر. وما من شك في أن غياب 300,000 جندي فرنسي عالقين في شبه الجزيرة الإيبيرية سنة 1813 قد أثر على مسار الحملة الألمانية؛ فيما ساهم انتصار ولينغتون الساحق في فيتوريا في يونيو سنة 1813، الذي أنهى الاحتلال الفرنسي لإسبانيا، أيضاً في تنشيط التحالف البروسي - الروسي المتردد عندما واجه نابوليون لآخر مرة. لكن هذا النصر، وسيادة مسرح العمليات ككل، ما كان له أن يتم لولا حرب العصابات. وفي معرض تأمله خطأه في تقدير مسرح العمليات الإسباني، قال نابوليون مرة: "لقد دمرتني تلك الحرب النحس... كل... كوارثي أتت من تلك العقدة المميتة"(*).

(*) Napoleon Bonaparte, Mémorial de Sainte-Hélène, Vol. 1 (Paris: Editions Garnier frères, 1961 [1823], pp. 609-10.

كانت حرب العصابات تشبه الحرب الصناعية كثيراً من حيث كونها نموذجاً تأسس في الحروب التي سبقته. فمثلاً، في حرب الاستقلال الأميركية، استخدم الرجال الذين تعلموا قتال الهنود على التخوم، هذه التكتيكات الهندية ضد البريطانيين، وإنْ كان الجيش الثوري آنذاك يتبنى تكتيكات أكثر تقليدية. وقبل ذلك بدهر، وفي حوالى سنة 350 ق.م، وصف صن تشو الطرق التكتيكية الأساسية للنهج غير المباشر. لا ألمح هنا أن أياً من أنصار تلك الأيام قد قرأ صن تشو أو حتى سمع به، لكن نصيحته في **فن الحرب** [The Art of War] وهي تجنب القوة ومهاجمة الضعف يجب أن تكون الفكرة الهادية لتكتيك حرب العصابات أو الأنصار، وكثيرٌ مما كَتب يصلح دليلاً للنهج العملياتي لحرب العصابات.

إنّ من الخطر الخلط بين حرب العصابات والأنواع الأخرى من *الحروب الصغيرة*. فكما سبقت الإشارة إليه، كانت هناك حروب استعمارية وحروب توسُّع وسيطرة إمبريالية صغيرة كثيرة، تدور على التوازي مع تطور الحرب الشاملة، وكان القتال في هذه يشبه قتال حرب العصابات، لكن يتعين علينا توخي الحذر في تحليلنا للتمييز بين التكتيكات المتبناة وبين الوضع الجيوستراتيجي والأهداف السياسية والاستراتيجية للمحاربين. بعبارةٍ أخرى، يجب النظر إلى كل موقف من الجوانب كافة لا من جانبٍ واحد، وقد تكون التكتيكات المستخدمة هي تكتيكات حرب عصابات، لكنّ السياق قد يكون مختلفاً تماماً. وقد تجد مفتاح هذا التحليل لدى كلاوسفيتز. فقد قال، ولا شك أن المثال الإسباني كان في ذهنه آنذاك بعد معارك نابوليون: إن الأضعف قد ينتصر على الأقوى. لذلك يجب على الخصم الأضعف أن يستهدف تحطيم إرادة الأقوى على شنِّ الحرب، وأنّ في وسع *حرب الأنصار* كما دعاها، المساهمة في فك هذه الإرادة بالتدريج، بشرط أن تتيح التضاريس متسعاً للحركة والاختباء، وأن تكون القوات من نوعٍ مناسب. لقد نجحت الحملات الاستعمارية في القرن التاسع عشر، لأن أنظمة الحكم التي واجهتها لم تكن تستطيع فهم الأعمال التي تؤثر على الإرادة السياسية الشعبية في بلدٍ بعيدٍ ما ولا كانت تستطيع تمكين شعبها بأن تقول له: اذهب وقاتل لوحدك بمعزلٍ عن السلطة الحاكمة. وقد مال

السكان المحليون المغزوون إلى استخدام قواتهم المسلحة - إن وجدت بهذه الصفة - ساعين للتشبث بالأرض؛ وعندما كانوا يواجَهون بأسلحة متفوقة كالمدافع كانوا يهزمون. وعندما لم تنتصر القوات الإمبريالية أو الاستعمارية، كما في حربي بريطانيا في أفغانستان في القرن التاسع عشر، كانت إرادة القوة الإمبريالية الغازية هي التي تغيرت. فتضاريس أفغانستان وبعدُها عن البحر، الذي هو مصدر قوة بريطانيا وإمداداتها، إضافة إلى الطبيعة المتماسكة والمنظمة للقبائل الأفغانية، كل ذلك لبى معايير كلاوسفيتز. وبالنتيجة، لم تستطع بريطانيا إيجاد ما يكفي من القوات لتحقيق كثافة مهيمنة. حاولت بريطانيا مرتين إلحاق أفغانستان بالحكم البريطاني للهند - مرةً بين عاميْ 1839 و1842، ومرة أخرى بين عاميْ 1878 و1890 - ملحقةً الهزيمة في كل مرة بالجيوش الأفغانية النظامية، لكنّ هذه كانت مكاسب تكتيكية، ما كان يمكن أبداً ترجمتها إلى رأسمالٍ سياسي. ففي النهاية، انسحبت بريطانيا وتعاملت مع قادة البلد كما كان يتعامل أمير من القرون الوسطى مع الذين على حدوده.

تقدِّم حرب البوير التي بدأت سنة 1899 مثالاً آخر لمعادلة كلاوسفيتز. وكانت إلى ذلك تجربةً نموذجية للجيش البريطاني. وكانت جيوش مواطني البوير تقوم على المشاة المحمولة المسلحة بأسلحةٍ حديثة. وكانوا منظمين في وحداتٍ مستقلة صغيرة تدعى *كوماندوز* تتحرك بسرعة بخلافٍ التشكيلات البريطانية الثقيلة، وكانوا متفوقين في مهارات العيش في البرية [fieldcraft] وفي الرماية [marksmanship]. وقاموا بالهجوم في أكتوبر واحتجزوا بريطانيين في مافكينغ وكيمبرلي وليديسميث، وأضافوا إلى هذا النجاح الأولي *الأسبوعَ الأسود* في ديسمبر سنة 1899. وحين واجه البريطانيون سلسلة من الهزائم في ميجرزفونتين وستورمبرغ وكولنزو أدت إلى خسارة نحو 1,000 من رجالهم ومنعتهم من تحرير البلدات المحاصرة. لكن البريطانيين احتفظوا ببرودة أعصابهم، فبدلوا قادتهم، واستدعوا تعزيزات، وأدخلوا تغييراً على قوتهم. فلقد تغيروا حرفياً، وحتى أنهم استعاضوا عن المعاطف الحمراء بالكاكي. وتم تدبير الجياد وتدريب المشاة المحمولة، وأعيد تنظيم الوحدات من الناحية اللوجستية في الميدان. وقال كيبلينغ في وصفهم ذات مرة:

"كنتُ في جيشٍ من الجيوش مَرة
ما كانَ أصغرَ منهُ ولا أغربَ أمرا!
قد عَرَته من الموتِ، على الحُمرةِ، صُفرة
فصرتُ، و لم أكن من قبلُ، أركبُ ظهرًا!"
('MI-Mounted Infantry of the Line')

وفي يولـــيو ســـنة 1900، هُـــزمت جيوش البوير النظامية في الميدان واستعاد الـــبريطانيون مديـــنتي بلومفونتين وبريتوريا. لكن البوير، بعد أن هزموا في اختبار القوة، لم يستسلموا بل راحوا يحاولون تحطيم إرادة البريطانيين، وتلت ذلك سنتان مـــن حـــرب العصابات. كان البريطانيون، باحتلالهم جمهوريات البوير بعد هزيمة جيوشـــها، قد حققوا هدفهم الاستراتيجي المعلن و لم يعد لديهم ما يفعلون بالقوة العـــسكرية على المستوى الاستراتيجي، وكانت المبادرة الاستراتيجية لمن يأخذها فقرر البوير أخذها. فبعد أن خسروا سيادتهم على أرضهم، بدأ أهل المروج يجعلون الاحـــتلال صعباً على القوات البريطانية وباهظَ الثمن. فاتخذوا لهذه الغاية تكتيك حرب العصابات لكسب صراع الإرادات على المستوى الاستراتيجي بالنجاح على المستوى التكتيكي. وقد دفعت البوير إلى تبني هذه الاستراتيجية لعدة عوامل وهي: الحس الوطني القوي لديهم، ومعرفتهم بالمروج الواسعة، وانقسام البريطانيين حول الحكمـــة مـــن شـــنِّ الحـــرب أصلاً والدعم الذي لقيه البوير لقضيتهم في أوروبا والـــولايات المـــتحدة. وبما أن بريطانيا كانت القوة العظمى في ذلك الوقت، فقد تجاهلت ضغوط القوى الأخرى. وبالمقابل كانت هناك انقسامات سياسية داخلية: إذ عـــارض حـــزب الليبراليين وحزب العمال- وكانا هما معارضة ذلك الوقت في الـــبرلمان- الحربَ بصفتها شططاً إمبريالياً؛ لكن هذا لم ينعكس على دعم الشعب لقواته المسلحة إجمالاً. وكان الشعور العام آنذاك أن البوير هم الذي بدأوا الهجوم، ورداً على هذا الهجوم قاتل البريطانيين وأرسلوا فرقاً عسكرية، وبالتالي كان عليهم أن يُظهروا التقدم لا التقهقر. لكن، إجمالاً، بما أن القوة البريطانية كانت تتألف من المـــتطوعين، لم يكن السكان ليتأثروا بالخسائر الفعلية أو المحتملة تأثرَهم لو كانت القـــوة مـــن المجندين. أخيراً، وربما يكون هذا هو الأهم، لم تكن في ذلك الوقت

وسيلة لعرض قضية البوير (أو غيرهم من الأجانب) على الرأي العام؛ فلم تكن هناك قنوات إعلامية دولية لعرض وجهة نظر بديلة حول الأحداث في الوطن؛ ولكن كان هناك انتقادٌ داخلي. ولما ارتفع عدد الضحايا بمرور الوقت - خسرت بريطانيا إجمالاً 22,000 رجل في القتال ونتيجة الأمراض - ثار الرأي العام. مع ذلك كانت تلك المآخذ على طريقة التصرف لا على ما إذا كانت الحرب تستحق أن تخاض أم لا. بالفعل، ومع استمرار الحرب، مالت الوطنية إلى الشوفينية، وراحت تظهر كذلك ملامح المغالاة القومية الإنجليزية. أي، بعبارات كلاوسفيتز، كانت ما تزال إرادة البريطانيين على النصر لم تُقلَ تماماً بعد.

كانت الحملة التي شُنت على كوماندوز البوير في النهاية ناجحة. فمن الناحية التكتيكية، تمكنت القوات البريطانية، بمشاقا المحمولة، من مجاراة البوير في لعبتهم، وغطت ميزةُ التفوق العددي لديهم أيَّ نقصٍ كان في المهارة الفطرية والخبرة. واشتملت الحملة على تجميع السكان الريفيين المتناثرين على مساحاتٍ واسعة، فانتزعت العائلات بوحشية ودمٍّ بارد من مزارعها المحترقة إلى معسكراتٍ اعتقال سيئة الإدارة تفشى فيها التيفوئيد، وكانت ظروفها المخزية أحد الأسباب الرئيسية لانتقاد الحرب في لندن. كان الغرض من أخذ الناس من مزارعهم في المروج هو منعهم من إخفاء وإيواء وإطعام الكوماندوز. وبعد إفراغ المروج، كانت تعتبر كل حركةٍ حركةً معادية إلى أن يثبت العكس، وحُرِم بذلك الكوماندوز من المعلومات والطعام، فاضطروا إلى الخروج من مخابئهم بحثاً عن هذه السلع الحيوية، مخاطرين بالتعرض للقتل أو الاعتقال. فقد كان الإجراء التالي الذي اتخذه البريطانيون هو التحكم بالمواصلات للحصول على المعلومات التي تقودهم إلى الكوماندوز. وكان ذلك بنشر منظومة من حواجز الأسلاك الشائكة والمعاقل، قامت في البداية على خطوط السكك الحديدية ورُبطت بالهاتف، وكانت تقطع المروج طولاً وعرضاً. ثم سُيّرت، في النهاية، دورياتٌ كثيفة في المناطق بين الحواجز. وفي بحث الكوماندوز عن الطعام أو لتجنب الوقوع في الأسر، كانوا يصطدمون بالدوريات أو يحطمون الحواجز، فتتشكل ببطء صورةٌ عامة لأماكن تواجدهم. ما جعل مهام الدوريات أكثر دقة، فارتفع بذلك معدل نجاح البريطانيين.

ولم يكن الأمر بهذه السهولة، فقد كان البويري رجلاً صلباً، يقاتل دفاعاً عن أرضه، إلى جانب الصمود المعنوي والاكتفاء الذاتي لسكان الحدود. وكان يحصل على معظم ذخائره وطعامه من الإغارة على البريطانيين، ولم يكن يتورع بعد مناوشة أو معركة عن إطلاق أسراه عراة، لأنه كان يحتاج إلى ملابسهم أكثر من حاجته إليهم، فيما كان يعيد تزويد نفسه أحياناً بتتبع الدوريات البريطانية قليلة الانضباط والخليعة. فبعد سنتين، حلّ السلام بتوقيع اتفاقية فيرينيغينغ في مايو سنة 1902. وبالرغم من تناقص أعدادهم إلى حدٍّ كبير وتضورهم جوعاً وتعرضهم للضغوط، كان لا يزال الكثير من الكوماندوز طلقاء لم يستسلموا بعد. فقد كان السبب الرئيس لتوقيع اتفاقية السلام، هو أن البريطانيين نالوا من إرادة البوير على مواصلة القتال. فمن الناحية السياسية والاستراتيجية، كان البريطانيون مصممين على النصر، وضمّ جمهوريات البوير التي استولوا عليها إلى الإمبراطورية، وأدرك البوير أن الأمر قد خرج من يدهم. كذلك أخرج البريطانيون بأعمالهم القتالية من المعادلة اثنين من معايير الصمود بحسب كلاوسفيتز وهما: بنقلهم السكان وحرمان البوير بصورةٍ منهجية من ميزات التضاريس. فمن الناحية التكتيكية، كان البوير يخسرون بعملية استنزاف. أما العامل الأخير والأكثر أهمية فكان، أن البريطانيين أردفوا حملتهم العسكرية بخيارٍ سياسي لخصومهم يمنحهم أملاً معقولاً أفضل من الوضع الراهن؛ فقد وعدوهم بالحكم الذاتي، وخصصوا ثلاثة ملايين جنيه إسترليني لإعادة بناء الاقتصاد الريفي.

كانت السنتان الأخيرتان من حرب البوير مثالاً بارزاً لنقيض نموذج الحرب الصناعية بين الدول؛ أي القيام بعمليات صغيرة، بأقل عددٍ ممكن من الجنود، والتركيز على الإعاقة بدل النصر العسكري الحاسم كوسيلة لتحقيقِ الغاية السياسية. وبخلاف رجال العصابات الإسبان، لم يكن البوير جزءاً من كلٍّ أكبر؛ فلم يكن لديهم من يدعمهم من الخارج وكانت المروج ملاذهم الأوحد. وفي سنتي حرب العصابات الأخيرتين من حرب البوير، لم تُستخدم القوة قط لأكثر من الأهداف التكتيكية. ففي الحقيقة، ما كان لها أن تُستخدم بغير هذه الطريقة؛ إذ لم يكن الكوماندوز سوى أهداف تكتيكية، ولم ينتشروا ككلٍّ قط، وبما أنهم لم يكونوا يستطيعون ذلك، ما كانوا ليهاجمون سوى أهدافٍ تكتيكية. فهم البريطانيون ذلك ولم يجربوا *العمليات*

الحاسمة على مستوى مسرح العمليات. فكانت هذه حرب اشتباكات تكتيكية أحرز فيها النصر السياسي على مستوى مسرح العمليات، على طاولة المفاوضات.

ثم كانت الحرب العالمية الأولى نقطة التطور التالية في نقيض نموذج الحرب الصناعية بين الدول؛ وبعبارةٍ أدق، *حملة التحرير*، كما ستسمى الآن، يخوضها عرب شبه الجزيرة العربية، بقيادة شيوخهم، للتحرر من الحكم العثماني. لم يَبدُ ذلك منذ البداية أمراً بسيطاً، ففشَلُ الحلفاء في هجوم غاليبولي، واستسلامُ القوات البريطانية في الكوت في بلاد ما بين النهرين في أبريل سنة 1916، والهجومُ التركي صوب قناة السويس سنة 1916، كلٌّ ذلك أثبت أن الجيوش العثمانية ما تزال قوةً يحسب لها حساب. لذلك أنشأ البريطانيون قوةً في صحراء سيناء، وجهزوا تحت قيادة الجنرال أللنبي حملةً لهزيمة الجيوش العثمانية في فلسطين؛ إلى جانب قيام قوات القوميين العرب بعملية مساندة. كانت القضية العربية من وجهة النظر البريطانية تستحق الدعم لأنها كانت تعدُّ بزيادةٍ كبيرة في الضغط يمكن استغلاله ضد الأتراك. فمن هذه الناحية، كان الوضع يشبه إلى حدٍّ كبير الوضع في حرب شبه الجزيرة بالنسبة إلى الفرنسيين، حيث ساند رجال حرب العصابات إلى حدٍّ كبير قوات ولينغتون النظامية في الطريق إلى النصر.

اختير المقدم تي. إي. لورانس ليعمل مستشاراً وضابط ارتباط للحركات القومية العربية. وكان لورانس آنذاك يعمل في القاهرة لصالح الاستخبارات العسكرية البريطانية، وقد جعلته معرفته اللصيقة بالعرب - لا سيما بثقافتهم وأساليبهم السياسية - المرشح المثالي للمهمة. وفي أكتوبر سنة 1916، أُرسل إلى الصحراء ليقدم تقاريره عن الحركات القومية العربية، وسرعان ما أدرك أن الهدفين السياسي والاستراتيجي للعرب، كانا جغرافيين بشكلٍ جلي. فإن توحيد جميع الأراضي التي يتحدث أهلها العربية في آسيا في كتاب *أعمدة الحكمة السبعة* The Seven Pillars of Wisdom - الذي نشر بعد الحرب - بيّن لورانس فيه كيف تم تحقيق هذه الغاية، مع مساندة المطلب البريطاني في الوقت نفسه؛ وبذا عرّف بوضوح المستويات الثلاثة للحرب التي تلي المستوى السياسي وكيف أن كلاً منها يشكل سياقاً للذي يليه، وبذا يتأمن الترابط:

كان الجيش التركي عَرَضاً، لا غرضاً. كان هدفنا الاستراتيجي الحقيقي البحث عن أضعف نقطة فيه، والضغط عليها إلى أن تنهار الكتلة الرئيسية مع الوقت. ويجب على الجيش العربي أن يفرض على الأتراك أطول دفاع سلبيٍّ ممكن (فهذا أكثر أشكال الحرب كلفةً مادية)(*). تكتيكياً، يجب عليه أن يطور قوةً على مستوىً رفيع من الحركية والتجهيز، تكون أصغر ما تكون حجماً، ويستخدمها على التوالي في نقاط متوزعة على الخط التركي.

وبهذه الطريقة سعى لجعل العرب *أثيراً*، يتعذر النيل منه أو التقاطه، لا مقدمة له ولا مؤخر، كالغاز في انتشاره. يبين لورانس بهذه الكلمات أن الغرض من معركة العرب كان الاستنزاف، بكسب المعارك المحلية، لا معركة الإرادة. لم يكن هدف المعارك في تصوره غير القتال على المستوى التكتيكي وشدّ الحبل التركي إلى أن ينقطع نفس أصحابه قبل أن ينقطع. ولا شك أن العرب كانوا يحتاجون إلى إرادةٍ منهم للقيام بذلك، لكنّ وعد الاستقلال كان مكافأةً كافية.

واستناداً إلى هذه الاستراتيجية، استطاع لورانس إقناع زعماء العرب بتنسيق حركاتهم الثورية، وسرعان ما نزل إلى الساحة ليقاتل مع قواتهم غير النظامية تحت إمرة الأمير فيصل. وبإدارة عملياته بصورةٍ رئيسية في شبه الجزيرة العربية، وبوسائل محدودة، ركّز على تنفيذ استراتيجيته لإعاقة المجهود الحربي العثماني. فأقنع العرب، أول الأمر، ألا يُخرجوا العثمانيين من المدينة، ما أجبر الأتراك على إبقاء جزءٍ من قواتهم للدفاع عن حاميتها. وبافتقاره إلى الرجال والعتاد للاشتباك مع جيشٍ نظامي في معركةٍ كبرى، حضّ لورانس على استخدام تكتيكات الوحدات الصغيرة، وفضل الغارات التي يشنها 100 إلى 200 رجل من رجال القبائل على القوات التركية التقليدية الكبيرة. ثم وجه اهتماماته إلى خط سكة الحجاز، الذي كان خط المواصلات والتموين الوحيد للقوات العثمانية بالنظر إلى استمرار التفوق البحري البريطاني في البحر الأحمر. ومع انتشار الجيش التركي على الامتداد الفسيح الخالي لشبه الجزيرة العربية، وجد العرب سهولة في ضرب وتخريب سكة الحديد، الذي كان ينقل الرجال والمؤن والذخائر عبر شبه الجزيرة.

(*) هدف مسرح العمليات أو الهدف العملياتي.

فركّز لورانس وجنوده العرب غير النظاميين لسنتين متواصلتين على تدمير أجزاء من سكة الحديد. فكانت تنتشر مجموعات من الرجال لزرع المتفجرات في نقاط متفرقة من الخط. وكانوا يستخدمون أجهزة تفجير متطورة لإيقاع أكبر قدر ممكن من الدمار بالخط لإجبار الأتراك على الانشغال بعمليات الإصلاح الطويلة. كانت *قنبلة التوليب* [tulip bomb] إحدى أجهزة التفجير التي كان يستخدمها لورانس، وكانت تفتل الخطوط إلى حدّ يستحيل بعده إعادة تقويمها. ومن الطرق الأخرى لتعطيل الخط كان إخراجه من الخدمة؛ فكانت تقوم مجموعات من عشرين رجلاً بالسير على الخط واقتلاعه وتركه. كذلك كانت تنسف الجسور لتتفتت لا لتنهار، لأن ذلك كان يتطلب عمالة أكبر ووقتاً أطول لإصلاحها. وقد بلغ إعجاب العرب بلورانس ومتفجراته حدّاً جعلهم يطلقون عليه لقب *أمير الديناميت*.

قيدت هذه الأعمال التخريبية أعداداً متزايدة من الجنود العثمانيين، الذين أجبروا على حماية سكة الحديد وإصلاح ما تخرب منها باستمرار. وفي الوقت نفسه، حاولت القوات العثمانية حماية الخط بالمخافر الأمامية والدوريات، لكن رجال لورانس شكلوا أرتالاً متحركةً طويلة قادرة على تنفيذ عمليات سريعة من نوع *إضرب واهرب*. وتحول الصراع بالفعل وبسرعة إلى حرب استنزاف؛ لكن ظل لورانس يستخدم قواتٍ أقل لضرب وتخريب الخط والبنية التحتية مما كان يَستخدم الأتراك من القوات لإصلاحهما. وفي سنة 1917، قام بتنسيق عملٍ مشترك بين القوات العربية غير النظامية والقوات المتمردة على العثمانيين، تحت قيادة عودة أبو طي. وفي هجومٍ بريٍّ جريء، استولوا على ميناء العقبة ذي الأهمية الاستراتيجية؛ وفي المراحل الأخيرة من الحرب، شارك لورانس أيضاً في الاستيلاء على دمشق.

كانت مساهمة القوات العربية في النصر البريطاني كبيرة. فقد نُسب إليهم قتل 35,000 جندي تركي، وأسر أو جرح عدد مماثل، وقد عكس كل عنصر من عناصر قتالهم إسهامهم في تكوين نقيض نموذج الحرب الصناعية، تماماً كرجال العصابات الإسبان والكوماندوز البوير قبلهم. وبانتهاء الحرب، كانوا قد حققوا هدفهم الاستراتيجي، بمدّ نفوذهم على 100,000 ميل مربع تقريباً من الأرض كانت قبل ذلك تحت الحكم العثماني. وبدا لهم، والحالة هذه، أن حلمهم السياسي

قــد بــات في متناول أيديهم، لكن البريطانيين والفرنسيين، حلفاءهم في الحرب، خذلوهم. فتقاسموا الإمبراطورية العثمانية المهزومة فيما بينهم، وضربوا بطموحاتهم عــرض الحــائط، هــذا بالرغم من محاولة لورانس الضغط في محادثات السلام في فرســاي سنة 1919، بأن هذا هو المفهوم الذي أوصله للشيوخ أثناء الحرب. فقد حُــرم العــرب مــن حقهم في الاستقلال، ووُضعت أقاليم الإمبراطورية العثمانية الــسابقة تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني و لم يُترك لهم من ملاذ سوى الصحراء العــربية. وفي غضون سنوات معدودة، ثبت أن ذلك كان من حسن حظهم، فقد اكتُشف تحت رمال هذه الصحراء أضخم احتياطيٍّ للنفط في العالم.

*

تطــورت الحرب الصناعية بين الدول من خلال الجمع بين النظرية - التأثير المتواصــل لكلاوسفيتز - والتطبيق. وبخلاف ذلك، تطور نقيض هذه الحرب أكثر بكثير من خلال الأيديولوجية والقومية؛ بالنظر إلى طبيعة القتال نفسه كونه حرب الــناس ضد عدوٍّ أكبر، ما كان يستدعي وجود التزام إيديولوجي من نوعٍ ما من جانب المشاركين فيه. مع ذلك، لم تقفز الإيديولوجيا فعلاً إلى الواجهة إلا في فترة مــا بين الحربين العالميتين. ففي أوائل عشرينيات القرن الماضي، فيما كان لورانس يعكف على كتابة روايته لحرب شبه الجزيرة العربية وفلسطين، أصبحت نــزعةٌ ما كانت موجودة قبل عقود من ذلك، مرتبطةً بالأفكار التكتيكية لحرب العصابات. كانــت تلــك هــي فكْرة الفوضويين الداعية لاغتيال الزعماء لفرض وجودهم وأفكارهم أمام الرأي العام. وبالرغم مما في هذه الفكرة من خللٍ نظري وعملي؛ إذ لم يكن الناس عموماً يريدون غياب الحكم وشيوع الفوضى السياسية والاجتماعية، بــل يــريدون أن تكــون هناك حكومة، و لم يكونوا ليناقشوا إلا مسائل الزعامة والهدف والعوامل المحددة. لقد تلقف الفكرة، بين من تلقفها، تروتسكي وكثيرٌ من رفاقــه الثوريين الروس. وولدت دعاية *العمل البطولي* [propaganda of the deed] وأصــبحت حقــل عملــيات في الحملة الثورية. كان هدفها لفت أنظار الحكومة والــشعب والوكالات الخارجية بالقوة، وجعل *القضية* مهمة، والعمل أو التظاهر ضدّ ما لم يكن شعبياً، وتجنيد الأنصار، والحصول على الدعم الصامت للقضية من

جانب السكان، على أقل تقدير. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، كان ذلك العمـــل البطولي باغتيال اللورد مونتباتن على يد الجيش الجمهوري الأيرلندي سنة 1979، عندما كان يحتفي بذكرى ميلاده في جمهورية إيرلندا؛ الذي لم يكن له من هدف سوى الدعاية للجيش الجمهوري الأيرلندي.

إلى جانـــب دعايـــة العمل البطولي ظهر حقل عمليات آخر هو استراتيجية *التحريض* [strategy of provocation]. في هذه الحالة كانت الفكرة استغلال قوة ووزن القـــوى المضادة للثورة، كلاعب الجودو الذي يسعى لاستغلال طاقة هجوم الخـــصم لطرحه أرضاً. وكانت تنفذ الهجمات أو الحوادث بحيث تغري أو تطالب الحكـــومة بالرد، والهدف هنا إظهار الحكومة كقامعٍ وحشي للشعب والوكالات الخارجـــية، وغـــرس مفهوم أن قوى الأمن هي العدو في أذهان الناس، واكتساب تعاطفهم مع القضية وتجنيد المزيد من الأنصار. ومن الأمثلة الممتازة لهذا التحريض، المـــسيرات الـــتي نظمت في إيرلندا الشمالية التي أدت في النهاية إلى *أحداث الأحد الدامـــي* في يناير سنة 1972، عندما أطلق الجنود البريطانيون النار على ثلاثة عشر متظاهـــراً في لـــندندري؛ ولاســـتراتيجية التحريض كذلك قيمةٌ عملياتيةٌ أخرى، كطـــريقة للاستطلاع، فإن فشلت قوات الأمن في الرد، مثلاً، في نقطة تفتيشٍ ما، يـــتحدد مستوى تساهلها، على الأقل محلياً، ويمكن القيام بأنشطة أخرى على هذا المـــستوى. تفـــيد هـــذه البيانات في تنفيذ حقل العمليات الثالث، أي شلّ قدرة الحكومة بالتدريج على الحكم؛ من حيث أدوات الحكم وإرادة الحكم على السواء. مـــن الأمـــثلة الجـــيدة لذلك اغتيال وتخويف الرسميين، كاغتيال القضاة في إيرلندا الـــشمالية. هذه هي فئات العمليات الأساسية الثلاث، لكن يجب التوكيد على أنه وإن كانـــت كـــلٌ من هذه الفئات واضحة التعريف بمفردها، فإن كثيراً من هذه الأعمـــال يخـــدم أكثـــر مـــن فئةٍ منها، ما يتيح استغلالها عند اندلاع الأحداث. وكالجـــيوش التقلـــيدية والنظامـــية، يتعين على رجال العصابات هم أيضاً التأقلم واكتساب حركية تنظيمية إن كان لهم أن يستخدموا القوة بشكلٍ مجد.

في صـــيغة النقيض هذه، أي الحرب الثورية، تستخدَم القوة لتشكيل قناعات الـــناس حول شكل الحكم الذي يريدون؛ فيعمل الثوريون في جميع فئات العمليات

الثلاث على دفع الناس أكثر فأكثر إلى قبول حكم الثورة لهم. فكل الأهداف الاستراتيجية وأهداف مسرح العمليات تهدف هنا إلى تشكيل وتغيير إرادة الناس، لا إرادة الخصم، ولا تستخدم القوة مباشرة لتحقيق غايتها التدميرية إلا على المستوى التكتيكي، وعندما يريد الثوريون ذلك. تعاظمت أهمية هذه الأفكار مع الوقت، ووضعت موضع التنفيذ في روسيا والصين. فكان لينين هو من اعتمد على فكرة الخصم الضعيف والخصم القوي لكلاوسفيتز في بحثه **حرب الشعب**، التي يجب أن تعتمد على الدعم الشعبي، وتبيان أن حدثاً ما لا يستطيع بمفرده تحديد نتيجة هذه الحرب. ما من شك في أن لينين قد طبق هذا المفهوم في هندسة الثورة الروسية وقد فعل ذلك بنجاحٍ كبير. بالفعل، فأفكاره المستمدة من تجربته الخاصة كان لها أثرٌ كبير على استراتيجيات حرب العصابات الحديثة.

كذلك ركّزت نظريات ماو تسي تونغ الثورية في الحرب، وهو الذي حارب وجيش التحرير الشعبي الصيني اليابانيين وقوات تشيانغ كاي شك، على استخدام تكتيكات حرب العصابات. وقد رأى مفهوم *الحرب الثورية* يتحرك على ثلاث مراحل؛ وأن الحرب يمكن أن تكون على مراحل مختلفة في أجزاء مختلفة من مسرح العمليات مع إمكانية ارتداد الثوريين إلى مرحلة سابقة - وقد حدث هذا فعلاً - عند التعرض لنكسة. بعبارةٍ أبسط، كانت المراحلُ الثلاثة هي، أولاً: تشكيل خلايا في المجتمع، يفضل - وهذه هي الحالة المثلى - في عمق المناطق الريفية على الحدود مع جارٍ متعاطف، لتحقيق هيمنةٍ محلية بإفساد واستبدال الحكومة من خلال الاستخدام المكثف للدعاية [propaganda] والتثقيف العقائدي [indoctrination]. ثانياً: تتطور هذه المنطقة إلى ملجأ آمن بتوسيع شبكة الخلايا والارتباط بالمناطق الأخرى المحررة لتشكيل إقليم يتم فيه إعداد القوات وتخزين الأقوات والأسلحة؛ جنباً إلى جنب مع تصعيد الهجمات على المؤسسات والقوات العسكرية الحكومية. أما ثالثاً والأخيرة: توحد القوات النظامية الملاذات وتعمل ضد القوات الحكومية في مناطق أخرى، حيث يمكن لشبكة الخلايا المحلية أن تقدم لها الدعم. تستمر هذه المرحلة حتى تهزم القوات الحكومية في الميدان وتستولي الحكومة الثورية على المناطق الريفية بالتدريج واحدةً بعد الأخرى إلى أن تسقط في يدها المدن أيضاً.

في كلتا الحالتين الروسية والصينية، أنهى الثوريون حملاتهم بإنزال جيوشٍ تقليدية نظامية إلى الميدان؛ وكان هذا ضرورياً في المرحلة الأخيرة لهزيمة الجيوش النظامية للحكومة التي واجهتهم في اختبار القوة. لكن صراع الإرادات السابق له اتخذ مسارات مختلفة، حسب ظروف الناس ومسرح العمليات. ففي روسيا، ركّزت الثورة على بروليتاريا المدينة حيث دعمت عمالتُها تصنيع الاقتصاد الروسي والمجهود الحربي. وانتقلت الثورة من مدينة إلى مدينة عبر الريف الروسي على طول خط السكك الحديدية. وكان تشكيل تروتسكي للجيش الأحمر إيذاناً بحلول آلة حربٍ هائلة، سرعان ما أصبحت تشبه الجيوش التقليدية لأعدائها في مركزية الأركان، والتخطيط، وتمسكها الشديد بالأوامر، وشَبَهِ سلسلة القيادة فيها بالتركيبة السياسية. بخلاف الثورة الروسية، ركّزت الثورة الصينية على سكان الأرياف. وقد كانت البلاد هزيلة التصنيع، مزقتها الحرب الأهلية وكان اليابانيون يحتلون قسماً منها. وكان معظم السكان من سكنة الأرياف، فكانوا يسيطرون على إمدادات الطعام وكانوا مصدر القوة البشرية. بالرغم من ذلك، خيضت كل مراحل الحرب الثورية ما عدا الأخيرة منها وسط الناس وللاستيلاء على عقولهم. وكما قال ماو: "يتحرك رجال العصابات بين الناس كما تسبح الأسماك في الماء". وقد أثبتت المسيرة الطويلة ذلك؛ بانسحابٍ عسكريٍّ واسع للجيش الشيوعي الصيني، بين أكتوبر سنة 1934 وأكتوبر سنة 1935، لتجنب مطاردة جيش كيومنتانغ القومي. قطع الشيوعيون 9,000 كيلومتر حتى وصلوا إلى ملاذٍ آمن، وهو إقليم شانغزي المعزول في شمال-غربي البلاد. وفي الطريق، رسخ ماو تسي تونغ زعامته للحزب الشيوعي بينما صادر جيشه ممتلكات وأسلحة الأثرياء والقوميين، وفي الوقت نفسه ضم إلى صفوفه الفلاحين والفقراء. فمن أصل ما يقدر بنحو 100,000 جندي بدأوا المسيرة، لم يكملها إلا أقل من الربع. ومع ذلك، وفي السنوات التي تلت المسيرة الطويلة عبر الصين، بدأ جيش ماو يعزز صفوفه في ملاذه الآمن الجديد في يان إن. وبعد نجاحه في هزيمة القوات اليابانية وقوات كيومنتانغ القومية، أصبح جيش جمهورية الصين الشعبية أشبه كذلك بجيشٍ تقليدي، مهيأ للحرب الصناعية بين الدول. ومما يدعو إلى السخرية، أنه في العقود التي تلت ذلك،

في أقاليم الغرب الصيني المسلم والتيبت، وقع هو نفسه فريسة معارك حرب العصابات المحلية. فما أن استولى الثوريون على السلطة، بعد إنشائهم الجيوش النظامية، حتى وضعوا أيديهم على جميع مقاليد وسلطات الحكومات التي أزاحوها، وأكثر. فتلك هي المفارقة الحقيقية لنقيض الحرب الصناعية الذي يخوضه الثوريون بنجاح وهي: أنه يتطور ويتطور حتى يصل إلى نقطة يندمج عندها بالنموذج القديم.

شهدت الحرب العالمية الثانية تطوراً متواصلاً للنقيض مع عمليات المقاومة والأنصار في الأراضي التي احتلها الألمان واليابانيون. من وجهة نظر الحلفاء، كانت هذه *عمليات معقدة* تشبه تلك التي قام بها رجال العصابات الإسبان في حملة شبه الجزيرة والتي قام بها المقاتلون غير النظاميون العرب قبلهم في الحرب العالمية الأولى. بالنسبة إلى المشاركين في تلك العمليات، كان ثمة دوماً هدفٌ سياسي، وإنْ في المراحل الأولى فقط، في إبقاء شعلة الحرية مضاءة. يجدر الملاحظة هنا، أن هذه الحركات التي كانت تستند إلى هيكلية الحزب الشيوعي المحلي، كانت أفضل كفاءة من غيرها. وليس هذا مفاجئاً ويعود ذلك لعدة أسباب: فلقد كانت لديهم رؤية لعالمٍ أفضل، لا العودة فحسب إلى الوضع الراهن قبل الحرب، وخلايا تنظيمية راسخة، وخبرة في التدابير الأمنية لتجنب اختراق الاستخبارات لصفوفهم. كذلك كانت لديهم صلات دولية، لا سيما مع موسكو، ومع اقتراب الحلفاء وظهور بوادر النصر، بذل رجال العصابات الثمينون هؤلاء جهداً متزايداً لضمان موقعهم السياسي في المستقبل. إلى هذا الحدّ، كان قرار تشرشل تأييد أنصار جوزيف بروز تيتو الشيوعيين في يوغوسلافيا بدل الملكيين، على أساس أن أولئك قتلوا من الألمان أكثر مما قتل هؤلاء، صائباً من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية، ولا شك في ذلك. لكن كانت له عواقب سياسية، تكشّفت إحداها مع قرب انتهاء الحرب، عندما اصطدمت رؤية تيتو ليوغوسلافيا الكبرى، بما فيها سلوفينيا وميناء تريستي، بمصالح بريطانيا، تحديداً حول الاحتفاظ بالميناء المطل على بحر الأدرياتيك في يد الغربيين.

دعا الأنصار اليوغوسلاف - الذي صار يقودهم تيتو منذ يوليو سنة 1941 - علناً إلى المقاومة المسلحة ضد الرايخ الثالث المحتل. وسرعان ما أصبح تيتو القائد الأعلى لجيش التحرير الوطني اليوغوسلافي (NLA). وأعد أنصاره حملة حرب

عصابات شملت كامل التراب الوطني. فراحت القوات العسكرية خفيفة التجهيز هذه تقاوم السيطرة الألمانية، وبدأت تحرر أجزاءً من البلاد شكلت فيها لجاناً شعبية تتصرف نيابة عن الحكومة المدنية. وكان ردُّ الألمان بمعاقبة السكان المدنيين وإعدام الرهائن، لكن هذا لم يكن كافياً لتحطيم إرادة المقاومة لدى الأنصار. فقد كانت أنشطة جيش التحرير الوطني اليوغوسلافي تتلقى الدعم في الغالب مباشرةً من قوات حلفائه؛ وهو تحولٌ معاكس عن النماذج السابقة، حيث كان رجال العصابات هم من يدعمون القوات النظامية الحليفة. شكل الحلفاء قوة البلقان الجوية في يونيو سنة 1944 لقيادة العمليات التي كانت تهدف أساساً إلى مساعدة قوات جيش التحرير الوطني اليوغوسلافي. وفي أواخر عام 1944، تمكّن هذا الجيش من طرد قوات المحور من صربيا، ثم بمساعدة الجيش الأحمر، من بقية الأراضي اليوغوسلافية سنة 1945.

من الأمثلة الممتازة، لكن الأقل شهرة، لتشكيل الأنصار كنقيض لنموذج الحرب الصناعية، جيش المتمردين الأوكران UPA، الذي تأسس سنة 1942. كان هدفه إقامة دولة أوكرانية مستقلة ذات سيادة. وبالرغم من بقاء الجيش الألماني مسيطراً على المدن الرئيسية، كانت رقعاتٌ واسعة من المناطق الغربية والشمالية الجبلية الأوكرانية تحت سيطرة جيش المتمردين الأوكران. وقد كان من خصائصه الفريدة أنه بالرغم من نجاحاته المحلية الضخمة - حيث قفز عدد أعضائه في يونيو سنة 1944 قفزةً غير عادية إلى نصف مليون رجل - لم يتلقَ قط أي مساعدة أجنبية. بالفعل، يضرب UPA مثلاً جيداً للهدف السياسي لجماعة حرب العصابات المختلف عن هدف الحليف الذي يدعمه، بالاسم على الأقل. ذلك لأنه إلى جانب جماعات حرب العصابات الأخرى، قاتل جيش المتمردين الأوكران ضد جيشي ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي؛ حليفهم المفترض. كذلك، اكتشف الروس في الأيام الأولى للحرب أن مجنديه كان يميلون إلى التعاطف مع رجال العصابات الأوكرانيين. لقد كان جيش المتمردين الأوكران، في الواقع، يجذب كل من يريد مقاتلة هتلر وستالين، وكان يمكن أن يعثر المرء على جنسيات مختلفة في صفوفه، كالتتر والأوزبك والأرمن وغيرهم. وبما أن مجهوداته الدعائية كانت موجهةً أيضاً ضد جنود الجيش الأحمر، اضطرت

موسكو إلى استخدام قوات خاصة مثل NKVD (الاستخبارات) أو الأنصار الموالين للروس لمحاربة جيش المتمردين الأوكران.

تقدم عملية رجال العصابات الأوكران أو الأنصار، مثالاً جيداً لافتراق الهدف الاستراتيجي السياسي عن الهدف الاستراتيجي العسكري. فقد كان هدف UPA تحرير أوكرانيا من السوفيات، ولكن لمجرد أن الألمان كانوا يحتلون جزءاً من أراضيه فقد قاتل إلى جانب السوفيات لدحرهم. وما أن دُحر الألمان حتى عاد الهدف السياسي للاتحاد مع الهدف العسكري الاستراتيجي في هدفٍ واحد؛ فواصل قائدهم الأعلى، الجنرال رومان شوخيفيتش، حرب العصابات ضد الاتحاد السوفياتي. وقد قتل في المعارك سنة 1950، بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكنه، وإن كان لا يشك في شجاعته ونجاحه من حيث أنه وعصبته حافظوا على استمرار التمرد قرابة عقد من الزمن، فقد فشلوا مع ذلك في تعلم أحد أهم الدروس من الثوريين الروس الأوائل الذين كانوا أكثر منهم نجاحاً؛ وهو أنه بالرغم من سيطرتهم على قطعٍ كبيرةٍ من الأرض، فإن سكان المدن هم من تقع في أيديهم السلطة في النهاية. فالسوفيات هم الذين سيطروا على المدن وبذلك تحكموا في طبقتها البروليتارية، التي كانت تشكل أغلبية السكان وبيدها وسائل الإنتاج والتوزيع، أي الصناعة والسكك الحديدية، على التوالي. فعلى اتساع رقعة روسيا وأوكرانيا، ما كان يمكن لمجموعات صغيرة من الأنصار في الغابات والمستنقعات تكوين كتلة حرجة كافية للتأثير على الناس.

ففي الحرب العالمية الثانية، كانت المقاومة الفرنسية مثالاً أشهر لتشكيلة الأنصار التي تشكل نقيض نموذج الحرب الصناعية، وهي حركةٌ قاتلت ضد القوات النازية التي كانت تحتل فرنسا والمتعاونين معها. كانت مجموعات المقاومة ذات ألوان سياسية مختلفة، فكان بعضها ديغولياً والبعض الآخر اشتراكياً (ومنهم جمهوريون إسبان)، وكان قسمٌ كبيرٌ منها أعضاء في الحزب الشيوعي، لا سيما بعد غزو هتلر لروسيا. تعاونت المقاومة الفرنسية مع استخبارات الحلفاء وكانت مفيدة بشكلٍ خاص في توفير معلومات استخبارية عن الجدار الأطلسي وتنسيق أعمال التخريب وغيرها من الأعمال، التي أسهمت في نجاح عملية أوفرلورد. وبدأ مدير

العمليات الخاصة (SOE) في لندن مساندة ودعم المقاومة في نوفمبر سنة 1940، وراح يُسقط إليها بالمظلات الأسلحة وأجهزة الاتصال اللاسلكية ومشغليها والمستشارين. وواصل سلاح الجو وأجهزة الاستخبارات عملياتهما.

كانت الماكيّة [Maquis]، وهي فرق من رجال العصابات الريفية على النمط التقليدي لمقاتلي حرب العصابات في القرن التاسع عشر، تشكل قوام المقاومة الفرنسية. وتعني كلمة maquis بالفرنسية نوعاً من التضاريس الجبلية بجنوبي فرنسا تتسم بنمو الأشجار الخفيضة. واختارت مجموعات المقاومة المسلحة هذا النوع من التضاريس لتختبئ فيه. فسمي أفراد هذه العصابات باسم maquisards، وكانوا يستخدمون تكتيكات رجال العصابات لإرهاق القوات الألمانية، والميليشيا الفرنسية، وقوات الأمن الداخلي لنظام فيشي. واعتمدت معظم جماعات الماكيّة على السكان المحليين في الإمداد، وكان حجم الواحدة منها يتراوح بين خلية تضم اثني عشر رجلاً إلى مجموعات تضم المئات بل الآلاف في نهاية الحرب. وقد قدمت قوات المقاومة الفرنسية المساعدة لقوات الحلفاء الغازية جنوبي فرنسا في عمليتي دراغون وأنفيل، ولعبت دوراً مهماً في التحضير لغزو النورماندي وإسناده من خلال جمع معلومات قيِّمة عن الدفاعات والمواقع العسكرية الألمانية.

مع تقدم الحرب على الجبهة الغربية، ثارت بعض مجموعات الماكيّة ضد الألمان وحررت أجزاء من فرنسا، وإن بكلفة بشرية باهظة لأن ردّ قوات أس أس المسلحة كان عنيفاً للغاية. كانت الانتفاضات المحلية مضافاً إليها الأعمال التخريبية تقطع القوات الألمانية عن مصادر إمداداها وتتركها عاجزة عن التصرف ومحاطة بالقوات المعادية. ففي منطقة أوفيرنْ الجبلية، خاض 7,000 ماكيار معركة ضارية ضد نحو 22,000 جندي من أس أس في يونيو سنة 1944. بعبارة أخرى، استطاعت قوة رجال عصابات صغيرة إيقاف قوة تفوقها عدداً بثلاثة أضعاف من قوات النخبة أس أس. وينسب إلى القوة العسكرية البريطانية الخاصة SAS بالتعاون مع المقاومة الفرنسية سنة 1944 إيقاع 7,500 إصابة بين قتيل وجريح في صفوف العدو وأسر نحو 5,000 جندي وتدمير أكثر من 700 مركبة و29 قاطرة سكك حديدية، بين قاطرات وحافلات سكك حديدية أخرى، وتوجيه القاذفات إلى أكثر من 400 هدف.

في لندن شكّل الجنرال شارل ديغول قائد قوات فرنسا الحرة في المنفى هيكلية قيادية لعمليات الأنصار الفرنسيين تلك، وسلم القيادة العامة للقوات الفرنسية في الداخل [FFI] للجنرال بيير ماري كونيغ. ومع اقتراب قوات الحلفاء من باريس في أغسطس سنة 1944، استولت خلايا المقاومة على المدينة. وقاتلت بالأسلحة الخفيفة، والقنابل اليدوية، والقناصات وراحت توقف وتعدم المتعاونين مع قوات الاحتلال. وانضمت إليهم قوة شرطة باريس في معظمها، وبدأ الألمان بسرعة يغادرون المدينة. وقد مكّن هذا الجنرال لوكليرك من دخول باريس كمنتصر على رأس فرقة من قوات فرنسا الحرة. ومع تقدم قوات FFI عبر فرنسا، انضم إليها كثير من عناصر المقاومة الفرنسية وتم دمج بعضهم في النهاية في الجيش الفرنسي، عندما قرر الجنرال ديغول تفكيك قوات فرنسا الحرة وتنظيمات المقاومة في 28 أغسطس سنة 1944. ويظهر هذا ألمعية ديغول. فقد قدّم آلية تتمتع بالمصداقية لإضفاء الصبغة الرسمية على القوة غير الرسمية، ثم قام بتحييدها كقوة سياسية ثم حلّها. وبخلاف روسيا أو الصين أو حتى يوغوسلافيا، لم يسمح لقوة حربٍ العصابات الفرنسية تلك بأن تصبح قوةً سياسية في زمن السلم. فقد كان ثمة إدراك في فرنسا، أن القوة التي أثبتت جدواها في التحرير باتت تشكل بعده ما كانت تشكل قبله، أي تهديداً، فتم بالتالي تحييدها.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الخصائص النوعية للنموذج النقيض للحرب الصناعية قد استقرت، كجامع لحرب العصابات والحرب الثورية. وقد كان لكل نوع من نوعي القوات المسلحة هذين مسارٌ ثوري، تكون في المراحل الأولى بلا شكل لتتمكن من البقاء. وحتى اليوم ما تزال تتكون من خلايا محلية صغيرة تعمل في نطاقها وحسب. وليست لها سلسلة قيادة بل سلطة توجيهية عامة، قد تكون في المراحل الأولى إيديولوجية وسياسية، فلا تعطي والحالة هذه أوامر بل تقدم أفكاراً تتجه إليها الأعمال. تعمل هذه السلطة ومن يحيط بها من تابعين سياسيين من خلال تعزيز المبادرات المحلية والإفادة من نجاحها حيثما وعندما تنجح. وتقاد الحركة إلى هدفها بعملية انتخاب طبيعي شبه داروينية. ومع الوقت يتعين عليها أن تكتسب نوعاً من الترابط الرسمي لتركيز المجهود وإدارة الموارد، وترتفع وتيرة الاتصال فيما بين الخلايا. في هذه المرحلة، تكون عرضة بشكلٍ خاص

للاختـــراق مـــن قبل قوات الأمن. فمن المؤشرات الجيدة على بلوغ الحركة هذه المرحلة انقسامها إلى جناحين عسكري وسياسي. وأخيراً، في الموديل الماوي، يتخذ الجـناح العـسكري مظهراً أقرب إلى القوة النظامية. ولكن، وبالرغم من أن هذا الـتطور يعكــس قوة لكنه يشتمل كذلك على ضعف؛ حيث توشك قوة حرب العـصابات أن تـواجه قوات الأمن بلعبة هذه الأخيرة. ولما كانت أسلحة ضباط الجيوش الصناعية وقدراتهم المهنية على تحريك الحشود، والمناورة تفوق دوماً نظيرتها لدى رجال العصابات، فإنه يتعين على هؤلاء بالتالي تعويض نقص التسلح والخبرة بـالأرواح. حتى إذا برعوا واشتد بأسهم، بات من الممكن إن انتصروا على القوة النظامية أن يتحولوا في النهاية إلى جيش أقرب إلى أن يكون جيشاً صناعياً تقليدياً.

ليـست الطـريقة فحـسب هي ما يجعل نموذج الحرب هذا نقيضاً للحرب الصناعية؛ فللحرب الصناعية غرضٌ أشمل يتمثل في تحقيق النتيجة السياسية المرجوة بـتدمير قـدرة الخصم على المقاومة. فهي في جوهرها اختبار قوة يؤدي إلى تبديد إرادة المقاومـة. لكن نقيضها يتيح للطرف الضعيف عسكرياً الاشتباك مع الطرف الأقـوى لتحقيق مكاسب عليه. فهو قائم فقط على استخدام القوة العسكرية في أعمـال تكتيكـية، وهدفـه الاستراتيجي هو الفوز في صراع الإرادات، أي الفَلُّ التدريجـي لقـدرة الخصم على الحكم، وتشكيلُ إرادة الشعب. يسعى أخو نموذج الحـرب هذا لخوض اختبارات القوة التكتيكية بشروطه، ويرفض القتال ما أمكن بغير هذه الشروط. فإذا استخدمنا علاقة كلاوسفيتز المثلثية القائمة على الشعب والدولة والجيش، وفهمناها فهماً عاماً، كأداة تحليلية، أمكننا اكتشاف أوجه الاختلاف بين الـنموذجين. والهدف في الحرب الصناعية، هو تحطيم جيش الأعداء ومنع حكومته مـن صـنع الحرب وحماية الشعب، وبذلك تتحطم تلك الروابط. أما الهدف في النموذج النقيض فهو الإضعاف المتواصل والمكلف للجيش الأقوى، وبالتالي تحطيم إرادة الحكومة والشعب على صنع الحرب. فإن بدأنا بحرب شبه الجزيرة الإسبانية، فقد كان رجال العصابات يمثلون الجيش وروح الدولة الإسبانية معاً كقوة مستقلة تقـاوم محتلـيها، لـذلك كان الشعب عنصراً ضرورياً لدعمهم. أما الفرنسيون المدفـوعين إلى ذلـك بـتهديد جيوش ولينغتون لهم، وافتقارهم إلى القوة اللازمة

لملاحقـــة رجال العصابات في الريف، فقد حاولوا و لم يستطيعوا تحطيم أو زعزعة هذه الرابطة. وينطبق التحليل نفسه على البوير، ما عدا أن البريطانيين استطاعوا في هـــذه الحال تحطيم الرابطة. فقد أنهكت قوات البوير بالهجمات المتلاحقة وتقلص عـــددها إلى حدّ جعل أفرادها دوماً في حالة فرار غير قادرين على التأثير في مجرى الأحـــداث. ونُقـــل ساكنو المروج وحيل بينهم وبين الاتصال بالكوماندوز، وقدم البريطانيون عرض حكم لمستقبلٍ آمن. فكانت خسارة البوير مضاعفة؛ إذ تحطمت روابطهـــم المثلثـــية الخاصة، و لم يتمكنوا من زعزعة الروابط المثلثية للبريطانيين في بريطانيا.

لكـــن لا يمكـــن تطبيق الثالوث بالطريقة نفسها على نمطي النقيض هذين. ففي حـــرب العصابات يكون لكلٍّ من الطرفين مثلثه الخاص المتميز. أما في الحرب الثورية، ومع أنها تظل تقوم على علاقاتٍ مثلثية متنافسة، فإنها تتسم بالاشتراك في ضلع الشعب في المثلث. إذ تشكل الحكومة وقوات الأمن والشعب الأضلاع الثلاثة لمثلث؛ ويشكل الـــثوريون وأيديولوجيتهم وإدارتهم المفترضة أضلاع المثلث الآخر، وكلاهما يفترض أن الـــشعب جزء متكامل من موقفهم ومجهودهم الكفاحي؛ إذ يصرف الثوريون مجهوداً كـــبيراً في محاولـــتهم تحطيم ارتباط الشعب بمثلث الحكومة، فتهيمن رابطة الثوار عليه باختـــياره. كـــذلك تصرف الحكومة في الوقت نفسه مساعي كبيرة لفصل الثائر عن الشعب؛ وإن من أولى علامات نجاح رجال العصابات والثوار هي لجوء الدولة القائمة الـــتي يقاتلـــونها إلى شنٍّ عمليةٍ مضادة. رأينا كيف واجه البريطانيون في حرب البوير حـــرب العصابات، ويحمل هذا المثال عناصر النجاح الرئيسية لجميع العمليات المضادة، بما في ذلك عناصر الحرب الثورية. هذه العناصر هي في الأساس وجوب حرمان رجل العـــصابات أو الثائر من منطقة عمله، ملاذه الآمن؛ مع وجوب دخول القوة النظامية هـــذه المـــنطقة والسيطرة عليها وعلى خطوط المواصلات ضمنها والمؤدية إليها. وبذا يعـــزل رجـــل العصابات أو الثائر عن الموقع الجغرافي وعن الناس فيه، لا سيما أولئك الـــذين يمكـــن أن يقدموا له الغطاء. فإن كان الملاذ بين الناس، كما هي الحال عندما تكـــون الحرب دائرةً في منطقةٍ واسعةٍ من المدينة، يظل هذا العنصر سارياً، لكن النهج ســـيكون بالـــضرورة أصعب. ومع ذلك، يظل الهدف عزل الناس عن الناشط، ليس

فيزيائياً فحسب، بل إلى حدّ حملهم على رفض تقديم الدعم له ومن ثم الوشاية به. يجب أن تجاري القوات النظامية قوات رجال العصابات أو الثوار في الظروف التكتيكية السائدة؛ وألا تسمح لهم بتخطيها في هذا المجال، كما قد يسعى له المرء في الحرب الصناعية، حيث يلعب في هذه الحال لعبة رجال العصابات في استراتيجية التحريض ودعاية العمل البطولي؛ فتبدو قوة مهيمنة في الظاهر تهاجم قوة أصغر وأضعف منها بكثير. أما الميزة التكتيكية فتتحقق بتفوق عمليات الاستخبارات والإعلام. وأخيراً، يجب أن تقدم الحكومة القائمة للشعب أملاً معقولاً بالمستقبل. فلا شيء سوى برنامجٍ حقيقي قابلٍ للتطبيق، كالذي قدِّم لشعب البوير، الذي سيبعد غالبية الناس عن رجال العصابات المدفوعين إيديولوجياً أو عن البديل الثوري.

وسأشرح هذه المسألة بتفصيلٍ أكبر في القسم الثالث، لسببٍ مهم وهو أن مشكلة وجود رجل العصابات بين الناس والطريقة التي يجب محاربته بها لم تتغير جوهرياً على مرِّ السنين. لكن في هذه المرحلة يجب أن نلاحظ أن لا قيمة لأي عنصر من عناصر النجاح المذكورة بمعزل عن العناصر الأخرى، وأن جميع هذه العناصر يجب أن تتبع في إطار من وحدة الغرض ووحدة الاتجاه. وهناك طريقة أخرى للهجوم المضاد تشكل استثناءً لهذه القاعدة، وهي ترويع الناس أو إخراجهم من ديارهم. ومن الأمثلة البارزة لهذه الطريقة هي الحلّ الروماني مع اليهود سنة 70 م، حيث روِّعوا وأخرجوا من ديارهم معاً، أو طريقة *تمشيط الشمال* لوليام الفاتح في ثمانينيات القرن الحادي عشر أو ما فعله ستالين في أوكرانيا في ثلاثينيات القرن العشرين، عندما روِّع السكان المحليون واستنزفوا استنزافاً شديداً. لكن سياسة *الطلقة الواحدة* هذه تحمل في طياتها إشكاليةً عميقة ومخاطرةً كبرى؛ فإن فشلت، ولم يُبعد إلا قليلٌ من الناس بطريقة أو بأخرى، فإن ما تبقى منهم سيشكل نواة عدوٍّ ناقم. فإن لم تستطع القوة النظامية أو لم تشأ تبني طريقة الإرهاب، كما هي الحال الشائعة الآن - كالنفور من عمليات الإبادة الجماعية في رواندا أو التطهير العرقي في البوسنة وكرواتيا، حيث بُذلت هكذا محاولات بالضبط - عندئذ يجب على القوة أن تشنَّ عمليةً مضادة تحمل جميع عناصر النجاح آنفة الذكر والمثابرة عليها إلى أن يزول تهديد رجال العصابات أو الجماعة الثورية.

ومن الأمثلة النموذجية لجماعة حرب العصابات - التي مرّت بجميع مراحل الانتقال من عملياتها الخاصة إلى أن تصبح قوةً نظامية وتشنّ في النهاية عملياتها المضادة - هي الجيش الاسرائيلي. فقد برز إلى الوجود سنة 1920، عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، تحت اسم *هاغانا* (دفاع بالعبرية) كمنظمة عسكرية قاعدية لحماية الاستيطان اليهودي، وتحت الإشراف السياسي الكامل للجنة مكونة من سياسيين يساريين ويمينيين. وفي العام 1931، انشقت عنها مجموعةً، نبذت القيادة السياسية، وشكلت تنظيم حرب عصابات تقليدياً باسم إرغن Irgun (Etzel بالعبرية، اختصاراً للتنظيم العسكري القومي). ففي العام 1940، حدث انشقاقٌ آخر، ونشأ تنظيم ليهي Lehi، ويعرف كذلك باسم عصابة ستيرن [Stern Gang]، التي انفصلت عن تنظيم إرغن Irgun وتبنت تكتيكات الإرهاب بشكلٍ أساسي. هذه التمايزات مهمة لأنه بالرغم من المقاومة الموحدة للبريطانيين لفترة قصيرة بين عاميْ 1945 و1946، عكست هذه التنظيمات مراحل تدرج ثلاثة متباينة تبايناً واضحاً. كانت الهاغانا قوة غير شرعية، حيث تعاونت مع البريطانيين لفترة قصيرة قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية في البحث عن نشطاء إرغن وليهي، لأنها كانت تعارض العنف الشديد؛ وعرفت تلك الفترة بين التنظيمات اليهودية باسم *موسم الصيد*. لكن، بعد العام 1945، وبالتزامها التام بإقامة الدولة اليهودية، صارت الهاغانا في طليعة المقاتلين ضد بريطانيا، وقامت بسلسلةٍ واسعة من الأعمال من تخريب خطوط السكك الحديدية ومنشآت الرادار ضمن البلاد إلى تفجير الطرقات وجسور السكك الحديدية على الحدود. وواصلت، في الوقت نفسه، أنشطتها الأخرى، كقيادة الهجرة اليهودية السرية إلى فلسطين، وحماية إقامة مستوطنات جديدة، ومواصلة قتال العرب. وكما قال ديفيد بن غوريون، زعيم الاستيطان اليهودي في فلسطين ثم أول رئيس وزراء لإسرائيل، في أكتوبر سنة 1945، عندما اتضحت السياسة الصارمة لحكومة بريطانيا ما بعد الحرب:

"يجب ألا نقصر ردنا في فلسطين على الهجرة والاستيطان. فمن المهم جداً تبني تكتيكات التخريب والثأر. لا الإرهاب الفردي، بل الثأر لكل وجميع من يقتل من اليهود بسبب *الكتاب الأبيض* [الذي يحدُّ من الهجرة اليهودية إلى فلسطين]. يجب أن يكون للعمل السري أثرٌ في العقول ورهبة في النفوس، ويجب الحرص، قدر المستطاع، على تجنب وقوع ضحايا".

كـــان تنظيم إرغن أقرب إلى تنظيم حرب عصابات تقليدي، ويسعى لإعاقة القـــوات الـــبريطانية، بأعمالٍ من قبيل تفجير مقر القيادة البريطانية في فندق الملك داوود في القدس في يوليو سنة 1946، أو الإغارة على نادي الضباط البريطانيين في القـــدس في مارس سنة 1947. أما عصابة ستيرن، وهي تنظيمٌ إرهابي، فكان دافعه إيديولوجياً، معادياً للإمبريالية، بالتالي سعى بهمة لقتل القوات البريطانية لجعلها عبرةً لغيرهـــا، متـــبعاً بوضـــوح ســـبيل *دعاية العمل البطولي* الثورية. كانت أهم هذه الهجمـــات اغتـــيال اللـــورد موين سنة 1944، موظف حكومي بريطاني، واعتُبر مسؤولاً عن سياسة الحدّ من هجرة اليهود إلى فلسطين، واغتيال الكونت برنادوت ســـنة 1946، وســـيط الأمم المتحدة المكلف بتقسيم فلسطين الذي أصر على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وتعكـــس التنظيمات الثلاثة تدرجات القوة في قالب *النموذج النقيض*؛ ففي سنة 1939، شكّلت الهاغانا متمماً كاملاً للقوات العسكرية المحترفة، وكانت منها قـــوة ضـــاربة، وأركان عامة لها رئيسها الخاص. وفي 31 مايو سنة 1948، وبعد أســـبوعين فقـــط مـــن إعـــلان دولة إسرائيل، توقفت الهاغانا وحلّ محلها الجيش الإســـرائيلي، وآلـــت كل هياكلها إليه. لقد كانت الهاغانا بالفعل مشروع تنظيمٍ عـــسكريٍّ وطني. أما تنظيما إرغن وليهي فتعهدا بالاندماج في الجيش الإسرائيلي، بمـــوجب اتفاق وقع في مارس سنة 1948، قبل شهرين من تأسيس الدولة، وكانت هناك مشكلة صغيرة في حالة ليهي لأنه كان تنظيماً صغيراً جداً. وفيما كان عديد إرغـــن 3,000 مقاتل تقريباً، وبالرغم من أن معظمهم اندمج في الجيش الإسرائيلي عبر البلاد، كان ما يزال ثمة ضغينة في النفوس بين التنظيمين من أيام *موسم الصيد*. ووصـــلت الأمور إلى ذروتها في يونيو سنة 1948، عندما وصلت سفينة يموّلها إرغن واسمهـــا آلتاليـــنا Altalena وعلى متنها 900 متطوع أجنبي ومستودع ضخم من الأســـلحة. وخـــيفة مـــن أن يكون تنظيم إرغن يريد تسليح رجاله داخل الجيش الإسرائيلي، أمر توجس بن غوريون بتسليمها للجيش الوطني. وأدى التأزم الحاصل بـــين الطرفين وما تلاه من سلسلة أخطاء في الاتصال إلى أن فتح الجيش النار على السفينة، فقتل ثمانية عشر عضواً في إرغن وجرح عشرة. وبالرغم من غضبه الشديد

شخصياً لذلك، أمر مناحيم بيغن، زعيم تنظيم إرغن، رجاله بعدم الرد. ثم طوي التنظيم في الجيش الإسرائيلي ولم يعد موجوداً.

ويظهر هذا المثال بوضوح كيف أن قوات رجال عصابات أو أنصار الهاغانا تطورت حتى أصبحت قوات نظامية، ككثيرون غيرهم من الذين قاتلوا للاستقلال؛ وقد تعين عليها تولي العملية المضادة فوراً. وهي تظهر، في الوقت نفسه، النقطة الحرجة التي تحدثنا عنها في مقدمة الكتاب، وهي أنّ كل قوة مسلحة يجب أن تتحول إلى قوة عسكرية نظامية لتكتسب الشرعية. وبالتالي تعيّن في إسرائيل المشكلة حديثاً دمج جميع القوات المسلحة في الجيش الوطني أو إلغاء ما لم يدمج منها بصفته تهديداً.

وفي سنة 1946، بدا بوضوح أن ثمة نموذجين اثنين للحرب هما: نموذج الحرب الصناعية بين الدول، وهو اختبار قوة لإجبار الخصم على الرضوخ لإرادتك، ونقيضه الحرب الثورية وحرب العصابات، وهو صراع إرادات بين طرفين، أحدهما ضعيف والآخر قوي، ومن الناحية العسكرية لكسب هذا الصراع بدل اختبار القوة. توقف نموذج الحرب الصناعية بين الدول بالفعل، وإن كان ما يزال هو النموذج الأوحد الذي تؤيده الجيوش التي كانت قد كسبت هذه الحرب، بينما بدأ النموذج النقيض يتطور في اتجاهات جديدة. وسيكون النموذج جزءاً تكاملياً من الحرب الباردة ويكون نقيضه الأساس لجميع الصراعات الموازية لهذه الحرب. وسيظل الاثنان يتنافسان لأكثر من أربعين سنة، ويختفيان تحت غبارهما النموذج الجديد الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو: *الحرب وسط الناس*.

5

المواجهة والصراع:
غرضٌ جديد لاستخدام القوة

مع هزيمة ألمانيا واستئصال الفاشية، اختفى الهدف المشترك الذي دعا روسيا والحلفاء الغربيين إلى العمل معاً، وقفزت إلى الصدارة التوترات الإيديولوجية والجيوستراتيجية المتأصلة لدى الطرفين، التي تبلورت بعبارات تشرشل التوقعية في فولتون، ميزوري سنة 1946 عن الستار الحديدي الذي كان قد أسدل على أوروبا، من ستيتن في البلطيق إلى تريستي في الأدرياتيك. ما سيؤدي سريعاً إلى فترة سائدة عرفت باسم *الحرب الباردة*؛ وهذا اسم أشرت في بداية الكتاب إلى أنه خطأ تاريخي جسيم، لأنها لم تكن أبداً حرباً بل مواجهة ممتدة. فقد شكّلت القوات وكان في الإمكان تكديسها واستخدامها ضمن النموذج القديم، لكن أيّاً منها لم يُستخدم قط، فلم تتحول المواجهة يوماً إلى صراع على المستوى الاستراتيجي للحرب الصناعية الكاملة، وهذا أمرٌ مؤكد. إنّ ديناميكية المواجهة والصراع هذه، لا الحرب والسلم، هي صميم الحرب وسط الناس.

في نموذج الحرب الصناعية، كانت المقدمة المنطقية السائدة هي متوالية: السلم، الأزمة، الحرب، الحل، التي تأتي مرة أخرى بالسلم. حيث تكون الحرب، أي العمل العسكري، هي العامل الحاسم. أما في النموذج الجديد فليس ثمة تتابع محدد سلفاً، بل تَنقُّل دائم بين المواجهة والصراع، حيث لا يكون السلم بالضرورة نقطة البداية أو نقطة النهاية؛ قد تُحل الصراعات في النهاية، ولكن قد لا تُحَل المواجهات بالضرورة. إن الحرب الباردة مثالٌ لمواجهةٍ حُلّت، لكن بعد خمسٍ وأربعين سنة؛ وما تزال المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية قائمة منذ سبعٍ وخمسين

سنة. وقد استخدمت القوات المسلحة والأسلحة في هاتين المواجهتين وهذين الصراعين، لكن استخدامها كان مختلفاً دوماً. ففي المواجهة كانت تنشر وتتخذ مواضع وأوضاع لإظهار القوة؛ وعندما استخدمت كان استخدامها لتحقيق أهداف دون استراتيجية وهي: لا لغزو دولة أو الاستيلاء على أرض للاحتفاظ بها، بل لمهاجمة هدف مهمٍّ للخصم لتركيز انتباهه وتغيير نواياه. يعود ذلك إلى نقطة الاختلاف الرئيسية بين المواجهة والصراع، وهي الغاية. فغاية المواجهات التأثير على الخصم، وتغيير أو تشكيل نيته، وإحداث حالة، وقبل كل شيء، كسب صراع الإرادات. أما غاية الصراعات فالتدمير والاستيلاء والتشبث بالأرض؛ أي التوصل عنوةً إلى نتيجة حاسمة بالتطبيق المباشر للقوة العسكرية.

بالتالي، تشترك في المواجهة وكالات سياسية ودبلوماسية إلى جانب الجيش، وغالباً ما تكون، في واقع الأمر، تابعة له. فلم تكن الحرب الباردة أبداً حدثاً عسكرياً، ولم يُملِها العسكريون. فقد كانت، قبل كل شيء، مواجهةً سياسية وإيديولوجية، فاوض فيها السياسيون والدبلوماسيون مدعومين باستعراض القوة العسكرية. يصح الشيء نفسه تقريباً في المواجهات التي وقعت على التوازي مع الحرب الباردة، وفي كثيرٍ من أوضاعنا الراهنة بالفعل. كان الهدف العام للعسكريين من وراء كل ذلك، وقد صيغ كشرط، هو: المحافظة على الأمن والنظام، وضمان بيئة سالمة وآمنة، والإبقاء على منطقة حظرٍ جوي. وتهدف هذه النشاطات العسكرية الداعمة للوكالات العسكرية إلى ممارسة الضغط على الخصم إلى أن تتحطم إرادته أو تتبدل. أما الصراعات، في المقابل، فهي اختبارات قوة، أي أعمال عسكرية يمكن أن توضع في أُطر سياسية أو دبلوماسية، لكنها ما أن تنطلق حتى تسير لتحقيق الهدف بمفردها دون تلك الوكالات. وبعبارة أخرى، إذا تحولت المواجهة إلى صراع، يكون الجيش في الصدارة ويكون على الوكالات الأخرى أن تدعمه حتى يتحقق الهدف، لكنها تستطيع في الوقت نفسه مواصلة العمل لحلّ المواجهة التي أدت إلى الصراع على مستوى آخر. ففي الأساس، تشتمل الصراعات على تطبيق القوة لتحقيق الهدف المنشود، سواءٌ على المستوى التكتيكي أو العملياتي أو الاستراتيجي. وإذا وصل الأمر إلى المستوى الاستراتيجي، تكون الحرب الكاملة

بالمعنى الصناعي قد أزفت. لم يحدث هذا الأمر كثيراً منذ العام 1945، وعندما حدث كان مقتصراً على الصراعات التي لم يكن فيها تهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وفي ضوء ذلك، إذا نظرنا إلى نموذج الحرب وسط الناس نجده يعكس عالماً مختلفاً جداً عن عالم الحرب الصناعية، وهو عاملٌ يكون فيه السياسي والعسكري حلقتين في سلسلة واحدة، تعملان في الغالب معاً. الفرق الأساسي هنا، أن الوكالات المدنية لا تشارك في العمل العسكري، لكن يمكن أن يشارك الممثلون العسكريون في المفاوضات السياسية والدبلوماسية. لا تعني المواجهة هنا ولا الصراع ولا التحول فيما بينهما، أن الحرب ستقع في النتيجة. فبالرغم من أن المواجهات سياسية والصراعات عسكرية، لا تكون المواجهة عملاً سياسياً فحسب ولا يكون الصراع عملاً عسكرياً فحسب. تفسر بنية النموذج ذلك بوضوح. فنقطة البداية هي دوماً مواجهة، أي أنها خلافٌ مركزي، يكون سياسياً دوماً. وما أن ينشأ وضع مواجهة حقيقي - كما حدث مثلاً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أو بين المملكة المتحدة والأرجنتين على السيادة على جزر فوكلاند، أو بين الإندونيسيين والبريطانيين على تشكيل الفدرالية الماليزية، أو بين الجيش الجمهوري الأيرلندي والبريطانيين على وضع إيرلندا الشمالية - فإنه إما أن يستمر كمواجهة (ولو همد) أو يتحول إلى صراع. ظل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وحلفاؤهما في مواجهة دائمة طوال فترة ما عرف بالحرب الباردة، بينما تحولت المواجهة على جزر فوكلاند إلى صراع عندما وضعت الأرجنتين يدها على الجزر، وهبّت بريطانيا لاستعادتها. ولو أن المملكة المتحدة قبلت واقع احتلال الأرجنتين الجزر وواصلت المحاججة بأن الجزر تعود إليها، لكانت المواجهة قد استمرت، وإنْ على أساسٍ جديد. لكنها لو تخلت عن المطالبة بالجزر لكانت الأرجنتين قد ربحت المواجهة بمجرد نشر لا استخدام القوة، وذلك لعدم وقوع اشتباك عسكري في هذه الحالة غير مناوشة تكتيكية بسيطة مع القوة البريطانية الصغيرة جداً التي كانت على الجزر عندما نزلت القوة الأرجنتينية إلى اليابسة.

أما أفضل مثال معاصر للمواجهة فهو الحرب الباردة، لشمولها وطولها، ولأنها شـهدت لعب الطـرفين بأوراقه على المستويات الثلاثة كافة. أما على المستوى الاسـتراتيجي فنشرت القوات على أعلى درجات التأهب؛ وكان جمع المعلومات الاستخبارية عملاً متواصلاً ومتطوراً جداً، وكان هناك سباق تسلح جارٍ على قدم وساق. وعندما سعت روسيا لاكتساب ميزةٍ استراتيجية بنشر صواريخ باليستية في مـسرح عمليات الكاريبـي، كادت المواجهة أن تتحول إلى صراع على مستوى مـسرح العمليات أو المستوى العملياتي، وكان يمكن أن يتسع بسرعة ليصبح حرباً شـاملة. كان تحريك الصواريخ هذا إلى كوبا، مثالاً لأهمية المستوى العملياتي، من حـيث إنـه لـو نجح لكان غيّر الموقف الاستراتيجي للولايات المتحدة مادياً لغير مـصلحتها. أما على المستوى التكتيكي، فقد كثف الطرفان دورياتهما والتدخل في تمـرينات الطـرف الآخـر في المياه والأجواء الدولية، وكذلك في المياه والأجواء الإقليمـية باسـتخدام وحدات خاصة. لكن، فيما كانت هذه دوريات عسكرية، فإنها لم تطلق النار ولم تستخدم القوة؛ أي لم تتحول المواجهات إلى صراعات أبداً. فقد كانت المواجهات بين تلك الدوريات في الأجواء الدولية تنظّم بقواعد اشتباك معقـدة - وهذا موضوعٌ مهم بحدّ ذاته سأعرج عليه في القسم الثالث - وكانت هـدفها الحيلولة دون انـزلاق المواجهات إلى صراع دون موافقةٍ سياسية. ولكنها عـندما كانـت تحـصل في الأجواء الإقليمية كان يُعمل على مواجهة الخروقات بإجـراءات عـسكرية تكتيكـية، كما حصل مثلاً عند دخول طائرة الاستطلاع الأميركـية U2 المجال الجوي الروسي في مايو سنة 1960 وأسقطت. فكان إجراء *واحـدة - بواحدة* ذاك انتقالاً إلى صراع، ولكن لمّا لم يكن هناك ردّ، كان يحصل ارتدادٌ فوري إلى المواجهة.

إلى جانـب المواجهة العسكرية، كان طرفا الحرب الباردة مشتبكين باستمرار في مواجهةٍ سياسية وأيديولوجية، على المستويات الثلاثة كافة، ويسعى كل منهما للتأثير على الآخر وعلى شعبه. لقد توسعت الأحلاف، وصُرفت مبالغ طائلة على تطوير منظومات الأسلحة، لا سيما للعمليات الجوية والفضائية، وأجريت تمرينات واسـعة لإظهار مصداقية تهديد الحلفاء. كذلك، ومع تحسن وسائل الاتصال، صار

في استطاعة الشعوب الغربية أن تظهر للشعوب الشرقية مقدار التباين في الثروة والفرص. وبما أن التدابير العسكرية حفظت المواجهة في حالةٍ من الاستقرار النسبي، فقد جعلت الكرملين يقنع بالاكتفاء بالاستعداد الدائم للحرب الشاملة دون نيةٍ بالهجوم. لكن الحلفاء، بالمحافظة على قدرتهم العسكرية وازدهارهم الاقتصادي، كسبوا في النهاية المواجهة بتدابير دبلوماسية وسياسية واقتصادية؛ فقد غيروا مقصد شعوب الكتلة الشرقية، وكسبوا بذلك صراع الإرادات.

عندما تكون المواجهة متعذرة الحل، قد يقرر أحد الطرفين حسم المسألة بقوة السلاح. أي الانتقال إلى الصراع، الذي يقع أيضاً على المستويات الثلاثة كافة. يعطي النزاع بين بريطانيا والأرجنتين على الفوكلاند مثلاً، للمواجهة الممتدة التي تحولت إلى صراع، من جانب الأرجنتين سنة 1982. فقد عقد الأرجنتينيون العزم على المستوى الاستراتيجي على الاستيلاء على الجزر ومواجهة البريطانيين بالأمر الواقع، الذين قدّر الأرجنتينيون أنهم غير قادرين على الردّ لاستعادتها بالقوة ولا هم راغبون بذلك. لذلك شنّوا عملية تعادل مناوشة قصيرة بين القوة الأرجنتينية الغازية ومجموعةٍ صغيرة من جنود البحر البريطانيين. فتوقع الأرجنتينيون في تلك المرحلة عودة المسألة إلى حالة المواجهة، لكنها مواجهة تكون الجزر فيها تحت أيديهم ويكونون هم في موقع قوة. لكن البريطانيين ردوا بالإبقاء على حالة الصراع بل بالذهاب في الواقع إلى الحرب؛ فأرسلت بريطانيا قوةً على المستوى الاستراتيجي لتحرير الجزر، وزجّت بثقلها الدبلوماسي الكبير لإحداث سياقٍ موات للعمل العسكري. فضربت منطقة عازلة حول الجزر، هي في الواقع مسرح العمليات، وشنّت حملة، أو عملية، نجحت - بالرغم من جهود القوى الجوية الأرجنتينية - في إنزال قوة على الجزر استطاعت بعد عددٍ من المعارك تحريرها. نحن هنا أمام مواجهة تحولت إلى صراع تصاعد من المستوى التكتيكي، إلى مستوى مسرح العمليات، إلى المستوى الاستراتيجي، وصولاً إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي.

إنّ الحرب وسط الناس ليست نموذجاً لتحولٍ خطي فحسب في مواجهةٍ أو صراع، لأن العالم ليس كذلك. بالفعل، فهي تمضي أبعدَ من ذلك بكثير، وتظهر أن المواجهات والصراعات نادراً ما تنشأ بهذه البساطة، فقد ينتقل الخصم من

المواجهة إلى الصراع على أي مستوى من المستويات الثلاثة ثم يعود إلى المواجهة مرة أخرى. وتعتبر التدخلات المختلفة في منطقة الخليج حول العراق مثالاً جيداً؛ فعملية درع الصحراء سنة 1990، إثر غزو العراق الكويت، كانت مواجهةً كلاسيكية على مستوى مسرح العمليات، فكان هناك حشدٌ عسكري لدعم المفاوضات السياسية والدبلوماسية، التي هدفت إلى ثني العراق عن تطوير هجومه جنوباً والاستيلاء على حقول النفط على طول ساحل الخليج. تطورت هذه العملية فيما بعد إلى عملية عاصفة الصحراء منذ البداية، لدعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إخراج صدام حسين من الكويت بفرض تهديدٍ عسكري مقنع له. ولمّا لم ينسحب العراق، هجم التحالف، وتحولت المواجهة إلى صراعٍ على مستوى مسرح العمليات بالنسبة إلى التحالف الدولي؛ وهي عملية عاصفة الصحراء سنة 1991. وعندما انتهت هذه العملية بنصرٍ حاسم للتحالف، عاد الوضع إلى خانة المواجهة من جديد. وكان في إمكان التحالف الإفادة من وضعه الجديد في تلك المرحلة بطلب المزيد، استناداً إلى التهديد الواضح الصريح الذي كان يمثله، بالنظر إلى ما آل إليه العراق من ضعفٍ وتدهور في أوضاعه الداخلية؛ لكن التحالف سوّى الأمر بترك صدام حسينٍ في السلطة والعراق ضمن حدوده الإقليمية. وقد دعمت المواجهة آنذاك عملياتُ تفتيش عن منشآت الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية في العراق من جانب الأمم المتحدة، وعقوباتٌ اقتصادية من جانبها إضافة إلى إقامة منطقتي حظر جوي أقرهما الأمم المتحدة كذلك. كانت منطقتا الحظر الجوي إجراءً عسكرياً مسانداً للمواجهة على المستوى التكتيكي؛ فقد كان يتحول إلى صراع، على المستوى التكتيكي نفسه، عندما يتجاهل العراق القيد المفروض عليه أو يهدد طائرات دوريات التحالف. ولكن عندما ينتهي هكذا صراع على المستوى التكتيكي، كان يعود مباشرة إلى المواجهة على هذا المستوى. وفي ديسمبر سنة 1998، ردّاً على خرق صدام حسين نظام العقوبات الأممية، جرى تعزيز القوة الجوية الأميركية والبريطانية التي كانت تراقب تقيد العراق بمنطقتي الحظر الجوي وقد شُنّت سلسلة غارات جوية عقابية – على المستوى التكتيكي – على 100 هدف عسكري عراقي؛ كانت تلك عملية *ثعلب الصحراء*. ولم تكن

هذه العملية، التي سلّطت عليها الأضواء وبدأت عشية شهر رمضان المبارك، مجازةً من طرف الأمم المتحدة لذلك أدت إلى استياءٍ دولي، وهذه حالة لاستخدام القوة دون جدوى، لأن العراق بدا في أعين الكثير ضحيةً أكثر منه معتدياً. ومنذ يناير سنة 1999، واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا شنّ هجماتٍ جوية منتظمة على العراق بسبب عدم تقيّده بمنطقتي الحظر الجوي، لا سيما عندما كانتا تلمسان من طرفه محاولاتٍ لإسقاط طائراتهما، دون أي تعليقٍ دولي، وبذلك حافظتا على وضع المواجهة معً إمكانية التحول في أي وقت إلى وضع الصراع التكتيكي. وفي مارس سنة 2003، تحولت المواجهة إلى صراع على مستوى مسرح العمليات، بغزو العراق، فيما عرف بعملية *تحرير العراق*، التي نجحت في التغلب على المدافعين، واحتلت البلد وخلعت حكامه وأجهزتهم. لكن هذا النجاح العسكري على المستوى العملياتي، لم يُوصل مباشرة إلى الهدف الاستراتيجي؛ فلم تُنتزع إرادة الشعب العراقي. واستمرت المقاومة على المستوى التكتيكي، وراح المحتلون - والتحالف بقيادة الولايات المتحدة - يردون عسكرياً، بينما هم في حالة مواجهة على مستوى مسرح العمليات مع أطرافٍ أخرى حول مستقبل العراق. بالتالي، إذا أخذنا هذه الأحداث ككل منذ سنة 1990، لا بدّ أن يتضح لنا أن حرباً لم تقع قط؛ وهي لم تكن بالتأكيد حرباً بالمعنى الصناعي - في العراق أو معه - بل مواجهة ممتدة تحولت أحياناً إلى صراع، لمرتين فقط (لفترةٍ وجيزة) على المستوى العملياتي أو مستوى مسرح العمليات.

لا يتطابق هذا التسلسل الزمني للأحداث منطقياً مع نموذج الحرب الصناعية. وبالرغم من وجود محاولاتٍ مستمرة لتفسيرها على هذا النحو، ومع أن نقطة البداية بين عامَيْ 1990 و1991، كانت فتراتٍ متتابعة من السلام والتأزم، لم تقع حربٌ كاملة في المنطقة قط مع القوات الدولية، ولم يتلُ ذلك قطعاً حلٌّ أو رجوعٌ إلى السلام حتى الآن. ولكن، إنْ نحن نظرنا إلى التسلسل الزمني للأحداث من خلال نموذج الحرب وسط الناس، لمسنا ترابطاً منطقياً، واتضح لنا سبب التحول من المواجهة إلى الصراع وبالعكس؛ إنه طبيعة الهدف المختار. ففي عامَيْ 1990 و 1991، أثناء التحضير لعملية *عاصفة الصحراء*، كانت تستخدَم القوة العسكرية

كتهديد في المواجهة بين التحالف وصدام حسين لحمله على الانسحاب من الكويت؛ كان الهدف التأثير على نواياه. فلم يكن التأثير مقنعاً في حينه وفشل. ثم تغير الهدف على مستوى مسرح العمليات إلى تدمير الحرس الجمهوري والقوات العراقية في الكويت، لتحرير الأخيرة وإضعاف العراق. وكان ذاك تحولاً واضحاً من المواجهة إلى الصراع؛ فمن التأثير على نواياه إلى تدمير قواته. في رأيي، تكمن الوسيلة الأساسية لإدراك طبيعة الموقف، أهو مواجهة أم صراع في إدراك ما إذا كان الهدف تغيير النوايا أم التدمير، وعلى أي مستوى من مستويات الحرب سيقع عمل التدمير هذا. إنّ للقيام بذلك أهمية حاسمة لإدارة العملية ككل، لأن كل مستوى من مستويات الحرب يقع في سياق المستوى الذي فوقه؛ وكذا يقع كل نزاع في حضن المواجهة التي نتج عنها. وبهذه الطريقة، كلما انخفض مستوى الصراع، صار أوجب على القيادة التي تدير الصراع أن تأخذ في الحسبان العوامل التي تسهم في كسب المواجهة؛ وما التدابير العسكرية إلا جزءٌ داعمٌ لها فقط. بدون سياق المواجهة هذا، لا فائدة ترجى من الأعمال العسكرية الصرفة في التقدم نحو الهدف الشامل أو النتيجة الإجمالية، وكثيراً ما تؤدي إلى تقوية موقف الخصم. كذلك يظهر هذا التحليل أن مهمة العسكريين في مثل هذه الظروف تكون صعبة، لأن الأعمال العسكرية التي تهدف إلى التأثير على نوايا الخصم ليست بالضرورة هي الأعمال التي تحقق غايات التدمير القاسية. وفي حالة عملية *عاصفة الصحراء*، ربما كانت التدابير الأمنية التي اتخذت لإخفاء طبيعة قدرات التحالف وخطة الصراع ناجحةً جداً، وبالتالي لم تظهر ما يكفي من التهديد لإقناع الخصم. كان يمكن أن يسبب ذلك خسارةً جسيمة لأن الهدف كان تغيير نوايا صدام حسين في مرحلة المواجهة. ولكن حتى لو أظهرت وتحقق هذا الهدف، ربما لم يكن هذا ليخيف صدام حسين وكان بالتالي غير ذي أهمية، وربما لكان التحالف يريد الصراع في جميع الأحوال.

يشكل هذا البسط لنموذج الحرب وسط الناس، أرضية ما تبقى من هذا الفصل وكل ما يليه من فصول. فأولاً، لأنه يبين لِمَ لم يعد للحرب جدوى بالمعنى الصناعي للكلمة؛ فلئن كانت متوالية الحرب الصناعية هي السلم، الأزمة، الحرب،

الحل، ومع تطبيق قوة عسكرية حاشدة في الحرب لتحقيق الحل، يجب أن تكون القوة العسكرية في الحرب وسط الناس موجودةً ومقنعة، وأن تطبَّق في كثيرٍ من الحالات لغير الحل من أسباب. كذلك فإن تطبيق القوة العسكرية الحاشدة في خضم مواجهة لن يحلها بالضرورة، لا سيما إذا كان الأدوات السياسية والدبلوماسية لا تعمل معاً في الوقت نفسه. أما ثانياً، لأنه يجب أن يكون قد اتضح الآن، أن الحرب الباردة لم تكن حرباً بل مواجهة ممتدة - بينما كانت العمليات العسكرية التي حدثت على التوازي معها حتى الآن - مهما كانت واسعة؛ في معظمها مجموعاتٍ معقدة من المواجهات والصراعات. وإلى هذين العقدين نعود الآن.

وفي سنة 1948، دخلت روسيا والغرب مواجهةً مباشرة حول إقامة حكومة ألمانيا الغربية في القطاعات العائدة للأميركيين والبريطانيين والفرنسيين في برلين. ففي 24 يونيو، لجأ الروس إلى قطع حركة المواصلات من وإلى برلين. فقام الحلفاء الغربيون، مستخدمين في المقام الأول القوات الجوية الأميركية (USAAF) وسلاح الجو الملكي (RAF)، بمدِّ جسرٍ جوي إلى برلين وأمدوا المدينة وحامياتهم فيها، إلى أن رفع الحصار الروسي في مايو سنة 1949. ولإعطاء فكرة عن حجم هذا الجهد والانطباع الذي لا بد أنه تركه لدى الكرملين، فإن مقدار ما حُمل إلى برلين جوّاً من مؤن في الشهر الواحد، بلغ مقدار ما حملته الأمم المتحدة جوّاً إلى ساراييفو طوال الفترة بين عامَيْ 1992 و1996؛ ويعتبر هذا من أضخم الجسور الجوية على الإطلاق. وفي ذروة هذا العمل، كانت تهبط في برلين طائرة كل دقيقة. ربما لم يعتقد الروس أن في إمكان الجسر الجوي إمداد أكثر من حاميات المدينة فقط، وعندما أمد المدينة لم يستطيعوا التدخل مخافة أن يبدأوا حرباً لم يريدوها. أو ربما لم يودوا المجازفة بالحرب قبل أن يكونوا مستعدين لها تماماً؛ كما اتضح في أغسطس سنة 1949.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، شعرت الولايات المتحدة المزدهرة والمنتصرة بالأمان لاحتكارها القنبلة الذرية. ولكن الروس سرعان ما لحقوا بها. إذ كانوا قد بدأوا تصميم قنبلتهم الذرية سنة 1943. وقد عنت جودة أبحاثهم وموارد الشبكة

الجاسوسية الشيوعية الواسعة، أنهم ربما عرفوا عن الموضوع قدر ما عرف حلفاؤهم في الحرب. لكن تخلف القاعدة الصناعية الروسية وافتقارها إلى البنية التحتية أبطأ التقدم. ومع ذلك، وفي أغسطس سنة 1949، فاجأ الاتحاد السوفياتي حديث النشأة العالم بتفجير قنبلته الذرية الخاصة. وفي السنة نفسها، وقعت معاهدة حلف شمال الأطلسي، وأسست منظمة تنفيذ هذه المعاهدة؛ *الناتو*. وبعد بضع سنين، في سنة 1952، بنت الولايات المتحدة أول قنبلة هيدروجينية حرارية نووية. ورد الاتحاد السوفياتي بعد سنة من ذلك، ببناء قنبلته الهيدروجينية الخاصة، وبدأ سباق التسلح الكبير بالفعل. ومنذ ذلك اليوم خضعت السياسيات العالمية للعلاقات بين قادة هاتين الكتلتين العظميين، الشرقية والغربية، وقامت على الردع المتبادل.

فجوهر الردع، نووياً كان أم لا، هو الاعتقاد أن القوة التي يمكن أن تستخدم ردّاً على هجوم تكون مدمرةً للغاية، وأن هذه العاقبة مؤكدة إلى حدٍّ اعتبار أن الثمن الذي سيدفع فيها، أعلى بكثير من المكسب المأمول من الهجوم الأول. أما العنصر المهم الجدير بالملاحظة هنا، هو أن الطرف الذي يقرر إن كان سيضرب أم لا الطرف، هو الذي يجب عليه أن يدرك مدى قوة وحقيقة القوة المعادية، وأن الثمن الذي سيدفع أعلى بكثير من المكسب المأمول من الضربة الأولى. قد تظن سلاحك هو الأمضى، لكن كي يكون رادعاً يجب أن يعتقد خصمك أنه كذلك رادع؛ ويعتقد فوق ذلك أنك ستستخدمه وبكفاءة. باختصار، الهدف الحقيقي لمن يريد الردع هو عقل صانع قرار الخصم وليس في المقام الأول قواته أو أي شيء آخر ذا قيمة لديه. بالطبع، قد يظن هذا الشخص الذي تريد ردعه أنه قادر على تحمل أثر تهديدك، وقد يواصل محاولة تحقيق غرضه بقوة السلاح. وفي هذه الحال، وكي يجديَ الردع، يجب أن تكون قادراً على - ويعتقد خصمك أنك قادرٌ ومصمم على - مواصلة هجماتك بثقلٍ وأثرٍ متعاظمين؛ أي على التصعيد. وألا تفعل، فقد يقدّر خصمك أنك لن تستطيع الرد إن وجه إليك ضربةً أولى مدمرة. وبالتالي، لكي تردعه حقاً، يجب أن تحمله على الاعتقاد أنك ستتحمل الضربة الأولى وتظل قادراً على الرد؛ أي أن لديك قدرة على توجيه الضربة الثانية.

بهذا المنطق واجه الشرق والغرب بعضهما بعضاً. فقد اعتقد كلٌّ منهما بوجوب ردع الآخر عن الهجوم. والسعي لضم حلفاء. فدعم السوفيات بلدان حلف وارسو (Warsaw Pact) وكذلك الصين وكوبا، وكذلك أيضاً دعمت الولايات المتحدة دول حلف شمال الأطلسي (NATO) ودول منظمة الدفاع والأمن المشترك (CENTO) ودول منظمة التعاون الدفاعي والاقتصادي لجنوب شرقي آسيا (SEATO)، وإن همد الدعم المقدم من هاتين المنظمتين الأخيرتين مع استمرار المواجهة. تبنى كل طرف استراتيجية الردع، التي تطورت إلى استراتيجية التدمير المتبادل المؤكد (MAD) [Mutual Assured Destruction]؛ تلك التي تقوم على بناء وإبقاء آلتي حرب صناعيتين على النموذج القديم، ويمدُّهما التجنيد الإلزامي، والتعبئة الشاملة إن لزم الأمر، واقتصادان ضخمان متعارضان، وأحدث تكنولوجيا. وكانت لدى كل طرف قواتٌ ضخمة منتشرة على طول خط الستار الحديدي في مواجهة قوات الآخر. وكان كلٌّ منهما على أتم استعداد للانتقال إلى الحرب خلال فترةٍ قصيرةٍ جداً. لذلك طورا عمليات استخبارات ومراقبة شاملة لتجنب أن يأخذه الطرف الآخر على حين غرة. فنظمت جميع القوات، على الطرفين، وزودت بالرجال على أساس الحرب الصناعية. فقد توقع كل طرف – إن فشل الردع – فترة من الحرب التقليدية – حرب مدرسية لكنها تخاض بشكلٍ أفضل بتكنولوجيات ووسائل اتصالات معاصرة – تليها ضربات نووية إن بدأ هذا الطرف أو ذاك يخسر المعركة التقليدية؛ *استراتيجية* على أرض الخصم *وتكتيكية* على قواته. ذلك لأن منطق الردع قد استند إلى يقين وقوع الضربات النووية بعد فشل مرحلة الحرب التقليدية؛ فلقد كان التدمير المتبادل المؤكد مضموناً حقاً.

وكان كذلك عيب في النظام، لأن القنبلة – هذا البند التكنولوجي الأوحد – جعلت حشد الجيش غير ذي أهمية. فأفضل دفاع ضد سلاح تدمير شامل، إن لم يكن ثمة ما يمنع استخدامه، ليس حشد وإظهار الهدف له؛ فالأفضل في هذه الأحوال استخدام الجيش الكبير متفرقاً لا مجتمعاً. وبهذه الطريقة تعاون كل طرف في استراتيجية الردع هذه، باحتفاظه بقواتٍ ضخمة مشكّلة لخوض شكلٍ متطورٍ معاصر من الحرب الصناعية، على علمٍ دائمٍ منه بأن ذلك يجعله عرضة للأسلحة

النووية التي يمتلكها الطرفان. لقد كانت هذه الضرورة هي التي حفظت لنموذج الحرب الصناعية بين الدول ذلك الدعم القوي. وكما سنرى، استغل الغرب ذلك لتقليص قواته والازدهار مع احتفاظه بالقدرة على تدمير الأهداف الحاشدة المؤكدة؛ أي المدن السوفياتية. في هذه الأثناء، كانت القوات نفسها تستخدَم لخوض بعض الصراعات الموازية للحرب الباردة؛ التي هي موضوع تركيز هذا الفصل والذي يليه.

حتى مع هذه الهيكليات العسكرية الضخمة، لعب كل طرف استراتيجية الردع بطريقة مختلفة. وبقي السوفيات منظمين للتحرك إلى الحرب الشاملة مباشرةً. فقد تعلموا كيف يفعلون ذلك ويكسبون في الحرب الوطنية العظمى، كما كانت تعرف الحرب العالمية الثانية في الاتحاد السوفياتي السابق، وكانوا ينوون ألا يسمحوا لأحد بكشف أخطائهم في الجولة القادمة. فقد كانوا ينوون اتخاذ موقفٍ هجومي منذ البداية عند تعرضهم لأي اعتداء. لكن، في الوقت نفسه، راقت للكرملين إدارة الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي على هذا الأساس؛ وهي ردع هجومي بكامل الأسلحة مهيأ إيديولوجياً ويمنح الزعامات السياسية والعسكرية سبباً للتحكم بالشعب والدول التابعة لحلف وارسو. ولهذه الغاية وجه الاتحاد السوفياتي قدراته العلمية والصناعية والعسكرية والاستخبارية الضخمة بطريقين. أولاً، ببناء قدرةٍ نووية استراتيجية، والدفاع ضد الولايات المتحدة وحلفائها، من هنا انطلق سباق الفضاء. فما كان يمكن الإطلاق الدقيق للأسلحة النووية، والقيام بعمليات المراقبة، وجمع المعلومات الاستخبارية الضرورية للتأكد من الأهداف، والتقاطها دون إقامة وجودٍ في الفضاء. والأكثر من ذلك، يعتمد الردع على معرفة خصمك حدود قدرتك؛ فأي طريقة أفضل لتحقيق ذلك، واختبار رؤوسك النووية، من إظهار طول باعك التكنولوجي؟ أما ثانياً، سعى الاتحاد السوفياتي لتطوير قدرةٍ هجومية لدى القوات المسلحة السوفياتية من شأنها التدمير السريع لقوات الخصم، والاستيلاء على الأراضي، لا سيما أراضي الحلفاء الأوروبيين الذين قد لا تود الولايات المتحدة في النهاية مقايضتها في ديترويت أو شيكاغو. بعبارةٍ أخرى، القيام بانتزاع الأرض؛ تماماً كاستحواذ ألمانيا سنة 1937 و1938 على النمسا وتشيكوسلوفاكيا.

تبنى الغرب موقفاً دفاعياً؛ أعني هنا الغرب بالتحديد، لأن واشنطن لم يكن لها يوماً على حلفائها في الناتو ذلك النفوذ المسيطر الذي كان للكرملين على حلف وارسو. ولم يرَ الغرب نفسه يهدد الاتحاد السوفياتي بالهجوم، وإن رأى الكرملين أنه كذلك. وبسبب هذه النظرة، والموقف الروسي الهجومي، فإن كل خطوة قام بها الكرملين أسهمت في تعزيز الرأي القائل، بأن الاتحاد السوفياتي كان عازماً على الانقضاض على الغرب في أول فرصة. إضافة إلى ذلك، لم يبقَ الغرب على أهبة الاستعداد الكامل للحرب. ولا ريب في ذلك، فقد احتفظت دول عديدة بالتجنيد الإلزامي وبقوات مسلحة كبيرة لأغراض الدفاع عن النفس، لكن الصناعة والتجارة عادت في الستينيات إلى منطق السلم وبدأ الناس ينعمون بالرخاء الاقتصادي. والحقيقة أن الناس في أوروبا والولايات المتحدة، حققوا من الرخاء الاقتصادي ما لم يحققوه من قبل قط، ونعمت أوروبا الغربية بأطول فترة من السلم في تاريخها. فمن الناحية العسكرية، ولأول مرة في التاريخ، استعدت جيوش أوروبا الغربية لمحاربة عدوٍّ مشترك بدل محاربة بعضها بعضاً، وهدفها المشترك إبعاد خطر هجوم الاتحاد السوفياتي وأن تكون للغرب سلكَ إطلاق [tripwire] لهجماته النووية. نتيجة ذلك، طورِّت القوات المسلحة الأوروبية، باستثناء بعض قوات بريطانيا وفرنسا، وبشكل يكاد يكون حصرياً، للدفاع عن خط الستار الحديدي. وكانت بقدرتها على الدفاع منفردةً، ومجتمعة عن مجالها الوطني تساند أساطيل وأسراب طائرات الضربات النووية للأسطول، والقوى الجوية الأميركيين، وتتيح لها مهاجمة كتلة حلف وارسو والأراضي السوفياتية في العمق. وكان الهدف من هذه الضربات النووية الاستراتيجية هو تدمير قدرة الاتحاد السوفياتي على صنع الحرب.

وضمن هذه الاستراتيجيات المختلفة، التي يدعم بعضها بعضاً، كما كان الحال في معظم المواجهات الممتدة، فقد مضت عقود وكل طرف يسعى، متبعاً منطق الردع، عما يثبت وجود أي خلل في معادلة الردع، وعندما يجده كان يطور سلاحاً جديداً أو وضعية نشر لإعادة التوازن إلى المعادلة. وازدهر بزنس الحرب؛ سواءٌ في الاقتصادات الشرقية الموجهة أو الغرب الرأسمالي. فقد كانت الجيوش توفر فرص عمل وتسند الدول، وازدهرت صناعات الدفاع واتسعت مراكز التعليم

والبحث، التي قدمت التكنولوجيا وأمدت بزنس الحرب بكل عناصره، أيما اتساع. كانت هناك أوقات سادها توترٌ شديد كبناء جدار برلين في أغسطس سنة 1961 وأزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر سنة 1962، لكن الردع فيها ساد. وفي هذه الأثناء، حدثت حروبٌ أخرى، حيث انسحبت بريطانيا وفرنسا من مستعمراتهما الإمبراطورية، وتدخلت الولايات المتحدة في فييتنام وروسيا في أفغانستان، وساند الشرق والغرب وكلاءهما في الشرق الأوسط وأفريقيا. لكن، كما سنرى، أن كل تلك الحروب وقعت ضمن هياكل الردع المعروفة؛ فقد دأبت الكتلتان باستمرار على تقوية هذه الهياكل، لكنهما لم تتخطياها أبداً، لا سيما بشكل مباشر ضد بعضهما بعضاً.

تجدر الإشارة باختصار إلى مجرد حجم هذه الهياكل؛ لأن الجانب الصناعي، متمثلاً بالحجم الناتج والقدرة التكنولوجية، هو الأساس الذي قام عليه مفهوم التدمير المتبادل المؤكد [MAD]. وكما تعكسه الجداول الملحقة بهذا الفصل في الصفحات 259-264، فقد راح حجم القدرات، التي كانت قوية بالفعل أواخر الستينيات، يتسع وينمو لدى الطرفين حتى سنة 1991. ومع وجوب التأكيد، التزاماً بجانب الحذر، على أنه يصعب عمل مقارنة دقيقة بين الإحصاءات لأن المواجهة دامت مدةً طويلة وتغير تركيب التحالفاتٍ و لم تكن نظم القتال الميداني متقاربة دوماً، سواءٌ مع النظام المقابل الشبيه في الظاهر، أو عندما كان يحل نظامٌ جديد محل نظامٍ قديم. فمثلاً، تعادل استطاعة حمل قاذفة التورنادو من القنابل تقريباً استطاعة حمل سرب من قاذفات لانكستر في الحرب العالمية الأولى، بينما جعلت قدرتها على الطيران في مختلف الظروف الجوية ودقة نظم إسقاط القنابل فيها، احتمال إصابة قنابلها الهدف أكبر. لكنها تفتقر إلى ما كانت تتمتع به قاذفات لانكستر من مدى، وتتطلب إعادة تزويدها بالوقود من الجو لبلوغ جميع الأهداف القريبة نسبياً. وثمة مسألة أخرى يجب أخذها في الاعتبار مع الإحصاءات وهي أن طرفي المواجهة، الناتو وحلف وارسو، كانا مجهزين ومنظمين لمفاهيم مختلفة للحرب. وكما ذكرت، كانت قوات حلف وارسو منظمة لخوض معارك هجومية في أوروبا، لذلك كانت لديها أعداد أكبر من الدبابات. أما قوات الناتو البرية فكانت مهيأةً لخوض معارك

دفاعية في أوروبا الغربية، بينما كانت القوات البحرية والجوية ترسخ التفوق الغربي في المحيط الأطلسي وفوق أوروبا، وهو شرط أساسي لجلب المزيد من القوات الأميركية للحرب، إلى جانب حماية أوروبا وتوجيه الضربات النووية.

إذا أخذنا هذه الشروط في الاعتبار، يمكننا أن نرى أن القوة البشرية التي كانت متاحة للحلفين خلال ثلاثين سنة من الحرب الباردة، لم تتغير إلا قليلاً حجماً ونِسباً طوال هذه المدة. أما المعدات فقد ازدادت عدداً، فارتفع عدد الدبابات التي في حوزة دول حلف وارسو من نحو 35,000 سنة 1961 إلى ما يناهز 51,000 سنة 1991، بينما حافظ حلف الناتو على نحو 23,000 دبابة. ذلك لأن تخطيط السوفيات كان قائماً على غزو أراضي أوروبا الغربية. في مقابل ذلك، بالرغم من أن الطرفين يتساويان تقريباً فيما لديهما من قطعٍ بحرية، ضاعفت الولايات المتحدة عدد طائرات أسطولها البحري، الذي كان أحد أهم مصادر قوتها العالمية. وارتفع عدد منظومات الصواريخ من نحو 250 إلى 2,300، ونمت مقتنيات الناتو منها بهذه النسبة خلال الفترة نفسها. وكان بزنس المحافظة على هذه المخزونات – من حيث استبدال القديم منها ومجاراة التهديد المتمثل فيما يدخله الخصم عليها من تطورات – المادة الأساسية للحرب الباردة أي كالصواميل والبراغي التي حافظت على عمل تلك الآلة الضخمة. وكانت تستخدم على الجانبين دوائر استخبارات كاملة لمماشاة العدو، وصرفت مؤسسات البحث والتطوير في كل طرف الملايين للتقدم على الطرف الآخر وصرفت الحكومات الملايين كلٌّ على تجهيز آلة الحرب الصناعية لديها. ثم استخدمت هذه الآلات في أماكن أخرى، في صراعات كفييتنام أو إيرلندا الشمالية أو أفغانستان؛ وهي مسارح حرب لم تكن تلك المعدات ملائمة جداً لها أو يمكن استخدامها فيها.

وبالرغم من هذا النشاط الموازي، كان هناك فرقٌ كبير في النهج بين الشرق والغرب. فظلّ السوفيات متجهين إلى الحرب الصناعية الشاملة، وظلت خطوط إنتاج هذه الحرب دائرة ضمن اقتصادهم الموجه. أما الغرب فلم يحافظ على قدرة الحرب الصناعية الشاملة؛ فالازدهار الاقتصادي يأتي عنده قبل المَدافع. واصل البعض سباق التسلح بقوة، لكن ما أن كانت المشتريات الأولى تتم حتى تتوقف

خطــوط إنتاجها وتُستبقى كميات محدودة من مخزونات الذخائر في المستودعات. ولـــو فشل الغرب في صدّ هجوم روسي، لكان اضطر بالتالي إلى اللجوء إلى الخيار الـــنووي، أو الاستسلام. فالسوفيات، لا سيما استخباراتهم، في محاولتهم معرفة أو اســتنتاج نــوايا الناتو، اختاروا الفرضية الآمنة وهي أن الغرب كان يخطط لضربة أولى. وكلما بحثوا عن دليلٍ لذلك، وكلما وجدوا نقصاً في استعداد الغرب لتحملٍ الحـــرب، ازداد اقتـــناعهم بفرضيتهم تلك، وهي أن الغرب يخطط لضربةٍ أولى؛ في الهجـــوم والدفاع معاً. وبما أن الضربة الهجومية الأولى كانت الحالة السوءٍ بالنسبة إليهم، كان هذا هو افتراض العمل عندهم. وفي الحقيقة، لم يكن هذا صحيحاً، إذ لم تكن لدى الغرب نيَّة للقيام بضربةٍ هجوميةٍ أولى. وبالتالي فإن قواتهم التقليدية لم يكن في الإمكان حقاً إسنادها لتتحمّلٍ أكثر مٍما تتحمل قوات السوفيات التقليدية؛ فقد كان الجيش العامل عندهم قائماً كسلك إطلاق [trip wire] للقوى النووية.

وهكـــذا جـــرت الحرب الباردة، مكلّفة البلايين؛ وفيما اشتبك الطرفان في مطارحـــات ومفاوضات دبلوماسية، مورست التوترات الحقيقية، كما سنرى، في الـــصراعات غير ذات الصِلة التي جرت خلال تلك الحقبة. وبهذه الطريقة منحت الحرب الباردة الطرفين شعوراً عميقاً بالأمن الناتج عن قابلية التوقع، إلى أن حدث شـــيء آخر على التوازي مع أنشطة المواجهة المعروفة للطرفين؛ لقد بقيت حكومة وجـــيش الكرملين قويين، لكنهما خسرا الشعب. لم يكن دعم شعوب دول حلف وارسو مؤكداً أبداً، بالرغم من أن حكوماتهم كان يمكن الاعتماد عليها أو تغييرها كمـــا حـــدث مع حكومة تشيكوسلوفاكيا سنة 1968. ولكن، بدأ شعب روسيا ببطء لكن بثقة، يبتعد عن الدولة قدر ابتعاد شعوب البلدان التابعة له عنها، وبدأت حكـــوماته المنـــشقة - وهـــو أمرٌ لم يسمع به في روسيا من قبل قط - يسمع لها صـــوت. أمـــا قاصَمة الظهر فكانت المغامرة السوفياتية في أفغانستان سنة 1980، مغامرة تدخلية لتأمين منطقة حدودية غير مستقرة؛ بعبارة أخرى، كانت عملاً أمنياً لا دفاعـــياً، بالـــتالي غير ذٍي أهمية جوهرية لبقاء الدولةٍ والشعب. بل الأسوأ من ذلـــك، كانـــت عملـــية فشلت في إعطاء نتيجة سريعة حاسمة بينما سببت سيلاً متواصـــلاً عرماً من الدماء. وبدأ الثالوث المثالي، الذي هٌو أساس الحرب، يتفكك

حتى الحل. وكمثالٍ مقابل، فقدت الولايات المتحدة دعم شعبها بتدخلها في فييتنام، لكن في فترة الحربِ الباردة فقط. وعلى أثر هذه التجربة، أعادت الولايات المتحدة تنظيم جيشها كقوةٍ متطوعة، لكنها وضعت عناصر مهمة من قدرتها في الحرس الوطني، الذي لا يمكن منحه سوى دعمٍ سياسيٍ عام. وكان الغرض من هذا الإصلاح إبعاد الجيش الفعلي عن عموم الناس مع ضمان ألا يقوم بمغامرةٍ كبيرة دون قاعدةٍ قوية من التأييد الشعبي.

ينعكس هذان المثالان على تطورٍ أصبح أكثر أهميةً فأكثر منذ سنة 1945، لا سيما في ظروفنا الراهنة، ألا وهو *أولية الدفاع على الهجوم*. لا يعني هذا أن يجلس المرء في الدفاع خاملاً مستلقياً في وضعٍ معين في انتظار أن يهاجَم، بل كما قال كلاوسفيتز: "الحرب الدفاعية ليست مجرد درع، بل درعٌ من الضربات الموجهة توجيهاً جيداً"(*). تفضل الدولة، في بناء علاقتها المثلثية بالشعب والجيش، أكثر ما تفضل الدفاع لعددٍ من الأسباب. السبب الأول، أن الشعب سيدفع لقاء الدفاع عنه؛ وكلما توافقت الدولة وتوافق الجيش مع مصالحه، دفع أكثر. وبالتالي، وهذا هو السبب الثاني، من السهل الجمع في الدفاع بين الهدف السياسي والهدف العسكري. أما السبب الثالث، وهذا سبب متأتٍ من السببين الأولين، أن الدفاع يتيح تشكيل وإدامة الإرادة السياسية بشكلٍ لا يستطيعه الهجوم أبداً. أخيراً، يمنح الدفاع ميزة أخلاقية، تكون موضع تقدير لدى الشعب وأحياناً ضرورية له، تعتبرها الدولة - أو على الأقل زعامتها السياسية - مكسباً لها، ويفضلها الجيش.

على هذا الأساس الفكري، يمكن أن يفهم المرء نهاية هذه المواجهة التي كان اسمها الحرب الباردة: فلم يكن في وسع الشعب الروسي مؤازرة الانتقال من الدفاع الثابت إلى الهجوم على أفغانستان. ولم يعد في وسع الجيش والدولة إجبار الشعب على البقاء كما كان ركناً في الثالوث القديم، لمجرد أنهما يساندانه في الواقع. ففي العام 1985، أصبح ميخائيل غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي، وفي محاولةٍ منه للإصلاح واستعادة دعم الشعب، أدخل سياستي الغلاسنوست (الانفتاح)

(*) On War, section 1 ch. 1, bk 6 (Penguin edn, p. 357).

والبيريسترويكا (التحوّل). كان يمكن لهذا النهج بحدِّ ذاته الإبقاء على المواجهة مع الغـــرب، وإن بـــصيغةٍ ملطفـــةٍ ومعدلة. لكن في أواخر الثمانينيات، تعزز تخلخل العلاقـــات مع كتلة حلف وارسو، وفقدان الدعم الشعبي بإدراك الفارق الكبير بين البحـــبوحة الـــتي كانت الشعوب الغربية تنعم بها، والشظف الذي كان تعيش فيه الشعوب الشرقية، لا سيما شعوب أوروبا الشرقية. كان ذلك عائداً إلى عقود من تقـــديم سياســـة المَدافع على الزبدة، أو الرخاء الاقتصادي، دع عنك قلة الكفاءة المتأصـــلة في طبـــيعة الاقتـــصاد الموجه. وقد أفضت الدبلوماسية التي كان تقودها الـــولايات المـــتحدة، من موقع القوة الذي كانت تتمتع به نتيجة نجاحها في تنفيذ استراتيجية الردع مسنودةً بدول الناتو، إلى سلسلة إجراءات لتقليص التوترات بين الكتلتين. وفي ديسمبر سنة 1988، أعلن غورباتشوف انسحاب 500,000 جندي مـــن أوروبـــا الشرقية. وفي الاثني عشر شهراً التي تلت ذلك، بدأت دول أوروبا الشرقية، بعد تحررها من وطأة الجيش الأحمر، تعلن واحدةً تلو الأخرى أنها في حل من حلف وارسو. وانتهت بذلك الحرب الباردة.

تقوضـــت المواجهة، لكنها أورثت هياكلها العسكرية؛ فالمؤسسات والجيوش التي لدينا اليوم هي نتاج الحاجة إلى الاستعداد للحرب الشاملة والردع الناجح. ربما لن يعرف أحد ما إذا كانت ستقوم بما كان يراد لها أن تقوم به في مواجهة العدو أم لا، أو مـــا إذا كانت الخطط التي وضعها كثيرٌ من القادة وأركانهم - أو التنظيمات والهـــياكل الـــتي طوروها - كانت ستعمل أم لا، لكن كان كافياً للردع أن يعتقد كـــل طرف، أن الطرف الآخر كان في مقدوره التصرف بفعالية. بيد أن الجيوش المجهزة والمنظمة لذاك الغرض، هي في الأساس ما يتعين علينا العمل معه اليوم. فهذه لم تُـــرَد قـــط للصراعات غير الصناعية. ولكن في هكذا صراعات غير صناعية، في الواقع، كان يُزج بغالبيتها رجالاً وعتاداً، عند الحاجة. فما أن انتهت الحرب العالمية الثانـــية حتى وجدت هذه الجيوش نفسها تخوض حرباً وسط الناس: صراعات غير صـــناعية لا يمكـــن اســـتخدام معظـــم المعدات الحالية فيها، صراعات قائمةً على مـــواجهات سياســـية بين لاعبين غير متكافئين، بعضهم دول والبعض الآخر ليس كـــذلك، لها كثيرٌ من خصائص النموذج النقيض للحرب الصناعية الذي شرحناه

في الفصل السابق. فوقعت هذه الصراعات على التوازي مع الحرب الباردة. فبالفعل، إذ يمكن تعريف الفترة بين عامَيْ 1946 و1991، بأنها فترة مواجهة سائدة (الحرب الباردة) أدامتها الهيكليات الصناعية، وتخللتها صراعات غير صناعية، أو حروب موازية. إننا في هذه الصراعات نرى أولى علامات النموذج الجديد، لا سيما في طبيعة وأهداف الخصوم، وفي التكييف المتواصل للوسائل القائمة - آلات الحرب الصناعية - للصراعات غير الصناعية. استخدمت القوة في هذه الأوضاع بطرقٍ مختلفة، فلم تكن دوماً مجدية تماماً. لقد كانت بداية اتجاهٍ جديد ما زلنا نعيشه إلى اليوم.

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، استسلمت القوات اليابانية التي كانت تحتل شبه الجزيرة الكورية للأميركان والروس، وقسمت كوريا إلى منطقتين يفصل بينهما خط العرض الثامن والثلاثين. لم يكن خط الفصل نتيجة قرارٍ وزاري أو دبلوماسي، فقد اختير لأغراضٍ عملية بعد مفاوضات جرت بين ضباطٍ ذوي رتب متدنية نسبياً. لكن، سرعان ما تحولت الملاءمة الإدارية إلى حقيقة سياسية صلبة، لا سيما بعد أن أصبح حليفا الأمس عدوين، ومنذ ذلك الوقت فشلت جميع محاولات تزويد كوريا بحكومة واحدة. وفي سنة 1947، رفعت الولايات المتحدة هذه المسألة إلى الأمم المتحدة، التي قررت تكليف لجنة - اللجنة المؤقتة للأمم المتحدة حول كوريا UNTOK - لإعادة توحيد البلاد عبر الانتخابات. وبعد سنة، أجريت انتخابات في الجنوب لكن في المقابل اللجنة مُنعت من العمل في الشمال. وادعت الحكومة الناتجة عن هذه الانتخابات - برئاسة سينغمان ري - أنها حكومة كل كوريا لكن لا سلطة لها ولا وجود شمال خط العرض الثامن والثلاثين - حيث أقام الروس حكومةً منافسة برئاسة المناضل الشيوعي الثوري كيم إيل سونغ.

وبعد أن فشل الروس والأميركان في الاتفاق على شروط إعادة توحيد الكوريتين، سحب كلٌّ منهما قواته المسلحة من هذا البلد. وأصبحت كوريا بلداً بحكومتين ذواتي أيديولوجيتين متعارضتين، تسلّح وتمدّ كلاًّ منهما قوةٌ عظمى وتدَّعي أن لها السيادة على مجمل شبه الجزيرة الكورية. وسرعان ما انفجر هذا الوضع البركاني. فشنَّت قوات كوريا الشمالية هجوماً حاشداً مفاجئاً، وعبرت

الحـــدود غازيةً كوريا الجنوبية في 25 يونيو سنة 1950. وبعد يومين استولت على العاصـــمة ســـيول. كان الغزاة يتمتعون بدعم السوفيات، ولعلهم فسروا الخطاب الـــشهير الـــذي ألقاه في يناير من ذلك العام وزير خارجية الولايات المتحدة، دين أتشيـــسون، الـــذي استثنى فيه كوريا من طوق الدفاع الآسيوي، الذي كان يعني ضـــمناً أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للقتال للمحافظة عليه، على أنه ضمانة للإفـــلات من العقاب. وبالتالي، نرى على وجه العموم مواجهةً تتحول إلى صراع في إطار المواجهة الأوسع بين الكتلتين.

وبطلـــبٍ من الولايات المتحدة، اجتمع مجلس الأمن في الأمم المتحدة على الفور. لم يحضر الروس الاجتماعٍ لأنهم كانوا مقاطعين اجتماعات مجلس الأمن مـــنذ ينايـــر تلك السنة تضامناً مع النظام الشيوعي الجديد في بكين؛ إذ كان القومـــيون ما يزالون يشغلون مقعد الصين في المجلس. أصدر المجلس قراراً يطلب مـــن الأعضاء في الأمم المتحدة مساندة كوريا الجنوبية بجميع الوسائل اللازمة لـــصدِّ المعتدي. وكان الرئيس ترومان قد أمر الجنرال دوغلاس ماك آرثر، قائد القـــوات الأميركية المحتلة لليابان، بتقديم الإسناد الجوي والبحري لجيش كوريا الجنوبـــية المنسحب. وفي 29 يونيو، قرر اتخاذ خطوةٍ أخرى، فأمر بنقل فرقتين أميركيـــتين من اليابان إلى كوريا الجنوبية لإسناد القوّات الجنوبية الموشكة على الانهيار. وبعد بضعة أيام، في 4 يوليو، وفي غياب المندوب السوفياتي مجدداً، اتخذ مجلس الأمن قراراً بتشكيل قوةٍ تابعة للأمم المتحدة لنشرها في كوريا لاستعادة الـــسلام الدولي بعد صدِّ الهجوم. فقد كان هذا القرار موافقة عملية للولايات المتحدة لمواجهة القوة بالقوة. وعيَّن الجنرال ماك آرثر على رأس الحملة الأممية؛ وكانـــت مـــن بعـــد ذلك حرب يقودها جنرالٌ أميركي مسؤول أمام الرئيس الأميركي الذي يتصرف نيابة عن الأمم المتحدة. وبحلول سبتمبر من ذلك العام، كانـــت قرابة عشرين دولة أخرى، معظمها حليفة للولايات المتحدة لأهداف سياسية أخرى، قد أرسلت وحدات للمشاركة في جيش الأمم المتحدة. ولكن، ظلَّ الأميركيون يمثلون نصف القوات البرية المشاركة و93% من القوات الجوية و86% من القوات البحرية.

ومنذ البداية مال ميزان المعارك لصالح كوريا الشمالية، ودُفعت قوات كوريا الجنوبية وقوات الأمم المتحدة التي أتت لإنقاذها إلى رأس شبه الجزيرة الكورية. لكن الوضع انعكس في سبتمبر سنة 1950، عندما قام الجنرال ماك آرثر، معتمداً على خبرته الخاصة وخبرة أركانه في الهجمات البرمائية من حملة المحيط الهادي على اليابان، بإنزال جنوده في هجوم جسور على إنشون، 240 ميلاً شمالاً وعلى بعد بضعة أميال من سيول. فقد أربك هذا الهجوم الناجح على مستوى مسرح العمليات قوات كوريا الشمالية في الجنوب. وخلال أسابيع، كانت قوات الأمم المتحدة تطارد عبر خط العرض الثامن والثلاثين جنود كوريا الشمالية الذين دبَّت الفوضى في صفوفهم. شجع هذا النجاح المدهش الجمعية العمومية بقيادة الولايات المتحدة على إصدار قرار لتثبيت الوضع في عموم شبه الجزيرة الكورية. كانت هذه الحركة مثالاً آخر للصراع الذي هو جزء من مواجهة أكبر؛ فلم تكن للجمعية العمومية صلاحية قانونية لإصدار هكذا قرار، لكن بما أن الروس عادوا لشغل مقعدهم في مجلس الأمن، عمدت الولايات المتحدة إلى تطويق الفيتو الروسي بمنح الجمعية قدرة اتخاذ القرارات خلافاً لميثاق الأمم المتحدة.

فردّ ماك آرثر بسرعة، وفي 9 أكتوبر أمر قواته بعبور خط العرض الثامن والثلاثين. وبعد ثلاثة أسابيع، بعد الاستيلاء على عاصمة كوريا الشمالية في يونغيانغ، كانت قواته تقترب من حدود الصين مع منشوريا. ومع انسحاب جنود كوريا الشمالية في كل مكان تقريباً، بدت الحرب وكأنها انتهت، لكن في نهاية أكتوبر دخلت الصين الحرب وهي على شكٍّ عميق في نوايا الولايات المتحدة. وكانت قد تجوهلت قبل ذلك الإنذارات الصينية المتكررة الموجهة إلى قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة بعدم اجتياز خط العرض الثامن والثلاثين. لكن الذي أطلق زناد التدخل الصيني، كان القرار الأميركي بوضع الأسطول السابع بين الصين وتايوان، حيث تتمركز آخر قوات القوميين الصينيين، إضافة إلى سرعة توغل ماك آرثر في عمق كوريا الشمالية. وفي 26 نوفمبر، هجمت القوات الصينية على جبهة واسعة. وبعد أقل من شهر انعكس الوضع، فانسحبت قوات الأمم المتحدة وقوات

كوريا الجنوبية، انسحاباً كاملاً أمام زحف القوات الصينية وقوات كوريا الشمالية صوب جنوب شبه الجزيرة وسقطت سيول للمرة الثانية في يناير.

غيّر التدخل الصيني طبيعة الحرب وأطلق جدلاً جديداً حول كيفية مواصلتها. فمن يونيو إلى نوفمبر، وبالرغم من أن الذي يخوضها في الأساس هم الجنود الأميركان، صوِّرت الحرب على أنها حملة عقاب دولية. ثم بدأت بعد نوفمبر، تبدو أقرب إلى أن تكون صراعاً صينياً – أميركياً. أراد ماك آرثر الاعتراف بهذا الواقع، وشنّ حرب على الصين باستخدام أشد الوسائل العسكرية فعالية، من ملاحقة طائرات العدو عبر الحدود إلى القصف الاستراتيجي للأراضي الصينية، دون استبعاد احتمال استخدام القنابل الذرية. في الوطن، وفي الحقبة الماكارثية، ساندت هذا النهج شريحة صاخبة من الشعب الأميركي. وجفل الرئيس ومساعدوه المدنيون وكذا رؤساء أركانه العسكريون من احتمال الدخول في حرب طويلة ومكلفة مع الصين على شبه الجزيرة الكورية، وأن يجدوا أنفسهم، إن هم تبعوا نصيحة الجنرال ماك آرثر، يصارعون بقية أعضاء الكتلة الشيوعية ويستخدمون القنبلة الذرية. في هذه الأثناء في الأمم المتحدة، مع تحول الحرب إلى صراع بين الصين والولايات المتحدة، بدأ كثيرٌ من الأعضاء يشعرون أنه قد حيد عن الغاية السياسية من دخول الأمم المتحدة الحرب. ومع تباعد الأهداف السياسية، بدأت الولايات المتحدة تشعر أن دعم حلفائها لها يضعف.

يعطي دخول الصين الحرب مثالاً، تكرر مراراً في مرحلة ما بعد الحرب، للفرق في طبيعة القوات بين تلك القائمة على القوة البشرية وتلك القائمة على القوة النارية. فقد هزمت القوات الأميركية وحطمت قوات كوريا الشمالية بمناورةٍ حسنة التنفيذ، استندت إلى الاستخدام السريع للقوة النارية المركزة. ونجحت القوات الصينية لامتلاكها القوة البشرية لمواجهة قوات الأمم المتحدة، بعددٍ أكبر من الأهداف التي يمكن التعامل معها بآنٍ واحد مما تستطيع هذه الأخيرة، وهذا ما جعل الصينيين يهجمون على جبهةٍ عريضة. وكلما نجح هجوم عززوه بقوةٍ بشرية إضافية وتابعوا زحفهم جنوباً. أما قوات الولايات المتحدة، فكانت قد طوّرت لخوض حربٍ صناعية مع التركيز على التكنولوجيا والعملية لضمان فعالية

استخدامها. وبخلاف ذلك، تطورت القوات الصينية من خلال التركيز على القوة البشرية وعملية استخدامها بالجملة بشكلٍ فعال. كان اقتراح ماك آرثر في مواجهة احتمال الهزيمة قائماً على استخدام تقدمه التكنولوجي للهجوم على مصادر القوة البشرية للصين ومنعها من الدخول في المعركة. لكن القيام بذلك كان سيغيّر عملياً مسرح العمليات والهدف الاستراتيجي؛ مبتعداً به عن الهدف السياسي. لذلك لم يكن هذا خياراً قابلاً للتطبيق، ورُفض في واشنطن. يعكس هذا أهمية إبقاء الهدف الاستراتيجي بشكلٍ دائم وصارم داخل إطار الهدف السياسي، لضمان الترابط مع هذا الهدف وإسهامه فيه. في هذه الحالة، لم يتوافق الهدف الاستراتيجي المقترح من قبل ماك آرثر، والقاضي بتدمير قدرة الصين على التدخل في شبه الجزيرة الكورية، مع الهدف السياسي. وبصرف النظر عن مقدار ما كانت الولايات المتحدة ربما ترغب في تحييد النفوذ الإقليمي للصين الشيوعية، لم تكن مستعدة لتحمل مخاطر القيام بذلك عسكرياً. ذلك لأن المخاطر، في الواقع، كانت هي نشوب حرب عالمية أخرى، ربما تكون ذرية، وخسارة تأييد الحلفاء في الأمم المتحدة. فمن هذا المنظور لم تكن للقوات الأميركية - بقوتها النارية بعيدة المدى، المحمولة جواً، والذرية في أقصاها - جدوى.

اختارت إدارة ترومان قصر عملياتها على شبه الجزيرة مع محاولة التوصل إلى تسوية. وقد أعيد في الواقع تعريف الهدفين السياسي والاستراتيجي وهما: القتال حتى التوصل إلى مرحلة يمكن الولايات المتحدة التفاوض عندها نيابة عن الأمم المتحدة وتحقيق مكسب، والقبول بشكلٍ من أشكال تقسيم كوريا. باختصار، عدم استخدام القوة استراتيجياً لتحقيق نتيجة سياسية مباشرة، بل لتمكين تحقيق هذا الهدف على طاولة المفاوضات. وقد أدت انتقاداتٌ ماك آرثر العلنية للأوامر التي كان يتلقاها إلى عزله في النهاية لعصيان الأوامر في أبريل سنة 1951. وفي 25 يونيو، قبلت الولايات المتحدة اقتراحاً سوفياتياً بوقف إطلاق النار تبدأ بعده مفاوضات الهدنة. واستغرق التوصل إلى تسوية حتى يوليو سنة 1953. وقد نص الاتفاق النهائي على إقامة منطقة منزوعة السلاح تمتد على طول الحدود الفاصلة بين الدولتين. وأعيد رسمٌ الحدود تقريباً حول خط العرض الثامن والثلاثين،

وكسبت كوريا الجنوبية حوالى 1,500 ميلاً مربعاً إضافياً من الأرض. وبقيت هناك مسائل؛ جيوش كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في مواجهة جيوش كوريا الشمالية ومن ورائها الصين، التي أصبح عندها الآن أسلحة نووية، وادعى الكوريون الشماليون أنهم يملكون هكذا أسلحة هم أيضاً.

كانت هذه أول عملية عسكرية للأمم المتحدة، وكذلك آخر عملية تشنُّ هكذا من جانب واحد. ونتيجة البلبلة التي أحدثتها في الأمم المتحدة مصادقة مجلس الأمن على الأعمال العسكرية للولايات المتحدة، سادت لفترة قاعدةٌ عامة مفادها أن القوى الكبرى ما ينبغي أن تدعى للمشاركة في العمليات القتالية للأمم المتحدة. وظلت هذه السياسة قائمة حتى نهاية الحرب الباردة، إلا في الأزمة القبرصية بعد عقد من ذلك حيث بدت فائدة استخدام القوات البريطانية الموجودة أصلاً على الجزيرة واضحة لمعظم الأطراف. أصبحت كوريا الاستثناء - وإن كان مفيداً لبعض الوقت تعزيز صورة الأمم المتحدة كهيئة مستعدة للعمل العسكري، بخلاف صورة سابقتها - عصبة الأمم، في العشرينيات والثلاثينيات.

كذلك قدمت الحرب الباردة الإطار العام لنوعٍ آخر من الصراعات؛ تلك الناتجة عن انسحاب المستعمرين السابقين من إمبراطورياتهم. من أهم الأمثلة المعبرة عن هذا الاتجاه، التي نشأت على غرار النموذج النقيض وأظهرت جميع العلامات المبكرة للحرب وسط الناس، كان الطارئ الماليزي. ألمح الميثاق الأطلسي الذي وقعه سنة 1941 الرئيس روزفلت ورئيس الوزراء تشرشل، الذي سيصبح أساس ميثاق الأمم المتحدة، إلى أن بريطانيا ستمنح في النهاية مستعمراتها حق تقرير المصير. كذلك وبالإضافة إلى ذلك، أتى النصر الياباني على القوات البريطانية سنة 1942 ليحطم الهالة المحيطة بالقوات الأوروبية الغربية أنها لا تقهر، بينما شكّل رحيل بريطانيا من الهند سنة 1947 سابقة للقوات الاستعمارية التي دبَّ فيها الوهن وللدول التي تسعى لتكون دولاً مستقلة ذات سيادة. لكن، فيما تم ذلك بصورةٍ سلمية نسبياً - بالرغم من انفصال الباكستان وما تبع ذلك من نزاع وحروبٍ حول كشمير - كانت المستعمرات الأخرى تحمل بذور المواجهة والصراع المحتمل.

تشكل جيش شعوب الملايو المناهض لليابانيين (MPAJA) كذراعٍ عسكري للحـزب الشيوعي المالاوي لمقاومة الاحتلال الياباني للملايو. كان أغلب أعضاء هـذا الجـيش مـن أصـلٍ صيني. أمد البريطانيون جيش (MPAJA) بالأسلحة والتدريب والمستشارين، كما فعلوا مع *حركات المقاومة* الأخرى في الأراضي المحتلة من قبل قوى المحور. وبعد الحرب، عومل جيش (MPAJA) كحليفٍ بطل، ودعي وفدٌ منه للمشاركة في احتفال النصر في لندن. لكنّ زواج المصلحة هذا بين الحزب الـشيوعي المـالاوي والبريطانيين لم يدم طويلاً؛ فلم يعد لديهما عدوٌ مشترك أو هـدفٌ سياسيٌ واحد، واختلفت نظرة البريطانيين إلى اتحاد ماليزيا المستقلة اختلافاً بيّـناً عن نظرة الحزب الشيوعي المالاوي إليه. فأعيدت تسمية جيش (MPAJA) ليصبح جيش شعوب الملايو المناهضة للبريطانيين (MPABA)، لكنه سرعان ما غير اسمـه مرة أخرى إلى جيش تحرير أعراق *الملايو* (MRLA) في محاولةٍ منه لاجتذاب الدعم من مختلف الجماعات العرقية للسكان المحليين.

وفي يونيو سنة 1948، قتِل ثلاثة مزارعين بريطانيين في الملايو. وخلال أشهر تصاعد *الطارئ الماليزي*، بعد إذ بدأت وحدات رجال عصابات جيش (MRLA) تهـاجم المزارع وتخرب البنية التحتية لحمل البريطانيين على الرحيل ومنع المستعمرة مـن العمل؛ إلى جانب إرهاب السكان المحليين لمساندتهم. فردَّ البريطانيون بإعلان حالـة الطـوارئ، وراح جـنود الملايـو والجنود البريطانيون يتعقبون الإرهابيين الـشيوعيين (أو CTs، كما كانوا يلقبون). لكن كان من المفهوم، أن الرد بالقوة على القوة لم يكن كافياً للفوز. أفاد رجال عصابات MRLA من سنوات خبرتهم في عملـيات مناهـضة اليابانيين، وكانت لديهم كذلك مخزونات أسلحة يدخرها الحزب الشيوعي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وكذلك كان في إمكانهم الاعتماد علـى الغابات كغطاء وعلى دعم جانبٍ من السكان، ومنهم قسمٌ كبير من الأقلية الصينية، وإن كان سكان الملايو إجمالاً مترددين بشأن مساندة العصيان المسلح.

وبالـرغم مـن أن اهـتمام وسائل الإعلام الدولية كان مركزاً على الحرب الكـورية، قـرر البريطانيون، معتمدين على خبرتهم السابقة في حرب البوير على الأقـل، إبعاد السكان المتعاطفين مع رجال العصابات المالاويين عن الميدان. فوضع

الفريق سير هارولد بريغز، مدير عمليات مكافحة قطاع الطرق، خطةً أطلقت برنامجاً لإعادة توطين مئات آلاف الفلاحين الصينيين القاطنين على تخوم الغابات في 500 *قرية جديدة*، بنيت لهذا الغرض. كانت خطط هذه القرى الجديدة قد وضعت من قبل وبعناية؛ فالطرق وشبكة المياه ومواقع المحال التجارية والمدرسة والعيادة، كل ذلك حُسب حسابه. وكانت كل عائلة تصل تعطى بعض المساعدة المالية ومواد البناء لبناء بيت. وكانت حدود كل قرية محميةً بالأسلاك الشائكة ومخفر شرطة يضم عدداً من الرجال يصل إلى عشرين. وما أن تستقر القرية، حتى يجند حراسٌ محليون لتعزيز مخفر الشرطة ليلاً، حيث كان يفرض منع التجول خارج القرية، وأحياناً داخلها. كانت وسيلة الجذب الأساسية للقادمين الجدد هي منحهم صكوك ملكية لأراضيهم الجديدة. وكانت الأقلية الصينية حتى ذلك الوقت ما تزال فقيرة جداً على وجه العموم ولم يكن لها تقريباً صوتٌ يسمع، بعد أن مُنعت من تملك الأرض وحُرمت حق التصويت. وقد لعب الحزب الشيوعي المالاوي على جميع هذه الأوتار، والتي ردّت باللعب عليها الآن، خطةُ بريغز بمنح السكان الصينيين سهماً في التصور البريطاني للمستقبل - فقد أصبحوا الآن ملاك أراضي، وصار لديهم سبب لتأييد المستقبل الذي ستتواصل لهم فيه هذه المكانة - ففصلت الشعب عن رجال العصابات، وحمته من الإرهاب والتسييس، وسلبته القدرة على دعم كوادر الغابات.

وبعد أن كان يكتمل برنامج إعادة التوطين تماماً في منطقة ما، كانت تطبق إجراءات صارمة للتحكم في المؤن. فكان يؤتى بالطعام إلى القرى تحت الحراسة ولا يسمح بأن يؤخذ منه شيء إلى خارجها أبداً. فمَنعت مفارز البحث المتعاطفين مع جيش MRLA من تزويد رجاله بالمؤن. بل كان حتى الأرز يقنن في بعض المناطق ويوزع مطهواً بحيث يفسد خلال أيام. وقد استغرقت هذه الإجراءات - كأي حصار - وقتاً لتأخذ مفعولها لكن على المدى البعيد بدأ سوء التغذية يؤثر على وحدات رجال العصابات، مجبراً إياهم على المخاطرة للحصول على الجرايات ومضعفاً عزيمتهم في الوقت نفسه. وفي موازاة لذلك، راح البريطانيون يتعقبون الإرهابيين الشيوعيين في الأدغال. وتأسست مدرسة حرب الأدغال، ودُربت

وحـــدات المـــشاة، التي كانت ما تزال تضم المجندين البريطانيين، وأقلِمت لتجاري الإرهابـــيين الشيوعيين أو تبزهم في القتال. وأعيد تشكيل وحدات خاصة كسلاح الجو الخاص (SAS) للقيام بدوريات عميقة ومديدة. وبفضل عمليات استخبارات الـــشرطة في القـــرى والبلدات وعمليات الاستخبارات في عمق الأدغال، بدأت دوريـــات المـــشاة - التي كانت قد دربت على حرب الأدغال - تدفع الإرهابيين الشيوعيين داخلها أكثر فأكثر وبنجاحٍ مضطرد. وسارعت الوحدات البريطانية إلى توزيـــع المـــساعدات الطبـــية والإمدادات الغذائية على الملايو وقبائل ساكاي من السكان الأصليين في الأدغال، وكل ذلك ساعد على حرمان الإرهابيين الشيوعيين من دعم أبناء مناطقهم.

وفي أكتوبـــر سنة 1951، كمن رجال MARLA للمفوض السامي البريطاني واغـــتالوه. فسيطر خلفه الفريق جيرالد تمبلر على الوضع بقوة. وبالرغم من سيره علـــى خطـــة بريغز، فقد سرّع تطوير الجيش المالاوي، وأجرى إصلاحات إدارية داخل الملايو، ودفع باتجاه منح المقيمين من الإثنية الصينية حق التصويت، وقلّد قادة الـــسكان الأصليين مناصب مهمة، دافعاً إياهم على طريق الحكم الذاتي. وواصل تمبلر تطوير جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية وخصص جوائز لمن يدلي بمعلومات تساعد على الكشف على رجال العصابات. وقطع عهداً بمنح الملايو استقلالها بعد انـــتهاء العصيان المسلح. وفي أواسط الخمسينيات، عندما لاحت بوادر الاستقلال، أدرك الحزب الشيوعي المالاوي أن العصيان محكومٌ عليه بالفشل. وأصبحت الملايو مـــستقلة في أغـــسطس سنة 1957. وانتهت آخر معارضة جدية لرجال عصابات MARLA ســـنة 1958، وانسحب من تبقى من قواتهم إلى المناطق المتاخمة للحدود مع تايلاند. وفي 31 يوليو سنة 1960، أعلنت الحكومة المالاوية رفع حالة الطوارئ، وفرّ تشينغ بينغ، زعيم رجال العصابات، إلى الصين.

وما تزال الجيوش حول العالم إلى اليوم، تعرض *الطارئ الماليزي* كمثالٍ ناجح لمـــواجهة العـــصيان المسلح والحرب الثورية. لقد انتزع بريغز وتمبلر من يد الحزب الـــشيوعي المـــالاوي هدفه السياسي الرئيسي. فلم تعد صفة النـــزاع بأنه كفاح دؤوب للتحرر من نير الاستعمار بذات مصداقية في وجه الوعد بالاستقلال المدعوم

بمنح الأرض فيما سيصبح عما قريب دولةً مستقلة. فعزلا الناس عن تأثير رجال العصابات، ثم نشرا القوات والاستخبارات لاصطيادهم في المكان الذي حدداه والشروط التي حدداها. فكسب البريطانيون إرادة الناس وهزموا جيش الحزب الشيوعي الصيني بآنٍ واحد؛ وذلك بجيشٍ من المجندين وبمباركةٍ من شعبهم هم، الرأي العام البريطانيّ في الوطن. ولقد أدركتُ أهمية هذا الإنجاز عندما كنت في زيمبابوي سنة 1980، وأنا أفاوض الروديسيين البيض المهزومين الذين كانوا في الواقع، هم المنتصرين في معظم إن لم يكن كل الاشتباكات العسكرية التكتيكية. لقد استنسخوا وعدلوا لمصلحتهم تقريباً كل شيء فعله البريطانيون في الملايو؛ مع فارقٍ جوهري غفلوا عنه. كان البريطانيون واضحين في أنهم سيغادرون الملايو؛ وكانت المسألة هي لمن يسلمون السلطة. أما الروديسيون فلم يكونوا راحلين ولا كان في نيتهم تسليم السلطة لأحد. واستطاع البريطانيون جمع الناس في قرىً *محمية* على أساس أن القرويين سيرثون القرية والأرض؛ أما الروديسيون فكانوا يَزربون الناس كالبهائم ويحرمونهم من أرضهم.

كذلك كان الطارئ المااليزي مثالاً كلاسيكياً لطرف رئيس في الحرب الباردة، وهي بريطانيا، التي كانت تبني وتدير جيشاً صناعياً كجزءٍ من المواجهة، والتي هيأت في ما بعد واستخدمت قواتٍ من هذا الجيش لمواجهةٍ ذات طبيعة مختلفة تمام الاختلاف. وإذا استخدمنا مصطلحاتٍ عملياتية صرفة، كان هذا مثالاً واضحاً للحركية العملياتية، وكانت القوات ناجحة بالفعل في عملياتها. والذي يميز هذه التجربة، الصراعات الأخرى الموازية للحرب الباردة، أنها خيضت على افتراض الحرب الصناعية، فيما كانت في الواقع حرباً وسط الناس. فقد نظِر إلى هذه العملية على أنها انحراف مؤقت عن البزنس الفعلي للحرب، لا كواقع جديد في الصراع. فلقد كان مثالاً مبكراً للنموذج وهو: مواجهة ممتدة تنقلب باستمرار إلى صراع على المستوى التكتيكي. وبالرغم من أن رجال العصابات، والجنود البريطانيين من ثم المالاويين انتشروا على أجزاء واسعة من الأرض، فلم ترتفع الاشتباكات عن مستوى السرية. فكانت هذه بالتالي سلسلة صراعات تكتيكية ضمن مواجهةٍ أوسع. وفي هذا الإطار دوِّن الفصل التالي من التاريخ المالاوي وهو *المواجهة الإندونيسية*.

أصبحت الملايو مستقلة سنة 1957 وبدأ البريطانيون انسحابهم من مستعمراتهم السابقة في بورنيو، التي كانت آنذاك مقسمة إلى أربعة أقاليم إدارية متميزة وهي: كاليمانتان، وهي إقليم إندونيسي، كانت تقع جنوبي الجزيرة. وفي الشمال سلطنة بروناي وإقليما ساراواك وبورنيو الشمالية البريطانية، التي ستصبح في ما بعد صباح. خطط البريطانيون لإنشاء اتحاد ماليزيا، الذي يضم الملايو وصباح وساراواك، وترك سلطنة بروناي مستقلة. فوافقت الفيليبين وإندونيسيا رسمياً على تشكيل ماليزيا بعد استفتاء نظمته الأمم المتحدة. لكن بقي الرئيس الإندونيسي سوكارنو على معارضته تشكيل الاتحاد، بحجة أنه كان ذريعة لبقاء الحكم الاستعماري البريطاني في المنطقة؛ لكن إضافة إلى ذلك، كان يريد الاستئثار لإندونيسيا بكامل جزيرة بورنيو، لا سيما حقول نفط سلطان بروناي.

وفي بروناي، ثار جيش شمال كاليمانتان الوطني (TKNU) في 8 ديسمبر سنة 1962. وحاولت قوات TKNU اعتقال سلطان بروناي، ووضع يدها على حقول النفط، وأخذ رهائن أوروبيين. لكن السلطان تمكن من الهرب وناشد البريطانيين المساعدة. فأرسِل الجنود البريطانيون من سنغافورة، وفي 16 ديسمبر أعلنت القيادة البريطانية في الشرق الأقصى القضاء على المراكز الرئيسية لتجمع المتمردين. وفي أبريل سنة 1963، ألقي القبض على زعيم المتمردين وانتهى التمرد. لكن قبل ذلك، في يناير سنة 1963، كان وزير الخارجية الإندونيسي قد عبّر علناً عن موقف عدائي لبلاده تجاه ماليزيا مطالباً باتباع سياسة *المواجهة* ضدها، وبدأ الجنود الإندونيسيون غير النظاميين يتسللون إلى ساراواك وصباح. وسرعان ما راحوا يغيرون ويخربون ويبثون الإشاعات الإندونيسية المغرضة في القرى، فيما أقسم قائد الجيش الإندونيسي الجنرال سوهارتو على *سحق ماليزيا*. وارتفعت وتيرة الغارات الإندونيسية من قواعد المغيرين في كاليمانتان. وراحت وحدات بحجم فصائل تجوب الإقليمين بدعم من المتعاطفين الشيوعيين الصينيين. ولم يهب السكان المحليون بسرعة لنصرة هذه الدوريات، لأنهم، وهذا السبب الأهم، من عرقٍ مختلف.

وفي سنة 1964، بدأ الجنود الإندونيسيون يغيرون على أهداف داخل شبه الجزيرة الماليزية نفسها. وفي أغسطس، ألقي القبض على عملاء إندونيسيين

مسلحين في مدينة جوهر. وفي سبتمبر وأكتوبر سنة 1964، شن الإندونيسيون غارات شبه عسكرية وبرمائية على لابيس وبونتيان، جنوب غربي شبه الجزيرة. وارتفعت مستويات الحشد، حتى كانت بداية سنة 1965 بنشر حوالى 15,000 جندي بريطاني ومن دول الكومنولث إلى جانب فرق عسكرية مشتركة بحرية وجوية كبيرة، وأرسلت معظم وحدات الجيش إلى الأقاليم المهددة في بورنيو. وكانت قد نشرت سنة 1964 في قواعد لها في الأدغال لاعتراض الغارات الإندونيسية وبالتالي حماية مراكز التجمعات السكانية. وما أن بدأ هذا الإجراء الدفاعي يأخذ مفعوله، وبالاعتماد على خبرتها من حملة الملايو، حتى بدأت القوات البريطانية تضمن الولاء الإيجابي لقبائل الأدغال على الحدود. واستطاعت جمع معلومات قيمة من حاجز الدوريات الذي أقامته على طول الحدود ومن الناس. وفي يوليو سنة 1964، أصبحت هذه المعلومات موثوقةً بما فيه الكفاية للتصرف على أساسها، وانتقلت قوات الكومنولث إلى الهجوم. وشنت القوات الخاصة، التي كان قد شحذت خبرتها في الملايو، عمليات سرية عبر الحدود للحصول على المعلومات الاستخبارية وإجبار الإندونيسيين على البقاء في وضع الدفاع على جانبهم من الحدود مع كاليمانتان. ولم يعلن عن هذه الغارات، بالطبع، وشُنَّت كجزءٍ من عملية سرية جداً اسمها كلاري Claret. وراح الإندونيسيون، جاهلين من أين سيأتي هجوم قوات الكومنولث التالي، فكانوا يركزون مواردهم أكثر فأكثر على حماية مواقعهم فقلّ تركيزهم بالتالي على الهجوم. وفي موازاة هذه الإجراءات العسكرية، شُنَّ هجومٌ دبلوماسي على عدة المستويات. فاستخدمت بريطانيا موقعها في الأمم المتحدة وفي الحلف العسكري الإقليمي، SEATO (منظمة التعاون الدفاعي والاقتصادي لجنوب شرقي آسيا)، لممارسة الضغط على الإندونيسيين لحملهم على إيقاف غاراتهم والتخلي عن مطالبتهم ببورنيو. وعلى المستوى المحلي، فقد شجعت الاتحاد الماليزي على التصرف وإظهار الترابط والاستقلال. ولقد كشفت هذه المساعي العسكرية والدبلوماسية التوترات الداخلية في نظام سوكارنو، فكان الجيش الإندونيسي يخسر ويتعرض للهجوم على أراضيه؛ ولم يكن الشعب في صباح وساراواك يساند حملته؛ وكان معزولاً دولياً. وفي مارس

سنة 1966، أطيح بالرئيس سوكارنو في انقلاب عسكري أبيض واستلم الجنرال سوهارتو الحكم. توقفت الهجمات على الأراضي الماليزية خلال هذه الأزمة الداخلية، ولم يطل الأمر كثيراً بعد ذلك حتى أعلنت الحكومتان الماليزية والإندونيسية، في مؤتمر بانكوك في مايو سنة 1966، انتهاء الأعمال العدائية. ووقعتا معاهدة سلام فيما بينهما في 11 أغسطس صودق عليها بعد يومين.

وعُرفت هذه الأزمة رسمياً باسم *المواجهة الإندونيسية*، ومن الاسم يتضح جوهر هذه الأزمة، وهذا واضح؛ فبعد الطارئ الماليزي، كان يشحذ كل عنصر من عناصر الخبرة المكتسبة في تلك الحالة ويطبق بدقة أكبر. وأديرت الحملة الشاملة، العسكرية والسياسية، ببراعة. فكمّلت الأعمال العسكرية الأعمال السياسية ولم تصمَّم لتحقيق أكثر من الأهداف التكتيكية. وتم تأمين سكان صباح وساراواك، وأديرت العمليات لجمع المعلومات والاستخبارات. وما أن وضع هذا الأساس، وحيل بين الإندونيسيين وبين تحقيق هدفهم، حتى شنّت العمليات العسكرية للضغط على قواهم في كاليمانتان، فسببت ذلك، مع الضغوط الدبلوماسية، انهيار النظام. اعتمدت بريطانيا على خبرتها الواسعة في عمليات الأدغال وأدخلت عدداً من التعديلات التنظيمية لتشكيل وحدات دورية قامت بتمشيط الحدود. ونرى هنا مثالاً رفيعاً للأعمال العسكرية، وهو الصراع التكتيكي المندرج بشكلٍ صارم في إطار الأنشطة السياسية والدبلوماسية، والمواجهة على مستوى مسرح العمليات التي تتصاعد من حينٍ لآخر إلى المستوى الاستراتيجي. كل ذلك يندرج في إطار المواجهة الكبرى على المستوى السياسي بين الكتلتين، أي الحرب الباردة.

رأينا حتى الآن نموذجان للصراع يندرجان ضمن المواجهات. أولاً الحرب الكورية، التي تصاعدت تقريباً إلى حافة الحرب النووية لكنها بقيت محدودة بمستوى مسرح العمليات. وثانياً الصراعان المالاويان، اللذان انضبطت فيهما الاشتباكات التكتيكية في سياق النشاط السياسي والدبلوماسي. وكلا النموذجان متفرع من نموذج الحرب وسط الناس، الذي يجمع كما بيّنا بين العمل العسكري والعمل السياسي. والنتيجة هي أن العلاقة ما بين العسكري والسياسي صارت أكثر تعقيداً

مما في الحرب الصناعية، وهامة للغاية لضمان الحصول على النتيجة المرجوة. وكما قلت في المقدمة، يُتخذ قرار الحرب - أي الانتقال من المواجهة إلى الصراع - دوماً على المستوى السياسي، وعلى هذا المستوى نفسه يُتخذ قرار وقف القتال. وينفذ العسكريون هذان القراران على المستويات الثلاثة كافة. في بداية الصراع، وبعد اتخاذ قرار الحرب، تنتقل الأنشطة إلى الجيش، مبتدئة على المستوى الاستراتيجي. ويكون سياق القرار دوماً هو النقاش الاستراتيجي الأوسع الجاري في أي حكومة، أي عملية التفكير وإعادة التقييم المتواصلة بين مختلف هيئات صنع القرار وهي: وزارتا الخارجية والدفاع، ومكتب الرئيس أو رئيس الحكومة، ودوائر الاستخبارات... الخ. وفي زمن السلم، يميل النقاش إلى العمومية مع التركيز على استبانة التهديدات؛ لكن هذه لا تكون آنذاك إلا تهديدات محتملة. إذ يحتاج الأمر إلى عدوٍّ حقيقي لإنتاج تهديدٍ حقيقي؛ وإلى مسعىً فعلي بشيءٍ فعليٍّ في وضعٍ فعلي لتقييم الخطر. يجب أن يأخذ من يقررون السياسة هذه النقطة دوماً في الاعتبار، مع تبيّن وجود العدو المحتمل من عدم وجوده، ذلك لأنهم هم من يضع السياق لأولئك الذين يتعين عليهم اتخاذ استراتيجية معينة في مرحلة معينة من المستقبل. بالفعل، فظهور العدو الحقيقي، هو الذي يأتي بالبعد الاستراتيجي، ذلك لأنه وإن كان يمكن في زمن السلم اتباع سياسة عامة لاستبانة التهديدات، لا يمكن اتخاذ استراتيجية معينة ما لم يكن هناك خصم. كذلك يجب، في الوقت نفسه، على الاستراتيجي في عملية ما، أن يفهم طبيعة وحدود السياق الذي يعمل فيه، ويصمم استراتيجيته على هذا الأساس. فالاستراتيجية المنفصلة عن السياق السياسي والسياسة لا حظ لها كبيراً في النجاح. وقد بين كلاوسفيتز ذلك بشكلٍ ممتاز فقال:

"وبالتالي، نرى، أولاً، أن الحرب يجب أن ينظر إليها في جميع الأحوال على أنها ليست شيئاً مستقلاً، بل أداة سياسية؛ وإلا نفعل فسنجد أنفسنا نعارض تاريخ الحرب كله. هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها فكّ مغاليق هذا الكتاب وتيسير فهمه. ثانياً، تظهر لنا هذه النظرة كيف أن طابعَ الحروب لا بد يختلف باختلاف طبيعة الدوافع والظروف التي انبثق عنها.

والآن، يكـــون عمل المحاكمة العقلية الأول والأسمى والأكثر حسماً الذي يمارسه رجل الدولة أو الجنرال، هو بحق أن يفهم من هذه الزاوية الحرب التي فيها يشارك، لا أن يظنها شيئاً أو يـــود أن يجعل منها شيئاً لا يمكن أن تكونه بطبيعة علاقاتها. تلك هي، بالتالي، أولى وأشمل المسائل الاستراتيجية"(*).

عـــندما يـــتخذ المستوى السياسي قراره بالدخول في صراع، يجب أن يتركز التفكير السياسي على ثلاث مسائل أساسية وهي: الغاية المرجوة، وطريقة الوصول إليها، وما يخصص من وسائل لتستعمل بهذه الطريقة وصولاً إلى تلك الغاية. لا يهم مـــن أين يبدأ التفكير؛ المهم هو التوازن فيما بين هذه المسائل الثلاثة. لك أن تقرر الوســـيلة والطريقة وتقبل الغاية التي توصلانك إليها، لكن أن تحدد غاية لا تتوافق معهـــا الوســـيلة والطريقة فإنك تودي بنفسك في أحسن الأحوال إلى خيبة أمل. وبالمثل، إذا اخترت طريقة لأنها متاحة لك دون تخصيص الوسائل المناسبة، أو وهذا أهم، دون تكييفها لطبيعة الغاية المرجوة، فالأرجح أن ذلك سيربك جهودك، مهما كانـــت فعالة. ولقد وجدتُ استخدامِ الأداة التحليلية البسيطة هذه لتحديد الغاية والوســـيلة والطـــريقة بوضوح، مفيدةً جداً في شق طريقي عبر التفاصيل والمصالح المتضاربة التي تدخل حتماً في مناقشة السياسة، ويمكن استخدامها هي نفسها لفهم المستويات الدنيا للحرب وعلاقاتها فيما بينها.

والغايـــة هي في الواقع النتيجة المرجوة من السياسة. قد تكون الغاية تكريس الوضـــع القـــائم، أو إقامة نظام حكم موالٍ، أو إزالة التهديد موضع النقاش. أما الطـــريقة فهـــي المـــسار العام الذي ستستخدم فيه الموارد المخصصة - العسكرية والدبلوماســـية والاقتـــصادية وغيرهـــا - ونِسَبُها. والوسائل هي الموارد، بما فيها المجـــردات كـــرأس المال السياسي، التي تخصص لبلوغ الغاية. وعند قيام المستوى الـــسياسي بـــذلك، يجب عليه أن يفهم، وإنْ كان غالباً لا يفهم، أن هذه الوسائل ستكون عرضة للخطر؛ أي المخاطرة باستخدام الوسائل للوصول إلى الغاية المرجوة بالطـــريقة المرادة. فإن وُجهت الموارد والقوى البشرية والمعدات والأموال والسمعة لتحقـــيق النتـــيجة بطريقةٍ معينة، فلا بد من المخاطرة بهذه الأشياء للمحافظة على

(*) On War, section 27, ch. 1, bk 1 (Penguin edn), p. 121.

توازن العلاقات بين الغاية والوسيلة والطريقة. فإن لم تكن الغاية تستحق المخاطرة بالوسيلة، عندئذ يجب تغيير الطريقة أو الغاية حتى يتحقق التوازن. فمثلاً، إذا كان نشر جنود في وضعٍ فيه خرقٌ لحقوق الإنسان، أو حتى في صراع صريح لا يسمح فيه باستخدام القوة مخافة خسارة الجنود، فلا معنى إذن من نشرهم، أو يجب تغيير طريقة عملهم. أو، إذا أخذنا مثالاً من التاريخ، نجد كيف أفلح التوازن بين الغايات والوسائل والطرق في حرب الفوكلاند. فقد غزا الأرجنتينيون الجزر معتقدين أن البريطانيين لا يقدرون على استرجاعها؛ أي ليست لديهم الوسائل الكافية لاسترجاعها، ولا إرادة القتال لأجلها، وهذا أهم. لكنهم أساءوا تقدير الإرادة السياسية وربما معنويات القوات، وقد أرسلت الوسائل لتحرير الجزر. وحررتها، بالرغم من التفوق العددي للعدو جوّاً وبرّاً، لأن القائد البريطاني وجد طريقة لكسب اختبار القوة وصراع الإرادات معاً.

إن قرار تخصيص الموارد هو القرار الأكثر حساسية أن يُتخذ على المستوى السياسي، وكذلك الأكثر أهمية. وكما رأينا، منذ نابوليون، عادة ما كانت تسخر الطاقة الكاملة للدولة لكسب الحروب عندما يكون الغرض هو بقاء الدولة. لكنّ مواردَ أقل تبذل لتحقيق الغايات الأقل أهمية من ذلك، كما اتضح من العمليات المالاوية. ولقد ابتعدنا كثيراً، هذه الأيام، عن الحرب الشاملة، ويمكننا أن نرى اليوم برلمانات العالم تتداول هذه المسألة بصيغةٍ ما أو بأخرى. ففي كل دولة هناك سياسة دفاعية وسياسة أمنية: تتعلق الأولى بالضرورات المطلقة لبقاء الدولة وتتعلق الثانية بالضرورات الأقل أهمية؛ وكلتا السياستين تلعبان في السياق الدولي. بعبارةٍ أخرى، عندما يكون الدفاع عن الأمة وأمنها على المحك في السياسة، يكون بقاء الدولة في المنظومة الدولية الحالية هو موضوع السياسة. إضافة إلى وزارة الدفاع، حيث يكون لوزارات أخرى كثيرة دورٌ تلعبه في العنصر الدفاعي في السياسة - وإن بصفة نائمة نوعاً ما - ويتوقع منها المشاركة في حدث الحرب الصناعية عند وقوعه؛ لكن هذه الوزارات نفسها - لا سيما وزارة الخارجية - هي التي تتصدر اللاعبين في العنصر الأمني في السياسة. ويتم عادة تحديد ميزان توزيع الموارد بين هذين الشأنين، وفي حال التدخل العسكري، على الأقل في الديموقراطيات، بروز

الإرادة السياسية الشعبية للسعي للهدف وتحمل الكلفة، في أرواح أبناء وبنات المؤيدين السياسيين وخزينة الدولة، مع ما لذلك من أثر على الاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية وجميع مقومات الحياة الوطنية.

وفي البحث عن الوسائل، بما في ذلك المجردات كالشرعية والقوة المعنوية، غالباً ما تدخل الأمم في تحالفات عندما ترى أن ثمة من يشاركها الغرض مشاركةً عريضة. وهي في قيامها بذلك لا تزيد القوى المتاحة لها فقط، بل توزع مخاطرها كذلك. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة فروقات واضحة، غالباً ما لا ينظر إليها، بين الحلف [alliance] والتحالف [coalition]: فالأول من طبيعته أنه أكثر ديمومةً، ويدل على التكافؤ بين أعضائه كافة؛ أما التحالفات فعلاقات ذات غرض محدد يتزعمها عضوٌ قوي أو اثنان قويان. لكنّ المحافظة على الحلف أو التحالف يتطلب عملاً دبلوماسياً وبالتأكيد تسويةً ما في مراكز أعضائه وبذل رأسمال مادي ودبلوماسي لا سيما من جانب الأعضاء الأساسيين. وكلما تضاءل الداعي والتهديد، قلت وحدة الهدف، وصار أصعب جمع الأعضاء عليه. فالناتو، مثلاً، تحالفٌ قائم، ويصان بالتعاطي الدبلوماسي الدائم في مقر قيادته، فلأعضائه هناك سفراء يجتمعون بانتظام لمناقشة حال التحالف والتفاوض بشأنه. كانت القوات الدولية التي شنت حربي العراق عامَيْ 1991 و1993 هي قوات تحالف؛ وفيما التأم شمل التحالف الأول بجهودٍ دبلوماسية ضخمة تصدرتها الولايات المتحدة لا سيما وزير خارجيتها آنذاك جيمس بيكر، بدا التحالف الثاني مرقعاً ترقيعاً على خلفية جدالٍ دبلوماسيٍّ ساخن. فقد زاد التحالف الأول كثيراً الرأسمال السياسي لجميع المشاركين فيه، وأفرغ التحالف الثاني جيوب معظم أعضائه منه.

وبعد تحديد الميزان على المستوى السياسي بين الغاية والوسيلة والطريقة، نختار على المستوى الاستراتيجي العسكري الأهداف المطلوب تحقيقها بالقوة العسكرية، ونقرر كذلك علاقات ما بينها وبين الأهداف الأخرى الجاري العمل على تحقيقها، مثلاً، بالمساعدة الدبلوماسية أو الاقتصادية. هذا الاختيار - شأنه في ذلك شأن معظم جوانب الاستراتيجية - فن؛ وكما قال الجنرال آلانبرووك، رئيس الأركان العامة الملكية البريطانية خلال معظم الحرب العالمية الثانية:

"فن الاستراتيجية هو تحديد الهدف، الذي يجب أن يكون سياسياً، وأن يستمد المرء منه سلسلة أهداف عسكرية لتحقيقها، ثم تقييم هذه الأهداف من حيث متطلباتها العسكرية، والشروط الأولية التي قد يستلزمها تحقيق كلٍّ منها، ووزن الموارد المتاحة والمحتملة بميزان المتطلبات، والخروج من هذه العملية بمخططٍ مترابطٍ للأولويات ومسارٍ عقلاني للعمل".

بالعودة إلى حملتيْ كوريا والملايو، يجب أن يتضح الآن أن العلاقة مع الأهداف الأخرى في الحالتين كلتيهما، هي التي قررت الاستراتيجية والحصيلة النهائيتين. في الحالة الكورية، ساد لمدة طويلة ترابطٌ تام بين الهدفين السياسي والعسكري، وظلَّ هذا الأخير في سياقٍ الأول. لكن عندما تغير السياق السياسي، وخرج الهدف والنهج العسكريان عنه، تغيرت غاية أو حصيلة السياسة وتغيرت معها الأهداف العسكرية. أما في الحالة المالاوية، فقد تمت موازنة العمليتين العسكريتين كلتيهما بالأهداف السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ولعب العمل العسكري في الغالب دوراً محسنّاً لا دوراً ريادّياً. إن من الأهمية بمكان ما، أن تُختار الأهداف العسكرية لقيمتها في تحقيق الغرض أو الهدف السياسي، لا لمجرد أنها ممكنة من الناحية العسكرية؛ إذ يجب أن يتجنب المرء الوقوع في فخ الخلط بين النشاط والنتيجة، كما يحصل غالباً في مدرسة التفكير القائمة على مقولة *لا بد من عمل شيءٍ ما* [something must be done]. فعمل شيءٍ لأنه ممكن أو لأن ثمة حاجة في الظاهر إلى الرد على وضعٍ غير مستحب، نادراً ما يؤدي إلى النتيجة المرغوبة بل يؤدي على الأرجح إلى تكبد خسائر فادحة في الأرواح والمعدات.

وبعد اختياره الأهداف العسكرية، يجب على الاستراتيجي تخصيص الوسائل العسكرية من مجمل ما لديه من قوات. وبتعبير أعمّ، إقرار الطريقة التي ينوي بها تحقيق الهدف المراد. جوهر المسألة هنا هو الإقرار لا القيادة، لأن الاستراتيجي في أيامنا هذه ليس هو القائد الذي يمضي إلى تحقيق الهدف. فهو ليس نابوليون أو مولتكه، الذي يضع هو الخطة ثم ينفذها في الميدان؛ بل هو القائد الاستراتيجي المعاصر الذي يرأس الأركان العامة في مقر القيادة، ويتصل بقادته في مسرح العمليات، وفي كثير من الحالات يكون هناك أيضاً قادة متعددو الجنسيات. أخيراً، وكما هي الحال دوماً، يجب الموازنة بين الغايات والوسائل والطرق على المستوى

الاستراتيجي العسكري، مع تحديد الأولويات بين مختلف الأهداف العسكرية. لأن هذه القرارات تشكل السياق لقرارات قادة مسرح العمليات.

وخلال الصراع أو المواجهة، يجب أن تكون العلاقة بين المستويين السياسي والاستراتيجي وثيقة جداً، إلى حدِّ المشاركة في نقاشٍ مستمر لا يتوقف حتى يتحقق الغرض أو الهدف الشامل. توفر الاعتبارات السياسية سياق الاستراتيجية، ويجب أن تكون كذلك دوماً طوال مدَّة الصراع. إذ يجب أن تسير الاعتبارات والأعمال العسكرية دوماً ضمن الغرض السياسي وتسهم فيه - وبانسجام مع جميع الاعتبارات السياسية - لأن هذه هي التي تحافظ على عنصر الشعب قائماً في الثالوث وتمكّن من مواصلة الصراع. ويجب أن تكون الدولة والشعب دوماً ظاهرين، حتى في أصغر العمليات العسكرية. لا سيما في حالة الديموقراطيات، فبدون تنسيق قد لا تكون هناك إرادة سياسية على الاستمرار. إضافة إلى ذلك، كلما أدرك الشعب في الدولة أنه مهدد مباشرة، تعاون أكثر بالتضحية بمصالحه لقاء البقاء وصون حياة الأبناء؛ وصار في مقدور الدولة أن تطلب أكثر، كون الدفاع عن الشعب هو واجبها السياسي الأول، من هنا مطالبتها بالسيادة. كانت هذه بوضوح حالة معظم الدول في الحرب العالمية الثانية، أو كما ظهر بالفعل حديثاً في قانون الوطني الأميركي [US Patriot Act] الذي أجيز في أعقاب هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، والذي اعتبر انتهاكاً للحقوق المدنية، ومع ذلك أجازه الكونغرس بمجلسيه وقبله الرأي العام الأميركي على نطاقٍ واسع، خوفاً من وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية.

إذا أخذنا في الاعتبار هذا التلازم بين الخوف من التهديد وقبول تدخل الدولة، ينتج من ذلك أن أسرع طريقة لبسط الدولة أو الزعامة السياسية سلطتها على شعبٍ ما، هي أن يكون هذا الشعب مهدداً أو تقوم الزعامة بخلق تهديدٍ له. وكما رأينا، كان السوفيات خلال الحرب الباردة مثالاً لذلك، مستخدمين استراتيجيات الردع في تلك الحرب للإبقاء على الإمبراطورية السوفياتية على أهبة الاستعداد للحرب الشاملة. ثم أثبت التدخل في أفغانستان أنه سبب خرابهم، لأنه لم يكن في الإمكان إظهاره كتهديد، ولم تكن هناك حاجة للبقاء على أهبة الاستعداد

للحـــرب، فسحب الشعب دعمه. لكن، في المقابل، خصصت دول الغرب وسائل لإقامـــة استراتيجية دفاعية عن حدودها مدعومة بالأسلحة النووية. لكنها كانت، في الـــوقت نفـــسه، قادرةً على تخصيص موارد أخرى لتحقيق الرفاه الاقتصادي. وبقيامها بذلك، حافظت على دعم الشعب للمجهود الحربي، الذي كان يمكن أن يتماشى مع الأهداف الوطنية الغربية الأخرى.

يثـــبت هـــذا المـــثال نقطة مهمة أخرى، وهي أن الهدف السياسي والهدف الاســـتراتيجي العـــسكري ليـــسا ولـــن يكونا أبداً شيئاً واحداً. يتحقق الهدف الاســـتراتيجي العـــسكري بالقـــوة العسكرية بينما يتحقق الهدف السياسي نتيجة النجاح العسكري. فمثلاً، كان الهدف السياسي للرئيس المصري أنور السادات من شنّ حرب سنة 1973 على إسرائيل، هو إجبارها على التفاوض لإعادة شبه جزيرة ســـيناء إلى مصر. أما الهدف العسكري لقواته فكان عبور قناة السويس والاحتفاظ بقدرٍ ضئيلٍ من الأرض للضغط على الإسرائيليين. اندرج الهدف العسكري هنا في ســـياق الهدف السياسي، لكنه بقي متميزاً عنه. وقد وصف هنري كيسنجر ذلك بقوله:

" لم يكـــن أحدٌ من قبل قط يفهم ما يدور في رأس الرجل؛ فلم يسعَ السادات لكسب الأرض بل لإحداث أزمة من شأنها تغيير المواقف التي كانت الأطراف تتشبث بها. وبالتالي فتح الطريق أمام المفاوضين... قلما تجد رجل دولة يتمتع بهذا الوضوح في رؤية الهدف السياسي في بداية الحرب... وتكمن جرأة استراتيجية السادات في التخطيط لما لم يكن أحدٌ يستطيع تخيله؛ هذا هو السبب الرئيس الذي جعل العرب يحققون المفاجأة... فلقد شلّ السادات خصومه، في الحقيقة، بتصوراتهم المسبقة هم أنفسهم"(*).

لا يعمـــل الجـــيش فحسب في سياق الهدف السياسي، بل إننا نرى هنا مثالاً لـــرجل دولة يسعى لحلّ مواجهة بإطلاق صراع لتغيير الأفكار. وهذا مثال واضح كـــذلك للفـــرق بين الحرب الصناعية وبين معركة كبرى في النموذج الجديد؛ فلم يكـــن هـــدف السادات حلّ المشكلة السياسية من خلال هزيمة عسكرية مؤكدة للعـــدو، بـــل لإيجاد ظروفٍ أفضل للتفاوض على حلٍّ من خلال استخدام القوة.

(*) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston, Little, Brown & Co., 1982), p. 460.

وبالرغم من أن القتال بدا متسماً في الظاهر بكل صفات الحرب الصناعية الحديثة، لم يكن في الواقع ممكناً له أن يستمر لأن خطوط إنتاج المعدات عند الأطراف كافة لم تكن موجودة؛ سواء لدى الطرفين المتحاربين مباشرة أو لدى من يساندهما وهما: الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

إن الطريقة التي يتحقق بها النجاح العسكري هي التي تحدد مباشرة ما إذا كان يمكـــن تـــرجمته إلى مكسبٍ سياسي. فإن تحقق الهدف العسكري بقصف أهداف مدنية والتسبب بقتل عددٍ كبيرٍ من المدنيين، ما يؤدي إلى ردة فعلٍ قوية لدى الرأي العام المحلي والدولي، فالأرجح أنه لن يكون من السهل تحويله إلى رأسمال سياسي. وكما سنرى، فإن خبرة الولايات المتحدة في فييتنام تعكس إلى حدٍّ ما هذه الحقيقة؛ فقد كانت الولايات المتحدة تربح الحرب من الناحية الفنية، لكن الطريقة التي أنجز بها ذلك، كانت لها كلفة سياسية ضخمة محلياً ودولياً؛ إلى حدٍّ أبطلت هذه الكلفة أثر تلك الانتصارات.

أخـــيراً، لا ألمح بتعداد خصائص المستويين العسكري والاستراتيجي هذه، إلى أن ثمة *خطة كبرى* كانت مرسومة، صيغ فيها كل جانب ونفِّذ بدقة. بل، يجب أن تنـــتج هذه العلاقة تعبيراً عاماً وبسيطاً عن الغاية – وهي الحصيلة المرغوبة – بياناً حول تخصيص الوسائل لتحقيق الغاية ووصفاً للفكرة العامة لطريقة القيام بالمغامرة. فـــإن كانـــت الغاية ستتحقق من خلال عددٍ من الخطوات على مسارات مختلفة، عسكرية أو غير عسكرية، فيجب أن يتضمن البيان أيضاً درجات أولوية وتسلسل هذه الخطوات. فإطلاق طائفة كاملة من المهام بآنٍ واحد سيؤدي إلى قدرٍ كبير من الخلخلـــة، ولـــو أمكـــن تحقيق كل الأهداف، ذلك لأنه يصعب اكتسابُ رأسمال سياسي من تحقيق هدفٍ عسكريٍ ثانوي قبل هدفٍ رئيس أو على حسابه، مثلاً. كذلك، يجب أن يُفهم أن هذه القرارات السياسية والاستراتيجية سوف يعاد النظر فيها، ويجب أن يعاد عندما تتكشف الأحداث في ظروف المواجهة أو الصراع غير المواتـــية. ويكمـــن الخطر دوماً في إحداث تغييرٍ محلي أو نوعي دون أخذ العملية الـــشاملة في الاعتـــبار. إذ لا يمكن إجراء عمليات الضبط المناسبة إلا بالاستحضار الدائم في الذهن للهدف الكلي.

تطـــرقت حتى الآن إلى العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري في الدول، الـــتي يكون فيها الفصل واضحاً بين الجسم السياسي والجسم العسكري. لكن هذا التحليل ينطبق على جميع المواجهات والصراعات سواءٌ أكانت بين دول أم لا، إلا في الصراع الجنائي البحت مع فرد أو بضعة أفراد. قد لا يستبين الخط الفاصل بين السياسة والاستراتيجية؛ بالفعل، قد يكون الأمر برمته في رأس إنسان واحد. لكن أفضل طريقة لفهم تلك الأفكار والنوايا هي الفصل فيما بينها، أي بفصل السياسي عن الاستراتيجي، وإدراك أن الاستراتيجي يقع ضمن السياسي. على هذا الأساس يمكن دوماً وضع خطة وتنفيذها للحصول على نتيجة؛ أي إعطاء جدوى لأي قوةٍ تستخدَم.

ملحق

الميزان العسكري بين عامَيْ 1961-1991

بعض تقديرات القوة الاستراتيجية المقارنة، في أوائل سنة 1962

الفئة	الحلف الغربي (ويشمل الناتو والتحالفات الغربية وقوى المعاهدة الأميركية)	الكتلة الشيوعية (وتشمل حلف وارسو والصين وكوريا الشمالية وفييتنام الشمالية)
الصواريخ العابرة للقارات	63	50
الصواريخ الباليستية متوسطة المدى	186	200
القاذفات بعيدة المدى	600	190
القاذفات متوسطة المدى	2,200	1,100
حاملات الطائرات	58	-
الغواصات النووية	22	2
الغواصات التقليدية	266	480
السفن الحربية	67	25
الجنود المعبأون	8,195,253	7,994,300
	الناتو	***حلف وارسو***
إجمالي القوات	**6,061,013**	

أعـــدّت القائمـــة التالية استناداً إلى نواة نص عن الميزان العسكري بين عامَيْ 1961 و1962، كـــان ما يزال تقريراً أكثر منه أداةً إحصائية. وبالرغم من أنه ليس بقوة الجداول كأداة مقارنة، فإنه يقدم تقديراتٍ من النوع التالي:

الاتحاد السوفياتي

القوة البرية

2,500,000 جندي

160 فـــرقة عاملـــة على الجبهة. تضم فرقة المشاة بقوتها الحربية 12,000 جندي، وتـــضم الفرقة المدرعة 10,500 جندي إضافة إلى المدفعية المساندة والمدفعية المضادة للطائرات. ومعظم الفرق العاملة مدرعة أو مؤللة.

إمكانية التعبئة: 7,000,000 جندي

القوات المحمولة جواً

100,000 في 9 فرق

الدبابات

20,000 على خط الجبهة و15,000 على الخط الثاني

القوة البحرية

500,000 جندي

الأسطول: 1,600,000 طنية كلية

الغواصات: 430 وحدة

السفن الحربية: 25

المدمرات: 130

سفن أخرى: 2,500,000 طنية كلية

دول حلف وارسو

يُقدر أنها قادرة على حشد 68 فرقة نظامية

ما مجموعه 990,300 جندي تحت السلاح

360,000 جندي تشكيلات شبه عسكرية

القوى الجوية التابعة: 2,900 طائرة (80% منها مقاتلة نفاثة)

كوريا الشمالية

ما مجموعه 338,000 جندي

فييتنام الشمالية

ما مجموعه 266,000 جندي

المنظومات النووية طويلة ومتوسطة المدى على المسرح الأوروبي، بين عامَيْ 1979 و1980

	الناتو	حلف وارسو
الصواريخ الباليستية	326	1,213
الطائرات	1,679	4,151
المنظومات الأميركية المركزية (Poseidon)	40	–
المجموع	2,045	5,364
الرؤوس الحربية المفترض أنها متاحة	1,065	2,244

الدبابات والطائرات التكتيكية التي كانت في الخدمة العملياتية في أوروبا، بين عامَيْ 1979 و1980

	الناتو	حلف وارسو
الدبابات القتالية	11,000	27,200
الطائرات التكتيكية	3,300	5,795

القوات البرية بلا تعبئة والتشكيلات المعزّزة، المتاحة على المسرح الأوروبي، بين عامَيْ 1979 و1980

	الناتو	حلف وارسو
القوات البرية المتاحة (بالعدد المكافئ من الفرق)	*64	68
التشكيلات المعززة المتاحة	2/3 52	1/3 115

* لا تشمل هذه الأرقام القوات البرية البريطانية والفرنسية والبرتغالية.

عديد القوات المسلحة للناتو وحلف وارسو (بالآلاف)، بين عامَيْ 1979 و1980

	الناتو	حلف وارسو
سلاح البر	2016,2	2617
الأسطول	1056,5	492
سلاح الجو	1103,9	729
مجموع القوات المسلحة	4176,6	3838
العدد المقدر لجنود الاحتياط	4278,1	7145

القوات البرية: من الأطلسي إلى الأورال، بين عامَيْ 1990 و1991

	الناتو	حلف وارسو
الأفراد	*2,896,200	2,905,700
الفرق العاملة	93	1/3 103
الفرق الاحتياطية	1/3 36	100
مجموع الفرق	1/3 129	1/3 203

* كل القوى البشرية في الخدمة باستثناء القوات البحرية.

الدبابات والطائرات المقاتلة: من الأطلسي إلى الأورال، بين عامَيْ 1990 و1991

	الناتو	حلف وارسو
الدبابات المقاتلة	23,022	51,714
الطائرات المقاتلة	4,884	6,206

القوى النووية الاستراتيجية الأميركية والسوفياتية بين عامَيْ 1990 و1991

	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفياتي
مجموع الصواريخ الباليستية	1,624	2,322
مجموع القاذفات	306	185
مجموع الرؤوس الحربية	9,680	10,996

القوى البحرية بين عامَيْ 1990 و1991

	الناتو	حلف وارسو
الغواصات	227	254
حاملات الطائرات	20	5
السفن الحربية	51	43
الفرقاطات المدمرة	392	202
البرمائية	102	111
الطائرات البحرية	1,207	569

6

القدرات:
البحث عن طريقةٍ جديدة

هــيأ الانــسحاب من الإمبراطورية، من طرف بريطانيا وفرنسا في الأساس، المــشهد للصراعات الموازية التي اندلعت خلال مواجهة الحرب الباردة؛ ومع ذلك، كمــا رأينا، اندرجت هذه الصراعات في سياق هذه الحرب و لم تخرج عنه. أولاً، لأنها حصلت وإياها في وقتٍ واحد. وثانياً، لأنها خيضت بالقوى نفسها؛ فالمملكة المتحدة في الملايو، والولايات المتحدة في فييتنام، وفرنسا في الجزائر كانت تسحب مــن قــواها القائمة - أي القوات الصناعية المحشودة والمشكّلة كجزء من الحرب الباردة - وتكيِّفها للطبيعة المختلفة لهذه العمليات. وثالثاً، كانت توجد في كثيرٍ من الحــالات علاقاتٌ سياسيةٌ أساسية بين الصراعات والمواجهة، لأن كل كتلة سعت لتوســيع دائرة نفوذها إلى مناطق أوسع، لكن دون الاشتباك مع الكتلة الأخرى في الواقــع. وبالــتالي كانــت هــذه الصراعات الموازية في بعض الحالات صراعات بالــوكالة؛ وصــار كره القوة الإمبريالية أو سوء الظن بها يصنف عموماً إما تحت يافطة خطاب الحركات السياسية الشعبية المحابي للديموقراطية أو تحت يافطة الخطاب المــناهض للإمبريالية الذي اعتنقته الحركات الشيوعية السرية. وفي المقابل، كانت كل واحدةٍ من هذه الحركات آنذاك تلتحف بعباءة إحدى الكتلتين المتواجهتين، ما كــان يــضمن للصراع المحلي أن يأخذ أهمية أكبر بكثير. ولقد لاحظنا في الفصل الــسابق هذه الديناميكية في الحرب الكورية والعمليات المالاوية، في الأخيرة على وجــه الخصوص، التي حصلت أثناء وبعد الانسحاب البريطاني. وبذر الانسحاب الفرنسي من الهند الصينية بدوره بذور حرب فييتنام، التي ورطت الولايات المتحدة

في أسـوأ صـراع منذ الحرب العالمية الثانية؛ كما ورط الانسحاب الفرنسي من الجزائر الحكومة والجيش الفرنسيين في مواجهة أوقعت الدولة في أزمة. كانت تلك أولى الصراعات الواضحة في نموذج الحرب وسط الناس. ومع ذلك وبالرغم من أن الجـيش الفرنسي فهم أن الحرب الجزائرية كانت نوعاً مختلفاً من الصراع، خيضت حربا الهند الصينية وفييتنام ضمن مفاهيم الحرب الصناعية.

وكما تقدم، كان الأعداء في هذه الصراعات من نوعٍ مختلفٍ، فلم يكونوا دولاً، وكانوا خفيفي التسليح، ومشحونين إيديولوجيّاً. أعداء يستخدمون تكتيكات تعـود إلى نقـيض نمـوذج الحرب الصناعية، لكنهم طوروها كثيراً. ولفهم هذه التكتيكات ورد الأميركيين والفرنسيين عليها أحسن فهم، ثمة حاجة إلى سبر أسس مـصطلح *الكثافة* [density]، لأن ذلك يسمح لنا بفهم ديناميكيات ميدان القتال المعاصـر على نطاقٍ واسع؛ وهذا أمر مهم بالنظر إلى اتساع مسرح عمليات الهند الـصينية والجزائـر. فالكثافة هي التجلي والاستمرار المعاصران للمسألة التكتيكية المتمثلة في الموازنة بين حشد القوة البشرية وحشد القوة النارية، المشروحة في القسم الأول عند نابوليون وولينغتون. تخيل، مثلاً، ميدان قتال يشتبك فيه رجالٌ مسلحون بهـراوات لا غـير؛ حيث يهجم عشرةٌ من طرف على خمسةٍ من الطرف الآخر. بافتـراض أن الطرفين متعادلان فيما عدا ذلك، الأرجح أن يغلب العشرة الخمسة لأن الطـرف الأكثر عدداً يكون أكثرَ كثافةً قوة. الآن، لنفرض أن الطرف الأقل عدداً تمركز خلف عائق، خندق مثلاً، بحيث لا يستطيع الطرف الأكثر عدداً إشراك جمـيع رجالـه في القـتال دفعةً واحدة، ربما لاضطرار كل واحد آخر منهم إلى مـساعدة رفيقه في اجتياز الخندق. وفي هذه الحال، قد يكسب الطرفُ الأقل عدداً المعركة، بشرط أن يكون سريعاً بما فيه الكفاية لإنهاء كل قتال على عجل، ويتمتع بالقدرة على تحمل مثليْ أو ثلاثة أمثال ما يقدر الخصم على تحمله من القتال، وأن يكـون العائـق كبيراً بما فيه الكفاية لإبطاء تقدم المهاجمين بمعدلٍ يتيح للمدافعين الـتعامل معهم بنجاح. في هذا الوضع، يحوّل الطرف الأقل عدداً، باتخاذه العائق، كثافتـه في مقابل كثافة الخصم إلى ميزة وربما إلى جودة. لكنّ القائد المهاجم، في مواجهة العائق، قد يقرر تكليف اثنين أو ثلاثة من رجاله بالبقاء في مواقعهم مقابل

العائق، ورشق المدافعين بالحجارة لجرحهم، وتشتيت انتباههم، وتأخير احتشادهم ضد رجاله أثناء عبورهم العائق. فإن روعة التوازن الصحيح بين عدد راشقي الحجارة وعدد حاملي الهراوات؛ وكان في استطاعة راشقي الحجارة رؤية المدافعين وإصابتهم، وكانوا ماهرين بما فيه الكفاية للمحافظة على معدل رشق الحجارة، وكان هناك ما يكفي من الحجارة ذات الوزن الصحيح - وهذا مثالٌ واضحٌ آخر لأهمية اللوجستيين - قد تمكّن المهاجمون من تحقيق كثافة قوة كافية لعبور العائق وهزيمة الخصم.

فالكثافة إذن ليست مجرد قياس لحجم القوات المنتشرة، بل القوة المستخدمة ضد الأهداف الواقعة في مجال الرماية. خذ جميع ألعاب الكرات التنافسية الشعبية ككرة القدم (السوكر) والركبي وكرة القدم الأميركية، فكلها يمكن فهمها بدلالة الكثافة، حيث يسعى كل طرف لهندسة وضع يستطيع فيه أحد لاعبيه اختراق دفاع الطرف الآخر وتسجيل هدف. إن تعقيدات تحقيق هذا الغرض في خلال ساعة أو نحو ذلك في مساحة محددة من الأرض بوضوح (الملعب) هي ما يصنع اللعبة. أما ميادين القتال، لا سيماً المعاصِرة منها، فهي أعقد من ذلك بما لا يقارن. ففي ميدان القتال ما قبل الصناعي، الذي كان هو أيضاً محدداً بوضوح، غلبت كتائب المشاة البريطانية المربعة هجمات الفرسان لأن الكتيبة المربعة، وإن كانت أقل عدداً من الخصم، كانت تحقق كثافةَ قوةٍ أكبر من الفرسان. كانت فعالية الفارس محدودة بمجال رميه الرمح أو إعماله السيفَ، وكان مجال جندي المشاة المزود ببندقية المسكيت حوالى خمسين متراً. لكن الفارس كان يقطع تلك المسافة أثناء قيام جندي المشاة بإعادة تلقيم بندقيته، لذلك كان فارسان اثنان يغلبان جندي مشاة واحداً. لكن بضم المشاة في مربعات أو في ثلاثة أو أربعة صفوف استطاع المشاة تحقيق معدل نيران من ثلاث إلى أربع طلقات في كل خمسين متراً لكل صف يطلق بدوره (كما هو مشروح في مكان آخر من هذا الكتاب). كذلك، فقد خفضوا حجمهم كهدف بعامل ثلاث أو أربع مرات، ما عنى أن عدد الفرسان الذين كانوا يستطيعون الاشتباك معهم بالرمح أو بالسيف أصبح أقل بكثير إنْ هم استطاعوا الاقتراب من الكتيبة المربعة. في المقابل، كانت الكتيبة المربعة، وهي مجموعةٌ ساكنةٌ

متراصة من الجند، عرضةً لنيران المدفعية، وهذا ما جعل ولينغتون يحاول دوماً وضع مشاته على المَيْل المقابل للميل من التل الذي تربض عليه مدفعية العدو.

إذا تذكرنا مقولة أن المعركة حدثٌ ظرفي، يتضح لنا الآن أن الكثافة هي نسبة مــا يُــستخدم من القوة على كل طرف في جملة معينة من الظروف. لكن، لكل طــرف حــرية تغيير الظروف؛ ما يغير بالتالي الكّثافة، لأنها لا يمكن أن تقاس إلا بالنــسبة إلى الخــصم والظروف. كان ثمة مثالٌ ممتاز لذلك ظاهرٌ في قصة الحرب الكورية، عندما هجم الصينيون عبر نهر يالو ودفعوا قوات الأمم المتحدة إلى التقهقر جــنوب خط العرض الثامن والثلاثين. فقد حقق الصينيون كثافة أعلى من كثافة قــوات الأمم المتحدة، فكانوا أكثر منها عدداً وتقدموا على جبهة عريضة، وكانوا مستعدين لتقبل خسائر جسيمة في الأرواح. كانت قوات الأمم المتحدة قد تفرقت كــثيراً بعــد تقدمها السريع شمالاً، ولم تكن تستطيع الدفاع إلا على محور التقدم الرئيسي. وسرعان ما التف الصينيون المتقدمون سيراً على المحاور الثانوية حول هذه المواقــع الدفاعــية؛ بل لم تكن القوات الجوية للأمم المتحدة تستطيع تحديد أرتال التسلــسل الــصيني، وفي جميع الأحوال لم يكن لديها السلاح المناسب لمهاجمتهم وإيقــافهم. ولم يكُ في الإمكان إضعاف تقدم الصينيين إلا بعد أن ضحت قوات الأمــم المــتحدة بكل المكاسب التي حققتها، ونَحُلت شبه الجزيرة بما فيه الكفاية لتصبح كثافة هذه القوات مكافئة تقريباً لكثافة القوات الصينية. لم يكُ في استطاعة ماك آرثر تحقيق كثافة أكبر دون التضحية بالمكاسب إلا بمهاجمة الصينيين في العمق، بالنظر إلى ما كان عليه أن يسهم به من قوات، وفارق التقدم التكنولوجي للقوات الــتي كان يستطيع طلبها كتعزيزات. لكن عواقب القيام بذلك لم يكن في الإمكان قبولها سياسياً. وهكذا، لم تكن قوة الأمم المتحدة والقوى الجوية والأسلحة الذرية ذات جدوى؛ وتم تعديل النتيجة المرجوة على هذا الأساس.

وقــد لمــست في مناقــشتي الكثافة نقطة أخرى ذات صلة وُثْقَى، ألا وهي الابتكار التكنولوجي والتكتيكي. توضح الأمثلة التي ضربت، كيفَ أن كل طرف كان يسعى لحيازة سلاحٍ آخر أو تكتيكٍ آخر يعدّل به كثافة القوة لصالحه، سواءٌ باســتخدام العوائــق أو التشكيل المربع للجند أو الإسناد الناري بالحجارة، والقوة

التدميرية للمدفعية، أو الاحتماء بالميْل المقابل للتلّ. كتب المنظّر العسكري البريطاني الجنــرال جون فولر عن *العامل التكتيكي الثابت* [constant tactical factor] وواصفاً هــذا التفاعل. ويقابَل كلٌّ ابتكارٍ تكنولوجي في زمنه بتبني تكتيكٍ مناسب، ينتج بــدوره طلباً على ابتكارٍ تكنولوجيٍ آخر. إنّ الوضع في ميدان القتالً المعاصر أعقد بكــثير، وذلـــك لأن هـــذا المــيدان أوسع بكثير وموجودٌ وسط الناس ومغمورٌ بالابتكارات التكنولوجية. وابتكار اختطاف طائرة واستخدامها كصاروخ طوّاف في 11 ســبتمبر ســنة 2001، أو استخدام قذائف المدفعية التي يتم تفجيرها بمكالمة على هاتف جوال، كألغام عل جانب الطريق في العراق وردات الفعل التكنولوجية والتكتيكــية علــى هذه الابتكارات، هذا بالضبط ما عناه فولر *بالعامل التكتيكي الــثابت*. بالفعــل، تُظهر هذه الأمثلة أنه وثيق الصلة بهذه الأيام، ويجب أن يكون تنبــيهاً للقادة كافة، فعندما يقدَّم لك حلٌّ تكنولوجيٌّ آخر جديد؛ خذه واستعمله لكــن لا تفترض أن البراعة التي أدت إليه لا يمكن مجاراتها بقدرةٍ مساوية على إيجاد حلٌّ تكتيكي، والعكس بالعكس.

كانــت مــشكلة الكثافة هذه - والجدوى العسكرية المتعارضة مع الإمكانية الــسياسية - أساسية للفرنسيين ومن ثم للأميركيين في الهند الصينية. فقد أدركت فرنسا في النهاية، كما أدركت بريطانيا، بعد أن اجتمعت عليها آثار التغير الحاصل في السياق الدولي بعد الحرب، والاهتمام المحلي، وتضاؤل الموارد، أنْ لم يعد أمامها مــن خــيار سوى الانسحاب من إمبراطوريتها. فقد كانت عملية الإدراك طويلةً ومؤلمة. من الناحية العسكرية، مال الفرنسيون إلى تقسيم حربهم في الهند الصينية إلى ثــلاث مراحل متمايزة وهي: أولاً، محاولة فرض السيطرة الكاملة بين عامَيْ 1945 و1946، وفي الــسنوات الــثلاثة التالــية، ثانياً، كان الجيش الفرنسي - مستخفاً بالتمرد الحاصل - مشتبكاً في حربٍ استعمارية محلية. وأخيراً، من نهاية 1949 وما بعــد، تطورت الحرب إلى صراعٍ واسع النطاق، اشتمل على بعدٍ دوليٍّ جديد؛ فقد أصبحت فييتنام رهاناً في الحرب الباردة بين الكتلتين.

غــزت الــيابان الهند الصينية سنة 1940، لكنها بقيت تحت السلطة الاسمية لفرنــسا، فيشي المحتلة معظم فترة الحرب العالمية الثانية، وكانت اليابان تتحكم بها

من وراء الستار. وفي سنة 1941، عاد الثائر الشيوعي المدرَّب هُو تشي مِنه إلى فييتنام وشكل *فييتنام دوك لاب دونغ منه هوي* [Viet Nam Doc Lap Dong Minh Hoi] أو Viet Minh؛ المنظمة الشاملة لجميع حركات المقاومة الوطنية. ظلت هذه المنظمة نشيطة طوال الحرب ضد اليابان، لكنها كانت تتهيأ كذلك لمقاتلة الاستعمار الفرنسي العائد بعد انتهائه. وفي مارس سنة 1945، أحكم اليابانيون قبضتهم على كل الهند الصينية، وإن كانت هذه السيطرة أكثر ما كانت شدَّةً في الجنوب، حيث كانت كثافة جنودهم مرتفعة. وفي مؤتمر بوستدام يوليو سنة 1945، اتفق الحلفاء على أن تقبل الصين استسلام اليابانيين في الهند الصينية شمالي خط العرض السادس عشر وأن يقبل البريطانيون ذلك جنوبَيه. وفي 13 أغسطس، دعت منظمة فيت منه الفييتناميين إلى الثورة، وأعلنت رسمياً استقلال جمهورية فييتنام الديموقراطية. وفي السابع عشر من الشهر، استسلمت القوات اليابانية بالفعل شمالاً للقوميين الصينيين، وللقوات البريطانية جنوباً. ساند البريطانيون فرنسا الحرة في محاربتها فيت منه. وفي سبتمبر سنة 1945، وبزعامة هُو تشي مِنه، احتل رجال العصابات هانوي، عاصمة الشمال، وأعلنوا تشكيل حكومة مؤقتة. وفي فرنسا، كان الجنرال شارل دو غول قد عَين في أوائل يوليو الجنرال لوكليرك دو هوتكلوسك لقيادة قوات حملة إعادة السيادة الفرنسية على الهند الصينية. لكنْ كان حشد وإرسال هذه القوات يحتاج إلى شهور. لذلك، كانت المواجهة مع فيت منه سياسية أكثر منها عسكرية حتى ديسمبر سنة 1946. اتسمت هاتان السنتان بسلسلةٍ من المباحثات بين فرنسا وفيت منه، لأن كلاًّ من الطرفين كان يعوزه العدد الكافي من الجنود لقهر الآخر. قام لوكليرك فور وصوله سايغون في أكتوبر سنة 1945 مع حفنةٍ من الجنود الفرنسيين المدعومين بفرقةٍ بريطانية مشتركة كبيرة، باستعادة السيطرة الفرنسية على كوتشن – شاينا، المنطقة الواقعة جنوبي خط العرض السادس عشر. وفي فبراير سنة 1946، استعاد الحياة الاقتصادية كذلك تغلغلت القوات الفرنسية إلى لاوس وكمبوديا المجاورتين.

كانت الحركة التالية جمعاً بارعاً بين المهارة العسكرية والمهارة السياسية. فلإعادة السيادة الفرنسية على الهند الصينية، كان على الجنرال لوكليرك استعادة

تونكن وأنّام الشمالية. كانت هاتان المنطقتان تحت سيطرة فيت منه وكانت القوات الفرنسية أقل عدداً بكثير من أن تستطيع إزاحتهم. كان حلُّ المشكلة يكمن في استخدام المصلحة المشتركة للطرفين، أي إزاحة القوات الصينية المحتلة، التي كانت تتصرف كقواتٍ غازية أكثر منها كقوات محرِّرة. اعتمدت خطة لوكليرك على الجمع بين الضغطً على الصينيين لإخراج 150,000 من جنودهم والتفاوض مع هو تشي منه وتشكيل قوة قوامها 65,000 جندي لاحتلال فييتنام الشمالية. أدت المفاوضات مع هُو تشي مِنه في النهاية إلى اتفاق مبدئي، يتم بموجبه الاعتراف بفييتنام الشمالية كدولة حرة في اتحاد الهند الصينية ضمن الاتحاد الفرنسي. وفي المقابل، وافق هو على أن تحل القوات الفرنسية محل الجنود القوميين الصينيين، وكانت الحاجة ماسة إلى هؤلاء كتعزيزات ضد الشيوعيين الصينيين في الصين آنذاك. وفي مارس سنة 1945، دخل لوكليرك، على رأس القوات الفرنسية، إلى هانوي وثنّى بتونكن فاستولى عليهما معاً.

لكن، بالرغم من ذلك، سرعان ما تدهور الوضع. ففي باريس، تعثرت المفاوضات مع الفيت منه؛ فقد أمضى هُو تشي مِنه أربعة أشهر يحاول التفاوض على الاستقلال والوحدة التامتين لفييتنام، لكنه فشل في الحصول على أي ضمان. في هذه الأثناء، في سايغون، شرَّع المفوض السامي بإنشاء دولةٍ انفصالية تابعة في كوتشين - تشاينا. وفي غمرة استعدادات الفيت منه للصراع القادم، استقال لوكليرك. ففي باريس، لم تلق تحذيراته بأن فرنسا مقبلة على حرب عصابات لا تستطيع تجاهلها ولا تحمُّلها؛ آذاناً صاغية. كان هذا مثالاً ممتازاً لعدم الترابط بين السياق السياسي والاستراتيجية العسكرية؛ فلم يكن حل لوكليرك للمواجهة مع الفيت منه على مستوى مسرح العمليات، المستند إلى فهم دوافعهم إلى الاستقلال وقدرتهم على إنجازه، منسجماً مع سياسة واستراتيجية فرنسا ككل، التي كانت حتى تلك المرحلة تعتقد أنها تسيطر على مستعمراتها وأنها تستطيع التفاوض على نتيجةٍ غير الاستقلال. فلم يكن الفرنسيون منسجمين. بخلاف ذلك، استغل الفيت منه فترة المفاوضات لتعزيز مركزهم السياسي بين الناس أكثر فأكثر، مدعمين بذلك ثالوث كلاوسفيتز قبل بدء الصراع. فكانت أعمالهم مترابطة.

وفي نوفمبر سنة 1946، بعد سلسلة من المواجهات العنيفة مع الفيت منه، الذين بدأوا يتبعون الأساليب السياسية الإرهابية بعدما فشلوا في تحقيق هدفهم على طاولة المفاوضات؛ فقصفت القوات الفرنسية ميناء هايفونغ بينما دخل 1,000 جندي فيلق فرنسي الأقاليم الشمالية. أجبر هذا هُو تشي منه وجنوده في الفيت منه على الانسحاب إلى الأدغال، ملاذهم الآمن. وسرعان ما ثأروا من الفرنسيين بشنٍّ أول هجوم واسع النطاق عليهم في هانوي. وبدأت بذلك مرحلة الحرب الاستعمارية المفتوحة. وقد شنَّ الفرنسيون على الفور سلسلة هجمات على مواقع رجال عصابات الفيت منه بالقرب من الحدود الصينية. وبالرغم من معدلات الخسائر الثقيلة في الأرواح التي تكبدها الفيت منه، استطاعت قواتهم التسلل عبر فجوات في الخطوط الفرنسية. وتكرر المشهد بقيام القادة الفرنسيين بشنٍّ المزيد من الهجمات، التي وإن كانت ناجحة محلياً، لم تتمكن قط من استئصال وجود الفيت منه.

ركّز الفيت منه على تطوير ملاذهم الآمن وتنظيم مجهودهم الحربي؛ فكثفوا عمليات رجال العصابات لإلهاء الفرنسيين وتوسيع منطقة نفوذهم هم، وعلى إنشاء اقتصاد حرب يقوم على مساندة الفلاحين للحصول على المؤن والأسلحة والأدوية والمجندين لجيوشهم المتنامية. وفي هذه المرحلة، لم يكن أيٌّ من طرفي الصراع يسعى لإلغاء الطرف الآخر. بل، كانا يسعيان لتحقيق مكسب عسكريٍّ الواحد على الآخر للوصول إلى أكبر عددٍ من السكان وبالتالي عرض فكرتهم عن السلام. وبحلول سنة 1947، كان الفرنسيون مستعدين لمنح استقلالٍ من نوعٍ ما، ولكن ليس للفيت منه. فقد حاولوا تدمير مصداقية الفيت منه كحكومة مستقبلية بإنشاء حكومة بديلة بزعامة الإمبراطور باو داي، لكن بما أنه استخدمَ كثيراً من قبل اليابانيين في النظام التابع لهم أثناء الحرب، كانت إدارته ألعوبة واضحة ولم تُمنح قط درجةً كافية من الاستقلال؛ لذلك كان أتباعها قلة. فقد كان الفيت منه واضحين جداً بشأن غرضهم السياسي، وهو الاستقلال التام واستعدادهم للعمل العسكري لدعم تحقيق هذا الغرض، لكنهم علموا أن عليهم إقناع الشعب وكانوا مستعدين لصرف الوقت اللازم للحصول على دعمه الفاعل. لأنهم، كما هي الحال دائماً، كانوا يحتاجون إلى الشعب لاستكمال عناصر الثالوث، وذلك لتقدم القوة

البشرية وإسناد قواهم العسكرية، ولدعم نظرهم الإيديولوجية لمستقبل فييتنام المستقلة. لهذه الغاية، ولمواصلة قتال الفرنسيين، شنّوا عمليات حرب عصابات، وإن بمجموعاتٍ من القوات النظامية المشكّلة المتنامية باستمرار، وبدأوا يكسبون المكان والزمان لتحقيق غرضهم السياسي.

وبين أغسطس سنة 1949 وأكتوبر سنة 1950، بدأ ميزان القوى يميل بعدما بدأت القوات الفرنسية تدرك شيئاً فشيئاً حدودها العسكرية وترى تآكل موقفها السياسي. وفي يناير سنة 1950، حصلت جمهورية فييتنام الديموقراطية بزعامة هو تشي منه على اعتراف جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي. ثم بدأت الصين ترسل المستشارين العسكريين والأسلحة الحديثة إلى الفيت منه، كالأسلحة الأوتوماتيكية ومدافع الهاون والمدافع الثقيلة والشاحنات. وبهذا التدفق من المعدات الجديدة والمستشارين العسكريين استطاع الجنرال فو نغوين جياب - قائد قوات الفيت منه - تحويل مقاتلي حرب العصابات لديه إلى وحدات عسكرية نظامية. وفي نهاية سنة 1950، كان لدى الفيت منه خمس فرق مشاة خفيفة في الميدان، وقد قاتلت بمهارةٍ كبيرة، وهزمت رتلين فرنسيين في الحملة الحدودية (كاو بانغ)، التي منحت الفيت منه السيطرة على 750 كيلومتراً من الحدود مع الصين. وأصبح ملاذهم الآمن تحت سيطرتهم الكاملة وباتوا قادرين على شنِّ عمليات بتشكيلات نظامية في الميدان؛ فدخلوا بذلك المرحلة الثالثة في الحرب الثورية حسب ماو.

مع تدخل الصينيين، بدأ الصراع يشبه شيئاً فشيئاً - لكن بشكلٍ مؤكد - جزءاً من مواجهة الحرب الباردة، يساند فيها الاتحاد السوفياتي الشمال وتساند الولايات المتحدة الجنوب. ففي أكتوبر سنة 1952، كان 75% من تكاليف الحرب على الجانب الفرنسي مغطاة بمساعدة من الولايات المتحدة. ولتبرير الالتزام المالي الأميركي الجديد بهذه القضية، استخدم الرئيس إيزنهاور ببراعة *نظرية الدومينو*، وفحواها أن نصراً شيوعياً في فييتنام سيتبعه حتماً سقوط البلدان المجاورة كصفٍّ من أحجار الدومينو. وسيستخدم نظرية الدومينو هذه فيما بعد سلسلة رؤساء ومستشاروهم للدفاع عن التورط الأميركي المتزايد في فييتنام.

وفي سنة 1953، مع تكثيف الفيت منه عمليات حرب العصابات في جميع المناطق، قررت الأركان العامة الفرنسية السعي للحسم. وتركّز مفهومها على بناء سلسلة من المخافر الأمامية المحصنة لحماية قاعدة جوية صغيرة في واد منعزل في أدغالٍ ديان بيان فو شمال غربي فييتنام، الممتدة عبر طرقٍ مهمة للفيت منه والمجاورة لملجئهم الآمن. أريد من هذه القاعدة البرية - الجوية التي يفترض أنها حصينة إجبار الجنرال جياب على تركيز قواته وخوض معركة حاسمة. أطلقت عملية كاستور في أواخر نوفمبر سنة 1953، باستخفافٍ كبير من جانب الفرنسيين بالقوة العسكرية للفييتناميين وتكتيكاتهم. فاستجابَ جياب للتحدي وبدأ على الفور يحشد جنود الفيت منه والمدفعية في المنطقة، على أمل أن يوجه ضربةً حاسمة للفرنسيين. حُشدت قوات الفيت منه لضرب حصار على القاعدة الفرنسية. مضى جلُّ هذا الحشد، الذي تم تحت جناح الظلام سيراً على الأقدام في مسالك الغابة، دون أن يلحظه الفرنسيون، وعندما وصلت إليهم معلومات تشير إلى ما يجري، شكوا فيها لأنها لم تنسجم مع افتراضاتهم. من ثم سحب الفيت منه معهم مدفعية ميدانية ومدافع مضادة للطائرات وذخائر زودهم بها الصينيون عبر الأدغال. أخفيت المدافع في أماكن تحت الأرض معدّةٍ بعناية حول التلال المحيطة بالقاعدة ووضِع كل مدفع في مربضه المرتفع دون استخدام آليات في ليلةٍ واحدة.

وفي 13 مارس سنة 1954، حطمت مدفعية الفيت منه بساعاتٍ معدودة أسطورة تفوق القوة النارية الفرنسية. بدأ الجنرال جياب هجومه بتدميرِ المهبط الأوحد في القاعدة الجوية، مجبراً بذلك الفرنسيين على الاعتماد على الإنزال المظلي المحفوف بالمخاطر لإعادة التموين. ومن 30 مارس إلى 1 مايو، كان نحو 10,000 جندي فرنسي قد حوصروا في وادي ديان بيان فو، وقد أحاط بهم 45,000 جندي من الفيت منه. لم تكن القوة الجوية الفرنسية كافية لإسناد الدفاع؛ فقد كانت قليلة العدد ولم تكن تستطيع تحديد الأهداف، وكانت تفتقر إلى تكنولوجيا الهجوم عبر الغيوم المنخفضة وفي ظروف الرؤية الصعبة. كذلك لم تكن هناك قوات احتياطية لشنِّ عملية إغاثة على ذلك البعد. لقد حقق جياب كثافة

قوات مواتية. وفي مواجهة هذا الموقف العويص، استنجد الفرنسيون بالأميركان. فنظرت رئاسة الأركان المشتركة الأميركية في ثلاث خيارات عسكرية ممكنة هي: إرسال جنود مقاتلين أميركيين في مهمة إنقاذ، أو إنزال ضربة جوية تقليدية كبيرة باستخدام قاذفات B-29، أو استخدام أسلحة ذرية تكتيكية. وقد استبعد الرئيس إيزنهاور الغارة الجوية التقليدية والخيار النووي بعد أن أبدى البريطانيون اعتراضهم على هذه الخطة. كذلك رأى الأميركيون أن إرسال قوات برية سيكون أمراً شديد الخطورة بسبب احتمال وقوع أعداد كبيرة من الضحايا في الأدغال المحيطة بديان بيان فو. وفي النتيجة، لم يُتخذ أي إجراء. فلقد كانت أفضلية موقف جياب ساحقة. وفي 1 مايو، قبل ثمانية أيام من افتتاح مؤتمر جنيف حول مسألة الهند الصينية، شنّ جياب هجوماً حاسماً على القوات الفرنسية؛ وهذا مثالٌ ممتاز للعمل العسكري الموجه مباشرةً لدعم المواجهة الاستراتيجية. فاستسلمت الحامية الفرنسية في 7 مايو. وفي جنيف، توصلت القوى العظمى فيما بعد إلى تسوية وتم تقسيم فييتنام مؤقتاً عبر خط العرض السابع عشر إلى دولتين، وحُدد سنة 1956 موعداً لإجراء انتخابات عامة فيهما.

كان العمل الفرنسي في الهند الصينية مثالاً آخر لمواجهة تحولت إلى صراعٍ عسكري، خيض في معظمه على المستوى التكتيكي وتصاعد أحياناً إلى مستوى مسرح العمليات. وطوال ذلك كله، ظلت مواجهةً سياسية وإيديولوجية وصارت تصنف تحت المواجهة الأوسع؛ *الحرب الباردة*. وقد هُزم الفرنسيون على الجبهتين السياسية والعسكرية. وحَوّل جياب - الذي وصفه أحد الجنرالات الفرنسيين بأنه ضابط صف تعلم قيادة كتيبة أو اثنتين - ما كان يراه الفرنسيون - المدربون على الحرب الصناعية - دونيةً إلى تفوق. فما نفع حيازة أسلحة كان يمكن أن تسحق العدو إن هو هرب؟ وكيف تعثر عليه إن كان خافياً؟ وكيف تفهمه إن كان لا يعيش كما تعيش ولا يفكر كما تفكر ولا ينظم نفسه كما تنظمها؟ وكيف تلاحقه وتقطع عنه المدد إن كان نظامه اللوجستي قائماً على الدراجات الهوائية؟ فقد قال جياب سنة 1963 للصحفي الفرنسي جول روا: "لا تلومنّ إلا نفسك على هزيمتك".

وبعد رحيل القوات الفرنسية، وبعد ثماني سنوات من الاختباء في الأدغال، عاد هُو تشي منه إلى هانوي وتسلم رسمياً زمام فييتنام الشمالية. وفي الجنوب، اختار باو داي بسرعة نغو دينه دييم المناهض للشيوعية رئيساً للوزراء. علقت الولايات المتحدة آمالها على دييم لاحتواء الشيوعية؛ لكنه كان من الفطنة بحيث تنبأ بأن حرباً أخرى أكثر دموية حول مستقبل فييتنام ستنشب سريعاً.

كان نغو دينه دييم كاثوليكياً، وجد قاعدة مؤيديه بين الأقلية التي تشاطره ديانته، وكان كثيرٌ من أفرادها جزءاً من النخبة المحلية تحت الحكم الفرنسي. وقد أكسبه موقفه القوي المناهض للشيوعية تعاطف الولايات المتحدة، وبالتالي، وصلت في يناير سنة 1955 أول شحنة مباشرة من المساعدات العسكرية الأميركية إلى سايغون. وعرضت الولايات المتحدة كذلك تدريب جيش فييتنام الجنوبية. أما على الجهة المقابلة، وفي زيارةٍ له إلى موسكو، وافق هُو تشي منه على قبول المساعدة السوفياتية. فجَدَّدت الرعاية الأميركية - إلى جانب وصول نحو 900,000 لاجئ جلهم من الكاثوليك من فييتنام الشمالية - ثقة دييم. وفي سنة 1956، رفض إجراء الانتخابات الموحدة المتفق عليها بجنيف. وبدلاً من ذلك عزز سلطته بالدعوة إلى استفتاءٍ عام خيّر فيه شعب فييتنام الجنوبية بينه كرئيس وبين الإمبراطور باو داي كعاهلٍ منتخب. فرتب مؤيدو دييم التصويت وحصل على نصرٍ سهل.

فمنذ أول أيامه في السلطة، واجه دييم معارضةً شديدةً من معارضيه الكثر؛ وسرعان ما انضم إليهم الطلاب والمثقفون والبوذيون وجماعات ساخطة أخرى في المجتمع. كان نظامه قمعياً وغير محبوب، لكنه راهن على خوف الولايات المتحدة من انتشار الشيوعية لكسب تأييدها للبديل المناهض للثورية الذي يمثله. وكان لا بد من مساعدة الأميركيين، بالانقضاض على جميع معارضيه واحداً تلو الآخر، وبمساعدة وكالة المخابرات المركزية (CIA) لكشف أولئك الذين يسعون للإطاحة بحكمه. فأوقف الآلاف، لكنه فشل في الريف في تحقيق الإصلاح الزراعي الملح وسرعان ما واجه عمليات حرب عصابات داخل فييتنام الجنوبية. ادعى دييم أن جمهورية فييتنام الديموقراطية (DRV) التي أنشأها هو تشي منه في الشمال كانت تهدف إلى الاستيلاء بالقوة على جمهورية فييتنام الجنوبية. وقد حاولت حكومة هُو

تخشى منه، بالفعل، إسقاط دييم بممارسة ضغطٍ سياسيٍّ داخليٍّ كثيف عليه، مع استخدام الحزب الشيوعي أداةً لتوحيد الدولة.

وفي سنة 1959، وفي مؤتمرٍ للحزب الشيوعي في الشمال، أُقِرّ استخدام العنف الثوري للإطاحة بحكم نغو دينه دييم. فأدى القرار إلى تشكيل جبهةٍ موحدة واسعة للمساعدة على تعبئة الجنوبيين للتصدي لحكومة سايغون. ضمت الجبهة شيوعيين وغير شيوعيين تحت منظمة جامعة ضمت إليها كل من عارض نظام دييم. وفي ديسمبر سنة 1960، تشكلت جبهة التحرير الوطنية (NLM) أو الفيت كونغ (VC) كما دعتها واشنطن في ما بعد؛ وهي تسميةٌ فيها ازدراء تعني الشيوعيين الفييتناميين.

ولدعم دييم، أرسل الرئيس الأميركي، جون ف. كندي، فريقاً من المستشارين العسكريين إلى فييتنام الجنوبية سنة 1961؛ وكان ذاك أول الغيث. ومع اتساع نطاق حرب العصابات ضد نظام دييم المكروه، ازدادت المساعدة العسكرية الأميركية لفييتنام الجنوبية، وشملت طائرات هليوكوبتر مسلحة يقودها أميركيون. وتدفقت الآليات والدولارات وتدفق معها المستشارون، لكن كندي ظلَّ متردداً في نشر قوات عسكرية نظامية أميركية في الميدان. فوضعت واشنطن وسايغون خطة لمواجهة التمرد - برنامج هاملت الاستراتيجي - استناداً إلى شكل الخبرة البريطانية في الملايو لا إلى مضمونها. كان هدف البرنامج قطع الدعم عن رجال العصابات. ولتحقيق هذا الهدف، بدأت القوات الجنوبية، بدعمٍ من الأميركيين، بناء هياكل محصنة لحماية الفلاحين من تأثير الفيت كونغ. لكن مجرد ضخامة المهمة، عنت أن على مناصري دييم الاعتماد على العمالة المجندة. ومنذ البداية، كان الفلاحون مترددين في ترك حقولهم وحفر الدفاعات ضدَّ تهديدٍ كانوا يعلمون أنه موجه ضدَّ موظفي الحكومة لا ضدَّهم. كذلك لم يُنقل الناسُ من الملاذات الآمنة لرجال العصابات إلى أراضٍ ستصبح لهم - على العكس من ذلك - فيما كانت أخبار الإصلاح الزراعي في الشمال وفي القرى الواقعة تحت سيطرة الفيت كونغ تطرق آذان الجميع.

وفي صيف سنة 1963، كانت حكومة دييم تترنح وتوشك على السقوط. فأتت الضربة الأخيرة عندما بدأ حملة إجراءاتٍ صارمة عنيفة ضد الرهبان البوذيين؛

وفي بلـــد تـــسعة أعـــشار سكانه بوذيون، كانت العواقب وخيمة. فردّ الرهبان الـــبوذيونَ بإحـــراق أنفسهم على الملأ في شوارع سايغون. فأثار ذلك الاحتجاج الـــدولي العنـــيف الذي تلا ذلك الذعر في واشنطن، حيث بدا أن دييم فقد صلته بـــشعبه. وفي النتيجة، قررت إدارة كندي دعم انقلاب تسانده السي أيه إيه. وفي نوفمـــبر ســـنة 1963، خلـــع دييم ليُغتال فيما بعد على يد مجموعةٍ عسكرية من الانقلابـــيين. وحـــين وفاتـــه، كان للولايات المتحدة أكثر من 16,000 مستشاراً عسكرياً في فييتنام. وقد علموا بالحرب الحتمية الوشيكة.

في 2 أغسطس سنة 1964، ردّاً على مراقبة الولايات المتحدة وفييتنام الجنوبية سواحلها، شنت فييتنام الشمالية هجوماً على المدمرة الأميركية Maddox في خليج تـــونكن. اســـتغلت إدارة جونـــسون الفرصة لاستصدار قرار من الكونغرس يمنح الـــرئيس صلاحيات واسعة لشنِّ حرب، وتلت ذلك بسرعة هجماتٌ جوية على فييتنام الشمالية. فردّ الفيت كونغ بمهاجمة قاعدتين عسكريتين أميركيتين في فييتنام الجنوبـــية، وعلى الأثر، في مارس سنة 1965، صعَّد جونسون الضغط وشنَّ سلسلة غـــارات جـــوية متواصـــلة على فييتنام الشمالية. واستمرت عملية *قصف الرعد* Rolling Thunder التي كان مقرراً لها أن تستمر ثمانية أسابيع إلى ثلاث سنوات. وبعـــد بـــضعة أيامٍ من ذلك، وطئت قدما أول جنديٍّ أميركيٍّ مقاتل أرض فييتنام عندما نُشر 3,500 من جنود البحرية لحماية منشأة عسكرية.

عـــدّل إدخال جنود الحرب الأميركيين الموازين، تعديلاً دراماتيكياً وأجبَر هُو تشي مِنه ومستشاريه على إعادة تقييم استراتيجيتهم. فكانت استراتيجية الشماليين قائمة على افتراض أن في استطاعتهم هزيمة قوات الجنوب في الميدان ثم الانتقال إلى إعادة توحيد فييتنام؛ لكنهم في مواجهة الانتشار الأميركي طوروا استراتيجية حربٍ مديـــدة. فلم يعد الهدف تحقيق نصرٍ حاسم في الميدان، بل تجنب الهزيمة العسكرية علـــى أيدي العدو مع خلق ظروفٍ غير مواتية لانتصاره السياسي؛ بعبارةٍ أخرى، كسب المواجهة بدل كسب الصراعٍ. ذلك لأنهم قدروا أن الولايات المتحدة تفتقر إلى اســـتراتيجيةٍ واضـــحة خاصـــةٍ بها، وبالتالي فإنها عندما تواجه مأزقاً عسكرياً ستتعب في النهاية من الحرب وتسعى لتسويةٍ تفاوضية.

وبعد ثلاث سنوات أصبح واضحاً أن الولايات المتحدة قد غاصت وحلفاؤها في مستنقع. ومع ارتفاع عدد القتلى واستمرار مغادرة المجندين الأميركيين الشباب إلى فييتنام، ووجهت الحكومة بانتقاد قاسٍ من مناهضي الحرب. فقد اندلعت الاحتجاجات أول ما اندلعت من حرم الجامعات والمدن الكبرى. لكن في سنة 1969 كانت البلاد كلها تواجه مستوىً من الاضطراب الاجتماعي لم تشهده منذ الحرب الأهلية الأميركية. فقد تحولت الحرب إلى مستنقع لعدة أسباب هي: أولها وأهمها، أن أهداف الخصمين كانت غير متكافئة؛ فالولايات المتحدة كانت تسعى لمعركة حاسمة على مستوى مسرح العمليات - حسب منطق الحرب الصناعية - للإبقاء على نظامها المفضل في السلطة. أما الشمال فكان يسعى جاهداً لتجنب المعركة الحاسمة، مع قيامه في الوقت نفسه بإلحاق أكبر ضررٍ ممكن وخسارة في القوات الأميركية. أما السبب الثاني، أن الولايات المتحدة كانت تواجه وحلفاؤها نوعين مختلفين من القوات هما: قوات حرب العصابات والفيت كونغ، الآتية من شعب الجنوب والمحلية فيه، ووحدات جيش فييتنام الشمالية (NVA)، التي احتفظت بكثيرٍ من خصائص وحدات حرب العصابات ولكنها مدربة ومجهزة لخوض معارك كبيرة. أما السبب الثالث فكان أن الهجمات الجوية الأميركية على الشمال لم تكن قادرة لا على تحطيم نظم الإمداد البسيطة لجيش فييتنام الشمالية ولا إرادة الشعب على مواصلة الحرب. بالفعل، يوجد الآن ما يثبت أنها أدت إلى عكس ذلك، أو أنها كانت على الأقل تُستغل من حكومة الشمال لتلك الغاية. ومع تعاظم قوة جيش فييتنام الشمالية في الجنوب، كانت الولايات المتحدة تركز أكثر فأكثر على هزيمته؛ لكنها بقيامها بذلك كان تجعل شعب الجنوب أكثر نفوراً، وجيش فييتنام الشمالية أكثر نفراً، وقد أسهمت أعمال قوات فييتنام الجنوبية في معظم الحالات في هذا النفور. وهكذا راحت إرادة الشعب على دعم النظام المفضل لدى الولايات المتحدة، وهي مكونٌ ضروري من مكونات الحالة التي لأجلها يجري القتال، فتضمحّل بالتدريج. وفي الوقت نفسه، كانت إرادة الشعب الأميركي على مواصلة التضحية بأبنائه في سبيل قضية فييتنام الجنوبية تتبخر بسرعة. وفي النهاية، فشلت الولايات المتحدة في تحطيم

ثالــوث الحكومة والشعب والجيش الذي حافظ على تماسك العدو الفييتنامي؛ بينما تعرض هذا الثالوث عندها للخطر.

وفي أواخر يناير سنة 1968، شنَّ جيشا جمهورية فييتنام الديموقراطية والفيت كونــغ هجمــات منــسقة ضــد المدن الجنوبية الكبرى ضمن هجوم رأس السنة الفييتنامية [Tet Offensive]، الذي صُمِّم لإجبار واشنطن على التفاوض. وقد تبين أنــه مــسألة مكلفة للقوات المهاجمة، التي تكبدت حوالى 32,000 قتيل و5,800 أسير؛ ومع ذلك ثبت أنها كانت نقطة تحول. ففي مارس سنة 1968، بدأ جونسون الــتفاوض مع هانوي سرّاً لإنهاء الحرب. لكن خلفه، ريتشارد نيكسون، رأى أن وقــت المفاوضات لم يحن بعد. وآثر مواصلة استراتيجية *الفتنمة*، التي كانت تهدف إلى اســتغلال التفوق التكنولوجي الأميركي والحدِّ من انخراط جنودها في الميدان. فتناقــصت أعــداد القــوات الأميركية في الميدان تدريجياً وحلَّ محلها جنود فييتنام الجنوبــية. إذ تــناقص عدد الجنود الأميركيين في فييتنام من الذروة التي بلغها سنة 1969 وهــي 500,000 جندي إلى 300,000 جندي سنة 1971 ثم إلى 150,000 جــندي سنة 1972. وفي هذه الأثناء ازدادت الهجمات الجوية وامتد الصراع إلى الــبلدان المجاورة. ففي مسعى لتدمير قواعد الفيت كونغ وخطوط إمداداتهم، غزت القوات الأميركية والفييتنامية الجنوبية لاوس وكمبوديا عامَيْ 1970 و1971.

وبعــد جــولة من المفاوضات الفاشلة في باريس سنة 1972، تكاثفت حملة القــصف الجــوي الأميركي مرة أخرى. فتعرضت مدينتا فييتنام الشمالية هانوي وهايفونــغ للهجــوم، ومع ذلك فشلت هذه الهجمات في إحداث الأثر المرغوب. ومــع خفــض درجة تعرض الجنود الأميركيين لمخاطر القتال الميداني، لم تغير هذه الإجــراءات في المحصلة الموقف في فييتنام الجنوبية كثيراً. ولمّا بدا أن استخدام القوة على مستوى مسرح العمليات لم يكن كافياً، سعت الولايات المتحدة لتدمير قدرة الــشمال على صنع الحرب وإمدادها وذلك بالمزيد من القصف الجوي والهجمات علــى الــبلدان المجاورة. وبمهاجمتها بلداناً ذات سيادة، صعّدت الولايات المتحدة الــصراع لاســتخدامها القوة في الواقع على المستوى الاستراتيجي. لكن التصعيد فشل؛ فلم تكن وسائل مواصلات الشمال البسيطة وقاعدته الصناعية عرضة كلها

لهذه الهجمات الجوية. وفي كوريا، لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لإطلاق قدراتها النووية ولا للغزو. كذلك أدت هذه الهجمات إلى إدانة دولية وزادت الانتقادات المحلية. وفي يناير سنة 1973، وقعت الولايات المتحدة اتفاقيةً سلام مع جمهورية فييتنام الديموقراطية وبدأت تسحب قواها. مع ذلك، لم يُنهِ اتفاق سلام باريس الصراع في فييتنام، حيث واصلت قوات جنوب فييتنام كفاحها ضدَّ الفيت كونغ لسنتين أخريين. وسقطت سايغون في 30 أبريل سنة 1975. وانتهت بذلك حرب الهند الصينية الثانية.

كان صراعاً طويلاً وقاسياً أبقى الشعب الفييتنامي عملياً، في حالة حرب لما يزيد عن ثلاثين عاماً، إذا حسبنا فترة الاحتلال الياباني في الحرب العالمية الثانية. أما عسكرياً، فبدأ الصراع بمقاومة النظام الفرنسي العائد سنة 1945 كحرب عصابات تقليدية في إطار النموذج النقيض للحرب الصناعية. لكن الفرنسيين ومن ثم الأميركيين ردوا على هذه التكتيكات بتكتيكات الحرب الصناعية، مستخدمين قواهم وطائراهم ومعداهم - المصممة للمعركة الفاصلة الكبرى - ضدَّ القوات المسلحة المحلية البسيطة نسبياً بل البسيطة حقاً. وبازدياد درجة تعقيد الانقسامات السياسية في فييتنام، كذلك تعقد الصراع الذي أضحى مثالاً لنموذج الحرب الجديد. ذلك لأن القوات الغربية اعتبرت نفسها في خضم معركة محكومة بالتكنولوجيا في إطار نموذج الحرب الصناعية، وتصرفت على هذا الأساس، بينماً وجدت نفسها متورطةً في الواقع في حربٍ وسط الناس. لقد كانت مواجهة نهاية إمبراطورية تلك التي جرت بين الفرنسيين والفييتناميين، تحولت إلى صراع ثم أصبحت جزءاً من مواجهة الحرب الباردة الأكبر. وما أن هزم الفرنسيون، حتى تورط الأميركيون على أساس الحرب الباردة وانتقلوا إلى الصراع على مستوى مسرح العمليات ثم صعدوا الأمر إلى المستوى الاستراتيجي بقصف كمبوديا ولاوس. ولكن، طوال العمل العسكري كله، ظلّت المواجهة الأيديولوجية والسياسية قائمةً مع الشعب الفييتنامي - مع الجنوبيين الذين كانوا يسعون ببساطة للتحرر من الاحتلال ومن النظام الشيوعي في الشمال - وعلى هذه الجبهة هُزمت الولايات المتحدة في النهاية، فهي لم تقدم للشعب البتة أي بديل. كانت في كل

مـــرة تقريباً، تحقق كثافة القوة المطلوبة للفوز باختبار القوة المحلي، معتمدةً في ذلك علـــى أفـــضليتها التكنولوجية؛ لكنها بالقيام بذلك خسرت صراع الإرادات. أما الفيتنامـــيون الـــشماليون، وإن كانوا هم الطرف الأضعف، فقد استخدموا القوة لتحقيق هدفهم الاستراتيجي المتمثل بتحرير وتوحيد شطري بلدهم تحت حكمهم، وبالـــتالي كـــسب صراع الإرادات. كانت قوتهم هي الأكثر جدوى؛ فقد عرفوا كـــيف يـــستخدمونها في سياق الأهداف السياسية، وكذا على المستويات الأدنى، للتمكين من تسييس الشعب دعماً لكفاحهم التحرري.

أما الدرس المهم المستفاد من الحرب الفيتنامية، ومن كل الحروب والصراعات المشروحة في هذا الكتاب، في الواقع، هو أنه نادراً ما يمكن التنبؤ بالنتيجة، لا سيما علـــى أســـاس القـــوات المعروفة التي دخلت الحرب، أو على أساس ما لديها من مخـــزونات. واعتبر الفرنسيون سنة 1870، القوة المتفوقة لكنهم هزموا أمام البروس الـــذين كانوا أفضل قيادةً؛ وبالعكس، فقد قلل الألمان من شأن الجيوش البلجيكية والفرنـــسية والبريطانية سنة 1914 - التي ربما كانت كذلك على الورق - لكنهم وجـــدوا أنفـــسهم مع ذلك يواجهون مقاومةً عنيدة منها، قوضت خطة شلايفن وأدت إلى إيقـــاف القوات الألمانية ثم هزيمتها بعد أربع سنوات. بعبارة أخرى، لا يقـــاس بـــأس القوات بالأرقام فحسب، بل بعدد الرجال والمعدات. ولقد كانت مـــسألة تقيـــيم بأس القوة دوماً مثار اهتمام لكنها أصبحت أكثر إلحاحاً وصعوبة خـــلال القـــرن العشرين وصولاً إلى عصرنا الراهن. ذلك أنه بعد الحربين العالميتين الـــصناعيتين الكبريين، أصبحت الصراعات تجري بين خصوم إما أنهم غير متكافئين بـــشكل ظاهـــر أو لا مجـــال للمقارنة فيما بينهم - قوات دولة صناعية مدججة بالتكنولوجـــيا ضدَّ لاعبين ضعيفي التسليح وليسوا دولاً - ومع ذلك كان هؤلاء الأخـــيرون غالباً إما هم الغالبين أو أنهم حولوا النصر العسكري إلى كارثة سياسية علـــى المنتصرين. وكما أشرنا قبل قليل، كانت القوات الفرنسية والأميركية تعتبَر هـــي المـــتفوقة على قوات فيتنام الشمالية في جميع الميادين ومع ذلك كانت هي الخاسرة في النهاية. وبالرغم من ذلك، ما نـــزال نميل إلى اعتبار القوة التقليدية هي الأفـــضل والأقـــوى، لأنـــنا نحتاج إلى تأكيد بأس القوة، لا سيما عند الدخول في

صـراع، وهذا هو السبب الأكبر. وهو بالضبط رجعةٌ إلى اتجاهات التفكير نفسها التي كانت سائدة في الأوساط العامة والعسكرية على السواء قبل الحرب الكبرى، عـندما كانـت تعتـبر الأعداد والتكنولوجيا والصناعة دليلاً على تفوق القدرة العسكرية. لم يكن هذا التفكير مفيداً آنذاك وليس هو الآن بأصوب مما كان.

ومع ذلك، يظل لدينا ذلك الميل الطبيعي إلى القياس. نريد، قبل البدء بقتال، أن نعرف ما لدينا وما لدى الخصم وما إذا كان لدينا ما يكفي لتحقيق هدفنا. نميل إلى أن نقـيس القوة العسكرية الكامنة بعدد الرجال والسفن والدبابات والطائرات لدى الجانبين ونقارن مخزوننا بمخزون غيرنا، ونقيم ميزان القوى على هذا الأساس. لـيس القياس الكمي بالضرورة طريقة غير منطقية للتقييم لأن هناك بضعة مقاييس موضـوعية أخرى، لكنّ مقارنة المخزونات قد تؤدي إلى أحكامٍ مبسطة خطرة في تبـسيطها منذ البداية. كذلك، فإنّ قياس أثر تطبيق القوة العسكرية أثناء معركةٍ ما أو بعـدها شـبه مستحيل، ومع ذلك نميل إلى قياسه بعدد القتلى والمعدات المدمرة على الجانبين. وإذا أجري تعداد القتلى والمعدات المدمرة بنـزاهة – وهو ما نبدأ به عـادة لدى الخصم – فقد يكون مقياساً جيداً للنجاح المحلي أو التكتيكي. لكنه لا يدل إلا قليلاً على الأثر العام لقدرة أي قوة عسكرية على إيقاع بأسها بالخصم أو مقاومة بأسه. بعبارةٍ أخرى، لا يدل إلا قليلاً على المقدرة الحقيقية لقوةٍ ما، فيجب النظر فيه إلى كلٍّ من الخصمين بالقياس إلى الآخر ليس من حيث تعداد المخزونات فحـسب بـل، وربمـا يكون هذا أهم، كجسمين ديناميكيين، لدى كلٍّ منهما تـصورات، ومـوارد، وفـوق كـل شيء إرادة الانتصار. أقول وأعيد، إن هذه التقييمات لا يمكن أبداً أن تكون مطلقة؛ قد تكون قوة قنبلةٍ ما معروفة، لكنّ بأس القوة التي تطبقها يختلف في كل مرة حسب الظروف.

وبالـتالي، فإنه في الأساس، لمّا لم يكن هناك شيء اسمه قوةٌ عامة، كذلك لا يوجد مقياسٌ مطلق لشدة أو بأس القوة [strength or power of a force]. أولاً، لأنهـا بـشرية في الجوهر، حتى مع التكنولوجيا المتقدمة؛ فالذين يشغّلون المنصات والمـنظومات والأسـلحة كافة أناس من لحم ودم والذين يقودونهم كذلك أناس. فالقـوة بالـتالي وحـدةٌ عـضوية لها جسم وعقل وإرادة. يمكنك أن تعد الجنود

والأسلحة والمعدات، لكن ذلك لا يعطيك إلا فكرة عامة عن البأس المحتمل للقوة، لا مقدرتها الحقيقية. وهذا عائد للمسألة الثانية، التي هي طبيعة المعركة ذاتها كنشاط تنافسي، ينبعث من مواجهات ظاهرة ومستترة. هناك دوماً طرفٌ مضاد، سواءٌ أكان عدوّاً محتملاً - كجيشٍ قائم غير منخرط في عملٍ عسكري - أم عدوّاً فعليّاً. وبالتالي، يكون قياس القوة دوماً بالنسبة إلى قوة الطرف المضاد، ولا يكون أبداً مطلقاً ولا هو مسألة امتلاك. أو كما يقول الفيلسوف ميشيل فوكو في كتابه **التأديب والعقاب** Discipline and Punish: القوة هي علاقة لا امتلاك. للقوة العسكرية ثلاثة عوامل مرتبطة تحدد بأسها: الأول، الوسيلة؛ أي الرجال والعتاد؛ والثاني، طريقة استخدامها؛ أي العقيدة والتنظيم والغرض؛ والثالث والأخير، الإرادة التي تجعلها تصبر على الشدة. ففي اجتماع هذه الثلاثة تكمن القدرة الحقيقية للقوة، أو مقدرتها الكلية، التي يمكن تقديرها تقديراً لا قياسها قياساً؛ فهي ليست علماً دقيقاً، للسببين اللذين تقدّم ذكرهما.

وجدنا في شرح كلاوسفيتز في القسم الأول من هذا الكتاب، أنه أظهر القوة بالفعل كعلاقة في الحرب، عندما عرّف اختبار القوة وصراع الإرادات بأنهما هما المكونان الرئيسيان. لكن كامل النص المقتطف من كلامه يلقي مزيداً من الضوء على المسألة:

"إذا كنا نرغب في هزيمة العدو، علينا أن نقيس مجهوداتنا إلى قدراته على المقاومة. ويعبَّر عن هذا بجداء عاملين لا يمكن فصلهما الواحد عن الآخر، هما، *مجموع الوسائل المتاحة وقوة الإرادة*. يمكن تقدير الوسائل المتاحة بقياس، لأنها تعتمد - وإن لم يكن كلياً - على الأرقام؛ لكن قوة الإرادة أصعب تحديداً، ولا يمكن إلا تقديرها تقديراً، وإلى حدٍّ ما، بقوة الدوافع"(*).

وهكذا فإن العلاقة هي الموازنة التي يمكن التوصل إليها في المعركة بين مجموع *الوسائل المتاحة* لدى الجانبين *وقوة الإرادة* لديهما. ولكن، بالنسبة إليّ، فإن العامل المفقود هنا هو طريقة استخدام الوسائل المتاحة ضد الخصم، وما إذا كانت هناك إرادة لاستخدام الوسائل بتلك الطريقة. ويعود إلى الجنرال وضع طريقة استخدام

(*) On War, ch. 1, bk 1 (Penguin edn) pp. 104-5؛ [الحرف المائل من الأصل].

وسائله المتاحة وقوته لهزيمة الخصم، في إطار إرادة قادته السياسيين. وكما أشار كلاوسفيتز، فإن اختبار القوة هو حقاً مسألة أرقام، أي معاينة مخزونات أطراف الصراع، ولكن كما نرى من قصة داوود وغولياث، فإن مسائل كمّ وحجم الوسائل وقوتها الحركية وحدها لا تكفي؛ فالذي يصنع الفرق هو الطريقة التي تستخدم بها هذه ضدّ الخصم. وهكذا، يمكن فهم البأس الكامن في قوةٍ ما في اختبار القوة بجداء مخزوناتها؛ أي وسائلها وبكيفية استخدامها؛ أي الطريقة.

ينطبق الأمر نفسه تقريباً على صراع الإرادات. فإرادة النصر هي العامل الأسمى في أي معركة؛ فبدون إرادةٍ وزعامةٍ سياسية قادرة على صنع وإسناد القوة وتوجيهها لتحقيق هدفها مهما حصلَ، لا تستطيع أي قوةٍ عسكرية الانتصار على عدوٍّ أمضى عزيمة. نسمي هذه في ساحة المعركة معنويات، أي الروح الذي تسود في الشدة؛ وهو أمرٌ ذو أهمية حاسمة. أما على المستويين السياسي والاستراتيجي، تعرّف المكافأة بالغرض السياسي والهدف الاستراتيجي؛ أي الغنائم الكبرى. ولكن، عندما يدخل المرء ميدان المعركة التكتيكية، تبدو هذه الأهداف بعيدة جداً ونسبية. ففي المعركة يقاتل الرجال ليَقتلوا قبل أن يُقتلوا ولأهداف يعتبرون أنها تستحق أن يموتوا لأجلها. تميل هذه الأهداف إلى أن تكون في حدِّها الأقصى أهدافاً عاطفية ومجردة كالعرق، أو العقيدة، أو الشرف، أو الفرقة، أو الجماعة. ففي الحرب العالمية الأولى، مثلاً، كانت حياة الخنادق على الجبهة الغربية منفصلة كلياً عن العالم الخارجي، وكانت رفقة السلاح بين الرجال أحد العوامل الأكثر عوناً على الثبات، وكانت هي التي دفعت الرجال للأمام أو أبقتهم في الخنادق في كثيرٍ من المعارك، دعماً لإخوتهم في السلاح. تدعى إرادة النصر في مواجهة العدو وعند البأس في ميدان المعركة المعنويات، وهي قبل كل شيء، وليدة القيادة والانضباط ورفقة السلاح واحترام الذات. وإن ارتفاع المعنويات شرط لأي قوة تريد أن تنتصر في المعركة. أما فرق الدافع بين الإرادة السياسية ومعنويات القوة، والفرق بين الهدف السياسي والهدف الذي يقاتل لأجله الرجال في الواقع ويكونون مستعدين للموت لأجله؛ هذان الفَرقان هما نقطتا ضعف استراتيجيتين كامنتين. فكلما تضاءل هذا التباعد في الدافع والأهداف بين المستويات كان أفضل. فمن الأمثلة الواضحة على

هــذا التباعد التي شهدهًا في زمني الحرب الجزائرية، المشروحة فيما بعد. فلم تكن معنويات، أو روح القتال، للفيلق الفرنسي الخارجي [Foreign Legion] والمظليين [Paras] قــط موضــع شــك. لكن إرادة فرنسيي فرنسا على مواصلة استخدام الوسائل بالطريقة التي كانت تستخدَم بها، تبخرت. فقد تباعد الدافع السياسي عن المعنويات إلى حدٍّ أن ديغول انسحب من الجزائر وتمرَّد على الجنرالات.

ورأينا في هذه الصفحات، كيف أن الإرادة السياسية مكونٌ أساسي للنجاح في الحــرب. فإرادة الانتصار وركوب المخاطر وتحمل الخسائر للفوز بجائزة النصر هائلــة، كمـــا قال نابوليون: "نسبة المعنوي إلى المادي ثلاثة إلى واحد". وبالفعل، يجـــب في تقييم القدرة وزن هذا العامل على هذا الأساس. ولكن، كما هي الحال مـــع الوسائل واختبار القوة، فالطريقة هنا أيضاً مهمة؛ فلطريقة استخدام القوة أثرٌ مباشـــر علـــى إرادة ركوب الخطر وتحمل العبء والصبر حتى النهاية. مرةً أخرى الطـــريقة هي شأن الجنرال، ويجب أن يحظى بثقة قيادته ورؤسائه السياسيين معاً في أنـــه يعرف كيف. وهكذا، بتحليل وفهم المكونات الضرورية، يمكننا أخيراً محاولة تقدير القدرة الكلية للقوة كحاصل جداء اختبار القوة وصراع الإرادات؛ فالوسيلة مـــضروبة بالطـــريقة، ومـــضروبة بثلاثة أمثال الإرادة. لأولئك الذين يميلون إلى استخدام الرياضيات أصوغها لهم بالعلاقة التالية:

القدرة = الوسيلة × الطريقة^2 × 3 الإرادة

لكـــن تذكّر دوماً مقولة فوكو: *القوة علاقة لا امتلاك*. لذلك يتعين علينا أن نفهم القوةٍ دوماً بالقياس إلى قوة الخصم. وبالتالي يتعين علينا تقدير قوة كل طرف ثم المقارنة بين القوتين.

أستخدم الصيغة الرياضية هنا، لبيان درجة تعقيد مسألة تقدير القدرة الحقيقية للقوة بالمقارنة مع تعداد المخزونات. كما تتيح هذه الصيغة تقدير العوامل الأخرى، لا ســـيما دور القـــادة، في مـــتابعة صراعٍ ما، أو مواجهة مع خصم يقوم بأعمال عدائـــية. بالفعل، إذا نظرنا إلى قدرة القوة بهذه الطريقة اتضح لنا أنها جداء العوامل الثلاثة مجتمعة بالمقارنة مع جداء عوامل الخصم؛ فإن كان أيٌّ منها صفراً فما للقوة

قـــدرة أو بأس. وكما سنرى، فإن من المشكلات المزمنة في صراعاتنا المعاصرة هو الافـــتقار إلى الإرادة السياسية لاستخدام القوة بدل نشرها - أي أن عامل الإرادة في المعادلـــة يـــساوي الصفر تقريباً - لذلك تفشل كثيرٌ من المواجهات العسكرية؛ حيث تصبح قدرة القوة لاغية. كذلك، فإن وسيلة الحرب، لا سيما القوة البشرية المـــتاحة، ذات أهمية حاسمة؛ يجب أن يكون هناك رجل واحد على الأقل وإلا فإن قدرة القوة تؤول مرة أخرى إلى الصفر. فتذكّر مقولة لينين: "الكمُّ بحدِّ ذاته كيف".

إذا طبقنا العلاقة الرياضية الآن على حرب فييتنام، نرى أن فييتنام الشمالية قد وجدت طريقةً لاستخدام وسائلها الهزيلة نسبياً ضدَّ قوات الولايات المتحدة، بحيث ألغـــت مفعـــول القـــوات الصناعية الأفضل منها بكثير تجهيزاً وتدريباً والقدرات التكنولوجية لهذه القوات. وأدى هذا إلى انهيار الإرادة الأميركية، وهو العامل الذي أبطـــل قدرة القوة. وفي الملايو في الخمسينيات، وجد البريطانيون طريقةً لاستخدام وســـائلهم لم تكـــن فحسب على مستوى إرادة القوات والشعب في الوطن، بل أكثرية الشعب الماليزي أيضاً. أما الإرهابيون الشيوعيون، فبحرمانهم دعم الشعب، أعيتهم الحيلة فتخلوا عن هدفهم.

بعبارة أعم، يمكن استخدام حساب القدرة لتفسير نتيجة معركة ما بين قوتين متعاديتين؛ لكن ربما لا أكثر من ذلك، لأن من الصعب جداً قياس الطَّريقة والإرادة قـــبل الحـــدث. بالفعل، يبذل الطرفان جهوداً عظيمة لإخفاء هذه المعلومات عن الآخر، بكل الوسائل. فبعد أن يُتخذ قرار الحرب، كما رأينا عند نابوليون، يصبح مـــا قبل المعركة جزءاً من الحرب، ولا يكون على الطرفين المتعاديين اتباع القواعد نفـــسها. كان نابوليون، وهو مثالٌ ممتاز للقائد الحقيقي، يفرض قواعده وأفضلياته بـــصورةٍ منهجية على خصومه، وعلى حسابهم، مجبراً إياهم على القتال بشروطه. تلـــك علامة من علامات القيادة العامة الحقيقية، لأنها تقوم على فهمٍ عميق لحقيقة أن الحروب ليست مباريات رياضية؛ فأن تأتي ثانياً يعني أن تخسر. لذلك يجب على الجنـــرال تقديـــر قوته الحقيقية قبل الدخول في معركة، ولو كان مالكاً تماماً زمام الطـــريقة، كـــونه يعتمد على إرادة المستوى السياسي الذي فوقه بتوفير الوسائل والإرادة السياسية للفوز.

مــن الأمثلة الكلاسيكية لانهدام ما بين المستويين السياسي والاستراتيجي - الـذي أبطـل تمامـاً قدرة القوة العسكرية - ما هي إلا الحرب الجزائرية. جُعلت الجزائـر إقلـيماً فرنسياً سنة 1830 وفي سنة 1949 جُعلت إدارةً [département] تابعـةً لفرنـسا. وفي العام 1954، بدأت اللجنة الجزائرية الثورية للوحدة والعمل [Comité Révolutionnaire d'Unité et d'Action] - وقـد شجعتها أنباء هزيمة فرنـسا في ديـان بيان فو بالهند الصينية وتنازلات فرنسا في تونس - تخطط لثورة تُخـرج فرنسا من الجزائر. تضمنت الخطة إنشاء جبهةٍ سياسية، وهي جبهة التحرير الوطنية [Front de Libération Nationale (FLN)]، لتقود جيش مقاومة، وهو جيش التحريـر الوطني [Armée de Libération Nationale]. كان هدفهم الحصول على الاسـتقلال الكامل من خلال خلق جوٍّ عام من الخوف في الجزائر بإطلاق عصيان مـسلح ينتظم البلاد، مع مخاطبة الرأي العام العالمي في الخارج وبناء منصة سياسيةٍ لحكومةٍ وطنيةٍ مستقبلية.

اعتمدت جبهة التحرير الوطنية في الأساس على نموذج الفيت منه في التنظيم، وكـذا علـى بعض مبادئ المقاومة الفرنسية. فبالفعل، فقد حارب بعض مقاتليها النازيين قبل عقد من الزمن باسم فرنسا؛ فبقيت القيادة جماعية والمجموعات المقاتلة صـغيرة. كانتً توجِّه العمليات قيادةٌ على مستوى الولاية الواحدة، تخضع للقيادة العامـة للجـنة المركزية الثورية للوحدة والعمل. اعتبر جيش التحرير الوطني نفسه أضعف من أن يؤمن رقعةً جغرافيةً واسعة ويمسك بها كملاذٍ آمن، كما فعل الفيت منه في تونكن؛ ونتيجة ذلك، اعتمدت تكتيكات جبهة التحرير الوطنية على نموذج حرب العصابات.

وفي 1 نوفمـبر سـنة 1954، شـنَّ رجال عصابات جبهة التحرير الوطنية هجمـات في مخـتلف أرجـاء الجزائـر على المنشآت العسكرية ومخافر الشرطة والمستودعاتً ومنشآت الاتصالات والمرافق العامة. وبثت جبهة التحرير الوطنية من القاهـرة بياناً يدعو مسلمي الجزائر للانضمام إلى الكفاح الوطني لاستعادة الدولة الجزائرية، السيدة الديموقراطية الاجتماعية، في إطار مبادئ الإسلام. ولكن، لم تكن الـسلطات الفرنسية في الجزائر مستعدة تماماً لمواجهة هذا التحدي. واعتقدت أنها

أمام تمرّدٍ ضيِّق النطاق ليس إلا. كان ردها العسكري على موجة القتل والتفجيرات الأولية محدوداً لكنه غير مناسب، وأوقف عددٌ من القادة السياسيين واستجوبوا بلا رحمة. وقد أبعد ذلك كثيراً منهم عن الفرنسيين إلى حدٍّ أنه دفعهم مباشرةً إلى معسكر جبهة التحرير الوطنية. وخلال عاميْ 1956 و1957، طبق جيش التحرير الوطني بنجاح تكتيكات *اضرب واهرب* حسب المبادئ التقليدية لحرب العصابات. استهدفت القوات الداخلية المتخصصه في الكمائن والغارات الليلية، متجنبةً التماس المباشر مع القوة النارية الفرنسية المتفوقة، دورياتٍ ومخيمات الجيش ومخافر الشرطة ومزارع المستوطنين والمناجم والمعامل وكذلك منشآت النقل والاتصالات. وكان الاختطاف شائعاً، وكذلك طقوس القتل والتنكيل بمن يقع في الأسر من العسكريين الفرنسيين والمستوطنين الفرنسيين في الجزائر [colons]، وبمن يشتبه في تعاونه مع الفرنسيين وبالخونة. استهدفت القوات الثورية أول الأمر الموظفين المسلمين لدى النظام الاستعماري؛ ثم أكرهت المدنيين على مساندتها بل قتلت من رفض ذلك.

ولرفع مستوى تنبه الرأي العام الدولي والرأي العام الفرنسي المحلي لكفاحها، قررت جبهة التحرير الوطنية نقل الصراع إلى المدن. وكانت معركة الجزائر العاصمة أوضح تعبير عن الحملة المدينية الجديدة، التي بدأت في 30 سبتمبر سنة 1956، عندما وضعت ثلاث نساء قنابل في ثلاثة مواقع، منها مكتب شركة الخطوط الجوية الفرنسية. وتصاعدت الحملة في الفترة التالية، فصار جيش التحرير الوطني يقوم بنحو 800 عملية إطلاق نار وتفجير وسطيٌّ في الشهر في ربيعِ سنة 1957، ما أدى إلى سقوط ضحايا كثر بين المدنيين، وشنَّ إلى ذلك سلسلةً من العمليات السياسية تضمنت إضراباً عاماً. لكن، بالرغم من نجاح جبهة التحرير الوطني في إشاعة جوٍّ من الخوف بين الفرنسيين والسكان المحليين في الجزائر، كان اعتمادها على تكتيكات الإكراه يوحي بفشلها في دفع غالبية الشعب المسلم إلى الثورة على الحكم الاستعماري الفرنسي. كذلك، فإن فقدان القادة السياسيين المحليين الأكفاء في ميدان القتال، والردة، والمنافسات الداخلية، والتصفيات السياسية، خلق صعوباتٍ للحركة. وبالرغم من ذلك، سيطرت جبهة التحرير الوطنية بالتدريج على بعض قطاعات الأوراس والقبيلة ومناطق جبلية أخرى. وأقام

جـيش التحريـر الوطني في هذه المواقع إدارة عسكرية بسيطة لكنها فعالة - وإن كانت مؤقتة في الغالب - كانت قادرة على جمع التبرعات والأقوات وتجنيد القوة البشرية، ومع ذلك لم تنجح قط في الاحتفاظ بمواقع كبيرة بشكلٍ دائم.

وبالـرغم مـن الـشكاوى من القيادة العسكرية في الجزائر، ظلت الحكومة الفرنـسية شـهوراً عـدة تـرفض الاعتراف بأن الوضع في الجزائر قد خرج عن الـسيطرة، وأن مـا كان ينظر إليه رسمياً كعملية تهدئة داخلية قد تصاعد بشكلٍ دراماتيكي. ولكن، في سنة 1956 صدر مرسومان فرنسيان حول استدعاء الشبان للتجنيد الإلزامي وتمديد الخدمة الإلزامية. وفي أغسطس سنة 1956 بلغ إجمالي عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر 390,000، ارتفع إلى أقصاه في أواخر سنة 1957 ليبلغ 512,000. وكـان العسكريون الفرنسيون، الذي خدم معظمهم في الهند الصينية، يعتقدون أنهم يفهمون الوضع الذي يواجهون؛ وبدأوا يطبقون ما ظنوا أنهم تعلموه هناك. ففي سنة 1956، أدخل الجنرال لاريلو نظام المربعات الأمنية [quadrillage] - وهـو مـزيج من المواقع الثابتة ومجموعات التعقب المتحركة - لاحتواء جيش التحريـر الـوطني، الذي أصبح مع الوقت أكثر فعالية بكثير. فطبق مبدأ المسؤولية الجماعـية على القرى التي كان يشك أنها تأوي أو تموّن أو تتعاون بأي شكلٍ كان مـع رجال العصابات. أما القرى التي لم تكن الوحدات المتحركة تستطيع الوصول إلـيها فكانـت تقصف من الجو. وبدأ الفرنسيون كذلك برنامجاً لتجميع قطاعات كـبيرة مـن ساكنة الريف، شملت قرىً كاملة، في معسكرات تحت رقابة الجيش لمنعهم من مساعدة المتمردين؛ أو، حسب التفسير الرسمي، لحمايتهم من ابتزاز جبهة التحريـر الوطنية. وقد اتضحت أساليبهم هذه أكثر ما اتضحت في معركة الجزائر العاصـمة، فقـد كان الجنرال جاك ماسو، قائد فرقة المظليين العاشرة، الذي أمر باسـتخدام أيمـا أسـاليب ضرورية لاستعادة النظام في المدينة، وهو غالباً يحارب الإرهـاب بالإرهاب. وقد استخدم مظلييه لكسر الإضراب العام واستأصل بشكلٍ منهجي خلايا جبهة التحرير الوطنية.

كـسب الفرنسيون في النهاية الحرب بالمعنى العسكري، لكن جبهة التحرير الـوطني نجحت في إظهار قدرتها على ضرب قلب الجزائر الفرنسية. كذلك، فإن

الدعايـة السيئة التي نالتها الأساليب الوحشية التي استخدمها الجيش الفرنسي لكسب معركة الجزائر العاصمة، بما في ذلك الاستخدام واسع النطاق للتعذيب، ألقت في فرنسا بظلالها على الدور الفرنسي في الجزائر. وفي سنة 1958، تحول الفرنسيون من تكتيكات المربعات الأمنية إلى استخدام الوحدات المتحركة التي نشرت في مهام ضخمة للبحث عن معاقل جيش التحرير الوطني وتدميرها. وخلال سنة، بدا أن مقاومة الثوار قد أخمدت إلى حدٍّ بعيد. وفي نهاية سنة 1958، كان جيش التحرير الوطني يقترب من الهزيمة العسكرية، وفي أواسط سنة 1959، كانت الهزيمة كاملة تقريباً. لكن من الناحيتين السياسية والدولية ظلت جبهة التحرير الوطني قائمة لم تهزم؛ بالفعل، فقد تخطت التطورات السياسية النجاحات الفرنسية العسكرية. وفي الجزائر، دَمر القمع العسكري ما كان بقي ربما من فرصٍ للحوار بين المسلمين المعاصرين والمؤسسة الفرنسية. وفي فرنسا، كان الرأي العام قد بدأ يتعب من حرب التجنيد الإلزامي تلك، بينما حال الدستور والضعف الكامن في الجمهورية الرابعة دون التوصل إلى أي حلٍّ سياسي ليبرالي. وعلى المستوى الدولي، تخلى حلفاء فرنسا الكبار عنها.

اتجهت الأنظار شيئاً فشيئاً، في فرنسا والجزائر معاً، إلى الجنرال دو غول، كمخلص قادر على حلّ المشكلة الجزائرية. وبعد أن ترك منصبه سنة 1946 ونأى بنفسه عن سياسات الجمهورية الرابعة، دعي سنة 1958 إلى تسلم رئاسة الجمهورية؛ ومُنح بطلب منه صلاحيات كاملة لمدة ستة أشهر، لكن موقفه تجاه الجزائر كان ملتبساً. ومع ذلك، طلِب من المستعمرة التصويت على الدستور الفرنسي الجديد، فأقرته الأكثرية الساحقة في فرنسا والجزائر. فردّت جبهة التحرير الوطني بإنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [GPRA] برئاسة الزعيم الوطني الأسبق فرحات عباس. حاول دو غول التوصل إلى تسوية باقتراح ما أسماه سلام الشجعان [pais des braves]، لكن موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان صلباً. فقد أنهت رسمياً خطة قسنطينة، وهي خطة خمسية اقتصادية مفصلة للجزائر لتقليص الفجوة بين الإدارات الفرنسية الجزائرية وإدارات فرنسا في مستعمراتها الأخرى، بصفتها شكلاً جديداً من أشكال الاستعمار. وفي سنة 1959،

ولتجنب إدانة مجلس الأمن في الأمم المتحدة، اعترف دو غول بحق الجزائر في تقرير مصيرها بنفسها.

فانقسمت فرنسا على نفسها بسبب ما جرّهما عليها أحداث الجزائر من شقاء على اليد العاملة والمعنويات والموارد واقتربت بها التوترات المتصاعدة في عقر دارها إلى شفا الحرب الأهلية. في هذه الأثناء، كان الفرنسيون قد بدأوا مفاوضاتٍ سرية مع جبهة التحرير الوطني. وفي الجزائر، في أبريل سنة 1961، تمردت عناصر من الجيش الفرنسي تحت قيادة أربعة جنرالات. كان تمرد الجنرالات، كما بات يعرف، يرمي إلى السيطرة على الجزائر والإطاحة بدو غول في باريس. وقدمت وحدات من الفيلق الأجنبي الدعم للانقلابيين ونسقت منظمة الجيش السري [Organisation de l'Armé Secrète (OAS)] جيدة التسليح مشاركة المستعمرين البيض. وبالرغم من فترة الخوف من الغزو التي اجتاحت باريس لفترةٍ قصيرة، انهار العصيان في أربعة أيام وكان السبب الرئيس لذلك بقاء القوى الجوية والأسطول وأغلب وحدات الجيش الفرنسي على ولائها للحكومة.

وقد شكل تمرد الجنرالات نقطة تحول في الموقف الرسمي من الحرب الجزائرية. وأصبح دو غول الآن مستعداً للتخلص من المستعمرين، وأعيد فتح المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني في آفيان في مايو سنة 1961. وبعد عدة محالات خاطئة، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً يقضي بوقف إطلاق النار بدءاً من 19 مارس سنة 1962 واعترفت، في اتفاقيات آفيان التي وقعت في مارس سنة 1962، بسيادة الدولة الجزائرية.

كانت الحرب الجزائرية مواجهةً بين الحكم الاستعماري الفرنسي وشعب الجزائر. حقق فيها الفرنسيون نجاحاتٍ تكتيكية لكنهم لم يفلحوا قط في الفوز بإرادة الناس بما يكفي لإبقاء الجزائرٍ جزءاً من فرنسا الأم. كذلك كان الثمن السياسي باهظاً لهذه النجاحات التكتيكية، قضى في النهاية على وحدة الجيش الفرنسي. وبخلاف الصراعات الأخرى التي حدثت على التوازي مع مواجهة الحرب الباردة، فإنها لم تندرج تحتها، لكنها تطورت إلى مواجهة وشبه صراع بين المستويين السياسي والعسكري في فرنسا. ولقد كانت هذه المواجهة، أكثر من أي

مناوشـــة محلية أو حدث عسكري، هي التي أبطلت قدرة القوة العسكرية، وجلبت حـــلاً سياســـياً ســـريعاً لكلٍّ من المواجهة والصراع بين كلٍّ من فرنسا والشعب الجزائـــري. وللمرة الثانية في عقدٍ من الزمان، وبالرغم من قواهم العسكرية ظاهرة التفوق وقدرتهم الصناعية، فشل الفرنسيون في إحراز النصر في حربٍ وسط الناس.

كانت الصراعات الموازية للحرب الباردة كثيرة. فلم يَستدعِ انسحاب القوى الإمـــبريالية القديمة من إمبراطورياتها استعمال القوة العسكرية في جميع الحالات، إلا في مـــا أتيـــنا على شرحه من صراعات في هذا القسم من الكتاب وفي حدود هذه الـــصراعات تقـــريباً. وقد عكست جميعاً نشوء النموذج الجديد للحرب؛ *الحرب وســـط الـــناس*، لكن من الضروري أيضاً أن نلحظ أنْ قد جرت في الوقت نفسه صـــراعاتٌ ظلّت متجذرةً بقوة في النموذج القديم، كذلك إلى حدٍّ ما لأنه، بالرغم مـــن أن القـــدرة الـــنووية على أحد الجانبين كانت في بعض الحالات معلومةً أو مفترضة، لم يُعتبر استعمالها إمكانيةً جدية؛ أي أن التصعيد لم يطرح تهديداً كارثياً. أهم هذه الصراعات، كان صراع الهند والباكستان على كشمير، والحرب الإيرانية - العـــراقية، والـــصراع العربي - الإسرائيلي المتواصل. وبالرغم من أن محاولاتٍ واضحة بذلت لإدراج هذه الصراعات كلها في إطار مواجهة الحرب الباردة، حيث اتخذت كل كتلة من الكتلتين لها فيها جانباً، فقد بقيت في جوهرها صراعات محلية وإن كانت مهلكةً وخبيثة للغاية. وقد اشتركت جميعها كذلك في الفشل في تحقيق حـــسمٍ اســـتراتيجيٍّ عسكري؛ وبالفعل، فقد أفسحت الحرب الصناعية في الحالة العربية - الإسرائيلية المجال - كما سنرى - للحرب وسط الناس.

كـــان الـــصراع على كشمير، الذي اندلع إثر استقلال الهند وتقسيمها إلى دولـــتين سنة 1947، وسيبقى مواجهةً على أرضٍ محددة ارتفعت ثلاث مرات إلى مـــستوى الـــصراع الاستراتيجي، وتحولت مراتٍ كثيرة إلى صراع على المستوى التكتيكي في المناوشات المحلية. لكن، بعد سنة 1998، عندما أجرى الطرفان تجاربهم النووية ليردع كلٌّ منهما الآخر، توقفت المناوشات إلى حدٍّ بعيد؛ وإن ارتفع التوتر مرة إلى مستوى المواجهة الاستراتيجية سنة 2002، عندما فجر متطرفون مدعومون من باكستان البرلمان الهندي. لكن التوترات هدأت وبدأ الطرفان من ثم مفاوضاتٍ

جديـــة حــــول الأرض المتنازع عليها، مدركين أن الحرب على النموذج القديم لا يمكن أن تجري إلا إذا قبل الطرفان كلاهما أو قبلت جميع الأطراف عدم اللجوء إلى الـــسلاح النووي. لقد كان لدى الهند وباكستان كلتيهما القوة البشرية والقاعدة الـــصناعية والميل الإيديولوجي إلى الحرب الصناعية على الطراز القديم. ولكن، لا أحـــد مـــنهما يستطيع ضمان عدم التصعيد إلى المستوى النووي. فوجدا نفسيهما بالـــتالي حبيـــسا مواجهةٍ استراتيجية، شبيهة جداً بالحرب الباردة، قد تكون الآن سائرةً نحو حلٍّ.

يـــدل عـــدد الموتى المرعب، المليون ونصف المليون، في ثماني سنوات خلال الحـــرب الإيرانية – العراقية بين عامَيْ 1980 و1988 على صراعٍ صناعيٍّ حقيقي، على الأقل من حيث القوة البشرية. وقد جرت كذلك على رقعة صغيرة نسبيّاً، هي أرض وادي دجلـــة والفـــرات التي يسهل الدفاع عنها، وفي ظروف تذكّر بالجبهة الغربية في الحرب العالمية الأولى. وقد التهمت حجوماً ضخمة من المعدات في فترة زمنية ممتدة، وكانت الدولتان كلتاهما مركزتين كلياً على الحرب وتسعيان للنصر. وبالـــرغم مـــن ذلك، أثبتت هذه الحرب صناعية الطابع أنها بلا نتائج عملياتية أو استراتيجية، وتلاشت في النهاية إلى تسوية.

يمكـــن كذلك النظر إلى حرب كشمير والحرب الإيرانية – العراقية كلتيهما علـــى أنهمـــا حربان صناعيتان من حيث الأهداف المادية لكلٍّ منهما؛ فقد كانتا حربين بين جيشين على أرض، لا على إرادة ومقاصد الشعب، أما المواجهة الكبرى الثالـــثة التي ارتفعت أحياناً إلى مستوى المواجهة العسكرية ذات الطبيعة الصناعية، فهـــي المـــواجهة العـــربية – الإسرائيلية؛ بالفعل، كما أشرت إليه في مستهل هذا الكـــتاب، ربمـــا كانت آخر المعارك التي ناورت فيها القوات المدرعة ضدَّ بعضها بعضاً، تلك التي جرت سنة 1973 على مرتفعات الجولان وصحراء سيناء. وبدأت المـــواجهة سنة 1947 وما تزال مستمرة. ولكن، وبالرغم من أنها بدأت كمواجهةٍ واضـــحة علـــى أهدافٍ مادية، فقد تطورت بعد ذلك إلى مواجهةٍ أعقد من ذلك بكـــثير على مقاصد، وسط الناس. هناك فترات قصيرة نسبياً ندعوها *حروباً*، لكن الـــصراع برمته منذ أن بدأ إلى الآن، كان فترة من القتل والعنف، لأن كل طرف

سعى لدفع غرضه بقوة السلاح. هذه العملية المتشابكة المعقدة هي من أكثر الأمثلة الساطعة للتفاعل بين المواجهة والصراع؛ وبالرغم من أنني أدرج هذه الفترة ههنا لما لهـــا من جذور في الحرب الصناعية، فإنها كلها من سنة 1947 إلى اليوم تضرب لنا مثلاً للنموذج الجديد للحرب.

وفي 29 نوفمـــبر ســـنة 1947، أقرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة خطةً لتقسيم فلسطين، نصت على إنشاء دولةٍ عربية ودولةٍ يهودية، ووضع القدس تحت الوصاية الدولية. واندلع قتالٌ عنيف على الفور عندماً رفضت الزعامة العربية المحلية الخطـــة رفـــضاً قاطعاً. وفي 15 مايو سنة 1948، تخلت المملكة المتحدة عن انتدابها علـــى فلسطين، وقبل ذلك بيوم، تحسباً له، أعلن ديفيد بن غوريون إسرائيل دولةً مـــستقلة. اعتـــرفت دولتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تلتهما دولٌ أخرى كـــثيرة، اعترافاً دبلوماسياً بإسرائيل. وأتى ردُّ الجامعة العربية - التي تأسست سنة 1945 لتنسيق السياسة بين الدول العربية - سريعاً. وبدأ العرب الفلسطينيون على الفـــور تقـــريباً، تـــدعمهم قواتٌ لبنانية وسورية وعراقية ومصرية وأردنية آنذاك، الأعمـــال العسكرية على الجيش الإسرائيلي حديث التشكيل. وجد الإسرائيليون أنفسهم في صراع مع عرب الجامعة العربية، الساعين لحلٍّ استراتيجي بقوة السلاح؛ هو تدمير دولة إسرائيل.

ففـــي الـــنهاية، نجح الجيش الإسرائيلي في ردِّ جيوش الدول العربية المجاورة وتـــأمين حدوده من خلال ثلاث عمليات هجومية رئيسية، في سنة 1949 وقعت إســـرائيل اتفاقـــيات وقـــف إطلاق نار منفصلة مع مصر ولبنان والأردن آنذاك وســـوريا. مكنت النجاحات على المستوى العملياتي إسرائيل من رسم حدودها، التي شملت 70% من فلسطين التي كانت تحت الانتداب بدلاً من 55% التي منحتها إياهـــا الأمـــم المتحدة في خطة التقسيم. ودخلت مصر قطاع غزة وكذلك دخل الأردن الـــضفة الغـــربية. وبالرغم من النصر العملياتي لإسرائيل، لم يحقق أيٌّ من الطـــرفين حسماً استراتيجياً، وعاد الوضع إلى حالة المواجهة الاستراتيجية. ولكنها كانـــت مواجهة قائمةً على صراعات تكتيكية مع محاولة كل طرف الإغارة على الطـــرف الآخـــر عبر الحدود. وفي سنة 1956، ارتفع عدد المناوشات بين إسرائيل

ومــصر، مــع قيام الفدائيين المصريين غير النظاميين بغارات متكررة على الأراضي الإســرائيلية وردَّ إســرائيل بشنِّ غاراتٍ على الأراضي المصرية. حاصرت مصر، بــزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، خليجَ العقبة وأغلقت قناة السويس أمام الملاحة الإسرائيلية. وفي يوليو من ذلك العام، أمم عبد الناصر القناة. وهي ممر بحري حيوي إلى الشرق، كانت حصة البريطانيين فيه 44%. وبقيامه بذلك وسع ورفع المواجهة إلى المستوى الاستراتيجي لتشمل بريطانيا وفرنسا، وقد خشي الفرنسيون أن يؤدي إغلاق الممر المائي إلى توقف شحنات البترول إلى أوروبا الغربية من الخليج العربي. وفي الأشــهر التي تلت ذلك، وعلى خلفية أحداث معقدة، دخلت إسرائيل وفرنسا وبــريطانيا في حلف سري، مخططةً لحلِّ المواجهة باسترداد قناة السويس وتقليص منطقة النفوذ العسكريّ المصري.

وفي 29 أكتوبــر ســنة 1956، غزت إسرائيل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وتقدمت بسرعة نحو القناة. شنت بريطانيا وفرنسا عملية Musketeer لإعادة فتح القناة عنوةً في 31 أكتوبر؛ فردَّ عبد الناصر بإغراق السفن الأربعين جميعاً التي كانت في القناة آنذاك. مغلقاً إياها أمام الملاحة حتى أوائل سنة 1957. وفي 5 نوفمبر سنة 1956، شــنت القــوات البريطانية والفرنسية المجوقلة والبرمائية هجوماً استولت به على القناة. كانت العملية حاسمة لكن كان ينقصها السياق الاستراتيجي، وسرعان مــا تحولت إلى كارثة سياسية ودبلوماسية. فتعرض البريطانيون والفرنسيون لانتقادٍ شــديد من دول العالَم الثالث والاتحاد السوفياتي. كذلك، وفيما أدانت الولايات المتحدة القمع السوفياتي للمجر الذي حصل في الوقت نفسه، رفضت إدانة الأعمال المحــرجة لحليفــيها الأوربيَّيْن الرئيسيْن في مصر. وفي سياق الحرب الباردة، خشي الأميركــيون كــذلك مــن احتمال تصعيد المواجهة، لا سيما بعد تدخل الاتحاد الــسوفياتي إلى جانب مصر. وبممارسة ضغطٍ مالي ودبلوماسي كبير، فرضت إدارة إيزنهاور وقفاً للنار على بريطانيا وفرنسا، وانسحبت القوات الغازية في مارس سنة 1957. وحلت محلها قوة طوارئ الأمم المتحدة الأولى (UNEF I)، أول قوة حفظ ســلام للأمم المتحدة، شكلتها أول جلسة خاصة طارئة للجمعية العمومية عقدت مــن 1 إلى 10 نوفمبر سنة 1956. لم تكن السويس حرباً، بل عمليتين عسكريتين

شنتهما إسرائيل ثم بريطانيا وفرنسا. وقد هزمت الأخيرتان في المواجهة مع مصر، لأن القوة لم يكن لها جدوى في السياق الذي استخدمت فيه. استخدمت القوة استراتيجياً بغرض تغيير مقاصد عبد الناصر، بل لتغييره واستبداله برئيس أكثر مرونة. وفشل هذا الأمر. أما عملياتياً، استخدمت القوة لاحتلال القناة والاحتفاظ بها. تحقق الهدف الأول من هذين الهدفين العملياتيين و لم يتحقق الثاني، لأن حطام أربعين سفينة لا يوفر ممرّاً مائيّاً حرّاً ومفتوحاً. كان السياق الاستراتيجي اللازم لإعطاء هذه الأعمال قيمة – والذي كان من شأنه ترجمة الهدف المادي باحتلال القناة على أثر تحقيق الهدف الاستراتيجي المرن المتمثل بتغيير المقاصد – مفقوداً. على الجانب الآخر، تحررت إسرائيل من ضغط المواجهة على المستوى الاستراتيجي ومع تمركز قوة الأمم المتحدة تحررت أيضاً من الصراعات التكتيكية في سيناء. إلى هذا الحدّ، كان استخدامها القوة ناجحاً لأن أهدافها في المواجهة والصراع كانت ذات صلة بالاحتفاظ بأراضي الدولة؛ وقد تحقق لها هذا.

في مايو سنة 1967، طلبت مصر سحب قوة طوارئ الأمم المتحدة الأولى وبدأ عبد الناصر على الفور نشر الجيش من جديد في سيناء. ثم أغلق مضيق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، محاصراً بذلك ميناء إيلات في الطرف الشمالي من خليج العقبة. اتخذ الإسرائيليون هذا الأمر ذريعةً للحرب، وكانوا كذلك واقعين تحت التهديد السوري من الشمال. فشلت المفاوضات مع الولايات المتحدة في إعادة فتح مضيق تيران. واستعدت سوريا ومصر للحرب، لكن إسرائيل شنت هجوماً استباقياً؛ ففي 5 يونيو سنة 1967، دمرت القوة الجوية الإسرائيلية القوة الجوية المصرية؛ وسيطرت على الأجواء بقية أيام الحرب. وخلال أيام أحرزت القوات الإسرائيلية نجاحاً مدهشاً؛ ففي العملية الجنوبية، احتلت غزة وسيناء حتى الضفة الشرقية لقناة السويس؛ وفي الوسط انتزعت القدس والضفة الغربية من أيدي الأردنيين. وفي العملية الشمالية، انتزعت من السوريين مرتفعات الجولان التي تشرف على الممرات الشرقية إلى بحيرة طبريا. وفي 11 يونيو، وقع وقف لإطلاق النار وانتهت حرب الأيام الستة؛ لكن المواجهة استمرت. أحرزت إسرائيل سلسلةً من الانتصارات العملياتية المذهلة؛ وكان تدريب الجيش الإسرائيلي، وتنظيمه، وتجهيزه نماذج للتنفيذ الناجح للحرب الخاطفة. فدمرت القوات

المعادية تدميراً. ولم تحمِ إسرائيل نفسها باستراتيجية الدفاع الهجومي فحسب بل توسعت، فازدادت مساحتها أربع مرات وضمت نحو مليون عربي في الأراضي المحتلة حديثاً. وفرَّ نحو 300,000 فلسطيني إلى الأردن، حيث أسهموا في الاضطراب المتنامي. فهؤلاء الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وفي مخيمات اللاجئين، كانوا في غالبيتهم العظمى سيصبحون مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، التي تأسست سنة 1964، ودعا ميثاقها سنة 1968 إلى إزالة إسرائيل. وبعد الحرب، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، الذي دعا إلى إقامة سلام عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة العيش بسلام وإلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. وقد أصبح النصُّ الأساس للعلاقات الإسرائيلية - العربية.

أعادت الانتصارات العملياتية الإسرائيلية وضع المواجهة الاستراتيجية الذي كان قبل الحرب، وإنْ باختلافٍ عميق، هو أن إسرائيل أصبحت الآن في مواجهة ناس لا في مواجهة دول معروفة. وبما أن لبَّ المواجهة بين إسرائيل والعرب كان - وما يزال إلى حدٍّ ما - وجود الدولة اليهودية ذاتها. فقد كان كافياً قبل حرب الأيام الستة أن تكون لدى إسرائيل استراتيجية بقاء لتوفير السياق لجميع أعمالها العسكرية؛ أي الهجوم، أو المعاقبة إن هوجمت، على أي وكل تهديد لحقّ اليهود في الوجود في دولة خاصة بهم، والقيام بهذه العمليات داخل وخارج حدود الدولة. كانت الأهداف العسكرية لهذه الاستراتيجية هزيمةً وردع هجمات رجال العصابات، أو هزيمة القوات العربية المجاورة. لكن بعد الحرب، لم تعد هذه الأهداف البسيطة والمادية كافية. لأن المواجهة ستتحول سريعاً في جانبٍ كبيرٍ منها إلى منافسة مع شعب آخر، لا مع دولة محددة، على وجوده في أرض إسرائيل نفسها. كان الفوز باختبار القوة مفيداً جداً حتى هذه المرحلة، لكن من الآن فصاعداً، بالمواجهة الجديدة مع الشعب الفلسطيني، يجب أن يصبح الفوز بصراع الإرادات الهدف الأسمى. وبالتالي، بدءاً من سنة 1967، احتاجت إسرائيل إلى استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه المواجهة، ولنتذكر - وهو ما لم يفعله الإسرائيليون منذ سنين طويلة - ما تعلمه الآباء المؤسسون للجيش الإسرائيلي من أصولهم التي تعود إلى زمن الانتداب البريطاني؛ أن المحتلة أرضه ومن يملك المبادرة العسكرية.

للسنوات الستة التالية تواصلت المواجهة بين إسرائيل وبين جيرانها العرب والفلسطينيين، لكن بدأت تبدي ما يدل على أنها ستصبح جزءاً من مواجهة الحرب الباردة الأكبر. استطاعت مصر بفضل إمدادات الاتحاد السوفياتي وخبرائه استعادة ما خسرته مادياً في حرب الأيام الستة أسرع بكثير مما كان متوقعاً، وفيما بين 1968 و1970، نشبت حرب استنزاف بين مصر وإسرائيل: حالة انتقال متواصل من المواجهة إلى الصراع على المستوى التكتيكي. تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في 7 أغسطس سنة 1970. وتوفي عبد الناصر في سبتمبر وخلفه في المنصب نائبه، أنور السادات، الذي احترم وقف إطلاق النار لكنه أبقى في ذهنه حلم عبد الناصر بتحرير القناة. وفي 6 أكتوبر سنة 1973، يوم الغفران في التقويم اليهودي، شنت مصر وسوريا عملية *بدر*، وهي هجوم مفاجئ منسق على إسرائيل. وكما تقدم، كان هدف السادات من شنِّ العملية إنتاج وضع يمكن أن تجري فيه المفاوضات لصالح مصر. هاجمت القوات السورية التحصينات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان، بينما هاجمت القوات المصرية التحصينات على طول قناة السويس وفي شبه جزيرة سيناء. أما على مرتفعات الجولان، واجهت نحو 108 دبابات إسرائيلية هجوماً ضارياً من 1,400 دبابة سورية. وعلى قناة السويس، تعرض مئات من المدافعين الإسرائيليين إلى هجوم 80,000 جندي مصري. خسر الجيش الإسرائيلي، الذي أخِذ على حين غرة، منذ البداية أرضاً وفقد الكثير من جنوده. وقد ساندت تسع دول عربية على الأقل المجهود الحربي المصري - السوري بتقديم الطائرات والدبابات والجنود والمال.

عبأت إسرائيل احتياطها وشنت - بمساندة الولايات المتحدة، التي أقامت جسراً جوياً لتزويد إسرائيل بالإمدادات والمؤن الضرورية - سلسلةً من الهجمات المضادة. وعندما طلِب وقف إطلاق النار، كان الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى مشارف دمشق وعبر قناة السويس وحاصر الجيش الثالث المصري. وبالرغم من النجاح المطلق للجيش الإسرائيلي في ميدان القتال، فقد اعتبرت الحرب فشلاً دبلوماسياً وعسكرياً لإسرائيل، حيث سقط لها فيها نحو 2,700 جندي في ميدان القتال. وفي مصر وسوريا، وبالرغم من أنهما بالكاد نجتا من الانهيار العسكري،

اعتبرتا حرب أكتوبر نصراً؛ فقد دمر خط بار ليف المنيع على طول قناة السويس، وحصل الجنود المصريون على موطئ قدم على الضفة الشرقية للقناة، وتعرضت القوى الجوية الإسرائيلية لخسائر جسيمة. وتحطمت أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر في سيناء ومرتفعات الجولان. انتصر الجيش الإسرائيلي مرة أخرى عملياتياً وحافظ على حدود الدولة؛ ومع ذلك ظلت المواجهة الاستراتيجية قائمة لم تحلّ. كذلك، أظهرت المعارك الضارية حدود الحرب الصناعية حتى لإسرائيل، وهي مجتمع مستعد لخوضها؛ إذ لم يكن لديها من القوة البشرية ما تستطيع استهلاكه بمعدلات صناعية، ولم تكن هناك معدات وذخائر لإمداد القتال بمعدلٍ كثيف لمدة طويلة. احتاج كلٌّ من الطرفين إلى سنده وهما: الاتحاد السوفياتيّ والولاياتُ المتحدة، على التوالي، لدعم مجهوده الحربي. وبالرغم من أن القوتين العظميين بدتا راغبتين في التعاون لمصلحتهما المتصلة بالحرب الباردة، وكانتا كذلك حذرتين لأنه كان واضحاً أن هذه مواجهة يمكن أن تخرج عن السيطرة، مؤثّرةً على الشرق الأوسط بأكمله وربما على ما هو أبعد من ذلك، ومهددةً كذلك إمدادات النفط. وبالتالي، كانت القوتان العظميان ممسكتين بزمام العرب والإسرائيليين، معيدتين الصراع إلى مواجهة أكثر قابليةً للإدارة. وفي الأشهر التي تلت يوم الغفران، شنّ وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر حملةً دبلوماسية للمساعدة على تثبيت الوضع في الشرق الأوسط. وفي 8 يناير سنة 1974، وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية فك اشتباك عسكري أولية. فاستعادت مصر السيطرة على جميع أراضي الضفة الغربية لقناة السويس والضفة الشرقية للقناة كاملة. أما إسرائيل، فبالرغم من انسحابها ثلاثة عشر ميلاً شرقي القناة، تركت لها السيطرة على ما تبقى من سيناء، بما في ذلك شرم الشيخ، التي تتحكم بمضيق تيران. ثم وقعت اتفاقية فكّ اشتباك مصرية - إسرائيلية ثانية في جنيف في سبتمبر سنة 1975، أخلت إسرائيل بموجبها أراضي وأصولاً مصرية أخرى. كذلك نجح هنري كيسنجر في التوصل إلى اتفاقية فكّ اشتباك بين سوريا وإسرائيل في مايو سنة 1974، منهياً بذلك مبارزاتٍ بالمدفعية دامت واحداً وثمانين يوماً على جبهة الجولان. وانسحبت إسرائيل من الأراضي التي استولت عليها سنة 1973، ومن بعض الأراضي التي كانت تحتلها من

أيــام حـــرب الأيام الستة، ومنها بلدة القنيطرة. ومنذ ذلك الحين، والخط الفاصل تحرسه قوة من الأمم المتحدة، بالرضى الظاهر للطرفين.

وخلال السنوات الستة التالية، وبالمشاركة الفاعلة للدبلوماسية الأميركية أنهت إســرائيل ومصر مواجهتهما الاستراتيجية الطويلة. وفي نوفمبر سنة 1977، سافر الرئيس السادات إلى القدس، في أول زيارة لرئيسٍ عربي إلى إسرائيل. وقد أطلقت هذه الزيارة مباحثات سلام بين إسرائيل ومصر، استمرت على نحوٍ متفرق من سنة 1977 إلى سنة 1978، عندما توصل الطرفان إلى اتفاق في مجالين. وافقت إسرائيل علــى الانــسحاب من كل سيناء خلال ثلاث سنوات، وتفكيك قواعدها الجوية قرب خليج العقبة وبلدة يميت. ووعدت مصر بإقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ كاملة مع إســرائيل، والسماح للسفن الإسرائيلية بعبور قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة. أما الاتفاق الثاني، فكان إطاراً لإجراء مفاوضات ترمي إلى إقامة حكمٍ ذاتي بالــضفة الغــربية وغزة لحلِّ القضية الفلسطينية. وأدت هاتان الاتفاقيتان إلى سلامٍ تفاوضــي بــين إسرائيل ومصر سنة 1979، فقد كان الأول بين إسرائيل وأيٍّ من جيرانهــا العــرب. ونظير جهودهما في هذا السبيل، منح السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن جائزة نوبل للسلام لسنة 1978. لكن، في العالم العربي، رأى كثير، في اعتراف السادات بإسرائيل وشقه الصف العربي خيانة. فاغتيل سنة 1981.

وفي هـــذه الأثناء، كانت المواجهة مع الشعب الفلسطيني تتجلى أكثر فأكثر. فأســست مــنظمة التحرير الفلسطينية لها في لبنان قاعدة، بعد أن قامت بسلسلة هجمات على إسرائيليين في الخارج، منها قتل أحد عشر رياضياً إسرائيلياً في دورة الألعــاب الأولمبــية في ميونيخ سنة 1972 وخطف إحدى طائرات شركة الطيران الفرنسية إلى عنتابة سنة 1976. ومن قواعدهم على الحدود الجنوبية، شنَّ المقاتلون الفلــسطينيون هجمــاتٍ مــتقطعة عبر الحدود على أهداف عسكرية ومدنية في إسرائيل. وفي مارس سنة 1978، إثر اختطاف الفلسطينيين حافلةً إسرائيلية، شنَّت إســرائيل هجوماً كبيراً على جنوب لبنان، حملت الحكومة الأميركية على إصدار بــيانٍ رسمــي تعبر فيه عن قلقها على *وحدة الأراضي اللبنانية*. وفي 19 مارس سنة 1978 تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 425 الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل،

وتشكيل قوة حفظ سلام دولية لجنوب لبنان، وهي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان [UNIFEL]، وما تزال هذه القوة قائمةً في لبنان إلى اليوم. بقيت قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان نشيطة، واستمرت دورة الهجمات والهجمات المضادة عبر الحدود. وفي سنة 1982، غزا الجنود الإسرائيليون لبنان للمرة الثانية. وكانت الأهداف العملياتية الإسرائيلية، هي تدمير القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان وإنشاء منطقة أمنية عازلة هناك. أما الأهداف العسكرية الاستراتيجية فكانت القضاء على السيطرةً العسكرية والسياسية والاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية على لبنان، وطرد القوات السورية منه، لتسهيل توقيع لبنان اتفاقية سلام مع إسرائيل تنهي المواجهة على حدودها.

في 6 يونيو سنة 1982، أطلقت عملية سلام طبرية. وصل الجنود الإسرائيليون إلى بيروت ثم حاصروا المدينة، حيث يقع مقر منظمة التحرير الفلسطينية. قمع الإسرائيليون محاولات السوريين المتمركزين هناك إبطاء تقدمهم، وآثر البلدان ألا يتخطيا المستوى التكتيكي للصراع. وفي أغسطس سنة 1982، تفاوض السفير فيليب حبيب، المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، على انسحاب ياسر عرفات وقوات منظمة التحرير الفلسطينية التابعة له من لبنان إلى تونس. وأنشئت قوة متعددة الجنسيات [MNF] للإشراف على الانسحاب، الذي أنجِز بسرعة في 10 سبتمبر، وتوفير الحماية لمن بقي في لبنان من المدنيين الفلسطينيين. وبعد بضعة أسابيع تدهور الوضع. ففي 15 سبتمبر، احتل الجيش الإسرائيلي الجزء الغربي المسلم من بيروت بعد اغتيال الرئيس بشير الجميّل، الرئيس المسيحي للبنان المنتخب حديثاً الذي كانت إسرائيل تأمل في التوصل معه إلى تسوية. وبعد يومين، ارتكبت مذبحةً راح ضحيتها مئات الفلسطينيين في مخيمين كانا تحت الحراسة الإسرائيلية هما صبرا وشاتيلا. وبما أن الولايات المتحدة تعهدت لعرفات بأن تقوم إسرائيل بحماية المدنيين الفلسطينيين الباقين في بيروت بعد انسحاب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية، ورتب الرئيس ريغان بسرعة لعودة القوة العسكرية متعددة الجنسيات لتوفير مستوىً ما من الحماية.

في خريف عام 1982، كانت هناك مفاوضات جارية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان حول انسحاب القوات الإسرائيلية وشروط اتفاقيةٍ محتملة بين لبنان

وإسرائيل. وفي مايو سنة 1983، وقّع لبنان وإسرائيل على اتفاقية تنهي حالة الحرب بين البلدين وتنص على انسحاب تدريجي لإسرائيل من لبنان، لكن سوريا رفضت مناقشة انسحاب جنودها من لبنان. وفي يونيو سنة 1985، سحبت إسرائيل من لبنان معظم ما تبقى من جنودها فيه، تاركةً في جنوبه قوةً إسرائيليةً صغيرة وميليشيا تدعمها إسرائيل، وهذا ما دعي بجيش لبنان الجنوبي. أقامت هذه القوات منطقةً أمنيةً عازلة عرضها ثلاثة إلى خمسة أميال على طول الحدود اللبنانية - الإسرائيلية لحماية إسرائيل من الهجمات التي تشنُّ عليها من لبنان.

فشلت إسرائيل في حلِّ المواجهة الاستراتيجية باستخدام القوة. ومنذ البداية، بدت عملياتها ناجحة، وسارت الاشتباكات التكتيكية كلها لصالح إسرائيل، لكن الانتصارات التكتيكية لم ترَّقَ إلى مستوى النجاح الاستراتيجي. لقد تطور الجيش الإسرائيلي على مرِّ السنين كقوة تهجم بسرعة لتهزم من يهدد حدود إسرائيل، وشنَّ خلال تاريخه غارات تكتيكية وقائية أو عقابية على من يشنُّ غارات على مستوطنيها، اشترك فيها الجيش كله أحياناً في إحراز النجاحات العملياتية، كما في سنوات 1948 و1956 و1967 و1973. لكن في سنة 1982، في لبنان طلب من الجيش الإسرائيلي تحقيق أهداف استراتيجية تتعلق بمقاصد خصومه لا بقواهم. فدخلت قواته محاربةً في مسرح عملياتٍ معقد بين حكومة عاجزة وأناسٍ يتنافسون على الحكم. وقد تضمن هذا المسرح كذلك قوات دولةٍ أخرى، هي سوريا، كانت إسرائيل في مواجهة معها بالفعل، والفلسطينيين الذين لا دولة لهم والذين كانت وإياهم في مواجهةٍ أخرى. لم تشتبك أيٌّ من هذه القوات المناوئة للجيش الإسرائيلي معه على المستوى العملياتي، بينما كانت الأهداف التكتيكية وطريقة تحقيقها تفشل في الارتقاء إلى النجاح الذي تمنته إسرائيل على مستوى مسرح العمليات. أما في إسرائيل، فلم يحظَ غزو لبنان بالدعم الشعبي الذي حظيت به العمليات السابقة الكبرى خارج الدولة، بينما بدا الجيش الإسرائيلي لأعدائه أقل تهديداً مما كان. فلقد أعاقت تضاريس لبنان الوعرة أولاً تلك الآلة المدرعة المدهشة ثم، بعد أن علقت مقدمتها بقوة في مناطق مدينة بيروت، بدت أكثر ضعفاً مما توقع مقاتلو الشوارع. ومن المنظور الدبلوماسي، لم يشهد العالم أجمع هذه المرة شعباً

قليل العدد يدافع عن نفسه بل لاعباً إقليمياً قوياً يتدخل ويزيد الوضع الخطر في الأصل خطورة.

أما بعد 1982، بقيت إسرائيل في مواجهاتٍ مع خصومها، مع بقاء من لهم دول على حدودها في حالة استقرارٍ نسبي لكنْ على ازدياد في كثافة السكان لديهم. وفي ديسمبر سنة 1987، انفجر بركان الإحباط الفلسطيني الجماعي في ثورةٍ شعبية ضد الحكم الإسرائيلي فيما عرف *بالانتفاضة*، اشتملت على مظاهراتٍ وإضرابات وشغب وأعمال عنف. تطورت الانتفاضة، التي انفجرت عفوياً أول الأمر، لتصبح عصياناً منظماً. وصار إلقاء الشباب والصبية الحجارة على قوات الأمن الإسرائيلية، والمدنيين الإسرائيليين، وصورة الجنود الإسرائيليين المدججين بالسلاح والمحتمين بعرباتٍ ثقيلة التسليح، يضربون على الغالب موقفين معزولين عزلاً رموزَ *الانتفاضة*. وخسر الجيش الإسرائيلي - المدرب والمنظم لتحقيق أهداف صلبة في صراعاتٍ ومواجهاتٍ مع دول - كثيراً من الاشتباكات التكتيكية وكلَّ مواجهةٍ له مع استراتيجية التحريض ودعاية العمل البطولي للانتفاضة، على المستويين العملياتي والاستراتيجي.

لم تكن القوة مناسبةً لغرضها الجديد. خذ المشاة، مثلاً، وهو سلاحٌ كان دوماً وما يزال يهدف إلى الاشتباك مع العدو وتدميره. لكن المشاة في زمننا هذا يُحملون غالباً إلى ميدان القتال على عرباتٍ مدرعة لمماشاة سرعة المعركة التي تخاض بالدبابات والطائرات ووسائل الاتصالاتً الحديثة. وهم محميون في هذه الرحلة إلى أهدافهم. لكن في حالة *الانتفاضة* - وفي أمثلةٍ أخرى كثيرة للحرب وسط الناس - أين هو العدو الذي يراد للمشاة أن تشتبكَ معه وتدمره؟ فمن الناحية التكتيكية، كان العدو هو الثوار من الشعب الفلسطيني؛ لكنهم من الناس وبينهم. ولو كان كل فلسطيني سيعامل كعدو ويُخضَع لتقنيات الاشتباك القريب، فإن كل فلسطيني سيصبح بلا شك عدوك. كان أمام الإسرائيليين خياران؛ فإما القيام بعمليات بحث موجهة باستخبارات دقيقة عن العدو في بيئاتٍ معادية جداً، أو التدمير الجماعي. وباتخاذ الجيش الإسرائيلي الخيار الأول، وهو نقطة القوة الكبرى لديه، لم يكن هناك كبير قيمة لحشده المدرع القابل للتحريك وقوته النارية؛ فأصبح معتمداً بدلاً

مـــن ذلك على المشاة، وهو سلاح لم يُختر و لم يدرب و لم يجهز لهذه المهمة. على مـسرح الحـــرب وسط الناس، كان جمهور النظارة يرى قوةً محتلةً وحشية تقمع الـــرغبة المـــشروعة للـــناس في حكم أنفسهم. وبالرغم من ذلك، بدأت إجراءات إســـرائيل التكتيكـــية للـــتعامل مع هذه المواجهة تؤتي أكلها، لكن لمّا لم يكن لها اســـتراتيجية ســـوى العودة إلى الوضع الراهن ولافتقارها إلى خطةٍ شاملة لمسرح العمليات أو الحملة ترشدها إلى اختيار الأهداف وتترجم النجاحاتَ التكتيكية إلى نصر، فقد أخمدت المواجهة بدلاً من حلّها.

كانت الانتفاضة ملفتة للنظر من حيث القدرات التنظيمية لقادتها. وقد أدت الملاحقـــة الإسرائيلية الناجحة لهؤلاء القادة إلى إضعاف قدرتها على مقاومة تحدي المـــنظمات الفلسطينية الأخرى كحماس والجهاد الإسلامي، اللتين كانتا منظمتين إســـلاميتين أصـــوليتين - بعكـــس منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية الوطنية - تدعـــوان إلى الـــتدمير الكامـــل للدولة اليهودية. وفيما بين عامَيْ 1989 و1992 حصدت *الانتفاضة الداخلية* بين الفصائل المتعارضة أرواح مئات الفلسطينيين. وفي 1992، بعـــد أن وضـــع معظـــم أعضاء القيادة الفلسطينية خلف القضبان، بدأت الانتفاضـــة تتلاشـــى. وبالـــرغم مـــن ذلك، كان لها أثرٌ واضح على الرأي العام الإســـرائيلي وعملية صنع السياسة الإسرائيلية في العقد التالي، بإحداثها الدافع إلى مفاوضات السلام التي ستجري في السنوات التالية. منحت *الانتفاضة* الفلسطينيين هويةً لم يمتلكوها من قبل سواءٌ في عقولهم هم أم عقول الآخرين حول العالم، كما منحتهم ثقةً بالمقاومة وتأكيد هويتهم من خلال العمل العسكري. كذلك أوجدت كادراً من الناشطين، بعضهم ذوو أراء متطرفة جداً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانـــوا أســـياد أنفسهم لا خدّاماً لوكالات خارجية في الشتات الفلسطيني أو في دولٍ عـــربية. وقد انعكس هذا في مؤتمر مدريد الذي انعقد سنة 1991 بعد حرب الخليج، عندما جُمع أطراف الصراع والشرق الأوسط الأوسع معاً لرسم مسارات السلام؛ وقد مثّل منظمة التحرير الفلسطينية فيها فلسطينيون مدنيون أنابتهم المنظمة عنها. حسِب الفلسطينيون أنهم ربحوا صراع الإرادات مع الإسرائيليين؛ ففي ظنهم أن أعمالهم قوّضت إرادة الشعب الإسرائيلي على مواصلة السير في درب الصراع.

كانـــوا على صواب في أن الرأي العام الإسرائيلي تعرض لتغير عميق، وبات يفضل الحلّ التفاوضي على الصراع المستمر. لكنهم أخطأوا كذلكً لأن النصر في صراع الإرادات لم يجلب لهم نصراً في اختبار القوة؛ فكانت إسرائيل ما تزال تمتلك جيشاً صـــناعياً ذا قوةٍ حاشدة، وكانت ما تزال ترى فيه الوسيلة لتحقيق غاياتها السياسية بشكلٍ مباشر.

اســـتمرت المـــواجهة العـــربية - الإسرائيلية بكل تعقيدها. وبفضل جهود دبلوماســـية دولية كبيرة وإرادة التفاوض، توصل الأردنيون والإسرائيليون إلى حلٍّ لمواجهـــتهم، ووقعـــوا اتفاقية سلام في 26 أكتوبر سنة 1994. واستمر الوضع في جـــنوب لبنان على حاله من الصراع التكتيكي، الذي يبدؤه عادةً حزب الله الذي يعمــــل من الأراضي اللبنانية. وبقيت مرتفعات الجولان بأيدي الإسرائيليين مع قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة تحافظ على حالة الاستقرار. كذلك تحركت المواجهة مع الــشعب الفلــسطيني، كمـــا يـــبدو، نحو الحلّ. وفي أواسط سنة 1992، اتصل الإســـرائيليون بالمديـــر النرويجي لمعهد أبحاث السلام الأوروبي لإدارة سلسلةٍ من المباحـــثات الـــسرية غير الرسمية بين أكاديميين إسرائيليين وثلاثة رسميين كبارٍ من منظمة التحرير الفلسطينية. وبدأت المباحثات في أوسلو في يناير سنة 1993، بهدف وضـــع مـــسودة وثيقة غير رسمية تحدد المبادئ الأساسية لصنع سلامٍ مستقبلي بين الإســـرائيليين والفلسطينيين. وقد جعلت هذه الرغبة في التفاوض إمكانية التسوية ممكـــنة. فخـــرجت اجـــتماعات أوســـلو، التي رُفع مستواها لتشمل دبلوماسيين إســـرائيليين كـــباراً ووزيـــر الخارجية النرويجي يوهان يورغن هولست، باتفاقات أوسلو، التي وقّعت في واشنطن في سبتمبر سنة 1993. تضمنت الاتفاقات مجموعة مـــن المبادئ العامة المتفق عليها بين الطرفين حول فترةٍ انتقالية مدتها خمس سنوات مـــن الحكـــم الـــذاتي للفلسطينيين. وأجلت مسائل الوضع النهائي إلى مفاوضاتٍ لاحقـــة، تبدأ ليس أبعد من السنة الثالثة من الفترة المؤقتة. اعترفت منظمة التحرير الفلـــسطينية بحـــق دولة إسرائيل في الوجود بسلامٍ وأمن، وأعلنت كذلك التزامها بعملـــية ســـلام الـــشرق الأوسط ونبذت استخدام الإرهاب. في المقابل، اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثلاً للشعب الفلسطيني، وأعلنت رغبتها في

إجـــراء مفاوضـــات مع المنظمة في إطار عملية مدريد لسلام الشرق الأوسط. وفي مايو سنة 1944، في القاهرة، وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاق غزة - أريحـــا، الـــذي أدى إلى قيام السلطة الفلسطينية [PA]. وبدا وكأن شروط حلٍّ المـــواجهة الاســـتراتيجية قـــد قامت. لكن بناء المستوطنات اليهودية ونشرها في الأراضـــي المحـــتلة تواصل، وواصلت المنظمات تطوير عملياها وسط الفلسطينيين. والأســـوأ مـــن ذلك، تعذر الفوز بعقول الناس على الطرفين؛ فلم يدعموا من كل قلوبهم تطور الاتفاقات؛ أي التفاهمات إلى اتفاقيات. وفي نوفمبر سنة 1995، اغتيل رئـــيس وزراء إسرائيل، إسحق رابين، على يد متطرفٍ إسرائيلي. فكان ذلك بداية انحدارٍ سريع إلى المواجهة.

أمـــا علـــى الحـــدود مع لبنان، استمر الصراع التكتيكي بسيلٍ متواصل من الـــضحايا الإســـرائيليين دون أن تكسب إسرائيل منه شيئاً إلا الإبقاءَ على احتلال مـــنطقةٍ أمنـــية. كانـــت هـــناك حركة قوية صادرة من داخل إسرائيل تدعو إلى الانـــسحاب، ووقـــف سيل ضحايا الاحتلال، والوقوف عند الحدود المعترف بها للدولـــة. وكـــان لبنان يتعافى من حربه الأهلية، وقد كان هناك ضغطٌ دولي على إســـرائيل لاحترام حدوده. سحبت إسرائيل قواها في النهاية سنة 1999، وانتهت المـــواجهة الاســـتراتيجية مـــع لبـــنان. لكنها ظلت قائمة مع سوريا وحزب الله والمـــنظمات القائمة في فلسطين. وفي الأراضي الفلسطينية، كان هناك إحباطٌ عام متصاعد من فساد السلطة الفلسطينية وقلة كفاءها الإدارية؛ وكان هناك في الوقت نفسه غضبٌ وإحباط من استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية بالرغم من وعود إيقافـــه. وكانت الثقة في قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن على حدودها والتعامل مع الجماعات المسلحة التي تعمل من داخل أراضيها تتضاءل في إسرائيل. ولكـــن، مـــع كل غارة كان يقوم بها الجيش الإسرائيلي لتأمين إسرائيل أو يفرض إجـــراءً أو آخـــر باسم الأمن، كانت تقوى صورته السلبية في عقول الفلسطينيين والعـــالم. وأصبحت بطءُ السلطة الفلسطينية عرجاء أكثر فأكثر واكتسبت الفصائل في داخلها سلطةً أكبر. وعَرف عرفات، إن لم يكن عرف من قبل - كيف يتجنب قـــبول هوية دولةٍ لشعبه، لأن قبول ذلك كان يعني قبول مسؤوليات الدولة؛ وهي

مسؤولياتٌ لم يكن هو ولا سلطته الفلسطينية قادرين على تحملها حتى لو أرادا ذلك.

في سبتمبر سنة 2000، زار السياسي الإسرائيلي اليميني آرييل شارون جبل الهيكل، ففجر بزيارته *انتفاضةً* ثانية. وخلال يومين انتشرت من فلسطين إلى إسرائيل. وأنشب العنف أظفاره فيهما معاً، بهجمات في إسرائيل وردود ثأرية وإجراءاتٍ أمنيةٍ صارمة من الجيش الإسرائيلي في الأراضيً الفلسطينية. وبلغتْ حدَّة المواجهةً الجديدة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي حدَّ الصراع على المستوى التكتيكي، دون أن يستطيع أيٌّ من الطرفين تحويل النجاحات التكتيكية لصالحه على المستوى العملياتي أو الاستراتيجي. ومما لا شك فيه، أن إسرائيل حسّنت أمن شعبها بنجاحاتها التكتيكية، لكنها بقيامها بذلك عززت رأي أولئك الذين يراقبون المسرح والفلسطينيين بأنها دولة محتلة وحشية. كذلك وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، عزز الفلسطينيون باستخدامهم العنف في عصر ما بعد 11 سبتمبر، الصور السلبية عن أنفسهم لا سيما في الولايات المتحدة التي اتجهت للحرب على الإرهاب. وفي النتيجة نشأت حالةٌ من التعادل بين الطرفين إذ لم يفز أيٌّ منهما بصراع الإرادات؛ واستمرت حتى بعد أغسطس سنة 2005، عندما انسحبت إسرائيل من غزة من جانبٍ واحد وانتخبت حماس ديموقراطياً في الأراضي الفلسطينية في يناير سنة 2006. أنتج هذا وضعاً تسيطر فيه حركتان أصوليتان لا تعترفان بحق إسرائيل في الوجود – هما حماس وحزب الله – على منطقتين من مناطق حدود إسرائيل المعترف بها دولياً؛ وهما غزة ولبنان. واصلت كلتا المنظمتين هاتين مهاجمة إسرائيل عبر الحدود، عادةً بإطلاق صواريخ على أهداف مدنية. كانت هذه الهجمات تواجه ردّاً سريعاً وعقابيّاً من إسرائيل؛ التي تهجم كذلك على الأراضي الفلسطينية اتباعاً لسياسة الاغتيالات الموجهة لديها. وفي أواخر يوليو سنة 2006، تصاعد هذا النمط دراماتيكياً، بأسر ثلاثة جنود إسرائيليين من داخل إسرائيل؛ واحداً على يد حماس واثنين على يد حزب الله على الحدود الشمالية. أما في الجنوب، ردَّ الجيش الإسرائيلي بخنق غزة تقريباً، فدمَّر محطات توليد الكهرباء وأوقف حركة الحياة فيها أو كاد. وفي الشمال، ردَّ بغاراتٍ جوية مكثفة على

أهـــداف تابعة لحزب الله والبنية التحتية اللبنانية، بينما راح حزب الله يطلق مئات الـــصواريخ في الـــيوم على بلدات ومدن شمال إسرائيل، حتى وصلت صواريخه إلى حـــيفا الـــساحلية. كان هذا مثالاً واضحاً للحرب وسط الناس، دام اثنين وثلاثين يـــوماً. وسرعان ما اتضح أن هذا الصراع لن يحلّ المواجهة، وإنْ كان يمكن النظر إلـــيه كصراع يمكن أن يحول هذه المواجهة استراتيجيّاً باشتماله على مصالح حيوية لسوريا وإيران وكذلك لإسرائيل ولبنان وحزب الله. لكن الصراع نفسه انتهى مرةً أخرى بدعوة الأمم المتحدة إلى ضمان الحدود الدولية بين إسرائيل ولبنان، وعملياً بين لبنان وحزب الله.

واشتمل الصراع العربي - الإسرائيلي على ثلاث فترات متميزة شرحناها في هـــذا الكتاب وهي: الحرب الصناعية، والصراعات الموازية للحرب الباردة، والحـــرب وســـط الناس. بالفعل، *فالانتفاضتان* دليلان أساسيان على النموذج الجديـــد للحرب، وعدم كفاية القوات التقليدية والتفكير المؤسسي القائم على الحرب الصناعية في التعامل مع هكذا أحداث. ولهذه المسائل أفرد القسم الثالث من هذا الكتاب.

القسم الثالث

الحرب وسط الناس

7

اتجاهات النموذج الجديد:
عملياتنا المعاصرة

لا يوجد تاريخٌ محدد بدأت فيه الحرب وسط الناس. وقد ظهر تعريفها الأساس، كما رأينا، كعالمٍ من المواجهات والصراعات، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأخذت شكلها من النموذج النقيض للحرب الصناعية. لكنها أصبحت هي شكل الحرب السائد في نهاية الحرب الباردة، بعد إذ لم تعد الحرب الصناعية في الواقع طرحاً عملياً باختراع القنبلة الذرية. وفي هذه الأثناء، كما اتضح في القسم الثاني، بدأت الصراعات الموازية للحرب الباردة تميل إلى النموذج الجديد، بدرجات متفاوتة. واستغرق الأمر حتى سنة 1991، حتى بدأت معظم الصراعات تعكس كلَّ اتجاهات الميل إلى هذا النموذج، لسببين رئيسيين اثنين. أولهما أن انتهاء المواجهة الكبرى حرر الصراعات الوليدة من القيود التي كانت تفرضها عليها مصالح الكتلتين. وكما رأينا آنفاً، آلت كثيرٌ من مواجهات ما بعد الحقبة الاستعمارية ضمن الدول أو بين القوى الاستعمارية المغادرة والسكان المحليين إلى خانة المواجهة الأكبر؛ *الحرب الباردة*. لكن في الوقت نفسه، كان ثمة مواجهات وصراعات أخرى تكبحها هذه الكتلة أو تلك أو يكبحها توازن القوى فيما بينهما. وما أن تلاشت هاتان الكتلتان حتى بدأت هذه الصراعات الكامنة بالظهور - في أنحاء كثيرةٍ من الأرض لا سيما البلقان ومساحاتٍ واسعة من أفريقيا - وكانت في معظمها صراعاتٍ داخل الدول لا بينها؛ أي وسطَ الناس.

أماً السبب الثاني في أنْ أصبح النموذج الجديد هو السائد سنة 1991، كان أنّ الجيش الصناعي أصبح عملياً قديم الطراز عتيقاً. لأن الحرب الباردة، التي قامت

على مفهوم التدمير المتبادل المؤكد، هي التي استلزمت الإبقاء على هيكليات ومظاهر نموذج الحرب الصناعية بين الدول. فما أن انتهت حتى بدا الفراغ الحقيقي للنموذج؛ فقد كسب الغرب دون أن يطلق طلقةً واحدة. فلم تقم حربٌ قط، بل مجرد مواجهة مستمرة لم تتحول قط إلى صراع، وعندما انتهت انهار حلف وارسو وروسيا معه وأسقط احتمال الحرب الشاملة بين الكتلتين من الأجندة الدولية. لكن ظلت لدى دول الحلفين جيوشٌ صناعية. كانت كلها ضخمة نسبياً، وكثيرٌ منها كان ما يزال يعتمد على التجنيد الإلزامي ويملك الوسائل الصناعية للحرب - أي العربات المدرعة المقاتلة والمدافع والقاذفات المقاتلة، ولدى بعض الدول، السفن الحربية - والصناعات الدفاعية لإدامة هذه الوسائل. وفي الخمس عشرة سنة التالية أصبحت الجيوش أصغر وتحولت إلى جيوش نظامية في الأساس لأن معظم الدول ألغت التجنيد الإلزامي حتى إنّ روسيا تفكر في اتخاذ هكذا خطوة. لكن الأسلحة والمعدات بقيت موجودة في معظمها، إما عن قصد كونها تستكمَل بأسلحة ومعدات من الأنواع والنماذج ذاتها تقريباً، أو أنها تتقادم وتبقى دليلاً على حروبٍ عصرٍ آخر ومفهومٍ آخر في أغلب الدول الأوروبية، حيث جعل تضاؤل الاهتمام بالإنفاق الدفاعي استبدالها أمراً غير ذي شأنٍ كبير. فنشأ هذا الوضع لأن هذه الدول رأت أول الأمر في نهاية المواجهة بعد الحرب الباردة نهايةً لجميع التهديدات وآثرت التمتع بحصتها في مغانم السلام. وعندما راحت تنشر قواتها لم تنشرها بالتالي إلا كقوات حفظ سلام. وانسجم هذا، في الوقت نفسه، مع الاهتمام المتنامي بأخلاقية ومشروعية استخدام القوة. مع أن مفهوم الحرب المشروعة ظلّ موضع جدل قروناً عدة، فقد تركز في عصرنا الراهن على هاتين المسألتين، اللتين بدأتا بالظهور مع محاكمات نورمبرغ، واستقرتا بالفعل في صميم مفهوم الأمم المتحدة ككل، وفي ميثاقها كنص يعرّف استخدام القوة لحلّ النزاعات. خلال الحرب الباردة، ظلت هاتان المسألتان هاجعتين، لكن ما أن انتهت المواجهة حتى قفزتا إلى الصدارة؛ واحتفظتا بالفعل بموقعٍ متقدم في الخطاب الدولي العام. وزعزعت هجمات 11 سبتمبر فكرة مغانم السلام بأوروبا لكنها لم تعطِ فكرة عن التهديدات التي تتطلب، أو الأعداء الذين يتطلبون ردّاً عسكريّاً إلا ذلك الجو الخانق

المتلبث الذي لا شكل له من *الإرهاب*. وكما أشرت إليه في مستهل هذا الكتاب، فإن الإرهاب الذي هذا حاله ليس عدواً ذا صيغة محددة؛ إنه مفهومٌ مهدِّد، يطبّقه من حينٍ لآخر، أفراد يعملون معاً في منظماتٍ رخوة التنظيم. مع ذلك لا يمكن وضع استراتيجية دون عدو، ودون استراتيجيةٍ لا يمكن تحديد ما يُستخدَم من أسلحة ومعدات إلاّ في العامّ الأعم. وفي النتيجة، انكمشت جيوش أوروبا، لكنها احتفظت بقوالبها ومعداتها القديمة التي كانت قوالب ومعدات جيوش عصرٍ آخر مصممةً لمعارك أخرى.

إننا بهذه الأسلحة والجيوش نذهب إلى الحرب اليوم - نحن جميعاً: دول الناتو كافة وكذلك روسيا ومعظم دول الاتحاد السوفياتي السابق وكثيرٌ من الدول الأخرى - منظمين لخوض حروبٍ صناعية، بينما الذي نخوض هو حربٌ وسط الناس. الأسوأ من ذلك، كما سنرى، أننا باستخدامنا هذه القوى في صراعاتنا المعاصرة، إنما نسهم دون قصد في جهود خصومنا، جاعلين بذلك أهدافنا أشق فأشق على التحقيق. وقد يبدو هذا أمراً غير طبيعي، وهو ليس الوحيد. فكثيرٌ يعتبرون الصراعات الجارية منذ سنة 1990، والذي ألفها الناس من خلال وسائل الإعلام غير طبيعيةٍ هي أيضاً؛ فهناك طائراتٌ تطلق قذائف دقيقة، وصواريخ تطلق من منصات عاليةِ التقنية، وجنودٌ بخوذات وأردية مدرعة يتجولون بالدبابات، وزعماء سياسيون يزجون بالرجال في معارك خطرةٍ مشددين على أهمية المغامرة والنجاح الواعد. باختصار، تتخذ الصراعات المعاصرة كل مظاهر الحرب الصناعية وصورها الرمزية، لكن يبدو أن هذه الحروب لم تكسَب قط. فغرض الفصل التالي من الكتاب هو شرح مظاهر الشذوذ البادية هذه استناداً إلى التحليل التاريخي في الجزئين الأول والثاني منه وفي إطار الاتجاهات أو السمات الأساسية الستة التي تشكل نموذج الحرب وسط الناس، المدرجة في موضع آخر من هذا الكتاب والملخصة فيما يلي:

- إن الغايات التي نقاتل في سبيلها تتحول من الغايات الصلبة التي تقرِّر نتيجةً سياسية إلى غاياتٍ تقيم أحوالاً يمكن فيها حسم النتيجة.
- إننا نقاتل وسط الناس، لا في ميدان معركة.
- إن صراعاتنا تميل إلى أن تكون غير محدودة زمنياً، بل لا منتهية.

- إننا نقاتل لنحتفظ بالقوة، بدل المخاطرة بكل شيء لبلوغ الهدف.
- في كل مرة تظهر استخداماتٌ جديدة للأسلحة وأشكال التنظيم القديمة التي هي منتجات الحرب الصناعية.
- إن الأطراف المتحاربة في الغالب ليست دولاً، بل تشتمل على شكلٍ ما من أشكال التجمع متعدد الجنسيات، ضدَّ طرفٍ ما أو أكثر ليس بدولة.

وقد آن الأوان للتعمق في هذه الاتجاهات.

الغايات التي نقاتل في سبيلها تتحول

كانت للحرب الصناعية أهداف استراتيجية واضحة تماماً. فقد استخدمت لإحداث دول والقضاء على آفة الفاشية وإنهاء الإمبراطورية العثمانية. أما في الحرب وسط الناس، فالأهداف التي نستخدم القوة العسكرية لتحقيقها تتحول إلى شيءٍ أكثر تعقيداً وأقل استراتيجية. وكما رأينا، كانت الفكرة الدافعة للحرب الصناعية هي أن تحقيق الهدف السياسي يكون بتحقيق هدف عسكري استراتيجي على تلك الدرجة من الأهمية التي تجعل خصمنا ينزل عند إرادتنا؛ أي مفهوم حسم المسألة بالقوة العسكرية. كانت تميل هذه الأهداف الاستراتيجية إلى أن توصف بعبارات كالاستيلاء [take] والتشبث/الاحتفاظ بالأرض [hold] والتدمير [destroy]. وقد سعى طرفا الحربين العالميتين كلاهما إلى تحقيق هذه الأهداف كلها في ميدان القتال، ضمن فهمٍ مؤداه أن تحقيق هذه الأهداف من شأنه حسم النتيجة السياسية؛ وهذا ما فعلاه في الحربين كلتيهما. لكن بخلاف هذه الأهداف الاستراتيجية الصلبة، نميل اليوم إلى شنِّ عمليات لتحقيق أهداف أكثر ليونة ومرونة وتعقيداً، وهي أهداف دون - استراتيجية [sub-strategic]. فنحن لا نتدخل اليوم للاستيلاء على أرضٍ أو التشبث بها؛ ففي الواقع، ما أن يقع التدخل حتى يصبح الهم الأكبر كيفية الانسحاب منها لا الاستيلاء عليها. فبدلاً من ذلك، نتدخل في - أو حتى نقرر التصعيد إلى - صراع لنقيم حالةً يمكن فيها تحقيق الهدف السياسي بوسائل أخرى وطرقٍ أخرى. فنسعى لإنشاء متسعٍ للدبلوماسية والحوافز الاقتصادية والضغط السياسي وغير ذلك من تدابير لإحداث النتيجة السياسية المرجوة المتمثلة في

الاستقرار، وإن أمكن، الديموقراطية. كذلك هي أهداف الطرف الآخر ذات طبيعة مشابهة لأنه لا يملك الوسائل لخوض حرب صناعية؛ وقد غُلِب أولئك الذين كانوا يظنون أنهم يملكونها، كما حصل في العراقِ سنة 1991. وبالتالي سعوا هم أيضاً إلى إقامة حالة. وكما سنرى، لم يكن غرض التدخلات الدولية في البلقان في التسعينيات قط إيقاف الحرب أو تدمير الطرف المعتدي، بل استخدام القوة العسكرية لإقامة حالة يمكن أن تجري فيها أعمال الإغاثة الإنسانية، ويؤدي فيها التفاوض أو تؤدي الإدارة الدولية إلى النتيجة السياسية المرجوة. كذلك في العراق، عامَيْ 1991 و2003، لم يكن غرض استخدام القوة العسكرية الاستسلام غير المشروط للدولة بقدر ما كان إقامة حالة يمكن فيها إيجاد نظامٍ سياسيٍّ جديد بوسائل أخرى.

وبالتالي، على وجه العموم، إذا كان النصر الاستراتيجي الحاسم هو السمة المميزة للحرب الصناعية بين الدول، فإن إقامة الحالة يمكن اعتبارها السمة المميزة للنموذج الجديد؛ وهي الحرب وسط الناس. ظهر هذا الاتجاه بسرعةٍ كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، لسببين اثنين. أولهما، أن الوسيلة والطريقةً لتحقيق الهدف العسكري الاستراتيجي لم تكونا مقبولتين سياسياً؛ فالردّ العسكري الصناعي الكامل، الذي يوجه غالباً إلى أعداء ضعيفي التسليح، يعني الاستخدام غير المتناسب للقوة ويكلف الكثير. بينما يعني التصعيدُ النهائي، إلى الأسلحة النووية، كلفةً خيالية بكل المقاييس لأنه – وهذا أخطر – قد يؤدي عن غير ما قصد إلى حرب عالمية أخرى. والسبب الثاني، هو عدم وجود طرفٍ استراتيجي لقهره؛ فالعدوَ لم يكن يشكل هدفاً صالحاً لهجومٍ استراتيجي، وقد قصِد أن يكون كذلك، فالعدو في صراعات الحرب وسط الناس عبارة عن مجموعات صغيرة تعمل على المستوى التكتيكي، لا تجدي معها مناورات الحرب الصناعية وقوتها النارية الحاشدة؛ كما أظهرت أمثلةٌ عديدة في الفصول السابقة. فبقدر ما تغيرت الأهداف السياسية، بقدر ما تغير استخدام القوة؛ فالصراعات اليوم تخاض لأهداف دون – استراتيجية، ذاك هو فحوى السببين المذكورين.

أتى مصطلح دون – استراتيجي من اللبس الحاصل بين النشر [deployment] والاستخدام [employment]. يمكننا نشر القوات استراتيجياً من حيث المسافة أو

مستوى اتخاذ قرار النشر. فمن شأن سحب القوات، مثلاً، من إيرلندا الشمالية وإرسالها في العراق أن يكون نشراً استراتيجيّاً أو إعادة نشرٍ استراتيجيٌّ لها؛ فهو قرار يتخذ على المستوى الاستراتيجي بإعادة توزيع القوات بين مسرحيْ عمليات لأنه يتطلب موارد نقل استراتيجية لتحريك القوات وإعادة الموازنة بين مقاديرها الاستراتيجية - الرجال والعتاد والأسلحة - لإسنادها في المسرحين حتى تتكيف مع عملية إعادة التوزيع. لكنّ أيّاً من ذلك لا يدل على مستوى استخدام القوة أو الغرض من استخدامها. في الحقيقة، تستخدم القوة في إيرلندا الشمالية للردِّ الفوري دعماً للسلطة المدنية وعلى أدنى مستوىً تكتيكي. وفي العراق سنة 2003، استخدمت القوة العسكرية منذ البداية لتحقيق هدفٍ عملياتي؛ هو تدمير القوات العراقية وإزاحة صدام حسين وأجهزة حزب البعث التابعة له عن السلطة. وبعد ذلك عاد تطبيق القوة إلى المستوى التكتيكي عندما انشغل التحالف بمصارعة التمرد الذي قام بعد ذلك. و لم يحقق استخدام القوة في أيٍّ من الحالتين، الهدف الاستراتيجي المتمثل بعراقٍ ديموقراطي، وما كان ليستطيع تحقيقه لأن ذلك يتطلب تعاون غالبية الشعب عن رغبةٍ منه بذلك. وبالتالي، ففي إيرلندا والعراق، استخدمت القوة على مستوىً دون - استراتيجي، ولا تعادل نتائج استخدام القوة العسكرية على هذا المستوى بحد ذاتها، مباشرة أو في الجملة، تحقيق الهدف الاستراتيجي.

لا يعكس الخطاب السياسي المصاحب لأي صراعٍ معاصر هذا الانزياح في الأهداف، الذي هو بحدٍّ ذاته مؤشر على التباس مفهوم جدوى القوة لدينا. فعند الدخول في صراعٍ ما، تميل المقاصد المعلنة جميعاً إلى أن تكون أهدافاً استراتيجية صلبة *للذهاب إلى الحرب* بالمعنى الصناعي للكلمة - لكن الأعمال العسكرية والنتائج تكون دون - استراتيجية بالكلية - تتعلق بعالم المواجهة والصراع. فمثلاً، في الحرب الكورية، انتقلت الولايات المتحدة من المواجهة إلى الصراع سنة 1950، والسبب الأهم لذلك كان أن الرئيس ترومان كان واقعاً تحت ضغطٍ محليٍّ شديد لتراخيه مع الشيوعية، وبالتالي كانت قدرته على الظهور بمظهر الشخص الميال لقتال كوريا الشمالية المدعومة من الاتحاد السوفياتي مفيدةً له في تلك الظروف. لكن عندما تصاعد الصراع سنة 1953 إلى حدِّ مناقشة استعمال الأسلحة الذرية،

واستبعد هذا الخيار، تعذر التوصل إلى قرارٍ عسكريٍّ استراتيجي بثمنٍ يستطيع الحلفاء، لا سيما الولايات المتحدة، دفعه. وبالتالي، وصل الأمر إلى حالة وقف إطلاق النار وتقسيم كوريا، أريد فيها إيجاد حلٍّ بالوسائل الدبلوماسية. ومضى خمسون عاماً على ذلك وما يزال الحلُّ بعيد المنال، وبما أن كوريا الشمالية تقول إنها اختبرت سلاحها النووي الخاص، فقد أصبحت المواجهة الآن نووية.

توضح مختلف حروب التحرر من الاستعمار في فترة انسحاب القوى الإمبريالية القديمة من إمبراطورياتها، قدرة العدو على تجنب المواجهة الاستراتيجية. مرةً أخرى، بصرف النظر عن الخطاب السياسي الرنّان آنذاك - الذي كان عادةً هو التصميم على المغادرة أو البقاء بأي ثمن - سعت القوى الإمبريالية في الواقع لإقامة حالةٍ من الاستقرار الكافي تستطيع فيها تسليم الحكم والمغادرة مع استبقاء شيءٍ من النفوذ. وكان العدو في هذه الحالات عادةً قوةً من رجال العصابات تعمل في إطار مفاهيم الحرب الثورية، كما في الملايو مثلاً، أو منظمةً إرهابية كمنظمة AOKA في قبرص. على أي حال، كما رأينا، لم يكن هذا العدو قابلاً وما هو بقابلٍ الآن للهزيمة الاستراتيجية بالوسائل العسكرية. فللقيام بذلك يتطلب الأمر قمع الناس - أي مقابلة الإرهاب بالإرهاب - إلى أن يدفعهم الخوف إلى نبذ الإرهابيين الذين يعيشون بين ظهرانيهم، أو إحكام السيطرة عليهم إلى حدٍّ يتعذر عنده على الإرهابيين العمل، أو ترحيل الناس إلى مكانٍ آخر. لكن الأثمان السياسية لاتخاذ هكذا إجراءات باهظة استراتيجيّاً تأكل أخلاقية الحكم وشرعيته وتحصد الكثير من الأرواح والمال. وهي إلى ذلك عمليات مشكوكٌ في قيمتها، فالطرق المتبعة فيها تخدم، كما رأينا، استراتيجية الخصم. فمحاولة الفرنسيين التي تحدثنا عنها في موضع آخر من هذا الكتاب لمواجهة الإرهاب بالإرهاب في الجزائر، كانت مثالاً لهذا الفشل بالضبط؛ فقد كانت الطريقة فعالةً عسكرياً في المدينة، لكنها خلقت حالةً سياسية حطمت إرادة فرنسيي فرنسا على الاستمرار. وفي النتيجة، انسحب الفرنسيون من الجزائر وتمرد الجنرالات على هذا القرار. وما هَمّ أن كان استخدام القوة، فعالاً على هذا المستوى أو ذاك، فقد كان يفتقر إلى الجدوى على المستويات العليا.

إن حـــرب الفوكلاند سنة 1982، هي الوحيدة التي أذكر أنها حدثت خلال خـــدمتي العسكرية، وقد تحقق فيها الهدف الاستراتيجي المتمثل بتحرير الجزر من المحـــتل الأرجنتـــيني مباشـــرةً بالقوة العسكرية في حملةٍ واحدة، فلقد كانت حرباً صناعية على النمط القديم بين دولتين. فاستعادت بها بريطانيا وضع ما قبل الحرب؛ وإن بقيت المسألة السياسية المتصلة بالسيادة مفتوحةً إلى اليوم. للوهلة الأولى، تبدو حرب الخليج سنة 1991، شبيهة بحرب الفوكلاند، لأن الكويت تم تحريرها بسرعة بالقـــوة العـــسكرية. لكن، لم تكن هذه كل القصة، ذلك لأنه بمعزلٍ عن التحرير واستعادة الوضع الإقليمي الراهن، كان القصد الاستراتيجي هو خلق حالة يتم فيها تغـــيير ســـلوك صدام حسين كثيراً، أو حمل شعبه على خلعه وهذا أفضل. فكانت النتـــيجة أن تم تحرير الكويت، لكن لم يكن الوضع الاستراتيجي حاسماً تماماً وتعيّن الإبقـــاء علـــى مـــناطق حظر الطيران وغيرها من إجراءات كالعقوبات وحملات التفتـــيش الأممـــية حتى سنة 2003. ومن هنا، قامت قوة تحالف تقودها الولايات المـــتحدة بغزو العراق بقصد خلع صدام حسين وجهازه البعثي، وخلق حالة على مـــستوى مسرح العمليات تقوم فيها حكومة منتخبة ديموقراطياً بإقامة نظام حكم ترتـــضيه الـــولايات المـــتحدة. تحققت أهداف مستوى مسرح العمليات المتمثلة بالاحتلال وخلع صدام حسين وجهازه البعثي بسرعةٍ ونجاحٍ كبيرين؛ لكن هذه لم تكن سوى أهداف تمهيدية للحالة الاستراتيجية التي لم تتحقق بعد، وإلى أن تتحقق يظـــل الهدف الاستراتيجي المتمثل بإقامة حكومةٍ ديموقراطية موالية في دولةٍ مستقرة بعيد المنال.

في الحقيقة، يصعب تحقيق هكذا حالة ديموقراطية عسكرياً عندما يكون هناك احـــتلال، كما اكتشفت إسرائيل في الأراضي المحتلة والقوى الإمبريالية بعد الحرب العالمية الثانية، عندما سعت المستعمرات للاستقلال. والسبب بسيط يقوم على مجرد أن تم الاستيلاء على كل الأهداف المادية أو تدميرها، والتشبث بالأرض، فما الذي يبقـــى للقوة أن تحققه على المستوى الاستراتيجي أو حتى العملياتي. فتنتقل المبادرة إلى المحتلة أرضه، الذي يكون أمامه خياران لا ثالث لهما: إما أن يتعاون مع المحتلين أو لا يتعاون. وإذا كان أولئك الذين اختاروا ألا يتعاونوا يتمتعون بالدعم الشعبي؛

يكونـــون في الموقف الكلاسيكي الذي كان عليه رجال العصابات الإسبان الذين حاربـــوا نابولـــيون؛ حيث يمكنهم شنّ هجماتهم التكتيكية المدمرة الخاصة، عندما وحيثما يشاؤون، ما يستنـــزف وينهك المحتل العسكري الأقوى.

كـــذلك كانـــت التدخلات العسكرية تحت راية الأمم المتحدة أو راية الناتو تهدف إلى إقامة أو تثبيت أحوال يمكن التوصل فيها إلى حسمٍ استراتيجي. فخلال الحـــرب الـــباردة طورت الأمم المتخدة نوعاً من العمليات العسكرية دعي حفظ السلام [peacekeeping]، وكان غرضها تثبيت الحالة لا إقامتها. فقد كان يحدث ذلـــك عـــادةً عندما يقرر طرفان متحاربان وقف التحارب، لكن لمّا كانا لا يثق الـــواحد منهما في الآخر، كانا يحتاجان إلى طرف ثالث يفصل بينهما. فيُطلب من الأمم المتحدة عادة أن تكون الطرف الثالث، لأن هكذا عمل يندرج في صلاحياتها المحددة في الميثاق، وكانت القوة المقدمة تشكّل من فرقٍ عسكرية متعددة الجنسيات من دولٍ لا مصلحة لها في الصراع. ولم يكن يُتوقع من قوة الأمم المتحدة استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس وحتى في هذه الحال ألا تغيّر الوضع القائم بين الطرفين؛ مـــا يجعل استخدام مصطلح *قوة* في تسميتها مضللاً نوعاً ما. وتعتبر عمليات الأمم المـــتحدة القديمـــة كـــتلك التي في كشمير وقبرص، أمثلةً كلاسيكية ناجحة لحفظ السلام. ولعلّ أفضل انعكاس لهذا النوع الخاص من عمليات تثبيت الحالة المفتوحة يـــوجد في بعثات الأمم المتحدة الكثيرة التي شكّلت خلال التاريخ المعقد للصراع العربي – الإسرائيلي.

وشُـــكّلت أولى البعثات الأممية في 29 مايو سنة 1948، عندما دعا مجلس الأمن في قراره رقم 50 سنة 1948، إلى وقف الأعمال العدائية في فلسطين وقرر أن يقـــوم وســـيطٌ أممـــي بالإشراف على الهدنة، بمساعدة مجموعةٍ من المراقبين العـــسكريين. فوصـــلت أول مجمـــوعة من المراقبين العسكريين إلى المنطقة في يونـــيو سنة 1948، وكانت تدعى منظمة الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة [United Nations Truce Supervision Organization (UNTSO)]؛ وما تزال هـــناك إلى الآن. وفي حلّه أزمة السويس بين عامَيْ 1956 و1957 شكّل مجلس الأمن قوة الطوارئ الدولية الأولى [UN Emergency Force (UNEF I)]، وأناط

بهـــا مهمة تأمين وقف الأعمال العدائية والإشراف عليها، ومن ذلك انسحاب القـــوات الفرنسية والإسرائيلية والبريطانية من الأراضي المصرية، والقيام، بعد الانـــسحاب، بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية والإشراف غير المنحاز علـــى وقـــف إطلاق النار. وبعد حرب يوم الغفران، في 31 مايو سنة 1974، شـــكّل مجلس الأمن بقراره رقم 350 سنة 1974، قوة الأمم المتحدة لمراقبة فكّ الاشتباك [United Nations Disengagement Observer Force (UNDOF)]، لتثبيت وقف إطلاق النار بين مصر وسوريا والإشراف على فكِّ اشتباك القوات الإسرائيلية والسورية وعلى مناطق الفصل والتحديد، كما نصَّ على ذلك اتفاق فكِّ الاشتباك. ومنذ ذلك الوقت، تمدّدت مهمة قوة UNDOF كل ستة أشهر، حـــيث يأتي الطرفان في المواعيد المحددة للتوقيع؛ ومن ذلك يُستنتج أنهما راغبان في تثبيت الوضع على ما هو عليه. وكما ذكرت في الصفحة ؟؟؟ أعلاه، في 19 مـــارس سنة 1978، دعا مجلس الأمن الدولي بالقرار رقم 425 إلى تشكيل قوة حفـــظ سلام دولية لجنوب لبنان، هي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان [UNIFEL]، ومـــا تـــزال هـــذه القوة قائمةً في لبنان إلى الآن. وأنيط بها تأكيد الانسحاب الإســـرائيلي - الـــذي حصل في يونيو سنة 1978 - واستعادة السلام والأمن ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

وكانت هذه البعثات في معظمها ناجحةً في مهمتها التلطيفية المحدودة لتثبيت وقـــف إطلاق النار، وأيما حالة عامة أخرى يُطلب منها تثبيتها في نص المهمة - أما أكثـــرها فـــشلاً فكانـــت بعثةً UNIFEL بسبب تواصل الغارات عبر الحدود بين إسرائيل ولبنان بالرغم من جهود البعثة - وهو فشلٌ غالباً ما يتعرض للنقد الشديد حـــول العـــالم لا سيما في وسائل الإعلام. لكنّ هذا عائدٌ في معظمه إلى سوء فهم ذلـــك الجمع غير الموفق بين كلمتي *قوة* و*حفظ سلام* - لأنها كلها تعرَّف كقوات حفـــظ سلام - ما أوجد توقعاتٍ بالتدخل والتنفيذ بالقوة لا سبيل إلى تلبيتها، لأن الغـــرض الأوحـــد لهـــذه القواتٍ كانت تثبيت وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الطـــرفين. وأسوأ أمثلة سوء الفهم هذا - أو عدم الانسجام المعرفي لدى الناس - تجـــدها في ملحمة التدخلات الطويلة للأمم المتحدة في البلقان، التي سنشرحها في

الفصل التالي. يكفي في هذه المرحلة القول، إن تسمية البعثة التي بدأت عملها سنة 1992، وهو UNPROFOR، اختصاراً لقوة الحماية الأممية [UN Protection Force]، والتي كانت غارقة للأذقان في أهوال الحرب البوسنية، ويمكن النظر إليه بنوعٍ من التهكم إذا ما استعدنا ما وقع من أحداث. والأهم من ذلك، وبالرغم من عملية الأمم المتحدة سنة 1955، وغارات الناتو الجوية التي أنهت الصراع البوسني، وقصف كوسوفو سنة 1999، لم تُحَل أيٌّ من المواجهتين باستخدام القوة؛ وما مهمة القوات الدولية المستمرة في الحالتين إلا تثبيت حالة وقف إطلاق النار ريثما يتم التوصل إلى حلٍّ.

يشير منحى تحول الأهداف هذا – البحث بالقوة عن حالة – إلى سمة أخرى من سمات صراعاتنا المعاصرة؛ وهي أننا لا نحترم العدو. وكما أكدتُ عليه مراراً في هذا الكتاب، فإن القتال نشاط تنافسي مع العدو، وأن هذا العدو ليس خاملاً، يجلس منتظراً منا أن نهاجمه متعاوناً مع خطتنا. بل هو خصمٌ يقظ وواعٍ جداً، يسعى باستمرار لإفساد خططنا وليكيل لنا الصاع صاعاً؛ بل صاعين. لكننا، بالرغم من ذلك، ما نزال نفترض بيننا وبين أنفسنا في صراعاتنا المعاصرة أن خصمنا، لا سيما الناس الذين يعمل بين ظهرانيهم، سينسجمون جميعاً مع خطتنا ويشاركوننا فكرتنا عن الوضع في المستقبل. وعندما لا تسير الأمور كما خططنا، نميل إلى التغاضي عن انتقاد افتراضاتنا المغلوطة وإلقاء اللوم على *العناصر الفاسدة* أو *المقاتلين الأجانب*. ومع ذلك فإن العدو عمليّاً يقاتل دوماً لتحقيق نتيجة غير النتيجة التي نقاتل نحن لتحقيقها ويقاوم فرض رؤيتنا للمستقبل عليه، وهكذا بالتعريف. وإن عدم احترامك وجود واستخدام الإرادة الحرة الخلاقة لديه، وهذا أمرٌ مختلف عن احترام قيمه ودوافعه، هو أولى خطواتك إلى الهزيمة. والأسوأ من ذلك، أن يستخدمك لخدمة أهدافه في جلب الناس إلى صفّه، ثم إذلال قوتك وهزيمتها. وعندما يكون القتال وسط الناس يختار العدو متعمداً مستوى وطبيعة الصراع اللذين لا يكون لميزاتنا العددية ومعداتنا معهما وزن. ويطور عملياته بالضبط على تخوم النموذج النقيض للحرب الصناعية؛ فيحدث اضطراباً، ويقدم قضيته بأعمال بارزة جداً للجمهور (دعاية العمل البطولي)، وبروز بشكلٍ استفزازي استعدادنا

وقدرتنا على الردّ أو يدفعنا إلى المبالغة في الردّ (استراتيجية التحريض). وتعطي عملية الأمم المتحدة المشؤومة في رواندا [UNAMIR]، مثالاً لتقييم الاستعداد للردّ على التحريض. فقد أريد لها وقف المساعدة العسكرية التي تصل إلى الثوار الروانديين؛ وبين أشياء أخرى، خلق حالة في النهاية يمكن فيها تخفيف المعاناة الإنسانية وإجراء انتخابات ديموقراطية. لكنها، وبالرغم من إقرار إرسالها سنة 1993، لم تنشر القوات عملياً إلا في فبراير سنة 1994، و لم يحتج الأمر إلى أكثر من بضع استفزازات صغيرة من الثوار وأطراف أخرى، لإثبات أنها نمرٌ من ورق وأن الإرادة السياسية الدولية وراءها باستخدام القوة ضعيفة جداً، إن لم تكن معدومة. بالفعل، فمع تدهور الوضع، سحبت بعض الدول المشاركة في القوة جنودها منها، حتى إذا بلغت الأزمة ذروتها لم يكن قد بقي على الأرض من جنود القوة الدولية إلا أقل من 400 عنصر. ففهم الثوار أن عتبة التسامح الدولي كانت مرتفعةً جداً فذبحوا حوالى مليون إنسان في مائة يوم.

كذلك كانت أعمال *المتمردين* في العراق، بعد انتهاء الصراعات الرسمية في مايو سنة 2003، استفزازات لقوات التحالف، ليس لإيذائها فحسب بل لتحديد عتبة العمل. ولكن الغرض الأساس، في الحالتين كلتيهما، هو فعلاً الاستفزاز للردّ بعنف، أو، وهذا أفضل، تصعيد العنف، ليرى الشعب العراقي مقدار قسوة الغزاة الأميركيين. فالاستفزازات والحالة هذه جزء من النهج الاستراتيجي للمتمردين. كما أن الهدف الاستراتيجي لقوات التحالف هو أن يُرُوا الشعبَ نفسه مقدارَ شرِّ المتمردين ومقدار خيرهم هم. فكلا الطرفين يقاتل الآخر وسط الناس، للفوز بإرادة هؤلاء؛ وهذه هي السمة النهائية لهذا الاتجاه الأول. ففي سعينا لخلق الظروف التي نريد، يكون هدفنا السياسي الحقيقي - الذي نستخدم القوة لأجله - التأثير على مقاصد الناس. وبعكس الحرب الصناعية، حيث كان الهدف هو الفوز باختبار القوة وبالتالي تحطيم إرادة العدو. أما في الحرب وسط الناس، فالهدف الاستراتيجي هو الفوز بإرادة الناس وإرادة زعمائهم، للفوز من ثم باختبار القوة. سبق أن ناقشنا مخاطر وتكاليف إكراه الناس؛ فإنْ هو اتبِّع سبيل الإكراه، تطلب الأمر إبقاءَ وسائله، وإلا، فسوف تتفجر روح الحرية والاستقلال، كما يرينا التاريخ مرةً بعد مرة.

وإن الفوز بإرادة الناس مفهومٌ واضح وأساسي جداً، ومع ذلك تسيء المؤسسات السياسية والعسكرية حول العالم فهمه أو تتجاهله. فيظلُّ السياسي يستخدم القوة حتى يحصل على الحالة التي يريد، مفترضاً أن القوة وحدها كفيلةٌ بخلق هذه الحالة وتثبيتها. وبالرغم من أن العسكريين فهموا منذ سنوات كثيرة الحاجة إلى الفوز بعقول وقلوب السكان المحليين، ما يزال يُنظر إلى ذلك على أنه مجرد نشاط مساند لهزيمة المتمردين بدل أن يكون هو الهدف الأسمى، وغالباً ما يكون مفتقراً إلى الموارد ومقتصراً على المستويات الدنيا لتحسين الأوضاع المحلية للناس وقسمتهم في هذه الحياة. ويعيدنا هذا إلى العلاقة بين اختبار القوة وصراع الإرادات. فبما أن الهدف النهائي الذي نسعى له من استخدام القوة هو الفوز بصراع الإرادات، ينتج من ذلك وجوب الفوز بكل اختبار قوة بحيث أن كل نجاح يتمم ويدعم تدابير الفوز بصراع الإرادات. وفي هذه الحالة فقط، تكون للقوة التي نرسل جدوى وتؤدي إلى النتيجة السياسية المرجوة.

إننا نقاتل وسط الناس

الاتجاه الثاني هو بالطبع أننا نشنُّ عملياتنا أكثر فأكثر وسط الناس. فالناس – كل الناس، أينما كانوا – في المدن والبلدات والشوارع وفي بيوتهم يمكن أن يوجَدوا في ميدان القتال. ويمكن أن تجري الاشتباكات ضدَّ مجموعات معادية ذات تشكيل ظاهر تتحرك بين المدنيين أو ضدَّ أعداء متخفين كمدنيين أو ضدَّ المدنيين قصداً أو دون قصد. ويمكن أن يكون المدنيون أهدافاً بقدر ما يمكن أن تكون القوة المعادية هدفاً. وهذا أولاً، لأنهم قد يُظن خطأً أنهم العدو أو يكونون على مقربة منه. وثانياً، لترويعهم. يحدث هذا لأن التحرك وسط الناس هو طريقة مقاتل العصابات المجربة لتحييد قوة خصمه الأقوى. أما ثالثاً، يمكن أن يُستهدف المدنيون إذا كانت إرادة الناس هي الهدف، حيث يُظنّ أن الهجوم المباشر عليهم يكون هجوماً على إرادتهم. وأخيراً، هناك وسائل الإعلام التي تنقل الصراع إلى بيوت ملايين الناس؛ الناس الذين يصوتون ولآرائهم تأثير في السياسيين، فهم الذين يتخذون قرار استخدام القوة.

وكما رأينا، أصبح الناس هدفاً في الحرب العالمية الثانية، عندما قصفت مدن أوروبا واليابان لترويع الناس لتغيير إرادتهم. وبقوا كذلك هدفاً منذ ذلك الحين، بالتطهير العرقي كما في البوسنة ورواندا، والهجمات الإرهابية على الناس، من جانب الجيش الجمهوري الأيرلندي في بريطانيا وإيتا في إسبانيا. كان الناس الذين هوجموا في الحرب العالمية الثانية رعايا دولة العدو؛ فقد اعتبروا قاعدة إسناد القوة المعادية. أما عمليات قصف ما بعد الحرب فمختلفة، لأن المهاجمين كانوا يعتمدون على الناس ليتمكنوا من تنفيذ هجماتهم، سواءٌ أكان هؤلاء متعاونين أم لا؛ فقد كانت تشنُّ الغارات عليهم وفي ما بينهم. ووجه الشبه الأساسي والمهم بين شكلي الهجوم هذين هو الهدف السياسي وكان هذا الهدف في الحرب وما بعدها هو مقاصد الناس وإرادتهم؛ وكما أشرنا إليه سابقاً عند حديثنا عن الاتجاه الأول.

ويحتاج رجل العصابات المقاتل إلى الناس لإخفائه. فهو يتحرك بينهم كالشجر في الغابة، لذلك يسعى ليبدو طبيعياً قدر المستطاع لأولئك الذين يتحرك بينهم وإن كان وأمثاله قلةً في المجتمع ككل. إنه يحتاج إلى الناس في شكلهم الجمعي لمؤازرته. ويعتمد على مضيفه كالطفيلي في سدِّ احتياجاته إلى النقل والتدفئة والإضاءة والدخل والمعلومات والاتصالات. فهم الروس ذلك، فعمدوا قبل مهاجمتهم غروزني عاصمة الشيشان عامَيْ 1994 و1995، في محاولة منهم لجرِّ الشيشان إلى معركة حاسمة، إلى ترحيل الناس عن المدينة قبل تسويتها بالأرض. وفي كوسوفو عامَيْ 1998 و1999، عمل الجيش اليوغسلافي بمنطقه المباشر التبسيطي على المبدأ نفسه وهو *لا ناس، لا تهديد*؛ من هنا ظهر التطهير العرقي؛ وهو ما أدى إلى قصف الناتو هذه المقاطعة. أو بالفعل، كالقوات الأميركية، التي في هجومها الكبير على الفلوجة سنة 2004، انتظرت إلى أن أخليت تقريباً من سكانها قبل بدء الهجوم على المتمردين المحليين. لكن هذه الحلول تقوم على افتراضين غالباً ما يكونان مغلوطين وهما: الأول أن الخصم سيحارب بشروطك، وهو ما لن يفعله إن استطاع، والثاني أن الناس لا قِبَل لهم بردٍّ ما يقع عليهم، وهذا ليس صحيحاً على المدى البعيد.

لفهم العمليات وسط الناس، وللفوز بإرادتهم، يجب أولاً فهمهم. فالناس [people] كيان أو حالة وجودية [entity]، لا كتلة متراصة متجانسة

[monolithic block]. وتقوم كياناتهم التي يشكلونها على العائلة، والقبيلة، والموطن، والإثنية، والدين، والإيديولوجيا، والدولة، والمهنة، والمهارة، والحرفة، والمصالح بمختلف أنواعها. وضمن هذه الكيانات، تختلف وتتنوع رؤياهم وآراؤهم؛ ولا تتماسك مواقفهم إلا بالقيادة السياسية. فمثلاً، تناقش العائلة مسألة؛ متى وأين وكيف فيعتمد ذلك على العائلة، أما الفرد في عشيرة أو زمرة فيقود وهذا الكيان الصغير والنوعي يشكل رؤية. يقوم رئيس لجنة في ناد - سياسيٌّ أو اجتماعي - بتأدية وظيفة مشابهة وإن بصورةٍ أكثر رسمية. ويقوم القادة السياسيون للدول بقيادة وتوجيه وتمثيل الخطاب والموقف السياسي لدولهم، ولذلك كانوا، وهذا واضح. ضمن هذه الدوائر العديدة، يحتاج المقاتل من رجال العصابات إلى كيانٍ يدعمه، كيانٍ يسيطر هو على موقفه السياسي. لذلك يتعين عليه معرفة احتياجات الناس، ويشدّهم من حيث لا تستطيع الدولة أو القيادات السياسية أن تفعل ذلك.

في الأساس، الأشياء للناس نوعان: ما يحبون وما يكرهون؛ فهم يكرهون الخوف والجوع والبرد والشكّ، ويودون التحرر من هذه الأشياء [free from]. ويحبون النجاح الاقتصادي وأن يفعلوا ما يريدون في حدود المعقول [free to]، وهم يريدون أيضاً مجتمع عائلاتهم وأصدقائهم ومن يفكر مثلهم، ويتبعون الزعيم الذي يرون في الظروف الراهنة أنه يوفر لهم هذه الأشياء. حتى في الأنظمة الشمولية، حيث لا يختار الناس زعماءهم، فمن المثير للاهتمام، أن الخطاب السياسي الرنّان للزعماء يتحدث عن تلبية احتياجات الناس وما يريدون؛ على علمٍ من هؤلاء أن في استطاعة الناس التمرد في النهاية مهما طال الزمن وغلا الثمن. فإن كانت الظروف ظروف خوف وشكّ، تطلّع الناس قبل كل شيء إلى زعيم يخفف عنهم هذه الظروف أو يغيرها وهذا أفضل. وبمقدار ما تكون مخاوفهم يكون استعدادهم للتضحية برغباتهم. وبإدراكه ذلك، يود رجل العصابات المقاتل أن يخلق وضعاً يستطيع فيه هو أو من يعيّنه زعيماً تلبية رغبات الناس كأفضل ما يكون ذلك. وبقدر ما يصور خصمه كباغٍ يهدد الناس بشكلٍ مباشر، يكون تعلقهم به أرجح طلباً للحماية.

وعندما لا يكون هناك وضع فيه تهديدٌ مسلح مباشر للناس، فإنهم يَنشدون إدارةً يفهمونها ويشعرون أنها منهم. وهذا أهم بكثير لسكان المدن منه لسكان الريف. ففي الريف، غالباً ما يَنشد الناس أن يُتركوا وشأنهم ليسدوا احتياجاتهم بأنفسهم؛ أما في البلدات والمدن، فحياة الناس ترتبط بعضها ببعض وتعتمد بعضها على بعض، إلى حدٍّ أن وجود الإدارة لازمٌ لسدِّ احتياجات الناس. لكن الحدَّ الفاصل بين الريف والمدينة ليس واضحاً عملياً، فكلما ارتفعت درجة تطور المجتمع، أصبح الريف أكثر فأكثر مهجعاً ومكان استجمام للمدينة. وبكلامٍ أعم، لا يتعين على الإدارة أن تكون على تلك الدرجة من الكفاية المالية أو تسير على المعايير الديموقراطية عندما يكون واجبها أكثر صلةً بتوفير أساسيات الحياة، وهي *أشكال الحرية*. ولكن بعد تلبية هذه المطاليب الأساسية يطلب الناس المزيد، ولا يهتمون للكفاية والمعايير الأخلاقية العالية إلا عندما يركزون على الأشياء التي يودون أن يكونوا هم أحراراً في القيام بها. ومن المهم أن نفهم هذه المسألة جيداً، فمنذ البداية تُلبَّى الاحتياجات الأساسية للناس أفضل ما تُلبَّى بإدارةٍ مستقيمة وعادلة ينظر فيها إلى الأقليات على قدم المساواة في الشراكة؛ وهي مساواة يُقرّ الجميع للإدارة بأن تضمنها بما لديها من قوات. فالافتراض الضمني، لكن الأساسي، الذي تقوم عليه الديموقراطية هو أن الأقلية تثق في أن الأكثرية لن تستغل وضعها خارج حدود المعقول. ولكي تزدهر القيم الديموقراطية يجب وضع هذا الأساس منذ البداية. ففي كثيرٍ من المناطق التي اندلعت فيها صراعاتنا المعاصرة، إما أن تكون الأكثرية قد هَضمت بحق حق الأقلية، أو أن الأقلية شعرت، هكذا، أنها مهضومة الحق. وعندما يقترن هذا الشعور بالخوف نتيجة ما يقوم به أحد الطرفين على الآخر من تعديات، فأنت أمام انفجارٍ محتمل ينتظر شرارة.

أدركتُ هذا الأمر أول ما أدركته سنة 1980، في زيمبابوي حديثة الاستقلال، حيث شاركت في تشكيل قواتها المسلحة الجديدة. كان السكان الأفارقة مكونين من قبيلتين رئيستين هما: الشونا وهم الأكثرية، ونديبليه وهم أقلية معتبرة. كانت القوات التي خاضت *معركة التحرير* من الجناحين العسكريين لحزبين سياسيين، لكلٍّ منهما قاعدةٌ قوية في قبيلته. ففي البداية، كان الحزبان ممثلين وكانت قيادتا

الجيشين ممثلتين في الحكومة وجيش زيمبابوي الوطني؛ لكن أيّاً من الطرفين لم يكن يثق في الآخر وكانا كلاهما لا يثقان في الروديسيين. فاحتفظ كل جيش من جيشي رجال العصابات باحتياط من الرجال والسلاح في ملاذه الآمن؛ أي زامبيا وموزمبيق. وفي السنتين التاليتين، قام ZANU، حزب الأغلبية الشونية، بترسيخ سلطته، واستطاع بمساعدة كوريا الشمالية تشكيل لواءٍ خامس إضافة إلى الألوية الأربعة التي كنا نشكلها. لم يكن الاطلاع على تدريب هذا اللواء الإضافي سهلاً، ومع ذلك اتضح أن النديبليه كانوا يسرَّحون ويتحول الجيش إلى جيشٍ كله تقريباً من الشونا. في الوقت نفسه تقريباً، بدأت احتياطيات الأسلحة التي كان الشونا يحتفظون بها في الخارج تدخل البلاد علناً. وسواءٌ نتيجة هذه التحركات أو تحسباً للأسوأ، كان النديبليه يأتون بأسلحتهم الاحتياطية سرّاً وينشئون حركةً من نوعٍ ما في متابيليلاند. وبعد سنتين من الاستقلال، ضربت الحكومة - وجلها من حزب ZANU - ضربتها. فهمِّش قادة النديبليه أو اعتقلوا، وأنزل اللواء الخامس إلى متابيليلاند حيث سحق *التمرد* بسلسلة من الفظائع ارتكبها في أراضي قبيلة نديبليه. واستحوذ موغابي وحزب ZANU على السلطة وأحكما قبضتيهما على شعب زيمبابوي منذ ذلك الوقت.

ما حدث في زيمبابوي، مثالٌ لانقسام الناس بصراحة ومحاربة بعضهم بعضاً. وقد رأينا، في مناطق أخرى، في الصراعات الموازية للحرب الباردة ومنذ ذلك الحين حتى الآن - والوضع في العراق مثالٌ رئيسي - كيف تتكون القوة المعارضة، أي المتمردون، من الناس وتقاتل وسطهم، لتهجم على المحتل وتؤسس لفصيلها أو مجموعتها الإثنية الخاصة موقفاً مهيمناً على الأقل محليّاً. وفي شنِّه عملياته وسط الناس يتبع المتمرد أو الإرهابي أو رجل العصابات أو المقاتل من أجل الحرية... الخ، نمطاً عاماً إلى حدٍّ ما، يكيِّفه دوماً للظروف التي تواجهه. إذ تكون لديه *منطقة آمنة* يشعر فيها بدرجة كافية من الأمان للتلاقي بمن يشاطره الفكر. ولا يمضي بعيداً إلى المجاهرة بمن يكون وبغرضه، بل يتحرك على مقربة من وربما وسط مَن يمثلون الحركة بشكلها المعلن. فمثلاً، شعرت القاعدة تحت حكم طالبان بالأمان للتحرك في أوساطها الخاصة، وإن لم يكُ ذلك بالضرورة

علناً مصرحين عن أنفسهم في المجتمع. ثم يتخذ رجل العصابات له *منطقة استعداد* يخفي فيها أسلحته، ويركّب قنابله ويخطط ويتدرب على الهجمات. وهنا يخاطر رجل العصابات بالكشف عن غرضه الرئيس، ويحتاط لأمنه أكثر، ويتبنى تقنيات من قبيل العمل في خلايا تتكون من ثلاثة إلى أربعة أشخاص لا يعرفون سوى بعضهم بعضاً. وتكون الاتصالات محدودة وتجرَى عندما تجرى مع التوقي قدر المستطاع من الاعتراض والكشف، كاستخدام أكشاك الهاتف العمومية مثلاً بشكلٍ عشوائي واستخدام النقود بدلاً من بطاقات الائتمان التي يمكن تتبعها. ويبدو أن *قاعدة الاستعداد* لهجمات القاعدة في 11 سبتمبر كانت ألمانيا وفلوريدا. وأخيراً هناك *منطقة العمليات* حيث يوجد الهدف، ويهدف رجل العصابات إلى أن يجعل وجوده في هذه المنطقة أقصر ما يمكن، حيث يكون مسلحاً ومتهيئاً للهجوم، وتبدو نواياه واضحة لكل من يعرف من يكون ويستعين بالتوقيت والتخفي والخداع لتحقيق المفاجأة؛ فهي التي تؤمن الهجوم وتجعل حظه في الحرب أوفر.

يكون الخطر المحدق برجل العصابات أشد ما يكون عندما يتحرك إلى منطقة العمليات لأن سلوكه يتغير عند تنفيذ خطته، وقد يرى المدافع اليقظ ذلك في حينه فيرد بفعالية. يسعى رجل العصابات لجعل مدة بقائه في هذه المنطقة أقصر ما يكون، ومغادرتها بطريقة تربك أولئك الذين يسعون لتعقبه أو تعقب آثاره. ويكون المهاجمون الانتحاريون الذي يمكن ربطهم بقنبلة روبوت أو صاروخ طوّاف، مؤثرين جداً لأنهم يمكن إطلاقهم من مسافةٍ ما من منطقة العمليات ولا تكون استعادتهم محسوبة. كان مهاجمو 11 سبتمبر يتمتعون بهذه الخصائص، وكانت جدواهم مضاعفة لاستخدام الطائرات كأسلحة. ومعنى ذلك أن منطقة العمليات كانت أساساً داخل الطائرات، وكان المهاجمون في المطار يعبرون من منطقة الاستعداد إلى منطقة العمليات، وحتى لو منع واحد أو اثنان منهم من الصعود إلى الطائرة كان هناك من المشاركين ما يكفي للاستيلاء على الطائرات للقيام بالعمل، وما كان الشخص المحتجز أو الشخصان المحتجزان ليقدّم أو يقدّما دليلاً كافياً على ضخامة ما كان سيحدث.

وبالــرغم مــن أني وصفت هذه المناطق الثلاث بالمعنى المكاني، على المرء ألا يفترض أن الحال هي بالضرورة كذلك، لا سيما عندما يكون الصراع جارياً وسط الـناس في بيـئة حضرية. يمكن تعريف المناطق الثلاثة بالزمن؛ مثلاً حينما لا يقوم رجل العصابات المذكور بأنشطته المتصلة بكل منطقة إلا في أوقات معينة من اليوم. قـد تكـون منطقة الاستعداد حينما يذهب للعمل، وفي قطار نقل الركاب يقابل رفاقه كأنهم لا يعرفهم. أو قد تعرَّف المناطق الثلاثة بدلاً من ذلك بالنشاط، أي ربما تكـون المـنطقة عـندما يكـون في نادي الغولف أو في كنسية. حتى على أدنى المستويات، حيث لا يتزحزح رجل العصابات من قريته أو كوميونه، تكون المناطق الثلاثة واضحة. قد يبدو للغريب عنه راعياً أو موزع جرائد ويلتقي بجماعات سرية في أوقــات سرية وتكون أسلحته مخفية. ولا يكشف عن نياته إلا عندما يلوِّح له الهــدف، الّــذي قــد يكــون دوريةً عسكرية أو موظفاً حكومياً. ويكون رجل العــصابات أو الإرهابي حينما ينتقل من منطقة إلى أخرى من المناطق الثلاثة عرضة للخطــر، فهــو بذلك ينتقل من نمط إلى نمط، ومن وسط إلى وسط، وهو إذ يقوم بذلك يكشف عن نواياه.

لا أريــد أن يُفهــم من ذلك أن أنماط السلوك هذه مخططٌ لها سلفاً، إلا إذا كان الرجل ربما داهيةً من الدهاة؛ بل، تتطور بالمحاولة والخطأ. وكما يتضح من هذا الشرح، لا يهجــم رجل العصابات المقاتل إلا بشروطه، ويكون من شأن قوات الأمن الردّ. ثم تحــدث عملــية داروينية إذ يتعلم رجل العصابات أي من التكتيكات والتقنيات تنفع، مــستفيداً مــن محاولات النجاة بنفسه أو حتى الاشتباك. وكما هي الحال مع الشعب تحت الاحتلال، تكون المبادرة العملياتية بيد رجل العصابات. لكن، ما أن يبدأ بالعمل، حــتى تــصبح قوات الأمن جزءاً من هذه العملية، وهنا تكمن الفرصة. فإن صممت قــوات الأمــن عملــياتها لتتعلم من الخصم، بدل محاولة هزيمته أولاً، فستحصل على المعلــومات وتتغلغل لانتزاع المبادرة العملياتية. وإلى أن تحصل على هذه المعرفة الحيوية، يظــلّ رجــل العصابات جزءاً من الشعب لا ينفصل عنه، وإلى أن ينفصل تظلّ جميع الأعمال التكتيكية لقوات الأمن تحمل مخاطرة خدمة الهدف الاستراتيجي الشامل لرجل العصابات المتمثل بالتحريض ودعاية العمل البطولي.

نـأتي الآن إلى الكيفية الأخرى التي نقاتل ونعمل بها وسط الناس بالمعنى الأوسع؛ أي عبر وسائل الإعلام. لقد أتى التلفزيون والإنترنت على وجه الخصوص بالصراع إلى بيوت الناس في العالم؛ وبيوت الزعماء السياسيين والناخبين معاً. فصار الزعماء يتأثرون بما يرون على الشاشة وبفهمهم مزاج الجمهور. وراحوا يتصرفون بناءً على هذه الوصفات، غالباً لأسباب تتصل بغرضهم السياسي الخاص لا بالقضية موضوع الصراع نفسه. بالفعل، قد تنتهي المواجهات بأن تتحول إلى صراعات، أو تتصاعد في مستويات القتال، أو تمضي بالفعل في الاتجاه الآخر لتخف نتيجة ما يستشف من وسائل الإعلام. لا بد أن الشخص الذي ابتكر تعبير *مسرح عمليات*، كان شخصاً ذا بصيرة نافذة بصرف النظر عمن يكون. فنحن نقوم بعملياتنا اليوم وكأننا على مسرح أو مدرّج أو ميدان مصارعة روماني. وهناك مجموعتان أو أكثر من اللاعبين؛ لكل مجموعة مخرِج، هو القائد، ولكل مخرج رؤيته للنص. وعلى الأرض، التي هي المسرح الفعلي، تراهم جميعاً على الخشبة مختلطين بالناس الذين يحاول كلٌّ منهم الوصول إلى مقعده، مثلما ترى عمال المسرح وجامعي التذاكر وباعة الآيس كريم. ويشاهدهم في الوقت نفسه جمهورٌ منقسم، على المقاعد جالسٌ مستريح وقد تركز اهتمامه على أكثر أركان الحَلبة جَلبة، يشهدون الأحداث محدقين في مصاصة الشراب الخفيف الذي يحتسون؛ لأن هذا هو حدّ رؤية الكاميرا.

ولقد توصّلتُ إلى بعض المبادئ للقيام بعمليات في هذا المسرح، على أساس أن وسائل الإعلام وسطٌ جماعي؛ وهكذا بالضبط. وهي في هذه الحال وسطٌ يعمل المرء فيه، كالجو. وهي إلى حدٍّ بعيد مشتركة بين الأطراف كافة، سواءٌ أكانت في مواجهة أم صراع أم تحالف. فهي وسيلة اتصال، وإن كان للمرء أن يتوقع احتمال تجاهلٍ رسالته لصالح قصة أفضل، أو تشويهها بدافع الانحياز الشخصي أو التحريري، أو أن يساء تفسيرها لقلة معرفة، أو يساء عرضُها لقلة معلومات في السياق المعتبر. لكن يجب قبل كل شيء ألا ينسى المرء أبداً أن اهتمام الصحفي أو المخرج – وهو عادةً اهتمامٌ أصيل – مدفوعٌ بالحاجة إلى ملء الفراغ بالكلمات والصور. ولقد استخدمتُ هذا الفهم في الخليج سنة 1990، عندما كنت أنظر في طريقتي للقيام بالعمليات في العراق. فقد أدركت الحاجة إلى عمل بعض الترتيبات

للتعامل مع ما أسميته *التقديم* [presentation] لضمان استمرار الدعم من ناسنا وحلفائنا، فأنقل إلى العدو انطباعاً محدداً أردناه له ولقيادتي، لتعرف أنها مقدَمة بصورةٍ حسنة. كانت لوظيفة *المراسل الحربي* منزلةٌ قانونية، فهو يتطوع لهذه الوظيفة ويقبل ويطيع التعليمات العسكرية من حيث الحركة وارتداء اللباس العسكري إن طلب منه ذلك ويقدم نسخة من تقريره للرقابة؛ في المقابل، يدخل المراسل الحربي ما لا يسمح لغيره بدخوله، ويحصل على ما لا يحصل عليه غيره من معلومات، ويرى ما لا يراه غيره، مع حصوله على الطعام والمأوى والأمن. وقررت أننا عندما ننزل إلى ميدان القتال لن نتعامل إلا مع مراسلين حربيين معتمدين؛ يوزَّعون على وحدات الفرقة ويراقب أركاني تقاريرهم. ولما كان يتعين أن تمر كل تقارير المراسلين الآخرين بوحدة القيادة الأميركية المركزية بالجبيل للرقابة، منحت مراسليَّ الحربيين ميزةً على الآخرين، وهي أن تكون عملية الرقابة البريطانية أسرع بكثير من الرقابة الأميركية. على قاعدة الفائدة المتبادلة هذه، أسسنا لعلاقة، وكي تسير الأمور بيننا بسلاسة، شكلت في مقر قيادتي فرعاً جديداً للعلاقات الخارجية. كان رئيس هذا الفرع – ولقبه مسؤول العلاقات الخارجية – مسؤولاً عن التعامل مع كل من لم يكن داخلاً بشكلٍ مباشر في سلسلة القيادة العملياتية، من أمير ويلز عندما زارنا حتى الشيخ المحلي، إلى وسائل الإعلام. ولما كان المسؤول الإعلامي مطلعاً على جميع التطورات، وكان بالفعل طرفاً في بعضها، كانت لوسائل الإعلام صلة دائمة بنا عبره، ما جعل الأمر أسهل عليهم وعلينا بكثير.

في المسرح تقوم بين قوى الأطراف كافة، لا سيما الزعماء السياسيين والقادة العسكريين، علاقةٌ تكافلية مع وسائل الإعلام؛ إذ تحتاج وسائل الإعلام إلى الجيش لأنه سبب ومصدر القصة؛ ويحتاج القادة العسكريون إلى وسائل الإعلام لتقديم روايتهم لمصلحة قواهم، وكذلك لإخبار ناسهم وحكومتهم أنهم يبلون بلاءً حسناً، أو في أسوأ الأحوال، لإخبارهم إلى أي درْك من سلم المجد يهوون. إضافة إلى ذلك، يحتاج القادة العسكريون والزعماء السياسيون على السواء إلى وسائل الإعلام للاطلاع على تصورات الطرف الآخر، ولشرح روايتهم للأحداث. إلى هذا الحدّ تكون وسائل الإعلام عنصراً مفيداً للغاية في صراعاتنا المعاصرة لبلوغ الهدف

السياسي المتمثل بكسب إرادة الناس. كذلك صارت هي الوسط الذي يصل بين الناس والحكومة والجيش، الأضلاع الثلاثة في مثلث كلاوسفيتز. ففي الحالة البسيطة للحرب بين دولتين، يمكن اعتبار الوسط في مثلث، مستقلاً عن الوسط في المثلث الآخر. بالفعل، في أيام الحرب الصناعية كانت لمعظم الحكومات وزارات إعلام وسيطرة مباشرة على وسائل الإعلام لديها. لكن صراعاتنا المعقدة اليوم ووسائل الاتصالات المعاصرة التي لدينا غيرت كل ذلك؛ فببث الأخبار على مدار الساعة وعالمية شبكات الإعلام، أصبحت وسائل الإعلام مشتركة للطرفين معاً أو لجميع أضلاع المثلث عند جميع الأطراف؛ أي أصبحت وسطاً مشتركاً. وبالرغم من العلاقة التكافلية، تكون العلاقة بين الصحفي والموضوع واهنةً هشة، لأن الموضوع - أي القائد العسكري أو الزعيم السياسي، ويشمل ذلك زعيم التمرد - يراها قائمة على وعدٍ ضمني، احتمال إنجازه أضعف ما يكون. يأمل الزعيم السياسي أو القائد العسكري من الصحفي أن يقدم روايته كما يود هو، أي الزعيم أو القائد، أن تُقدَّم أو كما قدمها هو للصحفي. لكن الصحفي يرى فيهما مصدراً لروايته هو، ويقدم أحداث ولقاءات اليوم لدعم هذه الرواية بدل تقديم رواية الزعيم أو القائد. لا ألمح إلى أن هذا الطرف أو ذاك يحرّف أو يلفق الرواية؛ وإن كان هذا يحدث. بل تدعي وسائل الإعلام أنها موضوعية، وتميل إلى ألا تكون كذلك، بينما يظل القادة السياسيون والعسكريون يأملون في موضوعية التصور المشترك حيث لا يوجد على الأرجح هكذا تصور. بعبارةٍ أخرى، يعلم القادة أن وسائل الإعلام غير موضوعية؛ ومع ذلك يظلون يتحدثون إليها ويستخدمونها ويخيب أملهم منها ويشتكون. السبب الرئيس لذلك هو أنهم يبحثون عن منصة أو - في أحسن الأحوال - قناة، غير مدركين أن وسائل الإعلام وعاءٌ تمتزج فيه جميع الأحداث وتقدم كما لو أنها حدثت معاً بآنٍ واحد وأنها على الدرجة نفسها من الأهمية، وذلك على شكل جرعاتٍ صغيرة سهلة الهضم؛ ثم ترمى بعد ذلك. وتتراوح محاولات السيطرة على هذه العلاقة ومنعها من اتخاذ منحىً خاطئ بين السيطرة القوية على من يسمح لهم بالتحدث إلى الصحفيين ومضمون ما يتحدثون به وبين الرقابة وإعطاء الصحفيين *منبهات* [minders]؛ بجانب تدابير أخرى متنوعة. لذلك كله،

بالطبع، أثرٌ معاكس للأثر المراد، لأن القادة بذلك يلمحون إلى الصحفيين بأن لديهم ما يخفون، ويدعوهم بذلك يفتشون عن مؤامرة كهيكلٍ عظميٍّ ما في خزانة، أو يفتشون عـن واشٍ. وبذا تسهم هذه التدابير في القصة بدل صوغها؛ لكن هذه هي القصة التي تقدم للناس، أولئك الذين يجري القتال بين ظهرانيهم أو جمهور النظارة.

إن وسائل الإعلام ليست طرفاً في العملية العسكرية، لكن بما أنها تملأ المسرح يجـب أن يحـسب لوجودها حساب؛ لا سيما في طريقة تحقيق المفاجأة. إن شأن إخفـاء نـوايا المـرء ووجوده مع السعي لإثبات نوايا ووجود الخصم، قديمٌ قدم الـصراع، وكـان ذا شأن بالتأكيد للقائد صن تشو الذي أفرد له عدة فصول في كتابه **فن الحرب** [Art of War]. وفي بضعة القرون الماضية، كانت وسائل الإعلام بمختـلف أشكالها تنظف من المعلومات لهذا الغرض؛ فبالفعل، كان نابوليون قارئاً نهمـاً للصحافة البريطانية. واليوم لدينا وسائل إعلام عالمية لا يمكن السيطرة عليها، فوسائل اتصالاتها أفضل في كثيرٍ من الأحيان من وسائل اتصالات الجيش التي تعمل لتـنقل إلى اللاعـبين والجمهـور صـورة مسرح الأحداث ككل. وفي ظل هذه الظـروف، ولتحقـيق الخفاء، أرى أن من الأفضل اتباع الإيهام [illusion] بدل الخداع [deception]. في الحالة الأخيرة، يحاول المرء الكذب والخداع، بينما يسعى في الحالـة الأولى لجعل العدو يخدع نفسه. فمثلاً، في الخليج سنة 1990، لم نُرِد أن يعـرف العـراقيون أن الهجـوم الرئيس على العراق لا على الكويت. ظننا أنهم سيبحثون عن الفرقة البريطانية على أساس أنها الوحيدة، وكونها واحدة من حليفٍ رئـيس كـان يحتمل أن تكون على المحور الرئيسي للهجوم. لذلك كان من المهم إخفـاء حقيقة أننا انتقلنا من الساحل المقابل للحدود العراقية - الكويتية إلى الصحراء للانـضمام إلى فـيلقين أميركيين على المحور الرئيسي. وبعملنا على أساس أن المحطات التلفـزيونية نـادراً مـا تـصرح أن الصور التي تبثها من الأرشيف، أعطينا كثيراً من التسهيلات للتصوير التلفزيوني قبل أن يبدأ القصف، مع إظهار البحر في خلفية الصورة دوماً. وعندما بدأ القصف تحركنا إلى الصحراء وأوقفنا تسهيلات التصوير. وبعد أشهر أثناء مشاهدتنا شريطاً إخبارياً صوِّر في فترة ما قبل القصف، كنت مهتماً بمعرفة معدل اللقطـات الـتي يظهر فيها البحر في الخلفية. ربما ساعد ذلك على تشكيل الصورة في

ذهن جنرال عراقي، واحد من سبعة - على ما أذكر - ممن أسرنا في الهجوم. فقد قال لآسريه أنه لم يكن يعلم أن البريطانيين كانوا قبالته؛ كان يظن أن دبابات تشالنجر كانت على الساحل.

أخيراً، فإن القصص والصور الإخبارية التي تقدمها وسائل الإعلام سببٌ قوي لكوننا ما نزال نرى الصراعات على غرار الحرب الصناعية بين الدول، لأن هذه القصص تروَى عادة من منظور جيوشٍ تقليدية ترسلها دولٌ قومية. وكالمؤسسات السياسية والعسكرية، ما تزال وسائل الإعلام أسيرة مفهوم الحرب الصناعية، غير مدركة أو مستوعبة أن الحرب صارت حرباً وسط الناس. في الوقت نفسه، بما أن الحيز الزماني والمكاني المتاح لوسائل الإعلام لنقل المعلومات ضيق - دقيقة أو ثلاثة على الشاشة أو على الهواء، وبضعة إنشات في الصحافة اليومية - لذلك يتعين عليها استخدام صورٍ ومصطلحات معرفية في عملها لتكون جذابة ومفهومة لجمهورها. هذه الصور والمصطلحات هي كلها صور ومصطلحات أفراد وأوضاع جيوش تقليدية في حربٍ صناعية. وقد خلق هذا مؤخراً عقدةً جديدة، لأن جانباً كبيراً من الجمهور حتى بعض قطاعات وسائل الإعلام يدركون أن ثمة تنافراً بين ما يُعرض ويُعاش وبين ما يُشرح. فالأول، يبدو واضحاً أنه أشكال أخرى من الحرب والثاني، هو محاولاتٌ يائسة لاستخدام إطار الحرب بين الدول لتفسير الحرب وسط الناس. إذا أخذنا مثلاً النشرات الإخبارية اليومية الموجزة في التلفزيون، غالباً ما نرى جنوداً مدججين بالسلاح يتجولون بالدبابات في شوارع ملأى بالنساء والأطفال، سواءٌ في العراق أو الأراضي التي تحتلها إسرائيل أو في أماكن أخرى من العالم، أو نرى رجالاً مدنيين وأطفالاً رثي الملابس يهاجمون جنوداً مدججين بالسلاح في دبابات. تصطدم الصور نفسها بالإدراك المعرفي، لكن التفسير الذي يقدمه الصحفي أو المعلق في الاستديو - في محاولة شرح الأعمال العسكرية للجنود - يربكنا أكثر لأنه غالباً ما يفسَّر من وجهة نظر عسكرية، كما لو أن قوتين متكافئتين مشتبكتان في مناوشةٍ أو معركة. بعبارةٍ أخرى، ثمة واقعٌ جديد يعاد بناؤه حول نموذجٍ قديم، على نحوٍ غير موفق في معظمه.

ففـــي المحـــصلة، يعكـــس هذا الاتجاه الثاني للحرب وسط الناس خصوصية صـــراعاتنا الراهنة وكذلك طبيعتها الشاملة؛ فيتحرك رجل العصابات الفرد بجميع أوصـــافه أو الزعيم السياسي البديل وسط الناس، وهم الموضوع الدقيق لاهتمامه، بيـــنما أصـــبح جمهـــور هذه الصراعات، بفضل الإعلام، سكان العالم. وقد صار الجمهور يؤثر على قرارات الزعماء السياسيين الذين يرسلون القوات بقدر ما - بل أكثـــر في بعض الحالات مما - تؤثر الأحداث الجارية على الأرض. وصار المقاتلون في الحرب وسط الناس هم أيضاً يستخدمون وسائل الإعلام للتأثير على القرارات، وقـــبل كـــل شيء على إرادة الناس الذين يسعون لقيادتهم واستيعابهم. فبمشاركة الجمهور، صار العالم مسرح حرب عالمياً أكثر منه قرية عالمية.

إنّ صراعاتنا تميل إلى أن تكون غير محدودة زمنياً

لا تـــوجد إصـــلاحات أو حلـــول سريعة للحرب وسط الناس، لا سيما في مـــواجهة خصم، من أي منـــزلة كان. كذلك، فإن العمل في وقته أهم من العمل بذاتـــه، وهذا ما يقودني إلى ثالث الاتجاهات التي أتحدث عنها، وهو أن صراعاتنا تميل إلى أن تكون أكثر فأكثر غير محدودة زمنياً؛ فهي متواصلة. وتبدو صورة ذلك واضـــحة في جمـــيع مـــا ذكرنا من مواجهات وصراعات في الفصل السابق، من المـــواجهة الكـــورية إلى المواجهة القبرصية إلى صراع الاثنتين وثلاثين سنةً في الهند الـــصينية. وليست العمليات المتواصلة في العراق منذ 1990 عنا ببعيد، بينما تدخّل المجتمع الدولي في البلقان سنة 1990 ولا تلوح في الأفق نهاية. يظهر هذا الاتجاه ذو الـــنهاية المفتوحة غير المحدودة زمنياً لثلاثة أسباب. يتعلق الأول بالهدف المختار أو الغاية المرجوة، ويتعلق الثاني بالطريقة (وهي صنو الغاية وتوأمها)، أما الثالث فيتعلق بالتحول من نموذجٍ للحرب إلى آخر.

يُظهـــر الاتجـــاه الأول للحرب وسط الناس، وهو تحوّل الأهداف، أننا نقوم بعملياتـــنا لإيجاد حالة يمكن فيها تحقيق الهدف العسكري الاستراتيجي وهو بلوغ الغرض السياسي بوسائل أخرى أو بطريقةٍ أخرى. يتحقق الهدف أحياناً بسرعة في حملـــةٍ واحـــدة، كمـــا حصل في الفوكلاند، لكنه لا يتحقق في الغالب الأعم من

الحالات إلا بعملية طويلة ضدّ خصومٍ يستخدمون طريقة حرب العصابات أو الإرهاب. من المبادئ الأساسية لرجل العصابات أو الإرهابي، أنه لا يقاتل إلا في الوقت المناسب له. فهو يخوض المعركة عندما تكون ظروف النجاح متوافرة، متجنباً خوض معركة حاسمة إلا بشروطه. وحتى عندما يقاتل، تكاد تكون *الأعمال الحاسمة* دوماً تكتيكيةً لا عملياتية. وكما رأينا، تصعب هزيمة هذا الخصم بسرعة. ولكن تصبح العملية البطيئة أكثر بطءاً عندما يفكر المرء في الناس الذين تجري الحرب وسطهم. لأن تحقيق الهدف على مستوى مسرح العمليات والهدف على المستوى الاستراتيجي يقتضي كسب دعمهم، أو على الأقل حرمان الخصم من هذا الدعم، وتكون سرعة الفوز بإرادهم مقياساً للتقدم نحو الهدف. إن الاندفاع لتحقيق نصرٍ سريع على خصم لا يتعاون في القتال حسب شروطك، لا سيما عند العمل وسطَ الناس، يبعد الناس على الأرجح عنك بدل أن يقربهم منك. ويمكن أن تجد دليلاً على هذه النتيجة غير المرغوبة في كثير من صراعات ما بعد سنة 1945 كالهجوم الروسي على غروزني لسحق التمرد الشيشاني، وهذه حالة خاصة وثيقة الصلة بالموضوع. لست ألمح إلى وجوب ألا يطلب المرء النصر السريع في المعركة التي يختار أن يخوض؛ فهذه هي الطريقة الأفضل دوماً، لا سيما أن كلفة القتال تكون أقل عندما يخاض بسرعة، وأن درجة النشاط المرتفعة في كيل الضربات تتيح للمرء أن يملي مسار المعركة. لكن رجل العصابات يعرف ذلك، وهذا ما يجعله يختار معارك صغيرة يخوضها بشروطه. لكن هذه المعارك الصغيرة، حتى لو وقعتْ يومياً وبسرعة، لا تساوي في مجموعها معركةً كبيرة؛ فهي ليست بطبيعتها حاسمة. وبالتالي، فالمعركة الشاملة لإيجاد الحالة هي المعركة التي تأتي بالحسم.

وبعد أن يتم التوصل إلى تلك الحالة، يجب في جميع الأحوال تثبيتها إلى أن يتحقق الهدف الاستراتيجي. ففي كوريا، على سبيل المثال، كان هناك وجودٌ ملفت للجنود الأميركيين منذ توقيع وقف إطلاق النار في يوليو سنة 1953. بالفعل، حتى بعد التخفيض الكبير لعددهم الذي حصل إثر إعادة الهيكلة العامة للقوات المسلحة الأميركية سنة 2005، بقي 25,000 جندي أميركي في كوريا الجنوبية وحدها – وسيبقون هناك – على أي مستوىً من القوة كان، إلى أن يتم

التوصل إلى تسوية نهائية. كذلك تعكس عمليات الأمم المتحدة الطويلة هذا الاتجاه ببساطة. فقوات الأمم المتحدة في قبرص [UNFICYP]، التي شكّلت سنة 1964 كإجراء لوقف أعمال العنف بين القبارصة اليونانيين والأتراك، ما تزال هناك إلى اليوم نتيجة العجز المتواصل عن التوصل إلى اتفاق لحلّ المواجهة؛ وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، يظل الخط الأخضر الفاصل بين الطرفين يحتاج إلى قوة عسكرية صغيرة لتثبيته. وأصبحت هذه القوة أصغر مع توالي العقود، لكن العملية استمرت وصارت الآن في العقد الخامس من العمر. وعندما كانت القوات تتدخل عنوةً، وتحدث التغيرات المطلوبة لإيجاد الحالة، إلى هذا الحدّ أو ذاك، كان الأمر يتطلب دوماً تثبيت الحالة. وفي سنة 1999 استخدم الناتو مرة أخرى لإقامة حالة بالقصف، وهذه المرة في كوسوفو. كانت هذه حالة سلّم فيها الرئيس الصربي، سلوبودان ميلوسوفيتش، إدارة كوسوفو، الإقليم الخاضع للسيادة الصربية، إلى الأمم المتحدة المدعومة بقوة الناتو. كان الهدف المباشر للحالة هو رفع تهديد الظلم والتطهير العرقي عن أغلبية سكان الإقليم، وهم الأقلية الألبانية في صربيا. ولكن، لم يكن هناك تعبيرٌ واضح عن غرضٍ سياسي بعيد المدى في أي مرحلةٍ قبل أو أثناء حملة القصف. هل كان هذا العمل العسكري يهدف إلى إقامة كوسوفو المستقلة؟ أم الإطاحة بميلوسوفيتش، لتغيير النظام في بلغراد إلى نظام يحكم كوسوفو كما تريد الأمم المتحدة؟ وكما أشرت إلى ذلك عدة مرات في هذا الكتاب، لا يمكن تحقيق هدف استراتيجيٌّ عسكري دون غرضٍ سياسيٌّ واضح. في النتيجة، كانت هجمات الناتو والولايات المتحدة سلسلة من الأعمال التكتيكية المنسقة بأمر المهام الجوية اليومي، اتخذ القرار بشنّها على أهداف، اعتبر أن استهدافها يضغط على ميلوسوفيتش للانسحاب من كوسوفو. قامت الحالة بعد ثمانية وسبعين يوماً من القصف وسلسلة من المقايضات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جهة، وبين ميلوسوفيتش من جهة أخرى. وبعد مفاوضات مطولة في خيمة على الحدود المقدونية مع صربيا حول شروط الاحتلال، احتلّ الناتو الإقليم وبدأت الأمم المتحدة بإدارته. وبقيت عملية نشر القوات والإدارة، ومن ثم الحالة، على حالها تماماً منذ ذلك الحين، دون التوصل إلى حلّ استراتيجي.

في المحصلة، تتجه عملياتنا العسكرية الحديثة بحيث أنه كلما أريد من العملية كسب إرادة الناس، مال الخصم أكثر إلى طريقة حرب العصابات وصارت الظروف أعقد، وطال أمد التوصل إلى حالة يمكن فيها الحسم الاستراتيجي وإيجاد حلّ. وفيما يتم التوصل إلى الحالة المطلوبة، يتعين تثبيتها، ولما كان التوصل إليها وإن جزئياً على الأقل بالقوة، يتعين كذلك تثبيتها بالقوة طلباً للحسم الاستراتيجي. ويتم تمكين الحال، مع ذلك، بالسبب الثالث المذكور مسبقاً لاتجاه النهاية المفتوحة، أي التحول من نموذج للحرب إلى آخر. وفي الحرب الصناعية، كانت هناك حاجة إلى نصرٍ سريع لأن المجتمع والدولة جميعاً كانا مسخرين للقضية. فكل آلة الدولة مركزة على هذه المغامرة بينما يكون السير الطبيعي للمجتمع والدولة والإنتاج متوقفاً ومسخراً بالكلية للقضية. لذلك كان يتعين إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن لاستئناف الحياة الطبيعية والتجارة؛ لأن الثمن الذي تدفعه الأمم باهظٌ للغاية في هذه الحالة، كما في الحربين العالميتين. أما في النموذج الجديد للحرب فلا تكون العمليات العسكرية سوى مجرد نشاط من أنشطة الدولة. بالفعل، فهي تصمم لتكون كذلك بالضبط، كما يبين مثالا الحربين الكورية والفييتنامية؛ فحالما يرتفع كثيراً خطر توسع العملية العسكرية كثيراً ويُخترق المجتمع المدني عند حدودٍ معينة، توقَف هذه العمليات بالفعل، إما بتغيير الهدف أو بالانسحاب. بعبارةٍ أخرى، يتم التعامل مع العمليات العسكرية المعاصرة عملياً كواحد من أنشطة الدولة الكثيرة عندما يمكن إدامته تقريباً إلى ما لا نهاية؛ فهي عمليات لا نهاية ظاهرة لها.

إننا نقاتل لنحتفظ بالقوة

يعود بنا الاتجاه الرابع إلى عصر ما قبل نابوليون، العصر الذي لم تكن الجيوش المتحاربة فيه تستطيع الالتزام بالقتال الحاسم لأنها، بافتقارها إلى نظام قوة بشريةٍ رخيصة كالتجنيد الإلزامي وغلاء المعدات، لم يكن في استطاعتها تعويض ما تخسر من قوات. وقد عادت هذه المسائل لتصبح ذات شأن في عصرنا الراهن، لأسبابٍ مختلفة لكن بمؤدى واحد، وهو *أننا نقاتل لنحتفظ بالقوة*. من الأسباب التي تذكر الآن لذلك ما يدعى أثر كيس الجثث [the body bag effect] حكومات ديموقراطية

تـــشنّ عمليات لتحقيق أهداف *ليّنة* تشكّ بدعم الناس لها في الوطن، وكما اتضح مـــراراً في هـــذه الـــصفحات، أنه يجب على كل دولة وجيش المحافظة على دعم الـــشعب لهمـــا. وتقاس درجة شكّ الزعماء قياساً دقيقاً نوعاً ما بدرجة مقت الخسائر في الأرواح. هذه هي الحال يقيناً؛ لكني أعتقد أن لهذا الاتجاه أسباباً أعمق من المحافظة على الدعم الشعبي المحلي، وإن كان هذا الدعم مهماً للغاية.

أولاً، إن الـــسعي للاحـــتفاظ بالقـــوة لـــيس فقـــط من خصائص الزعماء الديموقـــراطيين غير المتيقنين من الدعم الشعبي لهم. فرجال العصابات وغيرهم من القـــوى غـــير التقلـــيدية وغير الحكومية يحاربون هم أيضاً على هذا الأساس، لأن اســـتبدال الـــرجال والعـــتاد أمرٌ صعب ومكلف في الوقت والمال. وتسري هذه الأســـباب كـــذلك علـــى الجيوش التقليدية في فترة ما بعد الحرب؛ ولعلّ الجيش الـــسوفياتي يكـــون الاســـتثناء الأوحد، لأن استدعاء أعداد ضخمة من المجندين والـــصناعات الدفاعـــية الشاملة كل ذلك في يد الدولة تسيِّره وتموِّله. بل إن هذا الجيش صار في النهاية يفكر في الاحتفاظ بالقوة، وهو اتجاه تعزز كثيراً لدى خلفه الأشد منه فقراً بكثير، وهو الجيش الروسي. فجيوش هذه الدول التي لم يعد لديها تجنـــيدٌ إلزامي - ربما أغلبية جيوش أوروبا الغربية - يتعين عليها التنافس مع المهن الأخرى والتجارة والصناعة لتحصل على حصتها من القوة البشرية الوطنية. ونتيجة ذلك، فإنها كي تدفع رواتب منافسة ويكون لديها مال لميزانية المعدات والتدريب، تميل باستمرار إلى تقليص أعدادها. ومع ذلك، حتى في هذه الجيوش الأصغر بكثير، وكي تنافس بشكلٍ جيد في سوق العمالة الوطنية، عادة ما يخصَّص قسمٌ كبير من الميزانية الدفاعية للرواتب والبدلات؛ ويبلغ في الحالة البريطانية نحو50%. وإذا وضعنا جانباً آثار توقع الموت على المعنويات والعمليات، فإن خسارة هذه الأصول المكلفة - لا ســـيما أولئك الذين لديهم سنوات طويلة من الخبرة - أمرٌ سيئ من الناحية الاقتصادية.

ولـــيس الأمر بأفضل من ذلك في البلدان التي ما يزال لديها تجنيدٌ إلزامي، لا ســـيما في أوروبا. وغالباً ما يمنع القانون استخدام المجندين في غير حماية الوطن من عملـــيات، لـــذلك، عـــندما تستدعى القوات لعملياتٍ أخرى يجب على المجندين

التطوع. يتم ذلك أحياناً لأسباب سياسية محلية حتى وإن لم تكن له موجبات قانونية. إضافة إلى ذلك، ورغبةً في منح القوة العاملة الوطنية فرصة التعليم والعمل المربح، تكون فترة خدمة المجند عادةً قصيرة، ويدرَّب لمهمة واحدة في جملة ظروف واحدة. لذلك، عندما يتطوع تكون فترة تطوعه على الأرجح أطول ليحصل على التدريب الإضافي المطلوب للعملية النوعية. باختصار، المجند المتطوع أصلٌ نادر ما ينبغي التفريط فيه، ولا سيما عندما يكون التطوع شحيحاً لارتفاع احتمال الهلاك في الخدمة العسكرية.

وما الوضع بأفضل من ذلك بكثير بخصوص المعدات؛ فهي أندر وأغلى من أن تبدد. فكما أن خطّ إنتاج الناس في الحرب الصناعية لم يعد الآن موجوداً بعد أن ألغي التجنيد الإلزامي في معظم أرجاء العالم الغربي، كذلك لم تعد خطوط الإنتاج الحربي للمعدات الممولة إلى حدٍّ كبير من الدولة موجودة. وبالتالي، بمعزلٍ عن الأسلحة والمنظومات التي ما تزال تصنع لزبائن آخرين - أي الجيوش الأخرى - لا مبرر تجاري للإبقاء على خط إنتاج مفتوحاً لجيشٍ واحد فقط، إلا ربما على نطاق ضيق لإنتاج المكونات اللازمة للإصلاحات الرئيسية للأسلحة القائمة. بالفعل، فمحاولات الاتحاد السوفياتي الإبقاء على خطط الإنتاج الحربي عندما لم تكن القوة تستخدَم، وعلى حساب ترقية المصالح المادية للمجتمع، أسهمت في انهياره. كذلك لم يعد ممكناً استبدال الفاقد من المعدات بأي كمية كبيرة إلا ببطء وكلفة باهظة؛ وليس ثمة دولة تستطيع قبول أيٍ من ذلك إذا كانت أولياتها الوطنية منصبَّة على مسائل الإصلاح المدني. فليس سوى الولايات المتحدة في العالم الغربي تستطيع - على ما يبدو - الاحتفاظ بقوات - أو على الأقل بمعدات - إلى أمد غير محدود، وحتى فيها توجد تحفظاتٌ قوية على ذلك في المجتمعين السياسي والمدني. كذلك، بالنظر إلى ارتفاع الأسعار أضعافاً مضاعفة، يظل هناك حدّ حتى في الميزانيات الضخمة؛ فقد اشتكت القوات الأميركية والبريطانية في العراق بين عامَيْ 2003 و2004 من جوانب نقص تراوحت بين السترات الواقية من الرصاص ووسائل الاتصال المناسبة. أخيراً، فإن مصدر كثير من بنود العتاد الرئيسية لمعظم الجيوش في جميع أنحاء العالم ليس وطنياً بل دولياً، وقليلة هي البلدان التي - إنْ وُجدت -

تسيطر سيطرةً كاملة على قاعدة الصناعة الدفاعية لديها. ولعل الدول ذات الاقتصادات الضخمة والميل إلى الاحتفاظ بجيوش ضخمة، كالولايات المتحدة والصين وروسيا، تكون هي الأكثر سيطرةً على صناعاتها الدفاعية، لكن حتى الإنتاج الدفاعي الأميركي يتم بالتعاون مع صناعات أخرى حول العالم. فأي دولة تود أن تكون لها سيطرةٌ تامة على قاعدة الصناعات الدفاعية لديها، سوف يتعين عليها أن توظف الملايين، وحتى في هذه الحالة ربما يتعيّن عليها التخلي عن جملةٍ محدودةٍ من القدرات.

يقودنا كل ذلك إلى واقع قواتنا والتزاماتنا المعاصرة؛ فالجيوش، برجالها وعتادها، غالباً ما تخصص لعدد من الاحتمالات. ففي الخليج بين عامَيْ 1990 و1991، شعرت وأنا أقود الفرقةَ المدرعة البريطانية بهذه الضغوط شعوراً واضحاً. لقد كانت لدي أحدث الدبابات الموجودة في الجيش البريطاني، ولما كانت المحركات غير موثوقة، أعطيتُ كل ما في المستودعات تقريباً من محركات. وجُرِّدتْ بقية قطعات الجيش من معداتها لإعطائي قوةً قادرةً على الصمود. كنت مدركاً أن معظم أصول الجيش أصبحت تحت تصرفي، وأن ليس ثمة خطوط إنتاج جاهزة لتعويض ما قد أخسر منها، وأن هناك التزامات أخرى قد تتطلبها. اعتقدت حينها، وما زلت أعتقد، أني كنت أول جنرالٍ بريطاني منذ مدة طويلة، توجَّب عليه أن يفكر كيف يحارب كي لا يخسر الجيش. وإني لا ألمح إلى أن من سبقني كانوا غير مبالين بما تحت أيديهم؛ فلم يكونوا كذلك. لكنهم عندما كانوا أمام احتمال خوض معركة، كانوا يعلمون أن هناك احتياطاً من المعدات في مكان آخر من الجيش وقاعدةً صناعية خلفهم قادرةً بسرعة على إنتاج البديل. لم يقل لي أيٌّ من رؤسائي قط بشكلٍ مباشر أن القافلة جاهزة وأنهم يريدونها أن تعود بأقل قدرٍ ممكن من الخسائر، لكنني صُدمت حينها، عندما كان يزورني قائدٌ عسكري أعلى مني رتبةً أو مسؤولٌ حكومي في بريطانيا، كيف أن جلّ همهم كان المعدات. في الحقيقة، لقد كان إدراكي وجوبَ أن أقاتل كي لا أخسر القوة، عاملاً في تحديد الطريقة التي خططت بها لاستخدام قواتي في هجومنا على العراق. وقد تبين أن العدو جمعٌ قليل البراعة من الناس، وتمكّنا من إعادة كل شيء تقريباً كما كان، وهذا الذي حصل.

وفي ظروفنا الراهنة، يشبه وضع الجيوش في كثيرٍ من البلدان هذا الوضع. فهي تحمـــل من الأعباء أكثر مما تحتمل، ولا تستطيع تحملَ أي خسائر. فدافعو الضرائب يدفعـــون للجـــيش كي يدافع عن البلاد؛ وقد يدفعون له ليقوم ببعض المغامرات، لكـــنهم يتوقعون من حُماقم أن يكونوا جاهزين مستعدين عند الحاجة. وبالتالي، ســـوف يـــتعين تقديـــر حجم المراهنة بالقدرة الدفاعية عند الانخراط في مغامرات أخـــرى. وهـــذه مغامرات لا نهاية لها، كما رأينا؛ قد تكلف الدولة جيشها بعمليةٍ جديـــدة مـــا، لكنها تظل ملتزمة بتكليف قواتٍ لها بالمحافظة على الوضع في مكانٍ آخـــر. إذًا أخذنا العمليات الدولية الكبرى منذ سنة 1991: من العراق إلى البوسنةً إلى كـــرواتيا، ثم إلى كوسوفو فأفغانستان، فالعراق مرةً أخرى؛ وفيما كانت تجري كـــل عملية من هذه العمليات، كانت هناك قوات في الخلف للدفاع عن تلك التي ما تزال تعمل. إضافةً إلى ذلك، كانت هناك خلال تلك الفترة بضع عمليات تجري في أفـــريقيا، من أهمها تلك التي جرت في رواندا والكونغو وسيراليون، على سبيل الذكر لا الحصر، عززها بقوات إضافية كثيرٌ من الدول التي كانت لديها في الأصل قـــواتٌ ضالعة في هذه الأوضاع. وهذا تخصيص ثلاثي الأغراض للقوات بل أسوأ من ذلك؛ في كثيرٍ من الحالات بجيوشٍ صغيرة وموارد محدودة. أضِف إلى ذلك أنه إذا نـــشأت أزمةٌ جديدةٌ، سوف يتعين على البحث عن قواتٍ إضافية لتولي الأمر وتثبيته فيها.

إن الافتقار إلى القوات والموارد، من أهم الأسباب التي تسهم في الوضع الذي نجـــد أنفسنا فيه اليوم، أي أن نجد صعوبة في إسناد القوات التي كلفناها في الأصل بمهام. فالولايات المتحدة، بالرغم من الضخامة النسبية لقواها، تجد صعوبةً في إسناد التـــزاماها العسكرية الراهنة. ومع أن قوات الدول الأوروبية مجتمعةً قد تبدو معادلةً في الحجم لقوات الولايات المتحدة، لم تستطع أن تنشر ما نشرته الأخيرة حتى الآن مـــن عـــدد قـــوات. والأمـــر كذلك حتى لو وفرنا النفقات العامة للقوة البشرية العـــسكرية، كالأركـــان العامـــة ومقر القيادة ووزارة الدفاع، التي تتحملها البنية التحتية لكل دولة على حدة. والسبب في كثيرٍ من الحالات هو أن هذه القوات ما تزال تشكّل للحربً الصناعية؛ فتُدرَّب احتياطياتُها البشرية وتُنظَّم وتُستبقى إلى أن

تظهر الحاجة إلى تعبئتها لتوسعة الجيش وتمكينه من القيام بجملة المهام المتوجبة عليه في الحرب فقط. فمثلاً، تميز معظم الجيوش بين المهندسين العسكريين الذي يقيمون أو يـــزيلون الحواجـــز كحقول الألغام أو يمدون الجسور على الأنهار، وبين أولئك الــذين يـــشيدون المباني ويشقون الطرقات. بالنسبة إلى مهندسي النوع الأول هم عـــادةً وحدات ميدانية، أما مهندسو النوع الثاني فوحدات احتياطية، تستدعى في الحالات الطارئة مع اعتبار أن المجتمع المدني لن يتمكن من استخدام هؤلاء الرجال خـــلال فتـــرة استدعائهم للخدمة العسكرية. لكننا في حروبنا المعاصرة، نحتاج إلى المهندســـين المدنـــيين أكثر من حاجتنا إلى المهندسين العسكريين، الذين نحتاجهم للمـــناورة بالقوات الضخمة في ميدان القتال. وتوفير مهندسي البناء والطرقات يعني استدعاء الاحتياط لفترة طويلة وتقليص القدرة، مثلاً، على صيانة الطرقات في الـــبلاد. مـــن الوجهة السياسية، قد يكون إلحاق الاضطراب بحياة السكان المدنيين كارثياً؛ لذلك نادراً ما يجرَّب. والنتيجة أن كثيراً من القوات التي تنشر للحـــرب وســـط الـــناس تفتقر إلى المهارات الضرورية وإلى الأجهزة واللوازم للتصدي لما يواجهها من مهام.

بالـــتالي، وفي الأصل، ما تزال قواتنا تشكّل على النموذج الصناعي للحرب. ومـــا نـــزال نعيد تنظيمها باستمرار لخوض العمليات المعاصرة. وألا نفعل، نجد أن لدينا قوات ضخمة على مسرح العمليات لا تسهم إلا قليلاً في تحقيق الهدف وهي مـــع ذلـــك تحتاج إلى حراسة وإمداد؛ أي قوات بلا جدوى. كذلك يصعب علينا دون إعـــادة تنظـــيم القوات إسناد العملية العسكرية. وهذا أكثر ما تتسم عملياتنا المعاصرة من الناحية التنظيمية؛ وكما أشرت إليه في فاتحة هذا الكتاب، أصبح ينظر إليها على أنها سمةٌ طبيعية. لكن إلى أن نكف عن النظر إلى الوضع المتواصل هذا من هذا المنظار ونبدأ بإعادة تنظيم قواتنا بشكلٍ جوهري، سيصبح إسناد الوضع برمته لا القـــوات في مسرح العمليات متعذراً. وبما أن إعادة تنظيم القوات لعملية ما في جملة ظروف معينة هو، دون شك، جزءٌ من مفهوم الحركية التنظيمية الحيويّ لأي اســـتخدامٍ للقوة، ويظل موقفنا الراهن مع ذلك مختلفاً. ليس الأمر مجرد تكيف ردّاً علـــى الأعمال العسكرية للعدو، بل هو فشلٌ على مستوى المفهوم، لأنه محاولةٌ

متواصلة لجرِّ القوات من هياكل مشكَّلة بطريقة معينة لغرضٍ معين - هو الحرب الصناعية - إلى مفهومٍ أو صراعٍ مختلف كلياً عن ذلك - هو الحرب وسط الناس. فإنْ أردنا لقواتنا أن تكون لها في الحرب جدوى، يجب علينا تنظيم جيوشنا العاملة لتعكس التغير في النموذج وتستوعب الحاجة إلى تشكيل قوةٍ مناسبة لكل عملية.

في كل مرة تظهر استخداماتٌ جديدة للأسلحة وأشكال التنظيم القديمة

من العيوب الكبيرة لهياكل قواتنا، يأتي الاتجاه الخامس وهو أننا نستخدم منظومات الأسلحة التي لدينا لأغراضٍ لم تصمَّم ولم تشتَرَ لها في الأصل. فقد اقتني الشطر الأكبر من المعدات التي لدينا اليوم لصدِّ التهديد السوفياتي في الحرب الصناعية؛ لكن أعداءنا اليوم من طبيعةٍ مختلفة تماماً، وأسلحتهم عادةً أخف بكثير. بالفعل، فأمضى سلاح في الخمسَ عشرةً سنة الماضية كان المدية الطويلة، الذي ذُبح بها نحو مليون إنسان في رواندا خلال ثلاثة أشهر سنة 1994. ومن الناحية العددية المحضة، هذه أعلى من أعلى نسبة فتك في الحروب الصناعية كافة. وكانت البندقية الآلية الروسية AK-47 والمفجر الانتحاري معادلين للمدية في الأثر إن لم يكونا معادلين لها في الكفاءة، وهما سلاحان مركزيان تماماً في أغلب الصراعات الراهنة التي كان أو ما يزال لدول وتحالفاتٍ شتى فيها ضلع منذ انتهاء الحرب الباردة. كذلك فإن الأطراف التي تستخدمُ هذه الأسلحة غالباً ما تكون بارعةً في استخدامها للغاية. لا أقترح هنا تزويد قواتنا بمدىً فقط، لكن يتعين علينا الآن تكييف أسلحتنا الصناعية عالية التكنولوجية لهذه الظروف.

لكل دولةٍ عمليةٌ مختلفة قليلاً لاقتناء أو شراء المعدات التي تحتاج إليها قواتها المسلحة، لكنها تشترك جميعاً في جملة خصائص. فالعملية قائمةٌ على منطق الحرب الصناعية؛ من حيث وجوب أن يكون هناك تهديدٌ ظاهر، عدو مسلح يجب مجاراته بأسلحة تستخدَم وتنظَّم على نحو يكفل التغلب عليه. من المهم هنا الحصول على

الـــسبق التكنولوجي على التهديد. وتميل المفاهيم العملياتية والهيكليات إلى التكيف لاستغلال التكنولوجيا بدل القتال بطريقة مختلفة. وقد ارتبط بزنس الحرب ارتباطاً وثيقاً بهذه العملية؛ فهناك دوماً مصاعب تتعلق بالميزانية، ونتيجة ذلك يميل الأمر في حيازة المعدات إلى تحسين إجراءات الاستخدام القائمة للمعدات المجرَّبة بدل إنـــزال معدات جديدة تماماً إلى الخدمة، أو معدات تتعامل مع غير التهديد الرئيس. فلو أن القاذفـــات المقاتلـــة التي لدينا اليوم كانت قد صممت لأغراض الدورية في مناطق حظر الطيران فوق العراق أو البوسنة ولإلقاء كميات قليلة من القنابل على أهداف صـــغيرة، أشك في أنها كانت ستشترى أصلاً. فعندما تصمَّم معداتٌ جديدة، يتم ضـــبط تكاليفها بالتركيز على تهديد معين. فمثلاً، كانت دبابات تشالنجر وبعض الطائرات التي كانت تحت إمرتي في الخليج تفتقر في الأصل إلى فلاتر رمل أو فلاتر رمـــل فعالـــة لأنها صممت لمواجهة التهديد السوفياتي في السهول الشمالية لألمانيا الغـــربية. وعندما أدخلت الخدمة، لم تسمح الميزانية بأي إضافات، وهكذا، عندما دعـــت الحاجـــة أخيراً إلى استخدام هذه الدبابات، تعين تكييفها بسرعة للتهديد الجديـــد. وإن كثيراً مما نقِل من ملاحظات عن الجنرال ويسلي كلارك، القائد الأعلى لقـــوات حلـــف الناتو في أوروبا [SACEUR] إبان قصف كوسوفو سنة 1999، والذي غطاه جيداً في كتابه **خوض الحرب المعاصرة** Fighting Modern War، يـــتعلق ببحثه عن طريقة لاستخدام الوسائل أو منظومات الأسلحة المتاحة لتحقيق الغايـــة المحددة. هذا البحث عن طريقة جديدة لاستخدام الوسائل المقتناة والمنظمة لغـــرضٍ وعـــدوٍّ مختلفين، والخلافات التي أثارها، هو أساس كثيرٍ مما أراد الجنرال كلارك توصيله من أفكار.

السبب الرئيس لهذا الاتجاه، هو أن الخصوم تعلّموا كيف يَحطون من جدوى مـــا لديـــنا مـــن منظومات أسلحة إلى ما دون العتبة. وتعلّموا ألا يظهروا لنا من أنفـــسهم هـــدفاً يناسب ما لدينا من أسلحة والطريقة التي نستخدمها بها. وعندما يـــرتكبون خطأً من هذا النوع من باب الفخر أو الثقة الزائدة في النفس، يدفعون الـــثمن غالـــياً، لكـــن ما لم تكن الضربات التي يتلقونها كارثية فإنهم يتعلمون من التجـــربة ونادراً ما يكررونها. خذ حالة الجنرال عيديد، لورد الحرب الصومالي في

مقديـــشو سنة 1993، حيث واجه قوة أميركية كانت تعمل لإسناد الأمم المتحدة هناك. وإذا قارنا ما كان لدى الطرفين من مخزونات، كانت القوة الأميركية أفضل كمّـــاً وربمـــا كـــيفاً أيضاً. لكن عيديد، سواء أكان ذلك بمحض الصدفة أم عن تـــصميم، وجد طريقة للعمل على المستوى التكتيكي لم تترك أمام القوة الأميركية فرصـــة ســـوى الاشتباك معه بشروطه؛ حتى إذا خسرت ثمانية عشر قتيلاً وسبعين جريحاً لها، سُحبت. نظرياً، وبالطبع، كانت الولايات المتحدة قادرةً على جلب قوة عـــسكرية صناعية كاملة للمساعدة، لكن هذا لم يُعتبر أمراً عملياً لأسباب سياسية دولية ومحليةً. فالنظرُ إلى صعوبة إيجاد أهداف والاحتمال الكبير لوقوع أعدادٍ كبيرة من الضحايا المدنيين، في مقابل دعم مشكوك فيه للمغامرة في الوطن، هذا هوَ الذي حـــدد مـــصير العملية في واشنطن. ربما كانَ الأمر قد اختلف لو أن عيديد رفض تـــسليم جـــثث القتلى الأميركيين، لكنه فهم التهديد جيداً جداً؛ وما كان ليفيده الاحتفاظ بالجثث على أي حال. لا شك أن عيديد قام بما قام به لأنه كان عليه أن يجـــد طريقةً لاستخدام ما بيده من أسلحة، لكن هدفه الرئيس كان السيطرة على إمدادات الغذاء وبالتالي التسلط على الناس والسيطرة عليهم. فكان يريد من القوة الأميركـــية الرحيل، أو أن تغير مقاصدها؛ لم يكن يريد هزيمتها. في المقابل، أظهر صـــدام حـــسين للعـــالم ســـنة 1991، أو أن التعامل مع مفهوم الولايات المتحدة للحـــرب، لا سيما في صحراء مفتوحة، لم يكن وصفةً للنجاح؛ فقد هُزمت قواته هزيمةً نكراء. لكنه كان قد وضع نفسه موضعاً ما كان له أن ينسحب منه دون أن يـــبدو أنـــه أكـــرِه على ذلك إكراهاً؛ وبالتالي كلما كانت القوة التي تكرهه على الانسحاب أكبر وأقوى، بدا عدوه أكثر منه عدداً وأشد منه قوة، وكان هذا أفضل له شخصياً.

يميل أولئك الذين يعتمدون على تكتيكات رجال العصابات والإرهاب إلى تجنب إظهار أنفسهم كهدفٍ مناسب للهجوم عليه بأسلحة وتكتيكات الحرب الصناعية، على الأقل حتى يصبحوا مستعدين للمنافسة بهذه الشروط، كما فعل الجنرال جياب مع الفرنسيين في ديان بيان فو. تقوم حيلة رجل العصابات على إجبار الخصم العسكري التقليدي على القتال بشروطه، حيث يحتمل أن تكون

له الأفضلية، أو إجبار هذا الخصم العسكري على الردّ ردّاً صناعيّاً كاملاً عليه وهو بأن يقاتل وسط الناس، فيعزز بذلك استراتيجية التحريض ودعاية العمل البطولي. كان الجيش الجمهوري الأيرلندي، الذي يرى نفسه إلى حدٍّ كبير جيشاً، يحرص كل الحرص على العمل دون عتبة جدوى نظم تسليح الجيش البريطاني، وكان هذا الجيش، بدوره، حريصاً على عدم زج هذه النظم في مسرح العمليات الأيرلندي. فأعيد تنظيم كتائب المشاة قبل النشر، وعدِّل دور سرية الإمداد، التي تزود أثقل أسلحة المشاة كمدافع الهاون بالرجال، لتصبح سرية رماة بنادق، وزيد عدد عناصر الرصد والاستطلاع. وعندما كان الأمر يحتاج إلى أعداد كبيرة من الرجال لإسناد العملية، عدِّل دور المدفعية ووحدات المهندسين كذلك لتصبح سرايا رماة. وأخضعت الوحدات كافة قبل نشرها إلى نظام تدريب لإكسابها المران اللازم على ما طوِّر من تكتيكات لمواجهة تكتيكات الجيش الجمهوري الأيرلندي.

ويؤثر بزنس الحرب على هذا الاتجاه بطريقة أخرى أيضاً؛ إذ تميل الصناعات التي تنتج الأسلحة والمنصات إلى مواصلة إنتاجها في إطار نموذج الحرب الصناعية. وهكذا، حتى عندما تستبدل المعدات - سواء على نطاقٍ واسع، كما في الولايات المتحدة، أو على نطاق أضيق في غيرها من بلدان - يتم ذلك في إطار افتراضات النموذج القديم. يعني ذلك مرةً أخرى أن ثمة حاجة إلى إعادة تنظيمها وتكييفها لكل صراع؛ فإن لم تكن إعادة التنظيم ناجحة، لن تكون للقوة جدوى. ولقد اشتكت القوات الأميركية في العراق أواخر سنة 2004، مثلاً، من لين صفيح العربات المصفحة، واحتاجت في الظاهر إلى طلب المعدن من مصادره الخسيسة لتوفير حماية إضافية لعرباها. لم يكن ذلك نقصاً في العربات المصفحة اللازمة للقيام بالدوريات في بيئة معادية بقدر ما كان وفرةً في العربات *لينة الصفيح*، التي هي وسيلة نقلٍ عاملة خلف الجبهة في الحرب الصناعية. وبالتالي، يتضح، مرةً أخرى، تجاهل التغير الحاصل في نموذج الحرب، إذ إنها الفجوة المفهومية التي تؤثر على إنتاج المعدات الجديدة، التي غالباً ما تكون غير مناسبة للأشكال الحالية من العمليات العسكرية.

الأطراف المتحاربة في الغالب ليست دولاً

الاتجاه الأخير هو أننا نميل إلى إدارة مواجهاتنا وصراعاتنا بشكلٍ ما من أشكال التجمع متعدد الجنسيات، سواءٌ أكان حلفاً [alliance] أم تحالفاً [coalition]، وضد ما ليس بدولة أو دول من طرف أو أطراف. بالفعل، ففي كثيرٍ من صراعاتنا المعاصرة، ليس سوى الجنود من يمثل الدولَ؛ ومع ذلك يعملون في تجمعاتٍ وبيئات هي إما دون وطنية [sub-national] أو فوق وطنية [supra-national]. من المنظور الدولي، هذا الاتجاه هو إلى حدٍّ ما وليد اتجاهين آخرين هما: اختيار أهداف عملياتنا واللامحدودية الزمنية لهذه الأخيرة. فكلما كانت الأهداف ألين وتتعلق بإقامة حالة، وكلما طال أمد تحقيقها، كانت حاجة الدول المعنية أكبر إلى التعاون معاً.

ونحن ندخل هذه الترتيبات لعدة أسباب؛ فنحن نحتاج إلى مزيد من القوات، أو إلى حيزٍ جغرافيٍّ أوسع؛ ونريد شرعية الأعداد؛ ونريد توزيعَ المخاطرة؛ مخاطرة الفشل، وتوزيع الذرائع والمسؤوليات؛ وكلٌّ منا يريد مقعداً على الطاولة. كما أشرت في الفصل السادس، فالحلف من طبيعته أنه أكثر ديمومة، ويدل على التكافؤ بين أعضائه كافة؛ أما التحالفات فهي عادةً علاقات ذات غرضٍ محدد يتزعمها عضوٌ قوي أو اثنان قويان. يتشكل الحلف توقعاً لحدث، في محاولةٍ لردع سلوكٍ ما، وفيه عادةً نوع من تنسيق التخطيط والتدريب لجعله أكثر فائدة. أما الصعوبة الكبرى في الأحلاف، فهي المحافظة على وحدة الغرض ومن ثم الهدف الاستراتيجي، فكلما قلَّ احتمال الحدث الداعي إلى قيام الحلف، قلَّت وحدة الهدف، وصار أصعب جمع الأعضاء عليه. فالتحالفات، في المقابل، نتاج حدث معين، يجتمع فيه الحلفاء على هدف مشترك. وهي لا تحتاج إلى أن تأخذ شكلاً رسمياً، فعملية الولايات المتحدة عامَيْ 2002 و2003 في أفغانستان كانت بالتحالف مع اتحاد الشمال، وعملية الناتو سنة 1999 في كوسوفو كانت بالتحالف مع جيش تحرير كوسوفو [KLA] طوال فترة القصف. في هاتين العمليتين اللتين غلب عليهما الطابع الإنساني، تشكلت كذلك تحالفاتٌ غير رسمية مع كثيرٍ من المنظمات غير الحكومية [NGOs]. لكن هذه التحالفات غير الرسمية تحتاج إلى التعامل معها بكثير من التأني والحساسية، لأن أغراض هذين النوعين من المنظمات بالتعريف -

العسكرية وغير الحكومية - متباعدة على الأغلب، والذي جمعها معاً في التحالف، الظروف والضرورة لا الإيديولوجية المشتركة. وسواءٌ أكانت رسمية أم غير رسمية، يجب ألا يغيب عن البال أن ملاط التحالف الذي يمسكه أن ينفرط هو العدو المشترك، لا النتيجة السياسية المرجوة المشتركة. وبالتالي، يجب أن تكون هناك تدابير قائمة لعلاج الخلخلة التي يأتي بها النصر. من أمثلة غياب هذه التدابير هو الانقسام العميق بين روسيا والحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، وبين الناتو وجيش تحرير كوسوفو بعد نجاح حملة القصف سنة 1999.

يجب على قائد القوة العسكرية الدولية دوماً، لا سيما تلك المشكّلة ضمن منظمة دولية، أن يكون مدركاً العوامل السياسية خلف تشكيل الحلف أو التحالف. بالفعل، فطبيعة العلاقة بين الحلفاء عاملٌ مهم في سياق العملية؛ إذ يجب أن يكون أساس التعاون، سواءٌ أكان عملياً أم أخلاقياً أم قانونياً، واضحاً للغاية على أعلى المستويات وأن يسري هذا الفهم إلى المستويات الأدنى، لأنه في النهاية سيحدد حدود العمل المشترك. وعندما يراد استخدام القوة العسكرية على المستويات الدنيا، يجب أن يكون هذا الفهم السياقي موجوداً لدى هذه المستويات أيضاً، لا سيما وعلى الأخص، لدى القائد على المستوى الذي يُتصور استخدام القوة العسكرية عليه. إذ يتعين عليه أن يفهم أن قوته ليس كلية؛ فقد أرسلت كل فرقة عسكرية من الفرق متعددة الجنسيات لسبب، ووفق ميزانٍ مختلف للمغارم والمغانم لدى حكومتها وشعبها. وسيكون لكل فرقة منها عتادٌ وتنظيم وعقيدة عسكرية وتدريب غير ما للفرق الأخرى، ولكلٍّ منها مصدر مختلف للأجهزة واللوازم، وكذلك دعمٌ قانوني ومجتمعي وسياسي مختلف. ونتيجة هذه الفوارق هي أن الحلفاء عادة ما يتفقون على أهداف تميل إلى أن تكون القاسم المشترك الأصغر للخيارات المتاحة. فلكل حليف مغنمه المأمول من التحالف، وعلى القائد أن يفهم طبيعة هذا المغنم.

وفي مقابل هذه التجمعات متعددة الجنسيات من الدول، تقف تجمعات ليست بدول، قد تكون أطرافَ حرب أهلية أو تمرد، سواءٌ أكانت تعمل كجيشٍ نظامي، أم كرجال عصابات، أم جماعاتٍ إرهابية، أم عصابة لأحد لوردات

الحرب. فبخلاف نظامية التشكيل متعدد الجنسيات، واعتماده الصيغ والإجراءات الـتي تفرضها الدول لتدبير شؤونها بأقل قدرٍ ممكن من المخاطرة، يبدو أن اللاعبين من غير الدول لا شكل نظامياً لهم. وغالباً ما يستخدمون ألقاباً سياسية وعسكرية مـستعارة مـن قامـوس مصطلحات الدول ومفردات الجيوش الصناعية النظامية لوصف تنظيم قواهم لكنهم ليسوا دولاً بالمعنى القانوني أو الفعلي. كذلك، حتى لو بـدا واحـدٌ أو أكثر من الأطراف ذا قضيةٍ عادلة أو أخلاقية، ما ينبغي للمرء أن ينـساق إلى الافتراض أنه طرفٌ نظامي، فيمثّل موقفاً متماسكاً مع غالبية السكان وأن لـه هيكليات وإجراءات لتأمين المساءلة. فكان هذا الافتراض المغلوط، مثلاً، حال الدعم الأميركي لجيش تحرير كوسوفو سنة 1999.

إن ثالـوث الدولة والجيش والشعب لكلاوسفيتز، أداةٌ مفيدة لتحليل أغراض وأعمال اللاعبين، وإن لم يكونوا دولاً. وكما أشرت إليه من قبل، فإنّ هدف جميع الأطـراف، بما في ذلك القوة الدولية المتدخلة، هو كسب إرادة الناس. وبالتالي فإن الطرف الذي ليس بدولة سيكون له شيءٌ من الاعتماد على الناس والارتباط بهم، وستكون له قوةٌ عسكرية بهذه الصفة، أو تلك، وبعض التوجيه السياسي لاستخدام هـذه القـوة. ومن الممكن جداً، لا سيما في المراحل الأولى لحياة المنظمة من هذا النوع، أن تكون القرارات العسكرية والسياسية في يد رجلٍ واحد أو بضعة رجال، ومع ذلك تظل قراراتٍ منفصلة. إنّ قائداً عسكرياً همه الأكبر، الإثراء من بيع الماس المـستخرج من منطقته، فسيكون عليه أن يقيم علاقاتٍ سياسية مع سوقه والقادة العسكريين الآخرين وجيرانه الذين يستطيع عبرهم نقل بضاعته وعوائده. وسيعتمد علـى الـناس على الأقل، كمصدرٍ للعمالة وربما كمصدرٍ للمؤن والقوة البشرية العـسكرية. وقد تكون لديه قوات عسكرية كبيرة منظمة بهذا القدر أو ذاك لتنفيذ أوامره. وسيستخدمها للدفاع عن مصالحه وربما لتوسعتها، وربما يستخدمها لإكراه الـناس علـى دعم سياساته. لا يهم أن يكون في الظاهر غير مشكّل؛ فسيكون له شـكل، لكـن كما شرحنا في غير موضع من هذا الكتاب، سيكون شكلاً يعمل بمـنطقه هو لا بمنطقنا نحن. وفي بحثه عن هذا الشكل، يتبنى افتراضاتٍ لا أساس لها في الغالـب. أذكـر أنـني خـلال مؤتمرٍ في لندن سنة 1995، أدى في النهاية إلى

العمليات العسكرية التي وضعت حدّاً للحرب في البوسنة، فأخبر الجنرال جولفان - القائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا آنذاك - المؤتمر أن صرب البوسنة كانت لديهم ثلاثة فيالق محتشدة حول سراييفو. وقد افترض ضباط استخباراته كما لا يخفى أن جيش صرب البوسنة كان منظماً كجيش الناتو، وفسروا أسماء الوحدات على هذا الأساس، مفترضين أن الفيلق تشكيلٌ حركي لا ثابت للدفاع الإقليمي. وبحسب هذا المنطق، يجب ان يحذر المرء من إضفاء الشرعية على الخصم أو تصويره بأقوى مما هو في الواقع. فأن يقول شخص عن نفسه إنه جنرال أو زعيم حزب محلي، أو أنه يظهر كثيراً على وسائل الإعلام الدولية أو المحلية، أمرٌ لا يستدعي بحدِّ ذاته تصديقه وغالباً ما يكون وهماً. وإلا فسيكون الأمر دعماً للوهم وتكريساً في الوقت نفسه لأهمية الشخص في أعين الناس، ما يعزز بذلك مركزه. وعند الدخول في عمليات، يكون الهدف منها إقامة حالة، يجب على المرء بشكلٍ خاص الحذر من أن يقوم بحركة خاطئة. ولقد كانت عملية كوسوفو سنة 1999 مثالاً لذلك. فقد كان الهدفً تخليص الإقليم من العنف الإثني، لا سيما التعدي الصربي على الإثنيين الألبان، بوضعه تحت الإدارة الدولية. وباستخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف، قامت وحدة هدف مع جيش تحرير كوسوفو، ما أضفى الشرعية على هذا الجيش. وللأسف، أثناء القتال وفور الاحتلال الدولي للإقليم، أُخرجت الأقلية الصربية في الإقليم من ديارها. كذلك، سنة 2005، وكانت الإدارة الدولية للإقليم ما تزال قائمة، اتهم رئيس وزراء كوسوفو المنتخب ديموقراطياً، وهو زعيمٌ سابق لجيش تحرير كوسوفو؛ في محكمة جرائم الحرب الدولية ليوغوسلافيا السابقة [ICTY] عن جرائم الحرب المرتكبة في معارك سنة 1999، فاستقال وانتقل إلى الهاغ ليحضر المحاكمة.

ويقودنا هذا إلى الواقع النهائي الذي يعكسه هذا الاتجاه الثالث، ذاك الذي يكون فيه جنود القوة الدولية وحدهم ممثلي بلدانهم. إذ لا يوجد كيانٌ اسمه جندي دولي، وإنْ كان يضع خوذة زرقاء أو يقاتل تحت راية الناتو أو كان جزءاً من *التحالف الدولي* كما في العراق. فعند التجنيد، يقسم كل جندي قسَم الولاء للدولة التي ينتمي إليها جيشه، ويظل على هذا الولاء وضمن هذا الإطار القانوني؛

بينما تعيرهم هذه الدولة لحلف أو تحالف لمدة محدودة أو لعملية ما. وبالتالي يكون، على الأرض، جندياً وطنياً يمثل ما ليس بدولة من تحالف أو منظمة، ويقاتل خصماً لا شكل له ولا دولة. في مثل هذه الأحوال، يكون على قائد القوة متعددة الجنسيات - وهو نفسه يمثل دولة - أن يقيم توازناً صعباً جداً ويحافظ عليه في سعيه لتحقيق هدفه.

إن عدم وجود عدوٍّ نظامي، سببٌ رئيس لاستبعاد قيام حربٍ صناعية بين دول، وهو بالتالي عنصر مهم من عناصر النموذج الجديد للحرب. كذلك يعكس عدمُ وجود هذا العدو اكتمال دائرة؛ فقد شهدت الحرب الصناعية بين الدول إخضاع الفرد للدولة القومية لإحراز النصر في ميدان القتال؛ وشهد القصفُ الاستراتيجي في الحرب العالمية الثانية والهولوكوست، هجومَ الدولة القومية على الفرد واختفاء الحدود الواضحة لميدان القتال؛ وفي النموذج الجديد للحرب ردُّ الفرد على الدولة القومية بعنف، سواءٌ من خلال الهجمات الإرهابية أو باستخدام القوة خارج إطار الدولة، ضد الرموز المقدسة للدولة الأمة؛ ومنها الجيش. وما زلنا لا ندري تماماً إن كنا نعيش اليوم عالم ما بعد الدولة القومية، لكن يظل ممكناً الاعتقاد بأن الدولة القومية تكافح لتحتفظ بسيادتها. وهي في سياق هذا الكفاح ترسل قواتها في عمليات، تسعى من خلالها للمحافظة على مصالحها كدولة وإعلاء هذه المصالح، لكن في تشكيلات ليست دولاً. لهذا السبب تفتقر قوات الدولة إلى الجدوى غالباً. ما يتعين علينا الآن معاينته هو الآليات السياسية والعسكرية التي تعمل ضمنها هذه القوات؛ وما السبيل إلى تحسينها.

8

تحديد الاتجاه:
أو تحديد غرض استخدام القوة

تُظهر الاتجاهات الستة التي شرحناها في الفصل السابق، إذا أُخذت معاً، أننا لم نعد اليوم قادرين على ممارسة الحرب الصناعية. بل ندخل الصراع لأهدافٍ لا تؤدي إلى حلّ المسألة حلاً مباشراً بقوة السلاح، وتميل هذه الأهداف على المستويات كافة عدا المستوى التكتيكي الأساسي، إلى أن تتصل بمقاصد الناس وزعمائهم أكثر مما تتصل بالأرض أو القوات. ونتيجة لذلك، غالباً ما نجد أنفسنا نقاتل هؤلاء الزعماء على الفوز بإرادة ناسهم، آملين في استمالة هذه الإرادة صوب مقاصدنا نحن. ولا نستخدم الأسلحة التي ابتعنا أو أنتجنا للغرض الذي أردناه أو بالطريقة التي أردناها لها. إذ نقاتل بقواتٍ لا نحتمل خسارتها. فبالفعل، إذ بات يصعب علينا إسناد ما قد نزج به من قواتٍ. باختصار، لقد تورطنا في نموذجٍ مختلفٍ للحرب، نموذجٍ قائم بشكلٍ جلي على مواجهاتٍ تتحول إلى صراعات؛ ومع ذلك ما نزال ننظر إليها على أنها إما حروب صناعية محتملة أو انحرافات عن هذه الحروب. إلى حدٍّ أن الإشارة إلى *العمليات العسكرية غير الحربية* [military operations other than war] أو القدرات القتالية الحربية [warfighting capabilities] وكذلك فرض السلام [peace enforcement] *وعمليات التثبيت والتنفيذ* [stabilization and implementation operations] باتت موضة، بينما أصبحت القطعات العسكرية [troops] والجنود [soldiers] *مقاتلين حربيين* [warfighters]. توحي هذه التعبيرات بوجد إدراك للواقع الجديد، لكن عند المعاينة الدقيقة لهذه التعبيرات، التي أدت إلى ظهور عقائد عسكرية رسمية

جديدة، يتضح لنا أنها مصاغة كلياً ضمن رؤية وفهم الحرب الصناعية؛ بل كملحق لهـا، مـن هنا ضرورة تعريف هذه الأنشطة واللاعبين بشيءٍ غير الحرب. لكن لا يـبدو أن ثمـة إدراكاً – أي إدراك – لحقيقة أن الرؤية هي ما يحتاج إلى تغيير لا النطاق العملياتي أو التسميات.

يتـضح في ضـوء هـذا أن الاتجاهات الستة تنعكس في الواقع، ليس على خـصائص الـنموذج الجديد للحرب فحسب، بل على المشكلات المستوطنة في نهجنا. تظهر هذه المشكلات في المجالين السياسي والاستراتيجي، لا سيما في العلاقة بـين هـذين المجالين. ذلك لأن العسكريين ليسوا هم الوحيدين المكبلين بالنموذج القـديم للحرب الصناعية، فالقيادة السياسية التي ترسل القوات سعياً لحلّ المشكلة، تفتـرض أن نشر القوة يمكن أن يحلّ المشكلة حلاً حاسماً. كذلك فالسياسيون هم مـن يخصـصون الأمـوال للعسكريين، وهم المسؤولون عن خلق وإدامة الإرادة الـسياسية للعملـيات العسكرية، وكذلك عن إسناد الجيش العامل للدولة. ومَن سـوى الزعماء السياسيين يقيم التحالفات والأحلاف ويرسل البعثات العسكرية مـتعددة الجنـسيات بسلاسل قيادتها المعقدة. ثم إن الزعامة السياسية، أخيراً، في سـعيها لاسـتخدام القوة العسكرية المتاحة لها، تجهد للقيام بذلك دون المخاطرة بمـصدر قوتها – أي هذه القوة العسكرية نفسها – ودون ضمان ترابط العمليات العسكرية مع الأعمال الجارية على مستويات السلطة الأدنى. بعبارةٍ أخرى، تسعى الـزعامة الـسياسية لاستخدام القوة العسكرية كأداة في صندوق أدوات، دون أن يكـون لـديها مخطـط لما تبنيه. مع ذلك، يظل العسكريون هم المكبلين بالمفاهيم القديمـة للحـرب، ويظلون عاكفين عن تنظيم القوات حسب هذه المفاهيم. وما يـزالون كـذلك ينشدون الحلّ التكنولوجي لتهديدات ذات طبيعة مشابهة لطبيعة الحـرب الصناعية؛ حتى وإن كانت التهديدات القائمة والناشئة ذاتَ طبيعة مختلفة بشكلٍ واضح.

وبالتالي، ثمة مشكلةٌ أساسية في العلاقة بين المدني والعسكري التي يقوم عليها الـنموذج الراهن، تطبع تطبيقاته من وجوهٍ عدة. أما لبُّ المشكلة فهو المؤسسات لـدى طـرفي العلاقة كليهما، التي تعاني كذلك من سوء فهمٍ عميق، وربما جهل،

للأغـــراض المختلفة التي تستخدَم القوة لأجلها وطريقة استخدامها، لا سيما وسط الـــناس. يتخذ هذان القراران - تحديد غرض وتحديد طريقة استخدام القوة - على أساس مع يتم جمعه سرّاً من معلومات عن العدو ومن بيانات، ويخيل إليّ هنا أيضاً أن مفاهيم الحرب الصناعية قد انطبعت بعمق على المؤسسات التي تتعامل مع هذه المـــسائل إلى حدٍّ أن الوقائع الجديدة التي فرضتها الحرب وسط الناس ما تزال تفتقر إلى التقيـــيم الـــسليم. إن فهم هذه العناصر المختلفة لصنع القرار، ومجال عمل قائد القـــوة الـــذي يتعين عليه في النهاية أن يجمع بينها في تطبيق القوة، هو غرض هذا الفصل.

وكمـــا ذكـــرنا آنفاً، أن الزعامة السياسية هي مصدر السلطة التي يتقرر فيه الغـــرض مـــن الدخـــول في الصراع؛ كما تتقرر عملية صوغ الأهداف والتوجيه الـــسياسي العـــام. يتم ذلك في مؤسسات الدولة القومية التي تحكم استخدام القوة العسكرية - وهي وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، وفروع القوات المـــسلحة المخـــتلفة - الـــتي هي نفسها نتاج تطور الدولة وتطبيق مفهوم الحرب الـــصناعية. فوجـــودها هي وبالتالي نظرتها إلى العالم قائمان على الحرب الصناعية. حـــتى تلك الدول التي قامت منذ البداية على النموذج النقيض للحرب الصناعية، كالصين التي قامت على حرب ماو الثورية، حيث تبنت تقاليد ومؤسسات الحرب الـــصناعية عندما صارت دولاً. نتيجة هذا التكوّن المفهومي، باتت هذه المؤسسات تواجه مصاعب في عملية تكليف القوات المسلحة بتحقيق أهداف هي في المستوى دون الحـــسم العـــسكري الاستراتيجي المعهود في الحرب الصناعية. وتتعلق هذه المصاعب للأسف بخمسة مجالات مميزة لأي عمليةٍ عسكرية:

1. القيام بتحليل القوة المعادية والمواظبة على ذلك، ويشمل ذلك المعلومات السرية وغير السرية لإسناد هذا التحليل.
2. تحديد وبيان هدف ومقاصد العملية.
3. تقليص مخاطر المسار المختار للعمل العسكري لتحقيق الهدف.
4. توجيه وتنسيق المجهود ككل.
5. تشكيل إرادة النجاح والإبقاء عليها.

ومـــصاعب الفهـــم هذه، البادية دوماً في العمليات العسكرية الحالية، أحادية أو متعددة الجنسيات - وهذه الأخيرة مكونة من قوات بلدان تتلقى تعليماتها إلى هذا الحدّ أو ذاك من مؤسساتها الوطنية - إنما هي نتاج مؤسسات صنع السياسية التي ترى جميع الأوضاع إما حرباً صناعية على الطراز القديم أو شيئاً لا يشبه الحرب قد لا يجدي معه اســتخدام القــوات المسلحة فتيلاً. لعل أوضح مثال لذلك، يمكن أن نجده في المبادئ الستة لعقيدة واينبرغر [Weinberger Doctrine]، وما بعدها. فبعد حرب فييتنام، التي أوقعــت الدولــة في جــدلٍ محلي ودولي، حظيت مسألة تدخل الولايات المتحدة في الــصراعات حــول العــالم باهتمام كثيرٍ من المفكرين العسكريين والسياسيين. أهمهم وأشـــهرهم وزير الدفاع آنذاك كاسبار دبليو. واينبرغر، الذي وضع سنة 1984، ستة شروط يجب أن يستوفيها الصراع قبل أن تنظر الولايات المتحدة في الدخول فيه:

1. يجب أن تكون فيه مصلحة وطنية حيوية للولايات المتحدة وحلفائها.
2. يجب أن يقع التدخل برغبةٍ كاملة وعزمٍ واضح على الفوز.
3. يجب أن تكون هناك أهدافٌ سياسية وعسكرية معرّفة بوضوح.
4. يجـــب أن يكون هناك تقييمٌ متواصل للعلاقة بين الأهداف والقوى وأن تعدَّل هذه العلاقة عن اللزوم.
5. يجـــب أن يكـــون هـــناك ضمانٌ معقول بأن الشعب الأميركي والكونغرس سيدعمان التدخل.
6. يجب أن يكون زجّ القوات الأميركية في الصراع الملجأ الأخير.

أطلـــق واينبرغر على هذه الشروط اسم *محَك التدخل* [intervention test] الذي من شأنه، في رأيه، منع الولايات المتحدة من السقوط في مستنقعٍ آخر. ثم أتى من بعده الجنرال كولن باول، عندما كان رئيس الأركان العامة المشتركة في حرب الخلـــيج عامَيْ 1990 و1991، ليضيف مبدأً آخر، أنه إذا كان للولايات المتحدة أن تتدخل، فيجب أن تكون العملية قصيرة، ولا تسبب الكثير من الخسائر في الأرواح الأميركية، وأن تكون القوة حاسمةً وساحقة.

قـــد تبدو هذه المبادئ للوهلة الأولى معقولة جداً وواضحة - وهي كذلك - لكن ليس لصراعاتنا الراهنة، لأنها تصف منفردةً ومجتمعة جملة ظروف تتحقق فيها

الأسس العقائدية السياسية للحرب الصناعية. وهي معقولة كوسيلة لضمان ألا يساء استخدام الأدوات في نظامٍ مصمم لهذا الغرض، إذا نظرنا إلى الأمر من هذه الزاوية. لكن الجيوش ليست أدوات؛ بل الأدوات هي الوسائل التي تملكها وتستخدمها، أي الأسلحة. وإنّ الطريقة التي تستخدَم بها الوسائل، والغايات التي تستخدَم لها هي ما يميز الجيوش وعلاقاتها برؤسائها السياسيين. لكن إذا أمعن المرء النظر، يرى أن كثيراً من المسائل التي تحاول مبادئ واينبرغر تعريفها قبل الحدث لا تتضح إلا أثناءه أو بعده، وهي مفتوحة لتفسيرات عدة. وتفترض إضافة الجنرال في بادئ الأمر، أن العدو يمكن هزيمته بسرعة، وأن هذه الهزيمة ستؤدي مباشرة إلى تحقيق الهدف السياسي. لكن في الأوضاع التي يكون فيها الهدف إرادة الناس، حيث يعمل العدو كرجل عصابات، أو حيث يكون المطلوب إقامة وإدامة ظروف حكم مقبولة، فمن غير المرجح أن يتحقق هذان الافتراضان. وكما يتضح بجلاء من الصراعات حول العالم، من العراق إلى هاييتي، ومن كوسوفو إلى الكونغو، التي تورطت فيها الولايات المتحدة وقوى دولية أخرى، لم تتحقق الشروط بشكلٍ حاسم.

في الفترة القصيرة الممتدة من تاريخ صوغ مبادئ واينبرغر أواسط الثمانينيات إلى نهاية الحرب الباردة، بدت مبادئ واينبرغر صالحة، لأن المؤسسات كانت تستطيع إقامة الحجة على أن الغرض الرئيس المتمثل في الردع تطلّب منها إظهار أن لديها من القوة ما يتيح لها خوض حربٍ صناعية على نطاق واسع، حقاً وبشكلٍ مقنعٍ. وقد تلاشى هذا السبب مع نهاية الحرب الباردة. ومع ذلك لم نكف عن إجراء تحليلاتنا على النموذج الصناعي. بالفعل، فقد صارت المبادئ والروح التي تمثل عقبةً في وجه استخدام القوة العسكرية بشكلٍ مجد، لأنها قائمة على افتراضات مغلوطة، صارت مع ذلك محفورةً في الصخر. خذ مثلاً فكرة *أن زج القوة في الصراع يجب أن يكون الملجأ الأخير*. فهل هو كذلك؟ يبدو أن الافتراضات التي يقوم عليه هذا المبدأ الجازم هي التالية:

- أن هناك عملية منظمة يعترف بها الطرفان، يكون فيها استخدام القوة الملجأ الأخير.
- إن القوة بديل لخيارات أخرى تحلّ محلها بدل أن تستخدَم بالتناغم معها.

- إنه عندما تستنفذ الخيارات الأخرى كافة تكون القوة هي الحلّ.

تصح هذه الافتراضات عموماً عندما يفكر المرء في تصاعد الأمور من السلام إلى التأزم، إلى الحرب الصناعية التي نمضي إليها بقرارٍ عسكريٍّ استراتيجي. لكن ماذا لو لم تكن القوة توفر الحلّ؟ هل يضيف المرء إلى القوة قوة؟ وإنْ نفَع هذا، هل سيكون الثمن أعلى مما يستطيع تحمله؟ وما الخيارات الأخرى المتاحة غير قبول الهزيمة؟ وإن هو لم ينفع، كيف تنهي الاشتباك إذا كان الحلّ الأخير الذي لديك لا يجدي نفعاً؛ أم أن الهزيمة مخرجٌ استراتيجي؟

وكما تبين في الفصول السابقة، فقد واصلت القوات الأميركية التورط في صراعات حول العالم بالرغم من مبادئ واينبرغر. وكما قالت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت لجنرالٍ كان يستشهد بهذه المبادئ في نقاشٍ حول نشر القوات الأميركية في أحد الصراعات: "*ما معنى أن يكون لدينا كل هذا الجيش ولا نستخدمه؟*" ومخافة أن يُظن أني أتحامل على الولايات المتحدة، لا بد لي من أن أؤكد أني أشير إلى أن كثيراً من الحكومات أرسلت قواتٍ اتسم نشرها في جميع الحالات تقريباً بخصائص آتية من فهمٍ لصراعٍ وُلد من رحم الحرب الصناعية واستقر في مؤسساتنا. لقد سمعت في عواصم أخرى، نقاشاتٍ تجري عن كل شيء في مبادئ واينبرغر، منها لندن، لا سيما عندما كنت رئيس أركان عامة مساعداً للعمليات والأمن في وزارة الدفاع بين عاميْ 1993 و1994. خذ مثلاً الإبادة الجماعية في رواندا في صيف سنة 1994. دار نقاشٌ بين مؤسستي صنع القرار - مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث [FCO] ووزارة الدفاع [MOD] - على مدى الأسابيع التي استغرقتها المذبحة. بدأ النقاش باعتراف سياسي بأن أحداثاً مروعة تجري، بالإضافة إلى إدراك عميق، كي أكون واضحاً جداً، أن ثمة حاجةً إنسانية إلى التصرف حيال هذه الأحداث المروعة. فاجأ النبأ بريطانيا، التي لم يكن لها على الأرض من يمثلها في بعثة الأمم المتحدة غير الكافية إلى رواندا التي أشرنا إليها في الفصل السابق، ولم تكن لديها صورةٌ وافية عما يجري هناك. على هذه الأرضية، واستناداً إلى افتراض أن القوة العسكرية يمكن بل ينبغي أن تستخدَم، يمكن تكوين فكرة عن مضمون ذلك النقاش المؤسسي من هذا الحوار:

FCO: ما عسانا نفعل حيال الأحداث في رواندا؟
MOD: ما الذي تريدون منا أن نفعل؟
FCO: يجدر بنا ألا نقف مكتوفي الأيدي. يجب عمل شيء. لا يسعنا أن نترك الناس يُذبحون. لا يسعنا أن نقف متفرجين بصفتنا عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي.
MOD: إذن، أنتم تريدون منا أن نستخدم القوة العسكرية، أليس كذلك؟
FCO: نعم.
MOD: لماذا؟ كي نوقف القتل؟
FCO: نعم، بالضبط.
MOD: من تريدون منا أن نقاتل؟ لا نعرف من يقتل من: أهي قبيلة ضد قبيلة أم قوة مشكّلة من قبيلة؟ ورواندا بلدٌ واسع. فأين نبدأ؟ ربما كيغالي، إنها العاصمة وسنحتاج إلى رأس جسرٍ جوي.
FCO: حسناً، يجب أن تكون هناك قوة دولية، طبعاً.
MOD: وما سيكون الهدف البريطاني من الانضمام إلى القوة؟
FCO: أن نلعب دورنا كعضوٍ دائم في مجلس الأمن الدولي.
MOD: هل ستقود بريطانيا القوة؟
FCO: لا، يجب أن تقودها الأمم المتحدة؛ بعثة أممية بمعنى الكلمة.
MOD: سوف يستغرق ذلك بعض الوقت لترتيبه، لذلك ربما يكون الوقت قد فات لوقف القتل.
FCO: إذن، يجب أن تكون مهمة البعثة إعادة الأمن والنظام بعد الصراع.
MOD: حسناً، لكن يجب أن نكون واضحين بشأن عدد الجنود البريطانيين المتاح حالياً. وهو ليس كبيراً إذا أخذنا في الاعتبار انتشارنا في إيرلندا الشمالية والبوسنة وبعض الأماكن الأخرى في العالم.
FCO: ماذا تقترحون؟
MOD: ما هي أولويات حكومتنا؟ هل الإسهام في هذه القوة أهم من مهامنا الأخرى هذه التي نضطلع بها حالياً؟
FCO: ربما لا.
MOD: في هذه الحال، مثل هذه القوى الأممية ينقصها عادةً الإسناد اللوجستي للقوات المحاربة في الخارج. وإذا أردنا تسريع نشر هذه القوة، لعل تقديم وحدة لوجستية لها يكون أفضل إسهام.
FCO: هل سيعرّض ذلك جنودنا للخطر؟
MOD: لا، تقريباً.

وُضعت خلاصة النقاش موضع التنفيذ، وكانت الحصيلة أن القتال لم يتوقف، وفشت الإبادة الجماعية، وشكّلت آخر الأمر بعثة أممية جديدة للمساعدة على استعادة النظام - وكان قد انخفض عددُ جنود بعثة UNAMIR سيئة الحظ إلى ما دون 400 جندي - وقدمت المملكة المتحدة الدعم اللوجستي. لكن، من منظور هذا الفصل، الأهم هو روح النظام. فلو أخذنا مبادئ واينبرغر الستة للمسنا أثرها جميعاً، أو لافتقدنا هذا الأثر، لذلك لم يكن هناك تدخلٌ عسكري، إذ لم تكن في الصراع مصلحة وطنية حيوية؛ ولم يكن هناك بالتأكيد رغبة كاملة أو عزم على الفوز؛ ولم يكن ممكناً تعريف الأهداف السياسية والعسكرية؛ ومع تكشف الأحداث وظهور بشاعتها، كان يعاد باستمرار تقييم العلاقة بين الأهداف والقوات المحتمل إرسالها، معززاً خيار عدم التدخل لأنه كان يستلزم إرسال عدد كبير من الجند؛ ولم يكن هناك آنذاك الاهتمام الكبير لدى الرأي العام في التدخلٍ أو الدعم الكبير له؛ وقدمت الأمم المتحدة خياراً بديلاً أي أن شرط أن يكون زجّ القوات هو الحلّ الأخير الذي لم يتحقق.

المبادئ طريقةٌ مفيدة لفهم هذه الأحداث، لكن من المهم التأكيد كذلك على أنه، في الأساس، كان طرفا النقاش كلاهما ينظران في ما إذا كانت الحرب - الحرب الصناعية على الطراز القديم - يمكن أن تخاض، وعندما يخلصان إلى أنها لا يمكن أن تخاض، يفقدان اهتمامهما بها. أو، بالأحرى، يرسلان بعثة حفظ سلام أممية لترتيب الفوضى بدل إيقافها؛ بالرغم من أنه لو كان هناك مثالٌ لوضعٍ كان يمكن حلّه أو على الأقل تحسينه إلى حدٍّ كبير بتدخلٍ قصير وحاسم منذ البداية، لكان هو رواندا سنة 1994. أعني بذلك استخدام القوة لجعل أولئك الذين يقودون المتمردين يدركون بوضوحٍ تام أن العنف العرقي سيواجه بالعقاب من أممٍ متحدة مصممة على ذلك. فبالنظر إلى اقتصار تسليح المتمردين على المدى وبنادق AK-47، لم يكن الأمر يتطلب تحريك قوةٍ ثقيلة لوقف المذابح. لكنّ ذلك لم يحدث، لأنه يَلزم كنتيجة طبيعية لمعادلة واينبرغر أنه إن لم تكن الحرب ممكنة، فإنّ استخدام القوة غير ممكن أيضاً، لأن القوة لا يمكن تطبيقها إلا في الحرب. بعبارةٍ أخرى، يجب أن يكون حفظ السلام - وهو كذلك - مشتقاً من الحرب الصناعية، وبالتّالي بلا أنياب.

من الصفات المميزة للحرب الحديثة، الموزعة بين المستويين السياسي والعسكري، هي الشكوى المتكررة من التدخل السياسي في الشؤون العسكرية. وقد عُدَّ الدوق ولينغتون فظاً من هذه الناحية في رسالةٍ يُفترض أنه أرسلها إلى وزير الحربية خلال حملة شبه الجزيرة الإيبيرية:

سيدي،

لو حاولت الردّ على أكوام الرسائل التافهة المحيطة بي، لحال ذلك بيني وبين العمل الجاد في إدارة الحملة...وطالما بقيتُ سيد قراري، فإني لن أسمح لأي ضابطٍ تحت إمرتي بالانشغال بالردّ ردَّ الكُتّاب على هذا الهراء عن واجبه الرئيس، الذي كان دوماً وما يزال تدريب جنوده لدحر أي قوةٍ معاديةٍ لهم في الميدان بشكلٍ مؤكد.

وثمة مثالٌ آخر لذلك هو تذمر الأركان العامة لمولتكه الأكبر من تدخل بسمارك. كذلك تخطر على بالي مناسباتٌ، كنت فيها أنا أيضاً أنزعج مما بدا لي طلباتٍ غير معقولة من السياسيين. ولكن، كما سيتضح من الشرح في الفصل التالي، ومن تجربتي كقائد لقوات الحماية الأممية [UNPROFOR] في البوسنة سنة 1995 يعمل في فراغٍ سياسي، لا أشك الآن في أن أي تدخلٍ سياسي أفضل من عدمه. فالتدخل السياسي الصحيح المتواصل مكونٌ حيوي لنجاح العملية، وفي مواجهة لا تقل - وربما تزيد - عن مستوى صراع، ذلك لأن الأعمال السياسية والعسكرية يجب أن تكون متناسقة. ويصح هذا خاصةً في مواجهاتنا وصراعاتنا المعاصرة، بالرغم من أن إدارة هذه المواجهات والصراعات ضمن منظمات متعددة الجنسيات أو أحلاف ذات أغراض خاصة يجعل التوصل إلى هكذا تدخلٍ منسق أمراً صعباً للغاية، للأسف، لأن جميع الفروقات الدقيقة في العلاقات بين المستويات السياسية والاستراتيجية، وبين الكيانات السياسية والعسكرية أيضاً، تكون مضاعَفة عدة أضعاف في هذه الحال. نظرياً، يجب أن تكون هناك آلية مركزية في كل منظمة أو تحالف تُيسِّر وتَفرض ترابط التفكير والتخطيط والقيادة والعمل. لكنّ الأمر ليس دوماً كذلك عملياً. ففي الناتو هناك منتدى قائم لسفراء الدول الأعضاء وكبار الممثلين العسكريين للتباحث في جميع المسائل، لا سيما في الأزمات؛ ويتلقى كلٌّ منهم معلوماته وتعليماته من وزير الخارجية والمستويات السياسية العليا في

عاصمته، ويرسمون في ما بينهم ملامح التوجيه السياسي للمستوى الاستراتيجي في مقـر القيادة العسكرية المشتركة بمدينة مونس البلجيكية. وهذا بدوره مكوَّن من ضباطٍ من جميع دول الناتو، ويشكلون مجتمعين هيئة أركان تأمر بنشر القوات في مسرح العمليات وتوجه هذا النشر. لكن، بالرغم من أن كل ضابط من هؤلاء الضباط يساند نظرياً وعملياً القائد الأعلى لقوات الحلف بأوروبا [SACEUR]، فإن كلاً منهم يبقى مرتبطاً أيضاً بمن يدفع له الراتب في الوطن. وكلما علت رتبة الضابط، وجب علينا أن نتوقع أن تكون قناته الوطنية أكثر انفتاحاً ونشاطاً.

وبالرغم من أن هذه الأطر تعمل بشكلٍ جيد جداً في الأحوال العادية، لا يكون هذا حالها عند الأزمات. تتحدث العواصم مع بعضها بعضاً وتعلّم في الوقت نفسه أيضاً سفراءها وضباطها في الناتو؛ كذلك تسعى للاتصال مباشرة مع قواتها المنتشرة بدل اتباع تسلسل القيادة في الناتو. إنها شبكة دقيقة للغاية ومعقدة في أغلب الأحيان. والمسألة في الأمم المتحدة أكثر تعقيداً من ذلك، لأنها تفتقر إلى هيكلية عسكرية استراتيجية. ونتيجة ذلك، تتعامل الدول مباشرة مع فرقها العسكرية في القوة الأممية المشتركة على الأرض، مربكةً في بعض الأحيان قائد مسرح العمليات الذي يحاول استخدام هذه الفرق حسب خطته. ذلك لأن كل فرقة عسكرية في القوة المشتركة تظل، في النهاية، تحت سيطرة دولتها الأم، لأنها مصدر شرعيتها وإسنادها الإداري. لذلك لا تسلّم لقائد القوة متعددة الجنسيات إلا جانباً محدوداً من صلاحيتها القيادية، يتفاوت حسب الظروف. وبالتالي يجد قادة الفرق العسكرية في القوة متعددة الجنسيات أنفسهم تابعين لقائدين اثنين في الوقت نفسه هما: القائد الوطني وقائد القوة متعددة الجنسيات. تتطلب هذه الازدواجية في القيادة حذراً في الإدارة، نظراً إلى يسر الاتصالات المعاصرة والحضور الدائم لوسائل الإعلام. بالفعل، يمكن اعتبار قيادة القوات الحليفة مواجهةً أخرى؛ أي مواجهة بين متعاونين يجمعهم الغرض المشترك للدول المشاركة كافة. وعلى القائد أن يحرص كل الحرص على أن يفهم حدود هذا الغرض المشترك. وأن يَشرع بإقامة علاقة مع العواصم ليحصل على موافقتها على استخدام ونشر قوتها الوطنية المعارة بدلاً من السعي للحصول على موافقتها من خلال الإجماع. وهذا أمر

يصعب تحقيقه لأن القرار السياسي بالعمل المشترك يتم التوصل إليه بالإجماع ويحتاج المرء إلى أخذ موافقة السلطات السياسية الوطنية على القرارات العسكرية التي يمكن أن تؤثر سياسياً على المستوى الوطني. ويجب على قادة المستوى الاستراتيجي عمل كل ترتيب ممكن لتسهيل عملية التحول هذه من الإجماع إلى الموافقة. ففي النهاية، تكون درجة تحقيق ذلك مقياساً مباشراً لثقة كل دولة في قائد القوة متعددة الجنسيات؛ ذاك الذي يتفهم موقفها ويراعي مصلحتها ويعرف ما يطلب ومتى يطلب. تدوم سمة القيادة هذه ما دامت القوات متعددة الجنسيات، لا سيما عندما تكون القوات مسحوبةً من دولٍ ديموقراطية. ويكون السياسي الذي يقرر تقديم القوة مسؤولاً أمام الناس أي الناخبين؛ وتتناسب الدرجة المسموح بها للمجازفة بالقوة مباشرةً مع قيمة هذا المسعى لدى الناس وتكون الثقة في القائد - وهو رجلٌ ربما لا يعرفه الناس إلا بالاسم - ذات وزن كبير في تقييم تلك المجازفة. في هذا الصدد أرى دوماً أن الأفضل للمرء أن يتذكَّر المثل القائل: "أنْ لا حاضر للشهرة ولا مستقبل للشعبية".

ومنذ حرب الخليج عامَيْ 1990 و1991، عندما كنت أقود عملية في هذه الظروف، كنت أسير على هدي قواعدَ ثلاث، ذات آثار متداخلة:

- *في كل مسعى احرص على أن يكون هناك هدفٌ أو غرضٌ مشترك*. لا سيما عندما تكون هناك عواصم مشاركة في هذا المسعى وتريد خفض مستوى المجازفة بقواتها، قد يكون هذا أمراً صعب المنال. ونتيجة ذلك، قد يضطر المرء إلى إفراد عملٍ خاص لفرقة أو اثنتين في القوة متعددة الجنسيات، لكن هذا يحدُّ من قدراته، وهو نقطةٌ ضعف يمكن أن يستغلها الخصم وأمرٌ سيئ للحلف من حيث أن العبء لا يوزع. وبالتالي، ينبغي تجنب هذا الخيار إن أمكن ذلك.
- *احرص على المساواة في المخاطر والمكاسب*. لا أعني بذلك توزيع المخاطر والمكاسب بالتساوي على الحلفاء، بل أن يحصل كل حليف من المكسب على ما يناسبه ودرجة المخاطرة التي واجهها. وهذه مسألة صورة أكثر من أي شيءٍ آخر، ويجب أن تكون في صدارة تفكير القائد عند النظر في سياسته الإعلامية،

التي يجب أن تحدَّد فيها الحصة النسبية من العبء بأكثر الطرق إيجابية. وهذا أهم بكثير، ويختلف عن مجرد أن تذكر أمام الناس كلما وقفت أمام الكاميرا كم هم *حلفاؤك رائعون*.

- *افترض حسن النية لدى جميع الحلفاء وقُد العملية على هذا الأساس*. فإن فعل القائد وأركانه ذلك، تبعه الآخرون. ومتى ما سرت مشاعر الارتياب والحسد والبغضاء بين مرؤوسيك، ضاعت معنوياتهم الهشة في الأصل. فأفضل أنصار المرء في العواصم التي قدمتْ قطعات القوة متعددة الجنسيات هم قادة هذه القطعات أنفسهم.

قيل الكثير في السنوات الأخيرة عن العمل المتبادل والسعي لتقييس الإجراءات والمعدات المشتركة في جيوش كثيرٍ من الدول. يعني مصطلح *العمل المتبادل* [interoperability]، التدابير الضرورية التي تضمن عمل التنظيمات والمعدات الوطنية المختلفة كما هي بكفاءة بعضها مع بعض. وبعبارة أخرى، ترتيب الفوضى. ويعني *التقييس* [standardization]، التدابير الضرورية لتجنب الفوضى منذ البداية. لكن هاتين المسألتين، على أهميتهما، تعتمدان كلياً على قيمة العوامل البشرية الثلاثة التي ذكرتها أعلاه. وإنّ قائد القوة متعددة الجنسيات الذي لا يأخذها في الحسبان سيواجه على الأرجح مشكلاتٍ داخل القوة التي يقود ومعها.

ويجب أن يُفهم تنظيم القوة متعددة الجنسيات من حيث ما هي قادرةٌ عليه لا من حيث ما يؤمل بشكلٍ مجرد منها أن تفعل *كجلب السلام* مثلاً أو غير ذلك من أهداف ليست مجهزةً لها بما يلزم من عتادٍ وجند. أسمّي هذا الفهم *فهم المستوى القتالي*. وكما ذكرت آنفاً، تكون المكونات الوطنية للقوة متعددة الجنسيات جميعها مرتبطةً بمصادر أو عواصم مختلفة ولديها تحفظات وقيود عمل مختلفة. ويا ليت هذه التحفظات والقيود لم تكن موجودة لكان الأمر لطيفاً. لكن يجب أن يؤخذ الأمر بواقعية من جانب أولئك الذين يحددون سياق العملية، بقدر ما يجب أن يؤخذ من جانب من يديرها. فالتجمع الوطني، هنا هو أساس خوض أي قتال أو اشتباك تكتيكي؛ والقيام بالأمر على غير هذا النحو تحت ضغط اللحظة الراهنة، يعني أن تطلب توفير أكثر من الحدِّ الآمن الممكن عملياً توفيره من المهارات اللغوية

والتدريب والثقافات العسكرية والعمل المتبادل للمعدات المختلفة. ويصح هذا الأمر في جميع صنوف القوات المسلحة. ففي غارةٍ جوية، مثلاً، قد تكون تشكيلة الطائرات والوظائف - من طائرات قاذفة ومقاتلة وتدابير حرب إلكترونية ومضادة للرادار ووظائف سيطرة وقيادة - متعددة الجنسيات، لكن يجب أن تكون جميع الطائرات التي تهاجم هدفاً محدداً في وقتٍ معين من البلد نفسه. والمعركة البرية أكثر تعقيداً، فحتى في القطعات الصغيرة كسَرية الدبابات يوجد حوالى تسع واثنتي عشرة دبابة مشتركة في المعركة ومنتشرة على رقعة واسعة. وما لم تكن هذه الرقعة في صحراء منبسطة، يكون لكل قائد دبابة فهمٌ مختلفٌ للمعركة حسب طبيعة الأرض التي هو فيها وعلاقتها بالهدف. أضف إلى ذلك شيئاً من المدفعية والمشاة المساندة، ونيران العدو بطبيعة الحال، وستصبح الأمور أكثر تعقيداً. وسيكون من السخف التوقع من القادة أن يترجموا الأوامر من لغةٍ إلى أخرى في مثل هذا الظرف.

يمكن تطبيق فهم *المستوى القتالي* في ظرفين اثنين. الأول عندما يكون المرء فعلاً في موقف، كما حصل معي في البوسنة سنة 1995. كانت قوتي تتألف في الأساس من كتائب من بلدان مختلفة؛ نشرتْ كلٌّ منها في المنطقة المخصصة لها، وكانت لكلٍّ منها مهمة تضطلع بها وقاعدة تؤمنها. ونتيجة ذلك تعذر عليّ أن أناور بأي كتيبةٍ كاملة، أي أن مستوى القتال الذي كان متاحاً لي آنذاك هو في أفضل الأحوال مستوى السرية المعزَّزة، وهي جزء من الكتيبة.

لكن العدو الذي انتهيت إلى مواجهته، وهم صرب البوسنة، كان يعمل على مستوى السرية والكتيبة وبدعمٍ من المدفعية؛ لذلك ما كنت آمل في إحراز أي نصر دون أن تكون تحت يدي كتائب من بلدٍ واحد أستطيع المناورة بها معاً ومجموعة مدفعية مساندة. ومع تطور الأحداث في تلك السنة، حصلت على هذه القدرات لاحقاً من فرنسا وبريطانيا وهولندا. وبها استطعت التخطيط عندئذ لاستخدام قوتي لتحقيق مكسب، مختاراً أهدافي من حجمٍ مناسب على هذا الأساس، ومرتباً المعارك الوطنية بحيث تحقق كلٌّ منها منفردة - أو على الأقل مجتمعةً - الهدف الإجمالي. فبدون هكذا فهم *للمستوى القتالي* المتاح، يرجح حينها أن يؤدي استخدام قوة المرء إلى خسارة وبالتالي يجد المرء هذه القوة تنهار بين يديه دون جدوى.

الأفضل، مع ذلك، إجراء التحليل قبل الحدث، وهو الظرف الثاني، عند النظر في العملية منذ البداية على المستوى الاستراتيجي. كما كان الحال سنة 1999، عندما كنا نخطط لدخول الناتو إلى كوسوفو. أدركت حينها أن دفاعات الصرب قائمة على مستوى الكتائب. لذلك سوف يتعين على قوات الناتو الداخلة إلى كوسوفو - كي تكون مقنعة كقوة رادعة أو قاهرة - أن تكون قادرةً على القتال على مستوى لواء. وبصفتي القائد المسؤول عملياً عن إنشاء القوة، أو *توليدها* بلغة الناتو، ذهبت إلى بلدان الحلف طلباً للألوية، التي كانت موجودة في بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، والولايات المتحدة. وبالتفكير في الأمر قبل الحدث، استطعنا تزويد القادة الذين كانوا تحت إمرتنا بقوةٍ يستطيعون استخدامها.

تستدعي دراسة *المستوى القتالي*، فهم تنظيم القوة متعددة الجنسيات بالنسبة إلى الخصم، لتحديد ما القوة المعادية التي تستطيع القوة متعددة الجنسيات التغلب عليها، إذا كان التحليل يتم أثناء وقوع الحدث، أو، يفترض بها التغلب عليها إذا كان التحليل يتم قبل وقوع الحدث. ولكن ثمة كذلك اعتباراتٌ قانونية هي التي تملي ما إذا كنت ستقاتل في الأصل أم لا، وطبيعة القتال، واختيار الأهداف والمقاصد، ووسائل وطرق تحقيق هذه الأهداف. فعندما يطلق مجلس الأمن عمليةً عسكريةً أممية، فإنه يقوم بذلك إما تحت الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة، الذي يتيح استخدام القوة للدفاع عن النفس وحسب؛ بعبارة أخرى، ردّاً على مبادرة الخصم [reactively] وليس لنيل مقصد، أو تحت الفصل السابع منه الذي يتيح استخدام كل الوسائل الممكنة لإنجاز المهمة؛ بعبارةٍ أخرى، اتخاذ المبادرة [proactively]. كما يمارَس التحكم السياسي بكل أشكالٍ نشر القوات متعددة الجنسيات - تحت مظلة الأمم المتحدة أو الناتو أو في إطار تحالفات - وفق قواعد الاشتباك [ROE]، التي دخلت بصيغتها الحديثة حيّز التنفيذ أثناء الحرب الباردة لضبط ردات فعل كل قطعة ممكنة من قطعات القوة متعددة الجنسيات - حتى أصغرها - على العدو، وتحديد متى يمكن استخدام القوة، وفي أي ظروف، وإلى أي درجة. لكن قبل كل شيء، كانت الغاية من إدخال قواعد الاشتباك منع أي فرقة في القوة متعددة الجنسيات من أن تسبب انزلاقاً إلى حربٍ نووية. لذلك،

تـصف هـذه القواعد كل تصرف - ونحن الآن نطبق هذا المنطق الحظري على أحـوالٍ ليـست بعـيدةً كل البعد عن ذلك - بأنه عاملٌ كابح لاستخدام القوة بالشكلٍ والوقت المناسبين في ظروفنا المعاصرة.

أمـا على مستوىً أكثر عملياً، يجب أن تكون قواعد الاشتباك مترابطة مع تسمية القوة، أهي تحت الفصل السادس أم تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ذلك لأنـه لا معـنى، مثلاً، أن تكون المهمة تحت الفصل السابع وتكون قواعد الاشتباك لا تسمح بأكثر من الدفاع عن النفس. كذلك يجب أن تكون هناك درجةٌ من الترابط مع أداة قانونـية ثالـثة مشتركة بين حالات نشر القوات الدولية المعاصرة ألا وهي *اتفاقية وضعٍ القوات* [Status of Forces Agreement (SOFA)]، التي تقيم بموجبها القوات الدولـية في أي دولـة بالاتفاق مع هذه الدولة، لا رغماً عنها. وبالرغم من أن معظم الـناس يفترضـون - إن هـم فكروا في الأمر أصلاً - أن المجتمع الدولي أو أي دولة تـستطيع بيـساطة أن تركن قواها في أراضي بلد آخر تحت فوهات البنادق؛ فالحقيقة مختلفةٌ كليةً عن ذلك. فالبعثات الأممية وأي وجودٍ عسكري قانوني لدولة أجنبية، يجب أن يـتم بالاتفـاق مـع حكومة البلد المضيف، بعد تحديد الكيفية التي يتم بها إنـزال القـوات الـضيفة أو وضـع هذه القوات بالتفصيل. ففي البلقان، مثلاً، وقّعت الأمم المـتحدة باسم جميع القطعات العسكرية الوطنية التي تحت إمرتها، اتفاقيات وضع قوات مـع جمـيع حكومات يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1992 وما بعد. وقد حددت هذه الاتفاقـيات بـشكلٍ صريح المكان الذي يمكن فيه إنـزال القوات الأممية، وما الذي يمكـن أن تفعلـه هناك، وكم تدفع الأمم المتحدة مقابل إقامة قواها هناك، بين أشياء أخـرى. وبـالعكس، في قرغيزستان، مثلاً، إثر غزو الولايات المتحدة أفغانستان سنة 2002، نـزلت قوةٌ من عدة دول في مطارٍ خارج بيشكيك، العاصمة. ولمّا لم تكن هـذه قـوةً متعددة الجنسيات مترابطة تعملٍ تحت إمرة قائد واحد، وقّعت كل الدول المـشاركة فـيها اتفاقيات وضع قوات منفصلة مع الحكومةٍ القرغيزية؛ وكانت هذه الأدوات القانونـية هـي التي سمحت لقواها بالبقاء في القاعدة الجوية واستخدام القوة انطلاقاً منها. وبخلاف ذلك، لم تسمح قوات كازاخستان بشنّ غير العمليات الإنسانية من أراضيها؛ مملية بذلك اتفاقية وضع قوات ذات مضمون مختلف.

كل هذه الأدوات هي جزءٌ من العوامل التي تشكّل وتعرّف طبيعة مسرح العمليات؛ وعلى قائد القوة الدولية أو متعددة الجنسيات أن يكون مدركاً لها وللكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها بعضاً، ليتمكن من التخطيط لاستخدام القوة واستخدامها. ويجب عليه لهذه الغاية أن يكون واضحاً جداً بخصوص الهدف الذي يسعى له، والنتيجة التي يرغب في التوصل إليها، وطريقة التوصل إليها.

*

وفي سنة 1993، أثناء عملي في وزارة الدفاع في لندن، قررت أربعة أشياء فقط يمكن أن يحققها الجيش عندما يرسل إلى العمل في أي مواجهةٍ سياسية أو صراع وهي: التحسين، والاحتواء، والردع أو الإجبار، والتدمير. ثم ألقيت محاضرةً في الناتو عن هذا الموضوع، وإن كنت غير متيقن من أنها تركت انطباعاً عميقاً لدى الحاضرين. والأهم من ذلك، أني اتبعت هذا الفهم لأربع الوظائف هذه في جميع ما قمت به من أعمال في السنوات الثمانية التالية لي في الخدمة:

- *التحسين*: لا تقتضي هذه الوظيفة استخدام القوة العسكرية بأي شكلٍ كان. إذ يقدم الجيش في هذه الحالة المساعدة، ويقيم المخيمات، ويوفر وسائل الاتصال، ويبني الجسور، ويقوم بكل ما من شأنه دعم الحياة المدنية من أنشطةٍ بناءة، أو يقوم بتدريب جنود الجيوش الأخرى، أو يعمل كمراقب. يُستخدم الجيش أكثر في الحالات الإنسانية، لأنه متاح وقادر على الاعتناء بنفسه ويمتلك بعض المهارات الضرورية. باختصار، إن الجيش يعمل دون مساعدة أو إشراف ويمكنه أن يقيم ما يشبه الحياة المدنية في أي مكان ويمدها بأسباب البقاء. وإن هو استخدم القوة على الإطلاق فللدفاع عن النفس. لكن، يجب أن نلاحظ أن استخدام الجيش، بالرغم من أنه قد يكون أسرع طريقةٍ للاستجابة للطوارئ، لسببٍ مهم هو أنه تحت يد الحكومة، فهو مكلف وليست لديه من المهارات للقيام بأكثر من المهمات البسيطة، كالمراقبة، التي تقترب من الوظيفة النمطية التالية للجيش وهي الاحتواء. فالمراقبون العسكريون وبعثات المراقبة تقوم أيضاً بوظيفة التحسين هذه بفضل وجودها وقدرتها على إبلاغ الأطراف الخارجية الأخرى أو أطراف الصراع الفعلي بما يجري. لكن، إن لم يستجب أحدٌ لهذه

البلاغات، يفقد المراقبون العسكريون قيمتهم وقد يصبحون بسرعة جزءاً من المشكلة. إنّ تدريب الجيوش الأخرى أو تقديم المشورة لها، أو حتى تقديم مستشارين كما فعلت الولايات المتحدة في المراحل الأولى لتدخلها في فييتنام، وكذلك السوفيات في أماكن أخرى كمصر أو سوريا، هو أقرب إلى صميم العمل العسكري. لكن حتى في هذه الحال لا تستخدِم القوة العسكرية المنتشرة القوة مباشرةً، لأن غرضها الأوحد هو تحسين قدرة الجيش قيد التدريب.

- *الاحتواء*: تشتمل هذه الوظيفة على شيءٍ من استخدام القوة، لأن القوة في هذه الحال تمنع شيئاً من الانتشار أو أن تتخطى حاجزاً معيناً. عادةً ما ترمي هذه العمليات إلى الحيلولة دون كسر العقوبات الاقتصادية أو منع التزود بالأسلحة أو مراقبة مناطق حظر الطيران لمنع استخدام بعض الأسلحة. ويكون لدى الجيش ما يلزم للقيام بهذه العمليات من نظم استخبارات وأسلحة. تستخدَم القوة هنا محليّاً وردّاً على محاولات كسر الحاجز، ودفاعاً عن النفس أو لفرض منطقة الحظر أو الحجز. ويتم التحكم باستخدام القوة بإقرار قواعد اشتباك تمكّن من القيام بالعملية، لكن ليس أكثر من ذلك عادةً.
- *الردع أو الإجبار*: تشتمل هذه الوظيفة على استخدامٍ أوسع للقوة، لأن الجيش هنا ينتشر ليشكل تهديداً لطرفٍ ما أو ينفذ هذا التهديد لتغيير أو تشكيل مقاصد هذا الطرف. من أمثلة هذه العمليات مواجهة الحرب الباردة كلها، ونشر القوات في الخليج سنة 1990 في عملية درع الصحراء لردع العراق عن الاستيلاء على حقول النفط على الساحل السعودي، والأنشطة الدولية المتصلة بكوسوفو كتهديدات الناتو بالقصف سنة 1998 لردع الصرب عن اضطهاد الأقلية الألبانية، وقصف سنة 1999 لإجبارهم على الانسحاب من الإقليم. ففي الردع، يتخذ الجيش وضعية تهديد ويتخذ إجراءات فاعلة استعداداً لتنفيذ التهديد، وفي الإجبار يستخدم القوة. في حالة الردع، يكون استخدام القوة عادة خاضعاً للسيطرة المُحكمة للمستويات السياسية العليا من خلال قواعد الاشتباك، التي يضاف إليها في حالة الإجبار التدقيق السياسي في قوائم الأهداف.

- *التدمير*: تشتمل هذه الوظيفة على استخدام القوة العسكرية، لأن الجيش هنا يهاجم القوة المعادية لتدمير قدرتها على منع تحقيق الهدف السياسي. من الأمثلة الحديثة لاستخدام القوة لهذا الغرض، نذكر حرب الفوكلاند سنة 1982، وعملية عاصفة الصحراء عامَيْ 1990 و1991، واستخدام القوة في الصراعات الصناعية التقليدية كالحربين العالميتين. وما تُدرَّب القواتُ العسكرية وتُنظَّم في الأصل إلا لذلك، وكما ذكرت، هذا ما نعتبره الغرض الأساس للجيوش الذي من أجله أنشئت المؤسسات السياسية والقانونية والعسكرية لتشكيل القوة والسيطرة عليها واستخدامها على هذا النحو.

يمكن جمع هذه الوظائف الأربعة في زوجين اثنين: الأول هو التحسين والاحتواء، ويمكن أداؤه دون علم بالنتيجة السياسية المرجوة، وإن كان يفضل تحديد ذلك سلفاً. فحتى أكثر الدوافع غيريةً التي تأتي استجابةً لكارثة طبيعية كزلزال أو تسونامي، يكون لها معنىً سياسي عند نشر جيش الدولة. ولا تؤدي أيٌّ من الوظيفتين في هذا الزوج إلى قرار؛ قد تخلق كلٌّ منهما حالة يمكن فيها التوصل إلى قرار، لكن من غير المرجح أن تسهم فيه مباشرةً، لأن في إمكان الزعامة السياسية للأطراف – وهذا هو السبب الأهم – مواصلة العمل ضمن الاحتواء أو حتى الإفادة من التحسين. تكاد عمليات الأمم المتحدة تندرج دوماً في هاتين الفئتين. أما الوظيفتان الأخريان، الردع والتدمير، فيتطلب أداؤهما أن تكون الإجراءات المتخذة مندرجةً في سياق استراتيجية معينة، وهو ما يتطلب بدوره معرفة النتيجة السياسية المرجوة. فإنْ أُدِّيت هاتان الوظيفتان دون منطق هاد مستمد من الاستراتيجية، فإن الأثر المتحقق يكون في أفضل الأحوال كأثر الوظيفتين الأخريين. فكثيرٌ من أوضاع الصراع الراهنة حول العالم اتخذت للأسف هذا المسار العقيم. فمثلاً، كجزء مما يسمى *الحرب على الإرهاب*، أريد من غزو أفغانستان – لملاحقة أسامة بن لادن والقاعدة – الردع والتدمير، لكنه أصبح في النهاية عملية احتواءٍ استراتيجي في أحسن الأحوال. وثمة مثلٌ آخر هو فرض منطقة حظر الطيران جنوبيّ العراق سنة 1992. كان الغرض منها ردع العراقيين عن اضطهاد عرب الأهوار. وقد حققت احتواء القوة الجوية العراقية ومنعت استخدامها ضد عرب الأهوار، لكنها لم تحل دون اضطهادهم.

يمكن أداء الوظائف الأربعة على أي مستوى من مستويات النشاط العسكري الثلاثة - الاستراتيجي والعملياتي والتكتيكي - ويمكن أداء وظائف مختلفة على مستويات مختلفة. فمثلاً، يمكن أن تكون الوظيفة على المستوى الاستراتيجي هي الإجبار، بينما تكون الوظيفة على مستوى مسرح العمليات أو المستوى التكتيكي هي التدمير لتنفيذ التهديد. من أمثلة ذلك قصف كوسوفو سنة 1999. فقد كانت الوظيفة الاستراتيجية المطلوبة إجبار ميلوسوفيتش على سحب قواته من إقليم كوسوفو الصربي ليتمكن الناتو من احتلاله وتتمكن الأمم المتحدة من إدارته. لاحظ هنا أن هذا ليس هو النتيجة السياسية المرجوة التي لم تكن قد تحددت بعد؛ وقد تحددت بعد ست سنوات من الواقعة. كان التهديد هو قصف قواته وبنيته التحتية؛ لكن طبيعة التهديد والقوات المتاحة والقيود المفروضة على استخدامها وافتقاد النتيجة السياسية المرجوة، جعل الوظيفة على مستوى مسرح العمليات هي نفسها الوظيفة على المستوى الاستراتيجي، أي الإجبار، بينما أنجز التهديد، وهو وظيفة التدمير، على المستوى التكتيكي. وباحتلالها المقاطعة، واصلت الأمم المتحدة ومنظماتٌ أخرى كالاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي [OSCE]، والبلدان الأعضاء البحث عن نتيجةٍ سياسية، بينما حقق الناتو وظيفة الاحتواء على المستويات الثلاثة كافة. وفي حالةٍ عاصفة الصحراء سنة 1991، كما بيّنا آنفاً، استقرت وظيفة التدمير على مستوى مسرح العمليات والمستوى التكتيكي، لكن هنا أيضاً، ارتدّت الوظيفة العسكرية الاستراتيجية إلى الاحتواء، سعياً لاستراتيجيةٍ واضحة لتحقيق نتيجةٍ سياسية محددة.

يفيد فهم الأمورٍ بهذه الطريقة جميع المشاركين في عملية صنع القرار باستخدام القوة، من مدنيين وعسكريين على السواء. وتزداد كذلك أهميته بعد إذ راح الكثير من العسكريين على ضفتي المحيط الأطلسي يتحدثون عن *العمليات القائمة على الآثار* [effects based operations]. توضح كل وظيفة من الوظائف الأربعة، الأثر المتوقع للاستخدام النوعي للقوة على كل مستوى وعلاقة هذه الآثار ببعضها بعضاً. لكن، لتحديد الوظيفة المطلوبة من القوة والغرض منها في الظروف المعتبرة تحديداً صحيحاً، يجب أن يمتلك صانعو القرار معلوماتٍ جيدة ووافية؛ وكي يتمكن

آمر القوة من تنفيذ أوامره، يجب أن يحصل على أكبر قدرٍ ممكن من المعلومات عن العدو والمحيط. وكل ذلك يتطلب بيانات سليمة.

إن المعلـومات السـرية والمعلوماتٍ غير السرية عنصران حاسمان في كل قرار باستخدام القوة، ومن ثم في العملية ككل. خذ مثلاً خلفية عملية حرية العراق سنة 2003، التي بـدا أن السبب الأساسي للحرب فيها امتلاك صدام حسين أسلحة التدمير الشامل. استند النقاش حول الحرب في جانبٍ كبيرٍ منه إلى تقارير الاستخبارات البريطانية والأميركية، التي ثبت فيما بعد أنْ لا أساسً لها من الصحة. ومع ذلك، استناداً إلى هذه البيانات، استخدِمت قوة حاشدة على مستوى مسرح العمليات؛ فأصبحت المواجهة مع صدام حسين صراعاً، وبالرغم من الإطاحة به، لم يُعثَـر لديـه أسلحة دمار شامل أبداً. وكما بيّنا آنفاً، فإن الحصول على معلومات جـيدة أمـرٌ حـيوي لاستخدام القوة بشكلٍ فعال على أي مستوىً كان، سواءٌ لاختـيار مسار العمل العسكري أو لتنفيذ الهجوم. ويمكن الحصول على المعلومات من مصادر عدة: كدوائر الاستخبارات، والجيش، والدبلوماسيين، والهيئات الدولية كمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي [OSCE]، والمنظمات غير الحكومية [NGOs]، والمؤسسات في المنطقة المعنية، ومن الأوساط التجارية والإعلامية. في الحالة المثالية، يكـون لدوائر الاستخبارات عملاء مزروعون بالقرب من أهم صانعي القرار لدى الخـصم. بالطبع، سيعمل الخصم على تجنب حدوث هذا الأمر، ولكن في مواجهةٍ طـويلة مع خصمٍ نظامي التشكيل واضحِ المعالم قد يكون من الممكن تحقيق هذاً الوضـع المواتي؛ وإن كنتَ لا تجد أحداً يخبرك بأن الأمر كان كذلك. ينعكس هـذا علـى ماهـية العمليات الاستخبارية، كونها تعتمد على الوقت والحظ والتقلبات البشرية؛ وهي العوامل التي تجعل الفرص تسنح أو لا تسنح، وتُستغَل أو لا تـستغل. وإنّ طبيعة الحرب وسط الناس بحدِّ ذاتها - لا سيما عندما تدار هـذه الحـرب بين هيئات غير وطنية، وعندما تكون *الاستخبارات* وطنية في الأساس - تجعل هذا الوضع المرغوب أبعد ما يكون احتمالاً قبل الزجّ بالقوة.

من جانبي، ومن خلال تعاملي مع الكمية الضخمة من المعلومات غير المحددة في الغالـب الـتي تشكّل المعلومات الاستخبارية، أدركت كم هو مهم أن تعرف

الأسئلة التي تبحث لها عن جواب، وليس في وسعك معرفة هذه الأسئلة إلا بعد أن تعلم ما الذي تريد تحقيقه. فلو لم أكن أعلم ما أريد أو الأسئلة التي تحتاج إلى ردٍّ، لما أعاق هذا التحليلَ أو العمل؛ فقد علمني أن أجمع المعلومات لأقرر ماذا أفعل. كذلك، يجب أن يكون قرار المرء بجمع المعلومات واعياً؛ فهناك كمٌّ ضخم من المعلومات يحيط بنا الآن، أغلبها متاحٌ بلا قيود، لكنّ معالجته تحتاج إلى كثيرٍ من الوقت والموارد البشرية. لذلك يجب تركيز الجهود على بنود ومسائل معينة مما هو ضروريٌّ لك؛ يجب أن توضح هذه البنود والمسائل توضيحاً تاماً لأركانك ودوائر المعلومات لديك ومصادرك. وعلى أي صانع قرار القيام بذلك، وإلا فسوف يجد نفسه يتصرف بناءً على معلومات جُمعت للردّ على سؤالٍ آخر.

وقد تعمدت فيما تقدَّم استخدام كلمة معلومات information بدل كلمة معلومات استخبارية أو استخبارات intelligence. فبالنسبة إليّ، هناك معنيان لكلمة intelligence. الأول هو وصفُ ناتجِ تقييم أو تحليل، أي فهمُ المرء أو إدراكُه الشيء. ويجب التكتم على هذا الفهم أو الإدراك وإخفاؤه عن الخصم إلا عندما تريده أن يعرف أنك تعرف. سبب إخفاء هذا الفهم عن الخصم هو أنه قد يستنتج من معرفته نواياك وأفعالك، وبإبقائه جاهلاً بذلك، يمكنك مفاجأته. أما المعنى الثاني المستخدم للكلمة فهو وصف المعلومات المجموعة بسرية؛ أي أن ترغب بإخفاء امتلاكك المعلومة وكيف وصلتْ إليك. ويجب تقييم المعلومات المجموعة مع سائر المعلومات الأخرى، لإنتاج الفهم أو الإدراك أو الردِّ على أسئلتك. يسري ذلك على الأنشطة السياسية والمدنية كما يسري على الأنشطة العسكرية لأنها كلها مرتبطة ببعضها بعضاً. لكن قبل كل شيء، على المرء أن يتجنب الوقوع في فخ افتراض أن المعلومات صحيحة أو قيّمة لمجرد أنها سرية.

ثم إن المعلومات مطلوبة للقائد العسكري، للردِّ عن تساؤلاتٍ تتعلق بموضوعين واسعين اثنين هما: المفردات المادية [items] والنوايا [intentions]. تندرج المعلومات عن المفردات المادية في فئتين واسعتين اثنتين هما: ساحة المعركة أو المحيط، وعديد وعتاد الخصم. يمكننا بجمع المعلومات عن المفردات المادية استنتاج النوايا المحتملة لخصمنا، وعندما نعثر على هذه المفردات نستطيع مهاجمتها وإحباط

نــواياه. ولقــد قلت النوايا *المحتملة* لأن التقييم قائمٌ على الافتراضات فكما تكون يكــون؛ ويجب دوماً تمحيص الافتراضات. فالمفاجأة التي تعرضت لها إسرائيل يوم الغفران سنة 1973، تضرب مثلاً لفشل مؤسسات الدولة في تمحيص الافتراضات؛ فبالرغم من كل المعلومات التي تشير إلى حشود عسكرية كبيرة على الحدود، بقيت الافتراضات القديمة قائمة أنْ لا قدرةَ ولا عزمَ لمصر أو سوريا على الهجوم منفردتين أو مجتمعــتين، وهــذا الاحتمال الأخير أبعد. وقد عزي النشاط المتزايد إلى مناوبة روتينية وربما موسعة للقطعات، وهي نظرية تلائم الافتراض أكثر مما تلائم الواقع. أما جمع المعلومات عن النوايا فأصعب بكثير. فالنوايا التي يود المرء معرفها هي نوايا القــادة ورجــال الدولة، وهي محمية وقليلة العدد، ويمكن أن تتغير بسرعة ولو من حــيث التوقــيت. من المفيد أن نتذكر كيف أن خصوم نابوليون، كانت تربكهم قدرتــه على تغيير تشكيله بسرعة وتحريك فيالقه تبعاً لهذا التغيير ما يضفي ضبابية علــى نواياه. فعندما كان أعداؤه يعثرون عن مفردةٍ ما تابعة له – فيلق أو أكثر من فيالقه – لا يستطيعون تخمين نواياه. كذلك فإن افتقارهم إلى عميلٍ لهم أو مصدر معلومات في موقعٍ مناسب من نابوليون، جعلهم لا يستطيعون معرفة ما الذي يجول في ذهــنه؛ الذي لم يكن على أي حال يستقر على ما يستقر عليه إلا في آخر لحظة ممكنة عملياً، وهذا ما كان يقدر عليه نابوليون بفضل ما كان يتمتع به من حركيةٍ تنظيمية.

بالفعل، فجمع هذه المعلومات قديمٌ قدم الزمان، فأغلب الظنّ من أيام التوراة. رجــالٌ يرسَــلون لاســتطلاع الأرض وإيجاد أفضل الطرق ومصادر المؤن والماء، وآخرون لتحديد مواقع العدو واستفزازه لإظهار نواياه، وغيرهم لاعتراض المراسلين الــذين يحملون بريد الملك. وكما يرسَل أيضاً الجواسيس إلى معسكر العدو ومدنه لــتحديد مَنَعة مواقعه والتسلل إلى مجلس الزعيم والإبلاغ عن نواياه أو التأثير على هذه النوايا في أحسن الأحوال. وقد وَجد كل قائد في الصراعات التي تتسم بشيء مــن المرونة أن قدرته على جمع هذه المعلومات تحدّها حاجته إلى إبقاء الهدف تحت المــراقبة بعــد العثور عليه. ذلك لأنه ما أن يوضع الهدف تحت المراقبة حتى تصبح الــوحدة أو القوة المكلفة بذلك غير صالحة للاستخدام في مهمةٍ أخرى. يقوم كل

طرف ضدّ الآخر بما يقوم به الآخر ضده ويحاول كلٌّ منهما منعه. إنّ كتاب **فن الحرب** لصن تشو، هو من وجوهٍ عدة رسالةٌ في استخدام المعلومات والجواسيس، أمَلاً في تحقيق الهدف دون استخدام القوة، أو جعلِ استخدام القوة أشد ما يكون فعالية. ومع كل تكنولوجيا ووكالات ومختصرات هذه الأيام، لم يتغير من ذلك شيء إلا في تفصيل الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة.

يكون التركيز في الحرب الصناعية على جمع المعلومات عن المفردات المادية. نفترض هنا أن الخصم ينوي تحقيق الحسم الاستراتيجي بإلحاق الهزيمة بنا بقوة السلاح، وأن النتيجة التي يرجوها عكس تلك التي نرجوها. استناداً إلى هذه الافتراضات وبجمع المعلومات عن المفردات المادية نضع خططنا لإحباط مقاصده؛ ما لم تكن هناك، بالطبع، معلوماتٌ جيدة جداً تفيد العكس، وحتى في هذه الحال قد لا نردّ تجنباً لكشف مصدر معلوماتنا. وعندما نهجم فإننا نهجم على الأشياء التي تشير معلوماتنا إلى أن استهدافها سيلحق الهزيمة بالخصم. ونسعى، في الجوهر، لتوجيه أعمال الخصم من خلال تدمير قدرته على تكييف البدائل إلى أن يصبح أمامه خياران اثنان لا ثالث لهما: إما أن يَستسلم أو يُدمَّر. وقد تطورت قدراتنا الاستخبارية كثيراً جداً للردِّ على الأسئلة المتعلقة بالمفردات المادية وإيجاد هذه المفردات ومهاجمتها. نريد أن نعرف المكان والزمان والمقدار والنشاط؛ تزودنا منظوماتنا بكمٍّ كبير من البيانات عن هذه الأمور وبكمٍّ أكبر عن أنفسنا مما عن الخصم. والمعلومات موضوعية، ويمكن تقييمها بالحساب، وتكون ملائمة للتقديم في جداول ورسومٍ بيانية. وتساند إجراءات الأركان في مقر القيادة عملية صنع القرار ثم العمل بمقتضاه.

إلى جانب المفردات المادية، هناك النوايا. فإنْ كان الخصم لا يشاركنا السعي للحسم الاستراتيجي على أرض المعركة، كما هي الحال اليوم، وكان هدفنا المشترك الفوز بإرادة الناس، وكان يحاربنا وسط الناس تحت عتبة جدوى منظومات أسلحتنا، ويسعى بالتحريض لجعلنا ندعم موقفه بأعمالنا، عندئذ تكون مسائلنا متعلقةً بالنوايا أكثر مما تكون متعلقةً بالأشياء. إن هدفنا الجوهري هنا تشكيل نوايا الناس، ومن ثم نوايا زعماء الخصم بردعهم عن اتخاذ خيارات الصراع لأن

مرؤوسيهم يرون أن هناك احتمالاً كبيراً أن يتعرضوا للكشف والتدمير. تكون المعلومات المطلوبة للإجابة على الأسئلة في هذه الأحوال متعلقة بالنوايا والتوقيت والعواقب أكثر مما تتعلق بالمفردات المادية. وهي معلوماتٌ ذاتية تتعلق بالاحتمالات والوجدان؛ وتتطلب تمييزاً وفهماً لمنطق الخصم في التقييم. ولا تتناسب مع طرق العرض البسيطة للمعلومات. تظل المعلومات عن المفردات المادية مطلوبة لكن على مستويات معينة وأشياء مختلفة. تدور المعلومات المتصلة بالمحيط حول كيفية جريان الأمور في المجتمع المعني، وكيف تعمل بنيته التحتية، ومن يدير المجتمع، وأين ومتى يذهب الأطفال إلى المدارس، وهلم جرّاً. ولن يكون من اليسير الحصول على معلومات عن مفردات الخصم المادية، من رجالٍ وعتاد؛ ففي كثيرٍ من الحالات، كما بيّنا آنفاً، لا تكشف قوات الخصم عن نفسها إلا عندما ترى أن ذلك آمن. أفضل طريقة للحصول على معلومات عن مفردات الخصم المادية هي فهمُ نموذج الحياة في محيطه ومعرفة متى تحدث الانحرافات للبحث عن أسبابها. وقد لا تكون الأسباب بريئة في بعض الأحيان. تكون المفردات المادية في الحرب الصناعية، هي البند الحاسم في صنع الحرب ويتم تزويدها بالرجال؛ فإن عرفت أين هي المعدات عرفت أين هم الرجال. أما في الحرب وسط الناس فالشخص هو البند الحاسم، ويصنع أحياناً سلاحاً من أي شيء يقع في يده وعادةً ما لا يحمل السلاح إلا في آخر لحظة ممكنة عملياً. ويكون هو بالتالي من يجب التعرف عليه بين الناس.

وفي القوات المشكّلة للحرب الصناعية تكون وحدات ومعدات الاستطلاع والمراقبة قليلة العدد بالقياس إلى عدد وحدات ومعدات الهجوم على الخصم. وغالباً ما تكون هذه الوحدات ومعداتها غير مناسبة للعمل وسط الناس؛ حيث تكون المعدات في هذه الحال مصممة للبحث عن أشياء لا توجد لدى الخصم لأنه ليس جيشاً نظامياً، وتكون الوحدات مدربةً للعمل في إطار مفاهيم الحرب الصناعية. وقد تُربك الحاجة إلى تحديد الأشخاص لا الأشياء، والحاجة إلى تطوير المعلومات بمزيد من الاستطلاع والمراقبة، بسرعة ذلك العددَ الصغير من الوحدات المختصة. يكمن العلاج هنا، بإدراك أنّ توازن المجهودات يتحقق بالحصول على المعلومات، غالباً بكمياتٍ كبيرة عن المستوى الأدنى، لا بمناوراتٍ واسعة النطاق على المستوى

التكتيكي أو مستوى مسرح العمليات. وللقيام بذلك، يتعين على الوحدات العسكرية، كما يتعين على دوائر الاستخبارات المدنية، تطوير فهمٍ أعمق بكثير للعدو في الحرب وسط الناس؛ وهو الخصم النشط الذي يُنظر في استخدام القوة ضدّه.

ليس لدى العدو الجديد جيشٌ نظامي أو رسمي. قد يكون لديه عملاء في أرضٍ ما، لكنه لا يستطيع العمل في مسرح عمليات. ولأنه يعتمد على الناس، ولأن الناس يشعرون بأثر هجماته، يجب أن ننظر إلى جميع عملياته على أنها *محلية*؛ حيث لا مناورة بالقوات ولا خطة للقتال ولا صلة مباشرة بعملية في مكان آخر. فكل اشتباك خاص بذاته ومحيطه، لكنه مرتبطٌ مع الاشتباكات الأخرى ًبفكرةٍ سياسية شاملة عبر جملة عصبية.

لا تشبه هذه الجملة العصبية الجملة العصبية للقوة المسلحة التقليدية. فقد كان تطور الجملة العصبية أو نظام القيادة في القوات المسلحة التقليدية جزءاً من تطورات الحرب الصناعية، واستقر معظمها قبل دخول اللاسلكي الخدمة. والمنظومة التقليدية تراتبية في الأساس، فتجري فيها المعلومات من الأسفل للأعلى، حيث تُجمع من نقاط محددة في سلسلة القيادة، بينما تجري الأوامر والتعليمات من الأعلى للأسفل متفرقةً إلى مهام مفصلة في كل نقطة من نقاط السلسلة. وبذلك يتم تركيز القوة ككل على تحقيق هدف استراتيجيٌ عسكريٌ أوحد، يسهم كل عملٍ وإنجازٍ منفرد بشكلٍ مترابط مع الأعمال والإنجازات الأخرى لتحقيق هذا الهدف. لكن هذه المنظومة عرضة لفقدان إحدى نقاط القيادة؛ فتتحطم عندها السلسلة. وقد استخدمت وسائل الاتصالات الحديثة على هذا النموذج الأولي، لكن النموذج ما يزال هو الأساس. أما الجُمل العصبية لرجال العصابات، لا سيما الإرهابيين، فلا تعمل بهذه الطريقة، فالسبب الرئيس لذلك هو اعتمادهم على الناس وافتقارهم إلى أهداف عسكرية استراتيجية. لذلك يميلون إلى أن يتصفوا بخصائص المكان الذي يعملون فيه. وإذا استخدمنا التشبيه بالنبات، تكون جملتهم العصبية *جذمورية* أو *ريزوماتية* [rhizomatic]. إذ تستطيع النباتات الجذمورية الانتشار اعتماداً على جذورها، وتفعل ذلك معظم أنواع النباتات الشائكة والعلّيق وأغلب

الأعشاب. وتستطيع النمو بنشر بذرة مخصبة أو نباتياً من خلال الجذور، حتى وإن فصل الجذر عن الأصل الذي أتى منه. يتيح هذا الأمر للنبات تجاوز الفصول السيئة وما يصيب التربة من اضطراب.

يعمل نظام القيادة الجذموري وفق نظام تراتبي ظاهر فوق الأرض، منظور في المجالين العملياتي والسياسي، ونظام آخر مركز في الجذور تحت الأرض؛ وهو النظام الحقيقـي. وهو نظام أفقي، بمجموعات منفصلة عدة. يتطور ليلائم المحيط والغرض في عمليـة انتخاب طبيعي، دون هيكلية عملياتية محددة سلفاً؛ وأساسه أساس البنية الاجتماعية في البيئة التي يعمل فيها. تختلف المجموعات في الحجم، لكن التي تستمر وتزدهـر منها تكـون عادةً صغيرة ومنظمة في خلايا منفصلة لا يعرف أفرادها بالضرورة علاقتهم بالخلايا الأخرى أو من هم أعضاء هذه الخلايا. يقوم أسلوب الخلايـا على جعل الآخرين يقومون بالعمل القدر ما أمكن، سواءٌ بشكلٍ مباشر، كـشارة انتساب أو انتماء، أو بشكلٍ غير مباشر من خلال تنظيمٍ جبهويٍ ما. في جميع الأحوال تكون الحاجة إلى الأمن مهيمنة. تقوم الخلايا على الأقل بأشياء ثلاثة وهـي: توجـيه العمـل العـسكري وقيادته أحياناً، وجمع واقتناء الموارد كالمال والسلاح، وتوجيه العمل السياسي وقيادته أحياناً، ويتراوح هذا بين تمويل المدارس والعمـل علـى إنجاح مرشحيها في الانتخابات. وعادة ما يقوم أشخاصٌ مختلفون بالأعمال المختلفة.

تعمـل هـذه الخلايـا لـصالح نظـام القـيادة الجذري وفق عملية امتياز [franchisement]. فيوفـر المركز الفكرة والمنطق المحرك؛ كما يوجه العمل ككل مـن خلال امتداده الفكري، ويقوم غالباً بلا رحمة بتطهير الخلايا التابعة له التي لا تفهـم غرض مهامها أو تتخذ مساراً أنانيّاً خاصاً بها. ويُمد المركز خلاياه الناجحة بالأمـوال والمهارات والأسلحة، ساعياً لإقامة منطقة آمنة يستطيع منها أن يتوسع. ويتيح حرية كبيرة للخلايا فيما تتبنى من طريقة للتكيفٍ مع الظروف المحلية، شريطة عدم الإخلال بالأمن وأن تكون الخلية ناجحة وألا تكون في أعمالها أكثر فساداً من أن تتغاضـى عنها الحركة. وتكون النقطة الأخيرة هذه دوماً، نقطة ضعف محتملة ويجـب علـى المرء عند تقييمها أن يدرك أن الحكم على الفساد هو حكم المجتمع

المحلـــي. فـــإن استطاع مقاتل حرب العصابات إظهار نفسه للناس كمدافعٍ عنهم، مخاطـــراً بحـــياته لخير الجميع الأهم عنده من نفسه، عندئذ سيساندونه؛ وإن كانت هجماته لإعلاء قضية تساندها أغلبية الناس مخاطراً بحياته لأجلها، فسوف يساندونه في هـــذه الحالة أيضاً. لكن كلما رأى الناس رجل العصابات يحقق مكسباً شخصياً لنفـــسه، بـــدت أعماله لهم خوّة *حماية* وقلّ مقدار دعمهم الطوعي له. وتتفاوت الـــنقطة التي يتوقف عندها الدعم الطوعي من شخصٍ إلى شخص، ومن ثقافةٍ إلى ثقافة، ومن قضيةٍ إلى قضية، لكنها قابلةٌ للتقييم. أما أولئك المستفيدين من استمرار الـــنظام القائم واستقرار المجتمع فمن الأرجح، ألا يدعموا التغيير؛ فمخاطرهم هي المخاطرة الأكبر وغالباً ما يكونون هم أعظم المستفيدين. يساند أمثال هؤلاء رجال الخلايا أو العصابات إذا رأوا التغيير حتمياً أو مرغوباً فيه لأغراضٍ إيديولوجية. أما ثقافـــة المحاصصة أو ثقافة السلطة المطلقة التي لا تقيِّدها سوى بضع محرمات، فقد تـــسمح أكثر من غيرها بتحقيق المكاسب الفردية. فإن استطاعت قوات الأمن – الـــتي تترصد نقاط ضعف رجال العصابات – إظهار أنهم يتجاوزون ما يسمح به مجتمعهم، وأن دعمهم لهم يأتي جزئياً على الأقل بدافع الخوف، عندئذ تكون هناك فرصة لمهاجمة النظام الجذموري.

إن مـــن الصعب مهاجمة نظام القيادة الجذموري، مثلما يصعب اقتلاع جذور الأعشاب الضارة. فكما يعلم كل بستاني، السبيل لزرع مرجةٍ جيدة هو القيام، بين أشـــياء أخـــرى، بقطع وتسوية المرج مع المحافظة على رطوبة وخصوبة التربة. إذ يـــساعد ذلك على انتشار جملة الجذور وإخراج براعم أكثر. كذلك يعلم البساتنة أنّـــك إذا أردت عمل مسكبة ورود، يجب أن تنـــزع جميع جذور الأعشاب من التـــربة وإلا فستنبت من جديد. تستأصل الجذامير بإحدى طرقٍ ثلاث، وهي إما بإخـــراجها بالحفر، أو تسميمها، أو نـــزع المواد المغذية من التربة، أو بإنفاذ سمٍّ شـــامل للجذور. وإنّ قطع أجزائها الظاهرة يجعلها تهجع لموسمٍ واحد؛ في أحسن الأحـــوال. يصح الشيء نفسه تقريباً على المنظمات ذات نظام القيادة الجذموري كـــشبكات رجـــال العـــصابات وشبكات الإرهاب، تلك التي يكون فيها الناس كالتـــربة للجذمـــور. أجد هذا التشبيه أكثر فائدةً من تشبيه ماو الشهير: الشعب

لــرجال العصابات كالبحر للسمك. فبخلاف مهاجمة النباتات الجذمورية، بإحدى طــرق ثــلاث، فــإنّ أفــضل طريقة لمهاجمة نظام القيادة الجذموري مهاجمته من الاتجاهات الثلاثة، بحيث تكمّل كل عمليةٍ تشنّ عليه من اتجاه العمليتين الأخريين. مــن المهم هنا، أن نتذكر أن العناصر الخارجية والظاهرة من القيادة، لا سيما تلك التي تشترك في أعمال المستوى الأدنى، قابلة إلى حدٍّ ما للاستهلاك، وبالرغم من أن مــوتها أو القــبض عليها يحدّ من عملياتها ويعمل كرادع للعناصر الأخرى ألا تكــرر مــا فعلت، فإنه لا يثني بالضرورة العزم على العمل؛ بالفعل، فهو محفزٌ للعمــل في اتجاهٍ آخر. لذلك، يجب أن يُحسب بعناية أي استخدام للقوة ضدّ هؤلاء الخصوم.

إن الحرب وسط الناس نموذج مواجهاتٍ وصراعات يعرَّف بالاتجاهات الستة المــشروحة في الفــصل الــسابع. وتخاض ضدَّ أعداء مندمجين بقوة في الناس، لا يشكلون هدفاً استراتيجياً. ولا يزال على مؤسساتنا، المدنية والعسكرية، التأقلم مع هــذا الواقع الجديد؛ داخل كلٍّ منها وفي العالم المترابط لدى اتخاذ أي قرار بالعمل العــسكري. يــصح الأمــر نفسه تقريباً على المنظمات الدولية التي تغذي الدول الأعــضاء. فكلــها ما يزال مندمجاً في عالم الحرب الصناعية، يبحث عن معلومات واســتخبارات لصنع القرارات - بشأن استخدام القوة وطريقة استخدامها - دون الــتفكير بــشكلٍ صحيح في العدو الذي تسعى للعمل ضده، أو عواقب الأعمال العــسكرية. حــتى لــو استخدِمت القوة لوقف العنف، فإنها لن تؤدي إلى الحسم الاســتراتيجي المطلوب من قِبَل أولئك الذين قرروا استخدامها. ذلك لأنه بخلاف الحرب الصناعية، ما من عملٍ عسكري حاسمٍ قط في الحرب وسط الناس؛ فكسب اختــبار القــوة لا يؤدي إلى استمالة الناس، التي هي في الأساس الهدف الحقيقي الوحيد لاستخدام القوة في صراعاتنا المعاصرة.

9

البوسنة:

استخدام القوة وسط الناس

حـــان الـــوقت للحـــديث عـــن البلقان. ففي المقام الأول كمثالٍ توضيحي للاتجاهات الستة المشروحة آنفاً وكل ما أثيرَ حولها من مسائل، لا سيما في الفصل الـــسابق. كـــنت قائـــد قوة متعددة الجنسيات يعمل مع مؤسسات مشكَّلة لجمع المعلـــومات وصنع القرارات واستخدام القوة في الحرب الصناعية؛ لكني كنت أقود قـــوةً مـــشاركة في حربٍ وسط الناس. وحديث البلقان حديثٌ مفيد كذلك لأن الأحداث التي وقعت في تلك المناطق جنوب شرقي أوروبا، وهي أحداثٌ مأساوية بحـــدٍّ ذاهـــا، شكّلت وغيَّرت طريقة فهمنا لاستخدام القوة، على الأقل على المستوى متعدد الجنسيات، ليس للأفضل في جانبٍ كبيرٍ من الأمر. الأسوأ من ذلك أننا، بالرغم من استخدام القوة في البوسنة سنة 1995 وفي كوسوفو سنة 1999، لم نتعلم الكثير عن جـــدوى القـــوة مـــن هذه التجارب. كذلك، بيّنت أحداث البوسنة لكثيرٍ من الدول المساهمة بقطعات عسكرية هناك أن استخدام قوة الأمم المتحدة كان صعباً للغاية وربما كـــان خياراً سيئاً أن يوصى به في صراع، بينما بيّن قصف الناتو كوسوفو أن السيطرة على القوة على مستوى القيادة لم تكن ممكنةً للقوة العظمى الوحيدة في العالم. ما تزال هـــذه الآراء على ما هي عليه لم تتغير، ما جعل استخدام القوة متعددة الجنسيات أكثر تعقـــيداً؛ وهـــذا بحدٍّ ذاته مفارقة، لأننا نميل أكثر فأكثر إلى التعامل مع الأوضاع على أساسٍ مشترك كما ينعكس في الاتجاه السادس لنموذج الحرب وسط الناس.

كـــنت مـــشاركاً في عملـــيات الأمم المتحدة والناتو في البلقان في سبعٍ من الـــسنوات العشرة الأخيرة من سنوات خدمتي. فقد كنت من سنة 1996 إلى سنة

1998 ضابطاً كبيراً آمراً [GOC] في إيرلندا الشمالية. وقد اطلعت كرئيس أركان عامـــة دفاعية مساعد للعمليات في وزارة الدفاع على كثيرٍ من النقاشات التي تلت إســـهام بـــريطانيا الأول بوحدةٍ طبية في قوة الحماية الأممية، UNPROFOR، التي شكِلت في كرواتيا سنة 1992، وتوسيع مهمة القوة لتشمل البوسنة عند وقوع هذا الـــبلد البائس في الحرب الأهلية، وتورط الناتو، وتشكيل وعمل مجموعة الاتصال بعد رفض الحكومة الأميركية سنة 1994 مساعي السفير الأميركي سايروس فانس ممثلاً للأمم المتحدة، واللورد أوين من بريطانيا ممثلاً للاتحاد الأوروبي للتفاوض على حـــلّ. قـــدتُ قوة UNPROFOR في البوسنة طوال سنة 1995 ومن أواخر سنة 1998 إلى تـــاريخ مغادرتي في خريف عام 2001، وشاركت كنائب للقائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا [DSACEUR] في عملية الناتو المتواصلة في البوسنة وفي عملـــياته في كوســـوفو ومقدونـــيا وألبانيا. لا أريد هنا أن أروي قصة هذه العملـــيات؛ وهي لم تنته بعد وقد كتب غيري عنها الكثير، لكني أود استخدامها لإظهار تعقيد عالم المواجهة والصراع في عصرنا الراهن، من وجهة نظر من اشترك فـــيها علـــى مـــستوىً رفيع. وفيما أستعرض الوضع في البلقان عامةً، أركز على البوسنة، من خلال سردٍ تاريخي للأحداث يعكس الاتجاهات الستة للحرب وسط الناس.

الغايات التي نقاتل في سبيلها تتحول

كانـــت نقطة البداية لفهم جميع عمليات البلقان في التسعينيات، بما في ذلك عملـــيات القـــصف الـــتي قـــام بهـــا الناتو عاميْ 1995 و1999، أنها كانت بلا اســـتراتيجيات. ففي أفضل الأحوال، كانت الأحداث تنسق على مستوى مسرح العمليات، لكنها كانت بمجموعها – لا سيما التدخلات الدولية – أفعالاً انعكاسية أو تابعـــة [functionalist]، إذا اســـتخدمنا التعبير المصاغ لوصف أشغال الرايخ الـــثالث. كان كل حدث تابعاً للذي قبله، بدل أن يكون جزءاً من خطة. وبالرغم مـــن أن القـــوات التي نُشرت واستخدمت، سواءٌ من الأمم المتحدة أو من الناتو، كانت تستند نظرياً إلى قرارات مجلس الأَمن الدولي التي وَضعت لها مهام وتكاليف

كانت في مجملها ردّاً على الأحداث الجارية على الأرض بلا هدف استراتيجي تسعى لتحقيقه. في الحقيقة، أيّاً كانت الأغراض السياسية التي خدمتها القوات التي نشرت في البلقان، فإنها لم تكن تؤيد أهدافاً تتصل مباشرةً بحلّ الصراع أو المواجهة المعنية. كان ذلك واضحاً منذ البداية.

في الأصل نشرت قوة الحماية الأممية UNPROFOR في فبراير سنة 1992، للتعامل مع الصراع القائم بين الأغلبية الكرواتية والأقلية الصربية في كرواتيا، وكان مقرها في سارايفو في البوسنة والهرسك التي كانت آنذاك *محايدة* وأكثر أمناً. وقد اعتبرت الظروف مشابهةً لظروف بعثة حفظ سلام أممية كلاسيكية – جسم محايد يكلّف تطبيق اتفاقية وقف إطلاق نار بين الفصائل المتحاربة – وكذلك كانت الصيغة المطبقة. فقد نص قرار تكليف هذه القوة على أن تكون ترتيباً مؤقتاً لإيجاد حالة السلم والأمن التي يتطلبها التفاوض على حلّ شامل للأزمة اليوغوسلافية في إطار مؤتمر الجماعة الأوروبية حول يوغوسلافيا. لم يلحظ مجلس الأمن، وربما لم يُقم في اعتباره، أن الأقلية الصربية في كرواتيا لم تكن دولة ولم تُمنح سلطة التفاوض مع كرواتيا كدولة، أو أن الوضع نشأ بسبب تفكك يوغوسلافيا، حيث سعت مختلف الإثنيات لتجنب أن تصبح جزءاً من صربيا سلوبودان ميلوسوفيتش الكبرى، أو أن الصرب في البوسنة وصربيا يمكنهم مساندة إخوانهم الصرب في كرواتيا. وبالرغم من ذلك، استطاعت قوة الحماية الأممية احتواء الوضع، وبقي الكروات الصرب في منازلهم فيما أسماه قرار التكليف *المناطق الواقعة تحت حماية الأمم المتحدة*.

وفي يونيو سنة 1992 وُسِّعت البعثة لتشمل البوسنة والهرسك عندما اندلعت الحرب هناك، وفي خريف ذلك العام أصبحت هذه الأزمة وبقيت بؤرة الاهتمام الدولي؛ ولم يكن ذلك عبثاً. فمع انزلاق البوسنة والهرسك المستقلة حديثاً إلى أتون – حرب إثنية ثلاثية الأطراف – راحت مشاهد القتال – التي بدا فيها صرب البوسنة الذي كان واضحاً أنهم جيّدو التسليح وشبه نظاميين، يهاجمون الكروات أو البوسنيين – مسلمي البوسنة – العُزّل أو خفيفي التسليح وغير المنظمين – تملأ شاشات التلفزيون في العالم أجمع، مع مشاهد اللاجئين تتدفق بأعدادٍ كبيرة إلى

الدول المجاورة كافة. وفي ردها الأول في يونيو، نشرت قوة الحماية الأممية وحدات كندية وفرنسية في ساراييفو، وبالرغم من أن هذه لم تستطع الوقوف هكذا متفرجةً على ما يجري من أحداث، لم تكن تعرف بوضوح ماذا تفعل، ولماذا؟ وبعد كثيرٍ من الأخذ والرد بين العواصم، كلف مجلس الأمن قوة الحماية الأممية بدعم جهود المفوضية الأممية العليا للاجئين [UNHCR] لتقديم الإغاثة الإنسانية لعموم البوسنة والهرسك، ولا سيما توفير الحماية، بطلب من المفوضية، حيثما وحينما ترى المفوضية هذه الحماية ضرورية، وحماية قوافل المحتجزين المدنيين المحررين إذا طلبت ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر [ICRC]، وإذا رأى قائد القوة أن تلبية هذا الطلب ممكنة عملياً(*).

بعبارةٍ أخرى، لم يكن مطلوباً منها إقامة حالة سلم بل تحسين الوضع. وبالنظر إلى أنها أجيزت تحت الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة، مع قواعد الاشتباك الموافقة، لم تكن قوة الحماية الأممية تستطيع استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس، وما كان يراد لها أن تُستخدَم لتغيير الوضع.

نشرت بريطانيا مجموعةً قتالية في هذه العملية قوامها خمس سرايا. كنا نعلم أن هذه الوحدة ستعمل في بيئة حرب، فأرسلنا وحدة مشاة مدرعة بعرباتها القتالية لتكون درعها الواقي. وفعل الآخرون الشيء نفسه، وتشكلت القوة الكلية من وحدات على مستوى كتيبة سُحبت من دولٍ مختلفة؛ أو كما تسمى الدول المساهمة بقطعات [Troop-Contributing Nations (TCNs)]. قدمتْ كثيرٌ من البلدان كتيبةً واحدة وقدمت الدول الإسكندينافية مجتمعة كتيبةً مشتركة فيما بينها. وكانت لكل كتيبة منطقة تمركزها ومهمتها الخاصتان، وصار هذا محطَّ اهتمام العاصمة التي قدمت الوحدة. وظلّ جلّ الإسناد اللوجستي للوحدات في يد بلدانها. بالنسبة إلى قائد القوة، ومن منظور استخدام القوة، كان معنى تشكيلها على هذا النحو تعذر المناورة بها ككل، لأنه ما أن تستقر الوحدة في موقعها عملياً حتى تبقى فيه لا تغادره. بعبارةٍ أخرى، حتى لو كان استخدام القوة ممكناً، كان يجب أن

(*) موقع إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة [DPKO] على الويب، خلفية قوة الحماية الأممية: http://www.un.org/Depts/dpko/dpko/co_mission/unprof_b.htm.

يصمَّم كسلسلة من الاشتباكات تخاض من الثبات على ما دون مستوى الكتيبة من وحدات، ودونَ إمكانية لتحريك للقوة.

كانت ترتيبات الأمم المتحدة لتوجيه وقيادة العملية، ترتيبات بعثة حفظ سلام كلاسيكية، حيث يَطلب المتحاربون السلم ويقبلون - بل يطلبون بالفعل - وجود *القبعات الزرقاء والعربات البيضاء*. وللأسف، لم يكن المتحاربون في البوسنة يطلبون السلم الجماعي بقدر ما كان كلٌّ منهم يطلب سِلمه الخاص، وفق منظوره للسلم، ويحارب لأجله. كان هذا بحدِّ ذاته وضعاً غير منسجمٍ بالمرة، وكانت البعثة النظرية والواقع الذي زُجت فيه منفصلين كل الانفصال الواحد عن الآخر من حيث الجوهر. بعبارةٍ أخرى، فهم مجلس الأمن الدولي الوضع على أنه مواجهة - وأرسل بعثةً لهذا الغرض - إلى صراعٍ كامل على المستوى الاستراتيجي بين الفصائل المتحاربة. لكن هذا لم يكن هو التنافر الأوحد. كانت المفاوضات لإيجاد تعريف للسلام مقبولٍ للجميع في يد السفير فانس واللورد أوين، اللذين كانا تابعين مباشرة الأول للأمين العام للأمم المتحدة والثاني للاتحاد الأوروبي، لكن لم تكن هناك صلةٌ مباشرة بين ما يُجرى من مفاوضات وأعمال قوة الحماية الأممية. كانت البعثة الأممية ذاتها مسعىً مدنياً - عسكرياً مشتركاً يرأسه الممثل الخاص للأمين العام [SRGS] ومديرو أقسام الشؤون السياسية وحفظ السلام والإدارة في الأمم المتحدة، الذين كانوا على صلة بالأركان العسكرية للقائد العام للقوة، المرسلين جميعاً من الدول المشاركة في القوة لأن الأمم المتحدة ليست لديها هيكلية قيادية عاملة متعددة الجنسيات كالتي لدى الناتو. شكلت الأركان العسكرية والأركان المدنية معاً الجسم الرئيسي للقيادة العامة للأمم المتحدة في زغرب؛ وبالرغم من أن هذه لم تكن هيكليةً متنافرة كل التنافر، فقد تطلب إبقاؤها جهداً كبيراً من الطرفين. كان مقر القيادة التابع للأمم المتحدة في البوسنة مكوناً من قيادات عسكرية وطنية مختلفة، وهيئة موظفين مدنيين ملحقين. وكان مقر القيادة متعدد الجنسيات الأوحد هو مقر قيادة قائد القوة، الذي كان أول الأمر في سارايفو ثم انتقل إلى بلدةٍ صغيرة خارجها هي كيزلياك؛ لكن الجنرال مايكل روز، قائد القوة آنذاك، أعاده إلى سارايفو وجعله في أحد مقرات تيتو السابقة، وظلّ هناك طيلة

سنيْ الحرب الأولين، وكان هو مقر القيادة الذي تسلمته منه سنة 1995، ويعرف باسم BH Command، أو **المقر** [the Residency].

كان التنافر الأكبر بين هذه الهياكل في الواقع على الأرض - الذي عَلِقت فيه الأمم المتحدة و لم تعد قادرة على الانفكاك عنه - لسعة انتشارها. وبالرغم من أنها لم تكن طرفاً مشاركاً في الصراع، فقد كانت عالقة فيه، وإن بمهمة إنسانية. ولقد أمْلتْ هذه المهمة الطابعَ الشَرطي للهدف العسكري في البوسنة، الذي انعكس آنذاك أيضاً على قواعد الاشتباك والأعمال العسكرية للقوات المشاركة في القوة الأممية. كان الخطاب الدولي الرنّان حول الانحدار الحلزوني للأحداث والانتشار الدولي في خضمه، الذي يتصف دوماً بالقوة والثبات، لكنه لم يسفر عن شيءٍ يذكر إلا تعزيز معسكرات القوات الدولية التي تناضل لإيصال المساعدة الإنسانية وتحاول أن تدفع عن نفسها الأذى في أغلب الأحيان. لم يكن لديها توجهٌ استراتيجي، ولا هدفٌ عسكري استراتيجي تسعى لتحقيقه، ولا حملة عسكرية، ولا أهداف عسكرية على مستوى مسرح العمليات؛ كانت كل أعمالها تكتيكية. فشقّت الطرق، وأمّنت وأدارت مطار سارايفو وحرست قوافل المساعدات. ومع ذلك استمر إرسال القطعات العسكرية إليها سنة بعد أخرى، كالعادة استجابة للأحداث الجارية بين الأطراف على الأرض. وحينما تسلمتُ قيادة القوة سنة 1995، كانت تعدّ تقريباً 20,000 جندي بالمقارنة مع 5,000 جندي عند نشرها أول مرة سنة 1992، كلهم مرتبطون بمقرات قياداتهم الوطنية وكلهم ممنوعون من استخدام القوة إلا دفاعاً عن النفس بموجب نص المهمة وقواعد الاشتباك.

تضرب الأحداث التي أدت إلى إقامة *المناطق الآمنة* سنة 1993، مثلاً جيداً لضعف هذا الترتيب. فخلال سنة 1992، سيطر البوشناق على مناطق واسعة شرقي البلاد تركزت في بلدتي صريبرينيتسا وغوراجده وقرية زيبا. وكان الوضع الإنساني في هذه المناطق سيئاً، وهو واقعٌ استخدمته الفصائل المتحاربة في اللعبة السياسية. وكما بيّن موظف المفوضية الأممية العليا للاجئين للورد أوين:

"استخدمت حكومة البوشناق في ساراييفو، الجيوبَ المسلمة في نوفمبر سنة 1992 كنقاط ضغط على المجتمع الدولي للقيام بعملٍ أشد. وكان كلما طال أمد تأخر وصول قوافل المساعدة

إليهم، قوي الضغط على البعثة. وعندما نجحت قوافل الإمداد في الوصول، لم يعد هناك مبرر لدعـوات التشدد. وبعد أسبوعين من أول تسليم ناجح للمساعدات، شنَّ المسلمون البوشناق هجوماً باتجاه براتوناك؛ وهي بلدة يسيطر عليها الصرب على مشارف سرايبفو المحاصرة. فأدى هذا بالتالي إلى إضعاف جهود المفوضية الأممية العليا للاجئين وقوة الحماية الأممية، و لم يعد ممكناً إرسال قوافل إضافية، وعاد الضغط يمارَس لاتخاذ عمل أشد"(*).

يُظهر هذا البيان، والوضع الذي يعكسه بالفعل، كيف وقعت المفوضية الأممية العليا للاجئين وقوة الحماية الأممية في ما أسميتُه في الفصل الأول وضع الرهينة والدرع، ذاك الذي طبع تاريخ قوة الحماية الأممية كله؛ فلم تكن خيارات هذه القوة مريحة. وبافتقارها إلى أي شكل من أشكال التوجه الاستراتيجي أو العملياتي، يبدو أن أحداً لم يلاحظ الخطر الذي كان يحدق بقوة الحماية الأممية تلك.

وفي يناير سنة 1993، هاجم صرب البوسنة المنطقة التي يسيطر عليها البوشناق في الشرق، وأجبروا المدافعين على الانسحاب إلى مناطق محاصرة حول صريبرينيتسا وغوراجده وزيبا. وفي أواسط فبراير، أصبح الوضع في هذه المناطق رهيباً؛ فقد شحَّ الغذاء والدواء وراح الناس يموتون من سوء التغذية والجروح البسيطة. ومَنع صرب البوسنة دخول قوافل الإغاثة، واشتد الضغط على *المجتمع الدولي* لعمل شيء. وبعد بضعة أسابيع تدخلت الولايات المتحدة وألقت المؤن من الجو على المناطق المحاصرة، وتبعتها فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وفي مارس، طلب مجلس الأمن من الأمين العام تعزيز وجود القوة الأممية شرقي البوسنة. واستجابةً لذلك قاد الجنرال موريللون شخصياً، وكان آنذاك هو القائد الفرنسي لقوة الحماية الأممية، مفرزةً صغيرة إلى صريبرينيتسا، كان منها جنودٌ بريطانيون يعملون على مبعدة من قاعدتهم جنوبي البوسنة. وبدءاً من منتصف مارس، عمل الجنرال موريللون على متابعة تنفيذ أوامره، فمرةً يقع رهينةً لدى الناس المحشورين في بلدة صريبرينيتسا، ومرةً أخرى رهينة لدى صرب البوسنة. وقاد بنفسه قافلة مؤن إغاثة إلى صريبرينيتسا في 19 مارس. وفي اليوم التالي قامت الشاحنات بإخلاء نحو 750

(*) Jan Willem Honig and Norbert Both, Srebrenica: Record of a Crime (Penguin, 1996), p. 80.

لاجئ إلى بلدة توزلا التي يسيطر عليها البوشناق. إذ تفاوض مع قادة البوشناق ومع الجنرال راتكو ملاديتش، قائد صرب البوسنة، ساعياً دوماً لدعم مهمة المفوضية الأممية العليا للاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى ولحماية اللاجئين وجلب المساعدة إليهم دون استخدام القوة.

لم تكن فكرة إقامة منطقة جديدة لا قتال فيها، فقد كانت مطروحةً في أزمة البلقان منذ سنة 1992 تقريباً، ويعتمد مؤيدوها على الاستخدام الحديث *للمناطق الآمنة* [safe havens] في كردستان عامَيْ 1991 و1992، بعد حرب الخليج. وقد ظُنَّ أن سبب نجاح الفكرة في كردستان هو أن الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا لم تكونا محايدتين بل أبدتا بعد الحرب عزماً على استخدام القوة؛ ولقد سمحت التضاريس باستخدام القوة الجوية، ولم تكن المناطق المعنية معزولة، وكان يمكن الوصول إليها باجتياز الحدود مع تركيا، البلد الحليف. وبالرغم من أن هذه المعايير لم تنطبق على البوسنة، طرح الجنرال موريللون في المفاوضات فكرة نزع السلاح من منطقة حول صريبرينيتسا وعادت الفكرة إلى طاولة البحث في العواصم المعنية وفي الأمم المتحدة. يعكس هذا الحوار ثلاثي الأقطاب - الذي أصبح رباعيًّا بعد انضمام القيادة العامة لقوة الحماية الأممية في زغرب إلى المفاوضات - بحدِّ ذاته مدى التعقيد الهائل لصوغ السياسة في الظروف الدولية، ثم تنفيذها.

وفي 26 مارس، في اجتماعٍ مع ميلوسوفيتش وملاديتش في بلغراد، اتفق على وقف لإطلاق النار، وفي 28 مارس نفسه، وصلت قافلة إغاثة أخرى إلى صريبرينيتسا. وأخلت عرباتُها في اليوم التالي نحو 2,400 لاجئ، بموافقة الصرب طبعاً الذين أعلنوا فيما بعد أنهم لن يسمحوا إلا بعبور شاحنات فارغة إلى المنطقة المحاصرة. ردت حكومة البوشناق على هذه الإخلاءات بمنع وصول القافلة السادسة من اللاجئين. فقد أرادت أن يبقى الناس هناك ليس فقط للمحافظة على وجود البوشناق والإبقاء على قاعدةٍ للعمليات العسكرية، بل للضغط كذلك على الأمم المتحدة لدعم المنطقة المحاصرة. فواجهت الأمم المتحدة معضلة وهي: فهل تخلي اللاجئين وتتحمل اتهامات البوشناق لها بالتطهير العرقي؛ أم تسعى لدعم المنطقة المحاصرة وتواجه ممانعة صرب البوسنة ذلك؟ فحاولت القيام بالأمرين معاً، لكن في

5 أبـــريل انهـــار وقف إطلاق النار. ولم يقم بعد ذلك بالرغم من تدخل الجنرال موريللـــون شخـــصياً، واندلع القتال من جديد. وفي 16 أبريل، مع اقتراب قوات صـــرب البوســـنة من صريبرينيتسا نفسها أكثر فأكثر ونفاذ ذخيرة المدافعين، أجيز قرار مجلس الأمن رقم 819. فأعلن هذا القرار صريبرينيتسا منطقةً آمنة، معرّفاً إياها بأنهـــا منطقة لا يُشَنّ فيها أيُ هجوم مسلح أو أيٌّ عملٍ عدائيٍّ آخر. وبالرغم من هذه الصياغة، كانت المشكلة في الأساس أن أحداً لم تكن لديه فكرةٌ واضحة تماماً عمـــا هي *المنطقة الآمنة*، وفي الواقع المرّ للأمر لم يدعم هذه المنطقة أحد. ولم تقدم إلا بضع دول قطعاتٍ عسكرية لدعم القرار.

كـــنت حيـــنها أعمـــل في وزارة الدفاع في لندن، عندما وصلتْ أنباء هذه الأحداث من أربعة اتجاهات. كانت هناك تقارير من الفرقة البريطانية المشاركة في قـــوة الحماية الأممية مستمدةً من تقارير مفرزتها في منطقة صريبرينيتسا. كانت هذه تقاريـــر أرسِلت في وقتها، وتتحدث عن حقائق لكنها كانت تعاني من ضيق أفقٍ نـــسبي لـــوحدة صـــغيرة منغمسة في شأنٍ كبير. ووصلتنا - بصفتنا دولة مساهمة بقطعـــات عسكريةٍ في قوة الحمايةً الأممية - تقارير من مقر قيادة هذه القوة، لكنها كانت غالباً أقل حداثة من تقارير القنوات الدبلوماسية الوطنية؛ من جهة لأن عملية إعدادها كانت تستغرق وقتاً أطول، ومن جهة أخرى لأن اتصالات الأمم المتحدة كانـــت قائمـــة على الشبكة المدنية وكانت هزيلة بالمقارنة مع تلك التي زُوِّدت بها فـــرقتنا العـــسكرية المشاركة في قوة الحماية الأممية. كذلك كانت لدينا تقارير من مخـــتلف الـــسفارات والبعثات الدبلوماسية البريطانية، لا سيما تلك التي في الأمم المـــتحدة والـــناتو. وأخـــيراً، كانت لدينا وسائل الإعلام، التي بِتُّ أجد تغطيتها أساســـية؛ فإلى جانب كونها مصدراً للمعلومات، كانت تقدم لي سياقاً أستطيع من خلاله أن أفهم إلى حدٍّ ما كيف يفسر الآخرون ما كان يحدث وأعرف بالتالي قيمة التقارير الأخرى، التي كان أغلبها يركز على جوانب مختلفة تماماً لذات الأحداث. وأدركـــت بسرعة كم يمكن أن تكون وسائل الإعلام السياقية هذه مقنعة، وكيف تـــسبِّب في بعض الأحيان تجاهل أو إسقاط تقارير أخرى، لا سيما عندما تقدم للمـــشاهد معلـــوماتٍ بصرية تناقض ما شُكِّل سابقاً بتقارير أخرى من آراء.

لذلك اعتدت سماع الراديو بدل مشاهدة التلفزيون إلى أن استكمل قراءة جميع التقارير الأخرى.

كنا نتعامل مع مسائل ثلاثة. كانت هناك التقارير آنفة الذكر عن الأحداث الجارية حول صريبرينيتسا، بالرغم من أن تركيزنا كان منصبّاً على العنصر البسيط المتمثل في الفرقة البريطانية في قوة الحماية الأممية. يشير هذا إلى إحدى خصائص العمليات متعددة الجنسيات من هذا النوع، وهي أن مؤسسات كل دولة غير مسؤولة عن الحصيلة الإجمالية لعمل القوة متعددة الجنسيات، بل عما زُجَّ به من أصولها الوطنية لتحقيق هذه الحصيلة. ولقد ساعدت التقارير الوطنية إلى جانب تقارير وسائل الإعلام، ثم تقارير الأمم المتحدة عندما كانت تصلنا، مجتمعةً على إنتاج صورة مترابطة نوعاً ما عن الرأي الاستشاري الذي كان يمكنني تقديمه؛ كان هذا عملي كرئيس أركان عامة دفاعية مساعد للعمليات. وبالرغم من أن الصورة الكلية كانت كبيرة الأهمية، كان همنا الأكبر نشر القوة البريطانية ومعرفة إلى أيِّ مدى ستمتد من سبليت على ساحل دلماسيا غربي يوغوسلافيا إلى صريبرينيتسا. المسألة الثانية كانت المناطق الآمنة، أما المسألة الثالثة فكانت استخدام القوة الجوية؛ لإمداد المناطق المحاصرة بالمؤن أول الأمر ثم لفرض منطقة حظر الطيران [NFZ]. وكان هناك في الوقت نفسه، ضغطٌ متنامٍ للتصرف نيابةً عن اللاجئين، كنتيجةٍ مباشرة للصور المرعبة التي كانت تبثها شاشات التلفزيون. في ضوء هذه الضرورات الملحة، وإذا عدتُ بذاكرتي إلى أحداث تلك الفترة، يبدو لي أن أشد الضرورات إلحاحاً لنا من الناحية المنطقية كانت أن نُرى أننا نفعل شيئاً؛ كانت عبارة يجب *فعل* شيء شعار تلك الحقبة، الذي استهلكه السياسيون والدبلوماسيون والإعلاميون بقدر ما استهلكته الأمم المتحدة. لقد كان هذا النهج هو الذي طغى على النقاش المتروي للمعضلة الحقيقية التي كانت تواجه الأمم المتحدة، التي علقت بين الطرفين درعاً لجانب ورهينة للجانب الآخر، والحاجة إلى تحليل سبب الفشل المتواصل لقوة الحماية الأممية في تحقيق هدفها المعلن.

وعلى هذه الأرضية عمل ممثلو البلدان في الأمم المتحدة جاهدين لوضع مسودة قرارٍ قوي وحاسم في الظاهر لمجلس الأمن، يجنّب في الوقت نفسه قطعاتهم

العسكرية التعرض للمخاطرة. ما على المرء إلا أن يقرأ تلك *التعابير الملتبسة البناءة* للقرار رقم 819 تاريخ 16 أبريل، والقرار رقم 836 تاريخ 4 يونيو، ليرى إلى أي مدى نجح هؤلاء المندوبون في ذلك. وقد شرح شاشي ثاروور - الذي كان آنذاك مساعداً خاصاً لوكيل وزارة الخارجية لعمليات حفظ السلام - هذه المسألة شرحاً جيداً بقوله:

"إن القرارين طلبا من الطرفين اعتبار المناطق المحاصرة آمنة، دون فرض أي التزام على ساكنيها والمدافعين عنها، ونشرا جنود الأمم المتحدة فيها لكنهما توقعا أن يكون مجرد وجودهم رادعاً للهجمات، وحرصا أشد الحرص على ألا يطلبا من جنود حفظ السلام الدفاع عن هذه المناطق أو حمايتها، بل أجازوا لهؤلاء طلب استخدام القوة الجوية دفاعاً عن النفس؛ إنها تحفة في الصياغة الدبلوماسية لكنها غير قابلة للتطبيق كتوجيه عملياتي"(*).

وتوسع المفهوم، وسرعان ما غدت زيبا وغوراجده وساراييفو وتوزلا وبيهاتش مناطق آمنة، ومع ذلك لم تزوَّد قوة الحماية الأممية قط بالقوات التي قدّرت إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة [UN DPKO]، أنها ضرورية لهذه المهمة الجديدة. بل الأسوأ من ذلك أن القوة أصبحت الآن في وضعٍ مستحيل؛ فهي مسؤولة في أعين البوشناق عن تأمين إمدادات الغذاء والدواء إلى المناطق المحاصرة، وعندما يفشل هذا الأمر يستخدمونه لتوبيخ الأمم المتحدة لفشلها ويطلبون تصرفاً دولياً أشدّ صرامة. لكن قوة الحماية الأممية كانت في أعين صرب البوسنة مسؤولة عن الإبقاء على المناطق الآمنة منزوعة السلاح، وعندما كان البوشناق يشنون عملياتهم منها يعاقب الصرب سكانها ويعاقبون الأمم المتحدة بمنع قوافل الإغاثة من الوصول إلى المناطق المحاصرة. لقد كان ذلك حقاً وضع الدرع والرهينة.

ولأن بات *يجب فعل شيء* هو النهج الأساسي لأزمة البلقان، فقد تعقد أكثر بأن أصبح هذا الشيء هو الرغبة في استخدام القوة الجوية المنطلقة من الولايات المتحدة. فقد كانت واشنطن تنغمس أكثر فأكثر في الجدل الدائر حول ما يجب

(*) Shashi Tharoor, 'Should Peacekeeping Go "Back to Basics"?', Survival, vol. 37, no. 4, p. 60.

فعلــه في الــبلقان، ربمــا لقوة جماعات ضغط البوشناق والكروات. كان موقف الــولايات المتحدة واضحاً؛ فهي لم تكن ترغب في التورط على الأرض، كذلك لم ترَ حاجــة إلى الحياد تجاه الطرفين. وكانت صور طائرات صرب البوسنة على التلفاز التي تقــصف طوابير اللاجئين كافيةً لإعلان الأمم المتحدة منطقة حظر طيران فوق البوسنة في أكتوبــر سنة 1992، وفي أبريل سنة 1993، قام الناتو بقيادة الولايات المتحدة بضبط منطقة حظر الطيران من الجو وشنّ عملية *حظر الطيران* [Deny Flight]. كــان الدافــع إلى هذه المبادرة حماية الطائرات الأميركية وهي تلقي المؤن بقدر ما كــان منع الصرب من قصف طوابير اللاجئين بالقنابل من الجو. لكن هذه المبادرة خلقــت، مــع ذلــك، معضلة قيادة وسيطرة. فلو أن طالباً في أي مدرسة أركان عــسكرية في العــالم وضع خطةً جعل فيها قوتين تعملان في المكان نفسه وتتبعان سلسلتيْ قيادة مختلفتين اثنتين، ربما طُلِب منه، إن كان محظوظاً، أن يعيد رسم خطته من جديد؛ لكن الأرجح أن يؤدي ذلك إلى رسوبه. ولقد أدى فرض منطقة حظر الطــيران من جانب الناتو فوق وضمن عملية الأمم المتحدة إلى إيجاد هكذا وضع بالــضبط. لذلك كان على مخططي الناتو البحث عن طريقة لربط سلسلتي القيادة الــواحدة بالأخــرى بحــيث لا تتعرض الطلعات الجوية المجازة من الأمم المتحدة للهجوم، ويتم تحذير وحدات الأمم المتحدة من احتمال أن تتعرض لضربات الناتو الانتقامية عندما يشنّ الناتو هكذا ضربات. دُعي الحلّ الذي أتى به الناتو إجراءات *المفتاح المزدوج* [dual key procedures]، التي كان يتعين فيها على كبار قادة الناتو وقوة الحماية الأممية في المنطقة الموافقة معاً على ما يقوم به الناتو من عمليات. وفي صيف سنة 1995، صرت أنا القائد الذي يمسك بمفتاح قوة الحماية الأممية.

حملت أحداث ربيع سنة 1993، تلك في طياتها كل خيوط تورط قوة الحماية الأممية في الحكاية الحزينة للسنتين والنصف التاليتين. فمن ذلك الوقت وصاعداً راح الوضــع يتكــرر في انحدار حلزوني يعكس الاتجاهات الستة كافة، وبالأخص أولها وهي تحول الغايات. فأيّاً كان الخطاب الرنان لصانعي القرار أو حتى صدق آمالهم، لم تحقق القوة العسكرية في معظم الأوقات أكثر من تحسين الوضع وذلك بتخفيف أســوأ آثــار الحــرب في البوسنة وكرواتيا. فلم يكن يُتوقع من قوة الأمم المتحدة

استـــخدام القوة لتغيير الوضع، بل لحماية نفسها فقط؛ و لم تشأ الدول التي أرسلت قوات لهذه الأخيرة أن تقاتل إلا دفاعاً عن النفس. ونتيجة ذلك، راح قائدٌ تلو آخر يقـــفُ بين الأطراف المتحاربة محاولاً إنفاذ أوامره بدعم إيصال المساعدة الإنسانية، لـــيجد نفـــسه بـــشكلٍ مـــا أو بآخر في ذلك الوضع الحتمي الذي وجد الجنرال موريللـــون فيه نفسه في صريبرينيتسا؛ رهينةً لجانب ودرعاً للجانب الآخر. وكان كـــل قائد – في محاولته إنفاذ أوامره مع تعليمات واضحة بعدم المشاركة في القتال والتـــزام الحـــياد – يـــبرم اتفاقات مع هذا الطرفً وذاك ما أدى حتماً وإنْ ببطء إلى إضـــعاف موقـــف قوة الحماية الأممية. وكان عدم الاستعداد للقتال، يظهر في كل مرة لجمـــيع الفصائل المتحاربة، وراحت المواقف التي كانت تتخذها هذه القوة فتجعلها في الواقـــع أقـــرب فأقرب إلى أن تكون رهينةً أو درعاً لهذا الجانب أو ذاك. لم أفهم هذه الديناميكـــية تماماً إلا عندما آلت إليّ قيادة هذه الجهود حسنة النية كقائد لقوة الحماية الأممـــية في ينايـــر ســـنة 1995 ووجدت نفسي محاصراً في سارايـيفو، وصربُ البوسنة يمـــنعون قـــواتي مـــن الإتيان بأي حركة، وعصا الشكاوى الصاخبة وضغط الحكومة البوســـنية، ومندوبي الحكومة الأميركية مسلطة على رأسي. وما كنت في أغلب الظنّ ســـأفعل غـــير ما فعل من كان قبلي إذا ووجهت بما ووجهوا به من مواقف، ذلك أن هـــدف القـــوة – وهو حماية المساعدة الإنسانية – لم يكن له تأثيرٌ مباشر على النتيجة السياسية المرجوة بخلق حالةٍ للتفاوض.

وكذلك كانت هناكً مسألة اختلاف الغايات بين الأمم المتحدة والناتو. فقد احتوت منطقة حظر الطيران التي فرضها الناتو، مستوى العنف في مسرح العمليات بمـــنع صرب البوسنة من استخدام قوهم لإحداث أي أثرٍ كان. ومع تواصل القتال وانكشاف عجز قوة الحماية الأممية بشكلٍ متزايد، بُذلت محاولاتٌ لاستخدام القوة الجـــوية للحلـــف بـــصورةٍ أكثر صرامة. فما أن دخلت منطقة حظر الطيران حيز التنفـــيذ، حتى صار في مقدورً قوة الحماية الأممية أن تطلب من الناتو إسنادها جوّاً عن قرب للدفاع عن النفس. كانت ترتيبات القيادة التي وضعها الناتو لهذا الغرض عملـــية، بـــشرط أن يكـــون لدى القوة الأممية المهددة ما يلزم من وسائل اتصال ورجال أكفاء لتوجيه الطائرات إلى الهدف. فإن كانت الفرقة المعنية في القوة الأممية

آتـــية مــــن إحدى دول الناتو، يمكن أن يتوقع المرء أنها تمتلك هذه القدرات لأنها تـــستخدمها في العمـــل مع نظيراتها، لكن القوة الأممية لم تكن كلها آتية من دول الحلــف و لم أكُ قط واثقاً من أن الفرق المشاركة الأخرى تمتلك ما يكفي من تلك القدرات.

ثم استخدِمت قدرة الناتو بعد هجومٍ وحشيٍّ مجرم على ساحة سوق ماركاليه في ســـاراييفو. كان هدف العملية تعزيز أمن المنطقة الآمنة بإعلان مناطق محظورة حـــولها؛ فكـــان يـــتعين على الصرب في كل منطقة من هذه المناطق إخلاء جميع أســـلحتهم الثقـــيلة، وإلا قصِفت هذه الأسلحة من الجو. من وجهة نظر الناتو، لا ســـيما المـــؤيدين الأميركيين لهذه الفكرة، كان هذا عرضاً بسيطاً، عرضاً من شأنه رفـــع ضـــغط الإرهاب الذي زرعه في النفوس القصف الصربي المتكرر لساراييفو. لكـــن مـــن وجهـــتيْ نظر الأمم المتحدة وقوة الحماية الأممية، سيكون هذا العمل منحازاً؛ وسيمنع كذلك صرب البوسنة من الدفاع عن ناسهم في القسم التابع لهم من ساراييفو، مثلاً. أدت هذه الاختلافات إلى أسبوعين من الجدل الحادّ بين الناتو والأمم المتحدة، كان أصعب بكثير ما قد يبدو للوهلة الأولى لأنه جرى على أربعة مـــستويات هـــي: بين القادة على الأرض ومقرات قياداتهم الوطنية، وفي العواصم المعنـــية بين الدوائر المعنية بالأمم المتحدة والناتو، ثم بين العواصم مع بعضها بعضاً، وأخـــيراً في أروقـــة المنظمـــتين الدوليتين. وكانت هذه مناقشات مطولة في أغلب الأحيان، تجلى فيها كل ما في الدول المعنية من تردد وعجز عن اتّخاذ القرار في هذه المسألة، إلا في مسألة حماية قواتها و لم تكن هذه مسألةً معلنة. وقد وصفها الماريشال لـــورد فنسنت، رئيس الأركان الدفاعية الأسبق ورئيس اللجنة العسكرية للناتو في ذلك الـــوقت، بأنها *مرتع المُتّثاقلين إلى الأرض* [hotbed of cold feet]؛ وهو وصفٌ وجدته مناســـباً أنا أيضاً طوال سنوات خدمتي اللاحقة في الناتو. فقد كانت الاجتماعات تـــدوم وتدوم، لكنها لا تسفر في النهاية إلا عن الاتفاق على شكلٍ آخر من وضع الرهينة والدرع، أي أن تُجمَع الأسلحة في نقاط تجميع وتوضَع تحت سيطرة الأمم المـــتحدة - وقـــد أصبحت كلمة سيطرة هذه فيما بعد مفتوحة لتفسيرات عدة - لكن الصرب تمكنوا من الإبقاء على هذه الأسلحة بحيث إذا احتاجوا إليها يوماً ما

للدفاع عن النفس، رُدَّت إليهم. ولقد نجح التهديد بالقوة الجوية للناتو وأجبر صرب البوسنة على نزع أسلحتهم أو وضعها في نقاط تجميع. أخذ الروس، الذين كانوا مشاركين بقطعات في قوة الحماية الأممية، احتمال قيام الناتو باستخدام القوة الجوية، على محمل الجدِّ إلى حدٍّ أنهم قاموا من جانبٍ واحد وتحت جنح الليل بنقل كتيبةٍ لهم من كرواتيا إلى ساراييفو، وقد فعلوا الشيء نفسه في كوسوفو سنة 1999. لكن صرب البوسنة تعلموا بالتدريج أن الناتو - الذي كان يعني، بالنسبة إلى الروس، الولايات المتحدة - كان يمكن أن تقيده الأمم المتحدة، وأن فخَّ الدرع والرهينة يمكن أن يطبق عليه كما طبق على الأمم المتحدة من قبل. لأن الناتو كان يسعى للإجبار والردع بينما كانت الأمم المتحدة تسعى لاحتواء وتحسين الوضع، ولم تكن هناك استراتيجية موحدة تربط بين هاتين الغايتين المختلفتين. ولمّا كان كثيرٌ من البلدان المشاركة بقطعاتٍ في قوة الحماية الأممية أيضاً أعضاء في الناتو، فقد هيمنت باستمرار الاعتبارات الوطنية، لا سيما اعتبارات سلامة القوات.

علاوةً على اختلاف الغايات التي يعمل لها كلٌّ من الناتو والأمم المتحدة، لا يمكن استخدام القوة الجوية بفعالية إلا للإجبار أو الردع إن هي استخدمت لهاتين الغايتين. يمكن استدعاؤها لإسناد قوةٍ ما على الأرض ومهاجمة ما يهدد هذه القوة من أهداف بإرشاد من هذه الأخيرة؛ ويمكنها اعتراض أي طائرة تتجاهل منطقة الحظر الجوي وإسقاطها. لكن إذا كان لها أن تردع وتجبر، فيجب أن يعتقد الخصم أن الأهداف التي تهمه يمكن أن تضرَب بكفاءة، وإن لم تكُ هي تلك التي يخاطر بها في المعركة. ويجب أن يعتقد أن في إمكانك التصعيد إن هو لم يخضع منذ البداية، وأن النتيجة ستكون في غير صالحه. للمرء أن يفاوض في الواقع، وهو يهدد أو يستخدم القوة في المواجهة لا الصراع. من الناحية التقنية، كان الناتو والأمم المتحدة كلاهما في مواجهة مع صرب البوسنة، لكن الناتو كان يركز على هؤلاء فقط بينما كانت قوة الحماية الأممية تتعامل مع جميع أطراف الصراع، كلٌّ في موقعه. لكن حتى وإن اصطفت المنظمتان الدوليتان وغاياتهما معاً، فلكي تكونا فعالتين تماماً في تنفيذ هذه السياسة ثمة حاجة إلى اختيار الأهداف التي تؤثر على مقاصد الخصم بدل الردِّ عليه اضطراراً في واقعةٍ ما؛ فقد يقصف الخصم جسراً ما

في قرية آ، لكن قد يكون أفيد الردّ عليه بقصف طريق في قرية **ب** هو أكثر أهمية له بكـــثير، وبالتالي تكون له قيمةٌ إجباريةٌ أكبر. فإن هجم مع ذلك الخصم، يجب أن يـــدرك المـــرء قبل كل شيء أن الردع قد فشل. وقد يتطلب الهجوم أيضاً ردّاً في المكـــان الـــذي وقع فيه لموجبات الأمر، لكن على المرء أن يدرك أن ثمة حاجة إلى إيقاع تأثيرات مختلفة؛ أي الدفاع عن الموقع وكذلك إعادة فرض حالة الردع قسراً. في الـــسياق البوســـني، كـــان العمـــل العسكري الذي يهدد به الناتو هو مهاجمة الأهـــداف داخل مناطق الحظر أو خارج مناطق تجميع السلاح، باختصار؛ مهاجمة الـــسلاح أو الأسلحة المشاركة في الحادث. يكافئ ذلك الدفاع عن الجسر في القرية آ دون إقامـــة حالة الردع من جديد. ذلك لأن أي حادث من هذا القبيل يقترفه صرب البوسنة مع معرفتهم بالتهديد - وقد وقع عددٌ من مثل هذه الحوادث - كان معناه أن صرب البوسنة أسقطوا هذا التهديد من حسابهم لأي سببٍ كان. في الأساس لم تكن الدول، وبالتالي المنظمات الدولية، راغبة في استخدامٍ ما في يـــدها من وسائل للإكراه، ولا لإقامة هياكل دبلوماسية وسياسية شاملة ذات مغزى.

إننا نقاتل وسط الناس

عندما تسلمت قيادة قوة الحماية الأممية UNPROFOR في يناير سنة 1995، كانـــت ســـاراييفو مغطاةً بالثلج وهادئة نسبياً، لأن اتفاق وقف الأعمال العدائية [COHA] بـــين الأطراف الثلاثة، كان قد وقع في 31 ديسمبر سنة 1994، برعاية الـــرئيس الأميركـــي الأســـبق جيمي كارتر والرئيس المدني لقوة الحماية الأممية، ياسوشـــي آكاشي. قضيت أسابيعي الأولى أتعرف على الناس الذين أصبحوا تحت إمـــرتي، ولم يـــكُ شـــكّ في أن وقف إطلاق النار كان مفيداً إذ أتاح لي الوصول بـــسهولة نـــسبية إلى جميع أرجاء البوسنة التي لا يسيطر عليها الصرب، تلك التي عُـــرفت باتحاد المسلمين والكروات الذي قام باتفاق الطرفين سنة 1994. كذلك ذهـــبت إلى زغرب لمقابلة آكاشي، الذي كنت التقيته قبل سنة عندما كنت أعالج ملـــف البوسنة في وزارة الدفاع في لندن، ونظيرَه العسكري الفريق برنار جانفييه،

القائـــد العامة للقوة، الذي كنت أتبع له في سلسلة القيادة الأممية؛ وكنت قد عرفته وأحببته منذ التقيته في حرب الخليج سنة 1991، وكان آنذاك قائد الفرقة الفرنسية. وبالرغم من أن اتفاق وقف الأعمال العدائية كانت مدته أربعة أشهر، كان يفترض بالأطـــراف خلالها أن تمضي شوطاً أبعد في المفاوضات. وعلمتني التجربة السابقة، وكـــثيرٌ ممن حولي، أنّ فرص تحقيق ذلك كانت ضئيلة؛ فمع انحسار الشتاء، يعود النشاط ليدب من جديد في ساحة القتال. وفي غضون ذلك، وبما كنت أتمتع به من حـــرية حركة نسبية، زرت جميع مقار القيادة الدولية وكثيراً من وحداتها. كذلك دخلتُ صريبرينيتسا من أراضي صرب البوسنة، وقد منعني الصرب من الوصول إلى غيرهـــا من المناطق المحاصرة. في الحقيقة، كان الصرب في فبراير يحدون من وصول الفرق التابعة للمفوضية الأممية العليا للاجئين وقوة الحماية الأممية إلى المناطق الآمنة، لا ســـيما صريبرينيتـــسا، وفي مارس كانت حوادث القنص من الجانبين تزداد. في ذلـــك الـــشهر، شنَّ البوشناق هجومين كبيرين، واحداً في اتجاه الشمال الشرقي والآخـــر غـــرباً. وفي 8 أبـــريل، أغلق الصرب الطرق المؤدية إلى مطار ساراييفو، وعندما انتصف الشهر كان واضحاً أن الوضع قد تدهور إلى حربٍ شاملة.

قابلـــت أول الأمـــر الجنـــرال ملاديتش بعد أسبوع من وصولي إلى مسرح العملـــيات. وقدت سيارتي إلى عاصمة صرب البوسنة، بالي، وهي قرية تبعد بضعة أمـــيال عن سارايفو، حيث عقدت اجتماعي التمهيدي، أمّا ما تلاه فكان النمط المعـــتاد كما بتنا نسميه. من جانبي، كان معي مساعدي العسكري جيم باكستر، ومدير الشؤون المدنية في الأمم المتحدة إنريك آغيار، والناطق باسمي غاري كوارد، ومتـــرجمان. وكـــان يجلـــس قبالتـــنا أصحاب الكافات الثلاثة وهم: كراديتش وكـــراجنيك وكولجيفيـــتش - الـــذين كنت أصنفهم في رأسي كما يلي: المجنون والـــبذيء والمعـــتوه - الـــذين كانوا القادة السياسيين لصرب البوسنة؛ وبالطبع ملاديـــتش وأحد رؤساء أركانه. بدأ الاجتماع بمحاضرة طويلة عن تاريخ المنطقة بدءاً بظهور الأتراك في القرن الرابع عشر مروراً مطولاً بالقرون الوسيطة وصولاً إلى أحـــداث الحرب العالمية الثانية، كل ذلك في طرحٍ يرمي إلى تبرير وإضفاء الصوابية الكاملة على الموقف الذي تبناه صرب البوسنة في الذهاب إلى الحرب سنة 1992،

وما اقترفوه من أعمال عدائية منذ ذلك الوقت. واتبعت الاجتماعات مع البوشناق والكروات نمطاً مشابهاً، ولكن مع تبرير قضيتهم هم. في النهاية، بعد أن انتهى درس التاريخ، وقدمت نفسي، قيل لي ما الذي ينتظرون مني ومن قوة الحماية الأممية، أي مراقبة تقيد البوشناق والكروات بالتزاماتهم فيما عقدوه مع الصرب من اتفاقات. فإن فشلنا في ذلك، قالوا لنا إنهم سيضطرون إلى الردِّ على استفزازات خصومهم - وقد علمت مع الوقت أن الصرب كان يحبون جداً كلمة استفزاز، وكانوا يرددونها مراراً - وسيقع اللوم في ذلك على الأمم المتحدة - أنا شخصياً وقوة الحماية الأممية - إذ ما خُرق الاتفاق أو وقف إطلاق النار. وبدوري، قلت للصرب ما الذي أتوقعه منهم؛ فقد أردت الوصول إلى جميع المناطق الآمنة، لقوافل المفوضية العليا للاجئين وقوة الحماية الأممية معاً، وبيّنت لهم أن هناك إجراءً متفقاً عليه للتعامل مع أي خرق لأي اتفاق هم فيه طرف، وأنه لا يتضمن اتخاذ عمل عقابي ولا يسمح بذلك. وأن منع وصول المساعدة كان يشكل بحدِّ ذاته خرقاً للاتفاقين معاً ولقرارات الأمم المتحدة؛ وأنه بالإضافة إلى ذلك إجراءٌ عقابي. فأطلقتْ كلماتي درساً صربياً آخر في التاريخ - وإنْ هذه المرة عن أحداث أحدث - حيث ادعوا أن خصومهم كانوا يحرمونهم من حقوقهم الإنسانية، وغير ذلك من أشكال سوء المعاملة. ظلت المواقف ثابتة أكثر من ثلاث ساعات، فأرجأنا الاجتماع لنتناول معاً غداءً بلقانياً، وكانت وجبةً عصرونيةً تقليدية تشتمل على كميةٍ كبيرة من اللحم الساخن المدهن، مع السليفوفيتز، براندي أوروبا الشرقية.

وفي الشهرين التاليين، قابلت ملاديتش في مناسبتين أخريين، قادتاني إلى الاعتقاد أنه هو المسؤول فعلاً عن جيشه وبدا لي أنه هو مركز القيادة. وكان مرؤوسوه يحترمونه وكان واضحاً أن أمره مطاع حرفياً؛ على ما يبدو بدافع اعتبارهم أوامره مناسبةً ومدروسة أكثر مما هو بدافع الخوف من العقاب ألا يفعلوا. كان جيشه يتبعه، وهذه علامة من علامات القائد. كذلك تشكّل لدي انطباع أن صرب البوسنة أنفسهم يرون في ملاديتش أكثر مما يرون في كاراديتش تجسيداً لكفاحهم. أما بالنسبة إليَّ وإلى الأمم المتحدة، فقد بدا هذا الجيش واثقاً ومتعجرفاً ومتنمراً حيث كان يرى قوة الحماية الأممية عائقاً أكثر منها تهديداً. جرى أحد هذه

الاجتماعات في فلاسينيتسا في 7 مارس، في طريق عودتي إلى صريبرينيتسا. وقد انعكس محتوى هذا الاجتماع في تقريرٍ تالٍ للأمم المتحدة جاء فيه:

في الاجتماع، أشار الجنرال ملاديتش إلى أنه لم يكُ راضياً عن نظام المناطق الآمنة وأنه قد يتخذ إجراءً عسكرياً ضدّ المناطق المحاصرة في الشرق. وقال أيضاً إنه، إن وقعت هذه الهجمات، سيضمن مع ذلك سلامة السكان البوشناق في تلك المناطق. فحذره قائد قوة الحماية الأممية ألا يهاجم المناطق المحاصرة، مبيناً له أن هكذا تصرف سيؤدي بصورة شبه حتمية إلى تدخلٍ عسكري دولي ضد الصرب. ولم يبالِ الجنرال ملاديتش بهذا التحذير(*).

لقد توصلت إلى ما اعتبرته *الأطروحة*، لأنها أتت من مقدمة منطقية نظرية، وذلك أثناء رحلتي عبر أراضي صرب البوسنة واجتماعي في فلاسينيتسا، وهي بلدةٌ صغيرة تقع على طريقٍ هام شرقي البوسنة. فإن كنت تود اختبار نوايا خصمٍ ما، يجب أن تركز جمع معلوماتك على فرضيةٍ معينة. وبعد اجتماع المعلومات لديك، إما أن تنقض فرضيتك أو تعززها لتصبح أطروحة. وهذا ما حدث في البوسنة. كانت فرضيتي تقوم على معرفة أن أيّاً من الفصائل المتحاربة، ومنهم الصرب، لا تستطيع تشكيل قوةٍ نظامية من أي حجمٍ كانت في الميدان لأي فترة من الوقت والمناورة بها وإسنادها، وذلك للافتقار إما إلى التدريب أو التشكيل أو التسليح أو العدد المناسب؛ أو إلى تركيبةٍ من هذا المانع وذاك. فقد كان الجيش اليوغسلافي الأصلي ما قبل الحرب [JNA] منظماً على أساسٍ مناطقي للدفاع عن البلاد عندما يجتاز غازٍ ما الحدود. وقد نُظّم أو دُرّب للمناورة بتشكيلات كبيرة. كانت لكل تشكيل منطقة يدافع عنها ويسيطر عليها، ومقر قيادة أعلى يمكنٌ أن يأمر عناصر من تشكيلٍ ما بتعزيز تشكيلٍ آخر وبناء حشد في منطقةٍ معينة إن لزم الأمر. وكان إمداد وإسناد القوة قائماً على مستودعات وموارد محلية، موزعة على البلاد كافة. وكانت القيادة العليا تستطيع إرسال قيادةٍ أصغر للأمام لتخوض معركةً معينة. وكان التجنيد الإلزامي شاملاً وكل الرجال ملزمين بخدمة احتياط في وحدةٍ محلية دفاعاً عن منطقتهم.

(*) Report of the Secretary General Pursuant to General Assembly Resolution 53/35 (1998), V. Events of January 1995 to June 1995, para. 180; available at: http://www.un.org/peace/srebrenica.pdf.

ومن بين الفصائل الثلاثة، كان جيش صرب البوسنة الرابح الأكبر من تفكك الجيش اليوغسلافي؛ فقد حصل على أغلب الضباط المدربين وأغلب المعدات لكن حصته من الجنود كانت هي الأقل. وقد عكس هذا، الوضعَ المهيمن الذي كان يتمتع به الصرب في يوغوسلافيا السابقة التي كان لهم فيها عددٌ غير متكافئ من المناصب المسيطرة في الحكومة والجيش؛ وهذا من الأسباب الرئيسة التي جعلت الجمهوريات الأخرى ترغب عن الاتحاد معهم. لذلك كان لديهم كثيرٌ من الضباط، ووصلت إلى أيديهم كذلك أسلحة أكثر عندما تفككت البوسنة ووقعت في الحرب. من ناحيةٍ أخرى، عكست قلة القوة البشرية لديهم حقيقة أن الصرب كانوا أقليةً عدديةً في البوسنة قبل الحرب، وبالتالي كان لديهم عددٌ أكبر من المكلفين بالخدمة الإلزامية يمكن استدعاؤهم إلى الخدمة. عنت هذه التركيبة الخاصة من الضباط والأسلحة والجنود أنه كلما استحوذ الصرب على أراضي أكثر قلت كثافة انتشار قوتهم البشرية المحدودة في الأصل، وقد تعيّن عليهم التعويض عن هذا النقص في الكثافة العددية بزيادة القوة النارية. أضف إلى ذلك، أنهم كلما اضطروا إلى استدعاء عدد أكبر من الرجال إلى خط الجبهة، قلّ عدد من بقي من رجالهم للزراعة وما كان يُعتبر اقتصاداً لهم. استخدم ملاديتش في قيادته هذه القوة - وقد كان قائد فيلق في الجيش اليوغسلافي - الطرق التي تعلمها في هذا الجيش. فكان يجمع الوحدات من عدة مناطق معاً ويرسل أحد كبار أركانه للإشراف على معركة أو حادثة معينة. وقد تبنى الطرفان الآخران طرقاً مشابهة، وإن كانت تنقصهما الأسلحة والقوة البشرية المدربة ليضارعوا الصرب كفاءة.

بالعودة إلى أطروحتي، ورحلتي عبر أرضي الصرب، بدا لي واضحاً كم أصبحت هذه الأراضي خالية، وكم كان عدد الرجال لديهم قليلاً لتأمين ما بيدهم من أراضٍ. كذلك كان انهيار اتفاق وقف الأعمال العدائية دليلاً على أن اتحاد البوشناق والكروات أراد كما أراد الصرب إنهاء هذه القضية بينهم بالقتال؛ فلقد كانوا يريدون العودة من المواجهة إلى الصراع. كان الاتحاد - بتلقيه الأسلحة من الخارج بالرغم من حظر الأمم المتحدة ولكونه أكثر عددَ رجال - يزداد قوة بينما كان صرب البوسنة في أحسن الأحوال ثابتين على حالهم. كان معنى ذلك أن

الطرفين كانا يسعيان لحسمٍ مبكر بقوة السلاح لأن أيّاً منهما لم يكن يستطيع البقاء في الوضع الذي هو فيه؛ كان يتعين رفع الحصار عن ساراييفو. وكي يستطيع الصرب توليد القوات اللازمة لمواجهة هذا التحدي، كان عليهم تقليص عدد جنودهم الذين يطوقون المناطق المحاصرة. ولقد توقعت أن يقوم الصرب بتضييق الخناق على المناطق المحاصرة بمنع وصول قوافل مساعدات الأمم المتحدة إليها، ودفع خطوط الطوق للأمام بحيث يصعب على البوشناق مهاجمة تحركاتهم.

على هدي هذه الأطروحة واصلت البحث عن المعلومات، وصغت أحكامي التالية. وبمرور الوقت، ثبتت لي صحة الأطروحة في جانبٍ كبير منها. لكن لم يخطر ببالي في ما قلّبته من أفكار وأجريته من تحليلات في أيٍ مرحلة من المراحل، أن ينهار دفاع البوشناق عن أي منطقة محاصرة. فمما بدا لي من العمليات البوسنية التي تشنّ من المناطق المحاصرة، تصورتً أن في استطاعة القوات البوسنية الدفاع عن تلك المناطق. ولقد كانت هذه الدفاعات من القوة إلى حدٍّ جعل الصرب يرونها تهديداً لهم ويطلبون من الأمم المتحدة السيطرة عليها. كذلك لم أتصور في أي مرحلة تقع مثل تلك المجزرة الكبرى في صريبرينيتسا، التي راح ضحيتها أكثر من 7,000 ذكر. لأنه لم يكن هناك شكٌ أن العملية كانت قد بلغت، بالنسبة إلى قوة الحماية الأممية، ذروة الخسائر البشرية في منطقة صريبرينيتسا الآمنة في منتصف يوليو سنة 1995، ومنطقة زيبا الآمنة في أوائل أغسطس. كانت هذه الخسائر البشرية كارثة، لم نتبين ضخامتها إلا عندما أدركنا بشاعة عواقبها. فقد كانت كارثةً بَذرت بذورَها القراراتُ المتخذة في ربيع عام 1993 وهي: قراراتُ التهديد دون نية بإنفاذ التهديد، ونشر القوات دون نية باستخدام القوة؛ قراراتٌ اتخذت بلا سياقٍ سياسي إلا بالخوف من عواقب التصرف على القوة الأممية؛ قراراتٌ أيدها القولُ والفعل طول فترة التدخل. وتوضح ذلك الأحداثُ التي وقعت منذ مايو سنة 1995.

حاولت في مايو إعادة فرض منطقة الحظر حول ساراييفو، التي انتهكت بانهيار اتفاق وقف الأعمال العدائية، عندما استأنف الصرب قصف المدينة وسحبوا بعض أسلحتهم من أماكن التجميع المتفق عليها. لهذه الغاية استخدمتُ الناتو لقصف إمدادات الذخيرة لصرب البوسنة. وإني وإن لم أكُ أرى الأمر بهذه الصورة

آنذاك، كنت في مواجهةٍ مع ملاديتش حول هذه المسألة. كانت مواجهتي قائمةً في سياق المواجهة الأكبر بين المجتمع الدولي والصرب، التي تولدت عنها فكرتا المناطق الآمنة ومناطق الحظر. وقد فشلت التهديدات السابقة بالعمل العسكري في ردع ملاديتش، وتجوهلت مناطق الحظر وقصفت المناطق الآمنة. فوضعتُ تهديدي موضع التنفيذ؛ وانتقلت من المواجهة إلى الصراع. أظهر أولُ هجومٍ لي، الذي دمر الهدف، أن التهديد لم يكن كافياً؛ فقد ردَّ ملاديتش بقصف جميع المناطق الآمنة، وقتل أكثر من سبعين مدنياً في توزلا. فرددت بهجومٍ آخر. ودمرت الأهداف مرة أخرى، وردَّ ملاديتش كذلك على ذلك الهجوم. وأخذ رهائن وهدد بقتلهم. كانت الأوامر التي تلقيتها من الأمم المتحدة، تقضي بوقف استخدام القوة وتكريس كل الجهود في العواصم المعنية لتحرير الرهائن. ثم أقرَّ الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك قرار الإحجام عن استخدام القوة الجوية إلا دفاعاً عن النفس، وتلقيت توجيهاً من الأمم المتحدة في أواخر مايو سنة 1995، أوضح مواقف الدول كافة بجلاء: *إن تنفيذ مهمة القوة الأممية يأتي في المرتبة الثانية بعد سلامة أفراد الأمم المتحدة. فالقصد من وراء ذلك تجنب وقوع خسائر في الأرواح دفاعاً عن مواقعهم وعدم التعرض دون داعٍ للوقوع في الأسر.* كانت سلامة القوة أهم من تنفيذ مهمتها. وربح ملاديتش المواجهة.

لقد اعتبر الجميع - الفصائل الثلاثة المتحاربة جميعاً وبشكلٍ متزايد الولايات المتحدة والناتو ووسائل الإعلام الدولية كافة - أن قوة الحماية الأممية غير ذات جدوى. وتبخر التوجه السياسي الضئيل، الذي كان لديها قبل وبعد تلك الأحداث. كان مرجعي الرسمي الأوحد كارل بيلدت، الذي عُيِّن بعد نشوب الأزمة لاستعادة الرهان ومفاوضاً عن الاتحاد الأوروبي بدل اللورد أوين. وكنت قد خسرت معركتي أو مواجهتي مع ملاديتش. وعندما أستعرض هذا الأمر في ذهني، أستنتج أنه كان يتعين عليّ أن أفهم استخدام القوة بطريقة مختلفة، وكان على القوة أن تستخدمَ لتغيير ذهن صانع القرار، وكان على هذا الفهم أن يؤثِّر على اختياري الأهداف. لأن هناك ثلاث نقاط باتت الآن لي واضحة؛ الأولى، أن ملاديتش كان يتعين عليه السيطرة على قوة الحماية الأممية، وبفعله ذلك جعلنا كلنا رهائن

محتملين. والثانية، أن مدافعه كانت مهمةً له، لأن نيرانها كانت تعوّض ما لديه من نقصٍ في المشاة. والثالثة، أن القوة الجوية، بالطريقة التي استخدمناها بها، لم تشكل التهديد الذي ظننا أنها تشكله؛ فهي لم تلغِ حاجته إلى مدافعه. استناداً إلى فهم هذه النقاط الثلاثة، وأيّاً كان القرار بخصوص مستقبل قوة الحماية الأممية، قررت أنّ عليّ أن أُرِيَ ملاديتش مني ما لم يرَ وأخرجَه عن سيطرته. لهذه الغاية خططت لإنفاذ مهمتنا بالقوة، وهي أن أسلك طريق البوشناق إلى ساراييفو على جبل إيغمان، وأردّ بقوة دفاعاً عن النفس إن هوجمت، وأن أمدَّ المناطق المحاصرة بالمؤن - لا سيما صريبرينيتسا - بالهيلكوبتر؛ وإن هوجمَتْ هذه، أن أدافع عنها بالقصف الجوي. لكن هذه الخطط لم تنفذ، بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية للمخاطرة بالقوات لإمداد المناطق المحاصرة. لم أستطع إيضاح أن ملاديتش كان يشنُّ معركة عقول وإرادات لا معركة أحداث. السبب الأول لذلك أن أفكاري لم تكن منظمة، والسبب الثاني أننا كنا في نظر المجتمع الدولي ووسائل الإعلام جزءاً من المشكلة لا الحلّ. ومع ذلك، لم أترك مناسبة تفوت دون أن أحاول استعادة أمن وحرية حركة القوة التي أقود. كنت أحتاج إلى هذين الأمرين أيّاً كان القرار المتخذ.

لقد جرى كل القتال الذي جرى في البوسنة - فيما بين الإثنيات المختلفة ومع المجتمع الدولي - وسط الناس. لم يُرِد صرب البوسنة العيش مع البوشناق ولا السماح لهم بالعيش معهم، ولم يُرِد الكروات العيش مع الاثنين. وكان الشيء نفسه يخامر البوشناق، حتى وإن كانت لديهم منذ البداية مشاعر تعايش. لقد كان صراعاً شخصياً جداً. فقد كانت غالبية الذين تحاربوا في منطقة معينة من أبناء المنطقة نفسها؛ وكانوا في كثيرٍ من الأحيان يعرفون بعضهم بعضاً معرفةً شخصية. فالجار يُخرج جاره من منزله. وأن قوات محلية تهيمن على القتال لأغراضٍ محلية، بقادة محليين يفوضهم أناسٌ محليون لأنهم قادرون على حمايتهم. فاستُخدمت القوة للترويع والنهب والتخريب على طريقة أمراء العصور الوسطى، وأَخِذ الناس رهائن، واشتُريت الجثث وبيعت، وأُخرِج الناس من ديارهم فيما باتَ يُعرف *بالتطهير العرقي*. أعتقد أن هذا التعبير نشأ عن ترجمةٍ قاصرة منذ بداية الحرب سنة

1992. فقد شاهد صحفيٌ الناس يفرّون من قريةٍ فور هزيمة المدافعين عنها، وصربَ البوســنة يدخلونها فسأل أحد الصرب ما الذي يجري، فأجابه هذا باللغة الصربية: "إننا نطهر بقايا جيش العدو". فترجم هذا التعبير *تطهيراً*.

كــذلك جــرى الصراع وسط الناس الآخرين؛ حول العالم. فقد كانت البوسنة مسرح حربٍ حقيقياً. وكنت قبل زمنٍ طويل من مجيئي إلى البوسنة قد أدركت الأهمية الحاسمة لوسائل الإعلام في تشكيل الرأي العام الدولي؛ وبالتالي مــوقعها في الــصراع. ففي مسرح الحرب، كانت هي الوسط الناقل للحرب وسط الناس إلى الجمهور العالمي. ونتيجة ذلك، صارت وسائل الإعلام لا غنى عنها للفصائل المتحاربة وديناميكية الصراع. وعلى خشبة المسرح مُنح اللاعبون قدراً من الظهور الإعلامي: رسميون وسفاحون صغار، كانوا في الغالب اللاعبين الرئيسيين من الأطراف الثلاثة كافة، توسطوا خشبة المسرح وأصبحوا هم نجوم الاســتعراض، فيما بدا رجال الدولة الدوليون والجنرالات ينسون أدوارهم أو يقولــون كلاماً غير الكلام. وصارت الشخوص بدل القضايا الفعلية الأساسية، مــادة التحليل والتعليق الأساسية. وكان كل طرف يلعب أمام الكاميرات؛ أي البوشــناق بالدفاع عن قضيتهم اليائسة وابتزاز المجتمع الدولي أخلاقياً أنْ ترك الأمــور تسوء إلى هذا الحدّ، والكروات بالمحاججة بحقهم التاريخي في العيش في كيانٍ منفصل. وقبل الجميع، صرب البوسنة بصلفهم وثقتهم الزائدة في أنفسهم، غــيرَ مــدركين - على ما يبدو - أنه بقدر ما سَرّتْهم وجمهورَهم المحلي تلك التغطية الإعلامية الواسعة لأعمالهم، بقدر ما ساءت المشاهد الخارجية. كذلك أملى المسرح القرارات المتخذة ووقت اتخاذها في المنابر الدولية. فكان كل قرار كبير يأتي نتيجة التغطية التلفزيونية لحدثٍ جللٍ ما، كتخطي عدد الضحايا الحدّ المعتاد في قصفٍ مدفعي لساراييفو، أو قصفٍ اللاجئين بالطائرات، أو اكتشاف دلــيلٍ علــى مذبحة. لقد شكلت الصورة المرئية والأسئلة التي يطرحها بعدها المعلقون الصحفيون على السياسيين، الدافع لدى العواصم للتدخل مرة أخرى. وقد فرض هذا على الأمم المتحدة مهمة أخرى وُعِدت لأجلها بقواتٍ وموارد كانــت تــصل متأخرة، إن وصلت أصلاً. ولقد كانت جميع الهيكلياتِ زائدة

التعقيد لقوة الحماية الأممية نتيجة هذه التدابير الانفعالية قليلة الحيلة؛ فكان النشر الأوّلي من كرواتيا إلى البوسنة، ومنطقة حظر الطيران والمناطق الآمنة ومناطق الحظر، كل ذلك أطلقه حادثٌ معين نُقل إلى عواصم العالم عبر وسائل الإعلام. لا بأس في ذلك، ولكن أن يُردّ على كل حادث دون استراتيجيةٍ وسياق، كان يُفقد العملية العسكرية أكثر فأكثر ترابطها المنطقي.

عندما وصلتُ إلى المسرح بدا لي أن وسائل الإعلام أجمعت على الحطّ بشدة من شأن الحماية الأممية، ملقيةً باللائمة عليها عن كل ما في البعثة من مثالب، بصرف النظر عن الوضع المتقلقل والمكشوف لهذه البعثة الذي أوصت به الدول الأعضاء نفسها ثم أرسلتها للعمل هناك وهي على ما هي عليه من تقلقلٍ وانكشاف. وقد زاد هذا الوضعَ سوءاً سلسلة العلاقات العاصفة بين وسائل الإعلام وقادة قوات الأمم المتحدة السابقين والناطقين الإعلاميين باسمهم، الذين سعوا لتبرير وشرح أعمالهم في ضوء المهمة الموكلة إليهم. وكانوا إجمالاً على صواب من حيث الحقيقة والواقع، لكن بالنظر إلى أن سياق هذه الشروحات، كان عادة هو المعاناة المتواصلة للشعب البوسني، التي انعكست في الصور التي لا تنقطع لأناسٍ أبرياء يُقصفون بالمدافع ويفجَّرون تفجيراً، مال الانطباع المتشكل إلى تصوير قادة قوات الأمم المتحدة السابقين وناطقيهم الإعلاميين كأناسٍ لامبالين ضيقي الأفق يسعون للتملص من أي مسؤولية. أعلم أنهم لم يكونوا كذلك؛ حتى دون ميزة النظر إلى الأمر بعد وقوعه التي أتمتع بها الآن. أعرف عن القادة أنهم كلهم ضباط جيدون وُضعوا في موقفٍ مستحيل دون دعمٍ سياسي على الإطلاق، يحاولون بآنٍ واحد تنفيذ مهمتهم المناطة بهم ومساعدة السكان المحليين والسيطرة على قواتهم وحمايتها؛ وكل ذلك دون أن يكونوا قادرين على استخدام القوة. على هذه الأرضية سعيت فور وصولي إلى مسرح العمليات لوضع سياسةٍ إعلاميةٍ واضحة. وكما في استخدام القوة، بدا لي أن المفتاح يكمن في القدرة على التصعيد. لذلك قررت أن أجعل ظهوري في وسائل الإعلام العامة نادراً وإن ظهرت، أن أظهر عند الضرورة لتأكيد رسالة. واتخذتُ لي، بدلاً من ذلك، ناطقين إعلاميين رئيسين أحدهما عسكري هو هون غاري كوارد أتى بعده كريس فرنون،

والآخـــر مـــدني هو أليكس إيفانكو، ومنحتهما صلاحية التحدث باسمي. لذلك حرصت على أن يحضرا كل إيجاز يومي لكبار أركاني وأبقيتهما على اطلاع كامل علـــى جمـــيع الـــتطورات. وكان يساعدهما طاقمٌ متعدد الجنسيات من الناطقين الـــرسميين، المدنيين والعسكريين، وكان في إمكانهم تقديم إيجازات صحفية لوسائل الإعـــلام العالمية بلغاتٍ مختلفة. إلى ذلك، بدأتُ نظام اجتماع غير رسمي بالصحافة علـــى مائدة الغداء مرتين في الأسبوع تقريباً، أدعو في كل مرة ثلاثة أو أربعة منهم إلى مائـــدتي في المقـــرّ. بهذه الطريقة حافظت على اتصالٍ دائم بهذا الجسم المهم، وتمكـــنت من شرح خلفية الوضع لهم بوجه عام، وأعمال قوة الحماية الأممية بوجه خـــاص. ولقـــد أردت مـــن وراء كل هذه التدابير إقامة علاقةٍ إيجابية مع وسائل الإعلام، قائمةٍ على المعلومات والتفسيرات الموثوقة.

إننا نقاتل لنحتفظ بالقوة

إثـــر احتجاز الرهائن في مايو سنة 1995، شكلت مجموعةً قتالية من خمس سرايا، ترتكـــز إلى كتيبة بريطانية، لأستخدمها في حال احتجت إلى تحرير الرهائن. وكنت في ذلـــك الـــوقت، قد مُنعت من القيام بأي عمل هجومي، لكن فكرة قوة الردّ السريع [RRF]، لاقـــت تأيـــيداً في لندن وباريس، وفي أوائل يونيو تم الاتفاق على نشر هذه القـــوة. كـــان مقـــرراً لها أن تتألف من مجموعتي مشاة مدرعة قتاليتين اثنتين فرنسية وبريطانية، ومجموعة من وحدات المدفعية من بريطانيا وفرنسا وهولندا. وكان مقرراً أن يقود القوة عميدٌ فرنسي له مقر قيادة متعدد الجنسيات. ثم نشرتْ بريطانيا لواءً مجوقلاً علـــى الساحل الدالماسي، وكان هذا اللواء أيضاً موضوعاً تحت تصرفي غب الطلب. لم يُـــرَد للقوة أن ترتدي القبعات الزرقاء أو تطلي عرباتها باللون الأبيض؛ لقد كانت قوةً أممـــية بـــلا علامة. وكان هذا يناسبني، فقد كان هؤلاء سيقاتلون ولم أشأ أن أجعلهم يظهـــرون كقـــوةٍ أممـــية. ولقد أردت الحصول بشكل خاص على المدافع. فبالمقارنة بالطائـــرة، تستطيعُ المدافع المجهزة بنظمٍ تحديد موقع الهدف وضبط النيران إطلاق النار بدقـــة الطائرة، ولا تعتمد على الطقس، وستكون تحت إمرتي. وكان في مقدورها، إن نُشرت بشكلٍ صحيح وبالأعداد الصحيحة، أن تهزم مدفعية صرب البوسنة.

ولكـــي تـــستخدَم قوة الردّ السريع هذه بنجاح، كان يتعيّن نشرها بشكلٍ مفاجئ، ومع ذلك يجب أن يكون هذا النشر كاملاً أمام أعين الخصم. وبالتالي بدا لي أن أتجنب الظهور كقائد لهذه القوة؛ فقد يجعلها ذلك تبدو في أعين البعض تحت يد الآخرين أي: الناتو، والبلدان، بل حتى مقر قيادة الأمم المتحدة في زغرب. ولو ظـــنَّ ملاديـــتش أن القوة تحت يدي، لا سيما بعد القصف الجوي في مايو، لكان حرص على اتخاذ رهائن ونصب مدافع تقع مواقعُ الأمم المتحدة المكشوفة في مدى رمايتها. فقررت التكتم على الأمر ولعب أوراقي على هذا الأساس. استغرق نشر القـــوة وقـــتاً طـــويلاً، والسبب الأهم لذلك أن البوشناق والكروات نظروا إليها بارتـــياب شديد، معتقدين أنها قد تستخدَم ضدَّهم. ولم تستقر المدافع في مرابضها إلا في منتصف أغسطس. كانت المشكلة التالية ما استقر في أذهان العواصم المعنية، أن غـــرض هذه القوة حماية قوة الحماية الأممية. كانت الفرقة الفرنسية المشاركة في القـــوة الأممية متمركزةً في ساراييفو، ولمّا كانت خسائرها البشرية هي الأكبر بين الفـــرق الأخـــرى المشاركة في القوة الأممية، أصرتْ على أن يظل المكون الفرنسي لقـــوة الردّ السريع، لا سيما المدافع، في منطقة ساراييفو. لذلك إذا كان لقوة الردّ السريع أن تستخدَم، فسيكون أفضل استخدامٍ لها حول ساراييفو.

ومع نهاية يونيو، كان جميع الرهائن الذين أُخِذوا بعد القصف الجوي في مايو قد استعيدوا، وكانت قوة الردّ السريع قد بدأت بالانتشار. وكنت واضحاً في أني لا أريـــد تعريض القوة للخطر، وقد فاوض الجنرال جانفييه على توصيل المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحاصرة عبر صربيا. وأخذت أنا الإجازة وأوكلت القيادة إلى نائبي، الجنرال هيرفيه غوبيلارد، قائد قطاع ساراييفو. وأخذت معي مفرزةً صغيرة وجهاز لاسلكي ورتبته لسلسلةٍ من المكالمات اليومية. وخلال أسبوع كانت تصلني عـــبر اللاسلكي أخبار قصف منطقة صريبرينيتسا الآمنة بالمدفعية، وأن هناك بعض الاشـــتباكات جنوبيّ المنطقة المحاصرة. وكانت تلك نقطة توتر معروفة، لأن مواقع البوشناق فيها كانت تشرف على طريقٍ يستخدمه الصرب، وكانت هناك سلسلةٌ مـــن الهجمـــات البوسنية في الجوار. قبلت تقييم هذا الهجوم على أنه ردٌّ على هذه *الاستفزازات* وأنه قد يؤدي إلى تضييق الخناق أكثر فأكثر على المنطقة المحاصرة. ثم

استُدعِيتُ من الإجازة لمقابلة الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي وياسوشي أكاشي والجنرال جانفييه في جنيف في 8 يوليو. في ذلك اليوم، ناقشنا تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن حول قوة الحماية الأممية ومستقبل البعثة. وعندما كنا نهم بإنهاء الاجتماع وصلنا نبأ مهاجمة صرب البوسنة صريبرينيتسا مرةً أخرى، وأن جندياً هولندياً لقي حتفه على يدي المدافعين البوسنيين في ظروف غامضة. وقد رأينا في ذلك دليلاً على أن تضييقاً آخر للخناق على مواقع المدافعين عن المنطقة المحاصرة قادم. واتخِذ القرار بأن أعود إلى مواصلة الإجازة.

في بداية اليوم العاشر من يوليو، علمت أن الهجمات على صريبرينيتسا متواصلة والمدافعين عنها يتقهقرون، وأن الهولنديين يضربون حصاراً، وأن هجمات جوية كان مخططاً لها أن تشنّ دعماً لهذا الحصار، وأن الصرب قد أخذوا حوالى ثلاثين جندياً هولندياً رهائن. وعلمت أن أكاشي والجنرال جانفييه كانا على اتصال مع صرب البوسنة وبلغراد، وأنهما اتفقا على وجوب استخدام القوة الجوية. ثم علمت في وقت لاحق من ذلك اليوم أنها لم تستخدَم، وفي بداية اليوم التالي طلب مني رئيس أركاني قطع إجازتي والعودة. وقد استغرقت مني رحلة العودة إلى سارايفو المحاصرة نحو ست وثلاثين ساعة؛ كانت خلالها صريبرينيتسا قد سقطت. ولقد فشلنا من جديد. وخسرنا مواجهةً أخرى، لم تكد تبلغ حدَّ الصراع. وإن كان لنا أن نقف على قدمينا من جديد، كان من المهم بل الأهم سحب رجالنا واختيار مواجهة أخرى هذه المرة بشروطنا نحن.

استغرق الأمر بعض الوقت للإحاطة بصورة الوضع. كانت الاتصالات سيئة والتقارير مشوشة. وكل ما استطعنا التحقق منه في المقرّ، أن الكتيبة الهولندية قد علقت في معسكرها بالمنطقة المحاصرة ومعها أكثر من 20,000 امرأة وطفل؛ كان رجال البوشناق وعددهم يربو على 2,000 قد أخِذوا لا نعرف أين، وبدا كأن بعض المقاتلين البوشناق والنساء الشابات قد استطاعوا الهرب باتجاه توزلا وزيبا. أخيراً، كان ما يزال يتعين علينا تحرير الرهائن الهولنديين الثلاثين. وخلال كل ما أجريت من تقديرات لم يخطر ببالي أن مذبحة جرت هناك وراح ضحيتها 7,000

إنـــسان. الآن علمـــنا كيف جرت الأحداث في الواقع؛ ما كان يجري بالفعل أثناء قيامـــي بتقدير الموقف؛ ومع ذلك لم يتناهَ إلى علمي في أي مرحلة أن مذبحة كبرى قد ارتكِبت. كنت حتى ذلك الوقت لا أعلم عن ذلك شيئاً. في هذه الأثناء اعتبرت أن أمامـــي ثـــلاث مهمات هي: أن أساعد المفوضية العليا للاجئين على استقبال لاجئـــي صريبرينيتـــسا، وطلب إيصال مساعدات اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي والمفوضية العليا للاجئين إلى البوشناق المسجونين، واستعادة الكتيبة الهولندية والرهائن.

كان التعامل مع اللاجئين مهمة ضخمة. كان الصرب قد وافقوا على وصول حـــافلاتٍ لحمـــل النـــساء والأطفال من المعسكر الهولندي إلى توزلا. وقد زادت العملـــية صعوبةً رغبة البوشناق في معاقبة الأمم المتحدة على فشلها في صريبرينيتسا برفـــضهم مساعدتها على الاعتناء بناسهم هم؛ إلى أن استطعنا إقناعهم أنهم كانوا يتـــصرفون كمـــا يتصرف أعداؤهم على الدرجة نفسها من السوء. ولقد تعثرت التـــرتيبات اللوجستية واحتاجت المفوضية العليا للاجئين والوكالات الأخرى إلى بعـــض الوقت للتعامل بكفاية مع ذلك العدد الكبير من الناس المصدومين والمقتلعين مـــن ديارهم ومنازلهم. وقررت ألا أسحب الكتيبة الهولندية إلا بعد تحرير اللاجئين كافة. وفي نهاية اليوم الرابع عشر من الشهر، سألني كارل بيلدت إن كنت أستطيع أن أكـــون في بلغـــراد في منتـــصف الـــيوم التالي لاجتماعٍ هام مع ميلوسوفيتش وملاديتش. فسافرنا تقريباً على الفور، مجتازين الدفاعات عبر ممر إيغمان الوعر، ثم طـــرنا فجراً بالهيلكوبتر إلى سبليت ثم بالطائرة إلى زغرب وفيها انضم إلينا أكاشي والجنرال جانفييه، ومنها إلى بلغراد فالاجتماع.

كان هذا أول اجتماعٍ لي مع ملاديتش منذ ثلاثة شهور وأول مرة أتحدث معه منذ قصف مايو الجوي. طلب منا كارل وميلوسوفيتش أن نبحث على انفراد طرق إخـــراج الكتيبة الهولندية من صريبرينيتسا، وهذا ما فعلناه بعد مناقشةٍ مطولة حول القـــصف الجوي في مايو وعلى صريبرينيتسا. أشار الضابط الذي كانً يدون محضر الاجـــتماع إليه بأنه كان اجتماعاً عنيفاً وخلافياً. ومنه لمست أن ملاديتش لم يكن يخـــشَ القصف نفسه، لأنه لم يدرك كيف كان لهذا القصف أن يعيقه عن فعل ما

يحلو له؛ بل كان يخشى أن يفقد السيطرة على قادة القوة الأممية. لقد كان لديه ما يكفيه من قادة أعدائه البوسنيين؛ ولم يكن يحتاج إلى قادة آخرين يعدلون الوضع، ربما لصالح أعدائه. وبالتالي كان السؤال كيف أختبر ظنّي هذا وكيف ألعب على هذا الخوف إن صحَّ هذا الظنّ؟

وعد ملاديتش في المفاوضات حول الكتيبة الهولندية بالسماح لعناصر المفوضية العليا للاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالوصول إلى السجناء وعموم المنطقة. وسُمح للقوافل الطبية وقوافل المؤن بالدخول، وتقرر إخلاء سبيل الرهائن الهولنديين الثلاثين، وأن ينسحب الهولنديون في 21 يوليو، ويُسمح لعناصر الأمم المتحدة بالتحرك بحرية في المناطق المحاصرة. وتقرر، أخيراً، أن ألتقي وملاديتش في 19 يوليو في البوسنة، ويلتقي كارل بيلدت وميلوسوفيتش بآن واحد في بلغراد، ويُربط الاجتماعان عبر الهاتف. حتى وقت انعقاد الاجتماعين، لم يكن قد سمح لنا بالدخول إلى صربيرينيتسا، وكان واضحاً أن أعمالاً عدائية على مستوى ما من العنف قد وقعت. مرةً أخرى وعد ملاديتش وميلوسوفيتش كلاهما بالسماح لنا بالدخول. وفي نهاية الاجتماع، أخبرني مساعدي أنني استدعيت إلى لندن وكان عليّ أن أستقل الطائرة في اليوم التالي.

لم تكن لدى أي دولة أرسَلت قوات للانضمام إلى قوة الحماية الأممية، كما لم تكن لدى الناتو في إسناده هذه القوة لهذا الشأن، أيُّ نية في الزجِّ بهذه القوات في القتال أو حتى المجازفة بها على الإطلاق. وما وُضعت قواعد الاشتباك إلا لحصر استخدام القوة بالأغراض الدفاعية وحسب. حتى إجراءات فرض مناطق الحظر لمنع قصف المناطق الآمنة بالمدافع كانت في جوهرها دفاعية. لم تُرد أي دولة المجازفة بأي قوة. وكانت معظم الفرق المشاركة في قوة الحماية الأممية مجهزةً بعربات مدرعة لحماية الراكبين فيها فقط لا لمحاربة الخصم. إن المصاعب التي واجهت الأمم المتحدة في إيجاد قوة عسكرية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 836 بجعل صربيرينيتسا منطقةً آمنة ليست وليدةَ صدفة؛ فقد كانت قائمة قبل سنة تقريباً من نشر الكتيبة الهولندية في صربيرينيتسا. وفي يوليو سنة 1995، وبعد أن أسقط صاروخٌ لصرب البوسنة طائرة F-16 أميركية للناتو، سحب الناتو طائراته وجعلها تحوم فوق بحر

الأدرياتيك. ولو بقي هناك أي شكّ حول هذه المسألة، فإن التوجيه الذي أصدرته الأمم المتحدة لي في أواخر مايو سنة 1995، وبيّن بصراحة أن سلامة القوات كانت أهـــم من تنفيذ المهمة، وقد أوضح الموقف تماماً؛ وأتى تجسيداً للافتقار إلى الإرادة السياسية لدى جميع الدول في المجازفة بالقوات المنشورة؛ ولم تخالف أي عاصمة قط تعلــيمات هذا التوجيه. فقد كان منسجماً منطقياً مع المنطق الدولي الملتوي الذي يسمح بنشر القوات ولا يسمح باستخدامها. لكن، كما تقول المرأة، لا يمكنك أن تكــوني حاملاً بعض الشيء، كذلك لا يمكنكَ بالمثل أن تتدخل بعض الشيء. فإن أنــت وقفـــت في درب طرف ما يسعى للقتال فيجب أن تتوقع أن يصيح عليك ويزيحك من الدرب؛ وإن أنت تدخلت بالفعل في قتاله، فيجب أن تقرر القتال ضدّ هذا الطرف أو ذاك أو ضدّ جميع الأطراف، وأن تمضي في هذا الأمر؛ وتكون على استعداد للمجازفة بالقوات المعطاة لك لتحقيق هذا الهدف.

في كل مرة تظهر استخداماتٌ جديدة للأسلحة وأشكال التنظيم القديمة

دُعـــي إلى عقـــد مؤتمر لندن للدول المشاركة في قوة الحماية الأممية وكذلك المجتمع الدولي الأوسع لأن أيّاً من هذه الدول، لا سيما بريطانيا التي كانت ما تزال لـــديها قـــوات في المنطقة المحاصرة المتبقية شرقاً في غوراجده، لم تكن تريد تكرار مأســاة صريبرينيتـــسا. فحطت طائرتي في مطار نورذولت قبل غروب شمس ذلك الـــيوم قـــبل موعد الاجتماع واصطُحِبت إلى مكتب رئيس الوزراء جون ميجر. والـــذي أبلغـــني أنْ قـــد تقرر أنه إذا هاجم صرب البوسنة غوراجده مرة أخرى فسيقـــصفهم الناتو من الجو إلى أن يكفوا عن مهاجمتها؛ سنكون متحيزين بشكلٍ واضح ولن نبالي بالإخلال بالتوازن بين الطرفين المتحاربين، وسنصعّد إن استدعى الأمـــر التـــصعيد. وسيكون *المفتاحان* كلاهما بيد العسكريين؛ مفتاح بيد الجنرال جانفييه عن الأمم المتحدة وآخر بيد الأدميرال لايتون سنوفي سميث عن الناتو. وفي حـــال لم يكـــن هـــناك قرار سياسي، وكان هذا قد اتخِذ بالفعل؛ فالأمر متروك للعـــسكريين وحدهم أن يقرروا الهجوم. وكان قد تقرر إرسال ضابط قوى جوية

رفيع ليشرح لملاديتش هذا التهديد بصريح العبارة. وسألت عن المناطق الآمنة الأخرى، رغبةً مني في معرفة ما إذ كان التهديد يسري على مهاجمة هذه المناطق أيضاً. فقيل لي لا؛ على غوراجده فقط. كنت أعلم أن لندن كانت قلقة على سلامة الكتيبة البريطانية في غوراجده، لكني لم أتوقع هذا التغير الكامل في السياسة، أو تركيزها الأوحد على منطقة محاصرة واحدة، بل أكثر من ذلك اهتمامها بجنود القوة أكثر من اهتمامها بالبوشناق المحاصرين.

جادلت في ضرورة أن يسري هذا التهديد على جميع المناطق المحاصرة. فكيف لي، كقائد بريطاني لقوة متعددة الجنسيات، أن أميز بين منطقة محاصرة وأخرى، وأن أتعامل مع مرؤوسيَّ جميعاً مهدداً بردٍّ مختلف في حال هوجمت القوات البريطانية دوناً عن قوات الحلفاء الآخرين في القوة متعددة الجنسيات نفسها التي أقود؟ وماذا عن الكتائب الفرنسية والمصرية والروسية والأوكرانية والبنغالية والاسكندينافية التي تحت إمرتي؟ وكذلك وجدت مشكلات عملية. فقد ساورني الشكّ في أن لدينا قائمة أهداف تصعق صرب البوسنة مهاجمتها فتحملهم على وقف هجومهم، وأن لدينا التصميم الكافي لقصفهم من الجو إذا تعرضت معسكرات قوة الأمم المتحدة لقصف مدفعي انتقامي أو أخذ بعض جنودها رهائن. وبكشفنا التهديد لملاديتش فقد أصبحنا بذلك متيقنين من أنه سيتخذ الإجراءات اللازمة لمواجهته. وقد أوضحت أنه يسرني جداً مقاتلة صرب البوسنة، لكن ليس بذريعة واحدة فقط، هي الدفاع عن البريطانيين، وفي مكان واحد يملكون فيه المبادرة ولا أملك فيه تعزيزات ولا أسلحة إلا سلاح الجو القريب.

وبعد برهة، انضم إلينا في الاجتماع وزير الخارجية، مالكوم ريفكين. تفاجأ الرجلان كلاهما بفتوري إزاء الخطة، لكنهما أصرّا على أن القرار اتخذ وانتهى الأمر. دام النقاش قرابة ساعة وانتهى بأن طلب مني رئيس الوزراء تناول طعام الإفطار مع مايكل بورتيللو، وزير الدفاع، قبل حضور المؤتمر. عدت إلى الفندق حيث قابلت الجنرال جانفييه وتبادلت معه وجهات النظر، وقد تفاجأ هو أيضاً بتغير السياسة. واتفقنا على وجوب أن نوضح الحقائق على الأرض للجميع.

وحين أتى وقت الفطور في صباح اليوم التالي، كنت قد استجمعت أفكاري حول المؤتمر. وقررت أن أهم شيء إدراج المناطق المحاصرة كافة في التهديد، وهو ما كان على الأقل سيساعدني كقائد على المحافظة على تماسك قوتي متعددة الجنسيات. لم أتوقع أن هذا الأمر سيتقرر في المؤتمر، لأنني أدركت أن نتيجة المؤتمر كانت قد طُبخت في الممرات، ولم أكن أعرف الدول التي شاركت في الطبخة. كذلك أردت أن يرد ذكر قوة الردّ السريع أكثر ما يمكن في المؤتمر، وفي كل سانحةٍ ممكنة تتعلق بالناتو.

التقيت مايكل بورتيللو على مائدة الإفطار وكان قد عُيّن حديثاً في منصبه ولم أكن قابلته من قبل. ومع ذلك، أطلعته على الأمر، لذلك لم يحتج الأمر مني وقتاً طويلاً لشرح موقفي كقائد لقوة متعددة الجنسيات، وأن التهديد يجب أن يكون شاملاً لا يتعلق وحسب بحماية الجنود البريطانيين والأوكرانيين في غوراجدِه. فقال إن ذلك يمكن تدبُّره لكن يجب ألا أتوقع أن يتم ذلك بنهاية المؤتمر. كذلكَ اتضح لي أكثر خلال هذا الفطور القصير، أن الصورة التي كانت لدى لندن عن الوضع مختلفة جداً عن الصورة التي كانت لدي عنه؛ وتفاجأ بورتيللو عندما علم أن زيبا، المنطقة المحاصرة الشرقية الثانية، لم تسقط بعد؛ وكانت ستسقط في 25 يوليو. لم تكن المعلومات السرية وغير السرية التي تصل إلينا تشبه تلك التي كانت تصل إليهم؛ ومع ذلك كانت القرارات تتخذ على أرضية هذه الصورة المبهمة عن الوضع، وهي قرارات باستخدام القوة على مستوى مسرح العمليات.

عُقد المؤتمر في يومٍ قائظ في منزلٍ مكتظ في لانكستر، وكان مؤتمراً شرساً مقيتاً. وكانت كل دولة من الدول التي أسهمت بقوات في قوة الحماية الأممية ممثلة فيه، وكذلك الناتو والأمم المتحدة والولايات المتحدة. كان المزاج العام مزاج تعاطف مع الهولنديين – فقد أعلن خلال المؤتمر أن الكتيبة الهولندية قد وصلت بسلام إلى زغرب فصفق الحاضرون جميعاً – وقد بدا لي كأنهم يقولون بذلك: "هذا من فضل ربي" أكثر من أي شيءٍ آخر. وقال كلٌّ من الحاضرين كلمته، بمن في ذلك الجنرال جانفييه وأنا، وفي نهاية ذلك اليوم الطويل عُقد مؤتمرٌ صحفي أعلن فيه، أن أي تهديدٍ لغوراجدِه سيقابَل بقصفٍ جوي غير معهود الشدّة. وبعد ستٍ

وثلاثين ساعةً من ذلك، وأنا في الطريق إلى ساراييفو، علمت أن البوشناق والكروات تقابلوا واتفقوا على العمل معاً؛ وكان هذا القرار هو الذي أطلق سلسلة الهجمات الناجحة للاتحاد على صرب البوسنة فيما بعد. وبعد أسبوع أعلن أن جميع المناطق المحاصرة أصبحت مشمولة بتهديد القصف الجوي الذي أطلِق في ختام مؤتمر لندن.

علاوةً على وضع خطة لتعزيز قرار مؤتمر لندن، كنت أحاول منع سكان زيبا من اتخاذ السبيل نفسه الذي اتخذه سكان صريبرينيتسا. وبالرغم من الإعلان الجديد، كان واضحاً أن ليست هناك نيّة في إطلاق حملة قصف جويٍّ كثيف للدفاع عنهم؛ فقد لا يتعدى الأمر عملياً في أحسن الأحوال زيادةً الوجود الدولي في زيبا قدر الإمكان، بمن في ذلك أنا نفسي، لمراقبة اللاعب الصربي ومنعه من الهجوم. وكان آخر انسحاب للأمم المتحدة في 3 أغسطس؛ انسحابٌ آخر من مواجهةٍ خاسرة. وكان معظم سكان المنطقة بين فارٍّ بجلده وممسكٍ بذيول القوة الدولية المنسحبة إلى برِّ الأمان.

رُفِع الضغط عن زيبا في 29 يوليو، عندما هاجم كروات البوسنة والكروات جنوب البوسنة وبدأ نحو 10,000 لاجئ صربي التحرك نحو بانيا لوقا. كان هذا الهجوم مقدمة عملية *العاصفة* في كرواتيا، وهي هجومٌ شامل شنَّه الجيش الكرواتي حيث أخرج صرب كرواتيا من منازلهم في كرايينا. ونتيجة ذلك نزح 200,000 لاجئ آخر إلى الأراضي التي يسيطر عليها صرب البوسنة ونزح بعضهم إلى صربيا؛ وبدورهم أُخرِج من تبقى من الكروات والبوشناق في منطقة بانيا لوقا هم أيضاً من ديارهم. وعاث الكروات في كرايينا دماراً. وفشلت قوة الحماية الدولية في كرواتيا فيما أرسِلت له في الأصل من مهمة. ولكن عاد الصرب فجأةً للظهور من جديد.

كان التطهير العرقي للصرب الكرواتيين من كرواتيا مثالاً رئيساً لديناميكيات مسرح *الحرب*. وبالرغم من أن وسائل الإعلام وثّقته وعرضته في حينه، لم يهاجَم هذا العمل فيها لما كان في الحقيقة؛ أي قيام دولةٍ بطرد أقلية لديها من منازلهم على أساس إثنيتهم، وفشلِ الأمم المتحدة في حمايتهم لا سيما وأن هذا كان الغرض

الرئيس من نشر قواتها هناك. في رأيي أن سبب هذا الفشل الذريع هو أن الضحايا كانـــوا صرباً. فعلى مدى سنوات الصراع في المنطقة، وحصار سارايفو والمناطق المحاصـــرة الأخرى، لا سيما بعد سقوط صريبرينيتسا وتجمع الأدلة بعد ذلك على وقـــوع فظائـــع، نظِر إلى الصرب على أنهم سبب كل بلايا البلقان. فقد تجوهلت حقيقة أن هؤلاء الناس لم يكونوا هم صرب البوسنة الذين ارتكبوا تلك الجرائم، بل مواطنين كرواتيين يملكون أراضيهم مذ أسكنهم فيها النمساويون في القرن السادس عشر لحراسة الحدود مع الإمبراطورية العثمانية. فقد كانوا من وجهة النظر الدولية، لا سيما وسائل الإعلام، صرباً؛ وكانت تلك أياماً ذاق فيها الصرب مرارة الكأس التي كان يجرّعونها الآخرين.

دفـــع تتابع الأحداث وتأثيرها على الصرب وزير الخارجية الأميركي، وارن كريـــستوفر، إلى الإعـــلان عن مبادرةٍ جديدة للتفاوض على تسوية. وكان على مـــساعد وزير الخارجية للشؤون الأوروبية والكندية، ريتشارد هولبروغ، أن يقود هـــو المفاوضـــات. وفي الـــوقت نفسه، كنت وأركاني نخطط مع الناتو وقوة الردّ الـــسريع للـــيوم الذي أواجه فيه الامتحان الذي واجهت بعد مؤتمر لندن. لم أكن أعـــرف مكان وزمان الامتحان. وكان علينا مواصلة عملنا ظاهرياً كالمعتاد إلى أن يأتي ذلك اليوم. توقعت من صرب البوسنة اختيار الزمان والمكان اللذين يناسباهما. وعـــلاوةً على معرفتي بأني سأردّ بشكلٍ ما، كان عليّ أن أدرك أني بقيامي بذلك ســـتتغير علاقـــتي بالصرب إلى علاقة قهر. أخيراً، لم تكن لدي فكرة عن الهدف الـــسياسي، غير إفشال هجوم الصرب، وهذا ما سيوجَّه إليه العمل العسكري. ما النتيجة التي كنا نسعى لها مما لم يكن موجوداً في الواقع الراهن؟ كل ذلك دخل في صـــميم خطتـــنا العسكرية، لأنه كان يصعب اختيار الأهداف التي سنقصف دون وجود هكذا هدف إجمالي.

أردت أن تـــأتي المبادرة من الصرب. وفي الأساس أردت أن أكون أنا الذي يحدد مكان وزمان المعركة، وهدفها. وهكذا تواصلت الاستعدادات. وضعنا خططاً لما سنفعل إزاء الهجوم على أيٍّ منطقة من المناطق الآمنة، وواصلت قوة الردّ السريع انتـــشارها، متظاهرةً دوماً أنها جزءٌ من الناتو. على التوازي مع ذلك، كنا قد بدأنا

نقلص ببطء حجم القوة البريطانية المشاركة في القوة الأممية في غوراجده، وفي يوليو أعلن البريطانيون أنهم لن يستبدلوا الكتيبة البريطانية بعد انتهاء مهمتها أوائل سبتمبر، ولم تتطوع أي دولة بإرسال كتيبة بديلة للقيام بالعمل. وبعد سقوط زيبا وانسحاب القوة الأوكرانية الصغيرة التي كانت قد نُشرت هناك، كان من السهل سحب المفرزة الأوكرانية المساوية في الحجم للقوة الأوكرانية المنسحبة من غوراجده. شعرت أن عليّ افتراض أن البوشناق والصرب سيرون من مصلحتهم من حيث وضع *الرهينة والدرع* بقاء القوة البريطانية، لكنني فكرت كذلك أنه في ضوء قرار مؤتمر لندن ونجاحات الحكومة البوسنية الأخيرة جنوب غربي البوسنة، يمكن جعل هذه الحكومة توافق على الانسحاب البريطاني. كذلك كانت لديهم سيطرة كافية على جيشهم في غوراجده تحمله على تنفيذ ما يُطلب منه حتى لو لم يرق لهم انسحاب الدرع الذي يحتمون به. أما ملاديتش وصرب البوسنة فكانوا مسألةً أخرى، وكان وجودهم يكفي سبباً، إذ كان على الكتيبة المنسحبة أن تمر بأراضيهم.

في الحقيقة، كانت لدى ملاديتش في ذلك الوقت جملة مشكلات. فإضافة إلى التهديد المتزايد بوقوع هجوم يشنّه الاتحاد في جنوب غربي البوسنة، كانت لدى الصرب مشكلة لاجئين حادة وكان حاجته إلى الأمم المتحدة، لا سيما المفوضية العليا للاجئين، أكبر منها في أي يوم مضى. فقررت أن أمضي في سحب الكتيبة البريطانية كما لو أن ذلك عمل إداري روتيني، وبالتالي أحجب مناقشة طرق عملها بمناقشة طرق المساعدة الأممية للاجئي الصرب. وانطلى الأمر على ملاديتش وسار في الدرب الذي رسمناه له. فهو لم يعتبر قوة الحماية الأممية ولم يعتبرني تهديداً له؛ وقد سمعه أحد مترجميَّ مرةً يشير إليّ *بالحَمَل الأزرق*، وهذا ما كُنته. وقد وافق على الاجتماع مع القادة المحليين كافة، ومنهم القادة البريطانيون. وقد جعلته في هذا الاجتماع يصدر أوامره بسحب قادته من طريقي وطريق قائد الكتيبة البريطانية، جون رايلي، متوقعاً أن يتقيد هؤلاء بها إلا إذا أمرهم ملاديتش نفسه بعكس ذلك. لم نحدد موعداً معيناً للانسحاب؛ وكان لجون رايلي أن يقرر ذلك قبيل الانسحاب أواخر أغسطس أو أوائل سبتمبر.

واصلت قوة الردّ السريع انتشارها بعد إزالة عقباتٍ كبيرة وضعها الكروات والبوشناق في طريقها، وصارت لنا مجموعة مدفعية على جبل إيغمان تشرف على سارايبفو. كان الفرنسيون ما يزالون مصممين على أن تكون وحداتهم المدفعية هناك لإسناد الوحدات الفرنسية. ولّما كان الفرنسيون كلهم في سارايبفو ولم يكن لدي من الهيلكوبتر ما يكفي إلا لنقل بطارية واحدة من ستة مدافع من فوج المدفعية البريطاني وتزويدها بالذخيرة، كان المكان الذي أستطيع القتال فيه وأستخدم أقصى قوة نارية ممكنة هو منطقة سارايبفو. في النهاية، آل قرار مؤتمر لندن إلى ما يلي: إذا كانَ لي أن أستخدم القوة التي لدي وقوة الناتو وقوة الردّ السريع أفضلَ استخدام، فيجب أن أغتنم أول فرصة يقدمها لي ملاديتش بمهاجمته سارايبفو، وأتجاهل، ما أمكنني ذلك، الهجمات على المناطق الآمنة الأخرى. وبرسم خطتي مع الناتو، كنت أعلم بوجود عدد كبير من الأهداف المناسبة للقصف الجوي. وكلما كان هجومنا أكثر تنوعاً - بالطيران والمدفعية والمجموعات القتالية البرية - كانت خياراتنا أوفر وكان فعلنا أقوى؛ وقد تحقق لنا ذلك على أكمل وجه وبهامشٍ واسع حول سارايبفو. كانت قوة الردّ السريع لدي قوةً ذات غرض خاص مؤلفة من مجموعتيْ مشاة قتالية مدرعتين، تساندها مجموعة مدفعية وتشكيلة واسعة من المعدات من عدة دول؛ وكانت تحت قيادة الأمم المتحدة وإسناد القوة الجوية التكتيكية الخامسة في الناتو، وهي نفسها مزيج من المعدات والرجال من عدة دول. كانت هذه القوة على وشك شنِّ هجوم لغرضٍ لم يُتصور لها عند تصميم معداتها وتشكيلاتها.

الأطراف المتحاربة في الغالب ليست دولاً

في 28 أغسطس، سقطت خمس قذائف هاون في ساحة سوق ماركاليه في سارايبفو وقتلت ثلاثة وعشرين إنساناً. بدأنا على الفور تحقيقاً حول المرتكبين المحتملين لهذا الاعتداء. كان الصرب قد ادعوا بالفعل أن لا شأن لهم بهذا الحادث وأن البوشناق أطلقوا النار على ناسهم، لكن لم يكن هناك ما يؤيد هذا الرأي من دليل. وبالرغم من ذلك، أردت التأكد بما لا يدع مجالاً للشكّ، أن القذائف

أطلِقت من الأراضي التي يسيطر عليها الصرب قبل شروعنا بالهجوم. كان الجنرال جانفييه وقتها في إجازة وكان المفتاح في يدي لأديره، لكني ما كنت لأشكّ في أنه لو كان موجوداً على رأس عمله لفعل الشيء نفسه، و لم أستطع أول الأمر التصريح بأني سأدير المفتاح، لأن الكتيبة البريطانية لم تكن قد انسحبت من غوراجده بعد. كان التاريخ المحدد لانسحابها هو اليوم التالي. بعد مراجعة قائد الكتيبة، طلبت منه الانسحاب بأسرع ما يستطيع. وفي هذه الأثناء، كان من المهم إخفاء نيّتي عن ملاديتش، لذلك واصلنا الاتصالات الهاتفية كجزء من التحقيق في الحادث. أراد ملاديتش تشكيل لجنةٍ مشتركة، فقلت له إنّ عليّ أن أتشاور مع قيادتي. وكنت أحتال للتأجيل.

وفي مساء ذلك اليوم، عبرت الكتيبة البريطانية إلى صربيا وتوجهت بالعربات إلى كرواتيا فزغرب. وافقتُ على أن تسلك الكتيبة الطريق الذي في صربيا لسببٍ بسيط. فبالرغم من المكسب السياسي الواضح لملاديتش، حتى تحركت الكتيبة البريطانية في ذلك الاتجاه وليس نحو موقع الأمم المتحدة في البوسنة، فإن هذا الدرب سيكون أقصر الدروب عليها في أراضي صرب البوسنة لو نجحت في اجتيازه. لا أعلم يقيناً ما إذا كان ملاديتش قد علم بمغادرة الكتيبة قبل أن أخبره هاتفياً في التاسع والعشرين من الشهر، أني قررت أن قواته هي من أطلق قذائف المدفعية تلك، فهدّد على الفور بعمل كيت وكيت للكتيبة البريطانية فأنهيت المكالمة. كم أود أن أعلم ما الذي جرى في مقرّ قيادته عندما علم أن الكتيبة البريطانية كانت قد غادرت بالفعل تحت غطاء أمر هو نفسه به؛ كان التفكير في الأمر ممتعاً لي في حينه. ثم أدرت مفتاح الأمم المتحدة، وأدار الأدميرال سنوفي سميث، قائد الإقليم الجنوبي لحلف الناتو، مفتاح الحلف. من سميث إلى سميث، كما بات يُعرف الأمر. كانت القوة أخيراً على وشك أن تطبَّق حسب خطةٍ ما. لكن الاستراتيجية ظلت غامضة. كنت ما زلت أشكّ في النتيجة السياسيةِ الإيجابية المرجوة، غير *رسم خط* أو *إظهار صدق النية* أو *المصداقية*. فاستدعيت ريتشارد هولبروغ. كان ما يزال منهمكاً في مفاوضاته وأردت إطلاعه على ما يجري. ظننت أنه سيدلي برأي سياسي، لأني كنت على يقين أن ما كنا نوشك على القيام به

سيؤثر حتماً على مفاوضاته. وقد فاجأني اعتبارُه هذا العمل منفصلاً وغير ذي صلة ولـن يؤثـر علـيه. وعلى الأثر قررت أن أجعل هدفي التكتيكي رفع الحصار عن سـاراييفو، لأمِد سكانها بالمؤن وأحقق غرض قوة الحماية الأممية؛ وأن يكون هدفي العملياتي ضرب شعور ملاديتش بالسيطرة، دعماً للمفاوضات.

خـلال فترة التخطيط التي تلت مؤتمر لندن، كنت قد اتفقت مع الجنرال مايك رايان، قائد القوى الجوية في الناتو، أن يقوم هو باختيار أهداف طائراته في البوسـنة لإسـكات الدفاعات الجوية الصربية، وهو ما يعرف بمصطلح SEAD، اختـصار Suppression of Enemy Air Defence أو إسكات الدفاع الجوي للعـدو. كان يجب أن يكون ذلك أول أمر عمل إذا كان لنا أن نحقق التفوق الجـوي. مـن جهتي، كنت سأختار أهدافاً تحقق المقاصد التي حددتها لنفسي؛ وكجزءٍ من خطتي الشاملة لاستخدام القوة. ذلك لأنه، إضافةً إلى القوة الجوية للـناتو، كانـت ستكون لدي المدفعية والمجموعات القتالية المدرعة وقوة الردّ السريع أستخدمها بالتنسيق مع الهجمات الجوية.

يمكن تصنيف الأهداف والهجمات في ثلاث مجموعات متميزة لكنها على صـلة ببعضها بعضاً. أولاها، كانت بالطبع مجموعة أهداف إسكات الدفاعات الجـوية للعدو وهما: النشاط التمهيدي اللازم، الذي يؤثر كذلك على القدرة الإجمالية للقيادة والسيطرة في جيش صرب البوسنة. إذ ستتأثر اتصالاتهم وبعض قـدراتهم الأخـرى تأثـراً شديداً به، كما ستتأثر من ثم قدرة ملاديتش على الـسيطرة. والمجموعة الثانية، كانت مرابض مدفعية الصرب وعرباتهم المدرعة حـول سـاراييفو، وهي أدوات الحصار الدقيقة للمدينة. ولقد تعرضتْ هذه لهجمات متواصلة من مدفعية الناتو وإسناده الجوي القريب، وقامت مجموعاتي القتالـيةً باستغلال النتائج. في الوقت نفسه، هاجمت مدفعيتي الدفاعات الجوية الصربية في الجوار المباشر لساراييفو. وفي بحر ثلاثة أيام، كُسر الحصار المضروب علـى ساراييفو نتيجة هذه الهجمات مجتمعة. أما المجموعة الثالثة من الأهداف، فكانـت تلـك الـتي ترمي إلى تغيير نوايا ملاديتش بضرب شعوره الشخصي بالـسيطرة. لا يخفى أن التأثيرات المجتمعة لضرب مجموعتيْ الأهداف الأوليين،

أثـــرت هي أيضاً على هذا الشعور لدى ملاديتش - فقد هدف القصف الجوي كله إلى إضعافه كقائد - لكني سعيت أيضاً لضرب حاجته إلى السيطرة تحديداً. مـــن أمثلة هذه الأهداف كانت، منشأة عسكرية في القرية التي دُفن فيها أبواه. وقد ضُربت مراراً، على علمٍ منا أن فشل المرء في حماية رفات أسلافه فقد كان يُعـــد في ثقافة ملاديتش تقصيراً مخجلاً في الواجب العائلي. وزيادةً في الضغط، أخبرنا الصحافة البوسنية كذلك أن ملاديتش لم يستطع حماية رفات والديه من هجماتـــنا. ومـــن أمـــثلة هذه الأهداف أيضاً، ما قمت به من هجمات على مواصلات ملاديتش، الإلكترونية والجغرافية، بكل فيلق من فيالقه المنتشرة عبر البوسنة، وقد حاولت فيها جعل القطع الجغرافي للمواصلات أقرب ما يمكن إلى الحدود بين التشكيل والتشكيل. لقد أردت أن يأتيه كل يوم نبأ انقطاعٍ آخر في مواصلاته حتى يتولد عنده شعور بالانفصال التدريجي عن قواته، وبالتالي فقدان الـــسيطرة علـــيها. كان سياق جميع هذه الهجمات بالنسبة إليّ فهمي شخصية ملاديـــتش، الذي تكوّن لدي على مرِّ الشهور، أننا نخوض معركةً عقلية أكثر منها فيزيائية. ولقد جلبتُ أسلحةً أثقل إلى ساحة معركتي العقلية معه هذه أكثر مما كان مخططاً له آنذاك، واستطعت استغلال النتائج.

مـــا كـــان لحصار ساراييفو أن يُرفع بالقصف الجوي والمدفعي فحسب؛ لقد كانـــت المجمـــوعات القتالـــية على الأرض هي التي استغلت نتائج هذا القصف، ومـــنحت الثقة لسكان المدينة. كانت ضربات الناتو الجوية حاسمةً في هذا الشأن، لكـــن بدون المكون الأممي البري، من مدفعية ومجموعات قتالية، ما كان للقصف الجـــوي وحـــده أن يُحـــدث الاختراق؛ لقد كان اجتماع القوى هو الذي منحه الجدوى. ولم يطل الأمر حتى راح ريتشارد هولبروغ يتصل بنا يومياً تقريباً، ساعياً الآن لاســـتغلال أثر أعمالنا العسكرية على مفاوضاته. وكان الصرب قد طلبوا منه إيقـــاف القصف الجوي. فأوقفناه ثلاثة أيام، تم خلالها سحب بعض أسلحة صرب البوســـنة مـــن مـــنطقة ساراييفو المحظورة المقامة من جديد في محاولةٍ من الصرب لإقناعـــنا بأنهم يمتثلون لطلباتنا. فلم نقتنع، واستؤنف القصف الجوي. وقد أصبح الآن مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات، ليس قصداً بل نتيجة تراكم الأحداث.

ومع بدء المرحلة الثانية من العمل العسكري الأممي – الأطلسي، شنَّ الكروات والاتحاد هجوماً مشتركاً باتجاه بانيا لوقا من المواقع التي كسبوها جنوب غربي البوسنة وكراينا في أغسطس. وحققوا تقدماً سريعاً، وقد ساعدهم دون شكّ ما أحدثه القصف الجوي من آثار. وفي 14 سبتمبر، بدأنا نفتقر إلى أهداف نهاجمها، لكن ريتشارد هولبروغ أوصل المفاوضات إلى نقطة جعلت ميلوسوفيتش يضغط في اليوم نفسه على صرب البوسنة لإيقاف إطلاق النار. وفي الأيام القليلة التالية، فتِح مطار ساراييفو، وسَحب صرب البوسنة جميع أسلحتهم من منطقة الحظر وبدأ الناس يتحركون بحرية في شوارع المدينة. كذلك وصلني ما يدل على نجاحنا في إخفاء شخصية القائد الحقيقي لقوة الردّ السريع. ففي اجتماعٍ مع أحد أركان ملاديتش، الجنرال ميلوسوفيتش، في 17 سبتمبر – لإعطائه ترتيبات سحب القوات الصربية – أظهر دهشةً كبيرة عندما علم أن قوة الردّ السريع كانت تحت قيادتي، وأني أنا الذي كنت أختار جلّ أهدافها. لقد انطلت حيلتنا. وفي 20 سبتمبر، أعلن قائدا قوة الأمم المتحدة وقوة الناتو أن المهمة العسكرية قد أنجِزت وأن استئناف الضربات الجوية ليس ضرورياً في الوقت الحاضر. وانتهى بذلك الاستخدام الدولي للقوة في البوسنة.

لا بدّ لي من التوكيد أني أثناء كتابتي عن القرارات التي اتخِذت في الأسابيع التي تلت مؤتمر لندن مباشرةً، لم تكن لدي فكرة عما ستكون الحصيلة السياسية لهذه القرارات، دع عنك كيفية الوصول إليها. ما فعلته كان هو ترسيخ وضع أتمتع فيه بأقصى درجات حرية العمل، بحيث أنه عندما سنحت لي الفرصة، كنت قادراً على استخدام القوة المتاحة لي بأقصى مفعول أو جدوى. تكتيكياً استطعنا كسر الحصار. لكننا، لسوء الحظ، لا نستطيع الجزم بهذه السهولة أننا أحدثنا أثراً سياسياً مباشراً، أي دعمنا المفاوضات – أي المواجهة – لأن الأمم المتحدة تماهلت قبل أن تدخل المواجهة و لم تدخلها منذ البداية، هذا هو السبب الأهم. كان ذلك أول استخدام حقيقي للقوة، ولم يكن له سياقٌ مسبق أو مرسوم. في الوقت نفسه، تأثرت الحصيلة السياسية أيضاً بأعمالٍ أخرى؛ فقد كان الكروات والاتحاد يستخدمان القوة أيضاً لغاياتهما الخاصة، مستغلين الأعمال العسكرية الأممية–

الأطلسية المشتركة. أظنّ أن هجومهم الناجح، الذي تخلى الصرب فيه عن الأرض بدل تعريضها للقصف، هو الذي حسم المسألة في النهاية.

لم يكن أيٌّ من الأطراف البوسنية في الصراع - البوشناق أو الكروات أو الصرب - دولة عاملة، وإن اعترف المجتمع الدولي بالبوسنة والهرسك كدولة مستقلة سنة 1992، وبالتالي بالحكومة البوسنية - الكرواتية التي كانت في ساراييفو. على الطرف المقابل، كانت هناك الأمم المتحدة وكان الناتو، وهما منظمتان دوليتان ظلتا متعارضتيْ الهدف عياناً إلى ما بعد سقوط صريبرينيتسا في يوليو سنة 1995؛ حيث كانت الأمم المتحدة تسعى للحياد والناتو يوجه مساعيه ضد صرب البوسنة. كذلك كان نهجا المنظمتين، فيما تتخذان من مواقف ردّاً على الأحداث، يضفيان في المحصلة مصداقيةً على موقف صرب البوسنة أنهم في الواقع دولة ويجب التعامل معهم على هذا الأساس. وإنّ نهجيهما مجتمعين قد أضافا إلى ضعف قوة الحماية الأممية ضعفاً وجعلاها أكثر عرضةً للوقوع في فخّ الدرع والرهينة. قبل أحداث سبتمبر سنة 1995، عندما أوصلت الأزمات السابقة التناقضات إلى ذروتها، تعلّم الصرب بسرعة اللعب على هذه التناقضات، لتهديد المواقع التي وقعت رهينة في أيديهم أو للحصول على مكاسب إضافية؛ وكان الموقف الدائم للدول المساهمة بقوات في قوة الحماية الأممية هو المحافظة على القوات؛ أي حظر استخدام القوة أو الحدّ منه بشدة إلى حدٍّ إلحاق الأذى بقوات هذه الدول على الأرض، سواءٌ بشكلٍ مباشر أو بتأثير ثأر صرب البوسنة، وهو ما كان يحبط الولايات المتحدة والناتو على الدوام. وقد أدت هذه الإحباطات إلى توترٍ شديد بين ضفتي الأطلسي. كانت حقيقة هذا الموقف أن إحدى القوتين - وهي قوة الناتو - نشرت فوق الأخرى - وهي قوة الأمم المتحدة -، التي لم يكن يراد لها أن تكون فاعلة، بحيث لم يكن في الإمكان استخدامها للتأثير. وكانت للقوتين أهداف مختلفة. فكانت الأمم المتحدة في مواجهةٍ مع جميع أطراف الصراع، ووصلت في كل أزمة إلى نتيجةٍ فورية لكنها أضعفت موقفها على المدى البعيد. وكان الناتو في مواجهةٍ مع صربِ البوسنة فقط، لكنه بعد نجاحه المبدئي، تآكلت مصداقيته بسرعة؛ فقد رأى صرب البوسنة القوة الجوية للناتو مقيدةً بقوة الحماية

الأممية ومكرهةً على اختيار الأهداف، وبالتالي لم ينجح طيران الحلف بضرب الأهداف المهمة لهم. إلى أن اجتمعت الأمم المتحدة والناتو على خطة محددة ومنسقة تنسيقاً صحيحاً، حينئذٍ تبلور الموقف الدولي كطرفٍ في الصراع؛ طرفٍ ليس بدولةٍ بكل معنى الكلمة.

إن صراعاتنا تميل إلى أن تكون غير محدودة زمنياً

بدأ نشر القوة متعددة الجنسيات في البوسنة في ربيع عام 1992، تحت علم الأمم المتحدة. وبعد ثلاث عشرة سنة، حتى تاريخ كتابة هذه السطور، ما تزال القوة متعددة الجنسيات هناك تحت علم الاتحاد الأوروبي. فقد أدى العمل العسكري المشترك بين الأمم المتحدة والناتو في البوسنة، الذي جلب وقفاً لإطلاق النار، إلى أسابيع من التفاوض بعد ذلك في دايتون، أوهايو، تمخضت في ديسمبر عن توقيع اتفاقيات سلام دايتون. تعادل اتفاقيات دايتون هذه - التي هي في الواقع اتفاق وقف إطلاق نار مفصّل - حالةً أخرى لإيجاد حلّ، ما يزال السعي له جارياً، وإلى أن يوجد هذا الحلّ يجب على المجتمع الدولي تثبيت الحالة بوجودٍ عسكري. بدأ هذا الوجود بقوةٍ من الناتو قوامها 60,000 جندي حلّت محل قوة الحماية الأممية بجنودها البالغة 20,000 في يناير سنة 1996، ثم قلّص حجم هذه القوة مع الوقت، وفي نوفمبر سنة 2004، تسلم الاتحاد الأوروبي مسؤولية الوجود العسكري في البوسنة بقوةٍ قوامها 7,000 جندي. في الحقيقة، القوة في الجوهر لم تتغير، فعندما أصبحت القوة الأممية قوة ناتو، بقي معظم الجنود الذين كانوا موجودين في الأصل على الأرض حيث هم، فكل ما في الأمر أنهم استعاضوا عن قبعاتهم الزرقاء بقبعاتهم الوطنية، وعن علم الأمم المتحدة بعلم الناتو. وعندما استلم الاتحاد الأوروبي المهمة من الناتو، بقي القسم الأعظم من الجنود أنفسهم مرة أخرى حيث هم، واستعاضوا عن علم الناتو بعلم الاتحاد الأوروبي. إن لدينا في الواقع مجموعة قوات واحدة فقط تكلف بمهمتين أو ثلاثاً لجميع المنظمات والأغراض المختلفة التي تستخدَم لأجلها.

لقد أبلت قوتي التي كنت أقود في سبتمبر سنة 1995 بلاءً حسناً، وحققت جميع أهدافها. لكن يجب ألا يغيب عن الذهن أنه في المحصلة، استخدِمت القوة

للهجـــوم وتحقـــيق الأهداف التكتيكية، لكنها لم تحقق هدفاً استراتيجياً أو نتيجةً سياســـية محـــددة. وقد استطاع العمل العسكري إلى جانب مفاوضات هولبروغ السياسية إنهاء الصراع في البوسنة؛ لكن المواجهة ما تزال قائمة.

في الختام: ما العمل؟

ليست الحرب وسط الناس نموذجاً أفضل من نموذج الحرب الصناعية بين الدول، إنها ببساطة نموذجٌ مختلف؛ وإنّ اختلاف الفهم، وقبول هذا الاختلاف، يجب أن يصبح جزءاً مركزيّاً من مسيرتنا المستقبلية. لأن المواجهات والصراعات لن تتوقف، ولن نستطيع منها فكاكاً، سواءٌ كدولٍ منفردة أو، أكثر فأكثر، كتحالفات أو أحلاف، ربما نيابةً عن المجتمع الدولي. وبالتالي، من الواجب علينا أن نبدأ باستيعاب اتجاهات ومضامين هذا النموذج الجديد، ونشرع بعملية تغييرٍ عميق. تركز دول الناتو حالياً على عملية *تحوّل* [transformation] – مثلما يفعل كثيرون غيرها خارج الحلف – وهذه خطوةٌ إيجابية. لكنها لا تشمل في الوقت الراهن، مع ذلك، إدراك أننا نعيش اليوم عالم مواجهات وصراعات لا عالم حربٍ وسلم، ولا هي تشمل كذلك فكرة التغيير كعاملٍ متواصل لا كخطوةٍ منفردة. بالفعل، إذ يقوم عالم *التحوّل* على فهمٍ واضح أن الظروف قد تغيرت، لا على المفهوم الشامل لهذا الحدث المسمى حرباً. أعني بذلك أن ثمة قبولاً في كثيرٍ من الدوائر لحقيقة أننا نخوض الآن عملياتٍ لا حروباً، لكننا ما نزال نتوقع منها أن تؤدي إلى نصرٍ عسكريٍ حاسم بذاته يحلّ مشكلةً سياسية، بدل أن يكون نصراً يسهم ويدعم حلّ المسألة بوسائل أخرى. لا يوجد اليوم إدراك لحقيقة أننا نعيش حالةً من المواجهة الدائمة، وأن هذه العمليات هي بالتالي صراعات مشتقة من مواجهات، وأنه حتى لو كان العمل العسكري واسع النطاق، وحتى لو نجح، تظل المواجهة قائمة. ولتحَل بوسائل وأدوات النفوذ الأخرى. بعبارةٍ أوضح، نقرأ نحن ما يقوله كبار الضباط أن هذه المشكلة أو تلك لا تُحلّ بالوسائل العسكرية، وهم محقون في ذلك بالطبع، ويدركون التحول الحاصل في النموذج. لكنّ إدراك التغير

شيء والعمل بمقتضاه شيءٌ آخر تماماً؛ ولا يبدو هذا العمل ظاهراً حتى الآن. وإلى أن تُفهم هذه الحاجة إلى إحداث تغييرٍ عميق في أنماط التفكير المؤسسي والهياكل المؤسساتية والعمل به، لن يكون هناك تحولٌ حقيقي؛ لا في قواتنا ولا في الطريقة التي نتوقع أن تحقق بها هذه القوات النتائج المرجوة. باختصار، ستظل قواتنا المسلحة تفتقر إلى الجدوى.

فما العمل؟ كان هذا عنوان وموضوع أحد أهم كراريس لينين، وإني وإن كنت لا أقترح الأخذ بنهجه الراديكالي، فإني أؤيد إحداث ثورةٍ في تفكيرنا، في إطار الحرب وسط الناس؛ إن مواجهاتنا وصراعاتنا يجب أنْ تُفهم على أنها أحداثٌ متضافرة سياسياً وعسكرياً، وأنها لا يمكن أن تحلّ إلا بهذه الطريقة. ولم يعد من العملي، والحالة هذه، أن يتوقع السياسيون والدبلوماسيون من العسكر أن يحلوا المشكلة بالقوة، ولا من العملي للعسكر أن يخططوا وينفذوا حملاتٍ عسكريةً صرفة، أو يقوموا في كثيرٍ من الحالات بعملٍ عسكريٍّ تكتيكي خارجَ السياق السياسي، مع قيام السياسيين والعسكريين معاً بضبط السياق والتخطيط على هذا الأساس طوال العملية حسب تطورات الموقف. فلم تعد هذه حرباً صناعية؛ ولم يعد الأعداء هم الرايخ الثالث واليابان، الذين يشكلون تهديداتٍ أكيدة وواضحة في تجمعات ظاهرة للعيان، وبالتالي يوفرون سياقات سياسية ثابتة للعمليات؛ فكما رأيناً خصومنا اليوم، لا شكل لهم واضحاً ولا تنظيم، وقادتهم ونشطاؤهم من خارج الهياكل التي نَنَظِّم فيها العالَمَ والمجتمع. والتهديدات التي يشكلونها ليست تهديدات مباشرة لدولنا أو أراضينا بل لأمن ناسنا، وناس الآخرين، وممتلكاتنا وطريقةِ عيشنا، بهدف تغيير مقاصدنا واتخاذ سبيلهم هم. وهم، قبل كل شي، لا يوجدون في مكانٍ معين يسهل تحديده للنزال. فهم ناس وسط الناس؛ ووسط الناس تجري كذلكً المعركة. لكن يجب كسب هذه المعركة لتحقيق الهدف النهائي وهو كسب إرادة الناس. فإن كان لنا أن نتصدى لأولئك الذين يواجهوننا ويهددوننا بالقوة ونهزمهم، أولئك الذين يعملون وسط الناس لكسب إرادتهم وتغيير مقاصدهم، وهذا مثبت، عندئذ يتعين علينا أن نتكيف ونكون على استعداد للتكيف مرةً أخرى لمواجهة

هــذا الواقع. يجب أن تكون هذه الحقائق أساس نهجنا في استخدام القوة، كما يجــب أن يكون أيضاً إدراكنا أنه وإن كان يمكن كسب الصراعات باستخدام القــوة لا يمكن كسب جميع المواجهات، بما فيها تلك التي أطلقت النــزاعات، باســتخدام القوة كذلك، أو بأدوات النفوذ والتأثير الأخرى. بالفعل، قد يتعين علينا إدارة بعضها إدارةً. من الممكن تطبيق هذا النهج - بل يجب تطبيقه - لأنه بــدون ذلــك لن يكون للقوة جدوى. وإن وضع طريقةٍ لمقاربة هذه التغيرات الضرورية هو غرض هذا الفصل.

التحليل

يجــب أن تكــون نقطة البداية في تغيير نهجنا هي تغيير مفاهيمنا في التحليل، الــذي هــو أساس كل نشاط سياسي وعسكري. الميلُ في الوقت الحاضر هو إلى تحلــيل المواقف بمنطق الحرب الصناعية، وعندما لا تجري الرياح كما تشتهي سفننا نســمي الحــالة حــالة *لا تناظــر* أو حربــاً *لا متناظرة* [asymmetric war]. وكمــا أشــرت إليه في مستهل هذا الكتاب، ولم أهتم قط لهذا الوصف لأني أرى جوهــر ممارســة الحرب هو إيقاع حالة من اللاتناظر على الخصم، بكل معنى من المعاني لا بالمعنى التكنولوجي فحسب. فإنْ وجد خصمك طريقة لإبطال أثر تفوقك الــصناعي والتكنولوجي عليه، وأصبحتَ لأي سببٍ كان غير قادر على - أو غير راغب في - تغيير بارامتراتك أنت لاستعادة التفوق، عندئذ تصبح مجبراً على القتال في الــساحة التي يحددها هو لك وبشروطه هو. وفي الإجمال، هذه هي النتيجة التي نــشهدها الــيوم في العراق، وفي الأراضي التي تحتلها إسرائيل وفي كثيرٍ من البقاع الساخنة في العالم.

في نقطــة البداية هذه، يحتاج المرء إلى أن يفهم بتفصيلٍ شديد طبيعة النتيجة المــرجوة للاستراتيجية قيد التشكيل - السياسية والعسكرية والاقتصادية والهيكلية والإقليمــية وغير ذلك من نتائج أساسية - وكذلك أن يكون لديه إدراك لما يمكن حلّــه بالــصراع ومــا الــذي ســيبقى في حالة مواجهة. ولقد بيّنت أن الهدف الاستراتيجي لا يمكن تحقيقه بالاستخدام الأوحد للقوة العسكرية الحاشدة فقط؛ إذ

لا تستطيع القوة العسكرية في معظم الحالات أن تحقق أكثر من نتائج تكتيكية وأنه للحصول على أكثر من قيمة عابرة يجب أن تكون هذه النتائج جزءاً من خطة أكبر. من هنا ضرورة أن يكون تحليل النتيجة المرجوة مفصلاً بما فيه الكفاية لمعرفةً ما الذي يجب أن يُضرب من أهداف، وربط هكذا حالات استخدام للقوة العسكرية باستخدام وسائل وأدوات النفوذ الأخرى.

عندما يواجه المرء تهديداً مباشراً لوجوده وطريقة عيشه، تكون النتيجة المرجوة واضحة، لكن ثمة ظروف أخرى يصعب فيها تحديد هذه النتيجة، لا سيما عندما يكون هناك أيضاً أمل بتحقيق نوعٍ من الربح المادي، لمُقدَّرات معينة أو أراضٍ مثلاً، بدل المكسب الأخلاقي من الإغاثة الإنسانية أو الأمن المستمد من استقرار النظام الدولي. هذه أمورٌ معقدة، وتتطلب وضع سلم أولويات وضبط النتيجة الإجمالية المرجوة مع اتضاح الجوانب العملية للإنجاز. تميل الأولويات إلى أن توضع في الواقع حسب درجة إلحاح العمل - وما عساي أفعل الآن - بدل وضع الأولوية الأولى للمسألة أو المفردة ذات القيمة الأكبر في تحقيق النتيجة المرجوة. إذا استعرنا من الطب المثال؛ فعندما يواجه الطبيب مريضاً مصاباً باعتلالٍ جلديٍّ شديد، سببه سوء التغذية الناتج عن التوتر الزائد في العمل والبيت، يجب أن يحدد الطبيب أولوياته. لعل أولويات العمل تكون بترتيب العوامل الثلاثة المذكورة هذه، أما أولويات الكفاءة في تحقيق هدف المحافظة على صحةٍ طيبة ربما تكون بعكس ترتيب هذه العوامل. لكن الطبيب في الحياة الواقعية، شخصٌ عملي يعرف أنه لا يستطيع حيال عمل المريض أو زواجه شيئاً يذكر، لكنه يريد مع ذلك من المريض أن يدفع له أجرة معاينته، لذلك يستقر رأيه على الاهتمام بتغيير عادات المريض الغذائية كأولويةٍ أولى، فيشرح له المسائل ويوصي له بنظامٍ غذائيٍّ معين على هذا الأساس، ويعطي المريض بعض المراهم التي تخفف الأعراض، وهذا ما أتى المريض لأجله. أما في الشؤون الدولية، فنميل إلى أن نجعل الأولوية الأولى على ما نقوم به لا على ما يحقق النتيجة النهائية. ذلك لأننا لا نعرف الهدف أحياناً بما يكفي من تفصيل، وأننا أحياناً أخرى ننسى في غمرة العمل أن هنالك أولوياتٍ أعلى. تضرب لنا

القرارات التي اتخذت سنة عامَيْ 1990 و1991، بخصوص استيلاء صدام حسين على الكويت مثلاً للفشل في ترتيب الأولويات. فقد كان واضحاً أن الاستيلاء على الكويت واحتلالها عَرضٌ من أعراض نظام صدام حسين؛ الذي كان هو المرض. كانت أولوية العمل هي بالطبع هي تحرير الكويت، لكن أولية النتيجة المرجوة كانت تحييد نظام البعث عن حكم العراق، وهذا *أضعف الإيمان*. ومع تتابع الأحداث استغرَقنا العملُ العسكري وتحقيق أولوية هذا العمل، أي تحرير الكويت وتدمير أكبر قدرٍ ممكن من القوات المسلحة العسكرية؛ وقد فشلنا في استغلال الموقع الذي كسبناه لتحقيق ما نرجوه من نتيجة.

يجب أن أؤكد هنا، أهمية فهم النتيجة المرجوة قبل أن نقرر ما إذا كان للقوة العسكرية دورٌ تلعبه في تحقيقها أم لا. فإنك لن تستطيع صوغ الأسئلة التي ستوجهها إلى المحللين ودوائر الاستخبارات إلا بمعرفة ما تريد؛ ولا سبيل لك إلى معرفة ما الذي تريد من الجيش أن يحقّق إلا بمعرفة ما الذي تريد سياسياً أن يتحقق. بعبارةٍ أوضح، يجب أن يصف الهدف العسكري الاستراتيجي نتيجة العمل العسكري. ففي الحرب العالمية الثانية، كان من السهل التعبير عن الهدف العسكري بعبارات من قبيل الاستسلام غير المشروط لألمانيا، لكننا في ظروفنا المعاصرة لا نسعى لهكذا نتائج استراتيجية لاستخدام القوة العسكرية، ولم نسعَ لها حتى في غزو العراق سنة 2003، إذا أخذنا أحدث مثال. بل نستخدم اليوم تعبيرات مختلفة لتعريف ما هو متوقع من القوة العسكرية أن تحققه - تعبيرات من قبيل *عمليةٍ إنسانية* و*حفظ سلام* و*فرض سلام* و*تحقيق بيئة مستقرة وآمنة* - ومع ذلك هذا في الواقع وصفٌ للنشاط أكثر مما هو وصف للنتيجة المرجوة. ومع ذلك، ترى كثيراً من الناس، ومنهم كبار صانعي القرار وصناع السياسة، يستخدمونها كوصف لنتيجةٍ طيبة مرجوة، ما يؤدي إلى غموض في تحديد الغرض.

من هنا، الأهمية الحيوية لإجراء تحليلٍ قائمٍ على النتيجة السياسية المرجوة، لأنه سيكشف ما إذا كان يتعين استخدام القوة العسكرية أم لا، وإن كان فعلى أي مستوى ولأي غرض. الوضع المثالي أن يبدأ المرء بتحديد النتيجة المرجوة

بدرجة وافية من التفصيل، تجعل من الممكن وصف ما الذي يتعين إنجازه لتحقيقها. فإن تعذّر البتّ في الأمر، ربما لقلة معرفة أو لأن القرار يجب أن يُتخذ ديموقراطياً، عندئذ يصبح الهدف السياسي المرحلي التوصل إلى حالة يمكن فيها التوصل إلى قرارٍ. فمثلاً، إذا كانت النتيجة المرجوة إقامة حكمٍ ديموقراطي في دولةٍ معينة، لا يمكننا تحديد شكلها النهائي، لأن من طبيعة الحكم الديموقراطي أن يقرر الناس هذا الشكل، لكنْ لنا أن نقرر خلق حالة يكون من الأرجح أن يتخذ الناس فيها قراراً يحظى بقبولنا. فيكون الهدف السياسي المرحلي بالتالي، هو خلق هذه الحالة. وبعد أن نتوصل إلى فهم النتيجة المرجوة والأهداف السياسية التي تفضي إلى تحقيقها، يتعين علينا عندئذ أن نقرر أي شكل من أشكال القوة الأربعة المذكورة في الفصل الثامن - أي التحسين، والاحتواء، والردع أو الإجبار، والتدمير - هو الأنسب في الظروف الراهنة أن يستخدَم لتحقيق النتيجة، ومن ثم درجة الاستخدام المطلوبة لتحقيقها.

من بين الوظائف الأربعة، يعمل الردع أو الإجبار - إن تحقق - مباشرةً على تعديل مقاصد الخصم، ما يجعل من الممكن الفوز بصراع الإرادات بدل الفوز باختبار القوة. ولكي يفعل الردع أو الإجبار فعله، ينبغي توجيه التهديد بالعمل العسكري إلى هدف ذي قيمة كبيرة للعدو بما فيه الكفاية لجعل المحافظة عليه أهم بكثير من تحقيق مقصده الأولي ضدك. لا يمكن تحديد الأعمال العسكرية التي تجعل التهديد مؤثراً إلا إذا عُرف الهدف. فلكي يكون التهديد مؤثراً، يجب أن يعتقد الطرف المهدَّد بجدّية التهديد. يتشكل هذا الاعتقاد في ذهن الطرف المهدَّد، بما يجريه من تقييم لقدرتك العسكرية على إنفاذ التهديد، ما يقوده بالتالي إلى الاعتقاد بعدم وجود سبيلٍ آخر متاح لك للعمل ضدّه، وأنك عازمٌ على إنفاذ هذا التهديد. يجب أن يقتنع أنه حتى في مواجهة تدابيره المضادة، سيُعثر على ذلك الهدف العزيز عليه وسيُدمر، وأنه حتى لو تحمل خسارة هذا الهدف فإنك ستصعِّد وتهاجم أهدافاً أعزّ عليه وأهم. لأن التصعيد يقاس بأهمية الهدف للطرف المهدَّد، لا بوزن ما ستسقطه عليه من قنابل أو مقدار القوة اللازمة لتدميره. إن للقوات العسكرية المراد استخدامها لتشكيل

مقاصد العدو، هدفين اثنين - هما النشر والاستخدام - يسهل نسيانهما معاً. فيجب أن تُنشر القوات في المواجهة وتعمل على تشكيل الاعتقاد آنف الذكر لدى الخصم، لتحقيق النتيجة المرجوة؛ أي الهدف السياسي الأساسي. وأن تكون جاهزةً للاستخدام في الصراع كقوة لضرب الهدف المهدَّد بضربه، حتى إذا تم ذلك تحقق الهدف السياسي الأساسي.

الذي يحصل غالباً لأسباب شتّى - منها الافتقار إلى الإرادة السياسية والدعم الشعبي، أو الافتقار إلى القوّة اللازمة، أو إلى وضوح الرؤية، أو شيء من هذا وذاك - أننا نقف عند تحقيق الجيش وظيفة التحسين أو الاحتواء، ونشر القوة. ثم، عندما تفشل التدابير أو الوكالات المدنية - السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية - في حلّ المسألة كما نتمنى، نهبّ لاستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها لتحقيق النتيجة التي نودّ تحقيقها بالردع أو الإجبار؛ أي نستخدم القوة. لا بأس في هذا الردّ المتدرج، شريطة أن نعرف ما نريد عند اتخاذ إجراءات الردع؛ فإن لم نكن نعرف ما نريد، عندئذ، وكما أوضحنا آنفاً، لن نحقق أكثر من الاحتواء. سبب ذلك هو أن الخصم، الموجود وسط الناس، يستخدم هو أيضاً القوة العسكرية لردعنا أو إجبارنا؛ لكنه يفعل ذلك وهو يعلم ما يريد تحقيقه من نتيجة. إنه يعلم أن التهديد الذي يوجهه أو يُنفِّذه موجَّه لتحقيق هدف معين، ويتصرف بحيث يتقدم على طريق تحقيق هذا الهدف. وإن كنا لا نستخدم القوة العسكرية إلا لإحباط مساعي الخصم، دون هدف نسير على هديه، فإنه بفضل استراتيجية العمل وسط الناس والتحريض ودعاية العمل البطولي التي يتبعها، قد تجعل أعمالنا ترتد علينا بأن يجعلها تعزز موقفه بدل أن تضعف هذا الموقف؛ احتمالُ هذا كاحتمال ذاك. وبسبب اختلاف النتيجة التي يرجوها الخصم عن تلك التي نرجوها نحن، ستكون كذلك لديه فكرة عن خصائص هذه النتيجة التي يرجو ويريد. وعند قيامنا بالتحليل قبل العملية، أو بالفعل إبّان تطور الموقف خلالها، يجب معاينة النظرتين المستقبليتين المتعارضتين بعناية لمعرفة نقاط التلاقي في ما بينهما؛ أولاً لأنه لا حاجة بنا إلى أن نتقاتل على شيء نستطيع الاتفاق عليه، وثانياً توفير ما

يـــريده الجميع بشكلٍ يناسب ما ترجو من نتيجة، وإظهار أنها لمصلحة الناس. وكمـــا ســـبقت الإشـــارة إليه، يرغب كل الناس في استتباب الأمن والنظام، والأرجـــح أن تكون هذه خصيصة مشتركة لما يرجوه الطرفان من نتيجة. فلا تظـــن أبـــداً أن أحداً لا يريد ذلك، فحتى الثوريين الماويين والحكومات الدينية الأصـــولية يفهمـــون الحاجة إلى إقامة الأمن والنظام. والسؤال هو مَن سيوفر الأمن، ومِن أي شيء، وقوانين وأنظمة مَن ستسود، ومَن سيكون الحَكَم؟

القانون والصراع

في جمـــيع أمـــثلة الحرب وسط الناس التي أوردناها في هذا الكتاب، كانت النتـــيجة المـــرجوة بشكلٍ أو بآخر، دولة مستقرة محكومةً ديموقراطياً، يسري فيها حكـــم القانون ضمن المعايير الدولية، والمجتمعُ فيها متطور ويحترم حقوق الإنسان، والاقتـــصاد مُـــدار بحيث تكون الترتيبات الضريبية والمالية محلّ ثقة. تختلف الطبيعة الدقـــيقة للدولة التي تلبي هذه الصفة العامة حسب الظروف ويصعب تعريف هذه الخـــصائص في حالة معينة، لا سيما سلفاً، كما بيّنا. ومع ذلك، يمكن الاستدلال على أن حكم القانونً لا بد أن يكون مناسباً ومطلوباً في جميع الأحوال.

لقـــد ظلّت مفاهيم العدالة وأخلاقية الذهاب إلى الحرب وأخلاقيات خوضها موضـــع نقاش لقرون. وبعد آخر حربٍ صناعيةٍ كبرى، هي الحرب العالمية الثانية، تبنيـــنا ميثاق الأمم المتحدة الذي يبين متى يكونُ الذهاب إلى الحرب أمراً مشروعاً، بالرغم من أن قيوده كانت مفتوحة للتأويل في السنوات الأخيرة كما رأينا. كذلك حاكمـــنا وعاقبنا من وُجد مذنباً بارتكاب جرائم حرب من أعدائنا وبذلك أبطلنا حجـــة إطاعة الأوامر في ارتكاب هذه الجرائم. وانطلقنا من عملنا السابق لتطوير مدونةً للقانون الإنساني الدولي [International Humanitarian Law (IHL)]، مبـــتدئين باتفاقـــيات جنيف التي تقونن خوض الحرب، لا سيما مسائل حماية غير المحاربين والمصابين من المحاربين. لا تنظر هذه المدونة القانونية بحدّ ذاتها في أخلاقية اســـتخدام القوة وشرعنة أو عدم شرعنة صراعٍ ما بقرار لمجلس الأمن، مثلاً. ولقد كانت جميع الأدوات القانونية التي طوِّرت وأوجِدت منذ 1945، مفهومةً أساساً في

إطار فرضية الحرب الصناعية بين الدول. أما وقد بتنا الآن نخوض حروباً وسط الناس فقد صرنا نخلط بين مشروعية أعمالنا الحربية وأخلاقيتها، سواءٌ عند النظر في دخولنا الحرب أو عند خوضنا إياها. بالفعل، كما رأينا في الاحتجاج العنيف للرأي العام العالمي على غزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة العراق في مارس سنة 2003، فيما عُرف بعملية حرية العراق، ثمة شعور أنّ كون الانخراط في قتال ما مشروعاً يعني أنه أخلاقيٌّ أيضاً؛ والعكس بالعكس. في هذا الإطار، لم يعد الموقف القانوني للجندي واضحاً وفي أي قانون هو. لذلك صرنا مشوشي الذهن في الغالب حول جدوى استخدام القوة في موقفٍ ما. وهو نقاشٌ صعب جعله العمل وسط الناس أصعب وأعقد، لأن ثمة في الأصل نوعٌ من القانون القائم في مجتمع هؤلاء الناس، وسيأتي جنود التدخل متعددو الجنسيات هم أيضاً بمجموعة قوانين. فكما أشرنا آنفاً، ليس هناك جنود دوليون، فكل واحدٍ منهم يخضع لقانونٍ وطني مختلف عن القانون الذي يخضع له الآخر. ينعكس هذا الواقع المعقد على جانبين اثنين للقانون والصراع هما: إقامة حكم القانون وسط الناس، والعلاقة بين الجيش والقانون.

بخصوص الجانب الأول، إذا كان طرفٌ ما يدير عملياته وسط الناس، وكان هدفه إقامة وتثبيت حالة نظام يمكن أن تستقر فيها التدابير السياسية والاقتصادية، يكون بذلك يسعى ضمناً لإقامة شكلٍ من أشكال حكم القانون. بالفعل، يمكن أن يعرَّف هذا كهدف استراتيجي؛ ما يعني أنك إذا عملت تكتيكياً خارج القانون، فكأنك تضرب بذلك هدفك الاستراتيجي. وهذا ما حصل عملياً في حوادث إساءة الجنود الأميركيين معاملة الأسرى العراقيين في سجن أبو غريب في بغداد وما فعله الجنود البريطانيون في البصرة سنة 2004؛ أو بالطبع في المعسكر الذي يديره الأميركيون في خليج غوانتانامو، كوبا، الذي احتجز فيه وما يزال يُحتجز من يُشتبه بكونه إرهابياً ممن اعتقل في حرب أفغانستان. كذلك توفر هذه الممارسات والسياسات دليلاً يدعم خصمك فيما يتبع من استراتيجية تحريض ودعاية بطولة، تساعده على كسب تأييد الناس وتأليبهم عليك. يعيدنا هذا إلى النقطة الحاسمة، وهي أن هدفنا من جميع ما

نخوض من عمليات وسط الناس هو كسب إرادهم، وإن كنا نريد دولةً مستقرة وصرف قواتنا عن تثبيت *الحالة*، يجب أن يكون الناس راضين بما فيه الكفاية عن النتيجة التي يجب أن تظل سليمة. ولا شكّ أن هزيمة أو تحييد أولئك الذين يدفعون بوجهة النظر المضادة بقوة السلاح خطوة ضرورية، لكن يجب أن يكون ذلك بطريقةٍ تجعل الناس ينبذونهم أو على الأقل يكفون عن مساندهم.

سوف تملي الظروف التي تُنشر فيها القوة العسكرية القوانين الواجب تطبيقها وسلطات من يقوم بهذا التطبيق. لا يوجد في المبدأ ما يمنع من سنّ قوانين أو مراسيم معينة في هذا الظرف، لكن يجب تطبيقها على الجميع بالعدل والمساواة. يضبط القانون إلى حدٍّ ما في جميع المجتمعات مسائل حمل واستخدام السلاح مِن جانب مَن لا يرتدي زيّاً نظاميّاً ولا يحمل رخصةً بذلك، ومن يرفض الامتثال لأمر التوقف، ويقاوم تفتيشه وتفتيش ممتلكاته. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أولئك الذين يقومون بعملياهم وسط الناس والناس الذين يتحركون وسطهم على بيّنةٍ من القانون المطبق، الذي يجب أن يكون في أقله القانون الإنساني الدولي [IHL].

وقد وجدت من المفيد عند العمل وسط الناس أن يتذكر الجندي دوماً أن الغاية من وجوده هناك هو فرض النظام. لهذه الغاية يوجد في القانون البريطاني العام مبدأ جيد؛ هو أنك عندما تواجه خرقاً عنيفاً للنظام ويكون من واجبك قمعه، يجب أن تتصرف بحيث يكون احتمال التسبب بخسائر في الأرواح والممتلكات أقلّ ما يمكن. وبالرغم من أن واجب الجندي بالطبع أن يقاتل ويهزم خصومه المسلحين بما يحقق أفضل ميزةٍ له عليهم، يجب أن يقوم بذلك على هدي هذا المبدأ. وبالرغم من أن واجب العمل الحازم يميل في أسوأ حالات القتال والفوضى إلى إيقاع ضحايا، والتسبب بدمار، وتكوين أحكامٍ فجّة، وإظهار خشونة في المعاملة؛ يظلّ الحدّ الفاصل هو القانون، الذي يجب اعتبار الجندي مسؤولاً عن التقيّد به. لذلك أرى متسعاً كبيراً لتطوير شكلٍ من أشكال القانون الدولي العرفي. وبعد إقامة النظام، يمكن البدء بأعمال الشرطة المعتادة.

لـدعم وتحسين حكـم القانون بحيث يؤيده الناس، يجب أن تركز الإجراءات العسكرية على منتهكي القانون. يتطلب هذا الأمر معلومات واستخبارات جيدة، ودقةً في الهجـوم أو التوقـيف، ومقاضـاةً ناجحة. ففي كل مرةٍ يتعرض بريءٌ للهجوم أو يوقَـف أو يُقتل أو يُسجن، حتى لو كان مؤيداً لمنتهكي القانون، تضعف سلطة القانون ويـصبح تحقـيق الهدف النهائي المتمثل في كسب تأييد الناس للقانون أصعب. وكلما كـان في إجراءات فرض النظام ترويعٌ للسكان، تحسن موقف الخصم كمدافعٍ عنهم؛ وقـلّ احـتمال أن تحقق هدفك الاستراتيجي، الذي هو كسب إرادتهم. وإنه ليصعب استخدام القوة العسكرية لتحقيق هذا الهدف، لأنها بطبيعتها مهلكة وثقيلة وتميل إلى أن تكون تعسفية. والذين يستخدمونها تدربوا على حرب غير هذه الحرب.

يحقـق الجـيش أثـره الرادع لأنه يمثل تهديداً ذا مصداقية، في أن يراك تخرق القانـون فيقـتلك أو يعتقلك. يجب غرس هذا التهديد في أذهان غالبية الناس كي يكـون الردع العسكري في محله. وهذا وضعٌ يحتاج إلى إسناده بالوجود العسكري ولا تجد فيه وصفاً للنتيجة المرجوة. فللوصول إلى هذه النتيجة يجب تحويل سيرورة الـردع من تلك اللازمة لإقامة النظام تحت مظلة القانون، وهو الهدف المباشر إلى تلـك اللازمة لإقامة العدل تحت مظلة القانون، أي الحصول على معلومات ثبوتية تقـود إلى المقاضاة والحكم. وللوصول إلى هذه الغاية، يمكن أن يقدم الجيشُ عوناً كبيراً للسلطة المدنية في ترسيخ أقدامها، وذلك في القوة البشرية ونظم جمع ومعالجة وتوصـيل المعلـومات. وبعد أن توضع هذه القدرة على معالجة كمياتٍ كبيرة من البـيانات في خدمـة الشرطة لتطوير ردع المعلومات الثبوتية، يمكن سحب الردع العسكري إلى خلفية المشهد.

لقـد بيّنتُ كمبدأ، وجوب أن يساند العمل العسكري إقامة وترسيخ حكم القانـون. يـتفاوت تطبيق هذا المبدأ ودرجة المجهود العسكري المكرس لهذه الغاية حسب الظروف، ويأخذ بطبيعة الحال وقتاً ليأخذ مفعوله في وجه ما يتخذ الخصم مـن تدابير مضادة، لكن طالما كانت النتيجة المرجوة تتضمن بين ما تتضمن إقامة وترسـيخ حكـم القانون، فإن كل المجهودات يجب أن توجه لتحقيق هذه الغاية، وتصبح جدوى القوة هي إقامة حكم القانون.

هنا يأتي الجانب الثاني من مشروعية استخدام القوة وهو: العلاقة بين الجيش والقانون. إذ يجب أن يكون موقف أولئك الذين يستخدمون القوة العسكرية واستخدامهم إياها في القانون مفهوماً منذ البداية. فكلما أقمنا محاكم للتعامل مع حالات خرق القانون الإنساني الدولي - كالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة [ICTY] أو المحكمة الجناية الدولية [ICC] -، وجب علينا التأكد من سلامة موقف من نزج في العمليات العسكرية. فمنذ البداية يجب أن نتيقن من أخلاقية العملية ككل وشرعيتها. وهذان ليسا حكمين بسيطين، لا سيما في محيطٍ دولي، ولكن فكّر في موقف كبار القادة: هل سيزجون بجنودهم في عمليةٍ يعتقدون أنها تفتقر إلى الشرعية؟ تستند أنماط التفكير المؤسسي لدينا إلى مقولة **حاضر**: *افعل ما تؤمر، من باب الولاء والطاعة*؛ ما هَمَّ أنْ كان بلدك على خطأ أم على صواب؟ لكن منذ نورمبرغ ومؤخراً الهاغ، لم تعد حجة إطاعة الأوامر مقبولة. لا أرى أن هذه المسألة يمكن أن تؤخذ كثيراً على محمل الجدّ. فمثلاً، في أوائل سنة 1999، انتظرنا قرار ما إذا كان الناتو سيقصف من الجو صربيا والقوات الصربية لإجبار ميلوسوفيتش على سحب قواته من إقليم كوسوفو الصربي لاضطهاد هذه القوات أهل الإقليم. وكان هذا سيتم دون إذن من مجلس الأمن الدولي، وكنت في شكّ من شرعية ما سنقوم به من أعمال عسكرية؛ وما إذا كان يتعين عليّ، كنائب للقائد الأعلى لقوات حلف الناتو في أوروبا [DSACEUR]، أن أشارك في العملية أم لا. فكرت ملياً في الأمر وقررت في النهاية، أنه ببساطة مشروع استناداً إلى الأساس الأخلاقي الذي يدعوني، كرجل قوي وكفؤ نزل إلى الشارع ورأى وسمع في بيتٍ ما دليلاً على أن جريمةً عنيفة تُرتكب فيه، فسيكون من واجبي اقتحام البيتَ وإيقاف المجرم، باستخدام القوة الكافية لذلك.

ثم إن لدينا قوانين الدولة التي ترسل الجنود إلى مسرح العمليات الحربية وقانون الدولة أو الدول التي تضم هذا المسرح. يحكم هذان الجسمان القانونيان بطريقة أو بأخرى استخدام القوة المسلحة؛ غالباً ما تسمح هذه القوانين باستخدام القوة دفاعاً عن النفس ولإقامة النظام عندما تهدد الفوضى الأرواح والممتلكات. في

الحالتين كلتيهما يخضع استخدام القوة لمفهوم التهديد الماثل والوشيك والردّ المتناسب معه.

وبسبب طبيعة الحرب وسط الناس، عادة ما يبدأ استخدام القوة على مستوى منخفض نسبياً. فالمواطن والجندي هما من سيتأثران، لا الزعماء والقادة فقط. وبالتالي تحتاج الأطراف كافة إلى أن تعرف أين تقف؛ لأن الناس هم من سيلقى أشد المعاناة في ظروف غياب القانون وهم من نسعى لكسب إرادتهم. كذلك جنودنا يحتاجون إلى أن يعرفوا أيضاً؛ فهم الذي سيساءلون أمام القانون عند التحقيق في الواقعة. يُفترض أن يكون القانون الإنساني الدولي - وبالأخص اتفاقيات جنيف وقوانين الحرب - المرجع القانوني القياسي لجميع الجنود والضباط في جيوش البلدان الموقعة على تلك الاتفاقيات والقوانين؛ ويجب أن يصبح ضمانُ نشر وفهم القانون الإنساني الدولي [IHL] في جميع الجيوش، النظامية وغير النظامية، حول العالم هدفاً دولياً. ولكون الجندي مساءلاً أمام القانون عما يقوم به من أعمال في هذه الحملات، ينبغي على من يرسله أن يضمن أن يكون لديه فهمٌ كافٍ للقانون ولموقفه فيه. وعليه هو أيضاً أن يعلم أن أولئك الذين يحدِّدون له سياق أعماله إنما يفعلون ذلك على نحوٍ يتيح له العمل بكفاءة ضمن القانون. لهذه الغاية يجب أن يكون القانون وإقامته، منذ البداية، أمراً مركزياً في المنطق الموجه للحملات الحربية وسط الناس؛ القانون بحدِّه الأدنى المتمثل بالقانون الإنساني العام، والذي يتصل بإقامة النظام والدفاع عن النفس.

وبالتالي، فإن إثبات قانونية استخدام القوة، في خاتمة المطاف، حاجةٌ ضرورية، ولا يسعنا المبالغة في الحرص على أخلاقية استخدام القوة. لكن، يجب أن يكون واضحاً أن القانونية والأخلاقية ليستا مترادفتين ولا هما مرادفتان لجدوى استخدام القوة. وإذا كان الهدف إقامة حكم القانون، فإن استخدام القوة خارج المعايير القانونية والأخلاقية لن يكون ذا جدوى؛ لأن غرض الاستخدام في هذه الحال تبطله ظروفه. وقد عبر ألبير كامو عن ذلك تعبيراً جيداً في *حولياته الجزائرية*:

"صحيحٌ، في التاريخ على الأقل، أنّ القيم - قيم الأمة أو الإنسانية - لا تحيا إلا إذا ناضلنا في سبيلها، فإنّ القيم لا تستمد مبرراتها من النضال ولا من القوة. بل إنها هي التي تبرر النضال وتنير دربه. فأنْ نقاتل في سبيل الحق ونحرص على ألا نقتله بالسلاح الذي ندافع به عنه؛ ذاك هو الثمن المضاعف الذي يتعين علينا دفعُه لاستعادة قوة الكلمات"(*).

التخطيط

وهكذا نصل إلى الخطة. ليست الخطة برنامجاً مفصلاً، بل مخططاً تمهيدياً عاماً، ورسماً مأمولاً لمسار للأحداث لتحقيق النتيجة المرجوة، ترقّم فيه الأهداف المراد تحقيقها؛ وتحدَّد المسؤوليات والصلاحيات والموارد تبعاً لذلك؛ بحيث تأتي النتائج الحاصلة متماسكة ومركزة ومشبوكة بعضها بعضاً. وهذا أمرٌ يصعب عمله، لا سيما في الهيكليات المؤسسية التي طورنا لخوض الحرب الصناعية لا الحرب وسط الناس. نستخدم الآن على وجه العموم *نهج قائمة التفقد* [check list] في التخطيط، وهو نهجٌ جيد إذا كانت المسألة بسيطة ومحصورة في مجال اختصاصٍ واحد أو مؤسسة واحدة على المستويات العليا. ولتجنب تقييد الفكر في هيكلية مؤسسة واحدةٍ، وجدتُ أسلوب طرح الأسئلة على الذات مفيداً لتحليل المسألة وتحديد الأهداف وتنظيم الجهد. فهو يساعدني خاصة على تجنب التصرف بناءً على معلوماتٍ مسبقة خاطئة وتجنب التأخر في الوقت نفسه، بأن أحدد الأعمال المطلوبة للحصول على المعلومات. لم تسنح لي الفرصة قط لاستخدام الأسئلة التي تفترض خلو الذهن من الأمر، لكنني استخدمتها لفهم لِمَ لَمْ ينجح هذا الأمر أو ذاك كما ينبغي، أو لإثبات أمرٍ ما، أو لتحديد ما الذي سأفعله في هذه الظروف أو تلك إن طرأت في مسيرة الأحداث.

هناك مجموعتا أسئلة يجب أن تطرح عند وضع خطةٍ ما. تتعلق الأولى بالسياق العام للعملية، على المستويين السياسي والاستراتيجي، وتتعلق الثانية بسياق خوضها، على مستوى مسرح العمليات. وعليّ أن أشرحهما وكأنّ استخدام القوة

(*) Albert Camus, Actuelles III, Chronique Algérienne (1939-1958), in Œuvres Completes, Essais (Paris: Editions Gallimard, 1965), p. 898.

العسكرية مطروحٌ للنظر، لكنهما تسريان إلى حدٍّ بعيد على جميع أشكال القوة والتأثير، وسأبين أن هذه المجهودات يجب أن تساق معاً على المستوى المناسب. تتكرر الأسئلة في كل مجموعة لأجل أن تكون الأجوبة متماسكةً مع بعضها بعضاً في المجموعة الواحدة وفيما بين المجموعتين.

عندما تواجه موقفاً ترى أنك قد تحتاج فيه إلى التدخل بالقوة العسكرية لمصلحتك، يتعين عليك أولاً أن تحدد النتيجة المرجوة والجهد الذي ستبذله لتحقيق هذه النتيجة في ما يُعتبر الظروف الخاصة في حينه. ها هي مجموعة الأسئلة الأولى:

من ذا الذي نواجه؟ وما الذي يرجوه مِن مواجهتنا مِن نتيجة؟ وما المآل الذي يهددنا به؟ وكيف يختلف ما يرجوه عما نرجوه من نتيجة؟

هل نسعى لإقامة النظام أم لإقامة العدل؟ أين ما نرجوه من نتيجة من الاثنين؟ وإنْ كنا نسعى لإقامة العدل، فلأجل من؟

من هم أولاء الذين سنتعامل معهم، مَن زعماؤهم الحاليون أم أننا نود تنصيب زعماء آخرين عليهم؟ وإنْ كنا نودّ ذلك، فمَن هم أولاء الذين نودّ تنصيبهم؟ هل سنغير الزعامة الحالية كلها؟ وإن لم نكُ فاعلين، فمَن نستبقي؟

هل نتَّبِع قانونهم هم أم قانونَنا الذي نتبع؟ وإنْ كنا متَّبعين لقانوننا نحن، فهل نودّ تغيير قانونهم؟

من يدير الدولة، هم أم نحن؟

هل نعرف النتيجة التي نرجو بما يكفي من تفصيل لوضع أهداف نبتغي تحقيقها؟ فإنْ كنا لا نعرف، لن نحقق سوى حالة قد تفضي إلى نتيجة مقبولة لنا. فهل نستطيع تعريف هذه *الحالة* بحيث نضع لأنفسنا أهدافاً نبتغيها منها؟ فإن كنّا لا نستطيع، لن يكون في مقدورنا أن نفعل سوى التحسين والاحتواء، ريثما نجد أجوبةً للأسئلة السابقة.

على أي مستوى يمكننا نظرياً تحقيق الأهداف مباشرةً بقوة السلاح؟ أفنفعل ذلك؟ وهل نقدر عليه؟ وهل سنفعله إنْ قدرنا عليه؟ ومتى؟

وإلا نفعل، فما الذي نهدد ونَعِد أن نفعل لتحقيق الأهداف التي حدّدنا؟ ما أغلى شيء لدى العدو نهدِّده به؟ ما الشيء الذي يريده أكثر من أي شيءٍ آخر؟

ولا ننسى أبداً أن التهديد مكلف عندما يفشل والرشوة مكلفة عندما تنجح. ومتى نفعل ذلك؟

أما المجموعة الثانية من الأسئلة فتؤخذ أجوبتها من ظروف مسرح العمليات على نحو ما هي معتبَرةٌ في حينه، ومن أجوبة المجموعة الأولى من الأسئلة. لكن، قبل سردها، من المهم التوكيد على الترابط الوثيق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها. يتحدد من نهاية المجموعة الأولى من الأسئلة المستوى الذي يُتوقع أن يكون استخدام القوة بذاتها عليه مجدياً، أو النقطة التي تتحول فيها المواجهة إلى صراع. فإذا كان يُتوقع من قائد مسرح العمليات أن يستخدم القوة مباشرةً، فمن الواضح إذن أنه لا يهدد باستخدامها فقط، وأنّ في استطاعته التقدم نحو هدفه على أساسٍ عسكريٍّ بحت؛ كما كان ليفعل في الحرب الصناعية. لكن، إن لم تكن هذه هي الحال - وحتى لو كانت كذلك منذ البداية فإن هذا الأمر نادر جداً، لأن الموقف يتغير بالنجاح - عندئذٍ يجب على قائد مسرح العمليات النظر في طبيعة تهديداته منذ البداية، بحيث يأتي عمله العسكري معززاً لهذه التهديدات. على هذا الأساس نأتي الآن إلى المجموعة الثانية من الأسئلة:

كيف نُظهر مصداقية التهديد، وأننا جادون في إنفاذه، وأننا سننجح في ذلك حتى لو اضطررنا إلى التصعيد للقيام به؟ هل كل مسارات العمل الأخرى المفتوحة أمامنا أقلّ جاذبية في نظرنا من إنفاذ التهديد؟

ما السبيل لإظهار أن ما نرجوه من نتيجة هو لصالح الناس والخصم أكثر مما هو مجرد إنفاذ لتهديد من جانبنا؟

ما السبيل لإظهار قصور تهديدات الخصم، وأننا سنرفض النتيجة البديلة التي يعد بها؟

كيف نضمن مصداقية وعودنا في أعين الخصم وأعين الناس؟

كيف نضمن أن الخصم والناس يمكن الوثوق بهم؟

عند دراسة الخطة، يجب أن يكون واضحاً لنا أن الأجوبة عن هذه الأسئلة توجد لدى عدد كبير من الوكالات المختلفة، فليس الجيش إلا وكالة واحدة

مـــنها فقط، وربما وكالة ثانوية من هذه الناحية. بافتراض أن دولة واحدة فقط داخلــةٌ في الخطــة، يمكـــن أن نعــدّ بين الوكالات: وزارة الخارجية، ودوائر الاســتخبارات، ووزارة المالــية، والمنظمات التي تأتي منها المساعدات الدولية والتنموية؛ الحكومية وغير الحكومية. أما إن كنا نخطط لعملية يقودها تحالف أو حلــف، عندئذ تكون هذه الوكالات في كل دولة من دول التحالف أو الحلف معنيةً بالأمر، مثلما تكون المنظمات ذات العهدة الدولية كأسرة الأمم المتحدة. وحـــسب طبيعة التدخل، قد يكون من المجدي - واللازم أيضاً - إشراك بعض الوكالات في البلد المستهدف.

تكمن الصعوبة المؤسسية الحقيقية في جعل هذه الوكالات تجيب معاً على جميع الأسئلة. وبالرغم من صعوبة الأمر فلا بدّ من القيام به، إذا كان لاستخدام القوة أن يــؤدي إلى النتيجة المرجوة لا إلى تعزيز موقف الخصم. وبوضع سياق لمسعى الردّ على هذه الأسئلة، تتضح الأمور؛ المعلوم منها وغير المعلوم والمقرر وغير المقرر، على الدرجة نفسها من الوضوح - ويصبح في الإمكان تحديد الأهداف - بما فيها تلك المــتعلقة بجمع المعلومات للإجابة عن الأسئلة. وإنّ أي عملية كانت، ما عدا تلك التي تخاض خاصةً وسط الناس، هي تمرينٌ في التعرف على الخصم ويجب أن تخاض لهـــذه الغايـــة. وعند الإجابة عن هذه الأسئلة، يجب أن نضع في خلدنا منذ البداية الفـــرق بين المتعارض أو المتنافس من النتائج المرجوة؛ تلك التي نرجوها نحن وتلك الـــتي يرجوها الخصم. يتيح لنا ذلك بين ما يتيح أن ننظر ما إذا كان المجهود الحربي صائباً أم غير صائب. فإن نحن وضعنا في خلدنا هذا الفرق في النتائج المرجوة؛ يمكن عندئذ تركيز استخدام القوة وسائر أدوات الضغط الأخرى على تحويل هذا الفرق لـــصالحنا. لأنه ما ينبغي أن يغيب عن بالنا أبداً، أن هذا التخطيط إنما يهدف لإنهاء الـــصراع الناشئ عن المواجهة لصالحنا، وأنه يهدف دون شكّ لإنهاء الصراع بحيث يـــصبح احتمال حلّ المواجهة لصالحنا أكبر. وبالتالي، بالرغم من أننا نسعى للفوز بإرادة الناس إلى جانب هزيمة الخصم القائم بين ظهرانيهم، يصعب في الغالب جداً تحقـــيق ذلـــك عندما يكون الاثنان - الخصم والناس - من أمة أو إثنية واحدة في مـــواجهة قـــوةٍ متدخلةٍ ما. ومن السهل جداً اختصار المواجهة الأساسية إلى هُم

ونحن. في مثل هذه الحالات، من المهم جداً أن يحدد المرء في مرحلة مبكرة من التخطيط مع من يتعامل. فمثلاً، عندما يكون هذا الطرف هو الزعامة الحالية، يدرك المرء أنه للوصول بالمواجهة إلى نهاية سلمية، من الضروري التعاون مع زعماء الناس بحيث يقومون هم بسحب ناسهم من تحت سيطرة الخصم. ويتطلب استخدام القوة في مثل هذه الحالات قدراً من الرِفق، فإن لم توفّق إلى تحديد هذا القدر تحديداً صحيحاً، فكنت أصلب أو ألين مما يجب، أو إنْ لم توفّق إلى التوقيت الصحيح لاستخدام القوة، بدا الزعماء المحليون صفراً على الشمال في يد القوة العسكرية المتدخلة.

التفكير المؤسسي

تكمن صعوبة القيام بعملياتنا المعاصرة في تسخير جهود جميع الوكالات في مسرح العمليات للغرض الأوحد. وفي إجابتنا عن مجموعة الأسئلة الثانية في سياق مجموعة الأسئلة الأولى، نعلم ما المطلوب من معلومات واستخبارات، ومعلومات عامة وإعلامية، والأهداف العسكرية والاقتصادية والسياسية والإدارية، والأهم من ذلك كله، العلاقات في ما بين هذه الأهداف. إذا أخذنا حالة الجيش، فإنّ المستوى الذي يستطيع العمل عليه كمجموعة مستقلة هو ذاك الذي نسعى للحسم المباشر عليه بالقوة العسكرية. فإن كان مستوى هذه الترتيبات العسكرية مثلاً هو السَرية، وجب عندئذ أن تكون جميع مستويات القيادة العسكرية الأعلى من ذلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوكالات الأخرى وتفهم اعتماد بعضها على بعض. بعبارة أخرى، فوق هذا المستوى التكتيكي المنخفض في العمل العسكري، لن يكون الجيش هو اللاعب الأوحد أو ربما حتى اللاعب الرئيسي، ولتحقيق أفضل أثر من المهم رسم أدوار لكل تلك الوكالات والتنسيق في ما بينها. وكما هي الحال دوماً، الاعتبار المهم عند القيام بذلك يجب أن يكون دوماً تذكّر أن هذه حربٌ وسط الناس. من الأمثلة التي تبين كم من الأشياء يجب أن تتغير، هي ما يبدو للمرء عندما يبحث هيكلية السلك العسكري المخصص للتعامل مع الناس في أوقات الصراع. كانت الفكرة منه في الحرب الصناعية، إخلاء المدنيين من ساحة القتال

وإدارة مؤخـــرة القـــوات لـــئلا يقف المدنيون في طريقها. ولذلك نُظّم سلك المنـــسقين العـــسكريين ودُربوا للقيام بهذا العمل. يسمى هؤلاء في الناتو **سلك التنسيق العسكري المدني** [Civil Military Coordination (CIMIC) Staff] وتحـــتفظ بهـــم جـــيوش معظم الدول كاحتياط، وتقتصر وظيفتهم على التعبئة والإحاطة التي هي شؤون الحياة المدنية اليومية. من هذا المنظور، يكون التعامل مع الـــسكان المدنيين مهمة ثانوية وداعمة، ولا يُعتبر اختيار المرء للعمل في هذا السلك تحـــسناً في مـــساره المهني. لكن، في صراعاتنا المعاصرة، يرتبط التعامل مع المدنيين مباشرةً بالهدف وهو وظيفةٌ أولية لا ثانوية. زدْ إلى ذلك، أن هذا السلك هو رابطة الـــتعاون مـــع جميع الوكالات الأخرى وأدوات النفوذ في مسرح العمليات. وأن الطلـــب على الناس فيه مرتفع عملياً وعددهم قليل، ما يُثقل على الاحتياط ويُظهر أهميـــتهم؛ ومع ذلك فهم غير حَسني الاستعداد للمهمة، إذ يُسحبون عشوائياً من الفـــروع والدوائـــر الأخـــرى في القوات المسلحة، ولا يقيمون طويلاً في مسارح العملـــيات الـــتي تتطلب غالباً بناء ثقة وعلاقات جيدة مع الناس تحتاج إلى وقت. وهـــذا مـــثال أساسي آخر للحاجة إلى الاعتراف بتغير النموذج وتكييف جيوشنا معه.

لكن ليست الجيوش وحدها هي من تحتاج إلى إصلاح لتتكيّف مع الحرب وســـط الناس. بل يجب أن نكيّف جميع أنماط تفكيرنا ومنطقنا المؤسسي. فلقد قامت عمليات مؤسساتنا حتى الآن، كالوزارات والقوات المسلحة والأحلاف، علـــى خـــبرة الحـــرب الصناعية، وهي تهيكل التفكير وتميل إلى تنظيم وتقييم المعلـــومات بمـــصطلحات هذا النموذج من الحرب. يجب أن يتغير نمط التفكير المؤســـسي هذا، إلى نمط يُنظر فيه روتينياً إلى استخدام القوة العسكرية كواحد فقط من التدابير الممكنةً المساندة للمساعي الأخرى والعكس بالعكس. في مثلً هـــذه الأحوال، قد لا تكون القوة هي الملاذ الأخير، ويغدو من الواجب تطبيق القـــوة بدقة ضمن السياق الأكبر للإجراءات المراد منها أن تدعمها. في الوقت الحاضـــر، تـــشبه هيكلـــية مؤســـساتنا - من المستوى التكتيكي إلى المستوى الاستراتيجي - أنبوب الموقد، وهي لا تتعاون مع بعضها بعضاً إلا قليلاً، إلا في

بعض الحالات الخاصة؛ وهذه حقيقة تتضح خاصةً عند التعامل مع المنظمات الدولية. يجب أن نمتلك القدرة على تقريب هذه المؤسسات من بعضها بعضاً، على الأقل على مستوى مسرح العمليات أو ربما أدنى من ذلك، بحيث تدير أعمالها جهةٌ واحدة وتأتي هذه الأعمال مترابطة. يسري هذا على الوزارات والسلك العسكري؛ فالتمسك بأنماط التفكير المؤسسي التي تؤدي إلى أن تصبح وزارة الدفاع هي المسؤولة عن إدارة شؤون البلد المحتل حمق.

قد تكون الجهة المديرة شخصاً واحداً أو بضعة أشخاص، لكن يجب أن يكونوا عقلاً واحداً، وأن تكون لديهم صلاحية التصرف لتحقيق النتيجة المرجوة. قد يكون المدير دبلوماسياً أو سياسياً أو حاكماً أو ضابطاً عسكرياً رفيعاً، لكن يجب أن يكون لديه ممثل رفيع للوكالات الأخرى اللازمة لإنجاح المسعى، منضمٌّ إليه ومسؤولٌ أمامه ولديه موارد يستطيع استدعاءها متى شاء. ويجب أن نطور هيكليةً تزيد قدرة أولئك المكلفين بكسب صراع الإرادات على توجيه مساعيهم الجماعية إلى غرضٍ واحد في مسرح العمليات؛ هو كسب المواجهة من خلال الحرص على أن يدعم أيُّ استخدام للقوة إنجازات الآخرين والعكس بالعكس. هذه الحاجة إلى التغير الهيكلي مهمة بشكلٍ خاص في حالة العمليات متعددة الجنسيات - التي علينا أن نتوقع من الآن فصاعداً أن تكون هي الحالة المعتادة - التي ترتبط فيها المؤسسات المختلفة بعواصم مختلفة. في الحقيقة، الحالة مع الأمم المتحدة والناتو أكثر تعقيداً، من حيث ارتباط مختلف الفرق الوطنية المشاركة في القوة متعددة الجنسيات بعواصم بلدانها مباشرةً وبمقر قيادة المنظمة الدولية في نيويورك وبروكسل، على التوالي، حيث يرتبط ممثلو البلدان في هاتين المنظمتين مرة أخرى بعواصم بلدانهم. أضف إلى ذلك، أن الناتو يتعامل فقط مع المسائل العسكرية، لذلك عندما ينتشر الناتو يجب أن تكون هناك منظمة أخرى إلى جانبه لكنها منفصلة عنه تتولى الشؤون الأخرى كالأمن والنظام والحكم والاقتصاد.

المطلوب في الأساس جسمٌ على المستوى الاستراتيجي يحدد سياق العملية ككل، ويكون هو مصدر التوجيه والرعاية لمسرح العمليات. أظنّ أن الاتحاد الأوروبي لديه إمكانات كبيرة في هذا المجال. فمؤسساته تغطي الطيف الكامل

للأعمـــال الحكومية وهو يعمل على تطوير سياسة دفاعية وأمنية مشتركة مع قدرة على الزجّ بقوات عسكرية لدعم هذه السياسة. فإنْ وُجهت هذه المساعي لـــتكوين قدرةٍ على المواجهة والصراع، مع العزم على التصرف، في غير الحرب الصناعية، عندئذٍ يكون الاتحاد الأوروبي في موقع جيد للتصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين.

لكن لكي تنجح هذه التغيرات التنظيمية يجب أن يكون هناك تغيرٌ في الطريقة الـــتي نفكـــر بها في الحملة. إذ يجب أن نفكر في الحملة ككل، لا كتتابع أحداث منفـــصلة، كالتحـــضير والغزو والاحتلال وبناء الدولة والانسحاب. وبالنظر إلى الحملة كمواجهة يكون للصراع فيها دور، تدار أعمال المراحل الأولى بحيث تسهم مباشـــرةً في إنجاز المراحل التي تليها أو على الأقل لا تربكها. وتساعد الإجابة عن الأسئلة آنفة الذكر على توضيح المسألة ككل، وكذلك الصلة بين مختلف اللاعبين. وبما أن للوكالات المختلفة دورٌ تلعبه كَبُر أم صَغُر مع تكشّف الأحداث، فالواجب إدخالهـــا في هـــذه الاعتـــبارات، التي ستؤثر على اختيار أهداف ومقاصد صراع الإرادات.

كـــذلك يجـــب النظر إلى مسرح العمليات، كمفهومٍ يتخطى مفهوم مسرح العمليات كمكان في الحرب الصناعية. بالطبع تجري الأحداث والأعمال العسكرية في مـــناطق جغـــرافية محـــددة، لكـــن المواقع تشمل الناس، وهي بفضل وسائل الاتصالات الحديثة تصلُ اليوم إلى أماكن مختلفة ويتفاوت وقعها على الناس في هذه المـــناطق باختلاف هؤلاء. فمثلاً، هناك عمليات للولايات المتحدة وعمليات للناتو تجـــري على مسرح العمليات الأفغاني، لكن أين هي حدود مسرح عمليات حملة مكافحـــة الإرهـــاب أو حملة مكافحة المخدرات؟ وكيف ترتبط هاتان الحملتان بالعملـــيات الجارية في أفغانستان؟ إلى أن تُفهم هذه الارتباطات المتبادلة لن نتمكن من تعريف ما هو استراتيجي وما هو عملياتي بشكلٍ واضح، ولن نتمكن من إدارة جمع وتقييم المعلومات، دع عنك نشرها لأغراض التأثير والإعلام.

بالنـــسبة إلى القـــادة بشكلٍ خاص، يجب أن يدركوا أن أهم محدِّد لتصميم الاســـتراتيجية والحملة هو المعلومات، لنعرف عن العدو والناس ما يجب أن نعرفه،

ومـــا الذي يجمعهما وما الذي يفرقهما. وسوف يتيح لنا ذلك تطبيق مجهوداتنا – العنـــيفة أو غير العنيفة – بدقّة لنتمكن من تحويل الموقف لمصلحتنا. وأفضل شكلٍ تُخـــاض به الحرب وسط الناس هو أن تخاض كعملية استخبارات ومعلومات، لا عملـــية مناورة واستنـــزاف كما في الحرب الصناعية. يلزم معظم هذه المعلومات لفهم سياق العملية والأعمال الجارية في هذا السياق لأنه بدون تحديد السياق، نميل إلى التـــصرف وكـــأن كل حدث منفصل عن الآخر، وبقيامنا بذلك لا ندري أن إدراك الـــنجاح التكتيكي يؤدي بنا إلى الفشل العملياتي. كثيرٌ من هذه المعلومات متيـــسرٌ جمعُـــه وليس ذا طبيعة عسكرية بذاته؛ إنما البراعة في التقييم والتوصل إلى تحديـــد مـــا يجـــب عمله، إنْ وَجَبَ القيام بأي عمل. أخيراً، نحتاج إلى المعلومات لنحقق الردع القانوني، بالمعلومات الثبوتية ذات العمق الكافي لنجاح المقاضاة. دون ذلك، يظل الهدف العام بعيد المنال، ويطول زمن بقاء القوات العسكرية للمحافظة علـــى الاستقرار. وللفوز بصراع الإرادات يجب أن نغير أو نشكل إرادات الناس؛ وإنّ أشـــكال الـــضغوط والعوامل التي تجلب هذا التغير في الإرادة تأتي من توصيل المعلـــومات عن الأفعال الأخرى، ومن الثقة المتنامية بحكم القانون، مثلما تأتي من استعراض واستخدام القوة.

وسائل الإعلام

يجـــب أن تكون وسائل الإعلام ودورها أيضاً جزءاً تكاملياً من الخطة؛ إن لم يكن لشيء فلأنها تصل إلى كل حدث، وتقدم روايتها له، لذلك من الأفضل أخذ روايـــتها ودورهـــا في الاعتبار منذ البداية. استناداً إلى هذا الفهم، أنظر إلى وسائل الإعـــلام كمصدر للسياق الذي تُلعب فيها الأحداث على المسرح، هكذا إلى حدٍّ بعيد؛ فهي لا تصنع الوقائع، لكنها تعبر عنها وتعرضها. وإن من يجلس على المنصة ويقعـــد مقاعـــد النظارة في مسرح الحرب، هو الذي يحكم على الأعمال الحربية الجاريـــة علـــى المـــسرح في هذا السياق، ويعود إلى المخطِّطين ضمان أن يتذكر الجمهور عبر وسائل الإعلام أن هناك مخرجيْن وفرقتيْن على المسرح لا فرقة ضخمة واحـــدة مخـــتلطة. من هنا أهمية إقامة سياق الحدث، وتقديم الرواية الصحيحة منذ

البداية. ولشدِّ اهتمام غالبية الجمهور والناس على المسرح إلى نصك لا إلى نص الخصم في السياق، تحتاج إلى مكانٍ يحقق لك هذه الدرجة من التأثير في ما تفعل. وإن كنت تقاتل لتكسب إرادة الناس، فمهما حققت من نجاحاتٍ تكتيكية لن تكون شيئاً إذا لم يعتقد الناس أنك أنت الذي يكسب. ولن تستطيعَ توصيل هذا الفهم على نطاقٍ واسع إلا عبر وسائل الإعلام.

أعتقد أن المستوى السياسي والاستراتيجي، هما من يجب أن يحددا لقائد مسرح العمليات السياق كي تكون لعمله فائدة. فإن لم تكن لديهما القدرة أو الإرادة للقيام بذلك - ونلمس ذلك على الأخص في عمليات التحالف أو الحلف التي تفتقر إلى الدعم - فإن على قائد مسرح العمليات عندئذ أن يفعل ما في وسعه لإقامة السياق بنفسه. لكنه لا يكون عموماً في موقعٍ جيِّد للقيام بذلك، وستكون له على أي حال أولوياتٌ أخرى؛ وإن كان يتعين عليه دوماً تصميم عمليته لتعمل في السياق القائم، بصرف النظر عن الشكل الذي يظهر به هذا السياق في وسائل الإعلام. ولربط الأعمال في مسرح العمليات بالسياق، واستغلالها للانتقال إلى العمل التالي ثمة حاجة لمعرفة القصة؛ لذا يحتاج الأمر إلى راوٍ، يشرح للجمهور ما حدث وأهميته وإلى أي شيء يمكن أن يفضي. هذا الشخص هو أكثر من مجرد ناطق رسمي؛ إنه شخص يروي القصة ويربط أحداثها بعضها ببعض عند وقوعها، بأكثر الطرق إقناعاً في الظروف الراهنة، ولا يفتأ يذكّر الجمهور بأن هنالك فريقين ونصين. ويجب أن يعلم الجميع أنه يتحدث بثقة ويعلم ما يدور في رأس القائد. لا بأس في أن يكون في القوة متعددة الجنسيات، رواة يمثلون على الأقل الجماعات اللغوية المختلفة ذات الشأن، ويتحدث كلٌّ منهم إلى وسائل إعلام بلده بلغته الأم. من الأمثلة المهمة للرواية الناجحة حركة الإدارة الإعلامية في الناتو أثناء قصف كوسوفو، التي كانت تسبق أحياناً الناتو والعواصم المعنية في التحدث إلى وسائل الإعلام بصورةٍ مترابطة. وذلك لجملة من الأسباب الجغرافية والفنية والإجرائية. فقد كان القصفُ يقع في مكانٍ من أوروبا يسبق لندن بساعة واحدة وواشنطن بست ساعات. كانت إجراءات لندن تفضي إلى تقديم إيجازات صحفية رسمية، يقدمها وزراء يساندهم في الغالب رئيس

الأركـــان الدفاعية، قبل أن يقدم الناتو إيجازه الصحفي اليومي، ما جعل مقدمي إيجــاز الـــناتو يواجَهون بأسئلة تطرحها عليهم وسائل الإعلام استناداً إلى إيجاز لندن. كذلك، كان انتشار BBC وITV وB Sky B من السعة، بحيث جعل الناس في أوروبـــا تـــتابع الإيجاز البريطاني، وهذا الإيجاز يُستخدم في الخطاب السياسي الوطني في العواصم الأوروبية. استناداً إلى ذلك كله، كانت واشنطن تستيقظ كل صـــباح لتجد أجندتها - الإعلامية على الأقل - وقد أملتها عليها أوروبا بعامل السبق الزمني الجغرافي. كانت تلك فوضى إعلامية، حملت بذور نـــزاعٍ سياسي. وأخيراً، في منتصف إبريل، أرسل رئيس الوزراء طوني بلير، مدير اتصالاته ألستر كامـــبل لاســـتعادة الـــزمام الإعلامي؛ ما أدى إلى وضع إجراء لتنسيق مضمون الإيجازات الصحفية. تحسنت الأمور فيما بعد، وأصبح جيمي شيا، الناطق باسم الـــناتو، الراوي الراسخ لقصة الصراع. وكان ناجحاً في عمله هذا، إلى حدّ أنه عـــندما دخل الناتو كوسوفو، كان اسمه يتردد على شفاه الناس المحليين بقدر ما كانت تتردد أسماء القادة.

وأن نقطـــة الـــبداية لأي قائد، يجب أن تكون ألا يلوم أحداً غير نفسه إنْ لم تقـــدَّم الوقائـــع بشكل صحيح وإن بقيتْ كذلك. يريد المراسلون والصحفيون في مسرح العمليات أن يعلموا إلى من يلجأون للحصول على المعلومات. فهم يريدون مـــصدراً دائماً معتمداً لها، والأفضل مع فنجان قهوة ووسائل اتصالات موضوعة تحـــت تصرفهم - وإن كانت هذه الأخيرة أقل أهمية اليوم بالنظر إلى تطور وسائل الاتصالات التي في حوزة المراسلين - وكذلك معلومات موثوقة تتعلق بأمنهم هم. يجـــب تـــزويدهم بهـــذه التسهيلات الأساسية، وجعلُ الراوي قريباً من متناولهم ومـــستعداً للـــتحدث إلى الجمهور في أي وقت. وإياك أن تكذب على الصحافة، سواء لتخدعها هي أو تخدع الخصم. فستجد نفسك مع الوقت وقد فقدت قدرتك على التواصل مع الناس. من ناحية أخرى، يمكنك استخدام التضليل؛ فلا يتحتم أن يكون وراء كل عربةٍ مدرعةٍ مشاة.

ويجـــب أن يتجـــنب القائد إغراء التعاون مع الصحفي ليصبح هو القصة. فـــسيراه الصحفيون دوماً واحداً، وذلك لرفعه وخفضه، ومدحه وذمه بالمقارنة

بالآخـــرين، وشخـــصنة أو تبسيط ما هو نشاطٌ جماعيٌّ معقد. يجب أن يتذكر القائـــد أنْ لا حاضر للشهرة ولا مستقبل للشعبية. ويجب على هذا القائد، في رأيي، ألا يتعاطى في العلن مع وسائل الإعلام إلا عندما تكون لديه رسالة يريد أو يوجهها إلى الجمهور ولا يستطيع إيصالها إليه إلا عبر هذه الوسائل. لكنه مع ذلـــك يجـــب أن يتعاطى معها عن كثب، بعيداً عن الشاشات والميكروفونات. فيتمـــثل دوره في ســـرد قصة العملية. وكما يتعين على الراوي ربط الأحداث بعـــضها ببعض كي يفهم الجمهور القصة، كذلك يجب على القائد أن يوضح للصحفي الصلات الأكثر تعقيداً التي تربط بين الأحداث والسياق. فالقائد هو المخرج، ويجب أن يطلع الصحفي على حبكة الرواية، لكن المخرج لا يصبح هو القصة إلا بعد أن تنجح أو تفشل.

إن عمـــل الصحفي صعب، لا سيما إذا كان يعمل على التلفاز؛ فليس أمامه ســـوى فسحة صغيرةٍ جداً من الوقت لوضع الصور على الشاشة في سياقٍ معقول. صـــحيحٌ أن الصور بذاتها تعني شيئاً، لكنها لا تتضح تماماً إلا عندما تُرى في سياقها الـــصحيح من منظورٍ محدد. ويتعين على الصحفي في الوقت المتاح له أن يلجأ إلى الصور الذهنية لتوفير السياق، وإن صورنا الذهنية عن الحرب قائمة في الأساس على حروب الماضي الصناعية. فبعد حرب الخليج سنة 1991، سنحت لي الفرصة لرؤية تسجيلات التغطية الإخبارية الكاملة لقيادتي في تلك الفترة لدى BBC وITV، من نشر القـــوات حتى وقف إطلاق النار. ولم أكن قد رأيت أيّاً منها من قبل، وقد صدمني ذلك التشابه في الصور المرئية التي تهيمن عليها صور الدبابات والطائرات، وإلى أي حـــدّ كانـــت الصور الكلامية تستدعي ذكريات صور الخنادق في الحرب العالمية الأولى أو القـــصف الجـــوي في الحرب العالمية الثانية. وفي بعض الحالات، ربما في محاولةٍ منه لتجنب الانحياز، كان الصحفي يروي القصة من منظوره الفردي هو لا مـــنْ مـــنظور المشاركين فيها. ونتيجة ذلك، ضاعت الحقيقة التي عشتها في تجربتي القيادية هناك أو لم تصل إلى الجمهور. وإنني بعد أن رأيت تلك الأشرطة تشكّلت لـــدي فكرة وجوب أن يكون لدينا راوٍ في عملياتنا المعاصرة؛ أي أن نمسك بخيوط الرواية منذ البداية.

أخيراً، لا تتوقع الكمال في هذا المسعى التقديمي. فستكون هناك كوارث واختلافات حقيقية في الرؤى وأخطاء؛ مع محاولة الخصم جاهداً دفع الأمور لديك بهذا الاتجاه. يجب أن يكون المرء بعيد النظر، ويتجنب إغواء المكاسب والآثار السريعة التي يقدمهما لك الصحفي لتحقيق غاياته الصحفية هو. وإن عمل الجيش إلى جانب الوكالات الأخرى التي تدير العملية هو هزيمة الخصم وكسب إرادة غالبية الناس للمستقبل، لا لبيع جريدةٍ اليوم فتصبح غداً ورقاً لمسح زجاج النوافذ.

الحرب وسط الناس

غرض هذا الفصل طرحُ نهج إلى صراعاتنا المعاصرة؛ تحليلاً وتخطيطاً. لا بدّ أولاً من إيضاح أن هذا النهج يقوم على اعتبار العالم عالم مواجهات وصراعات لا عالم حرب، للقوة العسكرية فيه بالتالي دورٌ تلعبه؛ بل إن هذا الدور ليس منفصلاً، ولا هو بالدور الذي يحقق الهدف الاستراتيجي بذاته. أعتقد – أولاً وقبل كل شيء – اعتقاداً جازماً أن هذا النهج ممكنٌ وضروري إنْ كان لنا أن نطبق القوة بجدوى؛ وإني على الدرجة نفسها من اليقين أن للقوة دوراً تلعبه في تحقيق الأهداف السياسية. خذ مثلاً خطة الولايات الأميركية لعملية حرية العراق، التي أشرنا إليها آنفاً. وانظر كيف أحللها تحليل من أفاد من الإدراك المتأخر للشيء ولم يشارك في التخطيط الفعلي له، وقارن هذا التحليل بما حصل.

استناداً إلى الخطاب السياسي الرنّان منذ البداية، كانت النتيجة المرجوة من العملية إقامة دولة ديموقراطية بمعايير الديموقراطيات الغربية، وذات اقتصاد حر، منفتح على الغرب. بعد أن يتم تطهيرها من صدام حسين ونظامه فلا تعود تشكل تهديداً عسكرياً لمواطنيها أو محيطها الإقليمي أو العالم، بما في ذلك تهديد وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. إذا أخذنا في الاعتبار هذه النتيجة المرجوة ذات الطبيعة السياسية والعسكرية، يمكن للمرء بناء استراتيجية مفصلة جداً انطلاقاً منها دون أن ينسى أبداً أن العدو كائنٌ مفكرٌ ومستجيب؛ وأنه لا يجلس ساكناً بانتظار أن ننقضّ عليه بل يضع استراتيجيته الخاصة بشكلٍ

فاعــل لإحــباط استراتيجيتنا وربما مهاجمتنا. كذلك، وفي إطار فكرة المواجهة والــصراع، فــإن الخصم كائنٌ عسكري وسياسي أيضاً؛ أي أن التركيز على جانــب دون آخــر لــدى الخصم وكسره لن يؤدي إلى النتيجة الاستراتيجية المــرجوة. لو أخذنا هذا في الاعتبار، لكان الأوْلى أن يبدأ التحليل والتخطيط بفهم الأهداف الاستراتيجية؛ أي إرادة الشعب العراقي وزعمائه، والإجراءات الكفيلة بكسب هذه الإرادة أو على الأقل تحييدها. ومعنى هذا، أن العملية كان يجب أن تبدأ بتعريف النتيجة الناجحة للاحتلال قبل بدء الاحتلال الفعلي؛ أي قــبل الغــزو. وبالتالي كان يجب أن تكون الوكالة التي تتصدر هذا المسعى لا الجــيش تحديــداً بل أولئك المسؤولين عن الوصول إلى النتيجة المرجوة وإدارة الاحتلال. ويبدو من الأدلة المتوافرة أن هذه لم تكن هي الحال.

كــان يمكــن وكان يجب، أن تُبنى الاستراتيجية وتنفَّذ على مستوى مسرح العملــيات بالإجابــة على مجموعتيْ الأسئلة التي طرحتُ آنفاً، لا سيما المجموعات الفرعية الأساسية الخمسة منذ بداية المجموعة الأولى وتجدها مكررةً أدناه؛ وأن تأتي الأجوبة عليها مترابطة فيما بينها.

من ذا الذي نواجه؟ وما الذي يرجوه مِن مواجهتنا مِن نتيجة؟ وما المآل الذي يهددنا به؟ وكيف يختلف ما يرجوه عما نرجوه من نتيجة؟

هل نسعى لإقامة النظام أم لإقامة العدل؟ أين ما نرجوه من نتيجة من الاثنين؟ وإنْ كنا نسعى لإقامة العدل، فلأجل من؟

من هم أولاء الذين سنتعامل معهم، مَن زعماؤهم الحاليون أم أننا نود تنصيب زعماء آخرين عليهم؟ وإنْ كنا نودّ ذلك، فمَن هم أولاء الذين نودّ تنصيبهم؟ هل سنغير الزعامة الحالية كلها؟ وإن لم نكُ فاعلين، فمَن نستبقي؟

هــل نتَّبِع قانونهم هم أم قانونَنا الذي نتبع؟ وإنْ كنا متَّبعين لقانوننا نحن، فهل نود تغيير قانونهم؟

من يدير الدولة، هم أم نحن؟

إذا أخذنا النتيجة المرجوة في الاعتبار، توحي الأجوبة عن هذه الأسئلة في حالة عملية حرية العراق بوضوح، أنه كان يتعين علينا المضي أولاً إلى العاصمة

في مواجهة المعارضة وإسقاط الزعامة، وهذا ما كان يتطلب استخدام القوة العسكرية. لكن هل دمر أحدٌ أو ألغى قدرة العراق على إدارة نفسه؟ إنْ كان الجواب بالإيجاب، لكان وَجَب أن يُطرح السؤال حول من الذي سيدير الدولة؛ وإن كان بالنفي لكان وجب أن يُطرح السؤال حول ما الذي يجب تدميره وما الذي يجب إبقاؤه؛ بالمعنى المؤسسي والمعنى المادي. فمثلاً، إنْ كان حزب البعث، الذي هو النظام، سيدمَّر، فما الذي سيحلّ محلّه من الناحية الإدارية لا السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المؤسسة البديلة الوحيدة في العراق كانت هي المؤسسة الدينية، المساجد والأئمة، وكان التنافس الطائفي قد جعلها راديكالية. وبالتالي، هل قصَدَ أحدٌ ما بتدمير حزب البعث تمكينَ هذه المؤسسة البديلة الممكنة الوحيدة؟ وما إجراءات السيطرة التي كانت ستوضع في هذه الحال؟

بإجراء هكذا تحليل، يبدأ المرء بتحديد الأهداف التي يمكن تحقيقها بالقوة العسكرية وحدها، ومحدوديات استخدام القوة فيما وراءها؛ كأن يشمل ذلك، مثلاً، البنية التحتية، اللازمة لإدارة البلاد والناس. ثم يأتي السؤال عن المستوى الذي يُراد استخدام القوة العسكرية عليه. أعني بذلك، هل يُراد من استخدام القوة تحقيق نتيجة استراتيجية أم عملياتية أم تكتيكية؟ فمن الواضح أن طبيعة النتيجة المرجوة لا تحددها القوة العسكرية؛ فأقصى ما يمكن تحقيقه بها حالةٌ تستطيع فيها أدوات النفوذ الأخرى تحقيق النتيجة المرجوة. لذلك، ما كان للقوة أن يكون لها، ولم يكن لها بالفعل، أثرٌ استراتيجي. أضف إلى ذلك أنه بعد سنتين من الهجوم الأول، ما كان أحدٌ ليستطيع الجزم أن القوة العسكرية قد أوجدت تلك الحالة على مسرح العمليات اللازمة لإحداث النتيجة المرجوة.

كما يجب أن تُطرح مسائل الإدارة والقانون والنظام، وبالتالي ما إذا كان يتعين تدمير أو تفكيك جميع القوات العراقية، بما فيها الشرطة وقوات الأمن الداخلي؛ أم أن أحداً ما رأى ضرورة التمييز بين تلك التي كان يجب استبقاؤها كجزءٍ من المواجهة في إدارة جديدة، أو تلك التي كانت جزءاً من الصراع وبالتالي وجب تدميرها؟ أو، ربما توقع أحد أن الزعامة - لا سيما على

المستويات الدنيا، وما كانت تقود من أنساق أمنية وبيروقراطية - ستذوب وسط الناس بانتظار ما ستسفر عنه الأحداث. في هذا السيناريو البديل، كان هؤلاء الناس سيبقون جزءاً من المواجهة بعد انتهاء الصراع، ويعاملون بطريقة تجعلهم يرون أن من مصلحتهم التعاون مع التحالف. فمثلاً، ربما كان الوعد بمواصلة دفع رواتبهم وعلاواتهم، مع وجود التهديد الكامن في القضاء الواضح والشامل على كبار قادتهم، كافياً لكسب هذه المواجهة، لا سيما لو ظهرت بسرعة وكفاءة أدوات التأثير الأخرى إلى جانب استخدام القوة العسكرية. فمثلاً، لو أرسِل بسرعة دعمٌ شُرَطي من بلدان التحالف للبدء في عملية إعادة توجيه قوات الأمن الداخلي أو إسناد هذه العملية. وكان يجدر أن يأخذ هذا التحليل كذلك في الحسبان، أين كان يجب أن تركز القوات العسكرية والأمنية جهودها لإسناد المجهود المدني، في موازاة ذلك، كان من شأن إدخال خبراء في الإدارة المدنية إلى هياكل الحكم القائمة أن يمكّن عمليات الإدارة الجارية، وبالتالي إشاعة شعور لدى الناس بطبيعية جريان الأمور في الحياة اليومية. مع مواصلة عملية إعادة التوجيه على مستوىً آخر.

تقوم كل هذه الخيارات والحلول على فهمٍ عميق لحقيقة أن ترتيبات القيادة - من المستوى الاستراتيجي إلى مسرح - عملياتي، ثم إلى مستويات الإدارة الدنيا - هي التي تصهر الأعمال السياسية والاقتصادية والعسكرية في جهد منسقٍ واحد. كذلك، يجب أن يعود المرء دوماً إلى النقطة الأساسية الموضحة في القسم الثالث من الكتاب وهي: أن الناس ليسوا هم العدو، بل إن العدو وسط الناس. وأن غرض استخدام القوة العسكرية أو أي أداة نفوذ أخرى، هو التمييز بين العدو والناس، واستمالة هؤلاء لصفك، ما يقودنا إلى نقطة إضافية في هذا النهج. فلتحديد طريقة العمل، وبعد أن يخطو المرء خطواته الأولى على هذا الطريق، يجب أن يجعل غرضَه الأساسي الحصول على المعلومات ليتبينَ هدفه الفعلي وسط الناس ويفهم السياق الذي يعمل فيه هذا الهدف، ويتمكن من استغلال الهجوم الناجح عليه. معنى هذا أن الغرض من نشر القوات واستخدام القوة العسكرية هو في جميع الحالات إلا قليلاً، لجمع المعلومات

وإسناد أدوات النفوذ الأخرى؛ فهذه الأدوات هي التي تستطيع استغلال نجاح العمل التكتيكي. وكلما كان الجيش أقرب إلى أن يكون سنداً، كان المرء أقرب إلى تحقيق هدفه الاستراتيجي. فإن لم يتبنَّ المرء هذا النهج، فسيجازف بجعل أعماله العسكرية التكتيكية ترتدّ عليه من قبل أساتذة دعاية العمل البطولي واستراتيجية التحريض. يقودنا هذا إلى النقطة الأخيرة، فقد بقي السؤال عن علاقة العملية - حرية العراق - بالحرب على الإرهاب العالمي هو: أين هو موقع العمل الاستراتيجي من استراتيجية حماية الولايات المتحدة وربما حلفائها من الهجمات الإرهابية؟ أم هل توفر هذه الوقودَ، الوقود الاستراتيجي عالي الجودة، لأولئك الذين يعملون بعقيدة دعاية العمل البطولي واستراتيجية التحريض؟

وبالتالي، في الأساس، ربما كان تحليل عملية حرية العراق انطلاقاً من النتيجة المرجوة، لا من رؤية العراق ككل أو القوات العراقية ككل، سيمكّن من تحديد أين كانت الحاجة إلى استخدام القوة العسكرية للتدمير؛ وأين كانت الحاجة إلى استخدامها مع أدوات التأثير الأخرى. ولو كان ذلك تم، فاستناداً إلى فهم أن العمل العسكري كان سيزيل عوائق معينة، ويدع عوائق أخرى جزءاً من المواجهة، لتزول مع الوقت باستخدام أدوات التأثير كلها معاً. لكن هذا ليس سوى مثال، يعكس الأهمية الحاسمة لتغيير نهجنا إلى الصراعات؛ لتحقيق جدوى القوة.

جدوى القوة

لا أوحي بكتابة هذه الكلمات أن القوة العسكرية لا يمكن استخدامها، وبفعالية، لتحقيق هدف سياسي. يكفي المرء أن يرى ماذا يمكن أن يفعل قلةٌ من الرجال المسلحين بأسلحة بسيطة وكيف تصعب هزيمتهم ومنعهم من فرض أجندهم السياسية بقوة السلاح، ليدرك ما أعني. فللقوة جدوى لا شكّ في ذلك؛ لجميع الأغراض وهي: الدفاع وأمن الدولة والناس وحفظ السلام على المستوى الدولي. أعني بذلك وجوب أن نجعل لمساعينا الدولية أنياباً؛ من حفظ السلام إلى

فرض السلام إلى الدفاع. لكن كي تكون القوة مؤثرة يجب أن تُفهم النتيجة المرجوة من تطبيقها بقدرٍ من التفصيل يتيح لنا تعريف سياق هذا التطبيق ومكانه. فالغرض العام من جميع التدخلات واضح؛ فنحن نسعى لنقيم في عقول الناس وعقول زعمائهم أن خيارَ الصراعِ الدائمَ ليس هو سبيل العمل المفضل في المواجهة حول هذه المسألة أو تلك. ينطبق هذا على الدولة التي لديها أسلحة نووية أو الدولة الشريرة أو غيرها قدر ما ينطبق على الإرهابيين أو المتمردين مستخدمي المِدى؛ فكلٌّ من هؤلاء يهدد الناس لإقامة حالة يستطيع فيها تحقيق هدفه السياسي. وكي نتمكن من إقامة ذلك في العقول، يحق لنا استخدام القوة العسكرية كأداة تدخل ونفوذ، كسائر أدوات النفوذ الأخرى الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. لكن كي تكون فعالة، يجب تطبيقها كجزءٍ من خطةٍ أكبر تركّز كل الجهود على هدفٍ واحد.

كنت وما زلت أرى للقوة العسكرية جدوى، شرط تطبيقها بشكلٍ صحيح لدعم الفوز بصراع الإرادات، لذلك أرى أن قواتنا ما تزال مفيدة. ولسوف يتطور الحجم النسبي للقوات البرية والجوية والبحرية تماشياً مع النموذج الجديد للحرب، لكن الحاجة الأكثر إلحاحاً إلى التغيير هي تغيير هيكلية تنظيم القوات. ويجب أن يعكس التنظيم الاستراتيجي للوسائل العسكرية الطريقة التي تستخدَم بها القوة استراتيجياً. وكما بيّنت في هذا الكتاب، انتقل التركيز من تنظيم قواتنا المسلحة للدفاع عن التراب الوطني إلى استخدامها لتأمين ناسنا وطريقة عيشنا، وخوض هذه العمليات على مبعدةٍ من حدودنا. إن احتمال وقوع هجوم مباشر على بعض الدول بالصواريخ احتمالٌ قائم، سواءٌ أكانت مزودةً برؤوسٍ نووية أم لا، وإن هي فشلت التدابير الأمنية لمنع انتشار الأسلحة النووية عندئذ ستزداد الاحتمالات؛ وسيحتاج الأمر دوماً إلى ردع هذه التهديدات. سوف يتطلب القيام بذلك، لدى أغلب الدول، أحلافاً دفاعية لتوفير قدرةٍ جديرة بالثقة على الهجوم المضاد مع التغطية الاستخبارية اللازمة ونظام دفاعٍ صاروخي فعّال. لكن ما ينبغي النظر إلى هذه التدابير الدفاعية بصورةٍ منعزلة؛ لا بأس على الإطلاق من بناء قلعة، لكن لتتجنب الاضطرار إلى

العيش فيها محاصراً، ومن المهم - بل الأهم في الواقع - تأمين مصالحك ضيقة كانت أم واسعة، وأن تبدو قادراً ومستعداً للقيام بذلك. ولئنّ عملياتنا الأمنية يمكننا تحديد بعض الثوابت؛ ستكون هذه عمليات خارج الحدود، وتكون متعددة الجنسيات إلى حدٍّ ما وتشتمل على وكالاتٍ غير عسكرية، وستدوم طويلاً. ستأتي كل دولة بتنظيمٍ مختلف بعض الشيء تبعاً لتاريخها وظروفها؛ لكن كلما كانت هذه التنظيمات متلائمة مع بعضها بعضاً، كان تلاؤمها أفضل عندما تُجمع معاً في قوةٍ متعددة الجنسيات. وهذا هو التحدي الذي يواجه البلدان الأوروبية - لا سيماً في جيوشها - المسلحة جيداً للتعامل مع أي عدو مجهز بمعدات الاتحاد السوفياتي السابق. إن توفير ما يكفي من هذه القوات وإدامة ذلك خارج حدودها هو المشكلة التنظيمية على المستوى الاستراتيجي.

عملياتياً، يجب أن تعكس طريقة استخدام القوات - وبالتالي تنظيمها - الثوابت الاستراتيجية وواقع الحرب وسط الناس معاً. في هذا الصدد يجب أن نستغل كل ما تأتي لنا به التكنولوجيا من فائدة، لا سيما في الفضاء والجو والبحر لكسب السبق في مجال الاتصالات وطول الباع والقيادة. لكن في سعينا لذلك يجب أن نفهم أن خصومنا اختلطوا بالناس لتحييد هذه الفوائد؛ فتقدمنا التكنولوجي لا يكفي بحدٍّ ذاته في هذه الظروف؛ وبالتالي لا يصمد لوحده. يجب أن نشتبك مع خصومنا وسط الناس وفي هذه الظروف لا يتحقق التفوق التكنولوجي إلا إذا كان مسخراً بشكلٍ مباشر لدعم أولئك المشتبكين مع الخصم وسط الناس. سوف يتطلب منا تحقيقُ هذا التغيير التنظيمي في الجوهر، تطويرَ علاقات مختلفة في ما بين المكونات المنتشرة من صنوف القوات المسلحة الثلاثة، وفي ما بينٍ مكونات الصنف الواحد عن العلاقات القائمة على نموذج الحرب الصناعية. وبالرغم من الحاجة إلى استخدام التكنولوجيا بكل الطرق الممكنة، يجب أن نعي أن علينا ألا ننظر إليها كما كنا نفعل أيام الحرب الصناعية؛ فلم تعد المسألة سباقاً تكنولوجياً بين طرفين أو أكثر. فمثلاً، يتوقع في الوقت الحاضر تحقيق فائدةٍ جمة من إمكانات *رقمنة ساحة القتال* أو *تكنولوجيا الحرب الرقمية* [digitization of the battlefield] وإمكانات *الحرب الممكّنة بشبكات الاستطلاع* أو *الحرب الاستطلاعية* [network enabled warfare]. لكن، يجب أن

نـــدرك بدقـــة أين نريد استغلال هذا التفوق التكنولوجي وعلى مَن. إن اهتمامك بنفسك وما تعرف أكثر من اهتمامك بخصمك وما يعرف أمرٌ خطر. يجب تسخير تكنولوجـــيا المعلومات لدعم العملية المعلوماتية الجارية لفهم وإيجاد الخصم وفصله عن الناس، وشبك تأثيرات أعمالنا ليتمم بعضها بعضاً.

لهذه الغاية أتوقع زيادةً في وسائل جمع المعلومات وانتشاراً واسعاً لها في مسرح العملـــيات ووسط الناس. وجمع المعلومات هذا، هو للتحقق من النوايا بقدر ما هو للعثور على الأشياء والناس. ويجب أن يكون في شبكة الاستطلاع والمراقبة عملاء هم على درايةٍ بالناس الذين يتحركون وسطهم وألفةٍ معهم. وسيحتاج جميع هؤلاء إلى تـــدريبٍ وشخصية، مناسبين للتحرك براحة وسْط الناس على وعيٍ منهم بأن عدوهم قريب وأن يتجنبوا قدر المستطاع الوقوع في الفخاخ التي ينصبها لهم العدو متبعاً استراتيجية التحريض ودعاية العمل البطولي.

وربما سيكون من سمة التوسع في جمع المعلومات نقصان العناصر الضاربة، من مـــشاة ومدفعية وقاذفات مقاتلة وسفن حربية، اللازمة للقيام بالهجوم استناداً إلى المعلومات المكتسبة. وكذلك ازدياد درجة تعقيد أسلحتها وتقنياتها. وسوف نحتفظ بهـــا مركزيّاً ونـــزجّ بها بالشكل المناسب لمهاجمة أهدافٍ تستخدم وتساند العملية المعلوماتـــية، وسنستخدم ما نتمتع به من تقدمٍ تكنولوجيٍ لتحقيق المدى والتعقيد اللازمين في تصميم سلاحنا. ويجب أن نقلل إلى أدنى حدٍّ ممكن الأسلحة والخدمات الداعمـــة لـــنا لئلا تشكل أهدافاً كثيرة للخصم، ونقلص النفقات العامة لعملياتنا المـــستدامة، لا ســـيما في الأعـــداد اللازمة للحراسة والدوريات لتأمين القواعد. فبالطبع، لا بدّ أن يبقى بعض هذه التسهيلات، لكن كلاًّ منها، وحراسَها المقيمين، وقوافل إمدادها تشكل مجموعة أهداف تنتظر الضرب، ما يمنح الخصم ميزة؛ فكلٌّ مـــنها لا ســـيما دورياتها الأمنية تشي بوجودٍ طاغٍ. عندما يتحقق ذلك وتُسحب تسهيلات قاعدة عسكريةٍ ما، يدعي أحد الفصائل النصر، وربما ينبري آخر ليصرّح بأنه سيفتقد الثقةَ برحيلٍ القاعدة فيطلب بقاءها. تكمن البراعة في النظر إلى الحملة ككـــل منذ البداية، لتجنب ذلك التعرض غير الضروري لهكذا مخاطر، وعندما لا يكـــون من التعرض بدّ، أن يقام السياق لجعل الأمور تسير في صالحنا. فمرةً أخرى

قـــد يتـــيح لنا تفوقنا الجوي والبحري القيام بكثيرٍ من هذه الأنشطة خارج مجال التعـــرض للأذى. أظن أن علينا التفكير بتطبيق القوة بخلاف الشكل الذي ندير به عمليات الاستخبارات والمعلومات، أي كغارة تشنّ على مستوى مسرح العمليات أو المـــستوى الاســـتراتيجي لا كعملية مستدامة. هنا أيضاً يمكن الإفادة من تعدد الجنـــسيات، وإن كان ذلك يتطلب قدراً من الإرادة السياسية. فإن كان الناس في الاتحـــاد الأوروبي يتحركون داخل الاتحاد، وهم مؤمنون صحياً بغطاء تأمين بسيط من الطوارئ، هو E111، فلِمَ لا تستطيع دول الاتحاد نفسها ضمّ ترتيباتها الصحية معاً في الميدان؟

إن الرغبة في حماية الجندي والمحافظة على معنوياته، التي أساندها من كل قلبي، تعـــبر عـــن نفسها غالباً بتدابير تعزله عن الناس. فيبدو معتمراً خوذته راكباً عربته المدرعة الثقيلة في الطريق، وسلوكه وهو يقوم بالدورية ينمّ عن تهديد. هذه التدابير، وإن كانت ضرورية جداً في حالات معينة، لا تحظى بدعمي عموماً. فكلها تعرّف الجندي بأنه /الآخر؛ وكل يوم يظهر فيها الجندي هكذا وسط الناس يكون مكسباً للخـــصم وســـط الـــناس. فيجب تبني طرقٍ أخرى مثل: تنظيمٍ مختلف، ومعدات مخـــتلفة، ومستويات أدنى لاتخاذ قرار تبني هذه الإجراءات، وتقليص الظهور والأثر البصري إلى الحدِّ الأدنى اللازم.

ســـوف يـــتعين على الأركان المساعدين للقادة في هذه العمليات أن يكونوا مـــتعددي المعـــارف ومتعددي الجنسيات كذلك، عند اللزوم، وأن تنظّم مقراتهم القيادية وإجراءات عملهم على هذا الأساس. ومثلما أن هناك حاجة إلى النظر إلى العملية والتخطيط لها وتوجيهها ككل من منظورٍ استراتيجي، كذلك يجب أن يتم هـــذا الأمر على مستوى مسرح العمليات. يمكن أن يشكل مقر القيادة العسكرية إطـــاراً لمقر القيادة متعدد المعارف هذا، ببساطة لأنه موجود قبل بدء العملية. لكنه يجـــب أن يكـــون أكثر من مجرد مكان يضم ممثلي المعارف الأخرى؛ بل يجب أن يدمجهم معاً. يجب أن يكون الأركان قادرين وتكون النظم قادرةً على التكيف مع المتطلبات المعلوماتية المختلفة في المواجهة عنها في الصراع. تكون المعلومات المطلوبة في القتال أو الصراع موضوعية، تدور حول الزمان والمكان والمقدار والأثر. أما في

المواجهة، فيتعامل المرء مع معلومات ذاتية تتعلق بالنوايا والتوقيت والعواقب. لو جازفنا وبسطنا الأمر أكثر، يمكن تشبيه التخطيط لمعركة بالتخطيط لبناء جسر؛ حيث تتسلسل الأمور بمنطق البناء، فيجري تقييم الموارد أولاً وتوفيرها وفق جدول زمني، وهكذا. أما عندما يتعامل المرء مع مواجهة، فإنه يسعى لبناء *محفظة خيارات* يمكن أن يستعملها مع تكشّف الأحداث، ويختار كلاً منها ليدفع به إلى النتيجة المرجوة. وفي الحرب وسط الناس، تكون المواجهة هي السياق أو الرَحِم الذي يتمخض عنه كلّ قتالٍ أو صراع. وعلى القائد وأركانه في مسرح العمليات ومرؤوسيهم من القادة إدراكُ ما يديرون: أهو معركة أم صراع وإدراك الدور الذي يتعين على مرؤوسيهم لعبُه؟ فمن نتائج ذلك، أن يصبح التسلسل التراتبي للقيادة عائقاً، لا سيما عندما تكون الاشتباكات على المستويات التكتيكية الدنيا؛ فهذا التسلسل يضع طبقات معيقة من مقرات القيادة فيما بين تلك المشتبكة فعلاً في الصراع وتلك التي تدير المواجهة. فإن كنا نبتغي الفعالية، يجب أن يقودنا هذا أيضاً إلى تغيير الهياكل التنظيمية العسكرية.

أخيراً، يجب أن نعزز الثقة بمنح صلاحيةٍ لمن نرسل لخوض هذه العمليات المعقدة تتناسب ومسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم. لا تأتي هذه الثقة إلا باختيار وتدريب الصالح من الرجال، وسيكون تحقيق ذلك صعباً في إطار متعدد الجنسيات ويستغرق وقتاً. ومع ذلك، إلى أن يتحقق هذا الأمر لن نتمكن من استغلال كامل إمكانات القوات والموارد المنشورة.

عندما وصفت مستويات الحرب في مقدمة الكتاب، أوضحت أن كل مستوى يقع في سياق المستوى الذي فوقه. وأن شأن القائد على كل مستوى أن يوفر حضناً أو سياقاً لمرؤوسيه للحصول على أفضل فرصة ممكنة لتحقيق الهدف الذي حدَّده لهم. ويجب عليه في جميع الأحوال أن يعبر عن الهدف بدلالة حجم قوة العدو، ويخصِّص القوات والاحتياطات لتحقيق هذا الهدف، وأن يحدِّد لمرؤوسيه ساحة قتالهم.

تُتخَذ هذه الأحكام والتقديرات مسبقاً. ويكون محكّ القائد الأعلى احتفاظُه بسلامة تقديراته وأحكامه في مواجهة أعمال الخصم. لكن، كذلك، كلما مِلنا إلى

استخدام القوة على مستوى دون استراتيجي لتحقيق الأهداف العسكرية التي تجعلنا نكسب المواجهة، كبرت حاجتنا إلى إدراك أن أدوات التأثير الأخرى - الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والإنسانية وهكذا - هي جزءٌ من سياق العملية؛ فهي التي تعـــرّف ساحة المواجهة. يتعين على القادة على هذه المستويات دون-الاستراتيجية أن يُدرجـــوا أعمـــالهم بقوة في السياق الذي يشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية لتحقيق أهدافهم. فبدون هذا السياق الأوسع لن يستطيع القادة علـــى أي مستوى من المستويات تحقيق أهدافهم، ولن يتيحوا بالتالي الوصول إلى النتـــيجة السياسية المرجوة؛ وهي الغرض الأشمل للمسعى جميعاً. بعبارةٍ أخرى، لن يكون للقوة جدوى.

سوف تمنحنا هذه التغييرات درجة الحركية التنظيمية اللازمة لاستخدام قواتنا المحـــدودة المنشورة والمستخدَمة في كل تلك العمليات الطويلة وسط الناس أفضل استخدام، والقيام بذلك بشكلٍ مترابط مع الوكالات المعنية الأخرى. ذلك لأنه ما ينبغي أن ننسى أبداً؛ *أن الحرب لم تعد موجودة*. لكن *المواجهة* [confrontation] باقية وكذلك *الصراع* [conflict] *والاحتراب* [combat] في جميع أرجاء العالم، لا شـــكّ في ذلك، وما تزال لدى الدول قواتٌ مسلحة تستخدمها كرمزٍ للسلطان. وبالـــرغم مـــن ذلـــك، فإن الحرب كما هي، مستقرةٌ معرفياً في أذهانٍ غالبية غير المحـــاربين، أي الحـــرب كمعـــركةٍ تجري في الميدان بين الرجال والعتاد، والحرب كحدثٍ ضخمٍ يحسم النـــزاع في الشؤون الدولية، *والحرب الصناعية؛* هذه الحرب لم تعـــد موجودة. فنحن نخوض اليوم باستمرار وبأشكال متباينةٍ كثيرة *حرباً وسط الـــناس*. ويجب علينا أن نكيّف نهجنا مع هذا الواقع الغامر وننظِّم مؤسساتنا تبعاً له إنْ كان لنا أن نخرج منتصرين من المواجهات والصراعات التي نخوضها.

دي نفعاً. فهي تفشل في حل ما نواجه
ا يأمل السياسيون لها أن تُحَل. في هذا
سميث في تاريخ فن الحرب وصراعات
ينا أنْ نغيّرَ الطريقةَ التي بها نقاتل
عَ الثمنَ جميعاً إنْ لم نفعل.

ة إلى كلاوسفيتز وصن تشو... لكل مهتم

استراتيجييها الحربيين... يجمع «كتاب
ق والخبرة العملية... يستحق أن يُقرأ على

ي تايمز

إنْ وصفناه فقلنا إنه مدمر، فهو إدانةٌ لكل
ت الأخيرة وما يفعله اليوم...فإنْ [هو] لم
ريت والبيت الأبيض تَحمَرُّ خجلاً، فما ذاك

سندي تلغراف

بار الضباط أنّ حكومتيْ الولايات المتحدة
لمسلحة لهذين البلدين يتبعون استراتيجية
را أحدُ هؤلاء ويبيّنَ السبب، ثم يصف

مز

ل الصحيح في صنع ومزاولة السياسة».

ستحق أن يحدِدَ أجندةَ التحول القادم في
ولأيِ سببٍ تُستخدَم».

رة على
ت

ISBN 978-9953-87-426-5

كوم

Cover Photo:
...tesy of U.S. Army

روبرت سميث

جَدْوى القوّة

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION

الجنرال رو

«جنديُ بريطانيا و

جَدْوى

فن الحرب ف



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.